

۷ + ۹۰ + ۱



تعلیقات المحقق المجلد
البیاد الشرف المجلد
على شرح بحار الانوار
الرفیعی المجلد
على انوار البحار
نور الاصفی فی فضل الله جل
جله

قد اتمت هذا الكتاب المستطاب في دار الكتب
بمكة المكرمة في شهر ربيع الثاني سنة ۱۳۰۲
بجهد لا باع و قد تم التمسك بالخط المأثور
والعنقود في هذا الكتاب اذ كان
باليد والسرور والتمسك اذ اتمه و قد اتمه
بشرطه فيها محمد دالة الطهر

لقد تم



۱۴۱

۲۶۴

بازدید شد
۱۳۸۴

بازرسی شد
۳۶

۹۶۷۹ سن

کتابخانه مجلس شورای ملی

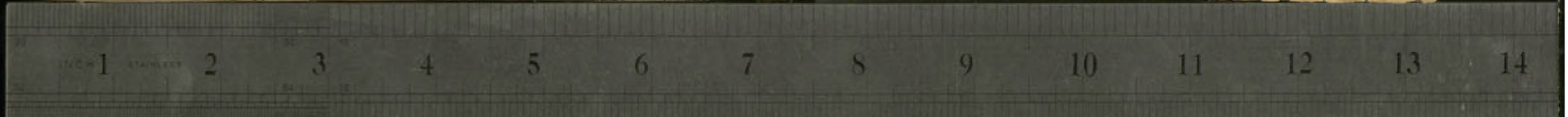
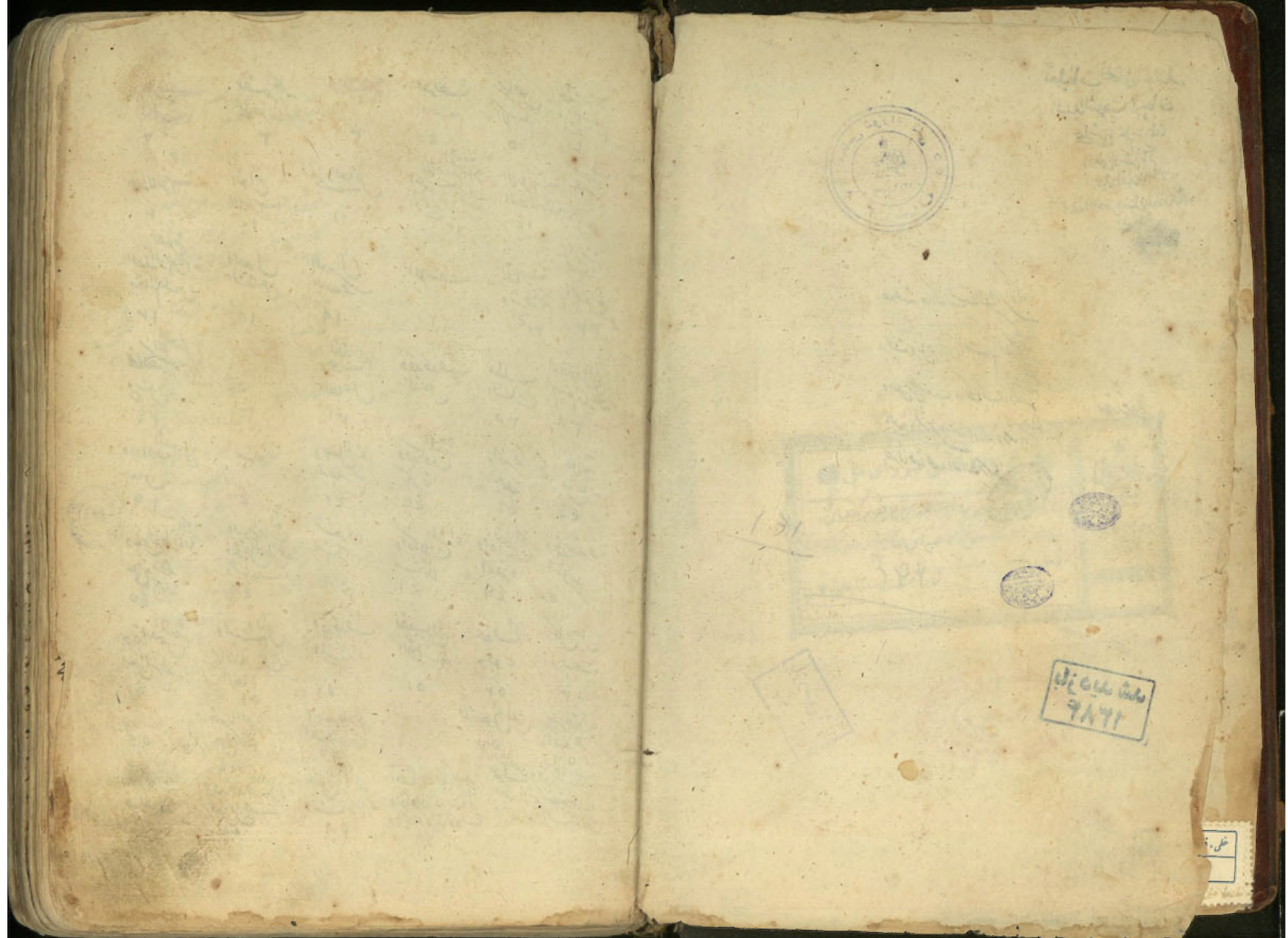
کتاب: ۱۰۱۰

موضوع: ۸۷۱۷

مؤلف: محمد باقر...
موضوع: ۲ - شرح کافی...
شماره قفسه: ۹۵۹۳



خطی - فهرست شده
۹۵۹۳



ولا العمل بالعدل الفاء في قبلها الا مع اما
فما بعد او مقدرة
بيان اما
تطلق

غرت عليك	جبران	دخول كان	اسم لثني	لا التبرئة	١١٨
والتدليل		مثل ان خيرا	ان اجس		١١٨
والمسئول		فخر			١١٧
١١٦	١١٦				
قد تؤول العلم	في لاول	خبره ولا	لات جين	اجودا	١٢٥
المستتر	ولاوة		ولات ساعه	١٢٥	
توضيحه لا يابن	١٢٥	١٢٣	ولات صفا	١٢٥	
ولا فيض لب	١٢٠	١٢٠	١٢٥	١٢٥	
١٢٠					
اضافة الصفة	اضافة لاسم	اضافة لاسماء	التعالي	النفث	
الى موصوفها	التفضيل	وعلكسها	١٣٥	١٣٧	١٣٨
١٣٢	١٣٢				
احوال الواقعة	صفة حوت	المضمر لوصف	مرتب	احكام النفث	
ولم يذكر المص	على غرض	ولا لوصف	المعارف	التي لم يذكرها	
مثل كل جديد	١٤٢	١٤٢	١٤٣	المصنف	١٤٤
١٣٩					
العطف	واذ عطف على	واذ عطف على	والمعطوف	واذا عطف	
١٤٦	١٤٦	١٤٦	١٤٦	١٤٦	
التشاكبه	المعطوف	عطف	المعنى المحض	١٥٩	
١٥١	١٥٢	١٥٤	١٥١	١٥٩	
العدم المعنوي	لوانت	لوان	ضمير	الضمير	
والحكمي	١٦٦	١٦٦	١٦٦	١٦٦	
١٥٩					
الموصولا	يجب كون	والعادي	الاخبار	ما الاهمية موصولة	
١٧٣	١٧٣	١٧٣	١٧٣	١٧٣	



ومن كذا	واي	وفي فاذا	الاحكام للموصولا	الاصوات	
١٦٢	١٦٣	١٦٣	١٦٤	١٦٧	
كأنه دويه	فقال	فقال	غالب الفاظ	الاصوات	
١٨١	١٨١	١٨١	١٨١	١٩٢	
الحكام	بيان لفظا	بادر	١٩١	١٩١	
١٩٦					
الكليات	كم الكثرة	الطروف	حيث	١٩٩	
١٩٩	٢٠٠	٢٠٣	٢٠٣	٢٠٨	
اذ	ابن	مندومند	قط	٢٠٩	
٢٠٩	٢٠٩	٢١٠	٢١٣	٢١٤	
المعروف	العلم	فدليل العلم	وكني بظلاله	العلم	
٢١٤	٢١٦	٢١٦	٢١٩	٢١٩	
اسماء العدة	٢٢٢	٢٢٢	٢٢٢	٢٢٢	
٢٢٢					
المذكر والمؤنث	اقسم	لفظ الاشياء	المشاهير	٢٢٩	
٢٢١	٢٢٩	٢٢٩	٢٢٩	٢٣٠	
المؤنث	المؤنث	المقصود	المحدود	٢٣٥	
٢٣١	٢٣٣	٢٣٣	٢٣٣	٢٣٥	



وهو صحيح وكسر ٢٣٦	انقوت ٢٣٩	جمع الكسبة ٢٤٠	المصدر اسم لفظ ٢٤١	المفعول ٢٤٢
المشتبه ٢٤٦	النفس ٢٤٩	لفظ آخر ٢٥٢	الفعل ٢٥٣	المضى المضارع ٢٥٥
ونبتان ٢٥٧	واذا اذا ٢٥٨	لم يعمد ٢٦٠	انتصاب المضارع ٢٦١	ولام كي ٢٦٢
ونصابة ٢٦٢	وعداد ٢٦٤	لم دلا ٢٦٥	للم ٢٦٥	كلم الحارث ٢٦٦
٢٦٦	٢٦٦	٢٦٦	٢٦٦	٢٦٦
وان مقدرة ٢٧١	واذا قصد ٢٧١	الفاء السببية ٢٧٢	قد يرتفع ٢٧٢	فعل تام ٢٧٣
افعال ٢٧٥	جواز لا لاف ٢٧٦	التعلق ٢٧٦	أرأيت ٢٧٧	أكان مقد ٢٧٩
ممنوعة ٢٨٩	مما يدخل المنة ٢٨٩	اللفظ الواقع بعد القول ٢٨٩	اما مفرد واما جملة ٢٨٩	٢٨٩

من الحركات ٢٨١	الافعال ٢٨٠	قد يكون في كان ٢٨٠	لفظ المحذوف بعد ٢٨٠	من الحركات ٢٨١
وما زال فيزورها ٢٨٢	النفي وصف ٢٨٢	ضمير ان ٢٨٢	ومن ٢٨١	وما زال فيزورها ٢٨٢
اذا دخل النفي على ٢٨٧	ع ٢٨٥	٢٨٥	٢٨٥	٢٨٧
٢٨٧	٢٨٧	٢٨٧	٢٨٧	٢٨٧
بيان مثل ٢٩١	افعال المدح ٢٩١	قد استفاد ٢٩١	تحقيق انيق ٢٩١	بيان مثل ٢٩١
من ٢٩٣	الحرف ٢٩٢	حب ٢٩٢	بيان شرط ٢٩٢	من ٢٩٣
الباء ٢٩٥	في ٢٩٥	حي ٢٩٤	الى ٢٩٤	الباء ٢٩٥



بيان الحركات في قول قد علم الله
في قوله قد علم الله
٢٩٦

اللام ٢٩٦	رب ٢٩٦	لحوق ما ٢٩٧	واو القسم ٢٩٨
ايمين الله ويعين الله ومن الله ٢٩٨	ها الله ٢ مع القسم ٢٩٨	حذف الجذر الله في امانه الله ويعين الله ٢٩٩	بيان قسم التنوين ٢٩٩
ويعلق القسم ٢٩٩	اذ انكر الواو بعد واو القسم هل عاطفة او حمدة ٢٩٩	بيان لام القسم والنزلة ٣٠٠	ويحذف جواب القسم ٣٠٠
عن ٣٠١	على ٣٠١	الكاف ٣٠٢	زيادة الكاف وبين لا ترى الضب بها بنجر ٣٠٢
مذومند ٣٠٢	اكره ٣٠٢	الفاتحة لا جزم الفتح نحو قوله لا جزم ان لا يجر النار ٣٠٥	اكره ٣٠٥
الواو ٣١٠	الفاء ٣١١	ثم ٣١١	حتى ٣١٢
داود واما دام ٣١٢	كون او بمعنى الواو ٣١٣	ام على ضربين ٣١٤	الفرق بين او وام ٣١٥
لا ولب ٣١٦	لكن ٣١٦	حرف التنوين ٣١٦	حرف النداء ٣١٧

حروف الايجاب
٣١٧

حروف الزيادة
٣١٨

حرف التفسير
٣١٩

حرف المصدر
٣١٩

حرف التخصيص
٣١٩

حرف التنوين
٣٢٠

حرف الاستفهام
٣٢٠

حرف الشرط
٣٢٠

لو
٣٢١

توسط القسم
بين الشرط والجزاء
٣٢٢

اما للتفصيل
٣٢٣

المصدر المحرف الكائن
بعد الفاء وكشف
الفعل عنه
٣٢٤

حرف
التردد
٣٢٥

تاء التانيث
الساكنة
٣٢٥

التنوين
٣٢٦

نون التاكيد
٣٢٦



الحمد لله رب العالمين

الحاشييد على الرضي خاتمة العلماء
السيد الشريف الجرباني

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين

الحمد لله رب العالمين

الحمد لله رب العالمين

الحمد لله رب العالمين

الحمد لله رب العالمين

الحمد لله رب العالمين

الحمد لله رب العالمين

الحمد لله رب العالمين

الحمد لله رب العالمين

الحمد لله رب العالمين

الحمد لله رب العالمين

الحمد لله رب العالمين

الحمد لله رب العالمين

الحمد لله رب العالمين

الحمد لله رب العالمين

الحمد لله رب العالمين

الحمد لله رب العالمين

الحمد لله رب العالمين

الحمد لله رب العالمين

الحمد لله رب العالمين

الحمد لله رب العالمين

الحمد لله رب العالمين

الحمد لله رب العالمين

الحمد لله رب العالمين

الحمد لله رب العالمين

الحمد لله رب العالمين

الحمد لله رب العالمين

الحمد لله رب العالمين

الحمد لله رب العالمين

الحمد لله رب العالمين



بسم الله الرحمن الرحيم وصل اللهم على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم
قوله تاهت في مرامي المفاو وحج موماه واصلم موموه على ضللة وهي مضاعف قلبت واوقا الفا
 لخر كما وانفتح ما قبلها **قوله** وبلغ انبايد فان قلت هذا الوصف علم من قوله خاترا انبايد قلت نعم
 لكنه يجوز ويصح ان يصرح في مقام المدح بصفة كمال علمت ضمنا ونقول المبالغة المستفاد من صفة
 التبليغ لو قلنا من قوله خاترا انبايد **قوله** قبل ميلاده اي قبل زمان ولادته **قوله** وعلى السادة جمع
 سيد وهم فعله كسرى وسراة **قوله** من عثرته عشرة الرجل السلة ورمطه الادنون اي الاقربون
قوله واسعه استعفت الرجل حاجته اذا اقصيت له واسعه استعفت اعني على امر **قوله** فانتدبت له
 ندبة لا مرفا نندبت له اي عادة فاجاب **قوله** مع عوز عوز الشيعي عوز اذا ابروحد **قوله** الخ الخ
 معطر اما كالحية والخن الطريق بين الجبلين **قوله** لسؤله السلوك ما يساله الانسان والاسباب هنا
 تخفيف الخ **قوله** فخر افضي الحال قيل ان الشارح العلامة غفر الله اجرامه كان حاله حين الشروع
 في هذا الشرح المئين مطالعة الكتب النحوية للتعقد بين والمتأخرين والعوس في حياضها والاستخراج
 لدقائقها وابد البكار لاكتوار وابداع بدائع الاسرار وهذا الحال لا يخفى اقتضاها النجا والمذكور
 اذ لو لم يتجوز لصلواته سعيه صليا كاهسا المنشور وحمدا لله تعالى عليه **قوله** التجاوز عن اصولها وز
 الشيء وتجاوز عنه معنى وتجاوز عن غايته اي عقا وكانه ضمن التجاوز معنى التباعد **قوله** الجباب بالفتح الفتا
 وما قرب من محلة الغور **قوله** الغروي الغروي الحسن يقال رجل غروي اي حسن والعقول كسبا
 ملك وعقيل سمع عربي لان النعمان بن المنذر كان يغويهما بدر من يقتله يوم موته **قوله**
 لكن الكرام لم يستعمل في لفظان **قوله** الاثنان في الاثنان فلهذا قيل الكرام جمع **قوله** وهو اشتقاق
 بعيد بعد المناسبة المعنوية التي يتوقف عليها الاشتقاق بين المشتق منها لا يخفى **قوله** كلمة
 شاع عن اي قصيد **قوله** والكلام معناه اي معنى اللفظ المستعمل بمعنى المانوط فيكون معناه المتكلم به
قوله من حروف المحمد اللفظ بالتشديد مثل التاء فليكن نقطتان يقال اعجبت الحرف والتعجب مثله
 ولا تقل اعجبت ومنه حروف المحمد وهي الحروف المقطعة التي يخص اكثرها بالنظم من بين حروف سائر
 الالم ومعناه حروف الخط المحمد كما تقول مسجد الجامع وصلاة الاولي في مسجد اليوم الجامع وصلاة
 الساعة الاولي وتاسم يحفلون المعجم بمعنى الاعجاز مضد كما مثل الخرج والمدخل اي من شان هذه
 الحروف ان تعجم **قوله** لكن القول شتهرا في عرف اللغة **قوله** واستشتر الكلام لغة اي في الحرف
 اللغوي **قوله** واللفظ خاص بما يخرج من العلم الياءخه قيل فيكون اللفظ احص من الكلمة لا يفتا على
 مفردات كلام الله تعالى فلا يجوز اخذه في حدتها واجيب بان المراد ما هو لفظ حقيقة او حكما على ذكر
 اينما والاعتبار المشوئية ولا شك ان تلك الكلمات من شافان يتلفظ بها قطعاً بل هي ملفوظة بالفعل
 ايضا وان لم تكن ملفوظة بالقياس اليه تعالى **قوله** بمعنى ذلك بفتحها فانه مضد ومعناه الادعاء
قوله مع قصد ان يصير متواظيا عليه لا بد من قصد التواطي لان الغرض فهم المعنى وتفهيمه من اللفظ
 ولا يتصور الا بالتواطي ليدركه عين وانما لم يصرح بذلك لان تعيين اللفظ بازا المعنى لا يخلو عن
 فتاقل **قوله** فلا يقال اذا استعملت الاستعمال اطلاق اللفظ على المعنى فإرادة فهمه منه فليس جمل

اللفظ للمعنى وتعيينه بازا ايد بل هو متوقف عليه فلا حاجة الى التفتيش بقوله او لا اخر اجد عن جمل
 الوضع **قوله** بل جعلت اللفظ الموضوع لمعنى لغوي اخر مع قصد التواطي قيل انك واضعه لا بد من
 قصد التواطي لا لا الغرض فهم المعنى وتفهيمه من اللفظ الى اخره اتقد مر عند قوله مع قصد التواطي
قوله كما اذا سميت بزيد اي بعد كونه مصدرا **قوله** ومخوفات الغوازي الى اخره الظاهر ان المخوفات
 استعمال اللفظ المخوف في ذلك المعنى بتوهم وضعه له لانه جعله وعينه بازا ايد وانما فهم المعنى منه
 لمشاهاته المخوف منه الموضوع لذلك المعنى فلا حاجة الى ان في الموضوع بنفسه التواطي لاخراج المخوفات
قوله وعلى تاهت في مرامي الوضع الى اخره اي على وجه يكون اخترازا عن شيئا لا يذكرو قصير معاملة التواطي
قوله لكن ذلك على خلاف المشهور وسيله اخرى وايضا فقوله اللفظ معني الوضع معني الصوغ فيكون ذكره ليعلم
 به قوله للمعنى **قوله** ومعنى اللفظ ما يعني به قيل المعنى مضد ومعنى المفعول واسم مكان استعمال فيه
 او هو مخفف المعنى يقال عرفت ذلك في معنى كلامه وفي معناه كلامه وفي معنى كلامه **قوله** وكما قال
 الكلمة لفظ مفرد موضوع الى اخره فيخرج به المركبات ويخرج بالموضوع المبهلات ولا يرد جملته تاسي
 من ان الوضع اخرج المركبات فلا حاجة الى قيد الافراد لاخره انما لا يخفى عليك ان اعتبار الافراد والشي
 في الالفاظا ما يحسن اذا اعتبره لا لتمامه على معنى واعتبه ما يستلزم رد لتمامه على معنى الوضع وعلى هذا
 فالتاكت المصنف الكلمة لفظ موضوع مفرد كان يجرى عنه هذا الحس قد سلم من ذلك وانما الاعتراض
 بالمركبات هو مذهب في تاسي في وديما بنوه من مفرد في بيان المصنف مرفوع صفة اخرى للفظ
 اخذت عن البهجة الاولى لما اشبهت اليه وفيه ان ذلك يوجب الالفاظ في شرحه بخلاف ذلك
 ومنهم من قال جعل المصنف المفرد صفة للمعنى فإراد ايضا بالمعنى المفرد ماد لم عليه بلفظ مفرد لكنه
 لم يرد باللفظ المفرد محطله اهل الميزان لا راد به ما انقضاه في مختصر ومنتهى حيث قال اللفظ المفرد
 هو اللفظ بكلمة واحدة وقال المنطقيون اللفظ المفرد ما وضع لمعنى ولا حركه يدل فيه المركب بخلافه
 فيها فصح بعلمك مركب على الاول لا الثاني ويخرب بالعرض يلزمهم ان نحو صواب ومخرج مما لا ينحصر
 مركب هذا كلامه فقد رد عليه لنفسه وهو بلزوم تركيب نحو صواب كما اعترف به الشارح حيث قال
 فيما بعد فلا اعتراض فلهذا الكمل اعترض واورد وجبتك تعين ان يرد بالمعنى المفرد ما يستفاد من
 اللفظ المفرد بالتقسيم والمذكور او لا فيكون معنى عند الله علما مركبا ولا يكون عند الله علما لا مركبا
 الكلمة والمراد الكلمة في حالة المفرد هو المعنى اللغوي فلا يلزم له ذلك وقد انا قبل في توجيه كلامه
 وجبتك يكون نحو مسلمان وبصري وضيوري بكلمة حقيقة وان سلم ان اجزاءها تدل على اجزاء معانيها
 لا كلتيان صارا تابا لا متراج في كلمة واحدة كما اختار الشارح لكن يقال ان يقول يلزمه ان يكون يفتل
 قادرا قولا وقوا وقولت داخلا في هذه الكلمة مع انه جملة مركبة من فعل وقا وقا فتاقل **قوله** والاشارة
 قيل في هذه الاشارة ان اللفظ **قوله** ومن المخوف وعن الممل لا ند ان ايضا اعلم في اخره
 اي قد يدل على هذا المعنى كما اذا سمع من وراثة ارفيج جملته عن الحد بقصد الوضع وانما اذا علم
 حياها بالمشاهدة فلا دلالة لاصلا لا يخرج من الحد بقوله المعنى على هذا فلاشك في ان التبايع للمعنى
 او لمعنى وبين اخر اجد بقوله المعنى ثانيا او اما قوله وقد مرهواشاة الى هذا الاخترازا انما يتصور اذا فهم

في كتاب

الاستناد الى اللفظ مشترك بين الثلاثة **قوله** اي دلالتها باقية ما ذكره من تقدير واحد المضامين أو
تحديد الخبر بمعنى على حكمها أي من الفعل مع أن في تأويل المصدر ولو وضع هناك المصدر بوجه لا يمتنع
إلى ما ذكره لكن النظر إلى المعنى يعني عنه إذ ليس معنى المصدر وتخييفه **قوله** فتكون حاجته يعني هنا
تقسيم كل واحد منهما إلى اثنين المعنى والاشياء فلا يتصور في شيء منهما زيادة ولا نقصان فالاولى التقسيم
إلى المستقل وغيره ولا شك أنه خاص لا يمكن اجتماع القسمين ولا ارتفاعهما والثنائي تقسيم المستقل إلى
المفروق وغيره وهو أيضا اثنان المعنى والاشياء فتشبع قسمي المستقل مقابل لغير المستقل مقابل حقيقة
ولم يرد أن ههنا خمسة واحدة دائرية بين المعنى والاشياء إلى انقسام ثلاثة ليعبر عن عليه بأن غير المستقل أيضا
يحتل الانقسام إلى قسمين مستقلين متقابلين فإن أجيب بعد ذلك أن حقيقة منوعه يسوي في الثلاثة
استغنى أيضا لا يحتاج اعتقائا وكيف يريد هذا ولا يتصور في تقسيم واحد إلى قسمين ثلاثة أن يكون دائري بين
والاشياء واحتمال انقسام أحد القسمين إلى آسام محدودة تحتها لا يمنع الاختصاص فيكون تحتها أن يقال
لرسم أحد القسمين دون الآخر فيحتاج بان الاختلاف يشمل على أنواع مختلفة وأما ان التقسيم فيجوز
فكلا **قوله** وقت المركب على جزءه ذات الكلمة جزء ذات الكلمة المركب يدل على كل جزء من أجزاء معناه وكذا
من دلالة المركب على كل جزء من أجزائه دلالة تضمن اللفظ المركب يدل على كل جزء من أجزائه معناه وكذا
تضمن والكلام مذهبنا في تضمن المركب الجزئية **والجيب** بأنه إذا دل على كل جزء من أجزائه معناه وكذا
بالضمير على كل جزء من أجزائه معناه وكذا دلالة المعنى تضمن المركب الجزئية أن كل واحد
منها في حيزه وهو ظاهر مستغن عن اعتبار الدلالة التفسيرية كما لا يخفى وكانه إذا دل على أخلاق النفس
على التركيب من جنس إطلاقي تضمن على الدلالة فكان ذلك دلالة على تمامي المعنى فهذا التركيب مما في المعنى
لكن عيان أنه ظاهرة عن ذلك وفي تفسيره النفس بالتركيب إشارة إلى بطلان ما توهم من أنه يشمل المقدور
فذلك دلالة على المعنى **قوله** فنقول ان تجاوزا عن النسبة الستة اع من الاستناد المذكور ههنا ومن
لذلك ههنا ما يكون تقديره فذلك قاله ان تجاوزا عن النسبة الاقامية **قوله** فكان على المصنف ان يقول
كلمتين أو أكثر في الاستناد نسبة فلا تقوم الاثنيتين مستند ومُسند اليه لا أكثر وهما أمثلتان أو ما
في حكمهما في قول الاستناد به أو اليه فذلك اقتصر على كلمتين **قوله** الاستناد الذي لا يخرج المبتدأ إلى الحال الذي
إذا كان جملة خبرية أو في أصل إذا كان الشائبة أو طلبية **قوله** في الشرط ويجوز ان القسم كلاً من جواب القسم
كلاً من لا نزاع وأما تجاوزا عن الشرط فيه بحيث قال ان الكلام نحو الجمع المركب من الشرط والجزء لا الجواب
لان الصدق والاكذب إنما يتعلق بالنسبة التي بينهما بالنسبة التي بين طرفي الجواب فذلك بالناظر
فذلك ان ضربتي ضربت فانه قد لا يوجد منك ضربت المخاطب أصلاً ويكون هذا الكلام صادقا ولو كان
الحكم المتصور متعلقا بالجزء المتصور صدقه مع استغناء قوله في الواقع بالكلمة **قوله** أو بمعنى مع إلى
آخر قيل يرد على الوجه الآخر ان الاستناد يجب ان يكون داخل في المتضمن ولا يتصور ما تضمنه فيها
إذا تركب الكلام من كلمتين فقط خواصه فيحتاج إلى ما يؤيد تضمنه كل واحد من الآخر الثلاثة وفيه بعد
وأما إذا جعل الاستناد متعلقاً بتضمن كان المتضمن مجموع الكلمتين والاستناد والمتضمن مجموع الكلمتين
قوله قال المصنف ان الضمير في قوله ما دل إلى آخره قال في الإيضاح الضمير في ما دل على معنى في نفسه وأما

معنى

المعنى

إلى معنى ما دل على معنى باعتباريه في نفسه وبالنظر إلى في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كقولك الداء في
نفسه حكمه كذا أي لا باعتبار امر خارج وذلك لئلا يقال الحرف ما دل على معنى في غيره أي حاصل في غيره أي باني
متعلقه لا باعتباريه في نفسه انتهى كلامه ومجسوله ما ذكرناه كما لا يخفى على ذي فطنة وأما اعتراض الشارح
فليس بشئ إذ ليس مقصودنا أن يهودي اللفظة في الموضوعين واحداً بل لا يتصور ذلك لأن كون المعنى متعلقاً في نفسه
متعلقاً في ذاته وكونه متعلقاً في غيره اللفظة في حالة امر معقول كما وصفناه وأما حكم الدار كحسبنا مثلاً فلا
يوجد الإيهام سواء كان تأنيهاً من دلالتها أو مستغناءً امر غير متعلق ذلك لئلا يجهل الدار امر متعلق إلى التماسه
لشأن من ذلك القادر من غير ما بل مقصودنا التشبيه بين ما عصب اعتبار الخارج تارة وعدم اعتباره أخرى
وإن امتاروا بأنه يصح أن يقال المعنى متعلق في نفسه وأخيره ولا يصح أن يقال الدار حصة في نفسه
أو غيره فإدراكه لأن ارتباط حصة بغيرها إذا كان سبباً له ليس بحيث يصح كون الغير طرفاً له في الخارج بل
يعقل المعنى بالغير فانه ملحوظ في ذلك الغير ومعتبر فيه **قوله** والحرف كلمة دلالة على معنى ثابت في لفظ غيرهما
قد طول في تحقيق معنى الحرف بلاطاً بل قد يفرق من المقصود تارة ويعد عنه أخرى متوحد ونحوه في قوله
الشارة خفية لتكون على بصيرة فيقول كما أن في الخارج موجوداً قائماً بذاته وموجوداً قائماً بغيره كذلك في
الذهن متعلق هو مدرك قصد المتكلم في ذاته يصلح أن يحكم عليه وبه ومعقول هو مدرك يتقارن الله
لما حمله غيره فلا يصح شئ منهما فالابتداء ابتداء الاختلاف العقل قصد أو بالذات كان معنى مستقلاً للمعنى
متعلقاً في ذاته ولزمه فعل متعلقه لاجل لا يتبعاً وهو بهذا الاعتبار مدلول اللفظ ابتداء أو الاختلاف العقل
من حيث هو حالة بين السبورة الصبر مثلاً وجعله اللفظة لتعرف كالحال كان معنى غير مستقلاً بالمفهومية ولكن
ان يتعقل الابدك متعلقه وهذا متغير ما قبل الحرف وضع باعتبار معنى عام وهو نوع من النسبة كما لا يشك
مثلاً كلاً يتداعين خصوصه والنسبة لاثنين الابدك المدسوس اليه فإما لم يذكر متعلق الحرف لا يتصل
فرد من ذلك النوع هو مدلول الحرف لا في العقل ولا في الخارج وإنما يتصل متعلقه فيتعلق متعلقه
والحاصل أن لفظ الابتداء موضوع للمعنى كلفظة من موضوعه لكل واحد من جزئيه في الموضوع المتعلق
من حيث انها حالات متعلقاتها والآلات لتعرف آخرها وذلك المعنى الكلي يمكن أن يتعقل قصد أو لا يلاحظ في
ذاته فليس مستقلاً بالمفهومية ويتصل ان يكون محكوماً عليه وبه وإتقانك الحريات فلا يستعمل بالمفهومية
ولا يتصل ان يكون محكوماً عليها وبها إذا لا بد في كل منهما ان يكون ملحوظاً قصد الممكن أن لتعبر النسبة
بليته وبين غيره بل تلك الحريات لا تتعقل الابدك متعلقاً بها ولما كان وضعها تلك الحريات
ومنعاً واحد المراد من ان يكون لفظه من شتركة بينهما **قوله** فلحرف موجب معنا في لفظ غير معني
الحرف حاصل في لفظ آخر بان وجه الحرف معناه فيه وجعل ذلك اللفظ متضمناً للمعنى الحرف وحكمه بأن ذلك
اللفظ لا يدل عليه وكل ذلك لا حاصل له لأن معنى الامر متعلق معنى الرجل حقيقة لا باللفظ وكذلك لا حاصل
متعلق بمعنى الجملة وإذا تضمن لفظ معنى لفظ آخر ذلك عليه كما في أربع وسبب والافلا بعض اصلاً **قوله** وقد
يكون الحرف دلالة على معنيين والآخر ان يدل على معنى واحد **قوله** وقد يكون دلالة على العين أيضاً كما هي
في الضمير إلى آخره إذا كانت هذه الحروف دلالة على معاني الضمير كانت هي الاستغناء والاستقلال لا على من
الضامر المقدور ولا معنى لجعل معانيها حاصله في تلك الضمير وأما علم الشارح تبع في هذا المقام وأما في

م

جاءت المتقدمين من النسخة ولم يرد في النظر فيها البطلان على نفاصدها **قوله** معنى من ومعنى لفظ الاعتناء
 سؤالا هذا باطل قطعاً لأن معناه ما إذا وجد الصبح الاختيار عن معنى من متعاضد عن معنى لا ابتداء الكمال السكافي
 لو كان الابتداء والابتداء لفظية معاني من وإلى في الجمع أن الابتداء والانتفاء لفظية اسم الكائنات
 هي أيضاً اسم الان الكائنات إذا سميت اسماً سميت بمعنى الاسمية لها أو انما في متعلقات معانيها أي إذا افادت
 هذه الحروف معاني رجعت إلى هذه بنوع استنباط في ذلك إشارة إلى ما حققناه من معاني الحروف وتلك
 ما يقال من أن الواضع اشتراط في ذلك من على معناه ذكر متعلقه ولو فسر شرط ذلك في لفظ الابتداء فبطل
 عليه أن هذا الاشتراط مما لا فائدة له أصلاً وأيضاً لو رخص هذا الاشتراط بل فهم ذلك من التزام
 ذكر متعلقات الحروف وذلك مشترك بينهما وبين الاستان لا بد من الاختلاف في **الجواب** بالذكر
 المتعلق في الحروف فبطل ذلك على معناه في الاستان لا بد من الاختلاف في التخصيص لما به من وضعه
 فيكون أيضاً إذا كان معنى من صلتها في نفسه لا يحكم عليه به لكنه لا يفتقر لفظية من وضعه
 فإذا اضطررنا أن نثبت ذلك المعنى من أن يحكم عليه وذلك مما لا يشبهه فساداً على في سبكه
 في معرفة اللغة فظن أن الاحتياج إلى ذكر متعلق الحروف انما هو لغرض من في معناه تحسب المعقول لا لفظ
 في دلالة **قوله** إلا أن الفرق بينهما أن لفظ الابتداء إلى آخره إذا كان كل واحد منهما موضوعاً لذلك
 المعنى فلم صار ذلك المعنى في نفس أحد مما حاط به دون الآخر **قوله** إذا كان لفظ الابتداء أوضح لذلك
 المعنى مطلقاً واللفظ من موضوع له مرجح أنه حاصل في غيره قلت معنى الابتداء امر وأحد حاصل
 في غيره متعلق به فيحصل أحد اللفظين موضوعاً في نفسه والآخر موضوعاً له بحيث أنه متعلق
 بغيره عار عن الفاعل على قياس ما قيل في اشتراط ذكر المتعلق وأيضاً اعتباراً في الجملة في معنى من
 لا يخرج عن الاستقلال ولا خلاصته للحكم عليه كما إذا قيل لا ابتداء الحاصل في الغير فالحق أن هذا المعنى
 وأن معنى من الابتداء أن الموضوع المحيطة في غيرها وأما إذا لوحظت بالذات كقولنا ابتداء السيد
 من البصر صارت معاني مستقلة لكن هذا الاعتبار ليس معنى من **قوله** ولا يندفع هذا الاعتراض
 إلا بما قاله بعضهم من أن لا يدل على معنى في غيره أي الحرف لا يدل على معنى معقول بل هو غير
 يصلح للحكم عليه ولا يندفع ذلك بوجوب ذكر متعلقه والفعل يدل على معنى معقول في نفسه وعلى سببه إلى غيره
 وهي معقولة في غيرها لا تعرف حال طر فيها فوضع باعتبار الحدث محو ثابته ووجبت باعتبار النسبة
 الموضوع ذكر فاعله كذلك متعلق الحرف **قوله** ونسب معنى قوله غير متفوت إلى آخره وذلك لأن السلب
 انما يدخل تحت تعقل الاحتياج فإذا علم معنى الاقتران بالجد الزمنية الثلاثة فلم معنى عدم الاقتران
قوله أن قلنا أنه حقيقة في الحال بخلاف الاستقبال أو بالعكس **قوله** وكذلك أن قلنا باشتراك في
 الكاسو الاستقبال الظاهر بين الحال والاستقبال لكنه إذا اشتراكهما فيه فبطل **قوله**
 سؤالا أن الاشتراط العارض في غير الأصلي معنى الوضع لا زماناً كان أي غير مفارق معنى ذلك الفعل **قوله**
 ولا يدخل في هذا الحد لفظ الماضي بل هو آخره قال المصنف الماضي والمستقبل يدل على فصل الزمان
 وأن زمان غير متفوت زمان فإذ اريد بها الفعل الذي انقضى والذي لزمان فالمعنى ما من زمان يستعمل
 زمانه في ذلك الحاضر وأما المقصود إليه مقامه فهو هو أنه لو قيل برأى كماله أنه فاعله في حكاية

قوله

العدم فبعد الوجود والمستقبل حدث تعدد وطلقة انتظار الوجود وليس في تعدد لوليه منهما زمان
 معين بل الزمان المعين من أول أمره لولها **قوله** وغيره لغيره والحق أنه معنى المضى إلى العصور بمعنى المعنى
 إلى آخره فلا يرد على جحد المصنف أيضاً كما لا يرد الماضي والمستقبل **قوله** والحق أن مثل هذا الهمال
 لا يصح في الحدود وقد يقال لا همال مع الشهرة وتبادر المعنى المقصود من العبارة وأما احتساب
 غير المقصود فلا يمنع الظهور **قوله** وكذلك لفظ الاقتران ممل على ظاهره فيذكر ناسم لنفسه وهو أن ذلك
 الزمان بعد لول للفظ اقتراً وقد يقال لا اعتباراً في الحقيقة مشهور في الحد والمعنى بما دل على معنى متفوت
 من حيث هو متفوت فيكون ذلك لا يلحق الاقتران أيضاً **قوله** وأما الكاف الاسمية فمعناها المثل إلى آخره
 ومعنى الاسمية بالعبارة سببية ما تنفذ ومعنى الحرفية صح **قوله** بخلاف رب جند من قال بحر فبطل
 معناه القلة التي في بحر ورها القليل **قوله** ولو قلنا الحرف مالا يدل على معنى في غيره أي لو ردد
 الاعتبار على حد الحرف بهذا الاستان أن اكتفى بذلك لغيره على غيره وردت ففصلنا عليه لا يقال
 على تمام **قوله** ومن خواصه أو ردد من إذا من جملتنا الثانية المتحركة وبالسبب وكذا فاعله ولو
 وتوصوفاً وشي وبمجرور متبادر وتخصراً وكذا شارح فيما بعد إلى التخصيص وأطلق التانيث **قوله**
 والخاصة مطردة غير متعكسة هكذا ذكر المصنف في شرح الفصل قال بعضهم إذا كان الخاصة بحيث
 أطرافها لا يجب انعكاسها بل يجوز ذلك فهي الحروف كما قلنا فاعله الحد فانه يجب أطرافها انعكاسه
 ولا حاجة إلى هذا العدد ولعن الظاهر فإن المطرد المتعكس يسمى عند النحويين حداً أي يعرفاً والمطرود
 الذي لا يتعكس يسمى عدم خاصية قال المصنف في شرح منطوقه يعني بالتخصيص الأمر الذي إذا
 دل على الثبوت وإذا فقد لم يدل على الانتفاء فيطرده ولا يتعكس ولو جعل تداناً كان احض من الحد وده
قوله والمراد بالاطراف حاصله أن الأطراف استلزام الوجود للوجود والانعكاس استلزام عدم العدم لعدم
قوله فطرده فبطل الحد والحد وجعل ولا أطرافه صفة الحد والخاصة فذلك قد مر في التركيب
 مبتدأ وجعله ثانياً باعتبار القضية الحاصلة منهما ومن الحد وذي الخاصه فآخرها إذا كان حقيماً
 فيها فيها **قوله** أي لا من التعريف الحرفية لما هو الإطلاق لا من التعريف على الأمر الموضوع وأن لم يشهد
 ذلك الإطلاق دفع وهو الشمول بالتصريح بالحرفية **قوله** والفعل لا يدل على الذات الانضمام الظاهر
 من كلامهم جميعاً أن دلالة الفعل الاصطلاحي وهو المقصود هما على الذات التزامية لا تعينية وسأل الشارح
 ظاهره في العكس فتأمل **قوله** الاختيار عليه أن الصفات أيضاً لا تدل على الذات الانضمام على ما سبق
 فيجب أن لا يعرف باللامر كالاقتال والأولي أن يقال الاسم لما من أن يكون نحواً غلبه وتماوضع محكم ما عليه
 لا يقتضيه غالباً مفهومه الذي هو واحد بل يقتضيه أنه اعني بتأصديق عليه مفهومه وذلك مستند
 فصاح إلى تعيينه باللامر وأما الحكم كونه فخطه أن يراد به مفهومه وكذلك الأمر واسطفاً للاحاطة هناك
 إلى التبيين **قوله** وأما قول الشاعر يقول الحق أي النفس **قوله** والنفس النجم ناطقة أي بمعنى ناطقة
 أو بعض نطق الجبر وأراد به صوتاً لا يصح جعله ناطقة ولا قال ناطقة أيضاً لا بد فعه قوله صوت النجم
قوله ففقد ما لا يكون معجز الفعل الذي منه أي المقارن **قوله** ووجه صياحه الدجاج **قوله** فإذا سميت
 بالاسراج جعلته علماً **قوله** ففقد التمكن فيه رد على من استدله بنبوت التنوير بعد العلمية على الفاعلية

الاقتران لحد الزمان
 هو حيث يكون

للتكسر **قوله** وتبينها للتكسر وتبينها تكون الاسم فغير هذا اولى مما قبل من ان تكون التكرار بكثرة
 الكلمة اعم كون الاسم لم يشبه الفعل بالوجهين المتضادين وجعلنا لا ينصو لضعفها في غير المنصف **قوله**
 لم يثبت في نحو قوله تعالى من عرفات لا يد غير منصف **قوله** وليس بها ايضا في من تلك المعاني هي الاربعه
 وهي التكرار والتكرار والعوض والترفع فيكون للمقله **قوله** لكنهم خطوا ما في اقتسام التبيين **قوله** لان التباين
 التي كانت في الخبر الثاني سقطت والتاخير علامه لجمع الموثق لا لمحض التاخير فلا يكون سببا للجمع
 وضع وجودها لا يمكن لقدم ثنائيه اخرى اذ لم يعمد ذلك **قوله** وان قلنا انه لا علامه ثنائيه فيها لاستتمه
 الى اخره لا يثبت في الموثق من علامه التاثير لما قلنا او لقدم ثنائيه لانهم عرفوه بذلك **قوله** كما في قوله ولا ارخص
 اي لكان ولا موضع **قوله** لثنا ثنائيه لا يقتضيه ثنائيه مصدر الذي هو تناوب البقعة لا مانع في صغر المقدور
 التباين فيكون مؤشرا بانشار ذلك التقدير وفي عرفات ما ذكرنا من لمانع وهو انه لم يعمد لتقدير التاثير
 وجودها وانما ثنائيه الضمير فيكون فيه وجود التاثير التي لجمع الموثق ولا يكون ذلك في منع الضمير لضعفه **قوله**
 وانما لم يسقط في نحو من عرفات لا ندو سقط لتبعه الكسوف الكسر في غير المنصف انما سقطت بما سقطت
 التبيين **قوله** حوز المرد والرجاء ههنا مع العلمه كذا في التبيين وانما الكسر ان يصل الكسر باقلا للتكرار
 في السقوط ههنا كما في سائر غير المنصرف بوجه ذلك المحذور **قوله** تنويعها تنويع اى دلت من بعد
قوله وبعضهم يفتح في شمله ولا يبالي بما ذكر من المحذور **قوله** لانه لما في به اشعارا بترك الترم وفتح
 الحواشي ان الاضافه المرفعه **قوله** ولا يمنع ذلك في التباس نحو غير التبيين في الحرف بالقاء في المطلقه
 نحو **قوله** اولى **قوله** وهو قوله وانما امرى في جواب **قوله** الاحاق العقب بالضم والفتح ايضا ما بعد
 من اطراف الفاو **قوله** حاوي على **قوله** المخترق الموضع الذي هو في راج **قوله** وانما اختص كون الشيء
 مستندا اليه الى اخره فان قيل كيف يصح جعل الاستناد اليه خاصه للاسم مع شموله فيكون مستعكسا
 قائما لا مشمول ولا انعكاس ولذلك احتاج من عرف الاسم بما يصح ان يحدث عنه الى ان يقول لا يكون
 في معنى ما يصح ان يحدث عنه ليدخل فيه الاسماء اللازمه للظرفيه **قوله** غز لا نشهد لنا الى اخره
 شدن الغز السوي وظلم قرنه الضال بالالفاسد والهرى الواحة ضالة والسم بضم الميم من سمير
 الطلع وجمعها سمير **قوله** وقول الجراح باخرى الحرس حرس السلطان وسمير الحراس لو احدث حرس
 لانه قد صار اسم جنس فثبت اليه ولا يقل حارس لا يقتصد معنى الحراسه دون المجلس **قوله** كما قلنا
 في ريب زيد مثلا لان زيد امركب الى ريب اي مضموع **قوله** ونطوق على المحجوع يقال ضرب زيد
 الى اخره هذا امركب في نفسه والاول مركب مع غيره **قوله** كما تقول مثلا لاجل الخمين هو زوج
 المعنى ورد قوله تعالى ثمانية اذ واج من الضان اثنين الآية **قوله** ويقال لها معان زوج هذا زوج
 في نفسه وكل واحد زوج للاخر لا في نفسه **قوله** فيوصي ان المعرب من الاسماء لا يكون الامركبان
 شئين ضاعه الحسد عشر ونحوه التثنية لثعلبك اظهر وان كان قوله ونحوه شاملا ولا جعل التثنية
 تاجعا الى المركب مطلقا لا محض **قوله** لا ترى ان المضاف اسم مركب الى المضاف اليه ولا يصح هذا
 التركيب اعرا بالي اخره قيل المبتدأ مركب مع الخبر وليس اخذها علامه في الاخر على المذهب المختار عند
 النصارى فالمعرب في الاعراب التركيب الذي يتحقق معناه العامل سواء كان مع العامل ولا **قوله** في

في ريب زيد مثلا لان زيد امركب الى ريب اي مضموع

الاصل هذا ايضا من ذلك لانه اصطلاح مجدد الى اخره فيه شائعه تظهر بالتأمل في الفرق من ان
 يقال هذا اسمي الاصل وهذا الشبه التبادر المتبادر من الاول ان المشار اليه متصف بالباء والالف
 بحسب الاصله دون العروض والتبادر من الثاني ان اصله ان يلى سواي كما هو اصله واعرف من الاخر
 وجعلنا يندفع ما ورد في ويخصر من الاصل في الامور الثلاثة والمجمل من حيث هي **قوله** دخل
 فيه مطابق لافعال وان كانت مضارعه وقيل فيه ايضا الجملة من حيث هي جملة **قوله** فير عليه اسم
 الفاعل واسم المفعول الى اخره اي ونخرج هذا الاسم العربي عن جمل العرب **قوله** وهو الاسماء المعدود
 تعدد كاسماء العدد نحو واحد اثنان الى اخره جعل صاحب الكشاف الاسماء المعدود في العاربه
 عن المشابهة المذكورة معربه وليس النزاع في المعرب الذي هو اسم مفعول من قولك اعربت
 فان ذلك لا يحصل الا بجزا الاعراب على الكلمة بعد التركيب بل في العرب اصطلاحا فغير العلمه
 الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد العقد والتركيب وهو الظاهر من كلام الامام عبد القادر
 واعتبر المنصف مع الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل واسما وحده الاعراب بالفعل فيكون الاسم
 معربا فغير يعتبر احد ولذلك يقال لم تعرب الكلمة وهي معربة **قوله** توقف كل مجدد على علمه فيكون
 دورا ولا يندفع الدور عما يقال ان الموقوف على معرفة العرب هو الاختلاف الحاصل في كلام المشي
 والذي توقف عليه معرفته هو الاختلاف في كلامهم وذلك لان حصول الاختلاف في كلام المشي الحاصل
 لما في كلامهم هو المقصود الاصل من معرفة العرب لكن معرفة العرب انما يترتب عليها ذلك الحاصل
 اذا حصل بينهما ولا يتعرفه الاختلاف الحاصل في كلامهم فيقول المشي مثلا هذا الاسم معرب وكل الحو
 معرب فاختلافه في كلامهم هكذا هذا الاسم اختلافا في كلامهم هكذا وجدنا يعطيه ذلك اختلاف
 فالدور انما هو بالنظر الى المقصود من التعريف لانه نفسه **قوله** اما ان يعرف الاختلاف الصحيح الى اخره
 الذي يعرف الاختلاف الصحيح الحاصل في كلامهم بالتتابع مستغن عن النحو انما احتاج اليه من لا
 يعرفه كذلك بالتتابع يضع له قوانين يعرف بها الاختلاف الحاصل في كلامهم فتعريف العرب فاعرف
 بالقياس اليه ليحصل له ضابطه في معرفة الاختلاف وانما بالقياس الى اثنين فلا فائدة فيه سوى ان
 المعنى الاصطلاحي لهذا اللفظ من غير ان يلتفت به في معرفة احكام كلامهم **قوله** خلاف المبني في الاعراب
 لا يقدح في جزمه الاجا الى اخره تحقيقا المبني لما في قدرا عند استحقاق الاعراب وصلاحيته
 له بذلك المانع فلا يقدح في امره اعراب بل يقال هو في محل اسرار له اعراب واما المقصود مثلا هو
 مستغن للاعراب لكنه عاجز عن جملة فيقدح في اخره اذ لا يجوز عن الفعل التقدير ولا يحتاج ههنا
 الى اعتبار اسرار **قوله** هذا انما هو الحد الذي لا يورث به كلامه في الشرح فانه فصل جدا اعلمه وتبين
 ان هذا الحد اولى من جزمه باختلاف الاخر وطول فيه شرارة قوله ليدل تنبيه على علمه وضع الاعراب
 في الاسماء فلهذا ان منزلة المصراع **قوله** بيان لعملة وضع الاعراب في الاسماء ولو كان من خارج
 الحد كما تحتمل عيان المتن ليرد التفسير على العامل **قوله** ليدل فيه ضمير الاختلاف او ضمير ما اذا كان
 الاختلاف والاعراب عن المعاني كان نحو الاعراب وهو باطل عند المنصف فالصواب ان الضمير لما **قوله**
 اني الظاهر كالفاعل والسكين ولا شك ان القطع انما يحصل من القاطع هكذا الالة **قوله** وهذا التغيير

ب

الحاصل

الاخر وكذا اني الفاعل المشي وباليه الى اخره يعني ان الفاعل قبل الالف والباء في المشي والعم والكسر قبل الواو
والياء وفي الجمع تعني في الاعراب ايضا **قوله** لان الاختلاف امر لا يتحقق فهو له مرد ان اعراب العرب لا يتصف
بالاختلاف حتى يرد عليه ما ذكره الشارح بل واذا كان الاختلاف ليس امر متحققا بل هو امر اعتباري
وليس الموجود في اعراب العرب الاختلاف الحركات والحروف المد واللين المعاني المعنوية وفي الاعراب لا
ذلك الامر الاعتباري الذي يثبت به اعراب العرب ولا استعانة في ان يكون له مرد موجود في اعراب العرب سببا
لاقتضاه بامر اعتباري لا يجوز له ذلك لانه قال هو امر لا يتحقق فحق كسر لا امر اخر ليس له اختلاف فاليه امر اخر
ووايت يردا ويرد بريد انه ليس في اعراب العرب الا امر واحد وهو فتح وكسر لا امر اخر ليس له اختلاف فاليه امر اخر
فيحقق بريد ليس مستقيم وبذلك ليل ان اختلاف اعراب العرب في المثال المذكور مما لا يمكن ان كان **قوله** هو امر
ناشي من مجموع الفتح والكسر لا من كل واحد منهما فيحدث اذ لا يلزم عدل من يرد كذا شيئا من كل واحد
ان يكون ناشيا من مجموع الفتح والكسر لان الفتح من اثنين منها **قوله** والافتراق من حيث هو هو امر واحد ويتحقق في ثلاثة
ان يبدل حرف تحتها او اذ فتحة ثلثة او اكثر كما ان الافتراق من حيث هو هو امر واحد ويتحقق في ثلاثة
فان زيد مثلا في حال الافراد لم يستقيم شيئا من الحركات الاخر ولو سلم ان ثمة اي في اعراب العرب
زايه الا ليل ان يكون ناشيا من مجموع الفتح والكسر واذا الشارح متعدد بطول تقسيم
الاعراب الى ثلاثة زبدان الامر الذي قد بقي بعد برحقه هو الاختلاف الناشي من متعدد اذ لا يمتثل
اختلاف من امر واحد ولا شك ان الاختلاف الناشي من هذه الثلاثة لا يكون ثلثة لانه في اثنين اذ يلفظ
من الفتح والكسر والفتحة والفتحة والكسر اختلاف في المثال المذكور فلو سلم ان زيد افتراق الاعراب
قطعا ولم يؤخذ هناك الاختلافان ربما يظن من حصول الاختلاف نظر الى السكون السابق ليس لثلاثة
نسبة الاختلاف بل طريقة على السكون اذ كان هو الاعراب وكان الاسم في احد طرفيه معبرا لآخران يكون
في الطرف الاخر كذلك وهذا للحكمة فيكون في حال السكون السابق معبرا ايضا وهو ناطق ومعا قد ركبنا
تغير الشارح واخر ارضه هيا مشورا **قوله** وكذا استعانة من السكون الى الكسر لانه اعتبر لا يتحقق من
السكون الى احد الثلاثة على سبيل المدد ولم يعتبر لا انتقال من احد الى الآخر وهذا الحكم وايضا
اذ انتقل الاسم من السكون الى الفتح ومن الفتح الى الكسر فقد استوفى التساوي في التساوي
ولم يوجد هناك انتقال من السكون الى الفتح ولا من السكون الى الكسر **قوله** فقد حصل الحكم الواحد في الاختلاف
في الآخر وانتقال الاعراب من السكون **قوله** بحسب تغير احتمالات الانتقال اليها في وقت الانتقال عنها
قوله وليس كذلك الفاعل في الواو والجمع اذ جعلنا اعرابا ليس لا يقد والالف قبل الاعراب متجانسة لما يقدره
لا دلالة اليه في تقديره في علامة التثنية **قوله** فبين لك ههنا ان الاختلاف يحصل على اسم سواء كان بالحركة
او بالجر **قوله** والحق ان معنى الاختلاف قد ذكرنا ولا يلا ما ذكرنا ثانيا في الفساد وذلك لان الفعل كما يتغير
باعتماد المقول بتغير باعتبار المقول اليه فلو كان يزيد الاعراب على ثلاثة كما ذكر **قوله** والحروف
ان معنى الاختلاف كما ذكرنا انتقال الاعراب من السكون فقد عرفت فساد ذلك بل وروى ان الاسم في حال السكون
الاصلي معرنا بتأنيده ان الاختلاف نسبتة الى طرفيه على سبيل المثال لا يحصل الاختلاف الا عند حصول
الحالة المتشابهة لاختلاف حال حصول الانتقال عن تأنيده اذ حصل الاختلاف كان نسبتة اليه على

السورة فلهذا حكم بكون الاسم في الحالتين متعامدا او متباينا **قوله** فان قال اردت ما يكون به الاختلاف
اذ كان في قوله لانه اختلف اعرابه لعله اذا بوليه ما اختلف اعرابه ما يكون سببا للاختلاف لا يحصل
به الاختلاف والحاصل وقد وجد في الاسمي التركيب الاول ما هو سبب لاختلاف اعرابه في الجملة والاعراب
يترتب عليه الاختلاف بالفعل فيوقفه على امر اخر وليس في مثل اختلاف واختلاف اذ استعمال في
هذا الموضع ونظائره اقتران برسمان كما لا يخفى **قوله** واجتماعا كان او مستعانة لرفع فيه المعنى اعرابا الوضع
في وضعه لانه لا يلاحظ المعنى الا اعرابا ولا يمكن الاستعانة به لانه لا يلاحظ لعدد احتياجه اليه
وربما لا يلاحظ فثبتت قريته **قوله** ومن ثمة احتياجه كل مجازيل قريته دون الحقيقة فان المستعانة في المعنى
المجازي لا بد له من تلك الحقيقة المعنى الحقيقي فلا بد له من تعقيب قريته ما نفع منه بل الوضع في تعبير الاستعانة
فيه محتاج الى اعتبار قريته **قوله** والمضاف اليه الدال على معنى في المضاف كالنصب والالتصاف
على تاسيحي **قوله** لا يقتصر للتفسير على الكلمة الاخرى التي يضاف اذ ذلك المعنى كالمعامل الذي نظر اليه المعاني
المعنوية على الاسماء **قوله** وجعلت في بعض الاسماء حروف المد التي جعلت العلامة **قوله** فصار معنى كون الاسم
متعامدا اليه معنى اعرابه اي اضيف اليه معنى اعرابه وهو معنى الفعل في اسطره **قوله** فثبتت في المعنيين
المراد بالمعنيين هو بلا واسطة واسطة واسطة واسطة واسطة واسطة واسطة واسطة واسطة واسطة واسطة واسطة واسطة
شخصه علامة الحروف بلا ضمير فالظاهر ان علامته هو فاعل منضمات المراد بالمعنيين هو الفعل المتساوي لاسطة
الحرف وتبقى المغفول بالواسطة والله اعلم **قوله** اذ باستاد احدها الى الآخر صار كضمة اي ما بعد الحرف
من متعلقات الفعل **قوله** فهاهنا سبب كونه فاضلة اي كون الفضلة **قوله** اسما لامر وان كان
ودج وده حروف عند اربعة البعير وسجد وده كلاهما زجر للابل ودج حياض للذئابة **قوله** لا يضاف
تكن في الاصل كلمات لا شيا اذ ليست مشروعة بل جعلت عند احتياجهن الى استعمالها في اشياء الكلام
كالخرفه فخطرت على خط مختلف **قوله** ويكتفيان في الطريق لاما لاف **قوله** قال في الصحاح الالف في خبرين
ليكنه ومثله كما للينة تسمى الفاء المحركة تسمى حرفه ويظهر من ذلك ان الالف تذا ولها معاني الا انه يميز
بين قسميها باطلاق الالف على اعرابها وتسميه اعرابا لانه وفي الكشف ان معنى الالف لا يكون الاسما
فاخر عن جعل المسمى ههنا عند الاسم كما في الحروف الاخر ولستين من اسم الحروف الالف قبل
وذلك لان اسم الحرف لم يثبت في الالف وبالحركة فالالف اما تحذف بالساكن او تتناول بالمتحركة
ايضا وقد حكم الشارح بان اسم الحرف فقط لا يندم عند رعا على قياس ساكن اسماء الحروف وجعل اسم الساكن
لفظة لا فيه كلفه يعني حروف اسم الحروف في سلك الاصوات بعين جلال اسماء الحروف في
استعماله في التركيب ثم اذ اختلفت فيهما التي تراها حال في اعرابها وتعرف باللام لذلك كسائر الاسماء
المعرية لاختلاف الاصوات فاما اذ وقعت في التركيب او في الفاظها الظاهر فيها ما تخفى في الكلام
منقول من اربعة الحروف في باب ما في الباب ان وقع في هذه الاصوات في التثنية كسائر الاسماء **قوله** فثبتت
الالف في الاصل وانه الظاهر ان المراد حروف الالف المتساوية لان الحرف لا صوت فهاهنا معاني الالف والالف
قوله قد صاغ كذا اسما على حرفين كخ وخج وباتان قال صاحب الكشف ان اسم الحروف تقع في التثنية

كثيرا لمختلفة بالنقص فيها هو معدود ويدل لك بصدق كلامه الشارح **قوله** لان العامل النحوي ليس مؤثرا لان
قلت المورث في الحقيقة يجب ان يكون له اثره فقد عرفت بالذات دون الامتثال والتلفظ والمصروف
التقدم من زمانا وتلفظا ملاما لمخل للشارح الحقيق فيما نحن متقدمون وقاصدا تاثير كل واحد منهما انما هو
في رفع الاخر لا في ذاته فقلت لو كان هناك تاثير في الحقيقة لكان الاولي والانسب ان يقدم المورث
في التلخيص وهذا هو المراد من لزوم تقدمه على اثره ولقد مر كل واحد منهما على رفع الاخر لتلفظ لا ليقوم
الا بتقدمه على الاخر لتلفظ فامل **قوله** بل هو علامة لا يخفى ان الحق العلامة من حيث هي علامة ان تكون
متقدمة على ما هي علامة له لتعرف مجرى ولا تضر بغيرها فاما هي علامة له فلو كان كل من المبتدأ والخبر علامة
لوضع الاخر كان خلفه ان يندرج على الاخر ليعلم بدخال الاخر ومن شر اطلاق العبارة ان الحكم بان من رتبة العامل
التقدم من حيث هو **قوله** ان كل واحد من المبتدأ والخبر متقدم على صاحبه من وجه الى اخر قد تحقق فيها
سبقان على كل كلمة في اخرى انما هو بحسب ارتباط بعضهما في المعنى اذ يدل ذلك في اخرى معنى يحتاج الى
وضع علامة له وليس بين المبتدأ والخبر ارتباطا ابا عتبارا كون الخبر متقدما الى المبتدأ والخبر جعل الخبر غايلا
ومعوليا بالقياس اليه ليركن ذلك الانحساب هذا الارتباط فيلزم تقدمه عليه وناخر عنه من حيث
الجملة لا لاجتماعه كونه عاملا وحصة كونه معولا والعامل من حيث هو عامل مقدّم مرتبة والعول من
حيث هو معول مؤخر مرتبة **قوله** فاذا اختلف المبتدأان فلا دور وهذا الاختلاف لا يجلب به نقلا بل انما
ان يبين اختلاف جهتي القابلية والمعولية كما في كلمة الشرط مع الفعل فان ايا من حيث تضمنه معنى
ان واذا تدعى التعليق في الفعل صار عاملا فيه ومن حيث وقع الفعل عليه صار معولا له فلهذا تقدم
وناخر مرتبة من جهتين مختلفتين ولا استعانة في خلاف المبتدأ والخبر لا لاجتماعه القابلية والمعولية
فيما كانا دينا **قوله** واستحالة تقدمه على مؤثره ضعف عملها ومن جعل العامل فيها متعليا لا ابتداء
واعتبر فيه الخبر عن العامل فكل هو عامل معنوي ضعيف يكتفي عند دخول العامل للقطعة فذلك
يطلق عليه **قوله** ولا اعتبار له اى الناهية للجواب من تدعيمه ان المشبهة بملبس فعل كما تجزى **قوله** ووجه
مشتابهما للفضلة اى المبتدأ المنصوب والخبر المنصوب وفي نسخة ووجه مشتابهما اى العامل
سجى اى اى العامل المذكور **قوله** وانما جاز تقدمه على واحد من جزئى لا سميت على الاخر الى اخره
ومن جاز العامل هو ابتداء اقل ما لم يكن شيئا منها معولا لاخر جاز تقدمه على واحد منهما على الاخر لان
الحاكم عليه اولى بالتقدم **قوله** لذا عين باسم الشيب في مثلهم فامله وذو الرمة وعامة جواهره
وسلامه الشيب بكسر الشين صوت مشاوار ابل عند شرب الماء المتشام اسم موضع وقيل الذي فيه المنة
والصريح حمارة رجو تمل الى البياض والاسلام بكسر البين الحجاز والريقة **قوله** تدعى العين العرفية
للار اى تدعى بغيرها الى الماء بهذه الصوت وهو شفقة بعضا على بعض فحوض تمل او تملكا جاز
من هذين الخبر **قوله** كذلك لما كانت تأتي عقب الحرف بلا فصل الى اخره يعنى ان يكون الحرف لا يكون في
بشي من هاتين الاقاصم بلا فصل **قوله** لكنهما من شرط انصافا لا بد يتوسطا فاما في المنة لا بد من شرط انصاف
وشدة اللزوم وتقدمه على الحرف ابتداء لكون الحرف وما اذا تلفظ بالحرف بعد حرف اخر فلا
تفسر أصلا في ترك الحركة فالبيان في مثل تلك الابعاض لا في الحرف اما بكونه بلا فصل واما بكونه بلا فصل

او منع فصل **قوله** وحركة البياض الا ان الاولين اى الجوز والنقص **قوله** من مؤثره الفهم الثالث اى الكسر
قوله والظاهر في اصطلاحهم ان الاعراب هو الحركات الاختلاف يمكن ان يقال الظاهر في اصطلاحهم
ان الاعراب هو الحركات والحروف وذلك لان الاعراب انما هي اعز اياتا في هذا المنة وكشفها عن المعنى
والا بابتداء انما هي الحركات والحروف انفسها بالاعراب انما هي الاعراب انما هي الاعراب انما هي الاعراب
الاخر انما هي الاعراب انما هي الاعراب انما هي الاعراب انما هي الاعراب انما هي الاعراب انما هي الاعراب
تلازمة لها وانما الاختلاف هو تلاحق ذلك الاختلاف لظهور ان الاعراب هو تلك الاعراب وانما قوله
السا هو عدم الاختلاف فيكون الاعراب هو الاختلاف لانها متساوية لان ذلك **قوله** هذا التحليل
يشكل بان المعرب فيه شيان الاختلاف وتماثل سببه وانما المبني فليس فيه الاعراب بحسب الاختلاف
اذ لا حاجة فيه الى سبب في تقنيته بل يكفي في عدم سبب الاختلاف فلا يصح ان يكون اعز اياتا للاعراب
هو سبب الاختلاف ولما لم يكن في المبني الاعراب الاختلاف اى البقاء على حاله واحد لقين اى لشيء
وليس الحركة والسكون في اخر سبب عدم الاختلاف فلهذا لم يطلق السبب في الحركات والتعاقب
بين عدم الاختلاف وبين سبب الاختلاف من حيث هو كذا في الحاصل في الجملة وذلك كما في جعلها
متساوية بلين **قوله** وانما جعل الاعراب في ايز الكلمة الى اخره اذ اقبل الموضع علم القابلية مثلا فان اراد
بالقابلة تمام هي ضعف الاسم فالوجه في جعل الاعراب في اخر الكلمة ما ذكره وان اراد بقابلية صرفه
لمدلوله فالوجه ان يقال انما هو الوصف بعد الدال على الموصوف **قوله** نظرا الى ان المسألة عامة لا في
الحقيقة والذات المقوم هو المتكبر لان هناك المعاني ليست فاملة للعامل بل بالاسم بواسطة العامل
قوله لان الظاهر في خبر ظاهره وتقوم به هذا المعنى الاخير انما الظهور في خبره فاما في خبره
غير تقويمه فلا بد من فعل منه فاما بحسب اللغة راجع اليه **قوله** وان ضعف مثله في خبره **قوله**
روية شاعر مشهور وهو ضعيف اعني حين سئل كيف أصبحت قال جبري بخبر وقع خبر مجرور اى كانه
يعرف مقدرا لخلان ماها ممتا لوجود المضاف لها ما حاقرة فامل **قوله** وكان عليه ان يصر اليه
في اخره وهو ان لا يكون من الاسماء المستد الى اخره قبل الاسماء المستد يعلم خبره من هذا الحكم
بواسطة ذكرها ضابطة وبيان اعز اياتا فلا حاجة الى الاحتراز عنها وورد بان يبين فيما بعد اعز اياتا
المنصرف كان ينبغي ايضا ان يكتفى بذلك ولا يصح بغيره الاضطراف ههنا احتراز عنه وقد يقال
في اصحابه ووجه غير المنصرف لا يكاد يخص في عدد فاحتياط في الاحتراز عن غير المنصرف لا يقع
غلط في امور كثيرة واكتفى في الاحتراز عن المنصور باد في شي اذ ليس للاعتنا حاله كالاغتناء بما لا يضر
من ان الاختصار في القاء مطلق له جدا **قوله** ويجوز ان يكون المعنى ملتبان بالضة فتكون البياض
للاصناف **قوله** والثاني من القائله الاقتصار بوجه الضمة وقفا والكسر جوا ونصا الى قوله نحو حال
التشيل بالمكسر من جمع المونث اولى لان المكسر من جمع المذكور قد خرج بالقياس الى اولئك وقد احتاط
الى القيد الاول فجعله احترازا عما يخرج القيد الثاني وهذا الاحتياط بالقياس السبب **قوله**
لا بالصغر منها تتجلى عنده ولا منه في ما يصغر منها احترازا عن **قوله** وقصره بانه الاسماء الستة
يعني عن الاحتراز عن تقييدها وجمعها وتقصيرها فيلزم فلا حاجة ايضا الى قوله مضافة الى غير المتكلم

لا يوردها متضافة اليها الى غير ما في **الحج** ما يخصه من حصة المضاف اليه المذكور غير مضمرة بالقصد
والحق الاضافة اليه المتكلم في غايته الخفا فحينئذ لا يخرج به وليس الاحتراز من المصغر بصفة المكثر ولا
عن الشيء والجميع بصفة الواحد كذا في **قوله** والشر الغرض من رد ما قيل في كلمة مستقلة بمعنى ان شي
مستقلة منه **قوله** والشر الكوفون انها متغيرة بالحركات على ما قيل الحروف الى اخره ولا يكون الا في
الكلمة **قوله** وقال الزبيدي ان الواحش **قوله** كما في اجل من اجل مضارع وجعل وقوله في الجاهل من في مضروب
جسنة اي في كلمة ضمنية وتماثلها زيادة مثل الضيق المذكر **قوله** وقال الجرجاني نقلها هو الاعراب وانما هي
فاما لا اعرابا او عين الى اخره قد ايتى بسبب ما قيل من ان الاعراب هو الاختلاف والاعتراض عليه بما ذكره في
الاعتراض على ذلك مما تقدم من ان الاسم في التركيب الاول لا يكون متغيرا **قوله** كما انصرف في الشيء والجميع على ما قيل
للاعراب من مسيخه قد تقدم وانما المختار عليه الشارح ان الشيء في نظائره كالتان في الحقيقة فصار من شدة
الامتزاج في حكم كلمة واحدة فلا يكون الالف في الشيء كلمة الكلمة او حتمها في كونهما من سبغ الكلمة **قوله** على ما قيل
لا امر الكلمة كون حرف اعرابي حال الاداء من الامانة **قوله** وكان عليه ان يذكر ذلك وان كان في الجاهل المذكور
الحرف الالفين ولا راجح لهما لانه لو كان احداهما مدحيا على ما عزم ابو عبيد الله لكان لابد ان كان في الشبهة
لان المضمرة اذا كان على اربعة احرف يلقى بالياء على ما كان **قوله** وذلك ان معنى ثنائيا واستعمال حرف الجاهل قال
في الصحاح الثنائيات عطف البعير ويحرف من كل شيء وكل واحد من ثلثيه فهو ثنائيا وادى فتقول عطف البعير
ثنائين اذا عطفك يد بيد جميعا عطف اذ يطر في جبل وانما لا يجر لانه لفظا على شئ لا يجره واذا جاز ففقال
ثنائيتك الياء اجل لانه من ثلثيت وقاود واحد وقيل ثنائيتك ثنائيا بالمر كسسا ان ورد ان
قوله وكان عليه ايضا ان يذكر منها هذان والذان ونحوهما قال في شرح المفضل اما الاشارة كلها متبينة
عند المحققين لا احتياجها الى معقول الاشارة لا احتياج المصنف الى الكلام والخطاب ولقد مر الذكر قال
بعض الناس ان الشيء مغرب متبينا بالاختلاف كسائر المتبنيات ثم اجاب عن هذا التمسك بالتأويل
تعدا التمسك به وقال ان ذان صيغة موضوعية لا فروع ومن المنطوق وحكم ان المقابلة للذان والالذين
كذلك واختار ايضا في شرح الكافية ثنائيا فلي هذا الجرح على المصنف ههنا ان لا يذكره لانه بصدده
بيان الاعراب ولا اعراب فيها على ما اختاره نعم على مذهب من جعلها مغربا ذكرها اذا لم
يجعل مثناة حقيقته والمصنف انما اتركب كلفا صيغا موضوعية للشيء يستنبطه الحكم بكونها غير مغربة ولا
جعات معرفة فالصواب ان يجعل مثناة حقيقته لكن قد حوّل فيها نوع محال في القياس بغيره **قوله**
فاذا ترفع التباس المجموع بالشيء بسبب كسر ما قيل بالجميع قد توهم بعضه ان الفرق بكسر النون وفتحها
لرفع التباس بين الشيء والمجموع من المفضل الامر في حاله في النصب والجر وذلك لسقوط لام الفعل فلا يحصل
الفرق بين كسر ما قيل بالاعراب فتفرق بحركة النون فيقال الشيء المثنى اسقين بكسر النون وفي الجمع اسقين بفتحها
وتكذلك امضطين ومضططين وهو سبيل ان لام الفعل لا تحذف في الشيء فيقال اسقين واسقين وتختلف
في الجمع فلا اشتباه حتى يفرق بالنون **قوله** وهم الاعراب من هذه الحروف بصنف ضعف بنفسه واضعته
غير وانما شقها في ثمانية فسميت الى الضعف **قوله** ثم تقول لدا على المعنى هو الالف والواو لا الالف لا
قوله حروف النون وحدها وهو ان يفسر على املاء ثم يذكر له عليه الى السفلة والقناد نحو شوك امتثال لبر صراح

قوله ولزبد لثامن الياء الا في الثنتين او في اربعة ثاقان التا فيهما تبدل الياء في الثنتين **قوله** قال في كلت
رجلها سلا في اربعة الى اخره السلاقيات عظام الامعاء قال ابو حنيفة في السلاقيات في فرس البعير
وقال في الصحاح هكذا في كلت رجلها سلا في واحدة ثاقا هاتين وتبدل الياء في احدى رجلها **قوله** قال في ثا
اوصت النون في كل كان او اجب جند في كل المصنف ان يتذكر الالف مع جمع النون التا **قوله** ولما قيل
وتكون فاعلم ما في هذه العلة بالسر العرفه وزعموا انها من المصنف هكذا قال بعضهم وقيل هي النون وزعموا
عليه **قوله** ولما ان هذا الشيء بانفسه الى اخره هذا الكلام لا يجده نفعي في دفع قول المصنف لان اعتراضه على
الجاهل بسبب ما قيل في المصنف في المخرج كما تقدم ذكره نعم ان اراد ان لا يخرج لهما حدين اخرين لا يحتاج معهما
الى استثناء في الامور فلا كلام فيه **قوله** فيدخل فيه الثان وثنايان في اخره فيلزم منه حذف النون بسبب لزوم
الاضافة **قوله** والثاني باب غلام في كل اعراب الحركات لفظا في المفردات والجميع اكسرت وجمع
الموشاة لفظا في كل اعراب الحركات لفظا في المفردات والجميع اكسرت وجمع
لما اضاف في الاسماء المفرد الى المتكلم الزموان يكون حركته متماثلة في كل اعراب الحركات لفظا في المفردات والجميع اكسرت
ان تجعل تلك الكسرة المتجددة للباء بعد ورود العامل علامة للاعراب ايضا فيكون الكسر جند في كل
لغاية من بعد ما كانت مفيدة لغاية واحدة على قياس الاختار في علامة الثنائية والجمع فيكون اعراب
غلام في غلظ في حالة الحركة امر الماهل **قوله** والطرف محل التغيير بشرط كسر النون اي لرفع النون كسرا
قوله فهو سبيل كسرها لغيره لشد الغش وجوب العشق وادخال الالف فيهم في الارض **قوله** فاعلم ان
جمع الالف في النون هو الرجل المتعبد للمفرد لان كذا **قوله** واما لفظ في في الاخرى الثلاث فقد
دخلت في باب غلام في كل اعراب الحركات لفظا في المفردات والجميع اكسرت وجمع
في حال الرفع وبالياء لفظا في حال النصب والجر على قياس سلمي وكافا ما اذ رجعت في باب غلام في نظر الى اخواته
والى اللغة الاخرى فيه وان كانت قبله **قوله** لاستغفال محله حركته الحكاية في لغة اهل الحجاز
بالاعلام **قوله** ويدخل في الحد الذي ذكره المصنف ما دخله الكسر والنون الى اخره المصنف ان يمنع وجود
الشيئين المتعبرين في سمات علمهما كحرف من كلامه لعلنا متواضعين للفتاوى في التمسك وان عذبه
كسار **قوله** وعلى ما عذبه المصنف اعني في طرفة عين لا يدخله الكسر بسبب عذول المصنف عرقا
الحد ما سبق لاحد المعرب **قوله** وكذا اعني ما عذبه المصنف يكون ما دخله اللام والافا في الرفع ففقال
ذخون اللام والافا في موضع المشاهدة مع الفعل فيزول اعتبارا لثنتين او احدهما فلا يكون
الاسم مع اللام والافا في سبب ان كان في مند اذا اعتبر مقارنه او وسطا لحد الشيئين فيمكن
ان يبدع حرف الاسم مع اللام والافا في كل حقه ايضا لان المراد مما ذكره في الحد سبب ان متوازن
لللام ينتقص نحو مند اذا صوف ولا يمكن اجراء ذلك في الضرب ونحوه والتاسيس وهو ما عذبه القول بان
لما يمكن مع اللام والافا في موضع اي حقه على لاجل السببين فيصير موقعا من القرب **قوله**
فظهر ان شقها سبعة النون لا بالاصالة لاجل السببين ولا بسقطتها كما كان الاسم مع النون في حرف من
هذه الجهة **قوله** فليقل قول حركته نحو الامر واخره منصرف اما مثل الامر واخره منصرف
لاكتنا في وجود شي من سببه بخلاف تافيه عليه في حركته نحو امره وعثمان اذ الحكاية مع الاضافة في اللام

يُجيب ذلك بأن جعل عدم استعمال المتكلم أحد الأوصاف في معنى الوصفية متبعا للمعنى
وغير متبعا لمنه الصف في ذاته لا يمكن ذلك للشراح ولا يمكن لأحد المتكلمين استعمال الوصفية الأصلية
فيما لا يتطابق ذلك فلا يمكن الحكم بعدم تحقق الوصفية الأصلية فيها ومقتضى ذلك منع صحتها لعدم
مما دللنا عليه الشارح سابقا من أن هذه الأوصاف لا تخرج عن الوصفية الأصلية **قوله** نعم أياها في الإجابة
قوله فعلى هذا الوصفية بدت وأخت هذه الصفات وأختها هي الصفات التي كانت تحتها في الصفات
وعندها وتحتها في الصفات وتحتها في الصفات وتحتها في الصفات وتحتها في الصفات
لأن التام الموجودة فيها الصفات ليست تحتها في الصفات ولا تحتها في الصفات ولا تحتها في الصفات
تأخر ذلك في معنى ذلك في كلامه كما مر من ذلك **قوله** فإجابته وشاهه فيكون ذلك الأمر الذي
يحيى والجمع شبات وثبوت وثباتي والشبه أيضا وسط الموضوع الذي يتوحد به المتوحدان
الواو والذات من الوسط لأن الأصل في ذلك هو الموضوع الذي يتوحد به المتوحدان
ولا يقول في معنى ذلك في كلامه كما مر من ذلك **قوله** فإجابته وشاهه فيكون ذلك الأمر الذي
بالطريق فإن الطاري له في ذلك وطوره وطوره وليس ذلك الأمر الأصلي بل هو منزهة
شبهه في معنى ذلك في كلامه كما مر من ذلك **قوله** فإجابته وشاهه فيكون ذلك الأمر الذي
تكون له تعالى ويوم حين وان فسدت البلدات والبقعة التي في ذلك الأمر الذي
الذي يحين يوم توالى الإبطال قال وقد في أسرار موضع والأغلب عليه التكثير والقرن لا بد في
الأصل اسم وهو قد نزل ولا يعرف **قوله** وتقول من حيث سد وسد خذت ويجوز سد وس
بالقوة أو قبيلة أو الخلف اسم امرأة الياس من مضر نسب ولد الياس إليها وجراس بلدهم كمن عرف
في المثل كمن عرف إلى جمر النسبة إليها جري على غير قياس ومن بالمكان أقاربها وعان بالقياس
بلد وأما الذي لا يشار هو عمان بالغنى والعشيد **قوله** وقاسط وقرش القرش الكسبية والجمع وقد قرش
بقرش قال القراء قد سميت قرش وهي قبيلة أو هو من القرش كان من بني خزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر
قل من كان من ولد القرش هو قرشي ومن ولد كنانة ومن فوهة فوهة الأزد بن قريش الخي فوهة وإذا الأزد
القبيلة لم يوصف **قوله** وليس ببيت عيلان يقال الياس بن مضر قيس عيلان وليس في القرش عيلان غيره
وهو في الأصل اسم فوهة ويقال هو القرش وهو لا يبقا قيس بن عيلان **قوله** عزاهل بن نصر بأهلها اسم
أمرأة من عيلان كانت تحت مهران أعصر بن سعد بن قيس بن عيلان نسب ولها اليها قوله لم يبق بأهلها
كقولهم بنهم بنهم من العذرة التي والثاني في القبيلة سواء كان الاسم في الأصل لرجل أو امرأة وبعضهم
اسم رجل وبعضهم لانه قتل واقتل وهو أبو قبيلة من بني عيلان **قوله** والزمخشري في جواز عذاب اليد المصنف
أي لعدي عنه وقد سبق في غيره **قوله** يجمع الزنا من ذكر الإحصاء فكيف الشئ فليست على رأسه وإنما ذكر
المطابق رأسه في الشعر على ذكره وهو شاة كما ذكرناه في حواش تلك الدرر في ذكره وذكره في الصحاح
فكان قوله لا ذكره في الصحاح إلى ذلك **قوله** فان قيل ليس بين الجبهة والعلمية نقاد إلى آخره لم يقصد
بعد الشوا إلى اعتبار الجبهة الأصلية كجدها والها فتوعد على عدم الثاني بين الجبهة والعلمية فلا يصح
اعتبارها في سجاد بعد العلمية كانه ظاهر العناد بل إذا في هذا المتكلم أن تحقق أن الجبهة يمكن أن

العلمية

العلمية وأما لا تعتبر جبهة في منع الصفات فكيف تعتبر إذا كانت بالعلمية بالتحقق أن العلمية منزهة في منع
صف من سجاد دون الحقيقة بل خلاف ما اختاره المصنف **قوله** الوصف لا بد منه أن لا يكون عاما ولا خاصا بل لا
يبد منه أن لا يطلق في معنى الإطلاق هو لا يقتصر فيه ولا بد منه فهو في الحقيقة بيان عدم التقييد بشئ من القيود
وليس فيه إطلاقا بغيره واعتبار انحصار صفوه إلى ما شئ منطلقا كان هناك تقييداً أنه بهذا المظهر وليس
هذا الانحصار على إطلاقه إلا في الإطلاق لا التقييد بالاطلاق وقد عرفت في بعض النسخ قوله الإطلاق في الإطلاق
تأنيذا أن الإطلاق إنما في الموضوع لا كان فيه ولا سلطان هذا التقييد إلى الخرج وهذا أيضا ساطع لأن كلام
المصنف هو أن الوصف مطلق أي غير مقيد بخصيصية الذات فلا يقتضي على اسم واحد أنه علم وأن وصفه
مقاد الأكان ذلك الاختصاص مقيد بخصيصية الذات غير مقيد بقا وهو محال وهذا عبارة عن العلم النسبية
فيقول الإطلاق لا ينافي الموضوع لا إذا كان الإطلاق قيداً كما يقال الوصف لا بد منه أن لا يكون
لأنما في الخرج **قوله** ولا سلطان هذا التقييد بشرط في القيد معنى الوصف كما مر أن بدل الاسم على أن
مبهم واعتبار معنى معين هو المقصود وقد اقتضى بذلك على ذات معينة لا باعتبار انحصارها بل باعتبار المعنى
فقد خرج عن الوصفية بالعلمية كما مر على الأسود وان قصد به ذات معينة مع انحصارها بذلك المعنى ففقد ذلك
الوصفية لكن لا بالعلمية كاسود الجبهة وأمر على الإخراج إذا قصد به معنى المخرج فيمن العلمية المتضمنة للاظهار
الخصيصية وبني الوصفية السابقة على حالها بكماله ما شاة فلا يمكن أن يكون عام ولا وصفاً على الإطلاق
وإنما يمكن العلم أن يلاحظ انحصار الذات بمعنى من المعاني لكن ذلك الأمر لا يكون وصفاً مقابل الاسم
غير القيد بل يكون أساساً في شابه الوصفية كما في ذلك هذا العار فمخرج العار على الوصفية المطلقة
لأن الخصوصية مستفادة من غيره لا منه **قوله** وإن أراد المصنف بالاطلاق العموم إلى الخرج لربح المصنف
الإطلاق المنافي لاعتبار التقييد في مفهومه القيد الجاهل للقيود الوجودية والعلمية المتطابقة
عن صفه وما لا يرد عليه ما ذكره فإن الموضوع هناك مستفاد من خارج الصفات والانحصار إلى الوصفية
للمعاطلة للاسمية في قولهم اسم الجنس أما السمرية صفة وأما صفة معناه كما ذكرناه من أن كون الاسم لا
على ذات معينة باعتبار معنى معين هو المقصود لا الزمان أسما الزمان والمكان والأل لا يتجهلها صفات
لذلك التماثل ذات معينة باعتبار نسبة معنى التماثل إلى الوصفية لهذا التقييد لا تجمع العلمية
نعم أن شربت يكون الاسم والأصل انحصار ذات معين اسم من أن يكون تلك الذات معينة أو مجمعة يمكن
اجتماع العلمية المتكافئة لها لكن المشهور في تقييدها الأول وبه يظهر الفرعية في الاسم كما سبق
في كلام الشرح فلهذا الحكم المصنف عفاً لها للعلمية وكان الشارح نظراً إلى الثاني حكم بعدم المناقاة
وقد علمنا ذلك بحال العلمية مع العلمية فإن تفتي الجبهة في كرم صفة الأخلاق على كل جماعة موصوفة بالكرم
وذلك الإجماع كونه على جماعة موصوفة فالوصفية العلمية إذا اعتبرنا على ما علم عليه من الإطلاق في الجملة
العلمية ثم لا يرد على سبيلها بالعلمية كمن سبقي مما اعتداه انحصاراً واعتباراً للتقيد فقط الشارح بهذا الانحصار
أو كان واجبا كما في غوامض الصفات العالمية كان مقتضى منع للقرش وأن لم يكن واجبا لم يقتض بدنه
كان تأنيذا أو أماناً الجبهة فلم يوجد فيها ما يعتد بها **قوله** وأيضاً هناك صفات القيد فإنا إذا أطلقنا
بالعلمية أن كانت الأموي لعمري بالكسري مروي **قوله** غير مني أخذها على سبب آخر كما قال أبو علي **قوله**

جعل أحد السببين ههنا تنبيها على سبب آخر هو الجمع **قوله** بشر آدم مع بالالتقاء المشتركة الطائفة من الناس
والقطعة من الشيء ونسب شرا ذمرا قطع **قوله** وأجمع الخزانة للحجاري بالضعيف وأصله التشديد بكلاهما في
الصغار **قوله** سما الله فوق سبع سماواته بالبيت مستغفرا عما على تحايل جمع سماوات على محابب بشر آدم إلى أهل
وكره يولون كما يكون جوار شرف البيت العتيق لأنه بجملة معتزلة الصحيح الذي لا يصفون كما تفون مروت بجمع
قوله وذلك أن الاعلال مقدرة على منع الصرف لأن الاعلال سبب قوة إلى آخره وإنما يقال من أن الاعلال
مؤقتة على اعتبار الاعراب الذي يطرأ على الاسم بعد اعتبار تركيبه مع غيره والاعلال متعلق بحال الأفراد
للمتغير على التركيب فيستقدم عليه قطعاً فبعد بحال الاعلال باسكان الحرف الآخر لا يتصور الاعلال لحظة
الاعراب **قوله** ومن ثم حرف جندل وذلك لأن القيس ما إلى الأرض من مسافله الواحد لذلك وكذلك
ذلك القيس هو قصر المذلال والجندل الحجاز ومنه سمي الرجل والجندل يفتح القوم وكسر الدال جمع
فيه جاز **قوله** وبجي منه الخلاف المذكور خاف من اسم امراء فيسبويه يقول هذا قاض وعزوت قاضي ولا
قاضي يدخل القوم عوصاعا إلى كذا في جواز ومن ذهب إلى حرف جوار يقول ههنا قاضي بابتان للباور
قاضي ومروت بقاضي باسما وما ههنا فظهر الاختلاف ههنا لفظا والاختلاف في وجود كنهه في حرف
فلا يتصور مروتين القوم خلاف جوار حيث اختلف في وجود ما يمنع حرفه **قوله** وأقبل تصغيرا على حال
أقبل حال جوارية الاتفاق على صون اللفظ والاختلاف في حرفه وعدمه لكان قاضا أصلا
قوله يقولان مرداس ردت القوم رديتهم حجر والرداس حجر يرمي بيدي البيول يعلم أيها ما ردت
سرى الرجل **قوله** لهرا في تصار قبيلة من قضا عدو **قوله** شريفون منع مروت سحر أولي أذه يصيد الفرد
أعني رجع شلخا بالام الأغلب **قوله** قال كردود بيشة من حزن البهش بكسر الباء بيشة سلال الحنود
سم وبيشة اسم موضع وقد ظهر فيقال بيشة **قوله** سحرسان وقبان قبان في الأرض قباناً ذهب وقيل لهم
إذا ذهب تعداؤنه **قوله** عوشيطان شطن عنده أي تمتد شاطا يشطاي ههنا **قوله** ولا يهرون نهان
نذر فهو نهان أي نادر ونادر من فلان على الشرب فهو نذمي ونذمان في جمع النذير نذماؤ وقيل نذران على
والمرأة نذرانته والكسوة نذاري أيضا **قوله** وختم موام العبقرون عربن قيم وقد غلب على القبيلة قيل سوا
بذلك الكثرة وختمهم وختم أيضا اسم مائة **قوله** ورمع حمارة بيض رفاق تلح **قوله** وتدر بالبلدان
لا تدر أي لا ذوقه وعلل على دفع أعدائه عن نفسه **قوله** وتون هشل أصليه النشل اللبس الصغر
وهو مثل جعفر **قوله** وسام السام بالفتح شجر أسود **قوله** خادبع وأكل الأبدع الزعفران والأفكار
قوله لا داج من باب فعل بالفعل الأفعال كذا يقال باب الأفعال ليس قليل فاذ أتى بال فعل التعجب بأصل
التفصيل في هناك في الاستعمال فلا وأصل الاسم من غير فعل كأوب وأخاوند وفي الأفعال ماضي
الأفعال ومضارع يفعل من فعل ومن فعل وهذه الثلاثة تزيد على الفعل فعلا وأصل الاسم زيادة طاعة
قوله وهو ما تستدرا ومنعسرا في العلم الذي حومعي الأخطاء ههنا **قوله** وترتب بضم التاء الأولى فالصوت
وأجبه امر ترتب أي ثابت وهو صوت الثانية أيضا وأما ترتب بضم التاء الأولى فهو الثانية على ما في الصحاح
ففيه وإن الفعل مع الشرط كما في ترتب بفتح الأولى وضم الثانية **قوله** عرك عصب كعصب لرجل أفاق
من خطه **قوله** وطلاع الثياب الننية طروق العنبة لئلا تلال طلاع الثياب إذا كان سائما على الأمور

قوله أي لا جامع مسببا غير السبب الذي هو شرط فيه إلى آخره يمكن أن يقال قوله لا جامع مؤثرا لا مفعولا
شرطه خاصا معناه كل ما جامع له العلامة فهو له في شرط فيه فقولنا لا العبد لا مستثنى من هذا الحكم
فيكون المقصود بالاستثناء إخراج ما عدا الشرط من العلامة فيها وأما قوله يكون فنقول قوله فإذا أظهر
قوله اعتبار الضميمة منصوب على إدخاله إلى آخره ويمكن أن يجعل فعله مؤثرا له لا مخالف في منع صرفه نصفا
الضميمة **قوله** في حكم واحد أي اعتبر بهما في حكم واحد فكانت جمعتا في حالة واحدة **قوله** والحق أن اعتبار
تأثره بالكلية إلى آخره اختراعه من نحو أسود **قوله** كزيد وعمر وقيل ما مله ذلك يقال عمر الرجل بالكلية
أو عمره على غير قياس لأن قياس قدره القرب إلى ما شأ زمانا ولو بلا **قوله** وأما الشاع فهو على منع الصرف
وبذلك يظهر اعتبار الوصف الأصلي لكنه على خلاف القياس عندك وعلى القياس عند سيبويه ولا نزاع
بينهما في الحكم **قوله** خلاف باب إجماعه عن من العلم غيري يعبر عن غيري أو فرس غيري ليس عليه مسجحة
أعرا **قوله** ربيع ومسيح ولو سميت بالجمع المذكور إلى آخره خلاف الموثأ ذهناك علمية وناثيت
قوله وفي على على النطق بالصفة للسكن من الحلاء إذا قصر **قوله** إلا أن الوصف المعين في باب منع
الصرف هو الذي وضع صحيح التسمية فظهر من هذا اعتراجه بأن الوصفية الغريبة في منع الصرف لا جامع
التسمية أصلا لا واجب وأما بالكلية معناه **قوله** وأما الألف والنون فيقولون أن بقى الألف في الضميمة
كما كان إلى آخره ذلك القاهر أغنى عن ذلك الألف قبل النون في التصغير ما مله ذلك لا على النون
أشلية وأما لا تكرر ذلك الاسم على ضايفين فإن فقد الأمران فليس بالألف لا **قوله** ومن لم
يلعبه الكسر والنون فإن لم يجد في مع الألف والأضافة أي بالأضافة واللام فليجعله غير الضميمة
هو منصرف حيث حد وأما غير المنصرف فبما منع منه الكسر والنون وأما على مذهبه فهو غير منصرف
وإن لم يزل بهما ما يوجب منع صرفه وقد تقدم كلامي في هذا المعنى **قوله** ويرد على الثاني في على القول
بحد الكسر أصالة وما ذكره من توجيه الكسر جليده مع اللام والأضافة **قوله** فالأول أولى وهو
القول بالتسمية **قوله** ومعنى علم الغالبة الضم والألف والواو الذا على الغالبة إلى آخره هذا
الضم في أمثاله لتوجيه كلام المصنف والشايع والأولى قائل **قوله** واختار في قوله وقد مر عليه
عن المبتدأ إلى آخره قال المصنف هذا المبتدأ الذي هو دخول زيد تارة في هذا الفاعل ولأخا حكاية
حقيقة لا تأخر مستند إلى ضمير مستتر والخبر مستند إلى زيد إلا أنه أتقى أن الضمير هو زيد
فيه هو أنه وارد وليس بوارد لأن هذه دلالة عقليته وحدها باعتبار الدلالة اللغوية **قوله** لا معنى
إجماعه مصعبا إلى آخره وذلك لوروده في كلام الفصحى قال حسن رضي الله عنه ولوان نجد الخلد
وأجد أم الناس أبقى مجده الدهر مطعما وقال قتيب كسي حكوه الخلد أبواب سودده وفي وفاة
ذا الندي في ردي المجد وقال غيرهم جرى بؤه الماغيلان من كبر البيت موقار غيرهم لما راي
ظالمه مصعبا عزوا وكذا دول ساعد المقد وبمنصرة إلى غيره ذلك كقوله تعني جلاها عندك
وذلك لانهم لا يحبون نواله أزع حركات في كلمة واحدة فليحذفوا آخره إلى أي في **قوله** ما لو قد
المفعول على الفاعل إلى آخره فيه نظرا لأنه لا جواب في كلامه فكأن وقد ثبت أنه لا من جواب
مفروق بالفاء وقوله كان في جواب لودون أما فاقصا **قوله** وكذا في نحو ما جازية إلا وأبا إلى

اي لصاحبه من الحاجه فلما في اي فاجابني فخره فالحق بيدي مسورا في فخره في طاعته اقامه بعد اقامه وكان
 كاشي الذي يبدى اي اكون تحت نصره وحكمه وقولته **قوله** ذواليك اي تذاول الامرد والين
 تذاول اي اخذته هذه مرة وهذه مرة **قوله** وطعنا ونحنا الرخص طعن غير جاف وقد خضته نار
قوله الارضي وذوبان المخلوب تنوشني الذيب معروف وجمعه ادوب وذباب وذوبان وذوبان
 العرب سمعوا الذين يتلصصون يقال للرجل اذا ساقول رجلا ليأخذ برأسه ولحيته ماشدوشا
قوله او جمعت عيذك فخذ اي قوت ويقال ايضا ونعم عين ونعم عين **قوله** فان عني اشترك
 في قهره اشترك زيد وعمر ولا يفهم فخذ استأذك الي اخره قد يقال هو مستند الي زيد وعمر معا حسب
 المعنى المقصود والاستناد لا يسمي لعلنا ولو سلم فالمراد التعلق بغير الفاعل كما لا يخفى وعمر فاعل حقيقة
 وقصد ان اوان فريه فاعلا لفظا اما قولك ضارب زيد عمر فليس عينا فاعله قد جحد فاعله بل حجة
 ملحوظة اعني ان الفعل بغير من حيث الوقوع **قوله** واما ناصب المفعول فالفعل عند البعض من كلامه
 هو الرفع لفظا على عند بعض **قوله** ولا يجوز ان تعدد قبل المفعول المقدور على الفعل بل اخره واما اذا
 جعل زيد فاعلا راد في اعد غير مستشعر واجمع اليه فلا مانع **قوله** فواعدته سترجي ماله السرح
 سرح عظام الواحد سرحه يقال في الاكل وزن الاع وسرحه ايضا اسير موضع وقد يكتفى بها عن المراء ذفا
 يترجى فلان **قوله** كالقنديل والنبلم التليهم صوت ضعيف كالاين يقال نامت القوس وسعت قليم
 الاسد **قوله** وهو فعل المذكر وما في ذلك الشخص اي لك العذر والى اخره هذا على العبد والى اخره
 العاد وقيل العذر رظا من انما على المعنى الثالث فلا يصح هذا التقيد سراجي فوله اي من اجل الاساءة كما لا يخفى
 وهذا محمول على انما على العذر بالظلاله **قوله** وكل شي ام يقال الامم التي ليس **قوله** ان يقتلوه
 بالحق يقال الحق هو السنة الفصح **قوله** لانه المتع عليه لا المطلوب اقباله الفجعة الرزبه وقد جند
 المصيبة ايا وجنده وكذلك فجعه ونجته لاي فوجعت **قوله** حرج زيد في قولك اطلب اقبال زيد
 الاولي ان يقال في قولك ليقل زيد فان مادركه ظاهر في الاخبار فلا يكون زيد فيه مطلقا اقبال بل محمرا
 عن طلبها لانه **قوله** ولو حلة بامر معنوي اي كونه مطلوب الاقبال الى اخره حيث قال وانتصا له محلا اذا
 كان مفعلا معرفه وكقولك يا زيد ثقتان او صدقيا كقولك يا زيد اه **قوله** ومنه قوله في المراتي تتعل
 وتثبت المبت مر شيد وثقتان اذ اكتبته وعدت محاسنه وكذلك اذا نظرت فيه شعرا **قوله** ولو حلة
 للشاه غير المنه في لا مشتبه المنادى المعرفة المنادى للتكرار اذا كان غير معرف نحو يا امرئ معين
قوله قال عليل بالكر يقال شعرا عليل اي رقيق خيل الغاسي يله لا ند اول مرار في الشعر **قوله** قلت الاضاهر
 الاشاعره هو لحنهم حسان بن زيد الكندي **قوله** ما الهوى رضى او تفرق ارضاع الما فزنته يقال
 زفرت الما فزفرت اي جازته **قوله** وغلافه حتى تاكلها لا تاكل لان الجملة والظرف لا يكونان حقيقة للتكرار
 ولا يصح الجاء على الحال اذ ليس المعنى على تبييد النداء اول فواحدة لا تخرج عن باب زيد او غير الى اخره ولذلك كان
 بالجماع جعيع ولا يجوز ان يكون وكذا للسا يقال ياد هذا الظرف بالنصب فلفظ **قوله** الفاعل بالمرض نصر
 جاز فيه اربعة اوجه واحد ان يصح الاول وينصب الثاني والثالث على عطفا لسان من موضع الاول
 او على عطفا لمرضا رضى بالمرض نصر الاول عطف بيان والثاني مصدر ذابا بعكس والثالث

الضم

ان يصح الاول ويرفع الثاني على ان عطف بيان من الاول وينصب الثالث على الموضع او على المصدر والى
 ان يصح الاول والثاني على ان الثاني بدل من الاول او تأكيد لفظ له وينصب الثالث اما على عطفا لبيان او
 على المصدر والى اخره ان ينصب الاول ويجز الثاني بالاضافة على ان يكون المضاف اليه جندا كما تقول
 عطية الخير وخاتمة الجواد والتذكير للمختصر وينصب الثالث انما على عطفا لبيان او على المصدر او يكون
 الاول جندا والثاني عطفا على خطب المختصر جازا على هذا الثالث لا يكون الامتداد **قوله** ويكره الجليل
 والى اخره ونظر الى انكس الجليل اي يقول اردت ان ارفع اول للتنبيه على الاستعمال مع رعاية الاتباع اللفظي
 ولا يصح قوله الا اذا كان المتبوع معنويا واما السؤال على ان يصح فسادا فلا يصح اذا كان مبتدئا
 النصب في التابع قطعاً واذا كان محمرا وسجل على لفظه كما هو **قوله** كالعنبر والمجهر رجل جهم الوجه كالح
 الوجه **قوله** وان يكون متلوفا للذات الى اخره اي وان لم يكن متلوفا كما في ما حلا **قوله** يا زيد الطويل ذو
 الجمدة الوصف السعد الى شجرة الاذن والجمدة اكثر من الله اكثر من الجمدة وهي التي الملت بالمكن **قوله**
 فتر على العوادل وبعده ارمعه وراعفت **قوله** كان سبيعا الى اسير البطية التي اذ طينته لوقى رواية
 انكسبا في مشرا **قوله** يا صاميا يا قويا ويا شاميا يا نورا يا نورا يا نورا يا نورا يا نورا يا نورا يا نورا
 لا بد من النص البتة او هي كلمة كناية وحقا مشي مقول في النداء يا صاميا يا قويا يا شاميا يا نورا يا نورا يا نورا
 وذلك ان ثمة خل فيه لما يقول يا صاميا كما تقول المد والمالية وشكطانه تزيد الهاميان الحركة والظن
 تشيع الحركة فيقول الا لخصه قول يا صاميا اقبل وهذه اللفظة مختصة بالنداء كما خص **قوله** اقبل
 ان يقول يا صاميا اقبل يا صاميا يا صاميا يا صاميا يا صاميا يا صاميا يا صاميا يا صاميا يا صاميا يا صاميا
قوله كذا على ما يسميها صاحب هو ناصب اي ذوا نصب مثل تاجر ولاين ويقال هو فاعل عني ومفعول فيه
 لا ينصب فيه وسبب كونه ليل يا صاميا في **قوله** ويا ابن ارموت يا ابن عرس خاصة قد يتوهم
 ان الامة في حكم **قوله** واذا كروا واذا رماوا الرجل بالعبث يد كروا الامر ملطف على رجل من اصبر
 او قراية او صبر او معروف والحمر الاواصر الرجل القراية والرجل مشه **قوله** وشبهه الاغفار جملته
 الطام لا ينهم كانوا جاهلين حينئذ عصوة ففعل بهم فاعل وقد سوهوا الاغفار والى اخره لا ينهم
 من الغيبة والاعية هو الذي لا يقص شيئا والجمع غشمة **قوله** واصحب منك شيا سعه لما قالت
 المصطفى في الاجسام وزده المبريدان الروا يدوماجدي كهدك يا با ما هو من تصفاته **قوله**
 ليرحم المستغاث المحرور وباللام لعدم ظهور التثنية من النص واما النص المحل في
 المضاف محال العلمية فليس والى الله الابا اختيارا محال **قوله** وقيل العاشرب المصغر
 الصبر والعمر مثال العشر والعصر المزال وخفة اللحم يقال صبر العزم من الغيرة الصبر ايضا حورا
 واخره وصبر **قوله** كاني جربا وعلما هو كرم العطاء به تستقبل الشمس وتذو رمة تاجف دارث
 وتساون الواجا بحر الشمس وهو ذكر ارحمن والعلما عصب المعنى **قوله** تحرقه قات وسعلاه اخذت
 الخيلان وكذلك السعلا قد وقصير **قوله** كما في استمناج ومستمناج منحت الرجل منحا عطيته وانته
 ستانة العطاء **قوله** كانه نور وقصير نف الشربان وقوق الزرع اذا طال وكثر حتى يخاف فساده فيقطع
 يقال شرب نف الزرع اذا قطع شربا فة **قوله** كعليق وقبيط العليق مثاق العليق بنت يتعلق البحر

خش

يقال له بالغار سنيه سرندور مما قالوا العليقي مثل القيطي الطاف وكذا لك القيط والقطب بالتحريف
والدولة نحو قول بسطه من قول الرومي وزن حذف ويقال ايضا من قول علي وزن دمشق وسد
سبطه على وزن هرجاني من عند الوثنية **قوله** في نحو قولنا وبرد يا بالاحرف الثلاثة لكنهم يقولون
هجرة فيقولون ما حول على اللغة القليلة كما شئت من ضمير شقاوه وخرايه **قوله** خوار زنت ركب اوزت
اي شجر والركب منبت العانة **قوله** ومرو المرو حجارة بعض براءة يقدح منها النار الواحدة موزة
وتقامت المروزة بمكة **قوله** وخرايه خرايه استخرج فهو خرايه **قوله** كما تقول بلاءه في مسمي بلاءه
هي كلمة لا يدت عليها الباء **قوله** المحذب المحذب من الحذاب وهو الاخضر الطويل والمحب
ايضا الجمل الضخم **قوله** مدد الدد به دون ملك الاككار هذه الاككار تتبع حركة الاخر فيقال في هذا
عمر عمر وهو في رايث عثمان اعثا ناه وفي مروت محذ امر احدا منه وان كان الاخر ساكنا حركت
بالكسر ثم تنبئة المد كقولك جاني زيد ازيد منه ومعناها اكار ان يكون الامر على رفع الخطاب
واكار ان يكون الامر على خلاف ما رغب **قوله** وباتمتد واه لم اجد هذه الكلمة مستعمله جلتا كلف
ولو كانت اسم حشر لوجب قلت الواو يا كما هو القياس الواو لا الواح الاطرد وجعلها علما مرجحا لا واجبة
شكلا ايضا لا معربة اذ لا وجه لثباتها في القلب ايضا وقاية ما يتكلف التصحيح ان جعلت الجملة
محكمة على حالها فلا بد وجوب القلب لكن يبقى الكلام في ان الحركة متقددة على الواو او الكلمة قبلها
في محل المتحرك وقد يتوهما انها تصحيف سندها من قولنا لا يكون قد نزل محكية وقد صرح
بان واو ضربوا الاصل لها في الحركة ولو مثل مبدعوا علما ان اقرب وقد ضرب في بعض النسخ على هذه
الكلمة **قوله** والواو اخترنا منها اتباع المدة للحركة غير الاعرابية الى الحذف لاختلاف ان يكون المراد
نדה يازيد بالضم **قوله** يا مزيحنا حمارنا حجة الناجية الشريفة فزعموا وكما **قوله** لا يكون الحمارا
الحصيف اي ذهب وحيل نحاي بالضم اذ احرف كل شيء ذهب **قوله** نوما وكان مفرا كرم بالكسر
اذا سميته وكذا انبرر به وفركت المرافة ونجاها كاي اغضته وكذا افرها وزجها ولم يشرع هذه
اللفظة في غير الزوجين ويقال رجل مفرط بالشدة الذي يفضله الشارب **قوله** الطريق كرى فيه
في المثل طريق كرى ان الشاعر في القوي يضرب للشعب بنفسه يقال الطريق اذا ارجع عينه ينظر الى
الارض **قوله** واب قمر يقال القمر اي طلوع غلبنا القمر **قوله** في لجه امسك فلا تفرق **قوله** سابعه
تثني ايد بها عالج القسطل اذ عصمت في العطر للغير **قوله** وتدافع الشيب وكما تقتل في الجمال بيت
فوقه عالج ابي الفوارك الدخان ايضا وقوله القسطل بالسين والصاد ايضا الفبار وقوله عصبك تمتعت
وتدافع الشيب اي شدة الفتن **قوله** تدافع الشيب وقوله في لجه اختلاط اصوات وامامه ولا تقتل
من الاقتال واسله تقتل فلما ازيد اذ عامر الثاني التاسكت الاولى ومعنى البيت اذا اجتمعت الابل
في عطش له ثراث كالذي في المغرب لارتفع الغبار من ابد من لدفع بعضهم بعضا من الماء تدافع الشيوخ
ذوي الاحلام ولا يقتلتان وقد كثر اصوات الرعاة لقول بعضهم لبعض امسك البعير الغلابي من البعير
الغلابي ليلابيه **قوله** انما مفسر الانبياء قيات بكات النافذة او الشاة شكا بكاء في قولنا **قوله**
تكسفت السحاب الضباب الغبار **قوله** لانيومر ولكر وان يومر نظرا باليسات اي الكروان والتا نيدف

باعتبار

باعتبار قصد الاقارب من الجنس والبالسات قصب على الاختصاص يقال بلس الرجل ينس مؤسبا اشتدته
تاجه **قوله** هارشت فاذا بارت الحراش والمنازلة بالكتاب تحريش بعضا على بعض وانما بالاشجار
قوله وقال اقارب الاقارب الشدة او القارعة الشدة به من شدة اليد الدهر **قوله** لا تزلج في قعره
زيد امرت وزيد امرت غلامه الى اخيه قيل عليه ان لم تقدر فاملا في زيدا يلزم وحول الغلام اولا
في البلب وهو غير سايق وان قدرت غلاما به فقد حصل المطلوب اذ المقصود تقدير ما نصب **قوله** لان
الغلام اتفاق من جميع الناحية لا يرفع ما قبله قيل هذه نظرية **قوله** طالعات بخير من الخمر بكسر الزاي
منقطع انما الجمل والجمع المختار **قوله** لو سلط عليه هوا ومناسبة لنفسه انما جميعها لان حاصلها واحد
كما **قوله** اي وان جو وزيد وارخا وزيد **قوله** والاضطر الملاءمة كما ذكرنا الى اخره اي سوا كانت
هناك فعل متعد بنفسه معنى ذلك الفعل الذي على الضمير بواسطة حرف الجر لا وحاصله
ذلك التفصيل الذي اشار اليه بقوله والاك تقصير في بعض النواحي ان الشاظر التي جرت بين سيبويه
والكسائي فاذا هو اياهما يدل على الخلاف وسيتضح الحال في مباحث الظروف المبينة **قوله** والظا فزان
اعتراضيه لامعطوفة اذ يلزم عطف الخبر به على الاستثائية **قوله** ولا يقدر معولها الضعفاء في الفعل الى
الفعل في هذه الاصل لا ظهر لا تها تكرر للتقدير **قوله** اذا الخصم يرى ماثل الارس انك **قوله** البرا خوخ الضعد
ودخول الظاهر بقا رجل يري وامرأة مرقا وانك كما اخذ الابل في مئنا كما يقطع منه ويحشي
منه يقال نكب الجعير هو انكبات العدس لا يكون النكبات في الكف قال الشاعر اذا الخصم
الي اخره وهو من صفات المتطاول الخبر **قوله** اما اذا كسعت الكسح ان تضرب موجر الاسنان بيدك او
يصدر قد مك **قوله** فتي واغل الواغل الداخل بين الشاربين من عيان يدعي **قوله** وقار ضعة نائمة
الصعة القنعة المسوية تذبذب ذلك لاختلاف الى تنقيف والمخار جع الما **قوله** ان معنى كل شيء خلقا بقدر
يرفع كل على ان خلقا هو المخر الى المخر القابل ان يقول اذ جعل خلقا صفة كان المعنى كل مخلوق يتصف بانه
مخلوقا كان بقدره وعلى هذا لا يمنع نظرا الى هذا المعنى ان يكون هناك مخلوقات غير متصفة بذلك
الصفة فلا يتبدل مع تحت الحكم وانما اذا جعلناه خبرا او نصبنا كل شيء فلا مجال لهذا الاختلاف نظرا الى ان
المعنى المعلوم من الكلام فقد اختلف المعنيان قطعاً ولا غيد به ففعل كل مخلوق متصف بتلك الصفة
في الواقع لانهما يفهم من خارج الكلام ولا شك ان المقصود ذلك المعنى الذي لا اختلاف فيه فالتسايق مطابق
اذا دقق النظر في **قوله** تعدون عقرا بيت اضل مجد كرى جنو طري لولا انكي المقنعة الفات الساقفة
المسنة والجمع نيب الضبط والضم وطري الرجل الضخم الذي لا غلعة الكس الشجاع المتكبر
في ملاحه لانه في نفسه اي يترهب بالديع والبيضة **قوله** كحان القدر ان لابس زيد امره لا يدرك
ويكون المعنى ان لابس زيد نفسه يضرب غلامه فالمعنى صحيح لكن اذا تعدد لابس وضربه للغلام لا يقول
متاخر فلا يتصلح مفسرا ايضا بل على هذا بعد **قوله** وبالسلط صبر ان لابس وان زيد ارب اي يتعاق
زيد ضرب يعنى في مثله كون الضمير المختار المتعلق مرفوعا قد بين الحال في جنوة اتفاقا على ذلك
ان زيد ضرب غلامه وصار حاله ان زيد مرفوعا غلامه فانه يتعين الرفع اي ان زيد مرفوعا غلامه وكذا
جوزا نصب على تقدير ان لابس زيد امره غلامه ولا على تقدير ان جاور زيد اي متعلق زيد والصبر لا يد

على التقديرين وفي مسئلة كون الضمير المتعلق بالاعراب منصوباً بالماضي قولان ان زيد امر به غلامه ولم يذكر
 تفصيل هذه المسئلة لانه لم يلق بالمقاساة او شيعين الضمير على تقدير ان زيد امر به غلامه لان غلامه كان
 فاعلا للقد والمفسر قد ان كان فاعلا للضمير كما هو الظاهر فهو فاعل فاعل فاعل ذلك الفاعل ولا يجوز
 الرفع على تقدير ان لا يفسد زيد ضرب علامة والضمير المنفصل لزيد لانه لم يزمكون الفاعل فاعلا فاعلا
 المنفصل وقيل بان في الاخر انما فصله والظاهر ان المسئلة الثامنة سقطت من العلم اذ ايد في اشارة
 المقامات الموضحة في المطالب ذوات حوالة بعضها على بعض **قوله** ان جلد احدكم الاربع بالقصا وليدك
 لكم الاسل جلد فدية العصابي زمينه بقاوا الاسل شجر وقال كل شجرة لشوكه شوكه اسل وسمى الرماح
 اسلا **قوله** وليستل من البهم جاب وما عناه في بعض النسخ هكذا في اختلاف في انتفاء فاعلي الظرف في
 البهم من المكان يثبت الى اخره وقد ضرب فيها غل قوله يقال هو لا الى قوله وفي جوفه فتايل **قوله** فاجتنب
 قنا وعوا رضاء ولا قبل الجبل لا بد من عدا عوا رضاء من العين جبل بلا دلي عليه فربما تروى جليل
 وضربا ايضا جليل ويقال مقبره فبصرف على الاول ولا يصرف على الثاني واللاية للمع والجبل العرسان
 والجلول ايضا يقال قبلته الشيء جعلته على قباله ويقال قبلنا الرماح عوا القوم واقبلنا الابل
 اقوا الوادي **قوله** لدن لذن الكف بغسل منته ربح لدن ورماح لدن كسل الذيب فيسل الذيب
 عسلانا وهو الجنب وعسل الرب عسلانا اعتر واضطربت والرمح عسل **قوله** ومنزلة الشفان الشفان
 غلاف القلب وهو جلد ذؤنه كالحجاب **قوله** وسحر وسحر تقول سحر على سحر او غار بر فحة
 لان السحر لم يرد في الظروف المتكينة كما وكلة في الاسماء المنصرفة والسحر قيل الضمير تقول
 للذئبة سحر ياخذ اذا اردت سحر ليلتك لم تصرفه لانه معدول عن المعرف باللام وهو معرفه وتقول
 سحر على فرسك سحر تافى فلا ترفعه لانه ظرف غير متك فان اردت به سحر الابعية صرفته والسحر
 بالضم السحر الاعلى **قوله** وحواي وحواي وحواي الى اخره يقال تعد وحواي وحواي وحواي وحواي
 ولا تدل حوايه بالكسر **قوله** قال الفرزدق في صلاه ورس وسطا قد بطلنا القلابه الفهر وكذا الصلاة
 فاعلم امر القيس بك الشفوسا وصلا به حنظل فاضاق الى الحنظل لانه معلق بها اذا لبس الفهر و
 حو حولا الكف يسحق عليه الطيب والوس نبت اصغر باليمن يتخذ منه العزم فلقنته وانفاق فخلق
 اي شقنته فانشق **قوله** حد شناع السال افرعا افرع كثير شعور الاس **قوله** مشيب غلوة سم غلوت
 بالسم غلوا اذا ارميت بعد ما قعد وعليه **قوله** عولا انك السمر والقير يقال لا اقله السمر والقير
 اي ما دام الناس يستمر وت في ليلة **قوله** باكرت حاجتها الدجاج بسحر اخره لعل منها حين حبت بياها
 الشعر للبيد والضمير المحرف العلك الشرب الثاني يقال عله وعل نفسه يتعدى ولا يتعدى **قوله**
قوله لان التاديب قلة كاسلة على الضرب الى اخره المفعول له سبب حائل للفاعل على الفعل وينقسم
 الى قسمين احدهما على فاسه للفعل كالتدب للضرب والثاني ما ليس كذلك كالحين للفقود القسم
 الاول يكون بحسب تعقله على الفعل بحسب وجوده في الخارج مغلوله وانتم يكون بحسب
 وجوده في الخارج على الفعل **قوله** قال المصنف رة امل الزجاج بمعنى ضرته تاد بياضه لانه لئلا
 اتفاقا قد يقال لمنوع هو الاتفاق في المهور دون الاتفاق في حال المعنى والقصد **قوله** ان قوته

الثاني

من

من رقة لم يقصر الى اخره اوله مفعول اشرح من رفته فليستوى ما اشرح منه وانحى ويستقيم **قوله**
 تركت كل عاجي وهو مخافة وزعل الحصى وفي اخره العاقر العظيم من الرمل يذبت شيئا والجهر والمشر فاعلي
 تاجر او هي المجتعة والجهر من الناس اجاهدوا العمل الشايط وقد زعل بالكسر فهو زعل قمار الحرف وهو
 ربه فهو زواقاوا اهد من البيرة ما احلان من الارض والجمع الهينور **قوله** اعاز لك اسير والنيل ولما يقول
 ان ذلك لاستعارة الشير الى اخره فيقيد رحيلا ليس بمعنى مجرى لان حمل اسير على المعنى الحقيقي والمجازي
 معا وكذا الخالة الا انه **قوله** كالذي منع الرجال ان تميل ميلا الرجال شرب من جلود ليس فيه حشيش
 كما مر في قوله ولله كسر الشد يد **قوله** وقد نزع الوضيف وسانها الى اخره توف النواة مر يد صاحبها تنزع
 وتبر وضرب يده بالشيف فانه قاي قطعا وانذ رهاق الوظيف مستند في الدراع والشاق من الجبل
 والابل وعواما اي يقول الشيف المذكور في البيت السابق وقد سقط ساق فاعلي التي تحفرها البيت السا
 قرب كهات ذات حيف حلا ذكروا النواة كسر نقا وقوله كهات اي ناقة حمة وعقبلة سم كاسل
 والعصا الطويلة الغليظة **قوله** وقد اغتدي والطير في وكنا نقا منخر دقيد الا وابل هيكل الامتعا
 القيد وهو نقيض الزواج الكوكبة بالتم موقع الطير ايما وقعت وهيكل الفرس الطويل الضخم ويقال
 للجواد قيد الا وابل لانه عنهما من الفوات **قوله** قد اتيت بهود واده اي دفن جيا وابل الداهية
قوله كان حوامه قدر احسن الحامتين ما من ميم السنبك وشاله **قوله** عود واهنه حاسدوك
 عليهم الى اخره نصه بالهم ابو حى من سليم يقال جافلان حاسطد اي مستعد انتصا الحاقة للسكين
 حلقه الدروع وكذا خلقه الباب وحلقة القوم والجمع حاق بالفتح على فبقيا وقال الاصمعي حاق
 بالكسر **قوله** وانما صوت تدركا المني الى اخره البيت لغوي من كثرة من القصايد السبع **قوله** الكفره تعالى
 اخر منها ممد وما مدحورا الذامر الجعب والذمر والذمر الطرد والاقاد **قوله** سفود شرب شوه
 عند مقتاد السفود الحديدة التي يشوي بها اللحم وفاد اللحم واقناة اذا شواء **قوله** في مواضع
 معذودة فروع وحك الفرع السيد والتغلب الغل لانه مفرع عن الاصل كرا وانه مفرع الناقه
 يقال فلان فروع دهره **قوله** ويقال فلان جحيش وحك الحش ولذ الحار ويقال للرجل اذا استبد برأيه
 جحش وحك وعيبر وحك وخامر **قوله** في صيفين فابالنا اس اسد العرين صيفين موضع كانت تد
 والعرين في العرينه عاوى الاسد واصل العرين جماعة الشجر **قوله** ومما لنا اليوم قسا الجف الجف النخلة
 بالتحريك مكان لا يتناول الما مستطيل مقعاد **قوله** لن كان برد الماحران صاد بالجران الغطشان
قوله وبعضهم يجعل كفاة كالاخر الكاف وبعضهم يجعل كفاة صفة المصدر اي رساله كفاة وهو ايضا
 تكلف **قوله** في نحو هذا اسرا الطيب منه وطبا الى اخره اسرا الفل صار ما عليه بسر الزلزال **قوله** صا
 رطبا **قوله** يدن فماتت حوطيان الخطا النص الناعم يستفاد يقال حوطيان الواحدة خطه والبان
 ضرب من الشجر واحد هابا منه ومنه لسان **قوله** ومطوقا بكه كم كك الكس بالضم جماعة من الجبل
 وكذلك الكس **قوله** شرجلي يسرا نزع من التروا عذبت الكاس عشق كهاتك من هذين المراتين
 او صا لك من الدب منها ما احناك منه كما في الشرح والبيت السابق يذك على هذا المعنى وقوله
 صا نقا امر الراب مما مثل تاسك بالفتح اسم ومسل **قوله** حوقله صا نقا اي مثل فلان صا نقا

يق

صبر اذا اجلس على الصلح حتى يقتل أو يعلو اليه حتى يخلع صبرته اي جلسته **قوله** كون الحال حمله وان
مضمون الحال قيد عاملا يعني معناه المصد الذي يدل عليه خبره مما قال ذلك وهو مضمون الحال
واقا الطلح هو مضمون لولا للصيغة العارضة وهو في حكم الابقاع من الانشآت الابقاعية فمما **قوله**
نصف النهار الماعاره نصفه الذي بلغت نصفه القول نصف اللز ان بلغت نصفه ونصف وان نصف
يعني ومنه قول المسيب بن عيسى يذكر عاصما نصف النهار الماعاره **قوله** وبقيته بالعين لا يدري يعني لما
غاصه تحذف واو الحال هكذا في الصلح فعل هذا الاخير في الحال **قوله** جاني زيد عليه بفتح جيم
الوحي من الباب مفعول **قوله** فالخفة بالهاتيات وروند حواجر قاني صبره لوريل فالخفة
اي الخفة العرس باو ايل الرض والحال ان الحواجر والمتلخفات في جماعة قبل لغزها على غفلة منها والخوا
الذواجر في جمع ومكان قال في الصلح العرة العجوة الصبية والصبغ الجماع والصبغ الشدة
من كرب وغيره وقول امرؤ القيس قال في البيت تحتل هذه الوجوه الثلاثة **قوله** وبدا اسلق
السلق القناع القنصص وكذلك السلق بزيادة الميم **قوله** في السلم عيانا جافا وغلظية وفي اللوب
الشبه النساء القوار **قوله** لجفا بالمدخلان الذي وعركت الدراق في حاض **قوله** وفي السادة اولاد الهلا
بنوا العلات اولاد الرجل من نسوة شتى انما هن علات لانهم بعد الاولي والصل هو السور الثاني
قوله لان رجلا ذات ميم بالوضع صالحة لكل فرد الماهية معلومة والاهام في الوداد كما في الرجوع
بعينه وكذا الحال في جاني السارقان الماهية المخصوصة متبوية من جهة الصفة **قوله** نحو موت
يد زيد لا يدري الا انما صرح هذا الذي يرجع الضمير به الى تدكور لكن حقه حيث لا يدري ان يد
منه وان رجوع الى تدكور فلا استواء في الابقاع وإنما هناك المطاق ينصرف الى الكامل عرفا وهو الوحي
قوله كصنجات التوزن صنفه الميزان معبر قال ابن السكيت ولا تغفل صنفه **قوله** وبان ساجا الساج
خبر ضمير الشعر **قوله** زيد منفي شحما نقفا الشحابة عن ثباتها اي تشققت **قوله** وكفى زيد رجلا ظاهرا
انك اذا قلت كفى زيد كان هناك انما مراد ان الكافي من زيد باذا هو رجوليته او عليه او شهادته فافا
قلت رجلا كان المقصود رجوليته اي كفى رجوليته زيد وكذا اذا قلت شهيد ان المعنى كفى شهادته
وعلى هذا ينبغي ان يقال ههنا ايضا شحما كفى زيد فيقال كفى شحما وهو رجوليته وما ذكره الشارح
ههنا وفيما تقدم مراد لعل في الابقاع في ان الذات الكافي الذي هو زيد ما امكن التردد والابقاع
في ذات موضوع بالرجولية وذات موضوع بالشهادة الى غير ذلك فيفسر بذات مع صفات الرجولية
او بذات مع الشهادة والحج ما ذكرناه وكذا الحال في طاعت زيد ابا اذا كان الاب عتاة عن زيد طاعة
حاصلة ايضا طاعت زيد ابوة والتقدير طاعت بني زيد هو ابونته وكذا انما يعنى به ذره فارسله وذره ربيته
ومعنى عتاة فالمراد بالبيتة وعلى هذا انما ينظره فمما **قوله** فزيد عتاة فزت عينه فزت عينه
سبحته **قوله** وابشره ان يشرف الرجل ابشره بشرا وبشروا بكذا البشر استبشرت **قوله** وقيد
بحال فز سبته والاراء في فز ايها اعتبر المصنف ان الاعمال هو التبع والمنع نفسه فكذا قال في تحليل
الانثا فحيت منه فارشا فارجع تمييزا كان المعنى فحيت منه في حال فز سبته فيقتضي انما التبع
وما في الخبر وسبته وليس مقصود الشارح اذا اعتبر معي الجش وحمله عاملا في التمييز والحال فصار

مال المعنى على الوجهين **قوله** سفة لسفة فأت في الصلح قولهم سفة نفسه واختار ان كان حمل
فيها سفة نفس زيد ورشد امر فلما حوّل الفعل الى الرجل انقلب ما قبله بوقوع الفعل عليه لا لاختار
في معنى سفة نفسه بالشدة يدل بهذا القول البحر من والكسائي ويحيى زعند هو تقدير هذا المقصود
كما يجوز غلامه ضرب زيد وقال العتة الماحول الفعل من النفس الى صاحبه ما خرج ما قبله منفسر اليك على
ان السفة فيه وكان حكمة ان يكون سفة زيد نفسا لان المنفسر لا يكون الا نكرة ولكن ترك على الظاهر
كغيب النكرة تشبيها بمتا ولا يجوز تحريكه فيقتضي ان لا يميز لا ينقد **قوله** ففى قولك زيد اخوه
زيد في قول الكسائي فطره فوقع ومن بالضم هو قارة اي اخا ذى قريش **قوله** يقول التثنية
حين جد الرجل ارحمت وفي الصلح اقول لما جئني جد الرجل ارحمت وماذا مرحت حارا اي عجت
وتألفت **قوله** وكنت رباني كملت ثلاث لغات الكسار ودعا **قوله** بللة ليس طوري الطور الجبل
والطوري الوحي من الطير والناس يقال عامر طوري وطواري ويقال له طورا طوري اي احلقات
التياب وبذلك البيت **قوله** فان ممشى دار برهوه بارها الرهوه والرهوه المكان المرتفع والمنخفض ايضا
جمع جملها المار هو من الاحداد وروحه هو اني رويت عقبه بمكان معزوف الصدى ذكر اليوم والصد
ايضا ما يجبل مثل صنوف في الجبال وغيره **قوله** لا بقي حاجبا النجباء المواجه حجير الرجل اذا فتح
عقبه كالشاحض المرح شدة الفرح والشايط الاسم المراح بكسر الميم المتحد الشعاع **قوله**
اذ اعرضت اول الطواريد اصل الطريقة ما اطردت من صيد وغيره والطريقة الموسيقى وقوله
من لابل **قوله** فلما طرد حتى يهتد بالتأشير حاج الشئ يجمع ههنا اذا افاز وحيد غيره يتعدى ولا يشك
والتأشير البشري وتأشير الصم اوابله وكذا في الاويل كل شئ **قوله** ان الاستدنا من ليري في
كوفه غير مسرى لها اي تقتضي تد غير مأمور بالاسراها وهو ظاهر شأن الاستدنا من ولا يلتفت
بقتضي كونه مأمورا بذلك لان اهلك عامر وليرستن منه فيكون داخله فيه ولا شك ان الغصنة
واحاج فيلزم ان يكون مأمورا بشئ معين غير مأمور به بعينه واذ اقر الكلا على هذا الوجه لم يتجده
ان يجاب بانها العزجت من وجوب الاسر لمتا ولا توجب تحرير الاسر ايضا فيكون ان يكون قد اسرى
ايضا فلتنا لها التي في ولا يلتفت او بالاسر وتبعتم فلتنا لها التي ايضا في الجواب ان تناول
العام اياها ليس قطعيا لئلا ان يكون محض توصاف فلا يلزم من رجوع الاستدنا الى قوله ولا يلتفت كونه مأمورا
بالاسر ايضا ويثبت ان وجوب الاستدنا بما ذكره من انها شغتهم او اسرى يعاقم كونه غير مأمور بذلك
او لا يلزم من عدم الامر به النقص فمما **قوله** ان اسروا ان كان مطلقا في الظاهر الا ان المعنى
الى اخره اي هو مأمور ان يسرى باهله اسرا طاعة المحض وقيد العقيد بالاستدنا سوا وجه الى العقيد
او الى العقيد محض لئلا واحد ولا ينافي ههنا كونه محض لان الاستدنا اذا خرج الى العقيد كان المعنى فاسر
جميع اهالك اسر الاستدنا فيه الامن امرا انك تكون للاسرا ايضا اخلا في المأمور به فاذا رجع الى العقيد
ليركن للاسرا ايضا اخلا في المأمور به فيكون الحدود تافا في حاله فالخلاف اشرا اليه **قوله** وكان الكواكرا
على النصب في قوله تعالى ولا يلتفت منكم احل الامرات قال المصنف الا ان يقال ان كواكرا على الهم
المروج ولا بأس به بل الحدود تافا في المروج مع ان بعض الناس قد جوزوا ذلك ايضا **قوله** وطلة ان

انه محتمل من حيث قوه الخطاب الى اخره لا يخفى ان ما ذكره من الاحتمال مما لا شبهة فيه وانما نظر فيه
فانما التاكيد وانما الاستدلال فلا بد فيه من التمهيد ولا يكفي فيه الاحتمال المحتمل فضلا عن المتوهم
والاولى بما افاده الامام السكاكي من ان المعدود في امثال هذه المواضع محمول على النوع بجمل التنوين
للتعظيم او غير ذلك مما يناسب المقام **قوله** وذكر المصنف في حله وجهين احدهما ان الضد
بالحصر المتألفه الى اخره فيه عيشة لا اذ قلت في ما يزيد الا كما يفهمه ما زيد الا في قوله
كان الاشكال ما يقاوم له لان زيد ليس بمختص في رجل قاييل هو موصوف بصفات اخرى وكذا
الكلام في الحال وانما تقدم والموصوف فيما ذكره المالكى فتقدم اندفع الاشكال كما لا يخفى **قوله** كايقل
في ما زيد الاعمال على المبالغة كان معناه ان جميع الصفات قد استغنى الاصفه العلم ويلزم من ذلك ان
يجعل سائر صفاته الموجودة له في حكم العدد ونظرا الى كمال العلم وقصور تلك الصفات فيه وهذا
معنى مقابلة الطباع السليمة والاحمل ما زاد في الاعمال على المبالغة كان معناه ان ما زاد على
جميع الصفات الاعلى صفته العلم ويلزم منه ان يجعل الصفات المعدودة عفة في حكم الموجودة له
نظرا الى ان ثبوت تلك الصفات لا اقرب من ثبوت صفته العلم له وفيه ساحة **قوله** فاما اذا نظر
الى الجمل عليه كما في نحو ما زيد بشي الى اخره اي كما انه اذا انتقض الشيء جزئيا بالاربع العود للضرورة
الى الوصف الذي هو الاعراب الاصيل لذلك اذا انتقض الشيء في المبدأ عنه او ما عطف عليه **قوله** والى
الرفع في ذلك الخبر ليتضح اعزاب التابع **قوله** مقامها وخروجها من الارض الواسعة يتخفف
فيما التراب والجمع خروج **قوله** لانا اذا خرجنا للشمعة من العشرة بقي واحد الى اخره وقد ذكر
لبعضهم طريقا اخر وهو ان جميع الاوزاج اعني العشرة والثمانية والتسعة والاربعه والاشياء
مشبهة ومجموعها الثلثون وجميع الاولاد اعني التسعة والسبعة والخمسة والثلاثة والواحد مئة
ومجوعها خمسة وعشرون فاذا استقطنا مجموع المنفقات من مجموع المشتبات بقي خمسة وهذا ان
كان طريقا طاهرا حسنا في اظهار المطلوب لكنه لم يعلم منه كون ذلك الاستدلال المتعاقبة واداره
على مقتضى القواعد الخيرية من كون كل استدلال واجبا الى ما قبله وما ذكره الشارح وان ما عطف
المطلوب والجزئان على القواعد ولم يلتفت الى ما استثنى من ان القابل بعد ما قال الا واحد الاكابر
الاشين الثلاثة وهكذا الى ان يقول لا تسعه لزمه واحد وذلك لعدم كونه جارا على القواعد
انما اذا هو بول وجعل كل استدلال واجبا الى ما قبله فظاهر كونه استدلالا اكثر من الاقل وانما اذا
اول وقيل ان قوله الاشين واجبا الى خمسة المنفقة عند قوله الا واحد فلا يلزم الاستدلال
المستغرق عنه قوله الا ثمانية فيكون باطلا بكون الواجب اشين ويمكن وجوب الواحد بذلك
الطريق وهو ان يجمع جميع المنفقات فيما هو ذلك تسعة وان دعوى فاذا اتى المنفقات على المشتبات
بقي واحد وقد عرفت ان ذلك لم يعلم منه الجزئان على القواعد فلا يكفي في اثبات المطلوب ومنه من
قال قوله الاشين واجبا الى ثلاثة لا ندرك في جملة الخيرية البده هو حسب المطلوب وانما الحقيقة
هو واجبا الى النسبة المنفقة عند قوله الا ثلاثة فاذ اثبت الاثنان وهم الى خمسة الواجب كان
المثبت سبعة والمنفقى ثلاثة واعتراضه بان يلزم ما ذكره ان يكون المنفقى اربعة فيلزم ان يكون اصل العدد

ذلك

احص

احد عشر ثم نقسم له حقه وطول الكلام والظاهر ان القابل وجوب الواحد نظرا الى ذلك الطريق الاحتمالي
وقد عرفت ما فيه **قوله** وفي الفرق نظرا الى البدل والنسب على الاستدلال كلاهما استثنى الى اخره
لعلهم يحلوان الاصل في الكلام هو الاشياء والذاتي طاري عليه فاذا اقلت الاستدلال بالنسب كان
الاستدلال واجبا الى المثبت كما ان قلت على عشرة الاستدلال وبصير حاصلة ان له عليك واحدا فاذا اقلت
الشيء كان المعنى ليس له على واحد فلا يلزمك شي كحاصره قوله وانما اقلت الاستدلال بالرفع فلا يمكن ان
يكون الاستدلال واجبا الى الاشياء والشيء والاخل في الكلام يعني فوجت على الابدان من الحق ويكون المعنى
كما قالوا ليس له على الاستدلال والاستدلال من الشيء اثبات عند من فصح ما قالوا **قوله** قبلنا سبع بلود في الجمل
الجمل والجمل المكان الصليح المرفوع على وزن عشر وعشرون والحوي جبل وارض الحرره **قوله** مما شدي بما
نفيه **قوله** الا قبلنا غيرها فيكون تكريرا كالحقفة بمعنى قول لا حول ولا قوة الا بالله **قوله** قد استعين
على المراد اذ اختلف بالثوباني استعين على ما اذا حسب المسمي الانطلاق والاكتمال الاستدلال **قوله** اخفى عليه
الذي اخفى على ليد اخفى عليه الدبر الى عليه واهلكه ونزع العرش ان القمان هو الذي بعثه عاد الى قومه
الى الحزم فسلطه فاما امكوا اخبر لثان بين بقا سبع بقرات من اطيب عقول في جبل وعاد بمسح اذخر
موتى سبعة انسر كلامك فسر خلف بعد اخرا فصار النور وكان اخر سورة يسى ليد وهو منصوص
لانه ليس بعد **قوله** ضرت مينا بلا تايل من عليه اي الجبل وهو الهوام اصل **قوله** روت برجل ضل ان فالح
الطلاح عند الفلاح **قوله** فانه جلا يبعث وما يدرك كلامه صلاة بالكمسراي فخطه **قوله** ومن عنده فاشد
اوله اذا بات منهم واحد سرق ابنه والفتنة واحدة الضماد وهي كل شخص عظم وله شوك والشكيب كراه
يبيت نحو الشجر من اصلها **قوله** من لدن شولا في ان لا يما الشوك والوقوف التي جفت لهنما وان تقع ضرهما
وان يلها من قنما سبعة اشهر ثم يتيه الواحد شايه والساو ولد القادة الذي تناوفا **قوله** لا نرسا
اليوم روت عليه فحقت عليه ضله **قوله** وجوز من زمان الناس ان يكتبوا الطب نفسه جنون يا خلد اكل اذا
عقر انسانا **قوله** اي قتال الشيب في وقت الشيب والظاهر ان يعكس فقال المعنى قد شيب في وقت
واضح في انشا وقت الشيب فاضاف الوقت الاول الى الثاني لاشتمال الثاني عليه **قوله** ولا فستان عاد به الضم
الغراس فاشد الا حشو كحول النسا من العذو والاستدلال بالنسب يروي حول البسائين وفي المشا
الاقاصم الغيرة قال في الصحاح فصل الغرس قصصا وقصا فاشد استن وهو ان يرفع يديه ويظهرهما معا ويجرح
ويجلد في المشا بالبر من قاص وهو الحمار يصير لمن ذلك بعد عزه **قوله** لا رجلا جزاه الله خيرا بك على
محصله المحصل المرأة التي تحصل ثراب المعدن اي تبيت بفعل كذا او المضم من البيت مالا يمت معناه الا
بالذي يليه **قوله** وقد مات شجاع وثقات من ورد مورد لشجاع الشاعر كان اصوات من اظاهر الى
اخره الا يقال الشجاع الشجاع واخره الرجل الذي يستند اليه الراك والمليس شجاع فخذ منه الرجال والفتن
للدجاحة والعقاب اي قوتت قال الواجر سقن نقاض المدحاح المحض **قوله** من هذا ان عدا كذا من
مروج العرب المقصود **قوله** الا ان اري ما لا الى اخره الا يمحيط له اية قد تسمى اخيه اربا وقول
لشده القاذبي محبتها وكذا قال في كذا اهد لاي اي بعد شدة وابطال لاي اي ابطا **قوله** ويروي

اعتب احسن فاعلم انما هو المستوي في اجزاء الالفة **قوله** فليت مامد في جوف عكم الحكم العدل ولما كان
قوله انما هو فاسم اي من افعال الظاهر والافعال المشابهة كسبح الكسح ان يضرب ذرا الانسان بابه
او يضرب راسه بملك **قوله** لا في انرا الاضغان عيناك تلحج جميع طينه وهي احوذ كانت فيها امرأة املا وبقان
رجل يسمع اي متعوضا بغيره كما في قوله تعالى بغير الغضب عليهم ولا الضالين كما في قوله لا المغضوب عليهم
ولا الضالين **قوله** قال خائرا شراي اي **قوله** الماوية المرأة كانها منسوبة الى الماوية امرأة خاتمة **قوله**
هذه فاعلم ان الجارية حمل غير اسفار وجمال غير اسفار وقاد غير اسفار ولا يزال في اسفار **قوله** ولشد
ايضا ولما ترفعون او ترفعون اي انتفع به حصره واحتصره فعني **قوله** والذري المعتقين رواه هقهه
اي عيشه **قوله** ليجب لطلاب الجنب منها وقيله الرقيب الواسع والقطاب يخرج الراش من الجنب والقطيب
القطع جلسته بيدك واحتصره بيده اي مسده والرفيق اخذ قد الذي استمر على الحسن بقاء **قوله**
شراي رقيق الجلد منبلي وكاد به نفسه **قوله** ترضي خلفها رضى اي العبد **قوله** والامر الى السور والامر
امر رطل قبل اول من وضع خطا عذار رجا من طبعي منهم من امر من من قال الشاعر فعدلت باجاده
والشراير وسودت اراي ولست بكاتب **قوله** فاما قال آل مرارة لاندك قد سركت واحد من اولاد
كلمة من ابي حاد وعني بما فيه كذا في الصحاح وعلى هذا الظاهر كلام الشرح فحاشا له ان سقط من الخاتمة
شيء شامل **قوله** فاعلم انما رضى الخاء عن الخير يقول فحاشا له وفيها ايضا **قوله** فاعلم انما رضى الخاء عن الخير
بوجه الحق **قوله** تداعين باسم الشيب في مثل الشئ فاشتمل والمثل الموضع والبصيرة حجارة رخرة
اي لا يباين ما في رضى وصفت البصيرة والسلمة واحدة السلام وهي الحجة **قوله** فاعلم انما رضى الخاء عن الخير
بوجه نفسه اي رضى والخون التعمد والتبعض ايضا يقولون لغوا ناعش لا يرضع طرفة الا ان رضى
وهي المنعقدة له ويقال لا يرضع قوله ويقامر لطيفة صوفها وقد هبت مع الرجل اذ الرز
يلطم عن عيني ما يجد **قوله** فقلت اعز عن كاسها الجلاء النجا مقصود من قولك بخون جلد البعير غدة
واحدة اذا سلخته قال مخاطب صنفين طرافه فقلت الببت ثقات الضرا الضان النجا الى الجلاء لان
الغزب فصف الشئ الى نفسه اذا الخلف الطعان **قوله** وسكانك الهوا الشكك انك السكاك الله الذي
عناك السبا **قوله** اضلع البريه لا يوجد الضلعة القوة مواضع اي الخوى **قوله** وقد جعلتني من جود اضفا
حزنة بالحا المهيل المفتوحة والرا المكشورة واقله فادرك ايضا العزاة طلعها وقد ابدت وتعدده
امرته امرى متعرج اللوى ولا امر للعض الامضاء اذا المرور على الكوفة او شكت **قوله** خبال الخوي
بالقوى او قطعها والمرى في الشئ على عينه **قوله** الاعلاله والاعماله الببت استندت قطع اي لا يقبل
مذممة عطا ولا حجارة ولكن من روى الجليل الى الخ **قوله** ظالم اعصيك وظالم اعصاك الضم قصود تضاد
عني بالتشبيك اذا ضرب بدمعي بالكسر عنت به وعبيده وعيا بالمد **قوله** هل لك ناما في السمر
اشارة بمعنى هل في في المثل من كل جمع الضمة بضم العين القلادة وبكسرهما الحفظ
قوله على الباع العاوي شدد وبما جمع روجه وهي الحجارة الضميمة **قوله** وفيهم نظرا لان ارتفاع المبدأ
والخبر من جهة واحدة العامل فيها هو المشهور والاشارة اعني التحري من الهوا لفظ اللفظة للاسناد
وهذا المعنى حيث انه يقتضي حسنة اليه كما عا ملا في المبتدأ او من حيث انه يقتضي حسنة لاصا وعاملا

في الخبر

في الخبر ليشتر ان تغا عما بالاسمال المذكور من جهة واحدة وكذا الثالث من حيث انه يقتضي مطلقا فاعلم ان
عمله يقتضيه فليس يقتضا بما بالاسمال من جهة واحدة وكذا الخو شريك زيد امره حيث انه يقتضي محلا
يقع عليه وبذلك في حال وقوعه عليه على نحو قوله فليس الخبر فاعلم ان مقتضى ذلك انما هو **قوله** فاعلم ان
تتغير الجينات بتغير اسماكل واحد لا بد من تغير الجينات بتغير الاسماكل بتغير متعلقات العوامل في المتغيرات
كما ينبغي في نحو قولك كزيد الطرب لم يتغير بتعلق العامل به بل هو من حيث انه مستند اليه عمل فيهما
معا فاعلم ان مقتضى قوله الاخبار المتعددة في الخبر فاعلم ان مقتضى ذلك انما هو **قوله** فاعلم ان
مما هو ان يستحق سابقه مقدما عليه ربه ليكون ثانيا كاملا مستحقا لكونه ثانيا ومن قال ان الرض مالا
كالعهد والنصب علامة الفضلة فاعلم ان بين تعدد الجينات في العهد والفضلات فان كون عمل الله
من حيث كونه مستند اليه جهة مغايرة لكونه عدل من حيث كونه مستندا او كونه فضلة من حيث كونه
معلما الفعل جهة مغايرة لكونه فضلة من حيث كونه معلما **قوله** ولا يقتضي ذلك اساسا الالة والاعمال
في الخبر لا يقتضي من جهة الاسمال المراد ما دل على ان ثماي مبهمة لا تبين فيها باعتبار معنى معين ولما
اعتبر في مفعوله المعنى المعين لم انه المقصود الاصل ولما اكتفى في الذات بالابصار لم انه ليس كذلك
وخو القتل اعتبر فيه تبين الذات لان معناه مكان فيه القتل لا شئ فيه القتل **قوله** وكذا الخو شريك
والحسن فاعلم ان موضوع الذات مطلقة يقع عليها الضرب والحسن **قوله** والوصف الخاص تابع يدل على معنى
اي متبوعه مطلقا فذكر المصنف في بعض ثمايها ان ما يذكر في قوله لا لفظ مراد انما ذكر للدلالة عليه
ومما فاذا قيل المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل مراد انما ذكر ليدل على ذلك فلا يقتضي جهة
بغيره انما هو ضيق فاعلم ان معنى قوله تابع يدل على معنى متبوعه فاعلم ان معنى قوله لا ليدل على ذلك ولا
يلتصق بما ذكره لان علمه انما ذكر ليدل اليه الاعجاب لا ليدل على معنى متبوعه **قوله** لا يجوز ان يكون
قائما به فيه كان المصنف نظرا الى كون رجل قائما بالاب معنى فيه وان كان اعقابا **قوله** اذا كثر في جاني القوة
كاهن يدل على الشوب الظاهر ان لفظه كاهن انما ذكر ليدل على انما حلة النجى القوم واما كون القوم مشمول
للمعنى فاعلم ان مقتضى اصل لفظ كاهن يدل على حال النسبة فاعلم ان مقتضى ذلك انما هو **قوله** فاعلم ان
ذلك ضمت **قوله** قد خرج الحال عن الحد الى اخره قد الاا صحيح والمصنف معترف به لكنه جعل ذلك ليعبر
بالقوى بقا على اشراك الحال مع الغت في الدلالة على هذه الذات واقترانها في التقييد والاطلاق
ونظير هذا الاحراز قد وقع في تعريف الفاعل **قوله** زناشيا لاوي لثابتها الاستجاب والالادوب
والسبل زناها من زناات الجمل سعدته وشما صفة نصيب والادوب المطر لانهم يزعمون ان السحاب
ياخذ الماء من الارض فهو يارب اليها والنسب المطر من السماء الارض ومن المعلوم ان المرتفعة بعل
لا يكون الا بنسب **قوله** عندي رجل شرعك اي شريك وفي المثل شرعك ما يملك الحلال فيرب في التبليغ السر
بان كذب القراطيف والقرووف القراطيف القطيفة والقرووف جلد يذبح بالقرود وهي قشر الرمان فكل
فيه العم المطبوخ بنوايل **قوله** اذ لو لم يذكر كان اسم الفاعل غير مسمى لرب ذكر في السبي الضان بمعنى السبا
غلا في جوار وقوله فتنازل على الاتفاق كما في النون مطلقا **قوله** لان مانع عنه من اجراءه الاول
الاضاعه واذا التزم الاجرا والنصب على الحال وان لم يكن التعريف مانعا عنه بل وجب ان لا يمكن

ن
ش
١٧
شما

زا

ثم اقرض

[illegible]

كذا قد سمعنا بحجواي
 فتح الله علينا وهو
 انما يقول الاول
 في الآية ان الله
 امر به ان ياكل
 وهو في الامانة
 معصو - اليه في
 كذا قال ان في
 وليس في كلامهم
 ينبغي بل يقول
 بانه معصو - اليه
 لكن كلامنا في
 بالسنه وانما
 بان كون الشك
 معصودا بها مدار
 في ايدى نفس
 تقول كذا جاني زيد
 اخوك فيه شبهة
 له زيد بل ليس
 سبيل التوفيق
 في الاستاد والمعد

اللبس كما سياتي في **قوله** وهذا سبق لمحقوقه السابق الفاعل المصنف وكذلك السابق بركاؤه المسمى
وقال الكسائي في ذلك ان يفعل كذا او يحقق كذا بمعنى وحسن له ان يفعل كذا وهو تحقيق به وتحقق
بداي خلق له **قوله** وقد جعلت نفسي تطيع لصنعة فقال ضعف الشك وطبيعة الشك فقوله لصنعة
الثاني اي صنعة للشك **قوله** والخبر ههنا من الاول اي مضمنا للشدة ومعنى البيت ان نفسي طاعت لما
اصتات من الشك لاصابة من تصديق وهو يدرك ومرة مشهاة وقوله يفرح صفة لصنعة حصل بها
للمضرورة **قوله** من قلة البنيق البنيق الجبل الشاهق **قوله** ما معاك يقول يعني قد انى بال اي جان
وقت وحيلك الى من المفسر منه مالا ومنه وعلك ان صافرت اصبت حالك **قوله** عسى العور
ابوسا قال الا يصح اصله ان كان غار فيه ناس فافسار عليهم او اناسهم العبد وقوله العور فصار
لكل شى خاف ان ياتي منه شر وقوله ابن الكلبي العور ما كلب معروف وقوله الشك تكلت به الزنا
لما تنكح قصير الخى بالاحمال الطويح المسمى واخذ على العور **قوله** هل عبل غنى واهل غنى
لعمري انما هو السراب الشد نيات من التوق لمنسوبة الى موضع بالعين ويقال منسوبة الى محال
له شدة الخوف والتمنع والمصير المقطوع والشرب الذي اى قبل المحقق دار ما ناقة كاهل قد
دعي عليها ان يتقطع لبقها بالانقطاع تذهب فها **قوله** تارة كالشمار العنابر بالفتح تحت يكون
يبطل اى ليس بشيء الشيب ويقال له بالدارسية درهمه اسبيد وقلت واسد من القمل
قوله قدني من مصر الجديين قد جيت اسم رجل هو جيت من عند الله من الرعي وكان عبد الله
يكفى من جيب والجديان عند الله من الرعي داينه ويقال هو واخوه مصعب ومن روي في البيت
صبيغة الجمع اراد بالتميم قال ابن السكيت اراد بالخديب ومن كان على رايه **قوله** سمع فوضاه
وحيلة الجلبة الاضواء **قوله** حي يابني الخزيق الخزيقة الجماعة من الناس والطير والكل وغيرهما
قوله كما ان قوله مشارا اليه لغوي بل قيده لمع استغناءه عن الحد وما ذكره المصنف انما يتجوز
اذا حذر الاشارة بما ذكر فيه المشارة اليه فيجاء بان المجدد هو المعنى الاصطلاحي **قوله** والرخ
ناظر مسند اطرب الفوس اطرا اذا اجنبتا واطرا الرمح يلى **قوله** وانما حركت الامم والكسر
في ذلك وكذا الحال في يالك **قوله** لان انسانا موضوع لانسان لاخصيص فيه الى اخره التحقيق واللفظ
هو الاشارة الى علم الخاطب بمدلول اللفظ سواء كانت تلك الاشارة تحقدها اللفظ كما في العلم او تعبر
كما في غيره وقد فعلت هذا المعنى في بعض خواشيتنا فادرجع اليها وجد لا يسقط اثرها وتكلمها
في هذا المقام **قوله** دوح الملا دوح الملا دوح الملا دوح الملا واستوي على الالف وكذا ذلك دوح الملا
قوله وقد دفع القسمية صلة لان الصلة هي جواز القسم وهو جملة خبر يقيد ويغسل القسم الذي هو
جملة الشبهة **قوله** كالذي يري ربه فاصطيداه الربيه انما يبعدها بعلمها الماء في المثال بل السيل
الربى والربيه حفرة للاستدس سميت بذلك لانهم كانوا يجفون بها في موضع عال يقال ربت ربه
قوله وقد علل ابن فارس كذا في اكثر النسخ وفي بعضها بالاشاد **قوله** ولا عرب ولا كسع فقال
بالاوا وكسع اي احد **قوله** خبر من الماء الاول بالفتح والخبر من الماء الثاني بالفتح والخبر من الماء
قوله وعند المازني الصادني والصادني انما هذا انما خبر الصادني والصادني خبر الصادني **قوله**

والصادني

والصادني خبره ههنا انا فاعل الخبر ومن خبره فاعله **قوله** وعند الاخفش الضارب ههنا او الضارب ههنا
الى اخره لم يظهر لاجرا انما ههنا فائدة والظاهر قد عهده كما قد عهده في الاخبار عن الباقر نظر الى اصل وقد
وجد فيه بعد الجملة الثانية ما هو من تمة الاولى في المعنى ويجب ان تراعى ذلك مطالعا في جميع الصور
العمل الثاني والاول لان كون هناك مانع عن تلك الرعاية وفي لاجرا انما ههنا مراعاة الحال الاصل حيث وقع
فيه بعض تعلقات الجملة الاولى متاخرا عن الثانية وفي الاخبار عن الباقر انما على حاله بلا يشننه بالاشاد
لو اخر **قوله** كثر عرس في عمان اذ السبيات اخله عن حصن وسواد قيل قد اصابه الدمان **قوله** ذلك
العشير والافزون الاثرون كثرة العدة وقد يقال ثرا القوم يثرون اذا كثروا ووا **قوله** تباة من
فصل القصر بالخبر بك الشيد كالقصر **قوله** واما الموصوفان فاما لاختصاصهما الى الصفة واما لاختصاصهما
الموصوفين لفظا وكذا التامة **قوله** الاي كان فانه قطع عن الاضافة اي بلا تقدم بالمضاف اليه **قوله**
وقال سيبويه لولا حجاز اضرب بهم اضرب على الحكاية الى اخره وفي الكشاف ان تقدم الابد على الحكاية
الذين يقال فيهم ايهم اشد شوقا ويجوز ان يكون النزع واقعا على من كان شبيحة فكان قاله فان من شوق
هتيل لهم اشد اي الذين هم اشد اي ليستقيم لفتاهم وهذا الظاهر في المعنى من ليستقيم ويقال صاعة
تبعه واشاعه اي جعله تاب **قوله** اجبت فطعن امرئ لا وباطل قيل اراد امرئ شيئا يقول عليه
في الاجتهاد وفي طلب المال وتحصيل الاماني فهو ليس في ذلك وكابا لندرا ههنا الفعل منه ضللك صاد
عنه لولا بعقله **قوله** ملئس التياي سهرت في طربس ثمانية شوقا الى من يبيت بوقد صاى اي التي سهرت
فيها **قوله** الا انك لا تلحق شوقك للبد بالمعروف المذكور وقس عليه حال الشبيبة والجمع والموت **قوله**
في جواز الحكاية بالحوار الوسط وزب مقدره بعد كل **قوله** وفي الحركات اللاحقة على حال الحكاية
ويعرف من ذلك الحال الوقت عليها لا بها كسائر المعربات كما مر **قوله** من هو واهي هو وقدر مكان في
لفظ الخبر ذكره فاستقيم الواصل عينا بفاعل ان الخالق العلامة لا يكون الا في الاستغناء عن الذكر
كما علم بالاستغناء **قوله** وكذا لا تقول اي بمعنى انضجر الى اخره اي بكسر الخاء ونونها واما الفا الكسوة
على ما نقله من الصحاح فقال بعضهم هي مفتوحة **قوله** والظرون في بعضها ظاهرا وكرويد زينة او كرويد
الى اخره واما غير المنصرف فانه وان شأبه الفعل الذي اسلمه الساكن مشا ههنا صيغة ليست في مرتبة
مشاهدة اسم الافعال ولذلك لم يرد من فاعل **قوله** الحامع الحامع يجرى بجالي سرحنت **قوله** قسم بالمعبد
قال الكسائي في الملل ان قسم بالمعبد يجرى من ان تراه وهو تصغير معدن منسوبة الى المعدن واما
خففت استغناء اللفظ بيق الشد يد من مع التصغير يضرب للرجل الذي جدت وذكر في الناس فاذا
وايته اذ زينت تراه قال ابن السكيت قسم بالمعبد لان تراه قال وكان تأويله تأويله كانه
قال اسبح بدو لانه اذا العربي العري الخالص **قوله** عليك الدور الدور بوزن الشل وغيره **قوله**
بان كعب العز اطفاله لطف الطرفة وهو بوزن الحمل والظروف وتما من جلد يد مع بالظروف وهو مشهور
الرجلان ويجعل فيه الخلع وهو لم يجرى اهل يفرغ فيه اي عليكم بالظراف والظروف فاجتمعت ههنا
قوله ياها الماع دوي الماع موالدي بوزن السور وبلا الدلو ذلك اذا قلنا وتأويله **قوله** تقول هات كالك
الحليل هات انت من اي بوزن ايضا فقلت الخرف هات من قال هو اسم فعل الى قوله من اسم الله ومعه بوزن **قوله**

منه قوله عليه الصلاة والسلام بل ما اطلع عليه اي سوي قوله كما يحكي سيبويه في الرجل يمشي مشا
اشدق حاجته ويسر له الدم منقول منه قوله سوسيرا ويبدأ يقال فلان مشي على رجليه على
تمهل قوله فلا ولي ذن ان يقول خبر كان صوابا لا اول ذن قوله ومنها على هذا الوجه الجعل واللتا في
وقد تمكن بعد الموت عند ذن الجعل من ثبات الجعدي لاجل الميت قبل حياة الاخستة فاحاطة
بقوله وغيره في الايمان لا يقال له مثلا قوله انما كان رخصته من الجوار الرخصة
بالضم والكسر الجماعة توافقهم في شغلهم والجملة الامل التي عمل وانما الجوار لهم بلاها في الابل
التي عليها الهوا دج قوله جيل اني وصل لعل كما فصل يعني ومغناه اي مو الصلاة قوله وقد يقال
جيمك تذكر صاحبك في الشجران تارة بالرجل قوله فلم يتعرف فيه اهل الجوار هذه القبلة
يستوفى بلفظ جيمه لكل مطيعة سيرها المتتابع لتمام المطا في قوله وكان اصل علم الي علم هذا القول
ضمير علم عند الكوفيين معنى اسرع اي اضد يد افاط حط وبنيته قوله وقوله الوجه اولي الوجه
الاول وانما الى اخره الوجه الاول وان جعل الابل الالف زائد ليس كما مر وقوله من جعل وجه اخر
لم يذكره سابقا قوله لان لان ثقليل للكمين قوله ان شتان من شيت امر شت اي يتفرق وشيت
الامر شتان وشيتا في تفرق قوله وهذه اخذ زاي من اسم الاضغان فاصل قوله فانه له وجهان
تفرق ووق الحديث من الرمن لعب وجات عنقه ونحوه وشيت قوله ربح الصيا وقان قلادة واختلط
المعروف بالانكا وقوله وفي لب لغير تلك المعينة بها اوزكا اي زوج او فرد قوله وان لم يرد فلا
باب ان ابا طي انما لا يهاب ويحجر قوله لا ساس لا ساس مثل قطار ونحوه لانه معذور من
وتأخره لعل لاساس اي لا امس ولا امس قوله وحار لسه الى اخره اي باطسه الفوج وهذا شتم
وهذا اكله من الاستخاضة او الزنا قوله احاي اي ياخذ في قماره وفي الصحاح حيا في القمار
بالذال المعجمة ذر قد قاله بالذال المعجمة ذر قد قاله في الحرق والخرق بالراء المعجمة الطير والحازق
الشنان قوله اسود جفنه كقوله اسود غايه والخمر نوع من الطير كالنصف نور قوله وقسم المصاد
والصفقات اي جميع المصاد والصفقات مبنية اتفاقا قوله وكهنا وجهها الكهنا استيف الكليل
والجها من السحاب لا ما في قوله اد من الجناز ان يكون تارة في معنى تراء في لفظين في معنى لا يكون
احدهما معد ولا عن الآخر قوله لا حياهم اليها استوفها شفت الكلام لسقا اذا عطفت بعضه
على بعض قوله نحو حوت وقوس دعا للكلب وقيل له زجر وهذا الاخير هو المذكور في هذا الشرح
لانها اصل قال وقس وعاله لكونها على هذه الباب ان يقول وقس يد فوس قوله تاد او هت مركبه
جاز ان تعرف الى اخره ليست في الكلمات قصد استعمالها في الكلام فلم يكن في الاصل غلطوا فيها الى اخره
الذي هو مقتضى الاعراب واذا وقعت مركبه جاز ان تعرف اغشيا بالتركيب العارض وهذا اذا عطفها على
المصاد وكما هاتيك وان لكا واذا قصدت العطف لاما لغايتها قالهم من العاس قوله حليت وعليت
حليت من جالك عدعت من دع فهو على وزن فععت فهو منزلة فعلت لا فاعلت ويذكر كل ذلك
الحجج والعيا بالفتح كالزوال قوله وقد يسكن د عا لاربع الريح مما يلج في الريح وهو اول النظم قوله
من يكن له شئ يحب اوله ولقد شفا نفسي وابر استهوا والنشب المال والفرار قوله كجر خضراء

الخضم

الخضم هو الكثير العطا قوله فان زيد عليه حرفين من جنس حركته الى اخره فكأن الاما بعدهما
استحقاقا لاجل معين وهو الرفع قوله تشبها بالخرفون بالضاف اي تشبها بالظبا قوله والاولي
ان يكون ايضا المشابهة الغنم لم يرد فلا يكون التشبيه بالضاف محققا في قوله وكان ولعل
لعل كلمة شك واصنافا على واللا في اولها وايداه قوله وشرب فقال تطاير الشرب واحول
اي متفرقا وهو الشرب الذي يتطير من الحد يد الحار اذا ضرب وذهب القوم واحول احول اذا تفرقا
شربا وهما اسمان جعلا واحدا وتبنا على الفخ قوله وانما الحار بان خراة بخروة خروا اذا ساسه
وقوله ووا في الهماز من الهماز شتان عظيمان تاتيان في الجبين تحت الاذن ويقال هاضعتا
عليه شتان محبهما قوله فريلا مو اكبا المواك جماعة الغرسان قوله ذلك اللفظ كاللغز والغز
اداعي مراد والاسم الغرير اليه اللفظ لكونه غزوا وغزوا من النساء التي تنزه عن اقدار
قوله من لا تقاتل الجمل حلت الشجرة واجتماعه اد لا بد منه قوله ويدخل من فيها حور الزخري
ان يكون كوفي قوله شالي من ساسوا انك كرايتا هجر من ايد بنية استغيا بنية وخبريه قوله اني
المنى لسان لا سوسا لسان جارجه الكلام وقد يكون هجاء الكلمة فقوت جند قال اعشى
لباهله اي ابدى البيت وكان قد اتاه خبره من قبل اخيه المفسر قوله لغة فقعبه فقعبه اي ففيله
قوله اذا الخضم اري مايل الراس لك البنا خرف العقاد ودخل الظاهر يقال وتجل اري وامرأة
زوا وانك لميل الى الشئ انك اذا باخذ الابل في شاكها فقتلعه ويمشي يتجرف يقال نك البعير
فوا انك قالت الشاعر اذا الخضم هو من صفه المتناول الحار قوله والليل اذا انشيت اي اذا اجتمع
واستوى ليلة اربعة عشر قوله كما يطرد الجبال الشرد شرد البعير شرد وهو شارده وجهه شرد
كزور وخبره يروي الشرد او الشرد الاقشاني قوله حتى اذا الشكر همره وفان بك اسر عبقه اسلكوا
في طريق فائده قوله اذا نحن فيهم سوي قدي بخد الناس والشوق قد خلاق المالك يستوي فيه الواحد والجمع
والوثن المذكور قالت بنت النعمان في المندرة فيعتاض من الناس الميت قوله معالفة الذكر امر ووعه
واخ الثعلب وعاور وعاور في المشل ووعه حصار وانظروا بن المفسر قوله خضرم طير بالمر تاذت الريح
تاج ناجل حركت لها تثير اي مرسوب مع صوت قوله وكذا الشان الى اخره العشق اي اول الزمان المتصل
اخره زمان النكاح قوله هو طارقات وذكر الذكر والذكر صفة النساء وكذلك الذكر والذكر اي الذكر
يك الحبال بطيعة ومطافد لك ذكره ومعون قوله واشد وعبيت حقت صواها الحقت حقت
يد وحلي بطن البعير مما يلي سله كي لا يحده التقدير وعاور ذكر البعير قوله عو من فخماني
الحضة طشيد يد الميم مستغلا الذراع قوله كما يقال من ذي انف يقال انك من ذي انف كما يقول
من ذي سلب اي يباستقبل من الزمان قوله ولو لا دفاي عن عفاف عفاف اسم رجل اكله باهله في
خط اصنافا قوله لرضي لسان الذي امره في الصحاح اللسان بالكسر كالرضاع يقال هو اخره بلان
قاي ابن السكيت لا يقال بلان له لان اللسان هو الذي يشرب قوله لاه ابن علقم لا اخملت في حبس
الحمل عليه وتفضل بمعنى خراة خروة ساسة اي ذ انت مالك امري فليسوسن قوله من اهل المال
فوز حلهما نزول وفيهم كد وكذا لك في خلال قوله وامر عامر واوس ام الذي يباستقبل

والغمر اذا نسق

وواحدة ضيلولة وضلوك في القياس **قوله** والدا لاصم والدا لاصم والدا لاصم والدا لاصم
 دلاص دلاص دلاص **قوله** اجعل القوي من ريو اسسرين **قوله** رعا نفا الرعفة بالكسر
 واصل الرعفة امرؤا كدبرها كارهه **قوله** وخصان وجو الجرا لاني من الجيلة الحان بالكسر
 الذكرونا **قوله** وسبقنا زجل سبقان صامرا البطن وامرأة سيقانه **قوله** وخصان وجو الجرا
 صامرا البطن وامرأة سيقانه **قوله** صامرا البطن وامرأة سيقانه **قوله** صامرا البطن وامرأة سيقانه
 والصوت **قوله** من وراهم طفف الطيف الطيف بالعيب **قوله** صامرا البطن وامرأة سيقانه
 يقال لبيت الله اشهد دخلته الى الجملة الذي نزل **قوله** افعل كاحمي الاحمية الشاة التي تدعى يوم
 الاحمي وقرباوي لغات احمية واحمية والجم الاحمي وخبجه على وزن فضيلة والخصا والخصا
 والجم احمي كما يقال الرطاه وارطى وخصا احمي **قوله** الكون يجمع ابيين صغيرين فصغيرا ابنا ابين
 وان شئت ابيون على غير مكره كان واحدا من مقطوع الله فضعف على ابيين ثم جمة **قوله** الطغاب
 القلوص من القوق والشاة بمنزلة الجارية من الشاة الذكر الكشي من الابل والاني بكرة **قوله** حذو
 قال في الصحاح كان يجمع دعدا على دهاه ثم صغره فصار دعد **قوله** ومنها علون العلية الله
 والجمع العليل فغلبه واسله عليه وقال في العلية بالكسر يحمله ثامر القضا **قوله** وعرفا جبال الجبل
 اسم للضبع وهو معروفه بالا الف **قوله** وعلس ارقط العلس القوي على السير السريع والعلس ايضا
 اللبس والرقط سواد يشوبه لفظ يارض وجاجة رطفا والارقط من الغنم الاسب وهو قريب من
 الاغبر **قوله** بنت عفرين عفرين واسد وقيل لكل جاثق قوي لبت عفرين بكسر العين والراء
 مشدود وقال الاصمعي عفرين اسم بلد **قوله** كاهضين من عصبه اي ذقنه وقيل عصبه بالهزة
 واسله عضبه لان العضد والعين في لغة قريش الشجر وهو يقولون للشاة عاضه **قوله** كاهضه
 والقضاء الاحساء الغدير والجم اضي كضاه وقفي **قوله** ولكن اريد به الله وثا الله وثا قال الاصمعي
 ولا اعني بذلك استلقتكم ولكن اريد به الله وثا يعني به الاذوي وهم ملوك اليمن المسبوت
 يدي يزن وذو حرن وذو فواس وذو اصبح وغير ذلك **قوله** ودراني من عذر بداهه وزاد
 حلهما في عذر قال المنقب العدي وماذا يدري الشعر اسنى البعث **قوله** عزاء الشصا
 الرن الشص ما يمشي من ادمير صنع بلحا فقه المراهيق غا تغفلوا كنيما والجم الرن الشص
 غرض الوفاح اي ذبيحة الخصم من الاملا وشاحها فكا بذكر ثنائ والرين كل حلقه من سواد
 وفوط وحلقه وما اشبهها به جمع على براه ورين قال وقسيس الحاخل والريما **قوله** وشيد
 في الاثنين يوم الاثنين لا يني ولا يني لا ندشني فان اجبت ان تجتهد فلت اثناين **قوله** وان كان
 كنية جار تشبه المضاف والمضاف اليه متساو الاقفا وتعلم تشبه المضاف وجمعه في كنية ايضا
 الكنية اولى **قوله** وقاما بانوات البوان بالكسر محمود من اعدن الجبهه **قوله** وجرح ودمان رجل
 شيد وامرأة تيك **قوله** وقد جاء عنوان العضد كل شجر يعطر ولا شوك وجمعه عاضة كشفاة
 فنقصنا لها الما وقيل نقصنا الواو لانها تجمع على عضوات **قوله** انت ذكر عودن احشا عليه الى اخره
 اولة اذا قلت ودع وصل حرفا واخذت رماها حلق جالي الوسايل **قوله** واهله وقد ريس

الا تاتي بعف العنق وبعد اللب والاني فالوجه في التوجيه ان يكون حتى الصلف المحض كما اشر
 اليه اوله ثم انكره كثر النفاة لكن وقع ذلك في عبارة الامام محمد رضي الله عنه وكفي به قدوة على انما
 مجازي ولا يلزم فيه السماع فلا جرة بالجارهم كما ذكره الفحول من علماء الأصول

معصه لا يتخلل في مجرم بالبحر قال لا تنافي مرض الميم بالنصب لان حتى ليست غاية لمن البنية
 بل هي الحال انهم مرض حتى لا يرجو اقول في بحث لكن لا لان حتى لا يبارقها مع الغاية سواء
 جاز في جارة او عاطفة او ابتداء على ما صرحوا به كما قيل اذ قد صرح في التلويح بانها اذا اجملت على الاضلال
 للعطف المحض من غير اعتبار غاية او سببية بل لان المحققين من النجاة اشترطوا في كونها للحال اذ لو كان احد
 كونها قبلها موجبا والآخر كونه سببا لما بعد ما وكلاهما متوقفا بهما اما الاول فظاهر وانما الثاني فلهذا
 لان عدم التحلل ليس سببا لاحكام بل كمالا لا يتحقق بخلافه في المثال فان مرض موجب كونه سببا
 لعدم رجائهم كما ذكر في كتب النحو والعجب من بعض السراخ انه غفل عن كونه مثالا مستورا لكنه للحال
 على الاتفاقي بان لم ير انه لا معنى للحال لا في الماضي فيه ولا في المستقبل ولا في غير تلك الغفلة
 عن قيام التوق بيننا ثم انه قد عارضا الكتاب بتوجيه آخر وهو ان حتى للغاية ولا ف لان عدم تحمله بعد
 احكام بالبحر بحكم الاحكام بل بحكم الاحكام بالعمرة فانتهى قبل حقيقة وان لم ينته ضروره اقول ان اعتبار الاحكام
 بالعمرة غير منته ضروره انما اعتبره كذلك في حق التحلل كما ذكر في النهاية وارتضا الموجه فظهر ان عدم التحلل
 عند اتي الاحكام بالبحر وجب لا يصح اعتبار الغاية وبالجملة فنفس الاحكام بالعمرة منته وعدم التحلل من غير منته
 والغاية سواء كانت الاول فالأول وعلى حاله وانما قيل في التعجب ايضا من انه لو سلم اعتبار منته الغاية
 فلا يعارض المنطوق وقد صرح فيما سبق بان لا يتخلل بعد الاحكام بالبحر في غير ما هو الا فلا في مفهوم الغاية
 كما صرح في التلويح بل من الاشارة عند ذكر الغفلة كما نعتى عليه في البوايع وقد اعتبره الميم في بعض الدلائل
 على ان الكل تستثنى على اعتبار المعاني في الروايات ليستتم قوله لو سلم له لانه على صحة عدم التسلية بل رجاءه
 وانما يتا فلا ما سلمنا عدم المعارفة لكنه انما يرضى التحلل عن نفس المسئلة المستفادة من المنطوق سابق
 ولا يدفع التحلل عن هذا التركيب فان اشتد على شيء معتبر بخلاف المنطوق السابق فخل فيه وهو الذي اراده

سعد بن مسعود

عن سعد بن مسعود

كحال ما يراه

كحال ما يراه

وس لمعرو قد يتر با اذا انقضت له واشتد الغم والاهلة البديت **قوله** ولذلك لم تقبله بما قد
 مع تحريكها لا يستشقا لا لا تمار قلب العين في تحركاته وبمضات عند هذا بل معز من الحركة
 في الجمع تمار قلبه واخطوات **قوله** نحو فدايات القدر بالأكسر سير بقدر من جلد غير ملة بوجه
 والفتاة احسن منه **قوله** وعبر اننا العبر الاله التي تحمل المير **قوله** ولا يبقى على حاله الا انما التاثير بقدر
 الى اخره وكذلك قلب الخمر في حمر او او قلب الانفس في حلي با في جميعها فقد رعد نحو العلامة **قوله**
 وقد يستعار احداهما للآخرى بتأرجح الغلة وبتأرجح الكثرة **قوله** بل المضاف الى الفاعل لما لو كان كونه
 الى اخره الا في ما اضيف الى الفاعل لكون الفاعل اذن كالحرف من المنتهى كما يكون في الضل فكون
 عند ذلك اشد شيئا بالفعل **قوله** امن رسعدا ربيع يقال اذ يقول في المزمع على ان يرا
 ومنه قوله عتب مريم مع **قوله** الشاسمان عرفان فجد ران من الراس الى الحاجبين في العينين
قوله طلب المعقب خلفه عقب في الامر اذ اردت في طلبه محمد اقال لبيد اصبحت حمارا وانا له حتى
 تتجمل بالروح وهاجها طالت المعقب **قوله** فوس خمار وشارت الشارب القمار وقد شرب القمار
 شروا وادعوا شارب ابي حسن المصور من الجبل الطاهر **قوله** اسهب فهو ساهب والحسن فهو
 محسن اسهب الرجل اذا اكثر في الكلام فهو محسن بالفتح وهو بارد واصبحت المرأة غفت واخصمت
 روجها في محسنه ومحسنه تان تلعب كل امرأة عفيفة محسنة ومحسنة وكل امرأة متزوج محسنة
 بالفتح لا غير **قوله** فيالو زامر زامر ابوحي من تميم هو زامر من تمالك بن تخطلة يقال رجم ابي زمر
 وفلان رجم للوزاره اي رجم لها وبهولها خاص الما وحضت الغزاة القتيبة بالفتح وستر **قوله** فحاصص
 العسات لاجور الحور والضعف ورجل حوار ورجل حوارا من حواره والجمع حوار والقمر والقمر بالفتح
 الدابة ورجل قمر الذكر والانثى ساء اي سعه ولد ساء على القلب واللسان المتألمه **قوله**
 هو طين وطين اي فطن فاذن **قوله** فبسبب غير مجهول هبله الله اذا اكثر عليه وركب بعضه بعضا
 واصبله يقال رجمه **قوله** حلف المحج من آخرته الحانته الى ان دخل بحره فالبحر **قوله** لمعرو حنوكول
 الملول المليل الذي يتخلل به والعروذ ضرب من الكماة **قوله** وادج الدج شد سواد العين مع
 سعتها **قوله** غوطا ولتة فظنته يقال غوطا ولتة فظنته اي كت أطول منه من الطول والظلم
 جميعا **قوله** اقلت على رعيها الراية فسل الاله وطرقت الذي على الارض من الانسان اذا كان قائما
قوله كرم الدري واد قدودت اليه اي دونت منه **قوله** رجب قطاب العجب القطاب يخرج الراس
 من الجيب اي واسعه جيب الدرع يروي بلنوين رجب واصفاة كما مر في الانسان **قوله**
 وارعن وارعن واخرق الرعونه الحق والاسر خاود رجل ارعن والارعة رعا رجل هو اي يلو
 وبه تشمر وحق والموحة الشافة التي كان فها هو من سرعتها الاخرق ضد الرقيق ويقال خرق
 خرق خرقا الاول بالغم الحق **قوله** والفضم الفقده ان يتقدم الشفاء التعلل فلا يقع على العلة **قوله**
 من اجبت بني اباثر الا باضيه فقد من الخواص اصحاب ابي عبد الله بن اباثر التميمي اباثر اسر من **قوله**
 الى الاسل الجوان الاسل شجر ويقال كل شجر له شوك طويل مشوكه اسل وفي الرماح اسلا والجواز العظا

ن

والجمل العرب خلاف الخاني والبراذين **قوله** في الجنة غرت اللحية بالغم مغل الماء بالغمر اصوات
الناس وتجنهن **قوله** كان الكون وهو هوس الهوس بالتحريك نوع من الجنون **قوله** كان سببه من بيت
راس السببية الجربيت راس فريضة بالشام **قوله** نزال جلالا منرفان اعداها الى اخره اوله خلقت
بهيمن باين خطان بالذي يكتيك بالار ذات السهل والجبل وكعد فاعط ولا يخل اذا اجسا الى
فعدن بها غفل وقد ذاعت العلل **قوله** وقد خطي ذو الرمة جزا جهم الجرحوح النافذة الطويلة
على وجه الارض وقال ابو زيد الجرحوح الضامر **قوله** فثنا فدهد احون حول يومهم الهدا احوت
مشيتة الشيخ وقد هدمج بهدمج وهدج الظلم اذا مشيت في ارتعاش فهو هذا **قوله** رسم قارقه
تغني بالسرر تغت الدار دسست سرا الشراخ ليله منه وكذلك سرا وسيرا ونحو
مشق من اسس السر اذا خفي ليله السر **قوله** رسيس الهوى ورسيسها واحد وهواك
سها **قوله** في قوله تعالى عسى ربه ان يطلقك عسى من الله تعالى واجبه في جميع القرآن الا في قوله
تعالى عسى ربه ان يطلقك وقال ابو عبيد الى اخره **قوله** كراية ما في الفعل قد اثر ما في الفعل هذا
اثر او اورد يا شراي اول كل شي **قوله** وهليل يقال هليلت اذ ركبت اي كدت اذ ركبت **قوله** كزل
وصر صر الجندب صر او صر صر الاحط بالشعراي صر صر **قوله** من طول السكا ان مصحاح
مصير الشئ مصوحا اي هب وانقط **قوله** براة قد يروح برح مكانا في رال عنه **قوله** فلو خرج
سهل من الاكوار الكور بالفتح الرجل بادائه واجمع الاكوار وكران **قوله** ولا شل عشر يقال
لمن قال احاد الرمل والطعن لشل ولا شل ولا شل عشر اي ضايحه **قوله** اذ انضج معي الخت
او النضج بضم النضج فاضنه صان ونضضا ونضضه الله الى الناس فابعضوه اي مقتوه **قوله** بعد مشا
اشد واشد اي قياسه التوصل بضم التوصل بضم التوصل بضم التوصل بضم التوصل بضم التوصل
وهو الفعل المبني للمفعول المصدر بضم المصدر بضم المصدر بضم المصدر بضم المصدر بضم المصدر
او موضوعا للمفعول نحو من ما بفس بكاء اي ما تكلم وما تكلم ايضا مثله وجرى الرجل
جنونا واحده الله فهو مجنون ولا تقل مجن وتوكلهم في المجنون ما احسنه شاذ لا يقار عليه
لانه لا يقال في المضروب ما اضربه **قوله** والله عسى حين الحين بالنفس القصير وهو هنا
على **قوله** ومع هذا اكله في فيه نظرا ذبطه ذلك في جميع الاخبار لا يخفى عليك ان
التفصيل ههنا ليس معنى جعلك اياه افضل بل معنى الاخبار عن كونه افضل غير اخبار
الذي هو افضل المتكلم ليس تد لولا اصليا للكلام الخيري ولا مقصودا منه بل مدلوله الاصل
المقصود منه هو الحكم بالنسبة بين طريقه وذلك محتمل الصدق والكذب كقولك زيد
قاهر فلا يكون انشا اصلا واتماضعة التعجب فالمقصود منها التعجب واحد انه وذلك مما لا
ينطرقا اليه صدق ولا كذب واما كون التعجب منه كسر زيد مثلا حاصل في الواقع هو لا م
عربي للمعنى المقصود من الضبعة فلا يلزم كونه اجزا وكذا الحال في صبغة المدح واتماض قولك
كر رجل عتيق فمعناه الحكيم حصول الرجال واستكناك لذلك الحال في صبغة المدح واتماض قولك
وقس على ذلك رب رجل عتيق وجيد فلا اشكال **قوله** لا يصح ان يقال ان كل رجل يمكن ان يقال

انما يجوز بكل الرجل زيد لانه يتبادر منه ان اورد الرجل متعددة حقيقة واقعا من زيد
وذلك محال ولذلك لا يجوز ايضا ان يقال انت كل الرجل وكما خازان يقال انت الرجل كل الرجل خاز
ايضا ان يقال نعم الرجل كل الرجل زيد اذ يتبادر من الغبار ان المقصود المتألفه **قوله**
بل معنى انت الرجل اذ قصدت المدح ان من سواك كانه بالنسبة اليك ليس بمرجل بر عليه
ان هذا المحصر يعني في الرجل عمن سواه لا يفهم الا اذا حمل الرجل على الجنس وادعى اتحاد زيد به او
حمل على استغراق الجنس وكون زيد عين الجميع اذ كل واحد منهما مناف لما تقدمت منه فتأمل **قوله**
قيل باي ذاري جانا الجان حب يعمل من الغضة وجمعها جان **قوله** والاكثر ان لا يلحقها اذا ولها
الموت ايذا تاه من اول الامر وهي لا تومت وولدت ولعلت كما مضى في باب المذكور الموت
ويذكر في تعليلها ايضا ما حكاه الكسائي في لغته **قوله** على كل حال من سجيل وير السجل
الجبل لا يقتل قتلا واحدا كما يقتل الخياط سلكه والورقان يجمع بين سجلين فيقتلان قتلا واحدا
والسجل من الشباب ما كان غزله طاقا واحدا او المقتول للغزول طاقين والتمار ما كان سدا
وتحتمل طاقين **قوله** والمري بدل من العشي وليس بعشي النسبة الى امره بفتح اليا ومنه
المري الشاعر وكذا النسبة الى امره القيس فان شئت امرى **قوله** فقم مرزا اي رجل كريم
الناس خير **قوله** بفضل سماحه دعا يبر الزور العطل طول العنق وسماحه يعني ما يتكلم به
الى الظهور والخضر النافذة العظيمة الحضر وهي وسطها الدعامة خشب الجنة قوله دعاهم الزور
منصوب على التشبيه بالمفعول والعامل محضر وتولا التعريف كان تيبا من النسبة على محكمه
بعضه هي من حيث دعاهم بوزن الروق نوع من السفن والزور اعل الصدور **قوله** كما في لغا
ومتأمل فعدت له موضعتي بين ضارح وبين العديب بعد ما يتأمل اي فعدت بقية البرق
متاهرا واصحابي بوزلوا من هذين الموضعين انامل من اين هذا البرق مناسبه ما بينهما
قوله لان التيب هنا عن الظاهر وهو ذوا ايضا التيب ظاهرا لا عن الضمير قبله **قوله**
ولا اعظم ما ارادوا حسن الشئ وان شئت جئت الله فقلت حسن الشئ ويجوز ان نقل
الضمة الى الحاء قالت الشاعر لا تمنع البيت فنقلت الضمة الى الحاء **قوله** فبكت الحجر افر من
حج الضمة بالضم اعل الحبل مثل القيلة والحجر قصبة البامة يذكر وثوب والحجة بالكسر القسنة
والحج **قوله** من خلل السحاب الخلل الفرجة بين الشئين والجمع الخلال **قوله** شمر المسك
من د اتي شمرت الشئ بالكسرة شمس وشما وشمرت بالفتح اسم لغه **قوله** حتى ما جعله اشكلا م
اشكل اذا كان فيه بياض وحمرة **قوله** في طعن الكلى والايامه لا يبر عرق اذا انقطع تمان صاحبه
قوله علت تسد رما لدخول جمع علت وهو الغليظ الرقة تسد راي تحرك بالدخول الى الاحا
والاذا **قوله** رب يعضل العضل الجيش الكثير يقال حبش حب عر موماى وذولب وكثر **قوله**
ماوى وماوها عار عار شعواي فاشية متفرقة **قوله** رب رقد رفته الرقد والرقد القدح
الضم والرقد مضد رقدان يرقد **قوله** بين بصري وطعنه بخلا بصري موضع بالشام يلبس
اليه الشيوخ قال صفاح بصري احلصا صر بها والنجل التعريك سعة شق العين والرجل

اصل

تبرکات

زمست الدوا تاملات وسما **قوله** قوله تعالى واذا من الله ورسوله الى الناس ان يؤمنوا بالآن ان الله ربي
 من المشركين ورسوله **قوله** والسبب في من اخذ اخذه يقال ذهب بنو فلان ومن اخذ اخذهم بالفخ
 اي من سار به وهو وحكي بن النكيت ومن اخذ اخذهم برفع الذال واخذهم بكسر الهمزة مع رفع
 القاف اي من اخذ اخذهم وسببهم **قوله** ولا تأمنن بربوبهم وعبدكم ولا اني بالمشي في القفا
 اذوف خرف بالكسر فهو خرف واخر فقام اي دهشته ومزماه والقاء استخفه وتجاوز بدو ومنه
 قوله فلان لا يروني لم يبع **قوله** امر المجلس ليجوز شرب به الشربة العجوة والكبير وكذلك الشهيرة
قوله مروا عيالي اي استجيب **قوله** عا الفضى لكل مكان افضى اي خرج الى الفضاء **قوله** ولولا فاقم وقد ابل
 تدوم من الجود يقال من الناس القذا افقدوا **قوله** من جها لعبد العبد هو الذي هلك العشق
قوله غيات لدر محاطو بلا عيات المتاع اذا اعيانه والقبس شعلة من النار **قوله** مشى بها الدوما
 الى اخره الدوما الدابة والمارة التي غاص كعبها ونحوها والادان احد جانبي الخرج واقامت المرأة
 اذا جات بولد بن في بطن في مثم **قوله** لعل الله بمكنى مكنه الله من الشيء وامكنه منه معنى **قوله**
 فقال ان الزنا نأى القاعة الزنا نأى الفارة صا تضرع العرب بها المثل يقول اسرق من زنا نأى
قوله او جرد قد حقت وفض خنا بما حوزنه العطار حقتة وفض اي كسر **قوله** اقلت بد الدين
 البردان الندة والعشي وكذلك الاردان **قوله** الشعب مرعى الشعاب ليل الصغير **قوله** اسحر
 يا ساحه الى البيت لعل غامه وانتمى بناط طرب ذي خفاف عقيل اي لما قطعنا عرسه الحى
 وقامهم والخرف بناط راض نكسا والخف الرمل المتعطف والعقيل الرمل المتجمع كالنمل
قوله وعليهم بعل بنت والى قوله بعل والى يذهبون فيه الى الثانية نظر الى التسمية
 كما قالوا انشربت من **قوله** مستكنى متوقفا الوقى كسر العقيق يقال فلان يتوقف نفسه اي يوابر
 ويقاب الخط **قوله** مثل قرن الشمس قرن الشئ اعلما واول ما يبد منه في الطلوع ووزن البيت
 مائة وحسنه ومنه رونق الضي وغيرها **قوله** ساعل ما حوز الناس من غير تفق الحوز التقدير
 والحزس يقول حوزت الشئ حوزره واوحزره **قوله** والعمامة المشبه المعروضة على الزنوفين
 الزنوفان الماربان على راس البير توضع عليها العمامة وتعلق فيها البكرة **قوله** وكان سان
 ان لا تسرحوا لى مسرح الاسب مسرحا سمنيا واستلمتها وفرس مسرح اي سريع وخيل مسرح
قوله سمينه الرواعد من صيف الصيف مطر الصيف والواحدة صبيبه **قوله** تسبع ومين
 البحر امه ثمان الجمرة واحدة حمرات المناسك والجمرة الحصة **قوله** من الرباب جبال الرباب
 صحاب ابيض **قوله** وثمان اف اذا سمين رمت الناقة ولد لها ثمانا اذا اصبته **قوله** لوبغير
 الماء حلقى شرقى كذا الغصان الى اخره الشرق الشجاة والغصه وقد شرق بريقه اي غرس يقال
 عدى بن زيد البيت وعصمت ياربجل تغص فانت بالطعام غصان واعتبرت فلان اي انما
 اليه **قوله** امر اخي لك السيف راع اعيت على حلقه السكين اي عرضت **قوله** مما ابالى انب بلغ
 نيس اربحاني نب البير ضاح والحزن ما غلظ من الارض والحزن بلاد العرب لغت الرجل الحاد
 لجبال البيت **قوله** غوا وعز الية وعزت اليه في كذا وكذا اي تقدمت وكذلك وعزت اليه وعز

الحمد لله الذي هدانا لهذا
 الذي كنا لنهتدي لولا
 أن هدانا الله



آية الله العظمى
 السيد محمد باقر
 المجلسي
 قدس سره
 مكتبة
 آية الله العظمى
 السيد محمد باقر
 المجلسي
 قدس سره

في ذلك
 ما ذكر الصلاة **صلى الله عليه وآله** لا يترك عند ما خلا لا أحد لأنه لو كثر ما أكره جوده إلى الصلاة
 لأنه لو أكره جوده لأمكن ما نال الصلوة ولو غيرها لا يجوز ما الصلاة لأنها لا ترفع
 من الكثرة ولا يغيرها لأن سبب الكثرة ترك الصلوة فمن ترك الصلوة تركت الصلاة
 ما فيها كان الكثرة ما قبل لأنه ما كان السبب كان السبب في ترك الصلوة **صلى الله عليه وآله**
 وما لا يجزى يمكن من عدمه فليدرك أن لا يكون كذا قالوا هذه أصناف من قوله
 عليه الصلوة والسلام من ترك الصلوة من ترك الصلوة من ترك الصلوة من ترك الصلوة
 لأن الضرر الظاهر يدل على كونه مطلقاً لا نسبية لأنه لو دل الضرر على الكثرة لم يكن
 كما فراد إذا كان كما فراد لم يخف من جهة ما هو بل الحديث على ما ذكره من عدم
 وجوب الصلوة وإن كان معاً بل لا يترك

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم
الحمد لله الذي جعلت الازمنة من انما بعد وبقاها من انما قبل وبقاها من انما بعد
سأله الاقمار وعرفت في محاربه سابعة الاقمار كل ما يخطر ببال ذوى الافكار ففهم من
عن حقيقة ملكوته وجميع ما تعقد عليه ضمائر الالوهية فعل خلاصته انه لا يحد
من جبر ويدر وصلواته على خاتم النبيين ومبعوث انبيائه محمد بن عبد الله المشرقة قبل ميلاده
وعلى الشاه الاطهار من عترته واولاده **وبعد** فقد ظلت ابصار من اعني بصلاح حاله
بما تسعه مقدري من منة رجات اما له تحقيق ما يجري مجرى المشرح على تقدير ان الحاجب عند فراغ
على فاشدت لدا من عوز ما يحتاج اليه الغايض عند البحر والساكن عند الفج من النطقة
الوقاية والنجاسة العادة بدلا لسلوه وتحققا لما هو له ثم اقتضى الحال بعد الشروع التواضع
عن الاصول الى الغرض فانه ما يشاهد من كتاب الحجاب المقدس الغروي صلوات الله عليه
لا نقاد فيه ولا في قصور مؤلفه فيها بنيه والله تعالى الموثل لارشاد التكميل وهو غنى
ونصير الوكيل **قال** الكلمة لفظ وضع لغيره اعل ان الكلام جنس الكلمة كمنزوع وترجم
من التامر هذا النوع جمعا الذي التامر كجى تحقيقة في باب المع بل هو جنس حقه ان يقع على القليل
والكثير كالعمل والماكن الكلام كاستعمال الابل ما في ثلاثين بخلاف عوز وضرب وقيل ان
اشتقاق الكلمة والكلام من الجرح لثامر مما في النفس وهو اشتقاق بعيد وقد تطلق الكلمة
على اعم القصيد والجل يقال كلمة شاعر قال فلان ومنت كلمة رثاك واللفظ في الاصل مصدر
ثم استعمل بمعنى المفظوظ وهو المراد به ههنا كما استعمل القول بمعنى المقول وهذا كما يقال
الذي يترى ضربة الامير اي يضربه والكلام بمعناه لكنه لم يوضع في الاصل مصدر بل هو الصميم
اذ ليس على صيغة مضاف الى افعال التي قصد بها المصدر نحو كلمته كلاما وتكرار كلاما بل هو موصوف
كلاما

كلاما

عنا

هذا يستلزم الغاظة من صفة عدم قصد الحرف الاول الى التواضع وعلى ما فتى نال الوضع لم يتركها حال قوله
لعل لان الوضع لا يكون الا للعين الان فيسب الوضع بصوره اللفظ من مالا كان ولا ومع قصد التواضع
يحتاج الى قوله لعل لكن ذلك على خلاف المشهور من اصطلاحهم وعنى اللفظ ما يعنى بما يراعى من المعنى
قوله معنى مفرد معنى به المعنى الذي لا يدل على لفظه على خله سواء كان ذلك المعنى جزءا من معنى ضرب
المدال كالمصدر والزمان او لا كالمعنى الذي لا يدل على لفظه على ضرب وضرب المعنى المركب على هذا هو الذي يدل على لفظه
على جزء من معنى ضرب ويد وعبد الله اذ لم يكونا عليين واسمع العليكية فنعناهما مفرد وكذا اللفظ مالا
اللفظ المفرد لفظ لا يدل على جزء من معنى معناه كذا واللفظ المركب الذي يدل على جزء من معنى معناه
والمشهور في اصطلاحهم اهل المنطق جعل المفرد المركب صفة اللفظ فيقال اللفظ المفرد واللفظ
المركب ولا ينبغي ان يخرج في الجود واللفظ بل الواجب استعمال المشهور المتعارف منها فيما لا يلزم
للتبيين وليس له ان يقول او ارادت بالمعنى المفرد المعنى الذي لا يتركب في بيان جميع الاحوال اذ
خرج من هذا الكثرة ولو قال الكلمة لفظ مفرد من معنى مفرد من هذا او لم يرد عليه ايضا الاعتراض
بان المركبات ليست بمفردة موصوفة على ما جرى واخترت بقوله لفظ مفرد عن نحو الخط والعقد والنسب والاشا
فانها ما دلت بالوضع على معنى مفرد وليست بكلمات ونحو الاحتراز بالجنس ايضا اذا كان اخفى
من الفصل موحده وهو من انما الان الموضوع للمعنى المفرد قد يكون لفظا وقد لا يكون واخترت
بقوله لوضع عن لفظ ذلك على معنى مفرد بالطبع لا بالوضع كانه الدال على الحال ونحو ذلك ونحو ذلك
ومن المشهور ان ذلك ايضا على معنى كجوة المتكلم به ولكن عمدا لا وضعا وقوله لعل على معاصية المعنى
كالملات كلعن ونحو من هذا ما نأت وقوم الكلام على هذا الاثر ان يقولوا مفرد عن لفظ وضع
المعنى المركب نحو عبد الله وضرب زيد غير صحيح فان اصل الثاني لفظا لكلمة للمفرد لان كلمة
كلمة كثر ونحوه والاشارة بالجنس هي هنا ففان لدلالة الجنس على الكثرة المناهضة للوحدة فالجواب
ان الامر في مثله ليس بالجنس ولا للمعنى كما جرى في باب المعرفة ولو سلمنا ذلك قلنا ان الجنس على ضربين
احدهما استغراق الجنس وهو الذي يحسن فيه لفظه كل كقوله تعالى ان الانسان ليطغى ان انظر الا الي
امنوا الى كل انسان والآخر جز الاستغراق فيكون لفظه كل كقوله تعالى ان الانسان ليطغى ان انظر الا الي
الاستغراق منه وقد الاستغراق فيكون لفظه كل كقوله تعالى ان الانسان ليطغى ان انظر الا الي
على القلة والكثرة بل ذلك اتصال على كافي قوله تعالى من اكل ما ذيت ولو تركه فقال ذس معي وذو لم
يرد استغراق الجنس ايضا وشبهه في الاستغراق واشترط المحرر ونحو الخبر وهذا النوع من الجنس ينقض
الوحدة اذ لا دلالة فيه على الكثرة والمقصود في هذا الموضوع هو الثاني اي ما فيه الجنس من حيث هو
الحدا كما يذكر لبيان ما فيه الشيء لبيان استغراقه ان اصل اللفظ لفظا ليوافق الخبر الملتزم في التامر
فالجواب انه لا يجب توافقهما لانه لا يمكن ان يكونا معا لان الجنس صفة مشتقة من حيثية غير من حيثية او هي
لا يجوز ان يكونا في خبر واحد اذ امكن ان يكونا في خبر واحد في خبر واحد في خبر واحد في خبر واحد
معنى الصفة لا يكونا في خبر واحد اذ امكن ان يكونا في خبر واحد في خبر واحد في خبر واحد في خبر واحد
وذلك لا صور فلا يوثق ولا يلقى ولا يجمع فان قيل ان ينبغي ان يقول لفظه لخرج عنه الكلمات انما هي

ق

عنا

وكذا الكلمات قلت لا يخرج مثله ذلك بتا الوحدة لان مثل قولك قالوا قالوا كاطي ويرفع لفظة وا
وكذا الكلمات تلتزم بدورة واحدة من كل واحد من الاولين كتمان خلاف الثانيين ان قيل فلا استغنى
بقوله وضع من قوله مفرد لان الواضع لم يضع الا المفردات اما المركبات فمنها المستعمل فوضع
المفردات اما الواضع فالحواشي لانها لم يركب ليس بوضع وبما ندان الواضع اما ان يضع الفاعل
معينة سماعية وتلك هي التي تحتاج في معرفتها الى علم اللغة واما ان يضع فانه ناكما تعرفه الالف
في قياسه وذلك القانون اما ان تعرف به المفردات القياسية وذلك كما بين ان كل اسم فاعل من
الثنائي المجرد على وزن فاعل ومن باب فاعل على وزن مفعول وذلك ان كل اسم فاعل من
والفعل والجمع وغو ذلك يحتاج في معرفتها الى علم التصريف واما ان تطلق المركبات القياسية
وذلك كما بين مثلا ان المضان تقدم على المضان اليه والفعل على الفاعل وغير ذلك من كيفية
اجز الكلام يحتاج في معرفتها الى التعريف كالنسب والفعل المضان وفي معرفة بعضها
اي غيره من علم النحو كما ذكرنا ان قيل ان في قولك تسلمان وتسلمون وبصري وجميع الافعال
الضارعة بوزن فاعل واحد منها يدل على خبر متناه اذ الواو تدل على الجمعية والالف على التثنية
والياء على النسبة وتحررون المضارعة على معنى في المضارع وبغير حال الفاعل ايضا وكذا انما الثالث
في قائمة والتثنية والجمع والتعريف والفاء الثانية فيجب ان يكون لفظ كل واحد منها مركبا وكذا
المعنى فلا يكون كلمة بل كلمتين فالحواشي ان جميع ما ذكرت كلتان صارتا من هذه الامثلة
كل واحد واحد فاعرب المركبات اعربت الكلمة وذلك لعدم استقلال الحروف المتصلة في الكلمة
المذكورة وكذا تلك الحركات الاعرابية وتعاملتها مع الكلمة الواحدة سكن او الجز الفاعلية
المضارعة وغير الالام المنسوب اليه نحو ترقى وتعلو وتوشى ويخو ذلك انما الفعل الماضي عوضا عنه
لفظ لا نه كلمة بلا خلاف مع ان الحدث تمدد لول حروفه والمرته والاحبار غير حصول ذلك الحدث
في الزمن الماضي تدلول وانه الطاري على حروفه والاول من اللفظ اذ هو عبارة عن عدد الحروف
مع مجموع الحركات والسكنات الموضوعه وصنعها من الحركات مما يتلفظ به فهو اذن كلمة مركبة
من حرفين يدل كل منهما على جز من معناه وكذا اعراضا في جميع اسد وكذا المصغر وخو حال ومتماجد
ونحو ضارب ومضروب ومضرب لان الدال على معنى التصغير والجمع والفاعل والمفعول والاله
في الامثلة المذكورة هو الحركات الطارئة في الحرف الزائد ولا يجران يدعي ههنا ان الوزن الطاري
كلمة صادرة بالتركيب نحو كلمة كما ان معشاة في الكلام المتقدمة وكما يجران يدعي الحركات الاعرابية
فلا اعتراض هذه الكلمة اعتراض وانه الا ان يقتدر نفس اللفظ المركب فهو ما يدل حروفه
على حروفه واحدا الجز من متعقب الاخر وفي هذه الكلمة المذكورة الجزان متممات معا **قوله**
ويام وفعل وحرف **قوله** فاعل الاسم على الفعل والحرف لمصنوع الكلام من نوعه دون اخره
خو ان قالوا بل هو المقصود من معرفة الكلام والاحوال التي تعرض له من الاعراب وغيره فقدم الفعل
على الحرف لانه وان لم يثبت من الفعلين كلامه كما ياتي من الامثلة لكنها قد جرى الكلام مضروب زيد علان
الحرف فانه لا يثبت منه ومن كلمة اخرى كلام فان قيل يجب ان يكون الكلمة هناك الثلاثة مقالان الواو

فوقه من الحروف في الالف والياء والواو
فوقه من الحروف في الالف والياء والواو
فوقه من الحروف في الالف والياء والواو

للمع

للمع فيكون نحو اذهب زيد وخو غير زيد كلمة لانه اسم وفعل وحرف فالحواشي انه كان لمزجوا قلت وكذا
هذا قسمه الشيء الى اجزا فقال السكتين خا وعشا وما ذكره قسمه الشيء الى جزين ما يتبع قولك الجوان
الضمان وفوقه من الحروف في الالف والياء والواو
الواو للمع لا يزيدون ههنا المعطوف والمعطوف عليه تحتان مقال في كلمة واحدة كما هي في باب نحو وف
الضمان كل المواضع تحتان في كونها معكو ما عليه ما في كمال في زيد وعشا او في كونها معكو على شيء نحو
مضرب باسم فاعل واو في كونها معكو فاعل زيد وعشا او في كونها في الاصل لمصنوع احد الشئين فلو قال
الكلمة اسم او فعل او حرف لان المعنى الكلية اخذ الثلاثة دون الباقيين بل ان زيد المعصوم او
قدما اما على المعطوف عليه معنى الكلية اما اسم او فعل او حرف فتكون القضية متافعة الجمع والواو كما هو
مذكور في مقامه وكذا ان يدعي ان يذكر المصنف لان مقصوده المحصر يدل قوله لانه اما ان يدل فان
فيل انك قد حكمت على الفعل والحرف ان كل واحد منهما مأكلة والكلمة اسم فحيث ان يكون اسمين فحيث
ان اردت بقولك ان الكلمة اسمان لفظيا اسم لفظ واحد لانه لا ساكنا للام والتثنية علم في قوله فاعل
لان معنى ذلك ان الفعل كلمة من حيث المعنى ولفظ الكلية اسم وهذا لا يكون ان الفعل اسم لعدم
لغاد الوسط وكذا ان اردت بدلي من حيث اللفظ ان لفظ معنى الكلمة اسم لانه لفظ واحد لا لفظ معنى
مفرد وكل لفظ هكذا اسد لانه يصح الاخبار عنه ولو با ذلك على معنى مفرد كما تقول ضربت ذلك
على معنى مفرد او تقول ضربت فعل ماض فقول **قوله** هذا ايضا متافعة لان معنى كلامك وهو ان الفعل
كلمة وكل كلمة اسمان الفعل لفظ وضع معنى مفرد اذ الريد يدل لك اللفظ معناه الموضوع عنه
كما في ضرب زيد وكل لفظ هكذا اسم اذ الريد يدل على اللفظ كما في قولك ضرب فعل ماض وهذا لا يكون
ان الفعل اسم لعدم لغاد الوسط فان قيل فاذا كان نحو من وضرب في قولك من حرف جز وحرف
فعل ماض اسمين فكيف اجبرت عنهما بان الاول لحرف والثاني فعل وقيل هذا الاشاقص قلست
نودا من هذا التركيب حرف وضرب فعل بل المعنى ان من اذا استعمل في المعنى الذي وضع له
اولا خو خرجت من الكوة وحرف وكذا اضرب فعل ماض في نحو ضرب زيد ومثله اذا قلت تدلول
الفعل المضارع فانه لا يخرج عن قولك تدلول الفعل بقولك لا يخرج عن ذلك المراد تدلول الفعل
انما كانت تحت لفظ الفعل لا يخرج عنه وقولك تدلول الفعل ليس كذلك وكذا انك تدلول الفعل لا يستدل به
اي الفعل اذ كان بلفظ نحو ضرب زيد وقصدت معناه الموضوعه قوله وكذا انك تدلول الفعل لا يخلو
بمعنى عليه اي الشيء الذي لا شعور به اصلا لا يحكم عليه ولفظ المحمول مطلقا شعور به ومعناه
محمول لا يعبر عنه في جميعه لان مبتدأ ان احدهما محكوم عليه بشي وهو المذكور في لفظك والاخر
محكوم عليه بنقض ذلك وهو الممكن بلفظك عند فلا يبرر التناقض لان التناقض لا يكون الا مع افراد
الموضوعين **قوله** لانه ان تدل على معنى في نفسها او لا الثاني الحرف والاول ما ان يقتدر باحد
الازمنة الثلاثة او لا الثاني الاسم والاول الفعل وقد تدل على ذلك احدهما **قوله** ان يعلم ان اسم
ضغير الكلمة والمضارع قد وقع لهما في الاسم او في الجري لان حالهما اما دلا ولا هاتان ذات دلا لا يكون
ان يكونا في مبتدأ محذوف الخبري لانهما ثابتا بشي ومثله قوله زيد اما ان يشاف او يغير والامر

للمع

وكذا

كان

فوقه من الحروف في الالف والياء والواو
فوقه من الحروف في الالف والياء والواو
فوقه من الحروف في الالف والياء والواو

في قوله لا تفتعلون مما دل عليه قوله اسم وفعل وحرف اذ المعنى الكلمة متحيزة في هذه الاقسام واستند
على الحصان قال هذا اللفظ الدال على معنى مفرد اعني الكلمة اما ان تدل على معنى في نفسه او على معنى لا
في نفسه الثاني الحرف عن الكلمة الدالة على معنى في نفسها والاولى ان الكلمة الدالة على معنى في نفسها
اما ان تعنون بأحد الازمنة الثلاثة او الثاني الاستمرار في الكلمة الدالة على معنى في نفسها غير متعز
بأحد الازمنة الثلاثة والاول الفعل اي الكلمة الدالة على معنى في نفسها متعز بأحد الازمنة
الثلاثة هذه صفة دائمة بين النفي والاثبات فتكون خاصة ان لا يمكن الزيادة فيها ولا النقصان
فتبين بدليل الحصر جمل كل واحد من الاقسام لانه ذكر فيه جنس كل واحد وقصده كما بينا
والمركب من الجنس والفصل هو الجمل **قال** الكلام ما نقص كملت من الاستناد ولا يثنى ذلك الا في
اسمين او في فعل واسم **اقول** انما قد مر عند الكلمة على عدم الكلام من ان المقصود الاخر من علم النحو
معرفة الاعراب الحاصل في الكلام بسبب العقد والترتيب توقف الكلام على الكلمة فتوقف
المركب على جزئيه ونعني بتضمنه الكلمتين تركبه منهما وتكونا جزئيه وذلك من ان لا يكون
على كل حرف من اجزاءه دلالة نقص فحرف الكلام يكونا تلفظين كزيد فاجر وقامر زيد وتعد
كثرت في جواب من قال ان زيد فاجر او قامر زيد او احدهما فقد يكون الاخر وهو انما الفعل
كما في ان زيد قامر او الفاعل كما في زيد قامر او المتبدا او الخبر كما في قوله فاجر زيد وقامر زيد
ان خبر في الحال او في الاصل بجملة او اكثر عن اخرى على ان يكون الخبر عنه اهم ما خبر عنه ذلك
الخبر في الذكر وانخص به فقولنا ان خبر اخر اذن النسبة الاضافية وعن التي بين التوابع
ومشوعاتها وقولنا في الحال كما في قامر زيد وزيد قاسم وقولنا في الاصل بشي الاستناد الذي
الكلام الانشائي نحو كنت وانت حرف في الظلي نحو هل انت قاسم وتلك اول المقاسم وكذا الخبر
لانه ما حوز من ضرب بالانفاق وفيما مضى لضرب بزيادة حرف الطلب قياسا على سائر احوال الطبيعة
تخفف حذف الاسم وحذف حرف المضارعة لكثرة الاستعمال بدلالة قولك فيما لم يسم فاعلة
منه لضرب وفي الغالب لضرب وفي المتكلم لضرب ولضرب لما قل استعانة لها وقوله
بكلمة كما في زيد قاسم وقولنا او اكثر ليعبر عن زيدا قاسم وزيد قاسم امه وكان على المصنف ان يقول
كلمتين او اكثر وليس له ان يقول الاصل في الخبر الا في ادلة دل عليه ونحوه من حيث ان شانه
لغائي وقولنا ان يكون الخبر عنه اهم ما خبر عنه اذن عن كون الفعل خبر الباشع واحد من
المضنوبات في نحو ضرب زيد عن المأمرك يوم الجمعة ضربت وضرب زيد يوم الجمعة اتمامك خبره فقال
المرفوع في الموضوع خبر الفعل واهم بالذكري من المضنوبات كما في باب المضنوبات وكان على المصنف
ان يقول بالاستناد الاصل المقصود ما تركب لدا يتخرج بالاصل استناد المصدر واسم الفعل
والمفعول والصفة المشبهة والظرف فانها مع ما استندت اليه ليست بكلاما واما ما قاسم
الزبدان فلو كان من زلة الفعل ومعناه كما في اسما الافعال ونحوه يقول المقصود قد انتم ما تركب
به لاداة الاستناد الذي في خبر المتبدا في الحال او في الاصل وفي الصفة والحال والمضاي اليه اذا
كانت كلها اجلا والاستناد الذي في الصلة والذي في الجملة القسمية لافان التوكيد جواب القسم والا

ص

كل

والرط

في الشرطية لا ما قيد في الحرف الشرطية وجوا القسم كلامان بخلاف الجملة الشرطية والقسمية والفرق
بين الجملة والكلام ان الجملة متضمنة للاستناد الاصل سواء كانت مقصودة لادائها او لا كجملة التي في الخبر
وسايرها ذكر من اجل تخرج المصدر في اسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما استندت
اليه والكلام متضمن الاستناد الاصل وكان مقصودا لادائه فكل كلام جملة ولا ينعكس وانما قال بالاستناد
وتوقف بالاختلاف لانه اعم اذ يشمل النسبة التي في الكلام الخبري والظلي والانشائي كما ذكرنا لاختلاف
بقوله بالاستناد من بعض نازك من اسمين كالضام والمضاي اليه والتابع ويشوب بعض المركب الفعل
والاسم نحو كنت بالظن جميع الانواع الاربعة الاخرى من المركبات الثمانية الممكنة بين الكلام الثلاث
وهي اسم مع حرف وفعل مع حرف وحرف وحرف وحرف وذلك لان احدها الكلام هو الحكماء على ان
الذي هو رابط ولا بد له من طرفين مستند ومستند اليه الاسم حسب الوضع يصلح ان يكون مستند
او مستند اليه والفعل كونه مستندا لا مستندا اليه والحرف لا يصلح لاحدهما والترتيب القلي الثنا
بين الثلاثة الانشائي الاسم والفعل والحرف لا يقدوا مستنداهما لان الاسم مع الفعل والاسم
والفعل مع الفعل والحرف والحرف فلا يمكن ان يكون احدهما مستندا والاخر مستندا اليه
وكذا الاسم مع الفعل كونه مستندا للاسم مستندا اليه والاسم مع الحرف لا يكون كلاما اذ لو
جعلت الاسم مستندا فلا مستند اليه ولو جعلته مستندا اليه فلا مستند ولا نحو زيد فلان
مستند عن الانشائي والفعل مع الفعل او الحرف لا يكون كلاما لعدم المستند اليه واما الحرف
مع الحرف فلا مستند فيما ولا مستند اليه فليس بقدر معنى قوله ولا يثنى في ان يثبت الاستناد
الا في اسمين او فعل واسم وبالنسبة في قوله بالاستناد للاستعانة اي تركب من كلمتين فقد اربطوا
مع اي مع هذه الترابط **قال** الاسم ما دل على معنى في نفسه غير متعز بأحد الازمنة الثلاثة
القول لم يقتصر على ما تقدم مع قوله وقد علم بذلك جمل واحد منها لانه اذا كان يصح جمل
كل واحد من الاقسام في اول صنفه والذي يقدم مركب جمل امض جمل ولا المقصود منه الجمل كما في
المراد منه الدليل على الحصر **قال** مادان اي كلمة دل على الاخر في الحرف والخط والعقد والصفة والاثنا
واما اورد اللفظة ما مع احتماها للكلمة وغيرها الختار لفظ ما ذكر قبل من كون الاسم احدا اقسام الكلام
في قوله واسم ونحوه وحرف فكل اسم كلمة لان الكلمة على الاسم جزئي لها وقوله في نفسه
والخبر ويجوز والمحل صفة لقوله معنى والخبر البار في نفسه لما في المواد فما الكلمة كما ان الضمير
قوله هل على معنى في نفسه للكلمة وقالت المصنفان الضمير في قوله ما دل على معنى في نفسه وقوله
وعنه واجه على معنى وان معنى ما دل على معنى في نفسه اي لا باعتبار علمه كقولهم الدار قمرها في نفسها
كذا باعتبار نفسها لا باعتبار كونها في وسط البلد او غير ذلك وفيه نظير لان قوله في في الحرف
على معنى في غيره يقتصر فله على معنى في نفسه ولا يقال في مقابلة ذلك في الدار في نفسها
كذا في الدار في غير ما ذكرنا لان في نفسها او معنى الكلام على ما اخترنا في قوله في في الحرف
لعني في الضمير لما ان الاسم كلمة دل على معنى ثابت في نفس تلك الكلمة والحرف كلمة دل على معنى ثابت
في لفظه غير ما في صفة اللفظ وقد يكون اللفظ الذي فيه معنى الحرف مغردا كالمعروف باللام والشكر

المعنى

بأنه يكون قد يكون جملة ما في محل زيد فاسم لان الاستغناء بمعنى في الجملة اذ قيام زيد مستغنى
عنه وكذا الذي في ما فاسم زيد فاسم في الحرف موجد لمعناه في لفظه غير انما مقدم عليه كذا في
بصريا وموخر عنه كما في الرجل والاكثر ان يكون معنى الحرف مضمون ذلك اللفظ فيكون متضمن للمعنى الذي
احدث فيه الحرف مع دلالة على معناه الاصل لان هذا انتم معنى لو زيد لفظه لفظ المتضمن كان
لفظ البيت متضمن للمعنى الجديد اذ لا اعليه بل الذي على المضمون انما هو في لفظه غير متضمن للمعنى
ففي حرفة قولك الرجل متضمن للمعنى القديم الذي ما حدث فيه اللفظ المتضمن به وكذا خبري زيد
في محل ضرب زيد متضمن للمعنى الاستغناء بالاضرب زيد مستغنى عنه ولا بد في المستغنى عنه
الاستغناء به وموجد فيه محل وقد يكون معنى الحرف ما دل عليه غيره مطابقة وذلك اذا كان ذلك
الغير لا زمر الاضمار كما دل على ضرب ونون ضرب على معنى الضرب من اللفظ اضرار ما قد يكون
الحرف والا على معنيين كل منهما على كلمة تعرف المضاورة الدالة على معنى الفعل ومعنى في الفا
والاعلى في معنى الحرف ان يكون معنى الاستغناء الدالة على المعنى في الفعل ومعنى في الفا
على العين ايضا كالحرف في ضرب ونون ضرب ونا ضرب في خطا لمدرك فافا تفيد معنى في الفا
تفيد الافعال ثم نقول ان معنى من الابتداء المعنى من ومعنى لفظ الاستغناء هو الا ان العرف بلهنا
ان لفظ الابتداء ليس بدلوله مضمون لفظ اخر كل بدلوله معناه الذي في نفسه مطابقة ومعنى من
مضمون لفظ اخر متضمن للمعنى الاصل الى معنى ذلك اللفظ فلهذا كان الاختار لفظ الابتداء
مخو لا ابتداء خبر من الابتداء خبر من الابتداء الذي هو باعتبار مضمون لفظ اخر
خبر عن لفظ ليس معناه في لفظه غير وانما معنى خبر الشيء باعتبار المعنى الذي في نفسه مطابقة
فالحرف وشبهه لا معنى له اصلا اذ هو كالمعنى المنصوب فيجب شي ليدل على ان في ذلك الشيء فانه
كما فاد ان في ذلك الشيء في غير ذلك على معنى اصلا فلهذا ان المعنى الاخر اذ في اللام والفعل في
انفسها ما والحرف في عين ولا يقع الاعتراض على حد الحرف بالاعتراض وذلك بان يقال ان معنى طويل
مثلا في جاني رجل طويل موجد لمعناه في الطول في موصوفه حتى صار الموصوف متضمنا له وذلك
ان معنى طويل في طول هو في معنى معين احد معناه فاسم بالاحزاد الطول كما يميزه معناه الطول
وصاحبه لا يميز الطول الذي في رجل وانما ذكر الموصوف جملة ليعين ذلك القاصب الذي ذكر
عليه الطول وقام به الطول لا يقوم به الطول وانما ذكر الموصوف ليعين ذلك القاصب الذي ذكر
المتنوع معناه ذلك الذي قام به المعنى وتحتصا له فانه اياه في المصدر في قولك ضرب زيد مستغنى
لمعنى في لفظه غير اعني ضارب زيد لفظه غير واعني ضارب زيد لفظه غير واعني ضارب زيد لفظه غير
المصدر ليعين في لفظه غير معنى اذ يقع ان قولك ضرب شديد ولا تذكر الضارب ولا تخرج
بدل المعنى الوضع ويصح ان يعتبر عليه بالافعال فان ضرب موضوع ليدل على ضارب زيد ما يقع
به ولا يندفع هذا الاعتراض الا بما قال بعضهم الحرف لا يندفع لانه في معنى في غير فان ضرب مستغنى
في نفسه الاخبار عن وقوع ضرب وفي فاعله عن ضارب زيد بخلاف من فانه لا يفيد المعنى انما
في عين قوله غير متضمن جملة بعد صفة له قوله معني وبين معنى قوله غير متضمن بدين قوله

في نجد الفعل هو ما دل على معنى في نفسه غير متضمن باحد الازمنة الثلاثة أي على معنى واحد في احد
الازمنة الثلاثة متضمن بحيث يكون ذلك الزمان المعين ايضا بدلول اللفظ الذي على ذلك المعنى
بوضعه له والاولى كقول الطوف والمظروف بدلول لفظ واحد بالوضع الاصل في خبر في خبر في الفعل
عن الضرب والقتل وان وجد قوله في احد الازمنة الثلاثة متضمنا في نفس الامر لان ذلك المعنى
لا يندل عليه لفظ المصدر ولا يخرج عن الضموم والعقوق والقبولة والري لان اللفظ وان لم يكن
زمان لكنه ليس احد الازمنة الثلاثة أي الماضي والحال والمستقبل وكذا يخرج نحو خلق السموات
وقيام الساعة لا ندان ان الحد ثان كل واحد منهما باحد الازمنة الثلاثة متضمنا في السمع
لكن لا بد لانه اللفظ عليه وضعا ويخرج ايضا اسما الفاعل والمفعول عند العمل لانهما وان كانا
لا يبدلان عند ضم الامع اشترط الحال والاستقبال الا ان ذلك الزمان بدلول اللفظ على حصة
العارض لا يندل لولهما وضعا وكذا تخرج اسما الافعال لان ذلك ليس فيها بالوضع الاول
على بالوضع الثاني كما في في بابها ويدخل فيه المضارع لا ندل على احد الازمنة الثلاثة
بالوضع ان قلنا ان حقيقة في الحال محاذ في الاستقبال وكذا ان قلنا ايضا باشر اجد
في الحال والاستقبال لان اللفظ المشترك في معنيين حقيقة فيهما موضوع لكل واحد منهما
في في اصل الوضع لاجل الازمنة الثلاثة متضمنا وكذا في الاستقبال والسار في السمع
على السامع لا يندل يكون لاجل احد من المعنيين وكذا اندخل الافعال الاشائية لغرض الاشياء
وكون الفعل لاجل احد من المعنيين في الوضع سواء كان الانشاء العارض لا زمانا في عسي او غير ذلك في
وامتريت ولا بد على هذا الحد لفظ الماضي والمستقبل والحال اذ اريد بها الفعل الذي
معنى والفعل الا في والفعل الحالي لان لفظ الماضي ليس موضوعا للحدث الكاسر فيمكن من الزمان
بالزمان في الزمان وفي المكان في موضع في الارض وكذا المستقبل والحال والاولى ان يقال
الفعل ما دل على معنى في نفسه متضمن بزمان من حيث الوزن حتى لا يرد مثل هذا من الاصل ولا
يرد ايضا مثل الضموم والعقوق والشرى والاسم الموضوع دا لانه يميزه على احد الازمنة
الثلاثة كالغير وشبهه معنى كون الشيء في الماضي او في المستقبل فان دلالة على احد الازمنة الثلاثة
بالعقوف المرتتبة لا الوزن ومن شرا لا تدل على الدلالة مع تغير الوزن كالفارس وغيره والحال انه
معنى الماضي والبقا في المكان والزمان قال تعالى كاست من الفارسين وانما لم يفسر قوله الازمنة
الثلاثة لشبهها في الماضي والمستقبل والحال والحال ان مثل هذا الالهام لا يحسن في الحدود وكذا
لفظ الاقران مما لا يميز ظاهره فيا ذكرنا من تفسيره ولا يورد في الحدود والالفاظ الضمنية المشبه
في المعنى المقصود بها ان في خبر الغائب والاسم الموصولة وكان التشبيه الاستغناء في الخبر
واسما الشرط واسما الاستغناء خارجا عن حد الاسر بقوله في نفسه والحال ان الضرب الذي
والاسم الموصولة وان اشترط خبره الى لفظ اخر لكن لا يفيد المعنى الذي هو الشرط والمصدر في حد
في ذلك اللفظ لان لفظه الذي مثلا تفيد معناه الذي هو الشيء المميز في نفسه لا في صفة وانما
محتاج الى صلتها لكشف ذلك الالهام وزعمه منها لا لاثبات ذلك الالهام في الصلة وكذا اضرب

قوله فاعلموا ان محمد قدّم
صراطه على كل اقل
وقوله لعلنا نصيب
رحمة الله

السنن
بورك

التنوين فيه عوض من منع الفتحة واما تنوين التثنية فهو في الحقيقة التثنية لانها في معنى واحد
تترك التثنية عند تنوين يجرى في روي عطاف وذلك لان الالف الواو والياء في العوائق تصنع للتثنية ما في
من المد فيبطل منها التنوين لما سبقت اياها اذ قصد الاختيار بترك التنوين لخلو التنوين من المد
وهذا التنوين يلحق الفعل ايضا والمعرف باللام قال **اقول** قوله تعالى والعناب ونحوها رايت
لقد اصابت وروى في حروف ولا يمنع ذلك في القياس نحو تعجب في القافية وقد يلحق عند بعضهم
الروي في المنية فخص اسم الغالي لان الغلو تجاوز الحد وحذف التنوين ان يكون بلا مزج وفي الاطلاق
ولانه على ترك التنوين فاذا دخل القافية المقيدة فقد تجاوز الحد وخرج به الشعر ايضا في الراجح
هذا الوجه ايضا وهو كونه **وقال** الاخام بخاوي والمحرق فيمنع ما قبل النون ان يفتح ما لا يحققة
او يكسر للساكن كافي جند على ما في آخر الكتاب واما المحق بالروي المقدس فانه بالمطلق
واما المختص كون الشيء مستندا اليه بالاسم لان المستند اليه مخبر بجهة اسما في الحال وفي الاصل
كاذاكرنا ولا يعتبر الا في لفظ الذات في نفسه نظافة والفعل لا يدل على الذات الا ضمنا
والحرف لا يدل على معنى في نفسه وهذه العلة اختص التثنية والجمع والتانيث والتضعيف والتثنية
والثلاث والاسم واما جهرت وضربا ونحوها فالتانيث والتثنية والجمع في ما راجع الى الاسم
وكذا التضعيف في نحو قوله **تاما** اسم غير لا ناشد لنا من هاتين التثنية والجمع في ما راجع الى الاسم
راجع الى المفعول المتعبد منه في كل من الملتحق والتضعيف للشبهة نحو اني هو شي موضوع مختص
فان التانيث في ضربت في غير موضعه واما نحو قوله تعالى رت ارجعون الى ارجعي ارجعي في قوله
الخاص يجرى اضربا لعلنا في اضرب فليس الاول جمع والثاني تثنية اذ التثنية ضممت اليه
شبه في اللفظ غيره في المعنى والجمع ضممت مفردا في شبهة او اثنى في اللفظ غير في المعنى والرجوع واضربا
عنى التكرير كما ذكرنا والتكرير عنى الشيء في مثله في اللفظ كونه ايا في معنى التاكيد والتعريف والاعا
فيما يقيد التاكيد ان يذكر بلفظين فصار كذا الكثرة انصرف الى بعض المواضع ما جازاه نحو في الشيء
والجمع لما شابهت فصار من حيث ان التاكيد اللفظ ايضا اضرب في مثله في اللفظ وان كان اياه في
المعنى ايضا فنقول **اضرب** ما يغتف مثل ليلك وسعدك وقوله تعالى ارجع البصر كرتين في كون اللفظ
في ضوء الشيء وليس به واخص الاضافة اعني قول الشيء ايضا فالاسم كاسم في لام التعريف واما الاضافة في
الرجوع ونحوه كما في غلام زيد والتعريف من خصائص الاسم كما في لام التعريف واما الاضافة في
نحو ضارب زيد وحمل الوجه ومودب الحداد وان لم يخص المضاف ولم تعرفه في فرع الاضافة فليكن
فلا يكون المضاف في مثله ايضا الاسماء **ولم يذكر** المصنف من خواص الاسم كونه مضافا اليه لئلا
يكون مثل قوله تعالى يوم تبيض الله الويل من اضافة الظروف الى الاحوال وغده بعضهم من خواصه اياه
واعند زواعل الاراد المذكر وان المضاف اليه في الحقيقة المضاف المذموم عليه بالفعل لا هو جمع
الله **فيل** والذليل على ان المضاف اليه هو المضاف تعرف المضاف اليه مع خلو الفعل عن التعريف
نحو ابتليك يوم قد ربيد اما هو المبادر واما ان الاضافة من جهة هذا المثال ونحو مثله في كلامهم
والظاهر ان المضاف اليه لفظي نحو يوم قد ربيد الجملة الفعلية لا الفعل وحده كما ان الاسمية في

اقول يا ابي
 قوله اقل من
 وهو اقل من
 اللوم من الملا
 وصح معه وقد
 محاذل اسم امر
 واياه قوله
 امر حاضر معه
 فثبت فاعلم
 مستقره وهو
 راجع الى الخط
 من الافعال
 اللوم مشعر
 وعاد الى متبادر
 مضمر من ضم
 يانه اذ الهم
 باعادة وتكون
 وقوله والفقير
 موقوف على اللوم
 شرح ابان

ابتدل من الحجاج امير المؤمنين المضاف اليها واما من حيث المعنى فالمصدر وهو المضاف اليه الزمان في
 الجملتين **قوله** وهو معروف وبني العرب المركب الذي لم يشبهه مني الاصل **قوله** هذا اخذ العرب
 من الاسم لا مطلق العرب لانه في صنف الاسم فلا يذكر الا في اسماء افكاره قال الاسم العرب هو الاسم
 المركب وكذا جميع الحروف والاني ذكرها في صنف الاسم ولفظ المركب يطلق على شئين على احدهما
 او الاجزاء بالنظر الى الجزء الآخر والآخر الاخر يقال ضرب زيد مثلاً ان زيداً مركب من الحروف ومن
 الي زيد تماماً وكان وتطلق على الجميع فقال ضرب زيد مركب من ضرب ومن زيد وهذا كما
 يقال مثلاً لا احد اخص مني وروى الاخر وتقول لعلنا معاً وروى الاخر والمصنف المعنى الاول وليس مني
 لان المركب في اصطلاحهم في الجميع اخص منه في كل واحد من جزئيه او اخره فهو هو ان المعروف بالاجزاء
 لا يكون الا مركباً من شئين فصاحب خمسة عشر وعنه وهذا اذا لم يصنف يورد في جملته
 للمقدّم الفاظاً غير مشروطة في المعنى المضمود اعتماداً منه على غنايته وبينه ان تخاريف
 الحذف ودور الرسوم وروى الاقفاط في المعنى المراد ويحذف عن الاقفاط المستترة فكيف يستعمل
 لفظ هو في غير المعنى المضمود اظهر ثم وان زلنا عن هذا المقام وسدنا ان المركب في الظاهر
 هو احد الجزئين او الاجزاء اقل من اسم مركب الا غيره غير مشاعلني الاصل معرباً بل الاسم
 المركب في عمله الا ترى ان المضاف اسم مركب الى المضاف اليه ويستحق هذا التركيب انا
 بل المضاف اليه يستحقه بالتركيب الاضافي لان المضاف عامله على قول او الحرف المقدّر على
 الاخر كما في ذلك التابع مع متبوعه لا يستحق احدهما هذا التركيب عزلاً متصلاً وكذا
 اسم الحروف الموجودة في اوائل السور نحو قوله **قوله** مني الاصل هذا ايضاً من ذلك
 لانه اصطلاح جديد منه مراد به الحرف والفعل الماضي والامر على ما نشر في الشرح وان
 اخذ اللفظ البني الاصل على ما يقتضيه اللفظ من المعنى المشهور دخل فيه مطلق الافعال وان
 كانت مضارعاً اذا صل جميع الافعال السابقة على ما ذهب اليه البصريه فرب عليه اسم الفاعل
 واسم المفعول والمصدر وجميع باب ما لا ينصرف بل ان اختار مذهب الكوفيين في ذلك المضاف
 اصلاً في الاعراب كالاسم لانه المعاني عليه كما في ما به لم يرد عليه ما ذكرنا ولا يرد على
 تفسيره وبني الاصل بالحرف والماضي والامر المصدر في نحو العجبي ضرب زيد عن الاسم وذلك
 بان يقال المصدر كيشبه الماضي فتدبره مع ان اي ان ضرب والامر يعمل فهو مشابه
 لماضي مع انه معرب لان مشابهة المصدر لمطلق الفعل سبب عمله لا مشابهة الماضي
 بدليل انه يعمل وان كان معنى الحال او الاستقبال وانما ذكر في هذا المعرب التركيب وكونه
 غير متبوع بغير الاصل احراز اسمي المبني وذلك لان الاسم امان ان يبنى بعد موجب الاعراب
 اعني المعاني المتعاقبة على الاسم الواحد كالفاعلية والمفعولية والاضافه وهو الاسم العرف
 تعديداً كما العدد نحو واحد اثنان ثلاثة واسما حروف التبع نحو الف با تان و نحو زيد بن
 عمرو والاصوات نحو وهدهد والمعاني الموجهة للاعراب انما تحدث في الاسم عند تركيبه مع الفاعل
 فالتركيب شرط حصول موجب الاعراب فلذلك اقال المركب اي الاسم المركب الذي فيه سبب الاعراب

1

ع
هنا
ة
والمعالي

لغة غير تحول الفتحة ضمة حصلت من اختلافات والمخارج عن اختلاف ما ذكرنا اولاً وقال ايضا لو
 كان الاعراب هو الاختلاف لزم ان يكون الاسم في اول تركيبه غير معرب كما لو جعل مثلاً زيداً اسماً
 ثم ركب مع فاعله اول تركيبه جاني زيد فلا اختلاف اذ لم يتحول حركة الحركة بعدد واو اليه
 ان معنى الاختلاف كما ذكرنا انتقالاً من الشكول الى حركة ما فيه اذ ان الاختلاف في قولنا زيداً
 الاختلاف ايضا بانقلب حركة حركة لكان الاثرام مشبهاً بكونه وبين النجاة لقوله ما اختلف اثنان
 به فاما انقلب حركة حركة لم يكن ما اختلف اثنان به فاما قال اردت ما يكون به الاختلاف اذ انا
 قيل العنانة الضميمة عن شل في المراء ما يتعلم اخر به لا ما اختلف قوله بدل على المعاني تعليل
 لوضع الاعراب في الاستماع اعلم انما يحتاج الى التمييز بين معاني الكلام على ضربين احدهما ان يكون
 في كلمة متعينة او اكثر غير ظاهرة في اجزاءها على الاخر معاني الكلام المشددة في القر في الطهر والحيض
 وضرب في التاثير المعروف والسير وكذا جميع الاحكام المضارة عند من قال باشتراك اوامر للاسماء
 والتميز والتبعض فمثل هذا الالتزام العلامة المنعقة لاختلاف المعنى والمعاني عن الاخر او ان
 لان جاعلة للاحد المعنيين واجتماعاً او مستعملة لاسم في معنى المعنى الاخر في تخالف الاسم فيض
 لاجتماعها والثاني ان يكون في الكلمة متعينة او اكثر يطرد احدهما واخذها على الاخر فلا بد لها
 ان لا يرد من علامته من المظهر وعليه من غير احتياج كل محار الى فريضة دون الحقيقة وقدر
 الطاري غير اللازم للكلمة لا يلزم ان يطلب له اخف العلامات بل قد تغير له ضيغة الكلمة كما في الضمير
 والجمع المكسر والفعل المشد الى المعقول كجبل ورجل وضرب وقد تجلب له حرف دال عليه
 ضار كما قد حروف تلك الكلمة كحما في المشي والجمع السائر والمفسوب والمؤنث والمعرف نحو سلكان
 ومسلطون وسلمات وزيدني ومسلمة والمسلم وقد تكون فريضة المعنى الطاري على الكلمة كلمة اخرى
 مشتقة كالوصف الدال على معنى في موصوفه والمضاف اليه الدال على معنى في المضاف والكان
 طر بان المعنى لا رعا للكلمة فان كان الطاري معنى واحداً لا غير ككون الفعل عمداً فيما تركب منه
 ومن غيره فلا حاجة الى العلامة لانها تطلب للتمييز بغيره وان كان الطاري اللازم للاحد التبيين
 او الاشتغال للاقى بالكلمة ان يطلب له اخف علامة يمكن لا زمة ولا يقتصر للتمييز على الكلمة الاخرى
 التي لها طر اذ لك المعنى كما اقتصر في المضاف والموصوف لان المعنى يحتاج فيها الى العلامة غير كذا
 لمساخلاف ما نحن فيه فاحاطوا في هذا النوع انما احتاجوا حتى ان بعد ما طر افسببه المعنى كما
 علامة لازمة للكلمة دالة على معناها الطاري فمثل هذا المعنى انما يكون في الاسم لانه تعذر وقوعه
 في الكلام لانه ان يعرض فيه انما معنى كونه عند الكلام او كونه فضلة فجعل علامة انما هو حرف
 المد في الاسماء الستة والمثنى والجمع بالواو والنون لعلوا تد كوه في كل واحد منها ولم يتجلب
 حروف تمد اجنبية لما قصد ذلك ليحجب في الاسماء الستة لاسم الكلمة او عينية بالاعلام وفي
 المثنى والجمع حرفا التثنية والجمع علامتين كل لللاجل التحفيف وجعل الرفع الذي هو اقرب
 الحركات للحمدا وهي ثلاثة الفاعل والمبتدأ والخبر وجعل النصب للفضلات سواء اقتضاهما

انما

بالكلمة

جزء الكلام بلا واسطة كغير المعقول معه من المقاييل والحال كالتبيين او اقتضاها بواسطة حرف
 كالفعل معه والمستثنى من المقوع والاسماء التي تلي حروف الاضافة عن حروف الجر وانما حصل الفضلات
 النصب الذي هو اضعف الحركات واخفها لكون الفضلات اضعف من العدد واكثر منها اورد ان يرد
 تعليل ما هو فضلة بواسطة حرف جر ولم يكن في من الحركات غير الكسرة في بعضه كونه موصولاً
 لانه فضلة تضارعتي كون الاسم مضافاً اليه معنى الرفع يعرف معنى اخر متضمن الى المعنيين المذكورين
 علامته الجواز سقط الحرف في الاعراب المحل في هذه الفضلة نحو الله لا فعل فاذ اعطف على الجوز وفاعله
 على الجر الظاهر اولى من المحل على النصب المقدور وقد جعل على الجمل كما في قوله تعالى واسمها بر وسكن
 وارجلها بالنصب فان سقط الجار مع الفعل لوروماً كما في الاضافة ذال النصب المقدور كما سيجي
 ثم اعلم ان محدث هذه المعاني في كل اسم هو المتشابه وكذا يحدث علامتها كذا حسب احكام
 قدوة العلامات الى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم في عملها كونه كالسبب
 لعلامة كذا ان كان السبب المعنى المعبر فقبل الفاعل في الفاعل هو الفعل لانه في الفعل صار
 اخبر عن الكلام وكذا الفاعل في كل واحد من المبتدأ والخبر هو الاخر على مذهب الكسائي
 والفر اذكر واحد من ماضا رعدة بالآخر واختلاف في ناصب الفضلات فقالوا الفاعل هو الفعل
 مع الفاعل وهو من حيث على الاصل المذكور اذ باسناد واحد الى الاخر صار فضيلة فيما معاً
 سبب كونها فضيلة فيكون ان ايضا سبب علامة الفضلة وقال هشام بن معاوية هو الفاعل
 وليس بعيداً لانه جعل الفعل الذي هو الجر الاول بانضمامه اليه كلاماً مضاراً عن من الاسماء
 فضلة وقالت البصريون الفاعل هو الفعل نظر الى كونه المنقضي للفضلات وهو لا كوفين
 اقرب من ان يكون الاصل المهد المذكور وجعل الحرف الموصل للاحد جزئياً الكلام الى الفضلة فاعلاماً
 لغير في ظاهر الفضلة اذ ليس به حصل كون ذلك الاسم مضافاً اليه بل ان الحمد مشرق قد حذفت
 حرف الجر لانه ما مع الفعل الذي او صلة الحرف الى الفضلة لغرض التخصيص والتعريف في
 الاسم كما في باب الاضافة في قول النصب المحتاج من الجر والظا لكون الناصب في الفعل
 مع الفاعل محذوفاً فانشاء منسيا مع حرف الجر الدال عليه فكان اصل الكلام زيد علامته حصل
 زيد فاعلم ان الحدف الحذف قاصر الاسم المراد تخصيصه او تعريفه معمار الحرف الجاء لفظاً لا بفعل
 ببناء ما لم يفصل بين الحرف والمحمول ومعنى ايضا الدال عليه على معنى الاسم في قوله زيد اذ
 هو محقق بالشأن وعلى معنى من في نحو خاتمة فضلة اذ هو ميسر بالشأن في حال عمل الجر على هذا
 الاسم كما قيل على حرف الجر كما في فاصل الجر ان يكون علم الفضلة التي تكون بواسطة مخرج
 في موضعين عن كونه علم الفضلة ويتبع في المضاف اليه لفظاً واحداً فيما اختلف في الاسم
 والثاني في الجر وروم المسند اليه هو من زيد وهو ايضا في الاصل فضلتان وكان قياس
 المستثنى غير المعرف بلا واسطة المعقول معه الجوايضاد في الفضلتان بواسطة حرفين لكن لما
 كان الواو في الاصل للتعطف وغير محقق باحد القيلين فكان لا بد من ادخال على غير الفضلة
 ايضاً كالسبب في المخرج لمرئياً وإعمالاً في ما بعد فيا منضو في اللفظ هذا وانما الحرف

نفساً

فلا يطرأ على معانيها شيء بل معانيها ظارية على معاني الفاظ اخرى كما ترى في هذا الاسم واما الافعال
فلا يلزمها الا معنى واحد كما ترى كما ترى في هذا الفعل فاعلم ان في بعض المواضع قد يعطيان ثلثين
كما في قولك ما بالله حاجة فظن ان على ما جرى في قسم الافعال فاعلم ان ذلك الكوثرين وقالوا ان المعنى
اصل في معانيها الاسمية خلافا للبصيرين على ما جرى في باب فظن ان هذا التقدير ان الاصل في
الاعراب الاسماء دون الافعال والحروف وان اصل كل اسم ان يكون معرثا فان حصل فيه حكم بذلك
واصل الاسماء الافراد وهي في حالة الافراد غير مستقيمة كما تقدم في الاسماء المتعددة قلت
انما حكم بذلك لان الواضع لم يضع الاسماء الا لتستعمل في الكلام مركبة فاستعملها منفردة
بحال نظر الواضع فيها المفردات وان كانت اصولا للمركبات عارض لها لكون استعمالها
مفردة عارضا لها غير وصفي وقد خرج من عموم قولهم اصل الاسماء الاعراب صفان احدهما
اسماء الاصوات كنه وجه ووجه ووجه لان الواضع لم يصنعها لتستعمل مفردة لا ليعمل
لترتكب في الاصل كلمات كما جرى في بابها والناظر اسم الحروف التي لا يلفظ بها كالحكاية فحرف
التي ليست بكلمة ومن ثم كانت اولها تلك الحروف المتحركة الا لفظها لا فظهم
لما لم يضمن النطق بالالف الساكنة فوصلوا اليه باللام المتحركة كما توصلوا الى النطق
بالام المتحركة الساكنة بالالف المتحركة اعني الحرف واما الف فهو اسم الحرف لان اول
الحرف فيصير في ان تقول لا تقول لام الف واما قوله كتبنا في الطريق لمر الف فقص
اللام والحرف لا صوت ولا ولو نظر الواضع في الصنفين الى وقوعهما في مركبتين كما انهما
في نظر فليحذر ان يصوفا على اقل من ثلاثة احرف لانه لا يحد معرثا على اقل من ثلاثة
احرف الا وقد حذف منه شيء كيد ودم وقد صاع كثيرا منها على حرفين كنه وجه ونا
ونا اذا فاصاع على اقل من ثلاثة ما كان يعرف انه يكون في التركيب مشاهدا كقولهم كما ومن
وتما الصير وكافه فاعلم انه ينبغي الثبوت عليه نحو وساف على اقل من ثلاثة ثم نقول لا يلزم
الكسائي والغزالي الزمان في ترايع المبتدأ والخبر من انه يجب تقدم كل واحد من المبتدأ
والخبر على الآخر لانه يجب تقدم العمل على المجهول فيلزم تقدم الشيء على نفسه لان
المتقدم على المتقدم على الشيء المتقدم على ذلك الشيء وانما يلزم ما ذلك لان العامل
التي ليس موثرا في الحقيقة حتى يلزم تقدمه على اثره بل هو علامة كما مر ولو اجابنا ايضا
تقدمه لكونه كالسبب كما مر قلنا ان كل واحد من المبتدأ والخبر منفرد على صياجه
من وجه متماخر عنه من وجه اخر فاذا اختلفت الجهتان فلا دور اما تقدم المبتدأ
فلان حق المنسوب ان يكون تابعا للمنسوب اليه وهو حاله واما تقدم الخبر فلانه
محط الغاية وهو المقصود من الجملة لانك انتدات بالاسم لغرض الاختارعة والغرض
وان كان متماخرا في الوجود الا انه متقدم في القصد وهو العلة الفاعلية وهو الذي
يقان فيه اول الفكر اخر العمل فيوضع كل واحد منهما صاحبه بالتقدم الذي فيه فترفع
المبتدأ والخبر اذا جعل كلمة الشرط والشرط كل منهما في الاخرى فيكون له تعالي اياها تدعى

انما

وكذا الشرط فيقدم على الشرط او يعي موقوف معنى الشرط فيه متاخرا عنه تاخر الفضلات على العمل
فالمبتدأ والخبر في هذا التقدير اصلان في الرفع كالفاعل وليس كما يجوز في الرفع عليه
وهو من باب الاخش وابن السراج ولا دليل على ما يعزى الى الخليل من كونهما فرعين
على الفاعل ولا على ما يعزى الى سيبويه من كون المبتدأ اصل الفاعل في الرفع وعلى
التقدير المبتدأ والخبر والناظر والمشتق في الفضلة اصول في نصب كالمفعول في ر
المحذوف لانه كما تقدم في باب النفاة ولما كان مستندك في ظاهر الامر ترايع المبتدأ والخبر لما تفرق
في الادمان من تقدم الموقوف على الاخر والاشكال في تقدم الشيء على موقوفه ضعف علمنا فليس
فلسا كبر فيما دخل على ما هو في بابها معنى ككان وطن وكاد وان واخوالها وما ولا
التعريف على ما جرى في بابها فصار في الرفع في صورة الفضلة متضمنة وهي امر ان لا
المشوية وحركان وكاد ومفعولا فلان وجه مشاهديها للفضلة هي في ابوابها
واما ما جاء في راجد من جري الاسمية على الآخر لعل كل واحد منهما في الآخر والفاعل
متقدم والرفع على مفعوله لكن الاول تقدم في المسند اليه لسبق وجود الخبر عنه في الخبر
وان كان الخبر متقدما في العنابة ولم يلزم على هذا الجواز تقدم الفاعل على الفعل لان
الفاعل معمول للفعل وليس غايته كما كان المبتدأ في الخبر ولم يحدوا حال الفاعل
ولم يلزموها موضعها الطبيعي اعني ما لهذا العامل لكونها فضلات فظن ان اصل الارتفاع
الاعراب فيها وجدت فيما يندب فاطلب لئلا يله علة كما ذكر في المعضرات والمهمات واما
الافعال والكلمات وبعض الظواهر واما اسما الاصوات واسما حروف التهجئة فبناؤها على
ولا يحتاج الى تعليل واعلم انما في نحو قوله عند اذن باسم الشيب في مثل قوله هو ابنه من يرفع
وسلام وقوله ما ذا اجتمعوا على الف وواو وباء فاجاب بدنه جرد الالف معلى يكونان مركبتين
وهو خلاف الاصل **قول** وانواعه رفع ونصب وجرف الرفع علم الفاعلية والنصب علم
المفعولية والجرف علم الاضافة **القول** اعلم ان الحركات في الحقيقة افعال من حروف العلة
فحرف الحرف في الحقيقة اتيان بعد بلا فصل ببعض الواو وكسرة اللامان يتقدم على
وتجبه الا تيان بعد شيء من الالف والواو والحركة والشكون من صفات الاحكام فلا تفل
الاصوات كالحك لما كنت تاتي بحقيب الحرف بلا فصل ببعض حروف المد على الحرف متوقفا
كالن حركت الحرف الى خارج حروف المد ويصير ذلك شكوك الحرف فالحركة لان قد تفل
لكنها من رفا تصالها به يتوهم انها متحدة لا تفصل فاذا اشبهت الحركة وهي
حرف حروف المد صارت حروف مد تاما واقابل لعلم الفاعل رفع لانك اذا ضممت
الشفين لاجرا حركت الحركة او تقعت عن مكانها فالتوقف من لوازم مثل هذا الضم
اجبه في حركتها الساكنة وحركتها لا عراب ولا لان الحركت على المعنى تابعة للثبوت
نفس الحركت او لا وكذا ذلك نصب الغير تابع لغرضه كان الغير كان شيئا ساقطا فضلته
اي اشتهت بفعل اياه في حركتها الساكنة وحركتها الاعراب فبناؤها على الفاعل الاسفل

متنا

الى سفل وخفضه فهو ككسر الشيء اذا مكسور ويسقط ويهوى الى اسفل فسمى حركة الإخرا
جرا وخفضا وحركة التناكسر الان الاولين واضح واظهر في المعنى المقصود من صورة ال
من الثالث مقصود في الحزب معني القطع والوقف والسكون معني واحد والحرف الخارج
الشي القاطع للحركة او الحرف فسمى الحزب اي جزئا والناهي وقفا وسكونا وانما سمي الحزب حزبا
لان الاعراب امانة المعنى وكشف عنه من قوله صلى الله عليه وسلم ان الله يحب العبد الغفيل
اي بين وسمى النبي نبيا لبقائه على حالة واحدة كالنبي الموصوف قوله فارفع علمه الفاعلية
اي علامتها والاولى كما بينا ان يقال الرفع علمه كون الاسم على الكلام ولا يكون في غير العبد
والنصب علم الفضلية في الاصل شريك في العبد فسمى بالفضلات كما مضى وتعلم في النص
الرفع في الاصل علم الفاعلية والنصب علم المفعولية شريك في ان شيئا فاعيا وشيئا
المفعول الاضافة اي كون الاسم مضافا اليه معني ولفظا كما في غلام زيد وحسن الوجه
فالرفع ثلاثة اشياء الضم والالف والواو في نحو جاسم مسلم ومسلمون وابول
والنصب اربعة الفاعلية والكسر والالف والياء في نحو انا مسلم ومسلمات وابال
ومسلمين والحركة ثلاثة اشياء الكسر والفتح والياء في نحو زيد وباحمد ومسلمين ومسلمات
وكل ما سوي الضم في الرفع والفتح في النصب والكسر في الحزب فسمى الحزب حزبا
والرفع عموم وخصوص اما كون الرفع اعم فالرفع على الضم والالف والواو اما كون النص
فان الضم قد يكون علم العلة كما في جمل الرجل وقد لا يكون كما في حيث وكذا الكلام في النصب
مع الفتح والحزب مع الكسر واذا اطلق الضم والفتح والكسر في غير اوقات الصريح فهي لا تقع
الا على حركات غير اعرابية بناء على كانت كفتحة حيث ولا كسدة قاف فقل ومع الفتحية
تطلق على حركات الاعراب ايضا كقول المصنف بالفتحة زكعا والكوفية يكون كطافون القاف
استد النوعين على النوع الاخر مطلقا فثبت في انواعه رفع ونصب وجرا الرفع والنصب والحزب
عند الحركات كما دنا او الحروف على مذهب من قال الاعراب الاختلاف في الرفع انما قال
الاخر الى علامة العلة والنصب انتقاله الى علامة الفضلة والحركة انتقاله الى علامة الاضطرار
والظاهر في اصطلاحهم ان الاعراب هو الاختلاف الاتري ان التناجيد وهو عدم الاختلاف
اتفاقا ولا يطاق في السائر الحركات وانما جعل الاعراب في آخر الكلمة لانه دل على وضو
الاسم اي كونه على او فضلة والله ال على الوصف بعد الموصوف **وقال** والعامل به
يتقوم المعنى المقصود للاعراب **اقول** انما بين العامل لاحتياج قوله قبل وتختلف الحروف
لاختلاف العامل في بيانها والحق فيقوم بخلاف من قيام العرض بالجوهر فان معني الفاعلية
والمفعولية والاضافة كون الكلمة على او فضلة او مضافا اليها وهي كالاعراض القائمة
بالفعل والفضل والاضافة اليه بسبب توسط العامل بالموجود كما ذكرنا في هذه المعاني
هو المتكسر والالف العامل ومحل الاسم وكذلك الموجب لعلاقات هذه المعاني هو المتكسر
التي جعلوا الالة كما نفا في الموجب للمعاني والعلامات كما تقدم فلهذا سميت الالات حركات

قال

نحو

نحو

قال في قوله في تقوم للاستعانة بنظر اليان المسير على ما في الحقيقة والقوة المقورة هو المتكسر وليس
الناهي في قوله فانه هذا العرض عند الحمل ولا شك ان في لفظ المصنف ايضا ما كان الظاهر في نحو
قوله به وتقوم به هذا المعنى الاخير فاني اثبت ان القائمة في الاسم ما تحصل بواسطته في ذلك
الاسم المعنى المقصود للاعراب وذلك المعنى كون الاسم على او فضلة او مضافا اليه العلة او الفضلة
فالعلم ان بينهم خلافا في ان العامل في المضاف اليه هو الامر المقدرة او من او المضاف من
قال انه الحرف المقدرة نظرا الى ان معناه في الاصل هو الموقع للاضافة بين الفعل والمضاف اليه
اذا اصل غلام زيد فلا يحصل لزيد معني الاضافة قائم بالمضاف اليه لاجل الحرف ولا يمكن
منه ان يحرف الجر مقدرا وان ضعف مثله في نحو خير في قول زيدا في قوله الله عليه
بالمضاف الذي هو مختص بالمضاف اليه كما ان نصب ان المقدرة في نحو خضر الرفع ضعيف
وقد هو في نحو ما قاله السكتة او الواو والياء كما في باب نواصب المضارع جاز نواصب المضارع او كذا
جرب المقدرة بعد الواو والياء ليس بضعيف ومن قال ان عامل الجر المضاف وهو الاول قال ان
الجر شريك في مفعولة والمضاف مفعول معناه ولو كان مقدرا لكان غلام زيد كونه كونه
معنى كون الثاني مضافا اليه حاصل له بواسطه الاول فهو الجار بنفسه وقال بعضهم العامل
معني الاضافة وليس بشي لانه ان اراد بالاضافة كون الاسم مضافا اليه هذا هو المعنى المقصود
والعامل ما به يتقوم المعنى المقصود وان اراد بالاضافة التي بين المضاف والمضاف اليه فيكون
ان يكون العامل في الناعل والمفعول ايضا النسبة التي بينهما وبين الفعل كما هو مذهب
خلت ان العامل هو الاسناد لا الفعل **وقال** فالمعنى المصروف والجمع المكسر المصروف فسمى
بضم والفتحة نصبتا والكسر جرح **الموت السالم** بالفتحة والكسرة **غير المنصريف** بالفتحة
والفتحة **الحزب** والياء وحزب وفعل وهو كونه مضافا الى غير المتكسر بالواو والالف
والياء **المشي وكلام** مضافا الى مضمر وانما بالالف والياء **جمع المذكر السالم** والواو
ومشرون واخر انما بالواو والياء **اقول** هذا تفسير للاسم المصروف بحسب اعرابها
المتعلقة وذلك انما بينا ان الرفع ثلاثة اشياء والنصب اربعة والحركة ثلاثة فسمى
بحركات الاعراب ولان كل واحد منها في اي معرب يكون فقد اختلفت اعراب الحركات
لانها الاصل في الاعراب فسمي بالياء والياء اعرابها ما استوفى الحركات الثلاثة
كل واحد منها في محله اعني الضم في حالة الرفع والفتح في النصب والكسر في الحزب **وقال**
احد العروا الذي لا يكون مشى ولا نحو ما سوا كان مضافا واوه المنصريف **احد** العروا
المنصريف وكان عليه ان يضر اليه في هذا الحزب وهو ان لا يكون من الاسماء الستة وكذا في
قوله المقدر احتراز عن المضافات فخرج الاسماء الستة اذ لو احسن من عنه الوجوه ان لا يكون
من المضافات الحركات الثلاثة **وقال** الخاضع لثلاثة فيود الجمع احتراز عن المشي الذي كان
اعرابه بالحروف وعن المقدر اذ قد ذكره والمتكسر احتراز عن السالم لان اعراب المذكر
منه بالحروف والموت غير مستوف الحركات والاضافة احتراز عن غير المنصريف فسمى

ادعيتين به

ويلزم

وخصوا ذلك بحال الإضافة ليعلم بذلك الملازمة فيقول المشافهة وخصوا هذه الأسماء من بين
سائر الأسماء المعروفة للمشافهة لأن لم يعطها أو غير الأخر حرف علة فيعلم أن تقوم مقام
الحركات فاستراحوا من كثرة اجتهاد حروف الجدية مع أن الأمر في أربعة منها كافيا نحو حركة
للأعراب فقط كقولهم قد وقع قبل شيئا منسوبا نحو اب في ذلك الحركات المشافهة للأعراب وكما
الواو في قولهم لا هنا كانت مثبته منها الميم في الألف ولم تحرف الألف هنا بالأعراب ولما عجز
فليست لامه حرف علة وإنما عجزوا وأبغضوا في الوصل فيه بكل من الألف بدل من عاقبتها
أيضا في النسبة نحو ابني ونحوي فكان لا يماثل حرف علة والحرف المقصود جعله بالحركات
من هذه الأسماء أو فاختاروها لتكون الواو التي هي من أصل اللين الذي هو سبق الأعراب في
شعره ليعلم أنها نحو يد ودماد لانه باسمه تقول جعلوا الواو بابا في الجر والقابض نصب لكونه
الألف أعزها مثل الغفر والياء مثل الكسر لا تفاج ما قبلها وانكسار وجعلت الحروف ساكنة
للتخفيف في المعرب بالحروف التي هي أقبل من الحركات ولتناسب الحركات التي قامت مقامها لأن
الحركات أيضا حروف ملزمة الساكنة وجعل ما قبلها من الحركات من جنسها للتعريف والتنبيه
في الأربعة منها على أن ما قبلها من الكلمة كان حرف أعزب وإنما في الباقيين ضرورة اللسان ومعنى
تموز وجعل أو أخوه أو ابنه وبالجملة فالمراد من ربح المرأة والمشي المشي الذي
يسمى بركب من العون والفعل الفعيل أو غير ذلك **والثاني من الثلاثة الأسماء التي هي**
أعزها بالحروف ما رتبه الله ونصبه وجعلها هو المشي وما جعل عليه ونصب المشي على أن كان له
مجرد ثم الحرفين الف ونون ليند على أن معه مثله من جنسها على ما يجي باب المشي فلا يكون كافيا
كلالة خلا لا لم يثبت كل في المفرد وإنما قوله في كل رجلين سلا في ذلك فالألف تحذف في هذه الحروف
كما يجي وكذا اثنتان إذا لم يثبت في المفرد إن لكن كلا ليس عشي ولا وضعة وضع المشي لأن الله
كالعصبي بخلاف اثنتان فإنه ليس مشي كما ذكرنا لكن وضعه وضع المشي إذا هو قولك إني
وأمان عند حرف الألف مثله الألف من التي وكان عليه أن يذكر أيضا مدروا أن الأمر يستعمل مرة
فان دعواه ثابت في التقدير إذا كان مدركي فحقني لم يمكنه مثل ذلك في ثانيا فكان
عليه أن يذكره وذلك أن معنى شتا لو استعمل طرف الجبل وليس في الطرف الواحد معنى الشئ
كما لم يمكن أن يقال لمفرد اثنتان أن اذ ليس في المفرد معنى الشئ فالثانيان طرف الجبل المشي فالتشبي
في مجموع الجبل لا في كل واحد من طرفيه وكان عليه أيضا أن يذكر ههنا ههنا والذان وعومها
لأن ظاهر مذهبه كما ذكر في شرح المفضل الأصابع موضوعة المشي غير مبذبة على الواحد فانه
ويكفي عليه جواز تشديد نون ههنا وأنهم لم يقولوا ذان والذاتان فمذان والذان عند
في المشي ينبغي أن يكون مثل عشرون في الجمع كلها أصبع موضوعة وإن ثبت في الظاهر ما يؤيده أنه
مفرد **فإنما أعزب المشي** وجمع المذكر السالم بالحروف لأن الحركات استوفيت الألف مع أن في
أجزها ما يصلح لأن يكون أعزبا من حرف المد ومن شعر أعزب المكسر وجمع المونث السالم بالحركات
وإنما أعزب الأعراب المعين لأن الألف كان جلب قبل الأعراب في المشي علامة للتبعية وكذا الواو

في الجمع علامة للجمع لما سبقت الألف غفته للثقل عذ والمشي والواو بقله لكثرة عذد الجمع وهذا حكم
مطرد في جميع المقنن والجمع عذو بواو أو ضمير أو نون أو هاء أو واو أو كوا أو شأ أو أذا أو أعزبها
فإن المشي والجمع عذو لا محالة على ما جعل فيهما عاصلا لأن يكون أعزبا وسبق الأعراب الرفع
لأنه علامة العهد كذا وكذا جعلوا المشي وواو الجمع علامة الرفع فمما يؤيد من عذو المشي والياء
التي هي في الياء تسمى بمراد الحركات الألف بالجر والنصب في المشي والجمع والحرفين في المشي
التي هي المشي وواو الجمع في الجر ياقولون للنصب حرف فاتبع الحذفون الرفع لكونها علامة للنصب
غلات الرفع ونزل فيهما قبل الياء في المشي بقا في الحركة الشاذة قبل الأعراب المشي مع عدم استحقاقها
وأما الضمير قبل الجمع فقلت كسر الاستحقاقه قبل الياء الساكنة لواقبت والساكن الرفع بعين
وتخطا المشي أو قلت الياء ضمة ما قبلها وواو الجمع أو تغيير الحركة أو من تغيير الحرف فأن لعمري
الساكن الجمع بالمشي بسبب كسر ما قبل بالجمع أن عذو نونا هاء بالاضافة وكسر النون في
المشي لكونه تنوين ساكن في الأصل والأصل في حركة الساكن إذا اضطر إليه أن يكسر ما يجي
في العرف وفي في الجمع للفرق في الأصل واعتداه المشي خطة الألف وتقل الكسرة وفي الجمع
يشغل الواو وخطة العطف وإنما الياء بما طارئة للأعراب كما ذكرنا وقال في حروف المد في المشي
والجمع حروف أعزب كما قال بعض اصحابه الحركات مقدرة على قياسها على مذهبه في الأسماء
السنة فالمشي والجمع عاذ من حركات المقدرة فالمقصود وقصص الأعراب من عذو
الحروف بضعة هذا القول وقال أبو علي الأعزب مقدرة عند من على الحروف لأن النون
عند عجز من الحركة والتسعين قال وإنما يدل من الحركة مع كون انقلاب الحرف في الأصل
لأن الانقلاب معني لا لفظ قصد الأعراب اللفظي ونقول ما يجي تعرف أن هذه الحروف كانت
في الأصل حروف الأعزب ولم يجز أن يختارها أن جعلها في علامة المشي والجمع قبل كسر
الأعراب علامة الأعزب أيضا فيكون علامة الجمع في المشي وعلامة الأعزب في الأسماء في ثانيا في ثانيا
شعر بقوله الدال على المشي هو الألف والواو والياء لفظية فإن قيل كيف تكون معرفة المد في
أعراب قلنا إذا انما مراد الأعزب بالحركات لا بالياء بل بالمد في الأسماء الأربعة الأعزب
بالحروف فإن الحرف لا يحتاج إلى حرف آخر يقوم به وقال الأخفش في المازي والمبدع أيضا لا بل
الأعراب بالحروف الأعزب وقال الكوفيون هي الأعزب ومعنى القولين سواء فإن أرادوا أنها
زيدت من أول الأمر للأعراب فيه نظر إذ يليق أن يضاف المشي والجمع ولا يغيرها وإن أرادوا
العزب جازما أو عاصم المشي والجمع دلائل الأعزب هذا ما اخترناه وقال الحرفي حروف الأعزب
وأنه لا علامة الأعزب في الأعراب فعليه مذهبه يكون في الرفع معربين حركة مقدرة إذا انقلاب كسر
يجعل بعد كذا كذا ناعلة مذهبه في الأسماء الستة وقال بعضهم الأعزب بالحركات مقدرة
في مثقال الألف والواو والياء والحروف والألف الأعزب وهذا أقرب من قول الكوفيين
في الأسماء الستة واللام عليه ما عرفت فأن قيل علامة الأعزب لا تكون إلا بعد تمامه
الكلمة وانتم اخترتم في الأسماء الستة وفي المشي والجمع خصوصها قبل تمام حروفها فالحال

لها

ان حق الاعراب الكلمة ان يكون بعد صوتها وحصولها بحال عروضا في اخرها لما انفردت من ان
 الاعراب ان على صفات الكلمة فيكون بعد ثبوتها فان كان بالحركات فلا بد ان يكون على حرفها الا
 وحمل الحركة بعد الحرف كما مر فتكون الحركة بعد جميع حروف الكلمة وانما اذا كان بالحروف التي هي
 من سجع الكلمة فلا بد ان يكون الحرف اخر حروفها ويكون الاعراب بها ايضا بعد ثبوت جميع حروف
 الكلمة لانها انما تجعل اعرابا بعد ثبوت حروفها الخ حروف الكلمة وانما ثبوت المشي والجمع والذكر
 بقوى عندى انه كالتنوين في الواجد في معنى كونه دليلا على تمام الكلمة وانما غير مضافه لكن الذي
 يلزم ان التنوين مع افادتها هذا المعنى يكون على خمسة اقسام كما مر خلافا للقول فانه لا يشوب
 من تلك المعاني شي وانما يصفق التنوين مع لام التعريف لاستكراه اعضاء حروف التعريف مع
 حرف يكون في بعض المواضع علامة التنوين ولا ينفقظ التنوين مع الالف لانها لا تكون للتنوين وكذا
 ينفقظ التنوين للبت في نحو يارب ولا يحمل خلاف التنوين في نحو تانيدان ولا يندون ولا تملين
 ولا متسعين لا يقال ليست للتنوين كالتنوين وكذا ينفقظ التنوين في نحو واخر في الوقف خلافا للقول
 لانها متفرقة واسكان المتحرر لا يكون في الوقف وان كان الحرف اخر ساكنا فان كان ذلك بعد
 حركة الاعراب وهو التنوين فقط حذف بعد الضم والكسر وقلت الفاعل عند العرف لا بد من
 معرض للحدف بعد زرعوه للكلمة وضعفه بالسكون والوقف محل التحذف والحدف خلفت
 بعد الفتح بقليلها الفالفة الالف وحذفت بعد الضم والكسر لتقل الواو والياء وقليلها
 حرف على ما يعي في الضم يرب من المتأنيبة بغير ما وان كان الساكن حرفا اخر ارجح هو حرف الكلمة
 فان كان حرفا صحيحا نحو ليضرب ومن ذكر بفتحة الحاء وكذا ان كانت الفالفة نحو الفتي وخيلي
 وخشع وان كانت واو او ياء نحو القاضي في تربي ويدعو فاولا لافان وحذف الحدف كما مر في
 باب الوقف وقال في التنوين في الاصل عوض من حركة الواحد وتنوينه مع الالف والحدف كما مر في
 علة حروف الاعراب امتنع من الحركة في سائر التنوين بعد ما عوضا من الحركة والتنوين للذين
 كان المفرد يستحق بها شدة والحركة وان كانت مقدرة على الحروف عند بعض اصحابه لكن لما لم
 تظهر كانت كالعند من شدة رجع جانب الحركة مع الالف جعله عوضا عنها بعد ما كان عوضا
 منها فثبتت معها شدة الحركة وجانب التنوين مع الاضافة تحذف معها حذف التنوين فهو
 نحو كاني رخلان يافني عوض منها وهو الاصل وفي الرجل عوض من الحركة فقط وفي رخلان
 من التنوين فقط وفي رخلان وفيما ليس عوضا منها ولا من احد ما وفي نحو ياربيدان ولا رخلان
 عوض من حركة البنا فقط وفيما قال بعد لان حروف العلة الدال المعطية ما ذلت عليه الحركة
 مخفية عن النقص من الحركة وقال بعض الكوفيين انه تنوين حرك لا تنوين ساكنين فثبتت
 بالحركة وهو ما اخبرنا ان ازاها التنوين في معنى كونه علامة التمام في المعاني الخمسة
 وتقبل هو بدل من الحركة وحذف ما وضعف تحذف في الاضافة وقال الفاعل في الحرف
 بين المفرد المنضوب الموقوف عليه بالالف والشيء المرفوع وثبوت مع الالف بضعفة وكذا مع
 الباء واو الجمع وقيل هو بدل من تنوين في المشي ومن كثرة في الجمع بغير الالف المشي كان في الاصل

معه

معه انكر اعرابين والجمع مفردا انكر اكثر من ما ورون تصحيف ذلك حفظ القناد ومع تسليمه
 انما هو فان صفة اس مفعلا وحال وعشرون فلا يستحقان الا تنوين او احد الانه اعدل
 ذلك التكرار للفعل **واما** الاعراب اعراب المشي شدة شبيهة به يكون اخر الفاء لا ينفك عن
 الاضافة حتى يغير عنه بالفتحة عن النون ومعنى يكونه معني المعنى ويضطرر للتحال اضافة الى
 المضمر وهو ثلاثة اشياء نحو لا تأكلوا ولا تأكلوا ولا تأكلوا ولا تأكلوا ولا تأكلوا ولا تأكلوا ولا تأكلوا ولا تأكلوا
 على المشي تأكيد الدلالة على حال الرجل لا تأكلوا ولا تأكلوا ولا تأكلوا ولا تأكلوا ولا تأكلوا ولا تأكلوا ولا تأكلوا ولا تأكلوا
 بآل في بعد ذكر الشخصين فلا يكون تأكيد لو كانا كما جيتما وكلا كما جيتما واذا كان في الاعراب
 جازما على المشي وهو موافق لما في لغة العرب واصل المشي انكر بغير فاعلا ولا يعلله مواقف المتبوء
 في الاعراب شرط ذلك فيكون ان لم ينع المشي المعرب نحو جيتما وكلا كما جيتما ولا تأكلوا ولا تأكلوا
 وكلا كما جيتما وانما اذا اضيف الى المظهر فانه لا يجري على المشي اصلا اذا لا يقال جاتي احوال
 كلا احوال وكما ان يغير ثبوت مصفا الى المظهر ايضا بعد المشي وذكر صاحب المعنى ان بعض اعراب
 العرب يثبت الالف في كلا وكلا مصفاين الى المضمر في الاحوال كما في المصفاين الى المظهر
 فانه لا يجري على المشي اصلا ولا ادري ما صحته والعرب لا يقولون من التوا وعند من لا بد الي
 التامنها في الموت كما في اخت وبيت ولرب تدل الثامن اليها لافي الثمن وقال السمر
 هو من اليها لاسماع الامالة فيه واما الكسرة فلا تفرق عن المص في امالة الالف المتقلبة
 عن الواو وفي الكلام عليه في باب الامالة فكلما في الالف لثابت جيل اعرابا كما
 لا لا يعلل ولا في احوال في الثاني ثبوت النون لم يكن جازما في الالف لثابت لان التام
 تنقص الثاني ثبوت النون في احوال في ثبوتها ثبوت النون لثابت لان التام في الموثق
 كانت وبيت وثلاثان وهذا اللف في ثبوتها ثبوت النون لثابت لان التام في الموثق
 بغير احوال في ثبوتها ثبوت النون لثابت لان التام في الموثق
 للاعراب صارت كما هي ليست للثاني ثبوتها ثبوت النون لثابت لان التام في الموثق
 علة في كلامهم وعند الكوفيين الالف في كلا وكلا لثبوتها ثبوت النون لثابت لان التام في الموثق
 لاضافة قالوا اصلها كذا المصنف للاضافة في ثبوتها ثبوت النون لثابت لان التام في الموثق
 حتى يعرف ان المقصود الاضافة في المشي لافي الجمع قالوا ولم يستعمل واحدا اذا احاطة
 في الواحد فقط منها كلفظ الاثنين سوا قالوا وحذف الضم ولف استعمال الواحد قال
 في ثبوت رخلان سلا في الالف في ثبوتها ثبوت النون لثابت لان التام في الموثق
 بغير احوال في ثبوتها ثبوت النون لثابت لان التام في الموثق
 قاله لانها اذا اختلفت شيئا اختلفت وقالت تعالى طين الجنة انت اكلها ووجب قلب الفهم
 نصبا وقر اضمين الى المضمر والى المظهر كسائر التثاني واما التثاني فالالف حذفت في المثلث
 بدل ليل في التوا لو كانت مفردة لوجب كسر التثاني في قوله في ثبوتها ثبوت النون لثابت لان التام في الموثق
 وكان معنى المفرد نحو الفاعل المشي واعلم ان كلا وكلا ايضا في الالف المشي كان في الاصل

ن

للتاكيد ولا يؤكد التاكيد المعنوي لا المعادون كما في بناءه والمضاف اليه يجب ان يكون
مثنى اما لفظا ومعنى نحو كلا الرجلين او مثنى نحو كلاهما ولا يجوز ان يفرق المثنى الابني الشعر نحو كلا زيد
والخاق التاكيد مضافا الى موبت اضمح من خبره نحو كلاهما من وجوه الجمل في اللفظ ومعنى
المعنى اخرى قلت تعالى قلنا الجنة اثنتي عشرة اقاليم شرقا واخرا شمالا وجنوبا والفسر الثالث
ما فيه الواو والياء قال اما افردت اولوا وعشرون واحدا معا بالذكور لان جمع المذكر السالم
كل اسم ثبت مفردا ثم الحذف بذلك المفرد والواو يكون دالة على تضاف الاثنين وليس اولوا
وعشرون واحدا معا كذلك لان اولوا موضوع وضع جمع السلامة وليس به اولوا والرباب الذي
في المفرد وكذا عشرون واحدا به وليس عشرون وثلاث واربعة احدى العشرون وثلاثون والواو
وان او مفعول اولو كان كذلك لثقل ثلث عشرات مع كل عشرة تزيد على عشرون لان اول
الجمع ثلاثة وكذا قبل ثلاثون للتسعة مع كل ثلاثة تزيد على ثلثين والواو يكون دالة على
فانها جمع عليه وكذا ونحوهما وان كانت على خلاف قياس هذا قوله ولما ان هذا المثنى بانه
اسم دال على مفردين في اخره الف او يا وبنون مزيدتان فيدخل فيه اولوا وعشرون
واحدان واما ذو وهو دال على جمع المذكر على اي وجه كان لان واحدا لا يقال
ولكن اريد به الذويين **قوله** التقدير فيها تقدير كعصا وعلا في مطلقا او استعملت كذا
رفعاً ونحو نحو مشي ربحا واللفظ فيها عدا **قوله** هذا انما ان الاعراب المذكورة
اي الاسماء المعربة يكون مفردا وفي بعضها يكون ظاهرا خفيا اسما المفردة الاعراب كما
صنطها في مفردها كمنها ظاهر الاعراب **قوله** فيما تعدد في معرب تقدير اعرابه
في ذلك المضاف وهو اعراب واقام المضاف اليه اعني الضميمة فصار مفعولا فاستند
اي الفعل اعلم ان تقدير الاعراب لا حد شديدا اما تقدير النطق به واسمائه واما تقدير
واستغفاله فالمفرد في بابين يستعمل في كل واحد معنى ما على الاطلاق اي رفعاً ونصباً وجرّاً
الاول باب غصي يعني كل معرب مقصور فانه يتعدى اعرابه لفظيا في الاحوال الثلاث لان
الاول لو حاوالت حركته لخرج عن جوهره وانقلبت حرفا اخر في مفرده فلا يمكن تحريك الالف مع
بقائه الفاء الثاني باب غلاحي يعني كل مفرد اختار اعرابه غلاما في مشي مضافا الى باب
المتكلم فانه يتعدى الاعراب اللفظ في مطلقا ايضا لان اعراب المضاف متنازع في اضافته
وذلك لان الاسماء انما يستحق الاعراب بعد تركيبه مع عاملها كما تقرر في قولك جاعلا
زيد مثلاً لم يستحق المضاف الاعراب الا بعد كونه مستند اليه اي كونه مفعول الكلام
اذ هو المقضي لرفع الاسماء وكونه مستند اليه مستحق بكونه اولاً في نفسه والمستند اليه
المبني مثلاً ليس مطلق الفاعل بل الفاعل المتصرف بصيغة الاضافة الى زيد فالاعراب مستحق
بالضافة فالاول الاضافة ثم كون المضاف عدة او مفصلة ثم الاعراب ثم قولك انهم لما
اصناف الاسماء المفردة الى ما المتكلم الزموا ان تكون حركته ماقبل الياء كسرة لتوافقها فلما
ارادوا الاعراب في ذلك وجدوا محل الاعراب مشتغلا بحركة لازمة واختار الحرف

هذا هو تقدير الاعراب في مفردها
فانما هو تقدير الاعراب في مفردها
فانما هو تقدير الاعراب في مفردها

مركبة

لحركاتها فالتعريف كانا او متماثلتين مستعملين ضرورة وكذا في نحو فاجي في المفرد يستعمل في الاعراب
فيه وجوب اذ غاب حرف الاعراب واما المستعمل في الاعراب فيستعمل في الاعراب في الاعراب
الاعراب فاما الاول الاسماء المنقوصة الى الذي يحذف اعرابه باقية كسرة فيستعمل في الاعراب في الاعراب
المتكسر باقية واما الثاني المنقوصة الى التي تحذف الحركتين مع تحريك ما قبلها كسرة فيستعمل في الاعراب في الاعراب
وما قبل الواو لم يستعمل الحركات عليه ما عدا الواو وحركتيه ومغزاه لعلها الفتح فلتستعمل
على الياء كسرة ما قبلها كسرة الياء في الغايه وليس هذا النوع منقوصا لانه لا يفتقر حركتين ونحو الفتح ايضا
مفعول المفرد في المزدود او كونه ممنوعا عن مطلق الحركات والقصر المنع الاول اولى لانه لا يفتقر
غلاحي مفعولا وان كان ممنوعا عن الحركات الاعرابية ايضا فليست له اعراب الا انما
واضحا ذهب الحاجة الى غلاحي مثنى على ما في المقصود من القامع المعرب في الثاني كما جمع ذلك
شاه مضاف الى التاكيد فان رغبه وحده مستعمل فيه وذلك نحو جاني مسل والاصل سلموي اجتمعت
الواو والياء مع التاكيد والياء واولاها ساكنة مستعملة للافعال فليست الى افعالها اعني الواو
الياء الا المضاف الى الادغام في الحذف وكذا انما كانت الثانية او اخر سبب وسيت وان كان القياس
في ادغام المتقاربين قلب الاول الى الثاني كما في الضريف وادغم بعد الغاب او لا في الاخرى
وكسر ما قبل الياء لا تامة ما عدا في مفرده من الحذف وكون الضمة قسمة من الطرف والطرف محل القيد
من غير كسر الضم في نحو سبيل وسيل مع سابل وسابل اسمي فاعل حال وسابل من السبل والسبل
في نحو سبيل وسابل لانه لم يصب به تحريف اخر حتى يشبهه ولو يكن الضم قسمة من الطرف وليست
ايضا الساكنة المدغمة في فتناع الضم ما قبل الياء الساكنة غير المدغمة فان ذلك لا يجوز فيها ولذا
قبله جمع اربعين فيض في فضلي من القيد طوي واما المدغمة في المتحركة فكلاهما متحركة لاصور
مع المتحركة تحريك احد نحو سبيل كجاء وان كان الاسم الذي قلب واحدا للافعال في الياء على حرف
الواو ان اولها ساكن الوسط جازوا ايضا في الضمة على حاله فقالوا في جمع الواو في فتنع زالوا
الذي هو علامة الرفع مفرد في نحو جاني مسل واما في حالة الجر والنصب فالابا فتنع الا انها اوجبت
والمدغمة ثابتة ولعلها انما لم يندرج في صانها القوم وصاحبها القوم ورايت صاحب القوم ومزركش
بصاحب القوم من المفرد حرفة فله وورع ومن الحذف لان الكسرين مستعملتان خلاف نحو مسل في النصب
اليه كونه ضمير متصلا بغير المضاف واما اللفظ في في الاحوال الثلاث فقد دخلت في باب غلاحي
فلما لم يفرده بالذكور كان عليه ان يعد في المستعمل اعرابه الموقوف عليه رفعاً ونصباً بالساكن نحو جاني
زيد ومزركش بكونه يند في ضمير المتعذر اعرابه مطلق المحل في نحو من زيد ومن زيد او من زيد
كونه معربا في تقدير الاعراب ونحو الاستعمال محله بحركة الحذف في تقديره ان من مذهب النحاة ان غلاحي
مبني لاحصائه الى المبني وخالفهم في ذلك اذ لا يند عن من ضمير المعرب المقدم اعرابه وهو لغوي دليل
اعراب غلامه وغلامك وغلاماي ومن اين لم يفرق الاضافة اليه مطلقا سبب السبل لها شرط
كما في الظروف المبني فاذ اعراف العرب الذي هو انه مفرد انا مطلقا وفي بعض الاحوال
دون بعض ما في من المعربات اعرابه ظاهر وهو قوله واللفظ في تقديره اعراف غير المتصرف

ثانيه ثلثان من تسع او واحد منها تقوم مقامها في ذلك ووصف وتاثيره وعنده شريح
 ضرر تركب **قولك** قوله ثلثان اعمر اول ان قول النحاة ان الشيء الفلا في لغة كذلك لا يتركب من
 انه موجب له بل المعنى انه شيء اذا حصل ذلك الشيء بغير اختيار المتكلم ذلك الحكم لما سمي من ذلك
 الشيء وذلك الحكم والحكم في اصطلاح الاصوليين ما هو عليه العلة والباء المعنى بقوله وحكمه ان كسر
 ولا تنوين لان سقوط الكسر والتنوين في غير المنصرف مقتضى العاليتين والسميت به ايضا لانه واحد
 من الفروع في غير المنصرف شيئا وقلة بخلاف كل واحد منها جزء العلة لانه لا يجرى في اجزاء شيئا
 منها يحصل الحكم فالعلة الثامنة اذن مجموع علمين او واحد منها تقوم مقامها مع حصول شرط
 كل واحد منها واستعرف الشرطان ان شاء الله تعالى ويدخل في الحد الذي ذكره المصنف المنصرف
 ما دخله الكسر والتنوين للضرورة او للتناسب وكذا المجموع بالالف والتاء على ما اخرجوا بالواو
 والتنوين على اللوثة كسلمات وقسملون وان لم يحدف منهما الكسر والتنوين لثبوت العاليتين
 مع جميع ذلك يعني قوله بعد يجوز ضرورة للضرورة او للتناسب نظرا لان الصرف على قوله عبارة عن
 تعري الاسم عن السببين المعنيين وعن السبب الثامن مقامها وهو في حال الضرورة
 التناوب غير مجرد عنهما فكان الوجه ان يقول وتزول حكم غير المنصرف للضرورة او للتناوب
 لان حكم غير المنصرف حكم قد يختلف من العلة بخلاف حكم المعربا في اختلاف الاعراب في القول
 لفظا وتغيرا لانه لا يختلف عن لغة الاعراب وعلى ما جاز النحاة غير المنصرف اعني قوله هو
 لا يندخله الكسر والتنوين للتبيين يجوز ان يقال يجوز ضرورة للضرورة وكذا على ما حكاه المصنف
 يكون مادخله الامور والاضافة بما فيه ثلثان من القسم غير منصرف وعنده غير منصرف
 قالوا ان الكسر سقط في التنوين او قالوا ان الكسر والتنوين سقطا معا وذلك ان اكثرهم قالوا
 ان الاسم لما شابه الفعل حذف لاجل مشابهته اباء علامة محتملة التي هي التنوين في علامة
 اعرابه لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء وجعلوا ترك التنوين عبارة عن حذف
 التنوين وقالوا ثم تبعه الكسر فحذف ضرورة الاسم غير منصرف وهو واحد القول بان
 لما لم يكن مع الاء والاضافة تنوين حتى يحدف منه الصرف لم يسقط الكسر فظهر ان سقوطه
 لتبعية التنوين لا بالاصالة فعلى قول هؤلاء نحو الامر واحمر كمنصرف لان التنوين لم يوجد في حذف
 كما في امران واحمر وقال بعضهم انه لما شابه الفعل حذف الكسر والتنوين مع المنصرف ونحو
 الامر واحمر عند منصرف لان الكسر والتنوين لم يحدفا ولا اخذوا مع الاء والاضافة
 منع الصرف والاول اقرب اعني ان الكسر سقط تبعا للتنوين وذلك انه يتوعد في حالة الضرورة
 تابعا له مع انه لا حاجة داعية الى اعادة الكسر اذا وزن يستقيم بالتنوين فذلك هو الكسر
 حذف ايضا لمع الصرف كالتنوين لم يحدف بلا ضرورة اليه اذ هو الضرورة لا يتركب الا قد رده
 الحاجة وانما تبعه الكسر في الحذف لان التنوين يحدف لا يمنع الصرف ايضا كما في الوقت ومع
 الاء والاضافة والبناء فاذا والنسب من اول الامر على انه لم يسقط الا مشابهة الفعل لا لفظا
 ولا لشيئا ولا لشيء اخر فذلك هو امعة ضرورة الكسر التي لا تدخل الفعل وهذا ابو في قول النحاة في نحو

ضربى ويضربى واما لم يظهر اثر منع الضرب في المشي وجمع المذكور السالم مع اختراع التنوين
 نحو ان وتسلمون علين للمؤن لان التنوين فيها ليست للتكثير كما ذكرنا حتى تحذف وتبطل الكسر
 وايضا فان نصب فيما تابع للجر فليقع الجر بالنصب بل ان يجر بها واغراب الاعراب المفرد جعل
 التنوين معتقبات الاعراب وجبت منع جرها للمعلولين لان فيها اذن تنوين التكن ولا يمنع نصبها
 الجوزة فنقول اصل الاسم الاعراب كما ذكرنا ثم قد يتفق مشتبا بعبء الفعل وهي ثلاثة اضر
 احدها وهو انما ان يصير معنى الاسم معنى الفعل كما في اسم الفعل فيبين الاسم نظرا الى
 اصل الفعل الذي هو البناء ويعمل عليه وتاميرها وهو واسطها ان توافق بين حيث تركب الحرف
 الاصلية وتساويه في شيء من المعنى كاسم الفاعل والمفعول والمصدر والصفة المشبهة في
 عمل الافعال التي في معناها ولا يبي تضعف امر الفعل في البناء تطفل بعضه وهو المضارع في
 على الاسمي في الاعراب فلا يبين منه الاقوي المشابهة للافعال التي الذي معناه معنى الفعل
 كاسم الفعل وثالثها هو اضعفها ان لا يشابه لفظا ولا يتضمر لفظا ولكنه يشابه
 بوجه بعيد فتكونه فرع اصل كما ان الافعال فرع الاسماء فادعوا اشتقاقا اما الافادة فلابد
 الفعل في كونه كالماء الى الاسم واستغنى الاسم فيه عنه واما الاشتقاق فيصرف في باب المقدر
 فلا يبين هذه المشابهة لضعفها مع ضعف الفعل في البناء ولا يفعله في عمل الفعل لان ذلك يتضمن
 متعاضد الطار للفاعل والمفعول وهو خالفه بل يجرى في هذه المشابهة علامة الاعراب كونه
 اسما معربا بلا علامة اعراب مثل بعبء الكسر على قوله او ينزع التنوين والكسر معا كما
 وانما احتج في هذا الحكم الى كون الاسم فرع من جهتين ولم يقتنع بكونه فرع من جهة واحدة لان
 المشابهة تفرعية مشابهة غير ظاهرة ولا قوية اذ الفرعية ليست من خصائص الفعل لما
 بل اعتبار في اثنائه اذ اختلف كما مضى وكذا الثبات الفرعية في الاسماء بسبب هذه العلة
 خبر ظاهر مما يجي فلم تكف واحدة منها الا اذا قامت مقام اثنين فان قلت اذا شابه الاسم
 غير المنصرف الفعل فقد شابهه الفعل ايضا فلم كان اعطى الاسم حكم الفعل بل العكس
 فالجواب ان الاسم تطفل على الفعل فيما هو من خواص الفعل وليس له كالمطلق المشابهة
 بغير ما ذكرنا كما يصير اسم الفعل بمعنى الفعل ويتضمن اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
 والمصدر ومعنى الفعل فتطفل الاسماء على الافعال في المعنى فتعطي حكم الفعل وذلك ببناء اسم الفعل
 وتعليقه عليه معا على القول في علامة حذف وهذا انطرد في كل ما يعطى حكما لاجل مشابهته لنوع
 اخر كما اذا اتفق مشتبا في الحرف للفعل تتضمن معناه كارب ونحوها وما ولا اعلم على الفعل
 واذا اتفق مشتبا في الاسم للحرف باحتياجه الى غير كالموصولات والمضرات والصفات
 او تتضمن معناه كاسم الشرط والاستفهام وعوض ذلك بما يجي في باب المبني في الاسم المتظلمة
 على الحرف فيما تحته وتحتها في ذلك اذ في مشابهة لاجل بقا الاسم خلاف مشابهة لفظا
 وذلك لكون الحرف وروبوته في البناء دون الفعل واذا شابه الفعل الحرف بلزوم معنى
 الانشاء الذي هو بالاصالة للحرف اعطى حكم الحرف في عدم المنصرف كما في عيسى وفعل النجب

ج

هـ

والفصلان والفضليات والفضل فعلى آخر في الاصل اشد تاخر اركان في الاصل معنى جاني
 زيد وكل اخر اشد تاخر من زيد في معنى من المعاني ثم نقل الى معنى آخر جاني زيد وكل اخر اشد تاخر
 ولا يستعمل الا في ما هو من جنس المذكور ولا يلائم جاني زيد وكل اخر ولا امر اخر ولا يستعمل
 اخر في المعنى الاول ولا يستعمل الا مع اللام والاضافة كما هو في قوله في اخر ان الناس
 وقد في الجماعات المتأخر وقد في الاخر فلما خرج اخر وصار يضاهي معنى الفضيل استعملت
 من دون لوازم الفعل الفضيل معنى من والاضافة واللام وطوبى بالمتأخر عن اللام والاضافة
 ما هو له في قوله تعالى اخر من اخرين وامر اخرين وامر ان اخرين ونسوة اخر قبيلا
 الذليل على قوله اخر انه لو كان مع من المقدر كما في الله اكبر للزمان يقال بنسوة اخرى وذلك
 الفعل ان الفعل الفضيل ما اذا كان ظرفا او مقدر لا يجر مطابقة لم هو له بل يجب ان يجر
 ولا يجوز ان يكون بغير الاضافة لان المضاف اليه لا يجر الا مع بناء المضاف كجاء في الغيايات
 او مع ساقية المضاف اليه وهو التوابع كما في حديثه وكلا يتناولان دالة ما اضيف اليه المتابع
 ذلك المضاف عليه نحو قوله الاطلاق وكذا هذه ساقية اخذ امر استغفر كلامه فلم يبق الا ان
 يكون اصله اللام ولما افع ان يقع المحصر فبما ذكر من الوجوه بما ذهب اليه الجليل في الجمع
 واخر من كونه متفرقات بغير الاضافة مع عن بعض تلك الوجوه فادعى ان يقال في استاء
 كون اخر بغير الاضافة ان المضاف اليه لا يجر الا اذا جاز اطلاقا ولا يجوز اطلاقا في هذا
 ومع اولى من كون اخر متعذرا عن اللام استدل بالامانة لو كان كذلك لوجب كونه متعذرا كاسم
 المتعذرين عن ذي اللام وكان لا يقع صفته التكرار كما في قوله تعالى من ايام اخر واوجب
 بانه متعذرا عن ذي اللام لفظا ومعنى اي بعيد عن التعريف الى التذكير ومن اين له انه لا يجوز
 المتعذرون والمعدول عنه تعريفه وتذكيره او لو كان معنى اللام في المتعذرون عن ذي اللام واجبا
 لوجب بنا سحر كما ذهب اليه بعض النحويين معنى الحرف في تعريفه لم يزل كونه متعذرا عن ذي
 اللام بل كونه على اوجه اربع حتى الى ان قياس اخر لما عذر عن اللام والاضافة ان يستعمل من دون
 لفظه في جميع الاحوال فاحذر في قوله بنسوة اخر متعذرا عن اخر من يكره في هذا القول ان يكون
 اخر ان اخرين واخر واخرى في اخرات متعذرات ايضا عن اخر من الان اخرى واخر غيران
 عن اعتبار العذر ثالث التابيت والجمعية والمثنية والجمع بالواو والنون لا يبين فيما حكمه منع
 الضم في موضع عوار ان والجمعون كما في اما اخرات فاستعملها باللام والاضافة كما هو الاصل
 ولو لم يكن ايضا لرب من فيه ان منع الضم كونه كثرات وفي ادعا كون الفاظ الموت والتمنين
 والجمعين متعذرين لفظ الواحد المذكور بعد الاول ان لا يدعي كون اخر قصار بدينه متعذرا
 عن احد لوازم الفعل الفضيل على التعيين بل يقول في متعذرا له مما كان حقا ولا سيما في الاصل اعني احد
 الاشياء الثلاثة المطلوبة او ما عدل عنه لعدم عن معنى الفعل الفضيل الذي هو الاستئذان لاجدها
 كما هي في الفعل الفضيل وذلك لانه صار عن غير محاذرة فاعلى هذا لا يفسر العذر بما هو عليه
 المعنى اعني خروج عن ضيقه الاصلي بل يقول العذر اخرج اللفظ كما ذكرنا في الاصل ان يكون



معنى الضيق او استلزام كلمة اخرى فيدخل فيه نحو امر ونحو وعنة ومساو وكما
 مضاف لان الاصل في تخصيص اللفظ المطلق لغير معين مما كان يقع عليه وضعا ان يكون باللام والاضافة
 ويذكر فيه الغيايات ايضا نحو قيل وبعد لقطع ما عن المضاف اليه الذي كان يقتضيه وضعا فعلى
 هذا اذا كان المقدر له معنى او اضافة الى عدله سبقت اخر امتنع حرفه في قوله نعم نعم واخرات
 بعد ما عتار العلية في ما كانا اعترت في بحر على ما عني والما جمع ومثله اخر ان من كنه وضعه وضع
 فلا كثر من على انه متعذرون عن جمع لانه جمع جمعا وقياس جمع فعلا افتد فعل اخر او حرف البو على اس
 قياس كل فعلا ان جمع على فعل بغير قياس فعلا موبت افضل الجمع على فعل ايضا وامر جمع على الجمع
 قوله وخلال السودين واخرها شاذ كما عني باب الجمع ولو كان جمع متعذرا عن جمع فعل صلح الجمع
 المذكور الموبت لما جاز في الرجال جمع قال والحق ان جمعا امر لاضافة وقياس جمع فعلا اسماء فعلى في
 التعطير فعلا وان في التخصيص فعلا في وحقاوات جمع متعذرون عن اخذ جمعا وورد عليه ان جمعا
 لو كان اسما لكان اجمع ايضا كذلك جمعة اذن على الجموع شاذ لا يجمع بالواو والنون الا العكس
 او الوصف كما في سبيل الجمع واما النسب الاخر في جمع فعل الجليل لانه تعريف انصافي وكذا في الجمع
 لان الاصل في تعريف النور اجمع اجمع ابي جميعه وقرأت الكتاب اجمع ان جمعة فعل هو جمع
 لان تعريف الاضافة غير معتبر في منع الضم في قوله ان يقول انما ليرصد في الجمع وجود المضاف
 اليه لان حكمه الضم في تعريفه لا يبين فيه كما عني واما مع حذفه ما المانع من اعتباره وقال بعضهم فيه
 التعريف الوضع كالاعلام اي وضع تأكيد الاشارة للاشارة التعريف والمؤكد ان يكون المتعذرة
 الاما يجوز الكو فيون عن قولهم قد صرت الكبر فوفا احكاما ما كان المؤكد فيه في محذور افعليها
 على هذا القول شبه العلية وورد عليه صياحا ومساو ونحو وعنة وضحة اذا كانت مضافات
 فانها عارفات بالاعلام مخصصة بعد العموم كالاعلام الغالبة نحو الخبر والصقع فيجوز القول عن
 اللام مع شبه الغالبة مع ان جميعا منصرفه ايضا شبه العكس لم يثبت جمعة بالواو والنون
 بل الجمع هذا الجمع اما العلة واما الوصف فالمتعذرون في الجمع مع القول بالوصف الاصل وان
 شاذ بالعلية في باب تأكيد ما عذر كاسودا وقرع وعنا وقرع لكن على الكلام في ان اجمع في
 الاصل من ان الصفات هو اجمع من باب جر امر باب الفضل والفضل يجوز ان يكون من باب جمع جمعة
 على اجمعين وجمعة بالنظر الى اصله فعل وبالنظر الى نظيره في اسما بالعلية افعلا كاسودا وادامه
 فابان وعيد الموصوف من الرفع فينا عذر في الوضو في الاحكام فاعلم ان لا يجوز فيه ك
 قبل العلية ولا يقدح في هذا ايضا الفعل فعلا لا يجمع الا في النون والحق الاول ان يقال
 ان في الاصل الفعل الفضيل اشتداد اجمعون جمع وكان معنى قولنا قرأت الكتاب اجمع الاصل الثمانية
 جمعا في قرأت كل من فعله فضيل لغوهم جميعا وحمد والحمد في الجمع دون الموصوف في جمعا بمعنى جمعة
 وانما معنى الفضيل كما ذكر في اخر بعينه فمما ذكر في اللفظ لوازما فعل الفضيل الثلاثة التي
 اللام والاضافة ومن جملة ما ذكرنا في اخرها جمع واخرها العذر والوصف والنون واخرها جمع في جمعا
 العذر والوصف ورد على جعل اجمع من باب الفضل ان موبته جمعا وحده عني كخبري والحوادث

[illegible][illegible]

المجلد الثاني

الاصول الطوبى في الصفات
من انما صفات المذنبين
الذين فقدوا صفات النعمان
موضوعه المذنب استعانت

وقوله فيما تقرر ان الطاري بين كل المطر وتعليه فيقبل الاعراب والاسمية والاصناف وتختلف
تأثيرات شغل فيه يتخلف بعض الحروف وقلب بعض ما يخرج جان وادرجان في كذا كان ولد زينا كان
ذلك وانما اذا لم يقع الا في كذا العرب او لا مع العلة قبل الاخر والاضافة اذا لم يقع فيقبل
التنوين ايضا والجر مع سائر النصب فان كان الجار والنزلة والبرق والبدر فيصير الكلمة العربية
فان جعلت في ذلك فلا كان كانه جعلت الكلمة العربية على ان كان فيه مع العلة سبب اخر
غير العلة مع الصرف كزجر فيكون فعلا والوزن وكذا البحر مخففا وان لم يكن صرفا كالحمام على
ففي العلة على ما قاله المص الشرحان معا واجبان العلة في العلة مع اخذ الشرطين الباقيين وما
انما الزيادة او تحريك الاوسط وعند سيبويه واكثر الفخاء تحريك الاوسط لما ثبت في العلة في
ملك عند منصرف فامتنع ان يكون الوط هو يعينون والشرطين المعينين كون الاخرى على اول
استعمال العرب له والزيادة على الثلاث وهو اولي وذلك ان تحريك الاوسط في الموشح هو شق
انما اثره في تمامه تمام الشاهد مستد علامته الثانية واما العلة فلا علامة لها حتى تستد مسددا
شيئا الا ان لم يكن كونه ثلاثا سببا وسطه او تحريك يشابه كلام العرب ويصير كانه جاز في
كلام العرب لان اكثر كلامهم على الطول ولا يترفعون الا في ذلك الحديقة غلا في كلام العرب والزمخشري
تجاوز عما ذهب اليه المص بان جعل الاخر اذا كان ثلاثا ساكن الاوسط جاز في صرفه وترك صرفه مع تزج
الصرف فقد جاز في العلة مع تكون الاوسط ايضا فكيف لا يترفع تحريكه وليس ينبغي ان لا يصح
لوط غير منصرف في شيء من الكلام والقياس المذكور ايضا متبعة والذين يحكمون فتح منصرف ما هو
ولو لا العلة لكان مثل هند وذهب عن ان تترك صرفه وذهب عن ان تترك صرفه في غير
اما لكونه شرطاً لزيادة على الثلاث في التانيث المعنوي واما لكونه سببا للعلة في الثلاث والعلة
في تمامه وجوز من القسم الاول ان لو كانت سببا في الثلاث في الساكن الاوسط لم يحل لوط غير منصرف
في كلام منصرف وغير منصرف ولبين ما تقدمت عليه وجوب صرف لوط وجواز منصرف مع ان كل واحد
منه الثلاث ساكن الاوسط وذلك ان هذه الاول الحقة بالعربي وايضا فالتانيث للمعنى في
الاصول وله علامة مقدرة تظهر في بعض النصب فان وهو التصغير بخلاف العلة فانه لا معنى لها في
بما فيها امر عدي وهو ان الكلمة ليست من اوضاع العرب ولا علامة لها مقدرة فالتانيث اقوي
من باقي التفسيرات هو حصن بازاء ويجوز ان يقال ان امتناعه من الصرف لاجل تاويله بالبقعة او
القلعة الا ان نقول انه لا يستعمل الا في المذكر والجمع اليه الاضمار المذكور لكن ذلك مما لم يثبت لظلال
الصحيح لما لا يوجب عليه السلام **فصل** في الجمع شرط لصيغة منتهى الجموع بغير ما كسرها
ومضارجه وانما اذا لم يمتنع منصرف وخصا به الضم لان منفرد عن الجمع وسراويله اذ المص وقد
قبل ان لا يجمع على موانيد وقيل على جميعه بغيره العلة في اعادة صرف لا في الشكل ويجوز ان يضاف
مثل قاتل اقول قوله صيغة منتهى الجموع اي ورنه على جموع جميع التفسير كعب على كلب وجمع الكلب
على الكلاب وجمع النعام على النعام واما ما قيل انما يجمع التفسير لا لا يمتنع جمعه
جميع السلامة وان لم يكن قياسا عطفه اعلى ما جئ به في التصريف في باب الجمع يحق قوله عليه السلام ان

هو

صوابات يوسف وقوله جندب القرابين بالكره وقوله ولاد الرجال راوي زيد رايتهم
حسب الرقاب نواكس الاصهار كما ذكره ابو علي في الحجة وضايف هذه الصيغة ان يكون اولها مفتوحا
والثاني مفتوحا والثالث مفتوحا او اخر احد في الاخر او لا كما جدد واكثر او لثمة ساكن الاوسط فلو
هذه الصيغة لم تؤثر الجمعية كما في بحر وجسان مع ان في كل واحد منها الجمعية والصفة وانما
شرط في هذه الصيغة ان تكون بغير فتحة اخر ازاخر نحو ملايكة لان التاثير في اللفظ من وزن اللفظ
غيره في اللفظ ولا يثبت وطواحيه فتكسر من قوة جمعته فلا يقوى مقارنته في سبب ما ذهب اليه
ان قسامه مقامه ما كونه لا يظهر في الاتحاد كما ذكرنا قبل ولا يلزم منع ثمان ورايح وجران وان
حصلت فيها صيغة منتهى الجموع لان هذه الصيغة شرط السبب والمؤخر هو المشروط مع الشرط
وقوله وحسنه على المصنوع غير منصرف قوله على حال من الضم في غير منصرف اي لا يصح
اي لا يصح في حال كونه على الضم والصنع لا يطلق الا على الماضي والمذكر ضعا وذلك لان
لا يبق اذ في معنى الجمع اذ يقع على كل واحد منها وهي على الجنس الواحد معينة في كسامة لا
على ما يبق اذ في كسامة اذ في الشرط وحده وهو الصيغة من دون معنى الجمع وكان ينبغي ان يكون
لمصنفه ثمان ورايح والحال عند المص ان الجمع انما هو اذا سمي به لا يصح لان المعنى
في الجمع عند ان يكون في الاصل كما ذكرنا في الصرف فلا يصح في ذلك الجمع بالعلة المذكور
فلا اثر له هذا القول للعلة في منع مسددا على اكل الموشح الجمعية السلية المتابعة للجمع
فان فصل البش الجمعية والعلة تضاد كما يذكر المص بعدم تضاد الوصف والعلة في الجواب
لشأن متضادين وهذا اعتبار حقيقة الجمعية مع العلة مع التسمية كما سيجيء في معنى
من الرجال بكارم مثلا فيكون معناه من الجماعة المسماة بهذا اللفظ فيكون معنى الجمعية تافها
وقد انما سمي بابا بان جلاله ومعنى العلة معنى التسمية فمما كان جعله لا شيء واحد سمي باللفظ
الذي لك فيه معنى التسمية من لفظ بابا ان اذ معناه هذا ان الجلال المعتان خلافا في بين العلة والصفة
فالصفة والاولى عند الان في اثنان الوصف والعلة والفقول المصنف في الشرح اذ العلة
تفيد الخصوص والصفة تفيد العموم فمما كان جعله لا شيء واحد سمي باللفظ الذي لك فيه
بالصفة المراد في باب منع الصرف ان يكون الاسم وضع في غير الشرط وصاحبه جمعية التسمية
لما يخص ذلك صاحب كما في باب الصرف فاذا جعل في اسم ان دلالة على ما ذكرنا وصحة تسميته
لذلك المخصص وتعيينه فلا يضره في منع الصرف عن موضع ما يمنع من ذلك المخصص وتعيينه له الا ان
ان نحو اسود وازرق من غير ما منع الحري وهو العلة لكن لما كان المعنى الموضوع له الوصف وهو الغرض
وصاحبه باقيا في موضع ذلك القاصص على ان في اعتبار كون دلالة الاسم على المعنى وصاحبه وصحة نظر
كما ذكرنا في اربع فقولنا يمكن ان يمتنع من كسامة معنى الحرف فيكون دال على معنى وصاحبه لكن غرضه المص
من الحري وهو العلة كما عرفت في نحو اسود وازرق العلة المانعة من الحري فالعلة هنا كالصفة
مما لا فرق بينهما الا ان الكلمة العلية تصير احضرا بالعلة وقد قال ان العلة تخصها بذكر
واحدة والعلة بنوع واحد على العرف بين العلية والعلة مطلقا ان العلة لا تترك من انما معنى

ن

بين

الوصف كما في الشود والاكثرون في العلية عند فتراته والذليل على إمكان الوصف مع العلية في نظر
انما سميت هاتين اللفظين والحق من اسميهما لانهما قد وقررا في اللفظ والحق في المعنى والحق في اللفظ
اللفظ كما في اللفظ والحق في المعنى والحق في اللفظ والحق في المعنى والحق في اللفظ والحق في المعنى
هذا قول العلماء انما تدخل اللفظ في اللفظ والحق في المعنى والحق في اللفظ والحق في المعنى
الاصلية فلولا جمع الوصف مع العلية كيف كان فالتفت فاذا لم يكن بينهما تباين فلم يمتنع ما في الجمع في اللفظ
والصفت المذكورين وكذا اكل على ملح وفيه الوصف الاصل فانه كذا كان في اللفظ الا ان المقصود اللفظ
في وضع اللفظ لما كان تحصيل المعنى في اللفظ الاصل في اللفظ والحق في المعنى والحق في اللفظ والحق في المعنى
وبالعكس وكان المعنى الاصل انما يلقى في اللفظ فاما في اللفظ والحق في المعنى والحق في اللفظ والحق في المعنى
الوصف الاصل لكونه كالمفهوم مع لفظه وكذا القول في الجمعية في موضع واحد على انما يمتنع وان لم
يتألفها العلية وامكن تخلف في بعض اللفظ لان المقصود اللفظ في وضع اللفظ مع معنى الجمعية
فاذا ثبت ان معنى الوصف والجمعية لا يمتنع في الموضع الذي يصح لهما فيه فكيف بالاعتبار في
موضع واحد من ذلك الذي لم يمتنع فيه معنى الجمعية في موضع واحد من الوصف فالاولى اذن في
معنى صرف مسأله عما قاله ابو علي وهو ان في العلية وشبهه الجمع وعند الجوزي في شتيان
تألفا غير مبني أحدهما على سبب آخر كما قال ابو علي ان فيه شبه العلية وذلك ان الجوزي في قوله
النظر في الاحاد سبب من الاسباب العلية والوصفية وغيرهما ولم يرد شرط السبب كلف
غيره وكان سعيد بن الاخير يصر في موضع واحد على اللفظ والحق في المعنى والحق في اللفظ والحق في المعنى
عندهم قولهم وسراويل الاكثر من اللفظ في اللفظ والحق في المعنى والحق في اللفظ والحق في المعنى
في العلية فبعد سببونه وتبعه ابو علي انه اسر الخ في غير ذلك كما عرفت بالاجز والكتب المشتمل
كلامهم ما لا يصر في قطعها فنادى بل عمل على ما شاهد في اللفظ والحق في المعنى والحق في اللفظ والحق في المعنى
جميع ما وان لم يمتنع من الصرف الا في اللفظ والحق في المعنى والحق في اللفظ والحق في المعنى
الجمعية شرط العلية وفيه التائب المعنوي وشرطه ايضا العلية واما الصيغة فليست شيئا
بل في شرط السبب الجمعية الا عند الجوزي في سببونه متبعة القدر لاسباب بل موازنة على اللفظ
وقال الجوزي في عدم النظر والجمعية الجمعية والجمعية والجمعية والجمعية والجمعية والجمعية والجمعية
في الجمعية والجمعية والجمعية والجمعية والجمعية والجمعية والجمعية والجمعية والجمعية والجمعية
جميع ما على اللفظ والحق في المعنى والحق في اللفظ والحق في المعنى والحق في اللفظ والحق في المعنى
اللفظ والحق في المعنى والحق في اللفظ والحق في المعنى والحق في اللفظ والحق في المعنى والحق في اللفظ والحق في المعنى
الاخيار فلا يقال لعل جازا في اللفظ والحق في المعنى والحق في اللفظ والحق في المعنى والحق في اللفظ والحق في المعنى
فيه مقدار لا يمتنع كذا لعمري ذلك ان لنا قاعدة ممددة ان ما على اللفظ والحق في المعنى والحق في اللفظ والحق في المعنى
ولم يمتنع فيه لكونه لانه مفردة فقد زعمنا اننا لا نخرج القاعدة ايضا اذا اشتد الشيء على اللفظ
كذلك ان تطابق اسر تلك الاقطاع على المجتمع منها كرمه اعشار وليس للمجتمع ان يقول ان مثل
هذا المختص بوزن افعال لانه قد جاز في الشئ وفي حصى اخلاف شره ويجب على النواق

وغيره

وسراويلهم بالاتفاق والنواق ايته وقد نسب الي سببونه ان افعالهم قد قال ابو الحسن
ان من العرب من يصر في سراويل الكونية مفردة او سبب بعضهم الي سببونه انه يقول بانفسهم
ايضا نظرا الى قوله عرب كما عرفت بالاجز وهو قاطع لان تشبيهه سببونه بالاجز لاجل التعريف
فقط لا لكونه مفردا فاشبهه الا في قوله بعد الا انه اشبهه من كلامه ما لا يصر في قوله واذ
صرت فلا اشكال في السبب اعني الجمعية في زعمنا فلا يفيد الشرط وحده هذا ويمكن تقدير
الجمع في سراويل مطلقا صرف او لم يصر في ذلك لا يختص هذا الوزن بالجمع بل يصر في ذلك
الى ذلك المقدور ومن صرف في قوله والله بوقوعه على الواحد وكذا يجوز في نحو جاز ان لا يقدح الجمع
وذلك الجوزي بعضهم فيه القدر وتركه جوازيا حراما في جواريا في قوله هو جمع جواريا
الاجز العلية والجمع الجواريا كالتخاري بالتحريف **قوله** ويجوز جواريا في قوله هو جمع جواريا
قوله في المقصود من هذا الجمع اعلم ان الاكثر ان الجواريا في اللفظ مثل قاض وقاض جواريا وقد جاز
من بعض العرب في الجواريا في ذلك الغرض في قوله كان عند الله مؤني مجزئته ولكن عبد الله مؤني مؤني
وقال اخر سما الاله فوق سبع سنان في العلية واختارها الكسائي والبوزيد وغيرهم في قوله
في النصب الجواريا وانه غير مصروف مشعر الجملة واني كونه جواريا وقاض جواريا في قوله
فقال الزجاني ان توبته للشرع وذلك ان اللفظ مقدور على منع الشرع اذ سببه قوي وهو استقام
الظاهر المحسوس في الكلمة والظاهر في الصرف فتشبهه بصيغة اذ هو مشاعفة غير ظاهر في الاسم
والفعل على ما تبين قبل قالوا في اللفظ الاسم بعد الاعمال عن وزان فصي الجوز الذي هو الشرط
فصار مصروف في الاعراض عليه ان اليك الشافطة في جواريا ثابت بدليل كسرة الواو في نحو جوار
ذكر الاحكام لفظي كنع الصرف فاعتبرا في احد هما دون الآخر فذكر وكذا جاز في الاعمال موجب هو
غيره الي في كنع فيج والافان كالمعتمد مركبي وكرم ومن جواريا في قوله وذلك ليدل على
جواريا وذلك قال المبرد التنوين عوض من حركة اليك ونعني الصرف مقدور على الاعمال والافان
جواريا بالتنوين جواريا في قوله جواريا في حركته كنع جواريا في التنوين من حركته
لنصف التنوين عند اليك الكسائي وقال سيبويه في الجليل ان التنوين عوض من اليك فنعني بعضهم
هذا القول بان منع الصرف مقدور على الاعمال فاصلة جواريا بالتنوين مشعر جواريا في قوله
مشعر جواريا في حركته لا مستقلا مشعر جواريا في حركته لا مستقلا اليك الكسائي وما فيها في
المصروف الثقيل سبب في التنوين واما اليك الكسائي في اليك قطع التنوين الحاصل في اليك
في الجمع اذ لم يجر اجتماع اليك لورجعت والاعتراض عليه وعلى المبرد ان يكون في قوله
مقدور على الاعمال لوجبة الفتح في قوله مشعر جواريا في اللفظ القليلة الخفيفة وذلك لان
منع الصرف يقتضي شيئين جديين وينع الكسائي في السقوط وخبر ورويه في قوله ايضا لم يجر
ان يقال جاري الجواريا وممرت بالجواريا عند سيبويه في اللفظ الكلة لا تخف بالالف واللام
وتقبل الزجاني بان مع ما عرفت التمراني وهو الجوزي في قوله سببونه بان افعاله جواريا بالتنوين
والاعمال مقدور على منع الصرف لما ذكرنا حذف اليك الكسائي مشعر جواريا في اللفظ القليلة

ف

ل

ي

دون الاخفش قوله ولا يلزمه بان كانت هذه اجواب عن الزام الاخفش بسبويه في اعتبارها
 الصفة بقدر زوالها وتقريره ان الوصف الاصل ليجاز اعتبارها بقدر زوالها لكن خاشع غير
 متصرف للعلية الحالية والوصف الاصل فاجاب المصنف بسبويه بان هذا الزام لا يلزمه
 لان في اعتبار ما يمنع من اعتبار ذلك الوصف الزايل مختلف اجزائه مختلفا وذلك المتأخر اجتماع المتأخرين
 وهما الوصف والعلية اذ الوصف يقتضي العموم والعلية الخصوص ومن العموم والخصوص تأني
 قوله في حكم واحد يعني في الحكم منع الصرف لان يحتاج في هذا الحكم الى اجتماع سبويه فيكون
 قد جمعت المتضادين في حالة واحد ولو لم يكن اعتبار المتضادين في حكم واحد جازا لا يلزم
 اجتماعهما في حالة واحد كما اذا حكمنا بجمع امر على جزلان اصله صفة وعلى حاملا لاجل العلية فقد
 حصل في هذه اللفظة متضادان لكن يمكن في لغة اخرى ان يكونا في حكم واحد لانه يصح اعتبار
 الوصف وليس معنى الاعتبار انه يجمع معنى الصفة الاصلية حتى يكون معنى ذلك امر برب شخص فيه
 معنى الميم بل معنى ذلك امر برب شخص في هذا اللفظ سواء كان اسود او ابيض واحمر او
 اعتبار الوصف الاصل بقدر التنكير انه كالثابت مع زواله لانه اسليا وزواله كالتضاده
 وهو العلية فصارت اللفظة بحيث لو اردت ان تاتي بآيات معنى الوصف الاصل كجاء بالنظر الى زوال
 المانع هذه او الحق ان اعتبارها كذلك وتبين في ما تأويل كان خلاف الاصل اذ
 المتعدوم من كل وجه لا يوجب كونه موجودا فالاول ان يقال ان اعتبار معنى الوصف الاصل
 في حال التسمية كالوصفي مثلا بامر من جهة اخرى وقصد ذلك ثم تجاز اعتبار الوصف بقدر التنكير
 لتقاضي في حال العلية ايضا لكنه لم يثبت في الاصل المقصود الا في وضع الاعلام المتعقلة
 ما وضع له لغة ولذلك تراها في اغلب مجاز عن المعنى المبيد كيد وعمر وقبلا لا يميز ذلك
 وان كان لم يثبت في وضع العلم الوصف الاصل على قطع النظر عنه بالكلية كالوصفي بامر بامر
 اشقر لم يثبت ذلك التنكير ايضا وكان الاخفش في كتاب الاوسط ان خلافة في خواص امر انما هو في
 مقتضى القياس وانما السماع فهو على منع الضمير في فعله في فعله فعله وانما
 اصل التفضيل غير انما اذا سميت به شمر لانه فان كان مجرد امر من التفضيلية الضمير
 اجتماع ولا يعتبر فيه بسبويه الوصف الاصل كما اعتبر في خواصه وان كان مع من لم يثبت
 بلا خلاف من الاخفش كل كان في امر انما الاول في ضعف فعل التفضيل في معنى الوصف ولا
 لا يعمل في الظاهر كما يعمل في الفعل فعلا فاذا جرد من من اشتمل على الامر الذي لا معنى
 للوصف فيه كما فعلوا في وصفه واما الفعل فعلا فثبت عمله في الظاهر
 قبل الغائبة واشتعار لفظه بالان والحق الظاهر في الوصف يمكن في بيان كونه موضوعا
 صفة فاذا اشتمل على من فقد تميز عن نحو افعل وظهر فيه معنى التفضيل الذي هو
 واما الثاني فاما في الاخفش بسبويه في منع الصرف مع من ظهور وضعه اذ ان شتم
 وجود علامته للوصف اعني من خلاف باب امر لغيره من الغائبة الذي هو في الوصف ولو سمي
 زجلا بجمع الذي يؤكد به شمر لانه صفة البنية اجتماعا لكونه في معنى الوصف اخفى من فعل

نكر

فيه

بعد

التفضيل

التفضيل لانه صان معنى كل قبل العلية وانما معنى معنى الوصف على ما تقدم في جمع هذا الحكم على ما
 ينصرف في حال العلية وبعد ما شمر لانه ان التفضيل على ما سبب من الصرف بالعدل عن ذلك
 الى اخر لانه يزول الوزن العدول اليه بالتصغير وذلك الاول من امر في العدل اذ العدل امر
 للفظ وكذا الجمع الاصل في التصغير لوجوب زواله الى احد فيقال في كرايم ومساجيل ان يرفع
 بسبويه ولو سمي في المذكور بالجمع شمر صغرته انصرف ايضا الى العلامة الجمع وزواله من المعنى
 واذا صغر من سبويه في علم الوصف لاق التفضيل لا يوجب بالتأنيث المعنوي الذي يكون فيه
 فيكون كناية اذ انكر في التسمية به وتضاد بالتصغير وزوال الفعل ايضا وان لم يكن اذ لا زيادة
 كراهة الفعل في تصغيره وخبر في خصمه وتخرج واملا كان اوله زيادة كراهة فان التصغير
 لا يزيله كما في قوله في تصغير واحد وزجس وتيسر وتغلب الخيمه وزجس وتيسر وتغلب لانه في
 وزجس صار في فعله نحو يظفر يظفره اما ان يظفر في التصغير ولم يكن في المذكر كما تقول في
 تضاربت علم الضمير في تظفر يظفر في تصغيره لا يثبت له لانه لا يكون يظفر ولا يظفر
 التصغير وضع مستأنف فالتصغير في الوصف القارض في التصغير لكونه بناء مستأنفا كما في
 بالوصف القارض لا نحو مني ثلاث لكونه وضع مستأنفا فلا يصح اذ يثني في تصغيره اذ
 في وزن والوصف القارض في التصغير الدليل على عروض الوصف في التصغير فظهر علمه
 ورجيلون في جمع تصغيره فلام وزجل قال فكل القياس ان يصغر في العلم في نحو جرد في تصغيره
 لعروض الوصف المتأنيث للعلية لانه لما لم يكن ظاهرا في التصغير لم يثبت فيه وبه والاول
 على خلاف معنى الوصف في التصغير عند مرجع فلا يقال شخص رجيل وضاهان نظرا لكونه كناية
 لم يثبت في ادنى الاول ان يقال لا شأني بين الوصف والعلية كما ذكرنا لانه الوصف الضمير
 في باب منع الصرف هو الذي وضع صحيح التسمية لما خصص الذات المهمة للادول علمه كما ذكرنا
 قبل واما لان الغرض انما تبين في جعل هذا الوصف في المطاوعة في علمه المنصرف واما
 الثاني بين الوصف والعلية فقد ذكرنا ما عليه واما الالف والنون فتقول ان في الالف الضمير
 كان فلا جعل التصغير بما نحو شمران وعثمان وان التقلب كما تقول في سلطان
 علم سليمان فانه جعل فيهما متغرفة ما يقلب الفة فلا يقلب يثيب في التصريف في باب التصغير
 فعل هذا التصغير على العدل عن وزن واما في مطلقا والالف والنون من وجه دون وجه
 ولا جعل بالوصف والعلية والتأنيث والترتيب والجمعة **قوله** وجميع الباب باللام او بالاصناف
 مجزوا كسر **قوله** ان كان يد وعما نحو بالضمير صان بما نحو بالكسر اعلم ان من ذهب في منع
 المنصرف الكسر لانه لا يملك تبعية النون الخيرة ومنع الضمير قال ليرتفع الكسر مع الالف
 والاصناف لانه ليرتفع النون معها لمنع الضمير حتى يتبعها الكسر بل قد ثبت انما اجابها
 اذ النون دليل تمام الاسم واصنافه مشدق بعد مقامه فتاوا او اثباتا في الامور والنون فقد
 مرجح باب نون المشي والجمعة ويجوز ان يقال لما عرفت اللام والاصناف في النون صارت كالاعراض
 فكان ثابت فليتحذف الكسر ومن لم يقل بتبعية الكسر للنون قال ليرتفع الكسر مع الالف والها

والكسالى جونا مطلقا على ما قبل الا انها بعد المستثنى بها سواء كان الفعل
دخلا او مفعلا هو كانه الضعيف لا يكونا او كافي قوله ما بهت الاراكيا
في الشتر في غير ملاقاة لهما صلب ولا رافع وانما لا ياتي جونا منع ما بعد
المستثنى فيقتضون الضعيف للثبوت على جفان ما قبل الا لا ياتي بها بعد
المستثنى على الاصح سواء كان ذلك ايضا مستثنى او لا كما معنى فلا يجوز
ما ضرب دلا على ما ضرب لا يجرى اذ ياتي في اول بيان المسئلة
معنى لا خاصا نحو ما ضرب لعدا لا زيد فلا يقال ان مضربا زيد بانه
الاحتمال لا انه لم يرد بعد احد شي يمكن ان يضرب زيدا فاما انما ضرب زيدا
الا غير ما يمكن ان يضرب غير زيد ايضا او معناه يعني ما في انما ضرب
المضرب ذلك ان المشهور عند النحاة والاصوليين ان معنى انما ضرب زيد
غير انما ضرب زيدا لا غير انما ضرب من المفعول على هذا انعكس المعنى كما ذكرنا
فيما ضرب زيد لا غير او قد خالف بعض الاصوليين في اقامته المضرب سدا
نحو قوله صلى الله عليه وسلم انما الايمان بالنيات وانما الايمان بالاعتق واجيب
بان المراد في الخبري التأكيد كانه ليس على الا بالنية وليس اوله الا انما
لعله صلى الله عليه وسلم لا صلاوة غير المسجدين الا في السجود واذ انقلب
ضمير مفعوله او وقع الا بعد الا او مفعلا او انقلب مفعوله وهو غير متصل
وجب تخرج بيان لما يصرح من وجوب الالة الاصل في تأخير الفاعل عن المفعول
او انقلب في انما الفاعل غير مفعول او غير مفعول في مفعول وجب تأخير
عند الاكثرية ومما لا ضرب زيد اعلاه ان لو قد مت كان اهتماما لفظا
احدا كما يربط في غير عند الاخصيص ان جنى كانه قد وكذا الحكم ان
ضمير المفعول مضمرة الفاعل او مضمرة نحو ضرب زيد الذي ضرب زيد
واكرم هذا اصل من انما حكما في قوله تعالى اكرم من جعل عندنا ذرا
الفعل بين الاولين والآخرين الا انهم اودع بعد الا في قوله تعالى
نحو ما ضرب زيد الا زيد او معناه نحو ما ضرب زيد غير ما واما وجب تأخير
الفاعل عنها لما ذكرنا عينه وجوب تأخيرها عن ما ضرب زيد الا غير انما

ما قبل

ما قبل الا نحو قوله تعالى بعد ما الفاعل بوجه محتمل فلو قد مت الفاعل فلا
لا انعكس معنى ولقد متها على الحد والمذكور وقد جند في قيام قريبه
في مثل زيد من قال من قام وليستك يريد ضارح مضمومة وجوبا في مثل
احد من المشركين استجارك وقد جند فان معاشا في مثل من قال قام زيد
في قيام قريبه جازا لا يحد شي من لا شيئا الا لقيام قريبه سواء كان الفاعل
جائزا او واجبا قوله زيد من قال من قام الفاعل ان زيد مبتدأ فاعل
مطابقة للجواب للسؤال او من قال من قام جواب ما ان كان زيدا فان
الاولى نصب الجواب كما في باب النوص لانت وايضا فاستسوال من القيام
الفعل الا هو تقديره المسؤول عنه فلا وان ان يحد زيد قام على توهم ان
الاحتمالية فلا يرد رفع خطبة من باب حذف الفعل فلا خلاف ان لا يحد ذلك
خطبة فلا يرد من انما فاما لا يحد اي غير مقصودة فاعني انما انما
او لا يرد من الخدمة والضعف ودون الضعيف فيها على تقدير ان لا يكون خطبة
فلا يكون اليه قوة وليستك يريد ضارح مضمومة هذا المعنى من حسن الاول
بما لا قرينة فيه الا استسوال المان السؤل انما احدا متقد ومداولة
بالفعل المبني المفعول لانه يبين الفاعل انما على السامع ليس الى عند
كانه لما قال وليستك يريد سال سائل عن بيعة فيقول ضارح يا ايضه ضارح
ان الاول مصرح به والبيت الخلف ان ضمير مصحطهما يطلع الطويل فيقال
بكونه انما يكون عليه يحد في حذو المراجعة الاستسوال ليس بيقاس كما في
في باب التثنية وغير المتعدي من اسم الافعال والمضارع الدليل في قوله
ضرب ضارح قوله مضمومة يبين ضارح وان لم يحد في ان انما الضارح
مضارع الفعل اي بكونه من يضرب ويدل لاهل الضمومة لان يزيد كان جانا
وغيره لا ولا والضعف والخطبة الذي وليستك للمعروف من غير وسيد يقال
احسن على خلاف اصل من خطبة الضمومة انما ضارحها بالضعف ليستطرد دورها
تطرد اي تدب وتلك والخطبة بمعنى الخطبة ان يقال طوفية الطلوع والظلم
الطلوع اي قد حبت بدور متبدا لا يقال المطرحات ولا المطرحات وهو

حذف الزوائد مثل اوصى ابو داود سبب اعشيب هو عا شيب وعلى التمام
اوصى ورمى يقال طاح يطوح مثل ما لا يقول وطاح يطوح وهو اوصى ان باب
فعل يفعل بكسر العين جعلا عند الحليل قوله ما يطوح مستعمل بقوله جعلا عند
من اجل في حباب الرنايع حاله وما معدديه لوسكي المقدار في ركي لا اجل احلا
المنايا يزيد ويخول ان يكون ما معنى الشئ اي لا اجل جلال الكرم التي على بها لغو
وسمح على كل تقدير وكناية حال ما فيه حوده لا افعلي بصيغة الفاعل ان كان الاسم
حائلا بصورة الفاعل طوبى فليت الاستدفاع فربه فاعله قوله وجوبا انما كان
المقدور واجبا مع وجود الغرض في استحقاق الظاهر ان الغرض في الايمان
الظاهر تفسير المقدور فلو اظهره لم يخرج في المفسر ان الايمان المحمدي في تفسير
انما كان مع التقدير ومع الاظهار لا ايمان والفرق بين الايمان ثم التفسير احد
وتعريف الشئ في ذلك انهم لان التقدير يقتضي اذا استعملت الهم في العلم الشئ
وايضاف في كونه الشئ مرتين بمعنى تفسير توليد ليس في ذكره مرة وانما لم
يكون احد مستحقا يستحق واستحقاقه خبر تعليمه بالاستحقاق باختصاص
حرف استحقاق بالفعل مستعمل في الاغنى جاز وفتح الا معية بعد ما شمر
كأن الخبر فعلا مستعمل على من حده ان يستعمل في الفعل ما معنى فيه ويظهر ما انشبه
لوجود الفعل في ان لا يدع مرتبة الاعلى ما لا بد بعض الكون في من نحو لا تجزى
ان نقش هذه كنه ومع ذلك ما اولوه الا بالاعمال فليكن نقش في ان نقش
انفس في الجي الكلام عليه بعد جميع ما ذكرنا من الواقع والخاص يظهر في
نحو ذلك سواء تيسر هذا زيد قام اعني كل كرم لا يطيع الا لرب الفعل
ومعنى الفعل المقدور ما فعله في كرم او حرف يورى معنى الفعل مثل انما
لغيتوه والتحقيق في انما لا على شئ وتحقق والنزوم ان يكون خبر جاز فعلا
كما ان في شئ لم حرف يكون ان شعرا بمنزلة الفعل المقدور وخبره في صورة
في الفعل اعني الفعل الماضي يكون ان معانك الفعل الغير في المفسر في ذلك بعد
نوحا صفة نحو ذلك قوله تعالى ان الله هداني الى ديني وكتبته وتحقق ان الله حمد
فانما مع ما في حرف فاعلى في ذلك الحمد وقد يتحد فان معان في ثم ان ينفرد الفعل

والفعل على ما حذف الفاعل بعده فلم يثبت عند الكسائي كما جاز في الشان
وانما فيكم بعد فم حذف الفعل والفاعل معا لان الفاعل فيهم حرف لا ينفرد
الامر الى الاية فيقام الى غير ما سبق في هذا لاسم وعرنا افاو المعنى الكلا في
فلا بد من تقدير الكلام للدلالة عليه بقرينة الكلام الذي صدره ففعلهم لم
في مثالا جمل فعلية وان كان المستعمل في قوله اسمية كان المقدر بعد فم مستعمل
يقال ان يند فم ففعلهم اي زيد فم وحذف الجملتين بعد حرف التقدير
جاء في لا واجب لكان قال وقد يتحد فان قوله والاشان في السلف في ظاهر المعنى
ان قوله في الفاعلية والتعوية تحتين اعلم ان قوله في السلف في مصاعدا
او يشبهها فيشمل اسم الفاعل في الفعل والصفة المشبهة في الفاعل وحذف
ديدا فيشمل اكثر من واحد من نحو صرحت وصرحت وصرحت وصرحت وصرحت
سبح الاصل على الفعل وعلى اول المتعد وانه وهو الايمان قوله طاهر بعد انما
قال ذلك لان معنى المعنى في لا يخرج تنازعه وذلك لان المعنى في الشان لا يخرج
ان يكون مستقلا او مستفصلا وسحب الشان في المعنى المستعمل بالاعمال الاجزاء
من نوحا ومنهوب لان الشان انما يكون حيث لا يعمل في المتنازع فيه وهو كذا
كل واحد من المتنازعين لوجوده الاخر والاعمال الاولى يستعمل في الفعل المستعمل
بالاعمال الاجزاء ان المستعمل يجب اتصاله بما عمله او بما هو غيره ولا يتصل بما
اخر واما المستعمل وان كان من نوحا فم يضر بكونهم الا انما وكذا انما في الواقع
الموقع نحو ما قام وما تعد لا لا يدع فليخول ان يكون ايضا من باب الشان على
الوجه الذي التزمه البصريون وهو ان الاول في قوله في المتنازع في بالاعمال
والصفة فلا يكون فيه حيزا في الشان والاعمال انما يكون في الشان لان الشان في
هو الاول وصرحت به غير انما بقا الشان في ذلك كان بدون الاختار وكذا ما
صرحت وما كرم لا انما وما قام اي هو اي زيد وما تعد لا لا يدع فانا مستعمل
من المقدور والمقدور في حيزا فليخول ان يكون مستعمل في امر صرحت وما قام
لا مستعمل في امره فاعله لا مستعمل في نصير الغرض والقيام مستعمل في الشان
بعد ما كان مستعمل في له وصراب الشان في ان لا يتصل المعنى بالاعمال في المعنى

نظرا الى قوله تعرف فعل التعريف مولى ما احسن وما اكرم ونبدأ على اعمالنا
 ونحرف مفعول الاول وما احسن وما اكرم ونبدأ على اعمالنا **اول** مفعول
 ما لم يسم فاعله كل مفعول حذف فاعله الى قوله والاولى من حيث
 اولى من الثاني مفعول ما لم يسم فاعله اي مفعول الاول المفعول الثاني
 فاعله وتوابعه فعل ما لم يسم فاعله اي مفعول الاول الذي يسم فاعله
 المفعول في المفعول لانه يصنع له **ثاني** الى فعل ويعمل نظرا الى ما
 في الماضي وكسر ما قبل حتى يسم حتى فعل واستعمل وفعل
 فعل وفعل وامثلة الكثرة تنصرف في الثاني كونه اصلا لم ياتي في
ثالث لا يقع المفعول الثاني من باب علن ولا الثالث من باب علن عوالتا
 من باب علن ولا الثالث من باب علن اعلم ان الثالث من باب علن
 الثالث من باب علن كما في باب والذين زاد بسبب الفتح هو المفعول
 ان معنى اعلت فاعله عمل فاعله خبره ونبدأ على اعمالنا
 والثالث مفعول اعلت كماله المفعول الثاني من باب علن
 لثلاث مفاعيل اعلت فتقول انما كان ثانيا مفعول اعلت فاعله غير متعريف
 او جارا او مجرورا او جملة مفعول فاعله او ابوه متعلق اذ في الكلام
 لم يسم مقام الفاعل اذ معنى الظاهر الذي لا يعرفه لزم فاعله على الفاعل
 اذا تحركه من نحو من ذلك والبار لا يرب مع المفعول به الصريح والجملة
 كما لا تقع فاعله لا تقع وموقعه ايضا بل انما كانت محكية جازيا ما مقامه
 كونه بمعنى المفعول اي المفعول قوله تعالى وتبل الاذن بلعي ما ذكر الى
 هذا القول وهذا المفعول وهذا في الجملة في مقام الفاعل مفعول ما
 لم يسم فاعله وفي الحقيقة قوله بالاسم الذي يسمه لقوله تعالى وتبين
 لكم وكيف فعلنا بهم وقوله اولم يبد لكم كم احسنا اليهم انكم تعلمون
 وقوله لم يبد لكم كم احسنا اليهم نحو تبين لكم كيف فعلنا بهم وما اجد لك
 والفر من مقام الجملة التي هي خبر كان وجعل مقام الفاعل نحو ما مقام
 فعلين متعددين لوجهين احدهما ان هذا الفعل من عمل المستند

المعنى في ما حذف هذا الباب من الفاعل ليس يربى ولا يحذف المفعول
 مع كونه مفعولا فلا يربى على هذا خبر كان المعنى عن المعنى نحو كرم وكرم
 الفاعل دون الكسائي والثاني ان الجملة لا تقع مقام الفاعل الثاني ان الجملة
 او ما قبله بالمعنى والضمير ولا معنى كرم التمام والصدق دون مفعول
 ثالث مفعول على مفعول مقام الفاعل لولا لانه مستند مستند المفعول
 الاول في مقام مقام الفاعل والفاعل مستند اليه صارت حاله واحدة مستند
 ومستند اليه فلا يجوز وجها لولا ان يكون التثنية مستند الى شيء مستند
 اليه شيء اخر في حاله واحدة لا يصح ذلك قولنا انجني من يدي يدي يدي
 الى ضرب وضرب مستند الى يدي ولو كان الخط مستند الى شيء ولو كان الخط
 لا شيء ولو كان مستند الى شيء مستند الى ذلك المفعول بعينه لم يخرج مكانه كما يكون
 الشيء هنا فاعله ما ينسب اليه فاعله الى قوله سلام يدي والثاني قوله فاعله
 يدي عن الفاعل فاعله من كرمه واول المفعول من معرفة نحو ان يدي يدي فاعله
 من شأنه انه هو المفعول الاصل والذي ادى اليه نحو يدي يدي فاعله عن الفاعل
 معرفة كماله او كرمه والبسوس من مع الزم كل من المفعول من كرمه ودفعه
 يكون ما كان خبرا في الاصل بعد ان كان مستندا فلا يجوز في مفعول يدي
 مع التثنية تقدم الثاني على الاول وهذا كما قلنا في ضرب موسى
 وكذا في نحو عقلت يدي اباي فاعله كماله فاعله كرمه ولم يلبس في مقام
 الفاعل في نحو كماله والبسوس معنى قيام المفعول مقام الفاعل في الفعل
 بلا فصل بل مقامه الذي يرتفع بالفاعل الفاعل على نحو قوله يدي يدي
 ثاني المفعول من اعلت فاعله يدي يدي يدي ثالث المفعول من كرمه فاعله
 للراب في باب عقلت ان البسوس في الفقه نحو عقلت يدي يدي فاعله
 لم يلبس من قوله يدي يدي فاعله كماله فاعله كرمه فاعله كرمه فاعله
 كماله فاعله كرمه فاعله كماله فاعله كرمه فاعله كماله فاعله كرمه
 عقلت كرمه فاعله كماله فاعله كرمه فاعله كماله فاعله كرمه فاعله
 كماله فاعله كرمه فاعله كماله فاعله كرمه فاعله كماله فاعله كرمه

علم ان معنى العلم زيد علم ما مستطاع علم زيد علم ما مستطاع وقام ما في معنى
اعلمت مقام الفاعل اولى من حيث القياس من قيام ما لهما كما قام كان قيام
مفعول معقول على مقام الفاعل اولى من حيث الفعل لا على ما له
يلتبس لزوم كلامه **قوله** والمفعول به كذا انما لا يقوم مقام
الفاعل لان التائب منه لا ينبغي ان يكون مثله في كونه من جزو ديات الفعل من
حيث المعنى وان تجاوز ان لا يدركه كذا ان الفاعل من جزو ديات الفعل ولا
شك ان الفعل لا بد له من مصدر وان هو جوف وكذا لا بد له من زمان ومكان
يتبعه فيما لا بد للمصدر من مفعول يتبع عليه وكذا الجوز مفعول به
جواز استحقاقه لجزءه كذا ان كل جزو ليس من جزو ديات الفعل كما يتم
الفاعل كما لم يرد لم الفعل نحو جئتك السمن لا يوافق جزو من جزو ديات
بما عرفت من كونه عينا عن كل جزء للمفعول به مقام الفاعل واقام به المفعول
تمامه ان هو مقادير وارب عمل بمفعول بلا مقادير جاز ان معه الزاوية
اجتماعها المصطفى ومع دليل الانفعال والفاعل كثر الفعل وتوحدت
كونه مفعولا معه وكذا التخيير المستثنى ليس من جزو ديات واجاز الكتاب
قيامه التخيير كونه في الاصل فاعلا فاعلا في جايه زيد فاعلا جاز في زمانه
فانما وان كانت من جزو ديات الفعل كمن تله يمشي في الكلام مستطاع
الذي لا بد له من فعل منه **قوله** واذا وجد المفعول به فمعي ان القيام مقام
وذلك ان يكون مفعول به الفعل للمفعول به بعد الفاعل استثنى لسان المتصوف
عزائم حب الصبر بين واما الكوثر ووافهم بمعنى المتأخرين زيد
الى ان مقام المفعول به الجزو مقام المفعول اولى لانه واجب استدلاله
بالفعل كذا ان لا يوزن عليه التفرق بالكتاب وبقول الشاعر لو كنت
خمر جر وكب استبدت ان الجزو كالحب واستأله ومع الجزو في بيان
يستوفى الجازم وجود المفعول به المصوب من جزو ديات الفاعل كما في
الجزو والوجه الجواز لا لتمامه بالمفعول به الفهم ولا تفش الجازم الفهم
والمصدر وجود المفعول به بشرط تعدد ما على المفعول به وحدهما

والتحقيق

والشرط في المفعول بالطاق العام مقام الفاعل ان يكون مستطاعا
اجاز سببوا اختيار المصدر والمفعول به ان ينشأ من المفعول به وقد تعدد
او اطلق في كل من سببوا قيامه المستوعب ان تعدد المفعول المستوعب ويجوز
جواز المصدر والمفعول به ان يكون مستطاعا ان كان المصدر مفعولا
نحو قوله ما مستحسن قيامه في مصدره في المفعول به ان لا يكون مستطاعا
انما التائب عن الفاعل يجب ان يكون مثله في تمامه ما لم يحدده الفعل حتى
يتبين احتياج الفعل اليه فيصير مفعولا لما خولت من حيث لم يرد ان
مستثنى من لانه عن جزو جزو لم يبق بل يقال ضرب ضرب في الفهم
وكان لا قال المص ضرب شديد وكذا يستمر في الفائدة المتحدرة
كل ما يوجب ان الفاعل لا يقال ضرب في جزو جزو كان او زمان او
موقعه لان هذه الاشياء معاودة من الفعل ولا فائدة في جاز
وتشترط في التفرق التائب ان يكون مستطاعا ما جازاه وقد اجازهم
شرا من المصروف نحو قوله من ذلك وليس يوجد واجاز بعضهم في غير المفعول
بمعنى التفرقة نحو الشئ في المص ضرب في جزو جزو وقوله في كل اوله
عنه مستطاعا عنه من نوع العمل مستطاعا المقدر المصدر مستطاعا
كما في قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك لكان ليس مستطاعا
غيره كما كان في استجاره المصدر ولا لانه لا يوافق الفعل في وجه المستطاع
يجوز حلقه منه خلاف سمي الفاعل والمفعول به ولا يكون على انه تعدد المفعول
شذوذ البولي في تنبيهه ولم يفتش بعينه بعض اوجه بعضهم الجازم
منها لانه مفعول به كمن بواسطه حرف ورجع بعضهم المصروف والمصدر
لانما مفعول به بلا واسطه وبعضهم المفعول بالطاق لانه لا يفعل عليه كثر
والاول ان يقال ان كان او فعل في عبارة الحكم واحتماله يذكره وتخصيص
الفعل به نحو اني بالنيابة وذلك ان استجاره قوله من باب عطية اي
لستوفى ان اوها ليس مستطاعا وانما كان اني لان به معنى التاخير وقد
انما في عطية زيداد رجاء زيد عا طي اخذ والمفعول به مستطاعا

ومن ثم ان من جهة كون اصل المبتدأ المتقدم جازت هذه المسئلة
بمعنى ان قيل لم جازت وفيها اختار على الذكر قلنا لان اصل المبتدأ المتقدم
فالتقدم زيد في ما به فالعود اليه بعد الضم لفظا وتبعه تقدير
وامتنع صاحبها في القاراي امتناع هذه ايضا مع كون اصل المبتدأ
التقدم فيكون الضم في صاحبها زجعا الى القار الموصوفين صاحبها
لفظا واصلا فيكون ضمير المتكلم الذي لا يجوز ومن ثم جاز ضرب
علامه في المبتدأ في المبتدأ لان طلب المبتدأ المجرى كطلب الفعل للمفعول
على اشد دكال ترتيب الكلام يقتضي ان يذكر الموصوفين الموضع التي
يجوزها تقدم المبتدأ والمواضع التي يجب فيها ما حيزه ثم تذكر المواضع
التي يقع فيها سكون المبتدأ **قوله** وقد يكون المبتدأ مذكورا اذا تضمنت ما بعده
ما مشدود لعبد مؤمن خير من مشرك وارجل في الدار ام امرأه وما احد
خير منك وشي اخره اناب وفي الدار رجل سلام عليك اعلم ان هذا
التي اذ على ان يجب ان يكون المبتدأ معرفة او نكرة فيها تخصيص ما كان
لانه يحكم عليه والحكم على الشيء لا يكون الا بعد معرفته وهذه القلة
تظهر في الفاعل على انه لا يشترط فيه التعريف ولا التخصيص واما
قولنا نحن ان الفاعل يخص بالكم المتقدم فوجه لانه اذا جعل تخصيصه
بالكم فمفعول كان غير الحكم غير محقق فيكون قد حكى على الشيء معرفة
وقد كان ان الحكم على الشيء لا يكون الا بعد معرفته وكان ان الدار وما
ما اذا حصلت الفاعلة فاجزى ان يكون شيئا من ذلك لان المصنفين
الكلام افادة الفاعل فاما حصلت جاز الحكم سواء تضمنت الموصوفين
بشيء او لا فاعلا بعد جواز اجبا عن المبتدأ وعن الفاعل سواء كانا متضمنين
او كثر من محققين بوجه او كثر من غير محققين سوى واحد وهو علم
الفاعل بوجه ان الحكم للحكم عليه فلو علم في المعرفة ان كان يعلم في
زيد مثلا قلنا زيد قائم عندنا ولو لم يعلم كون رجل ما من الرجال
قائما في الدار جاز لان تقول رجل قائم في الدار وان لم يحضر المبتدأ

بوجه ذلك يقول كوكب انقضت الساعة قال تعالى وجوه يومئذ ناضرة
في الفاعل لا يجوز في الخطا بقيام زيدان تقول قائم زيد ويجوز مع علم
علمه بقيام رجل في الدار ان يقول قائم في الدار رجل لا ان يكون وتبع المبتدأ
معرفة اكثر من نكرة لا شبهة الخبر بالصفة في اكثر من مواضع بخلاف
الفاعل فان فعله تقدم عليه وحوالا لا يفسد بصفته ثم يتوابع اليكما
نكرة من غير تخصيص في كثير من المواضع احدا ما لا يجزى على ذلك
كالحق في ياب واثاني المبتدأ الذي هو ما على في المعنى نحو شؤنا اخرها اناب
وامرئته عن ثوب وشرا ما بالاك الى جهة عروق الثالث المبتدأ الذي قد
ظهرت اجازة ويجوز في اربع كلمات الاستعمال نحو من عندك وما حدثا وما
يقع جدي عرف الاستعمال نحو رجل في الدار ورجل في الدار امرأه الفاعل
ما بعد واولها ان نحو ما اذا لا تضمن بغير ذلك السام من بعد ما نحو اما
غلام خيس عندك واما جازية فلا امكها السامع الجواب نحو قولك على
في جواب من جاك اني رجل جاني فان السؤل بالاسم لا يجوز في الجواب بها
او لا ويجزى لان ما لا يخص ولا ضابطه كقولهم شهر ربي وشهر ربي
وشهر ربي وتوهم است في حجر لا يترك وقوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة
اما قول المصنف ما لا يجزى وفي نحو شؤنا اخرها اناب ان ذلك لما كان في
فاعل الفاعل يخص بالحكم المتقدم عليه فكذلك يخص بهذا ايضا فقدم
ما عليه وهو ان الحكم عليه اذا تضمن بهين الحكم فانت حاكم على من تضمن
فلا يتم قوله ان في المبتدأ كون المبتدأ معرفة او نكرة ان الحكم بشيء اذا
يكون على محقق ولو كان الاختصاص الحاصل من الخبر جاز الاستعمال في
نكرة سواء تقدم الخبر عليها او تاخر لان التخصيص في تقديره جاز عند
التكلم في جواز تكلم المبتدأ لجاز الاستعمال في نكرة كانت او كانت محصورة
عند التكلم بل انما يطلب الاختصاص في المبتدأ عند الفاعل على ان كان
ولو كان الجوز لتكلم في رجل في الدار امرأه معرفة التكلم بكون احد
في الدار لزم امتناع رجل في الدار ورجل في الدار ورجل في الدار

مستنداً اما في الموضع المذكور نحو في الدار رجل فالرفع مستند
 مقدم الخبر وعند الكوفيين والاصفي في احد قوله هو دافع للظن
 معنى الفعل كما في النور في قوله زيد واما في الكون فليس كذلك لان
 ان الخبر لا يتقدم على المستند مع ما كان اوجبه فيكون انما في قوله
 الدار زيد وقام زيد على الفاعلية فلا يتقدم الضمير على مفعول وليس
 لان في المستند المتقدم فان الضمير متأخر فعليه ان يكون في ضرب غلامه زيد واما
 فلا يوجب ذلك بل يجوز ارتفاعه ايضاً انه هو يجوز تقدم الخبر على الفعل الكلي
 لما اجاز على الضعفة بلا اعتبار انما ان يكون زيد قائم في زيد فاعلامه
 في جوار على الظن بلا اعتبار قوله ان ذلك ان الظن اضعف في الفعل
 من الضعفة وتوجب الاجماع على جواز في زاده زيد في تقدم الخبر ومع كونه
 زيد فاعلامه ولا يوجب الاحتياط في المذكور وكذا قوله في ان في الدار زيد
 على ان زيد كان مستنداً ولا لم يتعصب ومنع بعض الصريين من قوله
 قيام زيد في دارها جيد عند لان المستند حقه المتقدم بجارعه
 من الخبر انه عوفه انه زيد فاما ما اضيف اليه المستند فليس له التقدم
 الاصل في الا في جوارده لان كما حجب اليه الاضغث في ذلك لانه عوفه
 المضاعف اليه بسبب التوكيد الاصل في الاضغث بين وبين المستند ومثله
 معه كما سمع واحد من قبة المتقدم سماً للمستند وان لم يكن له ذلك
 الاصل في قد ورد في كلامهم في كنهه وروح الميت واعلم ان طرف الزمان
 لا يكون جزءاً من اسم عين ولا حالاً عنه ولا صفة له لعدم الفائدة
 في وصفين بعد ما ان شبه العين المعنى في حد وثباته ولفظ
 نحو القليلة الخلال الثاني ان يعلم انما في معنى اليه تقدم نحو قوله
 امرئ القيس اليوم ثم غدا امرأى هم قوله الكيفام المزمع ووجه
 اي جوابه ونحو لو قلت الدار في يوم الجمعة او زيد يوم السبت لم
 يجوز لانه لا فائدة في تحقيق حصول الشيء واما ان هو في خبر حاصله
 ويكون طرف الزمان جباراً عن اسم المعنى بشرط عدده ثم يظن ان

استقر

استقر في ذلك المعنى جميع الزمان او اكثر وكان الزمان كونه وفتح
 بالياء نحو القوم يوم السبت ونحوه انما كان السبب في كونه لانه يستقر
 بان كان هو لا سيما مع التكرار لما سبب الخبر في وجوده فيكون
 التكرار وجه في نحو القوم في يوم او يوماً خلافاً للكونيين وذلك
 في تقدمه في وجوب تعيينه فلا يجوز ان يفتقر في يوم الجمعة بل يجوز
 التعصب في الا في جوارده كما هو عند حب الصريين ولا يعلم فاعلامه في
 للتعصب في ان كان الزمان مفعولاً نحو القوم يوم الجمعة ثم يكن الرفع
 في الاول عند الصريين ووجب الكونيين التعصب كما اوجبه في
 التكرار في المذكور فان وقع الفعل في اكثر الزمان سواء كان الزمان
 مفعولاً او متكرراً فلا غلبه لوجه في اتفاقا بين الصريين نحو قوله
 يوماً او في يوم والسبب في يوم الجمعة في يوم الجمعة واما قوله تعالى
 في احسن معلوما فلما أكد اسم الحج ودعاء الناس الى الاستعداد له حتى
 افعال الحج مستقر في جميع الاشهر الثلاثة وان كان طرف المكان جوار
 عن اسم عين سواء كان اسم مكان او لا فان كان غير متصرف نحو زيد
 عند ذلك فلا كلام في امتناع دفعه وان كان متصرفاً وهو كونه فافزع
 وارجح نحو ان متى مكان قريب ودار لمن بين او شمال وهو بان
 في الظرفية عند الصريين والمضاف محذوف اما من المستند في كماله
 متى مكان قريب او من الخبر انما في معنى ومكان قريب ومثله عند
 الكونيين بمعنى اسم الفاعل فيجب دفعه وليس بظرف كما في عن قريب
 وان كان مفعولاً فافزع من جرح نحو زيد خلقه ودرى امامه في ذلك
 فان اصل الخبر التكرار ومع ذلك فوقع العرف لا يتحقق بالشعر نحو قوله
 الاجير بل امامها خلافاً للصريين وان كان المكان في قوله
 الجوار عن عين والمراد قديم المكان من قريب او بعد قال سيبويه
 لا يستعمل منه الا ما استعمله العرب فلا يقل هو في جيلان شكاً
 زيد ومثله العرب في ان دلوا طهرت المكان في هذه الاشياء جاز

والسبب جاز نفسه على ضعفه كونهما في أصل معدود
 معنى اليوم الجمعه او السبت اي الجماع او السكون
 الا وفي دفعه لعله الجمعه والسبب في معنى اليومين
 ولا يجوز نصب اليوم خبرا عن واحد ولا يشين اذا
 بمعنى اليومين واليوم لا يكون في اليوم واجاز الصا
 وهشام وذلك لقاد بينهما اليوم ما كان كما يقال انا
 اليوم افضل كما اي ان معنى الاحد اي ان الاحد
 وكان اعم من احد فيصح ان يكون ظرفه هذا فيذكر
 ظرفا مما يتعلق بحسب المشتد اذا كان مضرا تقول هو
 اما مشتق او جامد وكلاهما اما ان يقار بالمشتد اقل
 او لا ولا دل اما ان يجرد معنى يجوز زيد اخوك و زيد
 قامسم او يماره معنى ايضا والظاهر يقع خبر عنه
 اما المساداة في معنى كقول تعالى واذواجه امهاهم
 او يحدف المضاف من المبتدأ او الخبر نحو داري منك فرحان
 اي بعدد داري فرحان او داري منك ذات مسافة فرحان
 او يكون واحد من المبتدأ والخبر معنى والآخر عينا ونوعا
 المعنى فكيف العين حتى صار كانه كقول النفس ارفع ما رقت
 حتى اذا ذكرت فاقا هي اقبالي واد بار وقوله تعالى وكن
 المبر من امن وان قد رنا المضاف في شبهة في المبتدأ كونه
 البر من امن و حالها اقبال ادنى الخبر نحو من امن و
 ذات اقبال او جعلنا المصدد بمعنى الصفة نحو دكان
 ابارد هي مضافة جاز كنهه نحو من معنى الباشا وكذا
 لا يقار بالمشتد لفظا يذكر لانه على الشهوة ارفع
 التفسير كقول ابا ابو النجم وشعرى شبيلى
 هو المشهور المعروف بنفسه لا يشي احد كما يقال

مشو

مثلا شعري وبلغ وقول انا اناي ما قد عرفت عما كثر قال كزقوني وقالوا يا خويلد لا تخرج فقلت
 واكثر الوجوه هم هذه وانما الجاهل فان كان مؤولا المشتق نحو قولك هذا القاع عرج كذا ان يظن
 محتمل الضمير فكله ههنا تاكيد للضمير ويجوز ان يكون مشتدا من حرا من الجهر وان لم يكن مؤولا له لا يحمله
 خلافا للمكتسب وكانه نظر الى معنى زيد المحتمل منصف الاخوة وهذا ان كان في منتصف بالزيد به او يحتمل عليه
 بكذا لولا ان الخبر من ضمير معنى الاستناد فبذلك لم يكن فلا بد من رابط وهو الذي يقيد في أصل المنطق
 بين المشتد او الخبر والمبتدأ كذا على هذا محتمل للضمير عند الكسائي لكنه لما روي انه الفعل لم يرتفع الظاهر
 كالمشتق ولذا الوجه على ذلك الظاهر تابع لمفاديه واما المشتق فهو محتمل للضمير ايضا فان لم يرتفع الظاهر
 خبرا كان او نعتا او حالا فيستكن فيه ان جرى على من هو له نحو زيد فاسم وان جرى على غير من هو له كذا
 المستكن بنفسه خبرا كان المحتمل للضمير نحو انا زيد ضاربة انا او نعتا نحو لقيت رجلا ضاربا انا او
 حالا نحو لقيت رجلا ضاربا انا او صلة نحو الضاربة انا زيد وان امر اللبس خال ترك الضمير المتفضل
 في مكان الفاعل وعند الكوفي في اما البصري فاقوى بوجهه طرعا وهو زيد ضاربا في تمام البحث
 في خبره باب الاضمار ان شاء الله تعالى **قوله** واذ كان المتد اشتهر لا على ماله صدر الكلام مثل
 من ابوك او كما تفرقتين او تفرقتين مثل اضلك منك افضل من او كان الخبر فضلا لا مثل زيد
 قام ووجب تقدمه **قوله** من اولك ميني على مدح سيبويه وذلك لانه خبر عنه معرفة
 عن كونه متضمنة استقامتها او كونه هي افضل التفضيل لمقدومه خبره والجملة صفة لما قبلها نحو من
 زيد افضل منه ابوه وغير سيبويه على ان قوله خبر عن خبرين متقدمان والمثاق المتفق عليهم في مثل
 هذا المقام من قام ومن جالك واخبر قام ومن قام قلت والماكان للشرط والاستفهام والظهور والفتى
 ونحو ذلك ما يغير معنى الكلام مرتبة التقد ولان الشايع يعني الكلام الذي لم يحدد به المعبر على اصله
 والوجود ان يغير معنى ما يتقدمه لمرتبة الشايع اذا وقع ذلك المغير هو راجع الى ما قبله بالغير او غير
 لما سبق به من الكلام فيلحقه ذلك ذمه وكذا حكم المضاف الى اداء الشرط او الاستفهام
 تصدق على كلام من قام وفلام من يقم اقول ان معنى الشرط والاستفهام ليس في المضاف ولا في الخبر
 تقدمه على ما لا الصدر **قوله** او كانا متفرقتين او متساويين ليس على الاطلاق بل يجوز تأخر المشتد
 عن الخبر معرفتين او متساويين مع قيام القرينة المعنوية الدالة على تغيير المبتدأ كما في قوله ثوبان يا ابا
 سمر بن ابي الهيثم لا اريد به ذلك لاننا نعرف ان الخبر يحفظ الفاعل فمما يكون فيه التشبيه الذي تذكر الجملة
 لاحله هو الخبر كقولك ابو يوسف ابو حنيفة اي مثل ابي حنيفة ولو اردت تشبيهه اي حنيفة ابي يوسف
 قابو يوسف هو الخبر ومثله قول ابو تمام ولما ان الاخا في القبايل ابا به عوارى الجنى اشتات ايدل اسل
 اي سوا البنات ايشل بنات ولما في مثل لعب الا فاعى قوله او كان الخبر ضاربا في فلا مستند للضمير
 المشتد نحو زيد قام فانه لو قدم مشتبه المبتدأ بالفاعل فان قيل فلما كان الضمير بارى نحو الزيد ان
 قائما او زيد وان قائما قلت يشبه المبتدأ بالفاعل من الضمير او بالفاعل في لغة تقا قون في ك
 ملائكة او يقول منه ذلك حلال المفرد مع انه قيل في قوله لقال شمر عوا وسمو اكبر ميم وقوله
 تعالى واسر والجنون الذين ظلموا ان كبير الذي يشبه ان مقدم ما الخبرين في مجازا ايضا خبر اخر اذا

او

وناسا

فان قوس شاذ في قوله ثوبان يا ابا
 سمر بن ابي الهيثم لا اريد به ذلك لاننا نعرف ان الخبر يحفظ الفاعل فمما يكون فيه التشبيه الذي تذكر الجملة
 لاحله هو الخبر كقولك ابو يوسف ابو حنيفة اي مثل ابي حنيفة ولو اردت تشبيهه اي حنيفة ابي يوسف
 قابو يوسف هو الخبر ومثله قول ابو تمام ولما ان الاخا في القبايل ابا به عوارى الجنى اشتات ايدل اسل
 اي سوا البنات ايشل بنات ولما في مثل لعب الا فاعى قوله او كان الخبر ضاربا في فلا مستند للضمير
 المشتد نحو زيد قام فانه لو قدم مشتبه المبتدأ بالفاعل فان قيل فلما كان الضمير بارى نحو الزيد ان
 قائما او زيد وان قائما قلت يشبه المبتدأ بالفاعل من الضمير او بالفاعل في لغة تقا قون في ك
 ملائكة او يقول منه ذلك حلال المفرد مع انه قيل في قوله لقال شمر عوا وسمو اكبر ميم وقوله
 تعالى واسر والجنون الذين ظلموا ان كبير الذي يشبه ان مقدم ما الخبرين في مجازا ايضا خبر اخر اذا

بالشك مثلاً ولا فاء نوع آخر منه فالمعنى هذه الماهية التي تعرفون بها ما عليكم وكما دخلوا في خبر
المبتدأ هي ما كان المركب موضوعاً لأنه موضوع للموصوف وقد يقع الماهي بعد الموصول المذكور وهو
معنى المستقبل لخصمه معنى الشرط كقولهم الذي أتاني فلانة وهم والموصول بالظرف نحو الذي قد أمك
أولاً الدار فلانة وهم وأما وصل المستند الذي في خبره الفاعل أو وصف بالفعل والظرف فقط لكون
الموصول والموصوف كحكمة الشرط والمعتبر كالجزء الذي يدخله الفاعل والفعل والصفة يكونان كشرط
وكان حي الموصول على هذا أن لا يكون الاسم بما كماله الشرط نحو من وما الشرطين وأما ما إذا يكون
سما كمالاً في قوله تعالى إن الذين قتلوا المؤمنين والمؤمنات لانه دخل في معنى الشرط ولذا كان حتى
الفصلة أن لا تكون إلا خلافاً لمستقبل المعنى كشرط من وما إلا أنه لما لم يكن شرطاً للحقيقة بخلافه لا يكون
صريحاً في الفعلية بل يكون ما يفيد معه الفعل كالظرف والجار والمجرور وإن لا يكون مستقبل المعنى
كقولهم الذين قتلوا المؤمنين وكذا كان حتى الخبران يلزمه الفاعل كونه كالجزء حيث أنه ليس حصل
الشرط حقيقة جار مجرى من هنا مع قصد التشبيه نحو الذي يأتيني بعد وهم ولا يلزم مع الفاعل أن يكون
سبباً للثاني بل للثاني أن يكون ما يفيد الفاعل أو الموصوف من أجل أن في جميع الشرط الجزائي قوله تعالى
قل للمؤمن الذي يعرفون منه الآية الملاقة لازمة للفاعل وليس الفاعل سبباً للملاقة وكذلك في قوله
تعالى وما من من نعمة من الله من إلا نعمة من الله تعالى لا يلزم بل هو بعضه من الشرط
سبب الجزاء في تحقيقه في ظروف الشرط أن شاء الله تعالى والشأن النكرة العامة الموصوفة بالفعل
أو الظرف أو الجار نحو كل رجل يأتيني أو أمك أو في الدار فلانة وهم وقد في صفة أيضاً ما شئت
المعنى نحو كل رجل أتاك فلانة وهم لما كونا في الموصول وقد تدخل الظاهر كل وإن كان متصفاً
بغير الموصوف نحو كل رجل عايناه فلانة وهم وحده سبباً لا تدخل الفاعل خبر غير ما ذكرنا
من المبتدأ والآخر يجوز زيادة الفاعل في جميع خبر المبتدأ نحو زيد فوجد واشتد وقامه نحو فأكبر
لما غلب وأكرمة الحبيب خلوه كماله وسبباً به نزل مثله بنحوه نحو أن فأكبر قوله وليس
ولعل ما يقع بالقاء **قول** جميع نواسم المبتدأ يمنع دخول الفاعل في خبر المبتدأ المذكور إلا ما ذكرنا
وذلك لأنه لا بد أن تدخله التماثلية هذه المبتدأ لفصلة الشرط ويلزمها المصدر ولا يدخلها نواسم
الابتداء لأن تلك النواسم توشع معنى في الجملة المتأخر وقد تقدم أن ما يوشع في الجملة لا يدخل في
جملة متقدمة بل هو المصدر لأن هذه المبتدأ الكونية غير ناسم العرف في الشرطية بخلافه لا
لا يوشع في الجملة المتأخر معنى ظاهر أو هو أن نحو قوله تعالى إن الذين قتلوا المؤمنين والمعنى المالك
لما أن الفتوة نحو ولكن من غير مسلم لكنه لما رأى أنه مقتول أعطى لأرض على اسم الله لكن كما هو على حال
اسم أو على كماله في الموقوف بالفاعل وكذا أخرى بعضهم أن الفتوة في جوارح العطوف على اسم
مجرى للمكتوبة على ما جرى في الموضع المشار إليه آخرها حتى إن المكتوبة وأما كماله الدار فلانة الفاعل
الذي لم في الشرطية فلا يخطأ حتى نواسم الأشد إلا في الفتوة فيضرب مع ذلك تعد صاحب الشأن
حي آخره كمال الشرط في التمدد عن المصدر في جعلها وذلك نحو قوله أن من يدل الكنيسة يوماً

على ضربين اما ان يتصرف جزئ المتبدل ببعض تلك الاجزاء والآخر الاجزاء المخبره الاخر او يتصرف المجموع بكل واحد
منهما فالاول لا يخوف ذلك لان هذا البعض لا يتبدل وليس هو في الحقيقة عما تعدد فيه الخبر لانه مثله
قولك هما عالم وجاهل الان الفرق بينهما ان الضمير في كل واحد من عالم وجاهل لا يرجع الى مجموع المتبدل
بل المعنى جارح عالم ورجل جاهل واما الضمير في كل واحد من ابيض واسود فانه يرجع الى مجموع المتبدل
بدليل مطابقة قوله افراد او ثلثية وجمعا لقوله هما ايضا ان اسودان واهميرض سودا وانما
ذلك مع ان المراد بعضه ابيض وبعضه اسود كما ان المراد بالاول احدهما عالم والاخر جاهل لانصار
البعضين بخلاف جز بمافان كل واحد منهما متاخر عن الآخر واذ كانا اسنادا للشيء في الشيء مع ان
المسند اليه في الحقيقة متعلقه بالخارج منه مع قيام القرينة نحو هذا احسن العلماء ببعضه اعلام
وحيث فلان يجوز اسناد الشيء الى الشيء مع ان المسند اليه في الحقيقة جز المسند اليه في الظاهر اقول
ويؤكد انما تقول النار اخضراء اظهر فقهه ومنه قوله من يدخن الوضوء يحسن وجهه وحسن وخصا
وتجرا وانما الثاني اعني بما انصرف فيه المجموع بكل واحد منهما نحو هذا اكلوا خافض فلا اشكال فيه لان الخبر
يرجع من كل واحد من الجزين الى مجموع المتبدل اذ المعنى في جميع اجزاءه خلاوة وبها كلها موصوفة لانه
انما خرج الطعان في جميع اجزائه وانكسر احدهما بالآخر وحصل بالانكسار كيفية متوسطة بينهما
واذا علم ان هذا وان بعض احد الجزين كل الاخر او اوعا انصاف مجموع المتبدل بكل واحد من الجزين
تقول زيدكم نحما وزيدكم نحما كما تعطف بعض الاوصاف على بعض نحو قولك لعل الملك القرم وابن
الحمار ولت الكلبة في المزدحمة وكذا ما هو بمنزلة في رجوع الضمير من كل واحد من الجزين الى المجموع
المتبدل نحو هذا ابيض واسود وهذا اكلوا وخافض وانما اذ البرج ضمير كل واحد الى مجموع المتبدل
نحوهما عالم وجاهل فلا بد من الاول ان المسند اعتكوك فقد يراد الى احدهما لئلا يخرج جاهل **قوله**
وقد يتضمن المتبدل المعنى الشرطي فيجوز تحذف في الغالب الخبر وذلك اسم موصول بفاعل وظرف او مكرة
موصوفة بما مثل الذي ياتين فيله درهم وكل رجل ياتني او في الدار فله درهم وليت وقيل ما يقان
بالتقاء والحق بعضهم ان **قوله** اعلم ان الغافل على خبر المتبدل الواقع بعد ما هو كائنا ما زيد
فخافم ولا يجد ان الاضمر في قوله فاما القتال قتال له بكم او احسن القول كقوله تعالى فاما الذين
اسودت وجوههم اخفهم اي يفيق لهم اكرمهم وبجملته الاتيان بالتعاني خبر مثل هذا المتبدل في خبر ولا يخرجه
ويدخل جوابا في خبر مبتدأ مذكور معناه هو شتيان اخذهما الاسم الموصول اما فاعل او ظرف ويدخل في
قولنا الموصول الاسم الموصول ايضا نحو الزانية والزاني فاجلوه واوصلها لا تكون الاضمار موصولة اسم
الفاعل او المفعول بل هي في الاسماء الموصولة ولا تغلب الا على الموصول الذي يدخل في جميع القان يكون
علما وصلته مستقبلة لما في اسم الشرط وهل الشرط نحو من تضر براض وقد يكون خاضعا وصلته
ماضية كقوله تعالى ان الذين يفتنون المؤمن والمؤمنات الاية قلن الاية مسوقة للحكاية عن جماعة
مختصين جعل منهم الغرض اي الخراف وكذا قوله تعالى وما اقال الله على رسوله منهم فاولئك هم
فيكون الموصول خاضعا وصلته مستقبلة كقوله تعالى قل ان الموت الذي تغفرون منه فانه ملا فكم
واذا يريد كل موت فيغفرون منه بلفظ ممتد بوقت الموت فمنه الشخص فاما ذلك النوع نحو قول القائل

بلوق فيها جادة وطلبوا الحق بعضهم ان يمتد الى الخوان في المنع من دخول الغالبية ولعل قال المص
 انما العبد القاهر ان هذا المتكلم سيبويه خلافا للاخفش وبقول العبدى والاولى الباقى اربع عشر
 لدخول الفاعل ان سيبويه خلافا للاخفش قوله وليت وعل ما يقال ان الاتفاق لا وجه تخصيصها
 بل كما لا يخفى لا يند اهل هذا السبيل ما اشتدني وما ذكره المص من ان لمتناع ودخل الفاعل خبر ليت وعل لا يرد
 التناقض وذلك لان ما عطف الفاعل الجزائية لا يكون الاخرى محتملا للصدق والكذب وخبر ليت وعل لا يرد
 ذلك ليس في صحة قوله ان جاك زيد فاضربه قال تعالى ان الذين يكفرون بآيات الله وقتلون النبيين
 بغير حق يقتلون الذين يأمرون بالقسط من الناس فيستحقون عقاب الله **قوله** وقد عذر المتكلم
 لقيام رتبة جواز الكول المستعمل الهلاك واهله والخبر جازا مثل خرجت فاذا التسبيح وجوبها بالمتكلم
 في موضع غير غيره مثل لولا زيد لكان كذا او مثل ضربني زيد اقا وما مثل كل رجل وصعبه ومثل
 ولعل في لعل **قوله** المستعمل المصير للهلك قد ذكرنا انه لا يند في لا وجوب ولا جواز الاسم
 في الة على تعيينه اعلم انه قد عذر المتكلم او جازا اذا قطع الفت بالترتيب كما في باب نحو الحمد لله
 الحمد اي هو اهل الحمد وانما وجب تحذيره ليعلم انه كان في الاصل صفة فقط لفعل المدح او الذم
 او التمجيد كما في ظهور المستد الربيع ذلك ويحدث وجوبا ايضا عند من كان في نحو نعم الرجل زيد
 ان يتقدم به هو زيد وفيه نظير على ما في باب قوله جواز او وجوب نصب على المصدر اي تحذيرا
 واجبا او جازا او اذ في قوله اذا التسبيح للفاخرة واختلاف فيها فقل عن المرد اضار في مكانه
 قوله يجوز ان يكون خبر المتد الذي بعد هاء في المكان التسبيح فقول على هذا امرت فاذا زيد
 قائما او اعد متعلق بكان وشبهه من متعلقات الظروف العاتقة ولا يجوز على قوله ان يكون اذا
 مضافا الى الجملة الاسمية المحذوفة الخبر اذ لا يضاف من ظروف المكان الى الجملة التي هي في
 الظروف المبدئية وما ذهب اليه لا يطرده في جميع مواضع اذا المفاخرة اذ لا معنى لقولك في المكان
 التسبيح بالباب في تاويل ظهور خبر جاز اذا التسبيح بالباب وقال الزجاج ان اذا المفاخرة ظرف زمان
 فقل قوله يجوز ان يكون في ظهور فاذا التسبيح خبرا عما يتقدم به مضاف اي فاذا اخذوا التسبيح
 اي في ذلك الوقت حصوله لان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الحدث كما مر ويجوز ان يكون الخبر جازا
 واذا ظرف لذلك الخبر خبرا مستند اي في ذلك الوقت التسبيح بالباب المحذوف بالباب لدلالة قرينة
 خرجت عليه ويجوز ان يكون ظرف الزمان مضافا الى الجملة الاسمية وعامله المحذوف على ما قاله
 المصري في ابحاث وقت وجود التسبيح بالباب الا انه اخرج لاذن الظرف به اذ هو اذن مفعول به
 لفاعلات ولا حاجة الى هذه الكلمة فان اذن الظرف به غير متصرف في فعل المصدر ونقل عن ابن بري
 ان اذا المفاخرة حرف فعلي قد اخرج المتكلم اي جازا اذا التسبيح محذوف بالاختلاف وانما الفاعل الذي
 يحذف اذا المفاخرة فقل عن الرازي ان جازا اذا التسبيح لا يند في الة على التسبيح التي المراد
 منها لزم وما بعد الما قبل كما تقدم في معنى مفاخرة التسبيح لا يند في الة على التسبيح وقال المازني في باب
 وليس في لعل لا يجوز اذها وقال ابو بكر بن عثمان في المعطوف على المعطوف جازا اذا التسبيح
 وهو قريب **قوله** التمر في موضعه يقال التمر في الة التي في الة في الة اي في الة في الة في الة

معنى اذا
 الفاعل

الامر العربى ذكر غير الخبر في موضعه في الخبر وجوب في موضع يكون في موضع القرينة الة
 على تعيين الخبر المحذوف من بين سائر الاخبار لنظير ساء ساء ذلك الخبر وهي اربعة ابواب على ما
 ذكر المص اولها المبتد الذي بعد لولا عطف على من عطف البصريين وقال الفاعل الواسع للاسبر
 الذي بعد ما لا يختص صاحبها بالاسم كاستاء العوازل **قوله** الكسائي الاسم بعد ما لا يختص بالفاعل فيكون ركنا في
قوله لوزان سوار لطمتني وهو قريب من وجه وذلك ان الظاهر منها انها لوالتي بقيد استناع الاول
 لاستناع الثاني كما في خبر وفي الشطر دخلت على لا كانت لازمة للفاعل لكونه مفسر في الشطر فتبقى مع خبرها
 على الاستناع لذلك الامضاء ومقتضاها مع لا ايضا باق على ما كان كما في خبر غير لا من خبر وفي الشطر لعل في خبرها
 هلك عمر لولا لم يولد على هلك عمر على الاول اي استناعا وخروج على لا استناعا هلك عمر لا استناعا ثبوت
 فمن كان لولا مبيدة ثبوت الاول واستناعا الثاني كافا فيكون في خبر لولا باق في شتمك كما مر في بيان
 قوله ولان ما لا يند في جبهة البيت لكن مع البصريين من هذا التقدير وهو محتمل على ان قالوا ان كلمة
 يتعصبوا ليست لوالد اذ لا يند على لان الفعل بعد لولا اذا خبر وجوبا فلا بد من الايمان بمفسر كما مر
 في باب الفاعل وليس بعد لولا مستند ايضا لفظ لا لا يدخل على الماضي في خبر الدعا وجواب التسبيح الا
 مكررا في الاعراب كما في قسم المحذوف ولا يكون بعد لولا عطف البصريين الاسم المرفوع فيكون متبعا
 ولا يجوز ان يكون جواب لولا خبره كما مر في اماريد فقايل فيكون ند جملة خالصة عن التاميد الى المتد في الة
 كما في لولا على هلك عمر في خبره محذوف وجوبا لمصوب شرطي وجوب الحذف احدها القرينة الة
 على الخبر المعين وفي لفظه قوله اذ هي موضوعة لتدل على استناع الملاموز فلهذا كلة على الخبر المستد الذي
 بعد ما موجود لا فاعله وقايل في لفظه قوله اذ هي موضوعة لتدل على استناع الملاموز فلهذا كلة على الخبر المستد الذي
 جواب لولا ونما دخل لولا هذه على الفعلية قاله قالت امامة لما جيت والرها خلاصت بعض الاحكام
 السود لا واذ ذلك ان قد مر منتهى لولا خذ دشت ولا قدر في محذوف ما في لولا الخدم وهو الحرامان في بابها
 كل مندا يكون متقدرا من جهة المصدر وهو افضل التفصيل مضافا الى المصدر لانه بعض ما يضاف
 اليه كما في باب نحو اخطب ما يكون اي كون واكثر شدة الشوق ويكون المصدر مضافا الى الفاعل
 خبر في زيد الو الى المفعول نحو ضربني زيد الو الى ما نحو قضاؤنا وثبت ذلك كالحال منه ما عطف في المعنى
 نحو ضربني زيد اقامين او قضاؤنا فاقامين ومن احدهما نحو ضربني عندا قايما او قايمة ونقع عندا الحال
 فعلا ايضا خلافا للفرع اعطى من كان دامال ويقال سمع اذن زيد اقول ذلك الذي سمع اذ في
 كلام زيد على عطف المضاف وان كانت الحال المدكورة جملة اسمية فعند غير الكسائي يجب معها
 واذا الحال قال التي على اسما عليه وسما اقرت ما يكون العند من رتبة وهو ساجد اذا الحال فضلة
 وقد وقعت مرفوعة العند فيجوز ان يكون علامة الحالة او كل واقعة غير موقعه ينكر وجوب الكسائي خبرها
 عن الو او لوقوعه تام في خبر المتد فيقول ضربه زيد الو في قوله قايمة في قوله كلة في قوله في وجوبه
 الكسائي اتباع المصدر المدكورة بالتوابع خبره زيد اكله واضربني زيد الشد بدقا وما وضعه
 خبره الفعلية معنى الفعل عليه وهذا ذهب ابن درستوبه الى ان هذا المتد الاخر لعله لكونه بمعنى
 الفعل اذ المعنى ما اضرب زيد الا قايما وليرجع الاتباع مع الاستنقار في خبر مثل هذا المبتد

التامع المضاف
 الخبر وجوبا

محمود في
 الشارة

اقوال لا ذهب ابن درستوبه وانما يشاد الى انه لا يكون له الكو فيكون الفعل كما قلنا فمعنى ضربى ضرباً
 قايماً بضربته قايماً وهو نحو قايماً باليد ان عند ما ذهب الكو فيكون الى ان يحولاً بما حال من محول المصدر
 لفظاً ومعنى والفاعل فيه المصدر الذي هو مبتدأ وخبر المبتدأ مقدر في ذلك الحال وهو اي ضربى ضرباً
 قايماً حاصل وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي يحدد الحال مصدر ومضاف الى مضاف الحال
 اي ضربى ضرباً قايماً اي ماضى في اياه الا هذا الضرب المعين وكان اكثر شدة في السوق شراً فقلنا
 وذهب البصريون الى انه حال من محول المصدر ومعنى لا لفظاً والعامل في الحال محذوف اي ضربى
 زيداً حاصل اذا كان قايماً والدليل على بطلان مذهب الكوفي ان كلهم متفقون على ان معنى ضربى
 زيداً قايماً بالضرب زيداً الا قايماً وهذا المعنى المتفق عليه لا يستفاد الامر بقدر البصر في الخبر
 وماهية من على مقدمة وحمل اسم الجنس على الذي يقع على الغليل والكثير لفظ الواحد اذا استعمل
 ولم يقع من جنس خصوصاً بعض ما يقع عليه فهو في الظاهر لا يفرق بين الجنس اذا استعمل كلامه فمعنى
 الذاب يابس والماء راد اي كل ما فيه مما كان الماضيان حالة كما قلنا فمعنى فوضه النور بفضل الظاهر
 ايمان النور مع الجلوس لا ينقصها لان منافضاً لظاهراً ذلك اللفظ واذا قام قرينة الخوض فهو للظهور
 خواصة الحمر واشرب الماء لان شرب الجميع وشرب الجميع متنعان فاذا انفرد هذا اقل من الجنس الذي
 مصدر غير مقيد عند البصرية حال خصوصاً بل الحال عند مفعول في الخبر فيكون الجنس على العوم
 فيكون المعنى كل ضرب منى واقع على زيد حاصل في حال القيام وهذا المعنى مطابق للمعنى المتفق عليه اي
 ماضى زيد الا قايماً وما عند الكوفية فالجنس عند مفعول مقيد بالحال المحض فله يكون المعنى ضربى
 زيداً المحقق حال القيام حاصل وهو غير مطابق للمعنى المتفق عليه لانه لا يمنع من حصول الضرب المقدر
 بالقيام حصول الضرب المقيد بالفتور ايضاً في وقت اخر فليس في تقديرهم اذ معنى المصدر المتفق
 عليه وهذا يسل مذهب بن درستوبه ايضاً لانه لا يخص في ذلك ضرب زيداً قايماً وما يفسد
 مذهب الكوفية خاصة زيادة على ما تقدم من جهة اللفظ انه ليس في تقديرهم ماضى مصدر الخبر لان
 مقام الخبر عند مفعول الحال وليس تقديرها لفظاً واقع موقع الخبر وقد تقدم ان الخبر لا يحد ويحد بال
 اذا سده لفظه وكذا القول في قوله اكثر شدة في السوق فلهذا ان شدة له فلهذا ان اكثر من
 شدة غير متلوقة فلهذا ان على مذهب الكوفية اكثر شدة في السوق فلهذا ان شدة له فلهذا ان اكثر من
 المتفق عليه اذ هو ان تقول هذا اللفظ وتريد ان من شدة فلهذا ان شدة له فلهذا ان اكثر من
 مرق وتريد ان شدة في السوق فلهذا ان شدة له فلهذا ان شدة له فلهذا ان اكثر من
 الاخص حذف التقدير بقا من قوله وذلك عند مفعول اذ هو تقدير ان الموصولة مع الفعل الواو
 لا حذف لان يقال اذا كانت قرينة قوية دالة عليه فلا بأس عند ذلك قاله سيبويه في باب الفتوة
 مع ان تقدير مالك وزيداً اما لك ولا يستلزم زيداً هذا القرينة الدالة على تقدير الخبر الذي هو
 حاصل عند البصر به هو الاخبار عن الضرب يكون مقيداً بالقيام لانه لا يمكن تبيينه بغير الاند
 حصوله واللفظ الساد مسند الخبر هو الحال فقد حصل شرط وجوب حذف اصله عند مفعول
 زيداً حاصل اذا كان قايماً وليس الا الاستقبال فهنا بل هو الاستمرار كما في قوله تعالى واذا قيل

لاقتصد

لاقتصد والى الارض قوله واذا انما اخذوا من غير فرق وشدة كثير عند فحصل كالحذف متعلقات
 الظروف العارضة غير زيد عند ذلك والركن في المبدأ ان يقع اذا كان قايماً فلهذا ان على شرطه الفاعل
 في الحال والخبر الحال مقدر الطرف لان في الحال معنى الطرفية اذ معنى جاني زيداً كما في وقت الركوب
 فالحال قايماً مقام الطرف القايماً مقام الخبر فان قيل لا يكون كان المقدر انما هو قايماً فلهذا ان على
 لان مثل هذا المنصوب اي الذي يحذف المصدر المصنوع بالضم وبطو المد كونه لا يكون الا نكرة لم يسمع
 مع كثرة الاكذاف لو كان خبر كان لماز خبره هذا ساقبل فيه وفيه نظير اذ فيه نكلمات كثيرة من هذا
 اذا سمع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير تقدير المكان ومن العدد وعن معنى كان الشافعية الى معنى التامة
 وذلك لان معنى قولهم حاصل اذا كان قايماً ماضى في معنى النافعية ومن قيام الحال مقام الطرف ولا نظير
 والذي اوضحه في هذا اوضح غير هذا الهم التامم اتحاد الفاعل في الحال وصاحب الما قبل ذلك
 عليه ولا ضرورة الجاهل اليه الحيوانية يجوز اختلاف العلماء على ما ذهب اليه المالك فيقول تقديره
 ضربى زيداً حاصل قايماً والفاعل في الحال حاصل في صاحب ماضى وهو اي او زيداً فلهذا ان
 كان اخص حال العامل في الحال لكونه عاماساً لجميع الاضمار كما قدمنا في زيد عند او في الدار
 لشاكلة الحال للظرف والحذف في كليهما واجب لتقدير الحال والظرف مقام الفاعل كما تقدمت بيانه
 في اعلم ان تقدير من في حال الساد مسند الخبر من الفعل المضاف الى ما المصدرية الموصولة لكان ويكون
 غلط ما يكون الامير قابض هذا اعادة الاخفش والمبرد ومنعه سيبويه والاولى ان كان جعلت
 ذلك الكون احط بحال الجار محتملة قايماً ايضاً ولا يجوز ان يكون ذلك بعد مصدر رضى في الضمور فلا
 تقول ضربى زيداً قايماً ولا يجوز في اول الكلام ولا شك ان الجار يوش بالجار ويجوز ان تقديره في اصل
 المذكور من زمان مضاف الى ما يكون خلاف نحو اكثر شدة في السوق وضربى زيداً اول ذلك لكثرة وقوع
 ما المصدر زيد مقام الظرف خرف ذلك ما ذكرنا فيكون التقدير احط او فاق ما يكون
 الامير قايماً اي وقامت كون الامير فتكون قد جعلت الوقت احط وقايماً كما قاله هناك صاحب
 ولسه قايماً وترجم هذا التقدير بالندم احط ما يكون الامير يوم الجمعة رضى يوم الجمعة
 وايضاً كثر وقوع ما المصدرية زماناً وكثر وقوع الزمان مسند اليه الفعل الواو فلهذا ان
 قيل المظني بما هم مع المبرد من غير ذلك احسن ما يكون زيد القيام وذلك لان احسن في الحقيقة
 زيداً لا يخبر عنه بنفس القيام واخاذا الرجحان وهو الاول ذلك جعلت احسن وان كان في الحقيقة
 لزيد مصدر اود ذلك باضافته الى ما المصدرية **قوله** وكل رجل وضيئته الضئيفة في اللغة
 العتار وفيه هنا كذا من الصنعة وصاحب هذا كل شدة اعطى عليه بالواو التي معنى مع وفيه
 مذاهب قال الكوفيون وضيئته خبر المبتدأ الا الواو بمعنى مع فكانت قلت كل رجل مع
 فاذا اخترت مع الى تقدير الخبر فكذلك الواو التي بمعنى مع فلا يكون هذا المثال اذن مما
 نحن فيه اي ما حذف خبره وفيه مظهر لان الواو ان كانت بمعنى مع تكون في اللفظ غير هذا
 المفعول معه فاذا كان وضيئته عطفاً على المبتدأ المر بكونه فان حصل عوار كان يكون رضى ما تقدم
 الواو منقولة عن الواو لكونها خبر المبتدأ كما هو مذهب السيبويه في نصب المفعول معه على ما

قايماً

عنه للمقربة نحو ما جاني زحل كل عرجان وما جاني من زحل بضربة الاستفراق فلا يجوز ما جاني
من زحل بل عرجان **قوله** المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعول به **اقول** قد تبين من هذا ما ذكر
في جملة المفعولات وعلم الفضلة كما تقدم في اول الكتاب اربعة الضمات والكسرة والالف والسا
نحو ما جاني زيد او مثلها وانما لم يثبت في موضعين وقد قسم النجاة المنصوبات في موضعين اصلها الضم
يعنون به المفعولات الخمسة ونحو لا عليه وهو غير المفعولات الخمسة من الحال والتميز وغير ذلك
والذي جعله وغير المفعولات لا يمكن ان يدخل بعضه في خبر المفاعيل فيقال الحال هو المفعول من قبل
مضمون تمام الجمل جاني زيد واكتبا فعل مع قيد الركوب الذي هو مضمون اكلوا فيقال المستثنى هو
المفعول بشرط ان احدها كان انزلا للتحقيق في التسمية والمفعول بلا قيد شيء اخر هو المفعول المطلق
كما في قول المفعول به والمفعول له اصلها في النصب لكونها مفعولين وجعل المستثنى في الحال
وعين مع انهما ايضا مفعولان لكن مع قيد كالا ولين نظرا وان كان الاصل في النصب بسبب كون
المستثنى من ضروريات معنى الفعل فالحال كذلك دون المفعول بعد المفعول له اذ ذلك فعل بهيمة
لا صاحب ولا فعل الا وهو واقع على حاله من الموضع والموقع عليه والحق يقال النصب علامة التثنية
في الاصل فيدخل فيها المفاعيل الخمسة والحال والتميز والمستثنى فاما سائر المنصوبات فتستند
بجملات الضمات كاسم ان واسم التثنية وخبر ما جاني وخبر كان واخر **قوله** فانه المفعول
المطلق قد قدم المفعول المطلق لانه المفعول الحقيقي الذي اوجه فاعل الفعل المذكور ومفعوله ولا
قيام هذا المفعول به صار فاعلا لان صار سببه زيد في قولك ضرب زيد من اجل حصول هذا
المصدر ومنه اما المفعول به نحو ضربت زيد او المفعول به نحو ضربت فداك يوم الحين فليسا
بما فعله فاعل الفعل المذكور واوجه كذلك المفعول معه وانما المفعول له وان كان مفعولا لافعال
وصار دامة الا انما علمته ليست لتمام هذا المفعول به الا ترى ان كون المتكلم راويا في قولك
زررتك طمعا ليس لاجل قيام الطمع بديل لاجل الزيادة في ان المفعول المطلق اخبر بالفاعل من
المفعول له فهو الحق شق قد ذكره ايضا لا فعل الا وله مفعول مطلق ذكره اوله في خلاف المفعول
له في فعل بالاعلة وقد مر المفعول به بعد المفعول المطلق لان طلب الفعل الدافع للفاعل له اشك
من طلبه لغيره الا ترى ان كما يقع على فاعله بصوغه على صور اسم فاعله منه يقع على المفعول به بصو
غ على صور اسم مفعول منه بلا قيد اخر في قولك ضرب زيد عمر اليوم الجمعة وخالفه اكراما لك
زيد صار بوعه مضر وب واما يوم الجمعة فهو مضر وب فيه وخالفه مضر وب معه واكراما
مضر وب له فخلق ذلك الفعل بالمفعول به تنقيصا بصيغته من غير قيد اخر نحو ضرب زيد في
الغيره لغيره جرحه ضرب في يوم الجمعة وانما في صيغة سيرة في سنان وصيد يومه في سنان قليل
وكذا في سيرة في يومه وصيد وهو على حذف حرف الجر لا تشاء كما في نحو استغفرت الله في
قال سببه في قوله صيدك خوفك في قوله فالتسبيح في الكلام واختر قال وليس هذا في وسعة
الكلام ما بعد من قوله صيد عليه يومه وان ذلك له سنون عاما وسيرة عليه في سنان يعني انك
جعلت المفعول فيه كالمفعول الشائع واختصا بفعله كما ترى في غاية البعد وقد مر المفعول

فيه

فيه على المفعول له والمفعول معه لان اختيار الفعل متا إلى الزمان والمكان ضروري بخلاف
الاعلة والمصاحب وقد مر المفعول له على المفعول معه اذ الفعل الذي لا اعلة له ولا غير من قبل
بخلاف الفعل لا مصاحب فانما اكثر منه مع المصاحب وايضا يصل الفعل اليه بواسطة الواو
بخلاف سائر المفاعيل ولولا مراعاة التسمية لكان تقدم سائر الحال على المفعول له والمفعول معه
اول اذ الفعل لا يخلو من حال مرجح المعنى وانما سمي ما نحن فيه مفعولا مطلقا لانه ليس بقيد
لكونه مفعولا حقيقيا يحرف حركة المفعول به والمفعول كالمفعول له والمفعول **قوله** هو اسم
ما فعله قال انما قلت ههنا اسم بخلاف سائر الخدود ليخرج خصوصية الثاني في قولك ضربت زيد
فانه شيء فعله المتكلم الذي هو فاعل الفعل المذكور قلت ان اراد بقوله فعله المتكلم او جمل بالقر
اي قاله المفعول في الحقيقة وان كان مفعولا لا ان الفعل في ظاهر اصطلاحه يطابق على فعل القول
فيقال هذا المفعول وهذا المفعول فليكن اذا دخل في قوله ما فعله حتى يخرج بقوله اسم وايضا
ضربت باعتبار انه مفعول ليس بفعل بل هو اسم لان المراد بهذا اللفظ المفعول فلا يخرج بقوله
اسم ما فعله لكونه اسما وبالله باللفظ يدخل في الحد جميع المفاعيل فان لفظ زيد او يومه
واما لك لفظ او جمل العاقل بالمفعول في قولك ضربت زيد يا يوم الجمعة امامك وان اراد وهو
الظاهر بقوله فعله انه فعل مضمون الذي هو الضرب فليكن ذلك خلاصتي يخرج لانه اذن فعل
مضمون وهو لم يفعله هذا او يعني اسم ما فعله اسم الحدث الذي يفعله ويخرج عن هذا الحد نحو
ضربني ما ضربت ضربا لانه لم يفعله فاعل الفعل المذكور ههنا فضلا لان يقول الذي خرج لانا
في خبره والحق به وكذا اغومات متا وفي سنانا تجري ما فعله الفاعل واخر بقوله فاعل
فعل المذكور عن نحو اعجبني الضرب فان الضرب فعله فاعل ضل ما لكن لم يفعله فاعل اعجب ان
فاعله الضرب وهو لا يفعله نفسه وكذا استصغرت الضرب قوله مذكر صغرة فعل وكذا قوله
معناه والضرب في معناه ما عايد الي اسم او الي ما قول **قوله** بمعناه احراز عن نحو كرهت قيامي فان اسم
لما فعله المتكلم وهو فاعل الفعل المذكور لكن ليس كرهت معناه لان كرهت ليس بمعنى قيامي
ويجوز هذا الحد نحو كرهت كراهي واحديت عني وابغضت بغضي على ان المنصوبات مفعولات
قوله ويكون للتأكيد والنوع والقيد مشددا جلت جلوسا وجلسة فالاول
لا يفي ولا يجمع بخلاف اخر **قوله** الذي بالتأكيد المصدر الذي هو مضمون الفعل بالزيادة
شي عليه من وصفه وعد وهو في الحقيقة تأكيد لذلك المصدر المضمون لانه يؤكد اللفظ
نوعا فقولك ضربت عني احدث ضربا فلذا ذكرت بعده ضربا صار معنى قوله احدث ضربا
ضربا فاعله احدث تأكيد المصدر والمضمون وخلافه الاخبار والامان اللذين تضمنهما الفعل وتبين
بالنوع المصدر والموصوف وذلك على ضربين لان امان ان يكون موصوفا على معنى الوصف كالقهر
والفرصا وكا جليسة والركبة لان الفعلية المصدر المضمون بصيغة من الصفات كصفة الحشوية
والشوق والضعف او غير ذلك فالجليسة ليست مطلقا الجليسة وإنما كذا لطلق بعد هاتما بين
ذلك الوصف نحو جلست حسنة وتمامية كخو جلست جلسة واما ان يكون موصوفا بصفة

قيامي

وتعقد كذا بفتح القاف قال المازني سمعت كسرهما من لا اشيد ومما عند سيبويه منصوبان قال المازني
وقد استعمل فعل كذا بفتح القاف قال عمر بن الخطاب قال عرفت ان الاما ذكرت لنا من كذا حارنا ايام ذي سكر
ولا يقال تعقدت الله واكثر ما يستعملان في قسم السؤال فيكون جوابهما ما فيه الطلب كالاسير
والنهي قال تعقدت ان لا تصعبني علامة ولا تنك في قرع الغواض فصح وان كان ذلك وقال ايضا
المنكر التماسيلا عن الله كيف يلقينان في شامخة اذ اما استقلت وسهيل اذ استقل
عنان وقد ذكر الجوهري استعمال كذا بفتح القاف في القسم الذي لا سؤال فيه قال يقال تعقدك
الله لا اتيك وكذا تعقدك الله لا اتيك وتعقدك الله لا اتيك وعمر الله ما فعلت كذا وعمر
الله ما فعلت كذا قال ابن عيسى لا يستعملان الا في القسم قال الجوهري قد جاء كذا الله في غير القسم
واستشهد بقوله كذا الله كيف يلقينان وقال المعنى سالت الله ان يطبل عرك ولم يرد القسم
وقد ذكرنا في البيت ان المراد قسم السؤال والاصل عند سيبويه عرك الله تعمر كذا
الزوايد من المصدر واقتصر مقام الفعل مضاعفا الى المفعول به الاول وكذا تعقدك الله تعقدك
ومعنى عركك اعطيتك عمر اياك سالت الله ان يعرك فلا مضى مع معنى السؤال تعدي الى المفعول
الثاني اعطاه وكذا تعقدك الله وان لم يستعمل وجعلت كذا قاعدة متمكنة بالسؤال من الله واغلا
الاخضر رفع الله في عرك الله ليكون فاعلا اي عرك تعمر او يجوز ان لا يكون انصافا على المصدر
ويكون التقدير اسال الله اي اسال الله تعمر كذا واسال الله عرك واسال الله عرك واسال الله
تعقدك اي تعقدك على تعديك الرواية واسال تعدي الى مفعولين ويكون المعنى اسال الله
تعمر كذا اي اعتقادك بقاءه وانديته وتتفقد الله اي فسنتك اياه الى القعود اي القوام والكون
فيكون انصافا بحد فحرف التثنية هو الله لا فعله وهما مصدران محذوران في الرواية فاضا فان الى
الفاعل والله مفعول به المصدرين ويجوز ان يكون معنى تعقدك الله بكسر القاف نحو تعقدك
اي تعقدك اي لا زملك العالم باحد الاك وهو الله فله عطف بيان لتعقدك وتوحيدها في الاول
فولس تعقدك الله عناءه قال التعقد والتعبد بمعنى القاعدا كالحلف والخطيف ففعل هذا مذهب
سيبويه وهو ان يصح ما على المصدر رقي ما ولفظا اسال تعمر كذا وتعقدك ليس معنى القسم ظاهر
فيما سمعنا انما لا يستعملان الا في القسم كما ذكرنا الا ان يقال لما كانا للدهاء الخطا لم يجز في قسم
السؤال الا لا يندى السؤال بالدهاء فيقول كذا فيل طولا لله عرك افضل في كذا **قوله** وقيل
في مواضع منها ما وقع مثبتا الى اخره هذا مقصد وجه حذف فعله باجتماع شئين احدهما ان يكون
ناصبه خبرا عن شئ وجعلت هذا المصدر خبرا عنه لم يكن الاحراز الكونه صالحة للمصدر
والثاني ان يكون المصدر مكررا او بعد الاو معناه ما عدا ما يزيد الاسير او ما الدهر والانتقالا وانا
اسير او يزيد سيرا او الموكن تقريرا تقريبا وكذا ان دخل على الميتة او اسند خوان زينة
سيرا اسيرا ويجوز ان يكون نحو ما كان زيد الاسير امر هذا او ناولت حذف الفعل العاقل لان
المقصود من مثل هذا المصدر التكرير وصف الشئ بقوام حصول الفعل منه ولو لم يوضع
الفعل على الحدوث والنجدة دون كان يستعمل المضارع في بعض المواضع للدهاء ايضا نحو قولك

زيد يروي الخبر ويروي الخبر والله يسطر ويسطر والله ايضا لما سئل عن الفاعل الذي لا
كلا لا يفي وضعا في الزمان فلما كان المراد التخصيص على الامر والزمور لم يستعمل العامل احد الكونه
لما ضلوا وهو موضوع على الجهد واسر فاجل وهو نوع العمل كالفعل لما ضلوا لعلنا لا نرى
فان ارادوا زيادة المسافة جعلوا المصدر نفسه خبرا عن زيد سيرا وما زيد الا يزيد سيرا كما ذكرنا
في البيت في قولنا غاي القباك واذا بوضي اذن على الكلام معنى لشدوت اصلا لم يدر حتى الفعل
المفعول المطلق الدال عليه وكذا هذا المعنى اعني زيادة المسافة في الدهاء وامر بضمها بعض المصادر
التي قد نالها فاعلا او مفعولا بين بالانصاف والخرق نحو تعقد حرف الفعل تبيين المعنى والروايات
على تلك قضية واقامة فيكون على تلك القضية العجيب **قوله** سيبويه سالت الله ان يعرك الله في غير القسم
له ثبت اصحت قال سنده ولفظا عليه ومنه سالت عركك وزيل لك **قوله** مثبتا في فاعله
لانه لو كان متعلقا بما زيد سيرا او لم يكن تعقد لفي خبر زيد سيرا لم يكن فيه معنى المصدر للمصدر
فلهذا حذف الفعل اذ مقصده هو الموجب لهذا الفعل كما ذكرنا **قوله** داخل على اسير صفة التي
وليس خولا في الامم المذكور شرطا وذلك لانه في قولنا في نحو ما زيد الاسير وما وجد ذلك الاسير
البريد ان يكون انصافا للمصدر على انه مفعول مطلق كما يجوز ان يكون كونه خبرا للفعلين مجازا فالشرط اذن
ما ذكرنا ان يكون ناصبه خبرا عن شئ لا يكون هو اي المصدر خبرا عنه الا كما في **قوله** او معنى يوعيد
بدهاء انما من معنى الخبر نحو ما زيد سيرا او قل ان هذا المصدر الذي يبعد الاو معناه ما عدا ما
تذكرنا كما ذكرنا ومعناه انما لا يضاف نحو ما زيد الاسير البريد او باللام نحو ما زيد الاسير وكذا في
مكررا نحو ما زيد الاسير اسير او قل ان هذا المصدر الذي يبعد الاو معناه ما عدا ما زيد الاسير وكذا في
فيه نوع الاختلال لان مراده او وقع مكررا بهذا اسم لا يكون خبرا عنه حتى لا يروى عليه غرقه تعالى
الارض كما ذكرنا ولا تغطي لفظه هذه الفاعلة لا يستلزم **قوله** ومنها ما وقع تعديا لا مفعولا
مستقلا مثل شدد والوثاق فاقاما متنا تعقد واما **قوله** يعني تعقدت على مصدر رها متنا
الى الفاعل والمفعول فمعنى شدد والوثاق شدد والوثاق وتعني يا شدد لك المضمون فاذن تعقدت
وعرضه المطبوع منه وما انما انظر من الشئ يحصل تعقد حصول ذلك الشئ كالزاد الذي
تعقد الموشوع يعني بتفصيل ذلك الغرض بيان انواعه المستقلة واعلم ان ضابط هذا القسم ان يذكر
جملة طلبية او خبرية بتعقد مقصد لا يطل من منه هو زيد واغراض فاذا ذكرت تلك الغوايد والافراد
بالفاظ متضادة ومنقولها على انها مفعولة مطلقة تعقيب تلك الجملة وجب حذف فاعلها وذلك
لان تلك الاغراض تحصل من ذلك المصدر والمضارع فيقوم ما يقتضيه ذلك المصدر على الجملة
المتقدمة مقام ما يقتضيه تلك الاغراض اي فاعلها الناصبة لها فلما صح ذلك وتكررت تلك الغوايد
استعملت فاعلها فاعلها في الزمر فاعلها المصدر الذي هو امره مقام متقدمة فاعلها
فقر له تعالى عند والوثاق جملة تنقسم شدد والوثاق والمطلوب من شدد والوثاق ما قبله واستعمل
او مراد افضل الله تعالى هذا المطلوب بقوله فاعلها متنا تعقد واما قد اتفقوا في الخبر فيكون
يكسب ذمرا تعقد او يتبعه وعمر ويشتري فاعلها فاعلها متنا تعقد واما قد اتفقوا في الخبر فيكون

عركه واما وجه حذفه
الوجه وصار العاقل لا يزم
الخرق فيه متا فاعله
ومن ما سئل عن كلامه من
باب المصدر الذي لا عمل
جوابه ان المصدر لا عمل
فما ذكره

فا
ن

[illegible]

وَأَقَامُوا قَدْرَ عِلْمِ اللَّهِ وَقَعْدَهُ

المشهور

[illegible]

بِالْفِعْلِ

إعلم ضرورة وعلام من بقيت فأكرمه وتذكر أن كان المنصوب محمولا لما يلي القاء التي في جواب ما إذا الذي المنصوب

وعطف الستان والتاكيد فلا يجوز ان يكون المتأخر متصلا بالمتقدم لانها من الستان مع شدة اتصالها
بمسند واحد كما في ثلاثة وثلاثين في القدر ولا يلزم من ضم متبوعاتها فساد كالمزج في نحو يعلمنا انما هو قوله
وتأويلها لغز من لغز الكسائي لا يجوز ان تكون مفردة بل هي جملان الصغرى باربعينها واخرها قوله
فيا اوكا العارضة فلهذا نداء من جملان ان لا ينافيا ما نلنا عندنا اما ان يكون ركبا وصفا لم
يتمدح في تأويلها اوكا او تكون معرفة ولا يرى البصر جوف ما يتكون المتأخر كونه متبوعا فلا ينافي
اللفظ ولا في التقدير اذ لا يتعارض من ذلك وحاز شدة في المتأخر في المضاف والمضاف له اذ اجاز دخل
اللام على ما مضى كاصار بالمرحل وتأويلها انما لا يجوز دخول اللام نحو يا عبد الله ويا خير ابي زيد
لنحو ضمهما وتعلق ذلك في المضاف لكون جواز دخول اللام فيه دليلا على ان لا ينافي في ضمهما حقيقة
وان المضاف كالمفرد ولذلك جاز ان يرد الحسن الوجه بوضع الوصف اتفاقا ولا يجوز في ازيد الممال
الا لالتصاق المتأخر بالمتأخر اذ اصل اللام في المضاف **قوله** وتوابع المتأخر في المضاف
المفردة من التاكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف المنتهية دخول تابعه برفع على لفظه
وتنصب على محله مثل يارب العاقل والعاقل والخليل والمعطوف يختار الرفع والوجه والنصب
وتأويلها ان كان كالحسن فكما للخليل والعاقل عروا والمضاف تنصب والتاكيد والمعطوف يختار
تماما كحكمه المستقل مطلقا والقول الموصوف ما من مضاف الى علم مختار **قوله** كان عليه
ان يقول فتوابع المتأخر في المضاف غير المستغاث الذي في اخر زباده الاستغاثه فان تأويلها
نحو يارب العاقل ولا يجوز ان يكون المنتهية على اللفظ وكذا انما في المتأخر في الجوز واللام لا يكون الا
محمدا ونقول يارب زيد وعمر ولا يجوز ان يرفعها ونصبها لظهورها في النوع واما نحو يارب زيد
وغيره في الكلام عليه في باب الاضافة وقال لا يصح ان يوصف المتأخر بالضمير وشبهه بالضمير
الذي لا يجوز وضعه فارقا في الظرف في قولك يارب زيد الظرف في تقدير انما الظرف في
والمتكلم على تقدير انما الظرف وليس في الا يلزم من مشابهة كونه مثله في جميع احكامه
منه فتوابع المتأخر في المضاف على غير ما يرد في عطف شئ مجرد عن اللام او غيرهما من بغيره فتوابع
الحسن وهي التوكيد وعطف الستان والنسب في اللام والظرف الاول كالمسند في
المستقل الذي ياتى شئ حرف المتأخر استواءا كما في المفرد من اوكا وكان متبوعا متبوعا اوكا فلفظ
يارب زيد ورجلا اذ قصدت التاكيد كما تقول يارب رجلا وتقول يارب زيد ورجلا اذ قصدت التعريف
وكذا يا عبد الله ورجلا ويا عبد الله ورجلا اذ كان مضافا ومضافا اليه نحو يارب زيد وعبد الله ويا
عبد الله ورجلا اذ قصدت التعريف في التاكيد يارب رجلا ويا عبد الله ورجلا اذ كان مضافا وعطف النسب
من حيث المعنى متأخر مستأنف كالذي ياتى شئ التاكيد اذ هو عليه ميبهوبه والكان يارب زيد وعبد الله
الذين ياتى شئ حرف التاكيد حقيقة وبين ما هو في حكم المسند في قولك اوكا فلفظ ذلك ورجلا
وسمى ما هو على الجاز لا يمنع نحو يارب زيد وعبد الله ورجلا على اللفظ وكذا الخازن يا عبد الله ورجلا
بالنصب وكل ذلك بناء على انه يجوز في السام متلاخو في النوع وكذا في التاكيد ساد مسند
المتبوع وجاز قيامه مقامه فيجاز ان يكون في اللفظ كالتاكيد المستأنف والذي يركب عطف

عطف

البيان هو التاكيد كما في شئ في التوابع فيطرد فيه حكم التاكيد نحو يا عبد الله ويا عبد الله المالك المالك
فيما هو في التاكيد لا ينافي في التوابع فيطرد فيه حكم التاكيد كما في شئ في التوابع فيطرد فيه حكم التاكيد
والمعطوف المختار عن اللام في حكمه شئ الحرف كمنه من متبوعها فلا ينافي في التوابع فيطرد فيه حكم التاكيد
وجازية في العطف قلت لم يطرده في امل الا انما في التاكيد على ما قيل ولا يتركب مع كون احد
جزئ المركب مقدر او انما لان على ما ضعيف الضعف شئ في التوابع فيطرد فيه حكم التاكيد
عن العطف الفصل بينهما وبين هو متلاخو في العطف والى جواز انما في التوابع فيطرد فيه حكم التاكيد
مع ظهورها فكيف توضح في تقديرها على ما عمل في قوله لا ينافي في التوابع فيطرد فيه حكم التاكيد
الضرب الثاني من التوابع اعني التوكيد والتاكيد وعطف البيان عند الخازن وعطف النسب في اللام
فقد كان كانت تابعة للتوابع في المعرب تحتها اعرابا متعارف كانت او كانت اذ لا يمتنع عليها
وقال الاخفش في عطف النسب في اللام التابع للمعرب انه يجوز فيه الرفع واليضا نحو يا رجلا ويا عبد الله
ويا عبد الله والحارث وذلك لانه في حكم المستأنف معي وكانه ياتى شئ حرف التاكيد التاكيد
في يارب الرجل وكذا الخازن عطف البيان المفرد التابع للمعرب نحو يا عبد الله يا عبد الله
قد اطرده في الموضع وقد قدمنا ان عطف البيان هو التاكيد في قوله يا عبد الله يا عبد الله
المعرب والمال وان كانت التوابع المذكورة تابعة للمتأخر في المضاف فيكون سواها في التوابع
او متبوعه نحو يارب ويا قاض ويا قاض ويا قاض في التوابع فيكون متبوعا او لا والمضاف
انما لفظية كافي نحو يارب الحسن الوجه قال يارب الحسن الوجه في التوابع فيكون متبوعا او لا
وكذا المضاف المضاف نحو يا رجلا ويا عبد الله يا عبد الله المالك والاول
حكمه حكم المفرد لان اضافة المضاف لا ينافي في الرفع والنصب لانها اذا في حكم المضاف
للمضاف والمضاف اذا كان تابعاً للمضموم ليس واجب النصب كالمضاف انما اذا كان متأخر
فحكمه حكم المضاف في وجه النصب والثابتة اي المضافة اضافة مضمومة بعب نفي يارب زيد
في عطف البيان ويا زيد المالك في الوصف ويا قاض في التاكيد وجاز انما في التوابع فيطرد فيه حكم التاكيد
لفظ ميم قبل التاكيد لان الخطاب فيه عارض وعطف النسب في اللام لا يكون مضافا اضافة
حقيقية وان لا ينافي في هذه المضافات الرفع ايضا كما في المفرد وان لم تكن التوابع المذكورة
مضافة جاز فيها ونصبها في يارب في التوكيد وفي عطف البيان عند الخازن يارب
زيد في التاكيد او في التاكيد يا قاض ويا قاض وفي المعطوف في اللام يارب ويا عبد الله
والحارث واما التوكيد اللفظي فان حكمه في اغلب حكم الاول اعرابا ويا قاض يارب زيد
هو هو لفظا ومعنى فكان حرف التاكيد يارب الاول وقد يجوز اعرابه ويا قاض ويا قاض
واسطر سطر سطر لفظا ومعنى فيحصل اليه وجه وجاز الله يارب زيد يارب زيد
سبويه ابا عطف بيان فظروا ان التاكيد وعطف البيان يبعدان متلاخو في الاول من غير معنى
التاكيد والثاني فيهما مع في التاكيد فان وصفنا الثاني بنحو يارب زيد يارب زيد يارب
عمر في الثاني ايضا لانه في التاكيد لفظي الاول موصوف او بدل منه بما حصل له من الوصف كما في

ما نزل من اللام من العلم
وما عرفت فيه

الحمد لله

2

[illegible]

في ضارب زيد وعمر ان التقدير ضارب زيد وعمر لا يخبر في خصوص الوجه واليد وفي العلو
كل هذا ذكره الشيخ الفقيه القابح لظاهر اعراب المتكلم الى المجرى الذي لا يشك ان تقاضيه هو ان
القطب على السمع في جوان زيد منطلق وغيره ولما كان تركب ان الحجة غير الموكدة اعترضه خبره
المقدّر عطف على الجملة الموكدة اعني ان مع اسمه وخبره ولا يقول ان الاسر عطف على الاسر وهذا القول
مخوفه فان لم نجد من دون عدنان والدماء ودون غير ذلك فلو ان القول في طلبنا بالجملة والحد
ان المنصوب عطف على الجار والمجرور **وقول** والتزمو ارفع الجمل كما نهجوات سؤال متقدروا وهو
انما اذا كان صفة للمنادي المضموم فلم يتجزئه في النصيب مما في ما يريد النظر في قول **وقول** انما كان
جواب عن سؤال واراد على الجواب عن السؤال الاول انما كان هو المقصود بالنداء المقتضون بالنداء
كما انما في المضموم فالوجه ان يجوز في قوله ما حاربه في تراجم المضموم فقل هذا نصا في الجمل يا ايها
كالنفس اذا قيل **لم** وجب رفعه فيل هو المنادي في المعنى الذي يا غير حرف النداء الموكدة منقوصة
وولاه وجوبه فاذا قيل **فجاء** ان يجوز في قوله ما حاربه في تراجم المنادي المضموم فقل هو ليس
فصل المنادي المضموم بل مثله **وقول** وقالوا يا الله خاصة يعني لم يتطرق حرف النداء في قوله يا الله
الا لفظه الله قبل انما حاربه لا اجتماع شقين في هذا الكلام لان وجهه للكل فلا يقال له الا انما حاربه
يسمى الله الكبار وكثيرا لا يخرج الى جمع بينهما الا قليلا فان تقاضا الا ان يكون كطية
ولادسة ولا عيلة رهب واما الخبر والصق والذي وما نه كان لا نه لانه لم يكن ليست يد لاس
الفاو اما الشار فان الامر منه عوض من القوا اصله انما في الاجتماع الا في الشعر كقوله ان المنايا تظفر
على الاناس لا سيما الا انما ليست لازمة اذ يقال في السعة ما قالوا واصله الا انما فقال يعني
والالا في العادة والى كقوله الناي عدي فانه معنى ما لوه اي معبود فانه في الاصل من الاعلام
العالمية كالصق كانه كان عاملا في كل معبود شعره من المعبود بالحق لانه اول من قوله اي قصد وصار
مع لاهم لاهم على انه كقوله استعمال هذه اللفظة صارت بغير فهمها اغلب من تركه وصار الاصل واللام
كالعوض من الحرف لفظه اجتماعا ولا يقول اجتماع ما خفف كمال الضمور في كمالنا في الانا في ذلك
انما قد على الا في السعة او راد الفرج الاصق في ان امعة ان خلف كان بغير عدي الرحمن من ابيته
عدي لانه فلما خفف الحرف قللت حركتها الى ما قبلها كما هو القياس وخذنت قصدا راه ثم اسكنوا الا
الاول وارادوا في التسمية لا تدعى لو خففت نحو الا في السعة بمعنى السادة لان التخييف مع عروضه
غير غالب كالعاب في الله فكان الام من لم يكتفوا ولا كثر في الله قطع الحرف وذلك لانه ان مراد
الامر ان الا في واللام خرجا عن ما كان عليه في الاصل وصار الحرف الكلمة حتى لا يستلزم اجتماع على الام
فلو كانا بقا على اصلهما لكانت الحرف في الذي راد من الام المعنوية فممن وصل **وقول** يا ايها الله يا ايها
على الاصل وجوز ان يكون من لا يلية اليه اي يستحق في كمال في قطع الحرف واجتماع الا في ان هذا اللفظ
انضم اليها لاجل ان غيره كاختصاص سماء تعالى وصار في الله والاسم في الله واما الله واداه
محمود راد في مقدور السعة واما الله لتفان فقطع الحرف كما في باب التفسير **وقول** يا ايها الله
يا الهي تمت قاي وانت عيلة بالوصل عن شاذ وجهه جواز مع الشاذ ولو راد الامر وقوله

سيبويه

في الغلامان اللذان في ثوبا اياك ان تبغيا لي شرا الشذ وبعض الكوفيين يجوز دخول ما على في اللام
مطلقا في السعة واليهان في اللهم عوض من يا خير تاثيرا بالابتداء باسمه تعالى وقال الفقيه اصيل بالله
استأجره فحذف الحرف وليس له وجه لانه في قوله الله لا يؤمنهم خبر ويجمع بين ما للمبني المشددة
خبر ووجه قال انما اذا ما حدث الما اقول يا الله يا الله **وقول** يا ايها الله ان تقول **كلنا**
سبغت او صليت يا الله ما اردت علينا شيئا مستلما ولا يوجب في المهر عند سبويه كالا في صيغة **كلنا**
اعني الاسماء المختصة باليد نحو يا هاهنا ويا هاهنا ويا هاهنا ويا هاهنا ويا هاهنا ويا هاهنا ويا هاهنا
عن قوله يا الله وقد استشهد بقوله تعالى في المصفاة السوات والارض وهو عند سبويه على اليد
المستأنفة لا اري في الاسماء المختصة باليد اما ما عمن الوصف بل السماع من قوله **كلنا** وكان
في مثل ما يشترط على الضم والنصب يعني يشترط المنادي المكر اذا في الثاني اسر محوور بالاضافة
فالثاني واجب النصب ولك في الاول الضم والنصب فالضمة في يدي لا اياك الا ليطبق في قوله
عمر وقاب يا زيد زيد البعالت الذليل **تظلم** البلي عليه فانما الضم في الاول فواخر لا نه
منا في غير معرفة والثاني عطف بيان وهو النصب على ما في يدي ياءه واما نصب الاول فقال
سيبويه ان يسم الشا في المحر من المضاف والمضاف اليه وهو تأكيد على اليه الاول وقدم في تراجم
المنادي المنحرف التأكيد اللفظي في الاعراب كحكا الاول وحركته كحكا اعراجه كانت وعاية فكان
الاول محذوف التثنية للاضافة فكذلك الثاني مع انه ليس بضاف وشبهه سبويه بالامر المضمرة
بين المضاف والمضاف اليه في الاياك لتأكيد الامر المتدبر واما في تأكيد المضاف المضاف اليه
وبين المضاف اليه لا بعد المضاف اليه بل لا يستكره الثاني بله مضاف اليه ولا يوجب معوض عنه
ولا يوجب الضم ونحو الفصل يدي يدي في السعة مع انه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف اليه
الا في الضمور وذلك لما بالظرف خاصة في الاعراب كما في باب الاضافة لا نه لما كرت الاول بالظرف **كته**
بلا يغير صارا وكان الثاني هو الاول وكانه لا فصل هناك الا في ذلك تقول ان ان زيد اقامه مع قوله
لا يفضل بين ان واسمها الا بالظرف ويقول لا لارجح الدار مع ان الكوة المقصولة منها وبين لا
التبريد واجب الرفع مخوفه تعالى لا في ما عول قال سفيان واذا في لامي ولا الهانم انما اذ وامر ان
حروف الجمل تدخل الا في الاسر ويمكن ان يكون قوله وضالين كما يوتن من هذا فلا يكون في البيت
دليل على اسية الكاف الثانية وقال المبرد ان شير الاول مضاف الى عدي مقدر يمد عليه هذا
الظاهر ولم يبدل من المضاف اليه التثنية كما ابدل في قوله تعالى ولا بعد بيان التثنية الذي
على الحد وفيه موجود بعد مثل المضاف اعني عدي الظاهر الذي اضيف اليه شعر الثاني في كل المضاف
اليه الاول لم يحدف واذا حاربه حذف المضاف اليه في مثل مع اختلاف المضافين مخوفه بين
ذراع وجملة الاسد وقوله ضعف وبع وضره مع اتفاقه الجوز لان كوة التكرار في
اللا استكره فهو عند المبرد في الاصل مضاف ومضاف اليه بعد ما شملها وعند سبويه ليست
الاضافة تكرار وقال بعضهم بعد ما شملها المبرد في ان اصلها يسم عدي يسم عدي ان يسم الاول مضافا
الى عدي الظاهر والذي اضيف اليه الثاني محذوف قال لما حذف المضاف اليه من الثاني في لامي

مستطاب

الامور على

کات

۱۴۰۰

24

المندوب غير المتأدي ان المندوب مخصوص بالمتلقي عليه كما ان المتأدي مخصوص باستعمل لفظ المتأدي
في المندوب لا شتر اكتمال في معنى المندوب وكثيرا ما جعل العرب بابا على باب اخر مع اختلاف في اللفظ لا شتر اكتمال
في امر عام كقولهم في باب الاختصاص انما انا فاعل كذا ايها الرجل فاستعمل فيه صورة النداء المشاركة
لغة في معنى الاختصاص كما ينبغي قوله وذلك لزيادة الالف في اخره اي ذلك الحاق الالف في اخر المندوب
وتجوز ان لا ينفقه سواء كان مع تاء او قال لا تذهب الحاقه مع بالياء بل تنسب بالنداء المحض والآخر
ان يقال لندت فرمته الحال على المندوب كذبت حيزا مع تاء ايضا والآخر جعل الحاقه مع تاء فقولوا
يا علي بالحق وتجز الكوفون الاستغناء بالفتح عن الالف المندوب نحو يارب يارب يارب يارب يارب يارب
وقد يلق هذا الالف المتأدي في غير المندوب قال ابن السكيت في قوله لا العبد يارب يارب يارب
لكنه في غاية البعد ومنه قولهم يارب يارب في المتأدي في غير المندوب باسمه **قوله** فاصبحت اللسان قلت وا
علامه واعلامه **قوله** اخر الكلمة لا يعلم ان يكون ساكنة او متحركة والآخر كذا ان يكون حركته
اعرابية او لا والعرب بالحرركات لا ينفقه الا الالف وتجز الاعراب نحو وضرب الرجل في المندوب
يضر الرجل وكذا او اخر من الرجل والاعراب والآخر كذا في الالف المندوب كذا في الالف
على تقدير الاكثار لان المندوب من مواضع مد الصوت اعلاما بالصبغة فاختاروا فيها الالف دون الواو
والياء لان المدح بها اكثر منه في الواو والياء فلا تقلد الالف واو ولا يالا لاضربوه فاجمعا واما الآخر
فلا يثبت مد الصوت كذا انا فاعل اصل من ان يكون بالالف تاجز حروف الصلة فيه نحو والآخر
ان يقول لا يلا يحفظ على الحركات الاعرابية ما يمكن هذا وان لم يكن الحركة اعرابية لم يولد الالف
الى المتأدي كما في نظام وحديث اعلاما مشهوره فالآخر ذال الالف لانه الاصل في مد الالف
كما ذكرنا فلا تقلد الالف المندوب والمصنف يذهب سائلا من جعل تاء يارب يارب يارب يارب
قال سيبويه ونقول في مد يارب يارب واعلاما يعني ما شق منه بالاضافة في تاء يارب يارب يارب
الكسرة كما خضت الصفة في تاء يارب يارب يارب يارب يارب يارب يارب يارب يارب يارب يارب
كان اولي لمحتول للفس قبل الالف يارب يارب يارب يارب يارب يارب يارب يارب يارب يارب
اكثر من وارب يارب انا لا يشبه المثنى بفعالن واما التي بعد الالف هو الوحيد فقولوا
الشاميين يارب يارب يارب يارب يارب يارب يارب يارب يارب يارب يارب يارب يارب يارب يارب
نحو واعلاما مكبيه في اعلاما مخاطبة لئلا يلبس بغيره من مخاطب وامنوه في المندوب لئلا يلبس بغيره
ولا يجوز في الالف الاعلاما لانه لا يستحق الخطا المضاف والمضاف اليه معا في الالف واحدة واما
المندوب فلما لم يكن مخاطبا في الحقيقة بل متعجلا عليه جارا واعلاما هو الساكن لا يخلو ان يكون
او الفاء او الواو او الميم جميعا وغيرهما فالتسوية في المندوب في التساكن نحو واعلاما يارب يارب يارب
نقد الالف دون ذلك الاكثار لان اصل المندوب المتأدي الذي هو محل التعريف واتخاذ الدعاء
في المنون المندوب ثلاثا وحيد اخر واحد صاعدا لاجل الالف المندوب والثاني جذ هذا التساكن
واتباع المدح كذا ما قبله من واعلاما يارب يارب يارب يارب يارب يارب يارب يارب يارب يارب
الاعرابية والالف كسر هذا التساكن واتباع المدح كسر هذا التساكن في الالف كذا يارب يارب يارب يارب

هذا الالف المندوب
في غير المندوب
في غير المندوب
في غير المندوب

المستعمل وان كان الفاعل فاعلا لا لندنية عند الفاعل نحو واعلاما كذا لان مدح قول
التساكن اذا كان متأديا هو التساكن كما ينبغي التصريح وقال المصنف بل يستغنى عن الالف المندوب
وان كان واو او ياء فان كانت الحركة في ما قبله حركتها بالفتح نحو يارب يارب يارب يارب يارب
ويارب يارب يارب يارب يارب يارب يارب يارب يارب يارب يارب يارب يارب يارب يارب
تحدث اليها التساكن ولربما كسر قولها في المتأدي الى المضاف الى المتأدي وانقطع علمه قال السبكي
والغنيان فيهما واحد نحو تسوقوا للاجتماع التساكن قال المصنف ليس بوجه وقال نحو واعلاما
او حذاما لان اصلها التساكن في قولك لا تصطفوا ولا تشر الالف الى اصلها الاستغناء عن الالف المندوب في الالف
فيه كذا لاصلها بدل قولك لا تصطفوا ولا تشر الالف الى اصلها الاستغناء عن الالف المندوب في الالف
الغنيان في قولك لا تصطفوا ولا تشر الالف الى اصلها الاستغناء عن الالف المندوب في الالف
المندوب فاعلم ان المندوب اما في اصلها التساكن فقد تعدد في ذلك اختلاف فيه واما
قوله التساكن التارضي كذا في قوله لا تصطفوا ولا تشر الالف الى اصلها الاستغناء عن الالف المندوب في الالف
عنها كذا في الالف المندوب اما في الالف المندوب في الالف المندوب في الالف المندوب في الالف المندوب
فان كانتا متساويتين ما كان قبلها من الحركة من جملتها نحو واعلاما يارب يارب يارب يارب يارب
اذا سمى بها فانك تكون في ما قبلها من المدح من الالف المندوب كذا في الالف المندوب في الالف المندوب
اصلها ما لا الحركة والالف المندوب لا ينفقه الا الالف المندوب كذا في الالف المندوب في الالف المندوب
مدحوا وان يارب يارب يارب يارب يارب يارب يارب يارب يارب يارب يارب يارب يارب يارب يارب
نحو والآخر كذا في الالف المندوب في الالف المندوب في الالف المندوب في الالف المندوب
وواو المضافين فالواو والياء في الالف المندوب في الالف المندوب في الالف المندوب في الالف المندوب
الندنية واستغنى عن الالف المندوب كذا في الالف المندوب في الالف المندوب في الالف المندوب
واما التساكن في الالف المندوب في الالف المندوب في الالف المندوب في الالف المندوب في الالف المندوب
الوافع وقال الكوفون السرياني السامري المندوب كذا في الالف المندوب في الالف المندوب في الالف المندوب
وجه وان اعربت بالحركات وجعلت الالف معتقبا لاعراب ولا يندون من ان تلزمه الياء كذا في الالف
بالاعلام كذا في الالف المندوب في الالف المندوب في الالف المندوب في الالف المندوب في الالف المندوب
واعربت بالحركات والزمه الالف كذا في الالف المندوب في الالف المندوب في الالف المندوب في الالف المندوب
والجمع حتى يتبعها المتعجلا في قوله في السرياني عشر عند سيبويه والالف المندوب في الالف المندوب
غير مضاف وعشر شاقق للون فكذلك قلت واثان وقال الكوفون والشافعية بالالف المندوب
بالمضاف لان قول الشافعية في الالف المندوب في الالف المندوب في الالف المندوب في الالف المندوب
في الالف المندوب في الالف المندوب في الالف المندوب في الالف المندوب في الالف المندوب في الالف المندوب
واجب ويعقبن بوجه مع الالف لئلا يلبس المندوب بالمضاف اليها المندوب المقول في الالف
يا فاعلاما يارب يارب يارب يارب يارب يارب يارب يارب يارب يارب يارب يارب يارب يارب يارب
بوجه لان الالف المندوب في الالف المندوب في الالف المندوب في الالف المندوب في الالف المندوب

قوله

فيه ما دل عليه ذلك الظاهر وسد مسد كما في زيد امرت به وعمر اضرت له فالفاعل في زيد الجور
 قولك امرت به لست سدا جازت وفي عمر اضرت غلامه لست سدا اعنت وليس قبل الامر والاضرت
 فعل مضارع اضرب عندهما وانما جاز عندهما ان يعمل الفعل الطالب للمفعول والاضرت في ذلك المفعول وفي
 ضمائر الخالة واحدة لان الضمير في المعنى هو الظاهر فيكون فاعله تسليط على الضمير بعد تسليط على الظاهر
 المقدر تاكيد الفعل وتوضيح على زيد مع ما ان المتعصب قد فعل الظاهر او شبهه سواء كان في
 او متعلقه هو زيد الكلام المنصوب المتقدم لان فاعله الضمير في زيد اضرت به من زيد او كذا النكاح
 والحجور وفي زيد اضرت به المعنى زيد اجاز به وكذا الخاء في قولك زيد اضرت اخاه زيد من زيد
 على زيد في المضاف من زيد اي متعلق زيد اضرت به اخاه وكذا في قولك زيد اضرت عمرا في اوان وزيدا
 لقيت عمرا وانما المقدر مالا ير زيد حشرت وملا ير زيد لقيت ثم بيئت الملا ير بقولك عمرا في داره
 فانه مالا ير زيد يكون مضروبا في دار زيد ويقول عمرا وانما فانه مالا ير زيد يكون متعلقا لك
 هو واخر زيد وان كانت الملائمة في الضمير بين زيد وعمرا في مذهب الجمهور ايضا وانما
 البصريون كون المنصوب محمولا لفعل مقدم في بيته متعلقا قيا متعلق المرفوع في قوله تعالى
 ان امره ملك مع انه قد ذهب شاذ عنهم الى ان المرفوع في مثله مبتدأ الفاعل كما تقدم في باب الفاعل
 ولا يجوز للكون في ان يرتكب ارتفاع امره بهذا المخرج وانما في هذا الباب انتفاء اسم هذا
 المتنازع لان الفعل بالتعاقب جميع الفاعل لا يرفع فاعله قوله كل اسم يرفع فعله فاعله في
 زيد المرفوع ولا يراد بقوله بعد فعله ان يرفع الفعل فاعله بل ان يكون الفعل وشبهه جزء
 الكلام الذي بعده نحو زيد اضرت به وانما ضاربه في قوله او شبهه ليس نحو زيد انا
 ضاربه او انا نحو زيد عليه وتنفق في شبه الفعل اسم الفاعل والمفعول اما المصدر فلا يكون بنفسه
 في هذا الباب لان مالا ينصب بنفسه لو سلط لا يفسره كما في منسوب المصدر لا يتقد عليه
 وكذا الصيغة المشبهة لا تنصب ما قبلها او شبه الفعل انما ينصب اذا الرفع والاسم يعرف لازم
 للفعل اما اذا كان متقدما فلا يكون المصدر الاقوال استوفى الرفع والناصب نحو ان زيد
 قام وان زيد اضرت به ولا يشبه الفعل مما يستعمله على التماثل الاسم المحذوف نحو زيد
 ههنا اضاربه او كذا نحو زيد انت محبور عليه بوزيد اضاربه وعرو وكذا امرت الاستفهام
 وخرف النفي نحو زيد اضاربه العلم وانما يد ضاربه النكران والاسم ينصب ضمير الاسم
 المحذوف ولا متعلقه لا لفظا ولا محلا فلا يجوز زيد اضاربه العلم كما يجوز زيد اضرت به العلم
 قوله مشتغل عنه بضميره اي مشتغل عن العمل في ذلك الاسم المتقدم من العمل الضمير الرابع
 انما في العمل الاسما المتقدم من سبب الفعل في ضميره ولو لا ذلك لفعل فيه وهو احتراز عن نحو زيد
 ضرت به فانه ليس من هذا الباب لان عمله ظاهر وهو الفعل المخروج عن نحو زيد قام ايضا لان الفعل
 وشبهه لا يعمل الرفع فيما قبله حتى يقال اشتغل عنه بضميره فظهر ان قوله بعد لو سلط عليه او
 مناسبة لنفسه غير محتاج اليه مع قوله مشتغل عنه بضميره لان معناه كما ذكرنا انه لا الضمير
 تعالى في ذلك المتقدم والفعل لا يرفع ما قبله لما تقدم في نظائره فاستوفى الا لنصب فمشتغل

عنه بضميره مشتغل عن ضميره بضميره كولو سلط عليه ولم يشغل بضميره لنفسه قوله او اشتغل في
 مشتغل بضميره او عا يشغل في ذلك الضمير والاشغال يكون من وجوه كثيرة نحو قوله تعالى لا الضمير
 نحو زيد اضرت غلامه ومنه نحو زيد اضرت عمرا او اخاه لان الفعل مشتغل في ذلك المضاف فاعله
 العطف او موصوفا بعامل ذلك الضمير او موصولا له نحو زيد اضرت رجلا وشبهه وزيدا اضرت الذي
 عنه او موصوفا بعامل موصوف عامل الضمير او موصولا له نحو زيد القيت عمرا او رجلا يضربه وزيدا
 لقيت عمرا الذي يضربه وغير ذلك من التعلقات وقوله وكذا امره صحتا فيقولون صحتا
 تال طابقات نحو زعماء اشتغل الفعل فيه بنفس الضمير اذا التقدير به يقولون ولا يضابط التعلق
 ان يكون ضمير المنصوب من تمة المنصوب بالمفسر وليس الشرط ان يكون الضمير منصوبا لفظا ومحلا
 كما قل بعضهم نظرا الى نحو زيد اضرت به امرت وانما ضاربه بل الشرط ان يشابه لفظا ونحو لا
 او انتصاب متعلقه كذا في الاثر في ذلك تقولك ههنا اضرت من تملكه او امرت من تملكه
 والضمير من نوع والمضمر من مملوك وامررت بمملوكا واحتررت بقوله مشتغل عنه بضميره وقوله
 لو سلط عليه هو انما سببه لنفسه عن ان يتوسط بين الاسم والفعل كلمة واجبة التقيد كان
 واخر ايضا نحو زيد اضرت به وعمر وليتكم تضربه واسمان المفتوحة فانه وان لم يجب تقيد بها
 لكن لا يعمل ما قبلها في هذا النحو فاحرفا معديا ومن الواجب قصد رها نحو زيد اضرت به
 وحرف الاستفهام نحو زيد اضرت به واخرته وشبهه وكذا العروم نحو زيد اضرت به وحرف
 نحو زيد اضرت به ولا اولوا او لولا او لولا كذا الا للتي نحو عند الارجل ضميرها ولا مالا ير
 نحو زيد اضرت به وكذا انا وان من جملة حروف النفي نحو زيد اضرت به متعلقا لروان ولا في
 عروا اضرت به ولا اضرت به وانما اضرت به الفاعل المتعلق بالاضرت قد استوفى الحيات تدعي كل ذلك
 كلمة لا تصنع يروي برفع كله ونصبه اما ان يقبل ذلك فيكون لها نقضه سوف التي تخالفها
 القابل نحو زيد اضرت به استوفى اضرت وانما الفاعل المتعلق بالاضرت متعلقا الى الماضي حتى صارت
 كجوه وانما لا فاعله في الكلام حتى انما تقع بين الحرف ومعمول نحو كذا مالا ير ان كان
 نحو ومع هذا كله فالرفع بالابتداء في الاسم الواقع قبل هذه الحروف الثلاثة وانما نظر الى
 كونهما للتي الذي تقدمه ضد الكلام بغيره مما يدير معنى الكلام اكثر من انما عنه عند نحو الفعل
 عنها نحو زيد اضرت به ومن الواجب قصد رها حروف الشرط نحو زيد اضرت به برك وزيدا لو
 ضرت به ضرت به وكذا ان زيدان قاما بضميره لانه لا يعمل الشرط ولا الجزاء قبل اداة الشرط
 كما هو مذهب البصريين على ما عجز في باب ما والكوفون في قوله فقد معقول الجزاء اداة الشرط
 نحو زيد ان قام اضرت به او الضمير الكسائي يكون الفاعل نحو زيدان فظهر بذلك
 ومنها الاستحالة التي فيها معنى الاستفهام او الشرط نحو ههنا من يضربها اضرت به او يضربها واضر
 به ايضا عن الاسم الذي بعده فعل التعجب لانه لا يصح في معوله بالتقديم عليه نحو زيد
 ما احسنه واحسن به وكذا الفعل التفضيل في نحو زيد انت اكرم كراما معرو وكذا المضاف اليه
 لا بد ليعمل فيما قبل المضاف فيجب الرفع في نحو زيد جين تضربه يموت وكذا الاسم الفاعل لا يعمل

فما قبله على تدها بصريه غوزيدهاته وكذا الصفة اذ هما لا يعلان في الموصول والموصوف
لان الصلة والصفة مع الموصول والموصوف في تأويل اسم مفرد فلو علمتا انهما فكانت واحدة منهما
مع مفعولها المقدم محلا ما فالرفع اذا واجب في نحو اعم اخبرته على ان يوصول وكذا قوله رجل
لكنه كرمه وكذا لا نقل الصلة والصفة فيما قبل الموصول والموصوف فيجب الرفع في زيد اخبر
خبره وزيد في قوله خبره موقوف وانما الموصوف ما قبله اذكر امة لوقوع المفعول حيث لا يمكن الفاعل
وكذا الرفع المضاف اليه فيما قبل المضاف وكذا نحو انما العشرة ليعمل فيما قبل القسمة فيجب الرفع
في زيد والله لا اضربه لان القسمة الضميمة في الكلام وكذا لا يعمل ما بعد الاقتران
فيما فيجب الرفع فيما قبل لا اعطيت كذا او ذلك لما ذكرنا في باب الفاعل ان ما بعد الاقتران
حيث الحقيقة من جملة مستأنفة لكن صيرت الختان في صورة جملة قصد الاختصار واقتصر
على ما قبل الاقتران بما قطع وتكون عليه فيما بعد ذلك على الاصح كما ذكرنا فكيف يصح ان يعمل
ما بعد ما قبل الاقتران ومثل هذا العمل فيما هو جملة واحدة على الحقيقة خلاف الاصل لان العمل
في العامل ان يتقدم على مفعوله وكذا الاحتمال في عدم مسند الفعل الى خبر متصل بوجه
غوزيدهاته منطلقا والربح ان قلنا انما منطلقين لانه لا يجوز في هذا الاسم الا الرفع على الاستدلال
وذلك ان لا لو سلطت عليه الفعل الموحى وقلت زيد اظهر منطلقا الترخيل لان المفعول المقدم على
الفعل لا يقتصر بالضمير المسند اليه ذلك الفعل الا اذا كان الضمير منفصلا فلا بد ان زيد اضرب
على ان الضمير عائد الى زيد ونحو ذلك في المنفصل نحو زيد الموصوف الا وهو انما الرفع الاول
اعني غوزيده اضرب ولا العكس اعني كون الفاعل مفسر المفعول اذا كان ضميرا متصلا بخبره زيد
على ان زيد مفسر للضمير المتقدم لان القياس ان يكون الفعل المعنوي بين المفسر والمفسر هو الغالب
الشهور حتى يكون تفسيره له ظاهرة او حتى يفهم ان حال الفاعل والمفعول ونحوهما هو المشهور
فقد المعنى زيد اعطيت على ان الضمير زيد وان المعنى اعطيت نفسه لان المشهور ان الفعل
في مثله والمالين المفعول الاول في باب ظن هو المفعول حقيقة بل المفعول في المعنى هو مفسر
الثاني مضافا الى الاول كما في باب ما به جاز غوزيده فانه قائما بالضمير وزيد وكان قياسه ان
يجوز ايضا نحو زيد اظهر منطلقا وظن مستند الى ضمير زيد لكنه كرم احتياج الفاعل لدا انما الى
ان يتقدم عليه ما هو في صورة المفعول مع تأخر زينة واما غوزيده اضرب واما خبره زيد
الاخر فلا احتياج الى تقدم المفعول ليس لذات الفاعل بل للضمير المضاف اليه ولاجل الاكتمال
بين مفعول واما اذا كان كل واحد من الفاعل والمفعول ضميرا متصلا فيجب ان يقال في العامل على
ليضرب الا هو وفي المفعول اياه خبره زيد لان المنفصل مفسر لمتصلا واستقلاله صار
كلام الظاهر حتى جاز فيه ما لا يجوز في المصنفات غوزيده اضرب حتى بين ضمير الفاعل والمفعول
لواحد ومثله لا تضرب الا امان ولا يجوز مثله في المصنفين هذا وكذا يجوز بعضهم نحو غلام هدي
ضربت على قلة والضمير لهند اذ ليس نفس المفعول في المفسر ولذا انحاز ابقاع الفعل المستند اليه
الضمير المتصل على موصول بالفعل العامل في المفسر نحو ضربت زيد اضرب في ضرب زيد التي

وقوع

هذه

ضربته وهو كالاول معنى كانه قد ضارب ومنع الفاعل السليبي ويصح ان يفسر ما اخبر
اليه المفعول المقدم للفاعل غوزيده اضرب غلام هدي ضربت انما هو ضمير ما اضيف اليه الفاعل المفعول ايضا نحو
ضرب غلام هدي لان المضاف اليه كرم المضاف فيكون بمعنى في نية التقدير كما كان مع في نية التأخير وفي
ضرب غلامه زيد والذي لا بد ان لا يفسر الفاعل المفعول اذا كان متصلا وكان العكس كما ذكرنا كذا في
لا يفسر ما اضيف اليه الفاعل المفعول فلا يجوز ضمير غلام هدي وكذا لا يفسر ما اضيف اليه المفعول
الفاعل فلا يجوز ضمير هدي ضربت كما اختار الفراء والسامعي في السليبي بمفعول والقياس ايضا بدفعه
لان الفاعل لا يجوز احتياجه للتفسير الى الفعل المفعول فلا يحتاج الى بدله ايضا وكذا المفعول لا يجوز احتياجه
للتفسير الى الفعل الفاعل فكذا في بدله ايضا انما يضرب زيد اسيد وضرب زيد سيدة فان كل واحد
منهما يحتاج للتفسير الى الفعل الاخر فلا يستلزم وكذا لا يجوز ان يقولوا مستعمل عنده ويقولوا لو سلطت عليه لصبه
عما بعد واوا العطف وانه وغيرهما من جروا العطف وكذا انما السببية الواحدة موقفا فانما بعد ذلك
الحروف لا يعمل فيها قبل الاشارة الى ان ما بعد ما قبل في قول ما قبل فيكون وقوع معلوم ما بعد ما قبل
اذ يعكس الامر اذ ان يكون شي مما قبله من قول ما بعد ما قبل في قوله تعالى اذ اجاز الله الي قوله فصح
فانما عمل ما بعد الفاعل قبله انما في اذ اعلى المذهب الصحيح كما في في الظروف المبينة ان الفاعل في اذ اجاز
لاشعير لان الفاعل اياه لكن موقفا من وقوع السببية ونحوه فاصح وانما بعد على ان ما بعد ما قبل
لازم من الشرط كما في الحقيقة في الظروف المبينة واما نحو قوله تعالى ويلك فذكر وياك فظهر والرجوع
فما هو قوله تعالى واما بعد ذلك فذكر فالف في الجميع للسببية وتجاوز ذلك العمل ما قبله فالف
الوقوف الفاعل موقفا من وقوع الشرط الذي ذكر في قوله الشرط فلفي هذا يخرج من هذا الباب نحو قوله تعالى
الوايتة والوايتي للجلد وكل واحد منهما على مذهب المذهب كما في ونحو قوله كل رجل يدين فانما ذكرنا لانه
فلا السببية الواقعة موقفا اذ هي اخلية على الجزا لتضمن الموصول والموصوف معنى الشرط وكذا الصلة
والصفة كالشرط فاما بعد الفاعل كالجواب لولو يتضمن الموصول والموصوف معنى الشرط فاما ان
الشرط مقدم على الاصل اما يمكن من شي فاجله والوايتة والوايتي شرعا على ما على نحو قوله ويلك فذكر
واما بعده ويلك فذكر كما في في قوله الشرط وتضمن الجملتين المتعلقين الضمير لكان من هذا الباب كما في
قوله تعالى فليد وقوم على بعض التاويلات ويجوز ان يكون تنفذي بهذا كذا في قوله فمعه ام هذا اظنه
ومعنى هذا اجماع فليد وقوم ونحوه ايضا بالقياس المذكور الفعل الذي لا يكون الاسم المتقدم عليه من
جملته بل من جملة اخرى فانه لا يكون من هذا الباب اذ لو سلطت عليه لم ينصب لانه لا ينصب الفعل لاما
هو من جملة زيد في قوله فليد فليد في قوله تعالى الزانية والزاني فاجله وكل واحد منهما ماضى سبويه اذ
التقدير برعته فليد على حكم الزانية والزاني فاجله وكذا انما يخرج زيد اضرب في قوله فليد
لان الفعل المذكور بالثبوت لا يعمل فيما قبله كما تقدم فالف يصير يون انما يخرج نصبة لاسم المذكور لا قبل
ما لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه لان المفسر عوض عن الناصب وداعية فلا اقل من ان يكون
مستند للنصب وعلى انما الفعل بحيث لو لم يشغله بباب الاسم المتصوب المتقدم اعني ضمير او
متعلقه للنصب فالف يصلح هو او مناسبه للنصب لولا الضمير او متعلقه لكان من هذا ايضا هذا

فانما

قوة

زيد كلامه فان قيل اشتراط هذا القول يقتضي ضا ذكر الناصب مقدما لمفسر الظاهر ويؤدي
الى صحة مدح الكسبي في الغزاة الى الناصب هو المتأخر وذلك لانه لو وجب ان يكون مقتضى التماسيل
محيث لولا اشتغاله بغير المؤول كان هو العامل لوجب اطرافه في مفسر عامل الرفع فيما قبله قيل ان
الاصلي المفسر ان يصير للمعلم في معنى المفسر كما ذكرنا فان لم يصح وكان له غير التفسير حال عليه وان
لم يكن له محل اخر اضطر الى محله مفسر امع امتناع كونه فاعلم في غير زيد اضربه وقطاعه لثمة الفعل
محل اخر غير التفسير وهو كونه خبر المبتدأ المحل انما به ما يصلح للمعلم في زيد وما في غير ذلك ولو
ذات سوار لطنتي فلم يكن الفعل محل اخر اذ لو جعلنا خبر المبتدأ كان حرف الشرط اخلا على الاسمية
ولا يجوز فعله في تقدير لا محل الفعل على التفسير في زيد فقام لما لم يضطر اليه وكذا في زيد فقام
بقول زيد مبتدأ الا فاعل فعل مقدرا وان كانت الحرف بالفعل اولى لان اضطر الى محل الفعل مفسرا
اذ الحرف قد دخل على الاسمية ايضا وهذا مذموم سببه والجرى واختيار الاختش في غير زيد فقام ان
يرفع زيد بفعل مقدرا مفسر بالظاهر نظرا الى حرفة الاستعمال ومن شق حال سببه في غير زيد
ضربت ان رفع زيد اولى لان انت مبتدأ الفاعل على تمامه متناه ففعل جيل المبتدأ وهو زيد ضربه بلا
حرف الاستعمال فقام في ضربه اولى من ضربه لاسمين في شرح قوله عند عدد من ضربه خلافا واما اذا كانت
الفصل بين حرفة الاستعمال والاسم المحذوف فاعلم ان الضمير في ضربه فاعلم ان الضمير في ضربه فاعلم ان
الظرف متعلقا بالفعل فالاولى حرفة الاستعمال اذن ان تعدد الحلة على فعل وقال الاختش في ان
زيد اضربه ان ضربه اولى بالظن الى حرفة الاستعمال واذت فاعل فعل مقدرا وهو زيد اضربه
او ضربت زيد اضربه فاعلم ان الفعل ان فصل الضمير الفاعل المتصل ونظر سببه في ان
الفعل لا يصح للمعلم نفسه لا محل على نفسه العامل ما كان عنه متناه ووجهه في زيد الاضطر في غير زيد
زيد بالفاعل في غير زيد فقام وان لم يكن مختارا فاعلم ان مفسر الرفع لا يكون الا فعلا لا يضطر الى
اضمار الفعل الرفع الا بعد حرف لا زمر للفعل كحرف الشرط وحرف التحصيص وانما مفسر انما
يكون شبه فعل لانه قد يفسر بلا ضرور الى كونه مفسرا اذ كما نغوز به الاضمار في قوله
او ناسبة لنصبه ليس في اكثر النسخ هذه اللفظة اعني وناسبة والظاهر انها الحذف ولو لم يكن في فعل
اذ المصنف لم يغيرها في الشرح والمحو لانه لا بد منها والاخر غير مفسر في زيد واما غير زيد اضرت
غلامه لانه لا بد من مفسر مناسب حتى تصيب زيد لان النسبة على غير وجهه صحة المعنى ولما سلطت
ضربت على زيد في هذا الموضع لنصبه لكن لا يصح المعنى لانك لم تقصد انك ضربت زيد القصة بل
قصدت الى انك امنت بضرب غلامك لما ناسبت اذن جعلت في موضع احد ما ان يكون الفعل او
شبهه وانما على ذلك الاسم معنى لكن لا يمكن ان يفتقد اليه الاضطر في غير زيد فقام ان يكون
تعالى في قوله وفي رواية اخرى عليهم الصلاة والسلام ان لا يكون الفعل الظاهر وشبهه وانما على ذلك
متعلق وقد عرفت المراد بالتعلق غير زيد اضربه غلامه او ضربت غلامه والاولى عند قصد
التسلط فيما اشتغل فيه المفسر متعلقا بغيره لا حرف جازا يسلم ذلك بعينه على الاسم المحذوف
تقدريد ذلك المتعلق مضافا الى الاسم كما تقول في زيد اضربت غلامه ضربت زيد اي غلام زيد فتقول

اذا حصل ما يطابق احد هاتين يكون بعد الاسم فعل او شبهه والثاني ان يكون الفعل او شبهه
مشتغلا عن نصب الاسم مضمي به او متعلق الضمير فلو كان قبل ذلك الاسم اسما اخر مرفوع
او منصوبا لفظا او محلا لم يكن مقتضى ذلك الفعل او شبهه او ناسبه مما اورد في ذلك الاسم ايضا
يكون لا يختلف الحكم فيه فالاسم المرفوع قبله ازيد غير اضربه سببه ينصب غير اضربت المفسر
بعد زيد المبتدأ اخر عنه اي من يد ضرب غير اضربه والاخر غير عز ارتفاع زيد يكون فاعلا لغيره المقدر
قبل زيد وعرفا مفعولا بغيره يضرب زيد غير اضربه كما تقدم من زيد ما واما في غير زيد غير اضربه فاعلم
مقتضى التقدير قبل المرفوع والاسم المنصوب لفظا قبله غير زيد غير اضربه والمتصوب محلا بالسطح
زيد اضربه وقد تقدم انه يجوز ان يتأخر عن الاسم المحذوف وقد سبق ان يلبس الفعل او شبهه
عن الخوان المحرك عليه وازيد انت محبوس عليه وقد يكون في اسان نحو الخوان المحرك عليه ولان زيد غير
ايوم من بعد وقد يتوالى اسمان منصوبان مقدورين واكثر نحو زيد اخاه ضربته اي امنت زيد اضربت اخاه
ضربت زيد اخاه غلامه ضربته اي امنت زيد اخاه ضربته اي امنت زيد اخاه ضربته اي امنت
فعل المفسر من امنت التفسير كما ذكرنا في غير زيد ان يكون المفسر غير لفظ المفسر كزيد اضربه اي امنت
زيد اضربه او يكون لفظ المفسر اذ لا معنى للمفسر واللفظ غير اللفظ كما في زيد يضرب زيد يضرب غلامه
عليه وقد الثاني في ثلاثة اشكال لان ان يمكن ان يتقدم ما هو معنى الفعل الظاهر من غير نظر الى محل ذلك
الفعل الظاهر خاص بلع اي محمول كان فهو الاول في غير زيد فقام في زيد فاعلم ان المقدر فعل زيد اي
مررت به سواء كان زيد محلا في اولى او في ثانيا او في ثالثا او في رابعا او في خامسا او في سادسا
المحتمل وان لم يكن هذا فانظر الى معنى ذلك الفعل الظاهر مع محموله المعنى الظاهر الذي يصبه ذلك الفعل
المقدر فقد رد ذلك المعنى في ذلك المعنى زيد اضربت غلامه فان امنت المقدر وهو زيد اضربت زيد اي
ضربت مطلقا في اي محمول كان لم هو متناه مع غلامه او اخاه او جدته او ما جرى مجرى ذلك لا في ذلك
لوقلت زيد اضربت عدوه لم يكن معنى ضربت عدوه امنت زيد اي ابل المعنى اكرمت زيد اضربت عدوه
فظهر ان امنت المقدر ومعنى الفعل الظاهر مع بعض محمولاته دون بعض خلاف ما عرفت فانه مقتضى عرفت
مع اي محمول له وان لم يكن هذا الثاني ايضا اضربت معن لا يست فانه محذوف في كل فعل مشتغل بنصب
او متعلق الضمير اي متعلق كان ولما ان تقو لسي تعيين المحمل المقدر فاما كان او ناصبا انك تظن ان كان
المفسر محلا في ضمير الاسم المقدر بلا واسطة قد روت لفظ ذلك المفسر بعينه كما ان زيد قابس وانما
ضربه وان محل في الضمير بواسطة حرف جر نحو ان زيد مرفوع وان زيد امريت زيد امريت به فاعلم ان فعل
الملازمة مطلقا ان لو لم يرد وان لا يست زيد او كما في ان الخوان اكل عليه وان الخوان اكل عليه
ان لو لم يرد ان لا يسته واما ان قلت الخوان اكل عليه المحذوف فانك تقصر لاسر فاعلم ان ساسد ساسد عليه
الفعل المبني للمفعول اي لاسر المحذوف اكل عليه المحذوف وكذا التقطع ضربت به زيد وذلك ان تقطع ان
تقول ان كان هناك فعل متبدي الى ذلك الضمير من نفسه معني ذلك الا ان اضربه انه كان زيد غير زيد وانما
مررت به اي جوي زيد وان تجاوزت زيد او لا تبطل الملازمة كما ذكرنا في الخوان اكل عليه والخوان
اكل عليه وان كان المقسم عاملا في متعلق الضمير فاعلم ان فعل الملازمة مطلقا اي فاعلم فيه

اليوم

يعرف الحرف أو نفسه بخوان زيد ضربت غلامه وإن زيد اضربت غلامه أي ان لو ضرب زيد وإن لا كسبت زيدا
وكذا وإن زيد من غلامه وإن زيد امرت غلامه وإن لا انفصل فتصريف العامل بنفسه ذلك الفعل
الظاهر بعينه مع مضاف إليه ذلك الاسم المذكور فتقول في إن زيد ضرب غلامه وإن زيد اضربت غلامه أمر
مطلق زيد ضرب غلامه وإن ضربت مطلق زيد ضربت غلامه فيكون الفعل الظاهر نفسه والقدر ومفعول
الظاهر نصير للفاعل وكذا في إن زيد ضرب غلامه وإن ضربت غلامه وإن لا انفصل أول من انفصل
المبالغة طلقا لا مبالغة لا يتعد وأما صا المرفوع فإن زيد قام غلامه بك المعنى أن قام متعلق زيد قام
غلامه وتضمن في العامل متعلق الضير بواسطة حرف الجر فعلا متعددا بمعنى ذلك الفعل اللازم
وحد التقديران مع المضاف المذكور فتقول في إن زيد ضرب غلامه وإن زيد امرت غلامه وإن زيد
متعدد معناه فالمبالغة بخوان زيد اكل على خوانه وإن زيد اكلت على خوانه أي لو ضرب زيد اكل على خوانه
وإن لا كسبت زيد اكلت على خوانه هذا وإن جاب جميع الصور المذكورة قبل الاسم المذكور فقول
نحو البوتر ضربته وبالسوط ضرب غلامه ليس متعاقبات الأمران الفعل المقدّر على ذلك الظرف والجار
أيضا وأما جاب الاسم المذكور مرفوعا فإن كان المصدر مابعا فمع استقامة المعنى كما في إن زيد
عاضضه أي إن ضرب زيد عاضضه فلا إشكال وكذا في إن زيد امر عاضضه والاضربت فعل المبالغة
كأن في الأمر الجواب على الجواب **قوله** واختار في بال ابتداء عند مرفوعة خلافا
عند وجود القوي منها كأمع غير الطلب وإذا انفجاء **قوله** حاله الاسم المحذول لا بعد وأربعة أقسام
أما إن اختار ضربته واختار ضربه أو عجب نفسه أو ليسو بضربه ونصبه وتركه كرموز النسخة ما وجب
رضه واقتنه إن كان ذلك إذا كان الفعل مستغلا بمجرور بدخول فاعلية العامل إن كان
الفاعل نحو السوط ضرب بدلان لماحق فاعلية الفاعل في كانه فاعل مرفوع وقد تقرر أنه لا يجوز
نصب الاسم المذكور إلا إذا اشتغل الفعل عنه منصوب ونصب الذي ذكره قياسا بآراء الوجه جواز
لكون الفعل مستغلا عنه منصوب محذول ما بعد إذا انفجاء واختار في في نحو خرجت فإذا زيد
يضرب مجرور كما يجي شرعا من المصنف ابتداء ما اختار رفعه لأن الرفع هو الأصل لعدم اختياره إلى حذف
عامل فقد اختار الرفع بالابتداء فيين بقوله لا ابتداء لعدم الرفع في جميع ما يجوز رفعه في هذا الباب
حتى لا يظن أن واحد فعل كان ناصبه إذا نصب فعل **قوله** عند عدم مرفوعة خلافا للضمير في جلا الرفع
وخلافا لرفع هذا نصب لأن هذا الاسم المذكور ما إن يقع بالابتداء أو ينصب بفعل مستغلا
أما الجواب فلا بد منه لأنه لا يكون الاختيار ولا مثنائي الاسم ينصب لفظا بما بعده أو لوسطا عليه المعنى
ختار مع هذا الاسم المذكور عند عدم مرفوع لنصب الموصولة له والقرآن التي ختار بها المصنف
بنسوة مع الأمران على ما يجي شرعا ومثلا ذلك زيد ضربته ولا يزيد مطلق فترقة النصب لأن
المفسر مرفوعة نصب ومع عدمه ليس الاسم ماض فيه بل يريد قرآن النصب التي سكت كما على ما شرنا
أيه وأما اختيار الرفع على نصب مع ذلك التقدير لا اختيار نصب إلى حذف الفعل وأما ولا يصح
عدمها بخلاف الرفع فإنه يعامل معنوي لم يظهر قطعي للفظ حتى يقال أنه حذف واضر وعلى ما اخترنا
في رضى المبتدأ القول لما اختير الرفع على نصب لأنه يعامل ظاهره دون النصب **قوله** او عند وجو

زیبا

[illegible]

En 1875

وخرج الطلوع والي كثر استعمال الحذف والقلة في كلامهم وقلة استعمال التلويح اسبغية
مع امكان جعلها فعلية بمجرد تغيير اعرابها واما اذا انفاجها فهي في صنف الاستئناف بعد ما شئت
وهذا لا يفتح في صنف الكلام مزج وان ينفتح بها شي كما يقع انما لكن النجاة قالوا انها كانت حرفا
فالطالع على الجملة الفعلية في غالبية على العاطف بمعنى ان الرفع اذا اولى من النصب مع جواز النصب نحو
قام زيد واذا لم يقصر به نحو وفيما قالوا انظر وذلك انهم اتفقوا على انما لا يفتح بعد هذا الاسم
وقالوا بانها من اذا الشرطية من اول الامر فالنصب في جوف الرفع فيفتح فانه يحذف بالفتح العاطف
بل لو سمع نصب ما بعدها مع العاطف المذكور وكان لغيره ان يقولوا انما لفت هذا الموضع في
الخاصة في غاية التناسب المطلوب عند هذه وفي غير هذا الموضع بحيث زعموا نحو زيد في الدار واذا عمرو
ضربه وانما مع عدم النجاء فالاصل منعه لتلويح الاجماع المذكور **وقول** واختار النصب بالفتحة
على جملة فعلية للتناسب وفتح حرف النفي وحرف الاستفهام واذا الشرطية وفتح وفي الامر
والنهي وعند حروف ليس المفسر بالفتحة مثل انما لا شيء خلقناه بقدر **وقول** هذه قرأتين في النصب
النصب في الاسم المذكور **وقول** بالفتحة على جملة فعلية نحو قام زيد وعمره اربعون سنة وكذا في قول
وذلك لتناسب المعطوف والمعطوف عليه في قوله تعالى فاعلم انك لا تدري ما يكون لك من امره
يقتلها لفظه على مشابه الفعل واما في نحو احسن بزيد وعمره بغيره فلا يفتح النصب لكونه فعل
التعليق لمجرده وبحذفه عن معنى الموصوف لا حقا بالاسماء اقل سببوية والظاهر ان الثانية اعراضا
لامعطوفه **وقول** وفتح حرف النفي في الامر وان نحو قوله فلاحسن اخذت به لئلا يكون له اذا اذرح
الحذف ودون ذلك اما زيد اخبرته وانما اختر النصب فيما مع جواز الرفع لان النفي في الحقيقة على نحو
الفعل فانما لا يفتح اوله لانه لا يفتح معطوفه اولى وليس له واما في هذه الجملة اذ امر عابدة
في المضارع ولا يقدر على ان يفتح في العمل فلا يقال للزيد انظره ولكن كما قيلت كما يقال ان
زيدا انظر به واخرته لفتوة ان يحذف من الفعلين واما ليس فربما انما لا يفتح فليس ايضا من هذا
الباب لان ما بعده واجب الرفع لكونه اسما والجملة بعد جوف ليس بغير شرطه وبعض قال
بحذفها جواز العاطف عن العمل القام استند لا لا يفتح ليس الطيب الامساك كما في باب ما
ويجعل عليه فوجه ليس خلق الله مثله في ما خلق الله فيجب ليس بغير شرطه على القابل للوجه ليس
خالف الله من باب وجوب الفعلين الى مرفوع واحد وخلق الله خبر ليس ويجوز ان يكون اسم ليس في قوله
قوله ليس بزيد اخبرته ضربه الشان والمفسر جملة فعلية كما في قوله تعالى لا تقربوا الصلوات
وحرف الاستفهام اوله اوله بالفتحة او لوليه حرف النفي به قال سيبويه يجوز الرفع في هذه
كجواز في نحو قام زيد وعمره ولكنه يعني ان الرفع في الثاني احسن للنصب كالمشاكل من المعطوف والمعطوف
عليه اذا كان المعطوف عليه جملة فعلية في اقتضا النصب كقوله الاستفهام في قوله اشد اقتضا لكونه
جمل سببوية الرفع بعد جوف النفي احسن منه لكونه حرف النفي لان الجملة مع حرفه نصير طلبية كقول
الطلبية فعلية وانما لا يفتح جوف النفي طلبية واعلم ان الاستفهام حرفه في الجملة
عمره في قوله وفي الحق فيندخل على الفعلية نحو ضرب زيد ويحل الاسمية الخالية من الفعل نحو زيد خارج

وعلى الاسمية النجاء المتبدل فيها فعلية نحو زيد خرج وثانيهما الخالية من الفعل ودخل فيه وهو على النفي
اصلا ان تكون لفظي قد لازمة للفعل كما في نفس الحروف في تدخل على الفعلية وعلى الاسمية التي هي في الرفع
فيها فعلية نحو زيد بفتحها شاهدة الحروف وانما الاسمية التي جرد وما الثاني فعلية فلا تدخل عليها الا على ما
نحو زيد بفتحها لانها اذا لم يفتح فعلها فقلت فعله فان كان احد جري الجملة التي يفتحها فلا تدرك الصيغة
الفتحة فلا تدرك في الابان انما لفتها فيجب ان توليه اياها وكونها بفتحها على فعلية مع الفصل بين ما يكون
الفعل باسمه نحو زيد اخبرته وفي فعلية بفتحها مفسرا لفعل فاعلم نحو زيد اخبرته بفتحها والنصب
فيها احسن القبحين وقد مر الخلاف بين سيبويه والاخص في ان الرفع اولى والنصب في قوله انت زيد
ضربه والظاهر في اختيار النصب اذ يحصل بطرف نحو اليوم زيد اخبرته والاساس المتضمن للاستفهام
مثل فعل يندخل على فعلية فعلها مفعول به بفتحها نحو زيد اخبرته وفي قوله زيد اخبرته وفي قوله
ضربه اجمع القبحين كما ذكرنا في حال واحد ويحسن مثل معنى زيد خارج كل ذلك لان كل متعلق على شيء في قوله
اسم المتعلق عليه اذا لم يكن اصله في الاستفهام وحولها على الفعل من جاز انما جاز انما لا يفتح في زيد فاعلم
لان الفعل بعد ذلك وان كان المتضمن للاستفهام هو الاسم المحدود فربما في قوله اخبرته في قوله
كما في زيد بفتحها والجملة كالعلة في قوله واذا الشرطية فيها خلاف فتعلق الكوفاين بها كما في قوله
الجملة بفتحها لان الجملة الاسمية لا بد ان يكون الحرف فيها فعلا الا في الشاذ كقوله اذ النصب في قوله
الراسم كقولك من سيبويه والاخص من اقصاهم في جواز الرفع الاسمية المشروطة بفتحها لكن على
ضعف والاكثر كضعفها فعلية انما ظاهرة الفعل نحو اذ اجاز يد او مقدره نحو اذ التمسك انشقت
اي ان انشقت السوا ونقار المبرد اختصا منها بالفتحة في قوله اخبرته واول جواز الاسمية المشقة بالفتحة
اي ان انشقت السوا فقول **وقول** واذا الشرطية يعني على مذهب سيبويه والاخص وانما اختار اخذها
الفعلية لان الشرطية الفعل اولى كالتنفي والاستفهام وانما يوجبها الفعل بفتحها كاضل المبرد لانها
ليست شرطية في الشرطية وان لو كان ظاهرة في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
واما على مذهب المبرد فينبغي ان لا يجوز بفتحها الرفع الا على وجه اذ كره وهو ان بعضهم يجوز في جميع
ما ذكرنا لا يذكرون انه منصوص بفعل مقدر مفسر بالظاهر ان يرفع بفعل المقدر الذي هو كراه
ذلك الظاهر قال السمعاني يجوز هذا لا يذنبه فقلته متقدما خلا قتل زيد بفتحها وروى الكوفيون
لا يجوز ان ينصب اهلكته واذا اهلكته فحينئذ ذلك عاجز عن انما ان اهلكته ينصب وان هلكه ينصب على
هذا فيندرج على مذهب المبرد في بيت ذي الرمة اذ ان ابن ابي موسى ياله بلغته فقار بغيره من جملته
جاز على رواية في ابن القتيبي راد ابلغ ابن ابي موسى قدا اولى مطابقة المفسر للفتحة في الرفع
والنصب اذا لم يكن **وقول** وحيث جئت في النصب الجواز في المكان كذا في الزمان نحو جئت زيد في المكان
فاكرمه ولكن استعمالها استعمال كليات الشرط اقل من استعمال اذ انما تدخل على الاسمية التي هي انما
استعان اتفاقا ونحو احسن حيث زيد جالس اما اذ اكتب بما نحو جئت في وسائر الاسماء الجواز والمتضمنه في
الشرطية نحو في انما لا ينصب بينهما وبين الفعل الا عند الضرورة قال في ما لا يذنبه من جملته
ويعلق عليه كاس السقي وقال صفة ثابتة في جازيها الرفع ميسرا لعل فلو اضطر الشاعر الى الفعل

عومقي زيد انزوه برك فالنصب والحب لوجوب التقدير الفعل بعد ما هو في الامر والشي قد
 فقد رد ذلك بعلة قول **قوله** وعند حرف لبر المفسر بالصفة اذا اردت مثلاً ان تحذف كل واحد من
 ما في تلك الشئ منة بعشر من دينار وانك لم تترك احدا منهم الا بشرا الى بعد الثمن فقلت كل واحد من
 ما في تلك الشئ منة بعشر من ينصب كل من هو في المعنى المقصود لان التقدير اشترطت كل واحد من
 بعشرين واما ان رفعت كل فمحمول ان يكون اشترطت منة من اللفظ وقولك بعشر من واحد من
 مشتر في بعشرين وهو المعنى المقصود ويحمل ان يكون اشترطت منة من اللفظ وقولك بعشر من واحد من
 ان كل من اشترطت من المالك هو بعشر من رفعة اذن مطرق لا يخالف الوجه الثاني الذي هو غير مقصود
 ونحو الوجه الاول اذن ما يكون ذلك على الوجه الثاني منهم من اشترطه لك غيرك بعشر من ارفعها
 او اكثر من يكون ايضا لك منهم جماعة بالهبة والوزارة او غير ذلك وكل هذا خلاف مقصود الكاتب
 اذن اولي تكونه نقاشا في المعنى المقصود والرفع محتمل لمؤلفه والمثال الذي اوردته الصنف من الكتاب
 العزيز اني قوله تعالى وكل شئ خلقناه بقدر لا يتفاوت فيه المعنى كما يتفاوت في مثالنا سوا جعلت الفعل
 خبر او صفة فلا يصح اذن للتشبيه وذلك لان مقادير تعالي كل شئ كل مخلوق نصبت كل او رفعت
 سوا جعلت خلقناه صفة مع الرفع او غير احدية وذلك ان قوله تعالي خلقنا كل شئ بقدر لا يرد
 خلقنا كل شئ ما يقع عليه اسم شئ لا نه تعالي لم يخلق جميع الكميات غير المتناهية وتقع على كل واحد منها
 اسم شئ فكل شئ في هذه الابد ليس كاني قوله تعالي واسم على كل شئ قد يراد به ان لا قادر على كل شئ
 غير متناه فاذا استمر هذا القول ان معنى كل شئ خلقناه بقدر لا يراد به ان خلقناه هو المخلوق مخلوق
 بقدره وعلى ان خلقناه صفة كل شئ مخلوق كما يراد به المتيان واذا كان لفظ كل شئ في الآية محتمل
 سوا كان خلقناه صفة له او خبرا وليس مع التقدير الاول اعراض عن التقدير الثاني كما كان في
 واختار النصب ايضا اذا كان الكلام جوارحا عن استفهام جملة فعلية كما اذا قيل ايايت احد الواهب
 او غلام اياهم ايت فتم قولك زيد ايايتته وانما كان النصب اولي ليطابق الجواب السؤال في كونها
 فعلية وكذا اذا قيل اضارب الزيد ان احدا قلت زيد ايايتته لان معنى اضارب اضرب من واحد
 فهو مقدم على الفعلية واختار الكاتب النصب اذا كان الاسم المحذوف قد تقدم اسم هو فاعلى المعنى
 نحو زيد يهتد بعينه فزيد في المعنى هو الضارب وان كان في اللفظ مبتدأ فنصب هذا القول لا نه
 كانه قيل يضرب زيد بهذا **قوله** ويستوى الامر ان في مثل زيد قام وعمر اكرمه **قوله** يستوي
 الرفع والنصب في الاسم المحذوف اذا كان قبله عاطف على جملة اسمية في الخبر في جملة هائية او في الخبر
 فيها وانما استوي بالانه يمكن ان يكون ما بعد الواو عطفا على الاسمية التي هي كسرية فيضاد الرفع مع
 جواز النصب لئلا يناسب المعطوف والمعطوف عليه في كونها اسميتين وان يكون عطفا على الفعلية
 التي هي الضغري فيضاد النصب مع جواز الرفع لئلا يناسب في كونها فعليتين فان قيل بل الرفع اولي
 للسلامة من الحذف والتقدير بمرعوض يكون الكلام المعطوف افرميلي الضغري منه الى الاستمته
 وتبين المثال اعني زيد قام وعمر وكلته مثالاً ورفعه سبباً ووافعه عليه بان لا يجوز فيه العطف
 على الضغري لا على خبر المبتدأ او المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب له ومنع عليه والواجب

في الجملة التي هي خبر المبتدأ ارجع ضمير الى المبتدأ او ليس في وكلته ضمير واضح الى زيد وبما انه لم
 وفي يجب في المعطوف جواز قيام مقام المعطوف عليه ولو قلت زيد قلت عمر الزيد وبما ان عمر
 لا يخش وهو انه لا يجوز عطف جملة لا محل لها على جملة لها محل واعتذر ليس به باعدا احد ما
 للكتاب في وجوب من جميع العبارات ان عمر من سببوه لم يكن يصحير المثال بل في جملة اسمية
 التقدير فعليه المعطوف على ما وكل الخبر فيها وصحير المثال اليك بزيادة ضمير في خبره وكنت
 في داه اول امله او نحو ذلك وانما سكت سببوه عن هذا اعتقاد اني علم السامع لا نداء بالخبر اذا كان
 جملة من خبر ضمير في المثال اذا اراد واجاب بعضهم عن الوجه الاول بان ليس سبباً لان حكم المعطوف
 حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمنع الا اني في قوله زيد شاة وسخا ورد بان سخاها ايضا كونه
 كما في باب المضمرات واجب عن الوجه الثاني بانك تقول زيد لقيته وعمر لقيته زيد لقيته
 عمر المخر فلا يزم جواز قيام المعطوف مقام المعطوف عليه واجاب اولي عن اعتراض الاخفش بان
 الاعراب لما يظهر في المعطوف عليه بما زاد يعطف عليه جملة لا محل لها واشد الاعتراضات هو
 الاول والحجرات ما قال الشيخ اني في مثل هذا المثال اجاز سببوه بسببواين رفع الاسماء
 على ما يؤيد به ظاهر كلامه ومنع الاخفش لخلق المعطوف عن الضمير وجوز ان يكون على الرفع بغير
 اولي من النصب وان اردت في الجملة المعطوفة ضمير اذ اجعلنا في المبتدأ الاول فلا خلاف في جواز
 ومثل قولك زيد قام وعمر اكرمه قولك زيد ضارب عمر او بكر اكرمه يستوي في كونها جوارحا
 لان اسر الفاعل الناصب للمفعول به كالفعل واما اذا قلت زيد قام غلاماً وبكر اكرمه فالفعل
 فيه اولي لان اسم الفاعل والمفعول اذا مرتبطا بالمفعول به لم يمتد مشابهاً للفعل كما في
 بابا لاضافة اذ في رفع الضعيف المشابهة للفعل نحو زيد مصري جمان **قوله** ويجوز النصب
 بعد حرف الشرط وحرف التخصيص مثل ان زيداً ضربت بك والزيد اخر يند وليس
 ازيد وذهب به منه فالرفع وكذلك في قوله في الراس **قوله** حرف الشرط ان ولو نحو لو زيد
 اكرمه وانما اعني ان كانت من جوف الشرط ان الرفع نحو زيد قام على ما تقدم ولان النصب
 اعني انما وجب لاجل الفعل المقدار المتعدي وشرطها فعل لازم واجل حذف كما في غير
 مفسر في ان يكون من هذا الباب وتقديره انما يكون من شئ وليس للشرط حرف غير هذه الالامة
 الا اذا وجد سببوه بغيره الفصل بينه وبين الفعل باسم مرفوع او منصوب نحو اذا ما زيد
 قام واذا ما زيد اخر يند كما في من وجبه **قوله** وحرف التخصيص هو واذا هلا والاول
 ولو ما عند الخليل الا المحذوف قد يكون للتخصيص كما في قوله لا تخرجوا من البيت الا من اذن في
 اي هلا تزور في حرف التخصيص لا يدخل الا هلا بالاسم فقام مقامه وقد تقدم الفصل
 بعد ما مفسر كما في قولك هلا زيداً اخر يند او غير مفسر كما في قوله قد تقدم عن غير النصب
 محمد بن بن جوي اولا اني المتعالي اولا لا قد دون وكذا ان ولو فانه قد تقدم في الفعل بعد ما
 بلا مفسر نحو ان سبباً شيف واطلبوا العلم ولو بالعين ولا شك ان التخصيص في العزم لا يشترط
 والشرط الذي يعان تليق بالفعل فكان القياس ان يخص امر الحروف الذالة بغيرها بالاضمار

الان بعضها بقيت على ذلك الاصل من الاختصاص كقولنا الضمير ونصبها انضمت بالاسمية
 كبيت ولعل وبعضها استعملت في التبيين مع اولويتها بالافعال كقولنا الاستغفار وما ولا للثني
 وبعضها اختلفت في اختصاصها بالافعال كالا للعرض على ما في الكلام عليه في اسرار النفي الجدل
 ان الشرطية فان المرفوع في نحو ان امره ملك عند الاخصر والفران يكون مبتدأ او مشهور وجوب نصب
 في ان زيد اضربه والاولى ان اضربه في العرض قول **قوله** وليس مثل زيد ذهب به منه قال في خبر ليس
 أي فالرفع واجب وانما قال انه ليس من هذا الباب لانه وان كان اسما بعده فعل لكنه ليس مشتقاً عنه
 أي من الفعل فيه ايضاً فيضيه لان عمل الفعل يشبهه فيما قبله لا يكون الا بالنصب كما ذكرنا قول **قوله** ضميره
 او متعلقه اي بنصب ضميره او نصب متعلق ضميره لان الفعل لا يشتغل بضمير من رفع ضميره في قولك
 زيد ذهب به خرج زيد من الحد المذكور بقوله مشتغل عنه ويقول ضميره اذ المعنى مشتغل عن
 بنصب ضميره هكذا على انه جوازاً للشرح والسير في مثل هذا المبنى للفقهاء سادة المصنف
 فقد رأى زيد اذهب الذهاب به فيكون المحذور في محل النصب فينصب الاسم السابق لمفعول
 الشرط وهو ضمير بعد الاختصاص في المصدر والمفعول عليه به فعله ونحو الكيفية في نصب
 الاسم السابق من جواز حاجته الى المسند اليه المذكور في تقديره قبل الاسم فلا يتعدى ما في اذهب
 شخص زيد اذهب به فاللام ضمير المتعدي كما ذكرنا قبل من ضمير انهم يضربون في نحو ان زيد ضرب
 لزيد الفعل الظاهر على العكس اي ان ضرب زيد ضربته وكلاهما خلاف الاصل الا في قوله اذهب الاسم
 المحذوف لضميره او متعلقه في الرفع والنصب مذهب ضميره اذ ضميره او متعلقه تابعه كان عاملاً للغير
 والمعلق نائب عامل الاسم فتبني في ان زيد ذهب او ذهب بذو ذهب غلامه اذهب بعلامه اذ
 ونوي في ان زيد اضربه او ضرب عليه العكالة او ضربت غلامه او حقل غلامه الضلالة تاصباً بقوله
 وكذا اكل شمله في الزبري ليس من هذا الباب لانه خرج بقوله مشتغل عنه عن نصبه مع تفاليع
 الحاصل بالرفع وهذا الوجه في كل شمله لم يبق معنى الرفع اذ يصير المعنى فقلوا في الزبري كل شمله
 الجار يفعلا او غير لم يفتعل في الزبري في صحايف النماشيب اذ الرفع فيها ملامل الكرام لا يكون
 او فقلوا في الكتاب وان جعلنا الجار فقلنا كل شمله وصار المعنى فقلوا اكل شمله في صحايف النماشيب
 هذا وان كان معنى مستقيماً الا انه خلاف المعنى المقصود وحالة الرفع اذ المراد منه ما اريد في قوله
 وكل صغير وكبير مستطر وضلوه صفة كل شيء في كل افعاله مثبت في صحايف اعمالهم بحيث لا
 يفسد رصيفه ولا كبيرة **قوله** ونحو الزانية والراي الجاحل والاعا في معنى الشرط عند الضرر
 وجملاً نند سببوه والا فالحسن والنصب **قوله** جميع الشرط حاصل في يد النظر
 لان ما بعده الفاعل يعمل فيما قبله كما في قوله تعالى وركب فكبر ان انقر الما انقروا فيه على الرفع الاما
 روي في الشاذ عن عيسى بن عمر انه قرأ بالنصب والنصب مع العطف تختار كما تقدم في القرآن
 نحو ربي غير المختار محال له النجاة وجملاً يخرج بعد الحد المذكور ليدل على مر منه غير المختار فقول
 ما بعد النجاة يعمل فيما قبله اذ كانت رائد كما في قوله تعالى اذ احضرت اسما في قوله ضمير كافي في الطرف
 البنية التي تكون الفاعل في غير موقع العرض كما في ركب فكبر والما اليقوس فلا تفرق واما اذ الركن

جوز

وانه وكانت واقعة في موقعها فكذا حالها يعمل فيما قبلها كما تقدم وفي لا يده كذا لكون الالف
 واللام في الزانية مبتدأ موصولة فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذي هو صلتها كالمشرط في المبتدأ
 كالجواز هذا الذي ذكرته من ذهب الفراء والمبرد فيخرج عن الحد بقوله مشتغل عنه ضميره او متعلقه
 وقال سببوه ما جملة ان اي الزانية مبتدأ محذوف في المضاف اي حكم الزانية والخبر محذوف اي فيما
 ينلي عليه بعد قوله فاحلده وهو الذي وعد واما ان حكم الزانية مبتدأ والفاعل ايضا المضاف اليه اي ان
 ثبت زانها فاحلده والخبر ايضا بقوله مشتغل عنه ضميره كما قد منافي **قوله** والافا لختار والنصب
 اي لولا التقدير ان المذكور ان الخبر وسببوه لكان من هذا الباب فكان المختار والنصب لغيره القلب
 التي هي أقوى قرينة وتقدر المبرد لعدم الاختصاص به كما في تقديره سببوه واما ان ما يشتغل به الخبر
 من ضمير الاسم المذكور او متعلقه ان وقع بعد الافا لفعل المقدور ينبغي ان يكون مثبتاً فيقدر في نحو
 ان زيد لم يضرب الا هو ان قاله لم يضرب الا هو وفي نحو ان زيد لم يضرب الا ان يضرب به لانه
 يضرب الا با واذ ذلك لان الاسم المذكور يقع من الفعل المقدور ومع الاسم المشتغل به من الضمير
 الا ترى ان احد واخر من استظهار المقدور يقع من الضمير من المصدر وما بعد الا اذا كان فاعلاً لمفعول
 مثبت لا غير لان الاستثنا المضرع لا يكون الا بغيره الموجب وليس قبل الاسم المذكور الا بغيره
 في الفعل المقدور كما انضرا الا المذكور قبل المشتغل به في المصدر فلا يبق الا اضمار الفعل الموجب
 ليوافق في المعنى المنقوض في قوله بالامتناع زيد في مثالنا فاق في المعنى لم يضرب الا هو وكذا يصح
 زيد او فخر لم يضرب الا با اذ اذ انقروا هذا قلنا قد يكون في المصدر ضمير ان الاسم المذكور مرفوع
 ومنطوب وقد يكون فيه ضمير ومتعلق به كذا في المثالين انضما ونصباً وقد يكون فيه متعلقاً
 بضمير من كذا في المثالين على لانه اضرب لان الضمير من اما متصلاً او منفصلاً او متصل ومنفصل
 قلنا كانا متصلين فلك الحيار في اضمار فعل واقف لذلك الاسم المذكور واضماراً صاحب مثاله ان
 زيد لم يعطك اياه الا هو فان نصبه اعتبا اياه فقد رت هكذا لم يعطك اياه لم يعطك اياه الا هو
 فلو سألنا الفعل عليه قلت زيد لم يعطك الا هو وان رفعة اعتبا ايه قد رت هكذا اعطاك
 اياه زيد لم يعطك اياه الا هو لان المشتغل به اذن بعد الافا لا بد من تقديره بموجب كما تقدم في قوله
 المفسر ههنا على اسم المذكور محال اذ الفعل لا يرفع قبله وان كان احد هما متصلاً والاخر منفصلاً
 فالاعتبار بالمتصل بمعنى ان كان مرفوعاً اضماراً لرافع وان كان منصوباً اضماراً لتائب فالاول وان زيد
 اعطاك اياه اياه راجع الى زيد وجاز كون الفاعل والمفعول ضميرين شئ واحد لكون احد هما متصلاً
 وكذا ان زيد لم يضرب الا اياه التقدير ان اعطاك اياه اعطاك اياه وان لم يضرب زيد لم يضرب
 الا اياه ولو اعتبرت المنفصل لكان التقدير ان اعطاك زيد اعطاك اياه هو المفعول بمفعول الفاعل
 الذي هو ضمير متصل وقد بينا امتناع ذلك مع تقديره المفعول في نحو زيد اضرب فكيف يجوز مع
 تأخره وكان التسليم ان زيد اعطاك فيكون نحو زيد اضرب لا يجوز وكذا الاعتراض المنفصل
 في زيد لم يضرب الا اياه لكان التقدير بضمير زيد او بالتسليم زيد اضرب لا يجوز والثاني
 اي الذي المتصل فيه منصوب نحو ان زيد لم يضرب الا هو اي ان لم يضرب زيد لم يضرب زيد لم يضرب

ن

الا وهو لما اعتبر ث المنفصل كان التقدير ان ضربه زيدو الفاعل من غير المعقول الذي هو ضمير
 متصل وقد تقدم امتناع ذلك وان كان متصلياً ولا بد ان يكون الفعل من افعال القلوب كقوله منيت
 وقد عرفت ولا اخذ ضمير الفاعل والمفعول في المعنى متصلين ولا يجوز ذلك الا في افعال القلوب كما سيجي
 في ما يفتقر لافان كان الاسم المذكور ظاهراً واجب رفعه اعتباراً بالضمير المرفوع عن زيد عليه قايماً
 اي ان علم زيد عليه قايماً بالانفصالية كان التقدير ان علم زيد عليه قايماً بغير المعقول الفاعل الذي
 هو ضمير متصل ولا يجوز ذلك في افعال القلوب ولا غير فاعلم ان تقدير المعقول نحو زيد عليه قايماً فيكون متعلق
 عن الضمير وكان بالتسليط ان زيداً علم قايماً ولا يجوز ذلك ان كان الاسم المذكور ضميراً ارجعاً
 الى ما قبله كما ذكر في حقه توضيحه اعتباراً بكل واحد من ضميري المصدر فكذلك بعد جواز ذكر زيد ان باطلاً
 قايماً اي ان علم زيد عليه قايماً بالانفصالية لما ظهر من علمه وبالتسليط ان الباطل قايماً ولا يجوز ان هو علمه
 قايماً اي ان علم زيد عليه قايماً باستنداد الضمير لما ظهر من العلم واما المصدر الذي هو ضمير متعلق به
 مختلفان رفعاً وضمناً نحو ان زيد ضرب غلامه وان زيد اضربه غلامه وان زيد من غلامه وان
 زيد من غلامه فالاعتبار بالضمير المتصل لا بالمتعلق فيصير في ان زيد ضرب غلامه الرفع اذ هو
 اعتباراً بالمتعلق الضمير كان التقدير ان لابس زيد او ضمير لابس زيد ولا يجوز ذلك سواء وعي تقديره
 قبل من كون المضاف محذوفاً وفي مثله كون التقدير ان ضرب زيد اي متعلق زيد فيكون المفعول في الظاهر
 مفسر الفاعل وضمير متصل وفي التقديرين من المفعول مفسر الفاعل ولا يجوز ان مع تقدير المعقول
 نحو زيد اضرب وغلامه محذوف فيكون مع تلخيص والتسليط يصير ان زيد لابس وان زيد اضرب
 اي متعلق زيد ضرب ولا يجوز واما ان كان الضمير في السلسلة منفصلاً كما في رفع الاسم المذكور في حقه
 نحو ان زيد المرفوض غلامه الاباء وان زيداً لم يضرب غلامه الا وهو تقدير الرفع في المسألة الاولى
 ان لم يضرب زيد اي متعلق زيد لم يضرب غلامه الاباء ولا تقدير الضمير في حقه ان ضرب غلامه زيد
 زيد المرفوض غلامه الاباء وبالتسليط ان زيد اضرب غلامه لانك اذا اخذت الضمير المستثنى
 حذفت اداة الاستثنا فصيرت الفعل موجباً للبقى عن اجاب الضرب لزيد كما كان مع الاستثنا وقد عرفت
 الرفع في الثاني ان ضرب غلامه زيد لم يضرب غلامه الا وهو تقدير الضمير في حقه ان ضرب زيد اي
 اي متعلق زيد لم يضرب غلامه الا وهو ان لابس زيد اضرب غلامه لم يضرب غلامه الا وهو
 تقدير المصنف وبالتسليط ان زيد اي غلامه زيد لم يضرب الا وهو على تقدير المصنف ان زيد لم
 يلابس يضرب غلامه الا وهو انما المصدر الذي معه متعلقان بضمير الاسم المذكور مختلفان رفعاً
 وضمناً نحو ان زيد ضرب اخوه اياه فلك في الاسم المذكور الرفع والتصب في تقدير الرفع ان ضرب
 اي متعلق زيد ضرب اخوه اياه ولا تقدير الضمير ان ضرب اخو زيد زيد اي متعلق زيد ضرب اخو
 اياه وبالتسليط ان زيد اي ايا زيد ضرب اخوه على تقدير المصنف ان زيد لابس يضرب ابيه فهذا
 ما عرض لتمام الباب والله اعلم **فصل الرابع** في تقدير الضمير وهو مفعول تقدير راق في حقه ايه
 اود كر المحذوف منه مكر مثل اياك والاسد ويا انك ان تحذف والطريق الطريق **فصل** في النظر
 المحذوف من نحو اياك والاسد ونحو الاسد الاسد تحذف راقم انه ليس بتقدير بل هو اللاحق

قول هو معمول بتقدير اني تخذ بـ ا ما بعد مؤذن بان لفظ التخذ هو اياك دون المعطوف وليس
كذا اياك التخذ بل لفظ المعطوف والمعطوف عليه والصحاح ان يقال لفظ التخذ يرتفع من اياك لفظ الجذر
منه مكررا ومجولا بعد مقدرا نحو الاسد الاسد او لفظ الجذر رفع الجذر ومنه قوله معمول لا بعد
مقدرا في قول تخذ بـ ا ما بعد معقول كقولنا فعامل فيه المصدر راعى التقدير اياك بان يقدر اني
تخذ بـ ا ما بعد ذلك المعقول كالاسد الذي بعد اياك وقد يرتفع ههنا في بعض النسخ من جهة
المعنى لا يصير المعنى اني لفسل من الاسد ولا يقال انقيت زيدا من الاسد اياي عنيته ولو كان تقدير
خ او بعد كان اولي قول اودكر الجذر ومنه مكررا فيه نظرو لذلك ذكر مصدر في معطوف على قول
معمول بعد من حيث المعنى لا ان يقدر وفي الاول مضاف ايا هو ذكر معمول و ذكر الجذر ومنه وفيه
نظرا ايضا لان مراد بـ ا بالتخذ رفعه المضبوط لان معنى نفسه المضبوطات الا ترى الى قوله الثاني
المتأخر الثالث ما اضمر عامله فلا يصحح الرابع ذكر منصوب حكمه كذا في بعض النسخ او ذكر
بلفظ ماخرهم فاعله وليس بوجه لان و ههنا متصلة من حيث المعنى فيبلغ ان بلية مثل المذكور قبل كان
خو جاني زيدا و غير ذلك كانت منفصلة جازت الخالفه بين ما بعد ها وما قبلها القول انهم مثير
لك القول وامشي يعني فعل انا امشي فيكون الضراب عن الاول والابيات للثاني كما في نحو حرف
الخطف قال سيبويه في قوله تعالى ولا تطلع منهم اموا وكذا في قوله اول تطلع كفور الانفاس يعني
لها اذن احترا به بمعنى بل فيكون الاحترا به عن الذي عن طاعة الامم فلو قلنا ههنا اود كذا كان نظرا
عن قوله معمول بتقدير اني ولا يستغفر فضلك في وجهه في نظره نظرو وصايط هذا الباب ان تقول
كل محذر معمول محذرا و بعد او شبه هذا مذكرو بعد ما هو الجذر ومنه اباؤا والخطف اذن
ظاهرا او مقدرة على احترا به عامله وكذلك كل محذر ومنه مكر معمول ليحذر يدخل في الاول
نحو اياك والاسد اياك في الشرع وراسك والسيف فالجذر اذن اما ظاهرا ومضمرا والظاهر
لا على الامتناع الى الخطاب والمضمرا لا على في الغالب الاخطا بوقوع شي متكاملا و اذا كان معطوفا
على الجذر كما بان يكون ضمير نائب نحو اياك وابيه من الشرع وقوله اذ بلغ الرجل الستين فاباه و رعا
الشرع شاذ من وجهين من وجه وقم اياه محذرا وليس معطوف ومن وجد اضاعة ابا الى المظهر
وسبويه بقدر نحو اياي والشرع نحو لاحذر ونحو قاله الخليل بعضهم يقول له اياك فيقول اياي
اذا قبل منك واستجاب كانه يقول احذر نفسي واخطف و غير سبويه بقدر في نحو اياي والشرع
حذر كما في اياك وقوله سيبويه اولي يكون الفاعل والمفعول شيئا واحدا كما في اياك والشرع وقوله
عن رضي الله عنه بجماعة اياي وان يحذر احدكم الا زنا بالنساء ولذلك لم الاسد والراح مخفك
امر التكرار لا بعد نفس عن مشاهدة حذرك الارب وامر الخطاب ان يحذروني عن مشاهدة حذرك
واما الثاني فبني الجذر ومنه المكر فيكون ظاهرا او مضمرا نحو الاسد الاسد ونفسك نفسك والاب
اياه واباه و اياي اياي سواء كان الظاهر مضافا او لا المضمرا متكاملا او خطاطا وغائبا واذا فوه
نحو والفعل مع هذا التفسير نحو احذر الاسد الاسد واياك اياك احذر ونظرو الى ان تكرار المعمول
للتأكيد لا يوجب حذف الفاعل كقوله تعالى دكت الارض و كذا وما متعة الاخر ون وهو الاول

لعدم سماع ذكر العاقل مع تكرار الحذف منه ولا نقول ان كل قول مكرر موجب للحذف في عامله وحكمة
اختصاص بحرف الحذف بالحذف ومنه المكرر كون كرمه ولا يلزم تقاربه الحذف ومنه المحذوف بحرف
يضييق الوقت الاخر ذكر الحذف ومنه على ابلغ ما يمكن بوزن الحذف ولا يتبع ذلك العاقل مع هذا المكرر
واذا لم يكرر الاسم جاز اظهار العاقل اتفاقا فان المصنف كان اصل اياك والاسد انقلع عنهم لما كان
لا يجوز بين ضميري العاقل والمفعول لو اريد ان لا ينفصل جازا وبالفعل مضافا الى ان كان فاعلا واقف
نفسك ثم حذفوا الفعل لكثرة الاستعمال ثم حذفوا الفاعل لعدم الاحتياج اليه لان اجتماع الضميرين
والحذف الفاعل مع الفعل وزجج الكاف ولم يجر ان يكون متصلا لان عامله مقدر كما يجزى في باب الحذف
فصار متصلا واري ان هذا الذي ارتكبه تطويل يستغنى عنه والاري ان يقال هو تنقيد بربك ياك باعد
او بج اختيارا الفاعل بعد المفعول وانما جاز اجتماع ضميري الفاعل والمفعول لواحده لكون احدهما
منفصلا كما كان ماضيت الاياك وما مضيت الاياك فان قلت بينهما فرق في ذلك لان المفعول في
الحقيقة في ماضيت الاياك فيسرى من المتكلم بل هو المتعدد والمقدور في ماضيت احد الاياك
فالفاعل في المفعول فيه لسان في الحقيقة ضميرين لو اريد خلاف قولك الاياك ماضيت قلت ضمير
المنفصل حكمه في كلامهم حكم الظاهر مطلقا كما ذكرت في اول باب المنقولات على شريطة التفسير
لكونه مستقلا لشيء وقد صرح السيرافي في جواب ابي ماضي في ماضيت وايضا الظاهر من كلام العرب ان
المفعول المقدر على الفعل فيه معنى المجرى وان منعه المصنف في شرح الفصل عند قوله جاز الله
احمد فعلى ابي ماضي ماضيت الاياك في اياك فيقيد ما مضى الاياك وانما وجب حذف العاقل
في نحو اياك والاسد لانه في معنى المكرر الذي ذكرنا انما مضى حذف فعله لان معنى اياك في بناء
نفسك من الاسد ونحو هذا الكلام احد لا الاسد ومعنى الاسد اياك بعد الاسد عن نفسك
وهو ايضا معنى احد لا الاسد لان تبعيد الاسد عن نفسك بان تقايد عنه فكانك قلت الاسد
الاسد فان قلت المعطوف في حكم المعطوف عليه واياك محذوف والاسد محذوف ومنه وهما
متساويان فكيف جاز العطف قلت انه لا يجب متساوية الاسم المعطوف للمعطوف عليه
الا في الجملة التي انشبت بها المعطوف عليه الى عامله وجهه انشباب اياك الى عامله كونه مفعولا
به اي جملة او حكمة الاسد مسعد او المعنى اياك بعد الاسد وتقول اياك من الاسد
ومن ان تحذف واياك ان تحذف تنقيد بربك ولا نقول اياك الاسد لا يمنع تنقيد بربك اذا جاز
الحذف ومنه تنقيد الحذف فاما ان يكون منع ان اول معهما فالذي في غير ان نحو اياك والاسد يجوز فيه
وجها ان كون منع الواو ومع من وقد عرفت معنى العطف وانما من هو متساويين تنقيد المقدري
لقد نفسك من الاسد والذي منع ان يجوز فيه هذا ان الوجهان نحو اياك وان تحذف واياك
من ان تحذف ويجوز فيه وحذف ثالث وهو حذف جازا لان ان حرف موصول طويلة بصلتها
لكونها مع الجملة التي تنقيد بها بناء على اسر فلما طالت لفظا ما هو في الحقيقة اسر واحدا شاروا
فيه التخصيص فبما حذف حرف الجواب الذي هو منع الحذف وكشي واحد وكذا ان المتكدر يد وتعد
حرف الجواب وان مع صلته في محل النصب عند سببوه نحو الله لا تحذف وفاء الخليل والكلبي

هو تأقية على ما كانت عليه من الجواز والاول اولى لضعف حرف الجر عن العمل بقدره ونحوه لا فعل نادو
وتحذف حرف الجر مع غير ان وان سماع نحو استغفرت الله ذنبا لي من ذنب ونحوه الجواب على ما قال
الاصح الضعيف يجوز حذف حرف الجر فاما اذا تعين وان كان منع غير ان وان ولم يثبت فالحذف
حذف الجواز من اياك من الاسد اذ ليس بقياس في لم يسمع فان قيل فاحذف العاطف قلت حذفه ايضا
لا يجوز وهو اسد من حذف حرف الجر لانه قياس منع ان وان شاذ في غيرهما وامتنع حذف العاطف فلم
يثبت الا نادوا كما قالوا في علي في قوله تعالى ولا على الذين اذ امنوا تركوا لجاهلهم قلت اي وقلت وانما قوله
الشاعر فاياك اياك المرافاة الى الشر وتعدو للشر خالب فاما الضمير في الشعر وامتنع اياك اياك
من باب الاسد الاسد اياك الحذف ومنه مكرر والمكرر منصوب بالجر وهذا قول سببوه واما الان
المكرر الذي في قوله تعالى فاحذف حرف الجر على ما يقدر به ومع هذا لا يجوز قياسه بغيره المصادر
عليه وهذا قول ابن ابي عمير ولا يمنع ان يبدع عن الواو التي في الحذف منه بمعنى مع وقد ترك المصنف ايا
المكرر بغيره اجازة فبما هو يترك الاخر او ضابطه كل شئ في مكررا او معطوف عليه بالواو ومع
فالمراد بقوله انما ان من لانه لا يحذف في الحذف سماع الى اليمين بغير سماع والذي مع العطف نحو شاذ في
ونفسك وما يعينها والعاطف فيهما الزم ونحوه وعلية وجوب حذفه ما تقدمت في المحذوف في الخلاف في
وجوب حذفه في المكرر ما شاذ هناك وان لم يترك في كلامه من العطف فلا خلاف في عدم وجوب الحذف
كما هناك وكذا في هذا ان تكون الواو بمعنى مع **قوله** المعطوف فيه يعني بقوله هذا كذا والمكرر
الذي تضمنه الفعل المذكور لا الفعل الذي هو قسم الاسم والحرف وذلك لانك اذا قلت ماضيت
اسر فقد فعلت فقط ماضيت اليوم ماضيت في اليوم والعزم الذي هو ضوئه فعلت اسر فاسر
ما فعل فيه المحدث لا ماضيت واحترق بقوله من كور نحو قولك يوم الجمعة يوم مبارك فانه لا يرد
ان الفعل في يوم الجمعة فعل لك ان لم تذكر ذلك الفعل في لفظك فلم يكن في اصطلاحهم مفعولا فيه
ونحو يوم الجمعة في قولك خرجت في يوم الجمعة اذ لم يرد هذا الحد ولما قال فقد شرط نفسه تنقيد
في معنى ان المفعول فيه ماضيت في يوم الجمعة في يوم الجمعة تنقيد به بشرط نفسه تنقيد به
فلا يرد مرجع وهذا خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلعون المفعول فيه الا على المنصوب تنقيد به في
فالاولى ان يقال هو المقدر بربك من زمان او مكان فله فيه فعل مذكور **قوله** وشروط نفسه تنقيد
وطرف الزمان كماها تنقيد ذلك وطرف المكان ان كان بهما مقبل والا فلا وفسر الميم بالجر ان الست
وحمل عليه عند ولدي وشبههما لانهما لفظ مكان كثر تيمنا بعد دخلت مثل دخلت الدار
الاجم **قوله** ظروف الزمان كلما في ميمها وموقعا قبل ذلك اي قبل النصب بقدر في والميم
من الزمان هو الذي لا حدة له صوره متحركة كان او نكرة تميم ورتان والجين والرتان والموقف منه
مالة غاية تضره متساوي كان معرفة او نكرة كيوم و ليلة وشهر ويوم الجمعة و ليلة القدر وشهر رمضان
قوله وظرف المكان ان كان بهما مختلف في تفسير الميم من المكان قبل قول النكرة وليس لشيء من حلت
خلفك وامامك منتصب بالخلاف على الظرفية وقبل هو غير المحضو وكما قلنا في الزمان وهو الاول
فيخرج منه التقدير المسبوحة كخرج وميل ولا خلاف في انتصابها على الظرفية فقالها ولا ينصب

المنقول

من المكان على الظرفية نوعان المجرى والمعدود ويدخل في المجرى الجاهات الست وعند ولدي وقسطين
واذا وجد واحد وتلقاها معا معناها ويستلزم من المجرى تأنيلا وتامعا من جهة ووجه وكذا
فانه لا يقال زيد جانب عمرو وكذا في جانيه او الى جانبه وكذا خارج الدار فلا يقال زيد خارج الدار
كأنه لا يوجب بل في خارجها كما لا يقال زيد داخل الدار ويحق في البيت بل في داخله وفي جوفه وتكلمت
المصنف لادخال المعدود في لفظ المجرى بالان في المجرى ثابته لانه سبب مرعته داخل في معناه
فالكان المستوي كالفرسخ اذا فيه فان المكان لم يحصر فرسخا بالنظر الى ان فيه سبب القياس المساجي
الذي هو امر خارج عن معناه وقال الموقت مما كان له اسير بسبب امر داخل في معناه كاعلام المواضع
فانها اعلامها باعتبار عين تلك الاماكن وكذا مثل بلد وسوق ودار فاما اسماء تلك المواضع بسبب
اشياء اخله فيها كالدور والبلد والدار كالمشوق والبيت في الدار والمخوف في الدار وقدمت
وشمال وبين وحد افان هذه الاشياء تطلق على هذه الاماكن باعتبار ما يضاف اليه وينبغي ان يستلزم
من المجرى في قوله ايضا غير جانب وما معناه وكذا جوف البيت وخارج الدار وداخلها وكذا البعض
ما في اوله من قوله من اسم مكان لانه لما ثبت مثل هذا الاسم للكان باعتبار الحدث الواقع فيه
والحدث في خارج عن سمي المكان مع انه لا يفتصب كل ما هو من هذا الجوف فلا يقال ثبت مقرب
زيد وقت مصر قبل هذا النوع من المكان يدخله تفصيل وذلك بان يقال اسير المكان اما ان يشتق
من حدث بمعنى الاستقرار والكون في مكان او لا والى الثاني لا يفتصب على الظرفية الا بالفعول التي يفتصب
به على الظرفية كالحض من المكان كدخلت منزلي وسكنت وهو كالمضرب والمقتل والماكل والمضرب
وغيرها والاول يفتصبه على الظرفية الفعل المشتق مما اشتق منه اسم المكان نحو الجلس والمقتل
والمأوى والسكن والمقبل والمبيت تقول ثبت مقامه وجلس مجلسه ولو ثبت ما واه وسددت
مسلكه وينصبه ايضا كل ما كان فيه معنى الاستقرار وان لم يشتق مما اشتق منه نحو جلست في موضع
القيام ونحو مكان السكون وقعدت في موضعك ومكان زيد وجلسك منزل فلان وقعدت مركزه
قال تعالى واخذوا الحمر كل مرصد وكذا ثبت في حديثه واقت مشاء وما لبس فيه معنى الاستقرار
لا ينصبه فلا يقال كبيت الكاكن مكانك ورويت بالسهم موضع بكر وقتلته مكان القراة وشققتك
منزل فلان وقال الاكثرون من المتقدمين المجرى من المكان هو الجاهات الست والموقت ما سواها
وهذا القول هو الذي ذكره المصنف في الكافية ثم قالوا اجل عند علي وبين وسط الدار والبيت
على الجاهات فانصبت انتصا بها للجاهات في الاضمار قال المصنف وكذا اجل لفظ مكان على
الجاهات لا لا معناه فان قولك جلست مكان زيد لا اقامه في لفظ مكان بل لكثرة استعماله في
في منه تخفيفا ولا ينبغي للمصنف هذا الاطلاق لانه لفظ مكان لا يفتصب الا بتامع معنى الاستقرار
فلا يقال كبيت الصحف مكان ضرب زيد كما قد مضى في قول هو لا اكثر من اجل القادر السوء
على الجاهات الست لما انتهت لها في الاستقبال لان لغيره في ابتداء الفرس مثلا لا يحضر موضعاً وقوة
بل يتحول ابتداءً لونه وانتهت وقوة كقول الخلف قد انا واليهين لا هذا هو اعلم انه انما نصب الفعل جميع
انواع الزمان لان بعض الازمنة اعم الازمنة مدلوله فطره نصب في مدلوله وفي غير ذلك المكان

الاول

فلا

الاول

فلا يمكن لفظ الفعل الا على شيء منه كذا لانه عليه عقوبة لا لفظية كفتبت من المكان ما شابه الزمان
الذي هو مدلول الفعل اي الازمنة الثلاثة وهو غير المحصور ومنه المعدود ووجه الشبهة التغير
والتبدل في نوعي المكان كافي الازمنة الثلاثة واما انتصاب نحو فتبت مقعدك وجلسك مكانك فثبت
سببه فلو كان متغيرا لم يصح الانتصاب والاستقرار في ظرف فتبت منه مشعر بكونه ظرفا لحدث بمعنى الاستقرار
كان نفسه ظرفا لحدث غير متعلق بالمضرب والمقتل فلا جرم لم ينصب على الظرفية الا ما يوجب معنى الاستقرار
لولا ان صيغة اسير المكان فالكان في مثله مدلول عليه بشئ من خلاف نحو المضرب والمقتل والمنصر
فان ضمها على الفعل والضمير ليس معنى الاستقرار في ظرف فهو لا يشعر بالظرفية فيه
واما في انتصاب مثل هذا المكان الا بالفعل المشتق من الحدث الواقع فيه نحو فتبت مقعدك ولو ثبت
ما واه والمشتق مما يقاربه بما فيه معنى الاستقرار نحو قوله تعالى واخذوا الحمر كل مرصد لان لفظ هذا
المكان لا يشعر بالكون فاما فيه من معنى الاستقرار ولا يتعدى اليه الا ما فيه معنى الاستقرار
واما قول المصنف في الشرح فان ظرف الزمان المجرى مدلول الفعل تعدي اليه الفعل فهو متعلق
بمقتضى الاشتراك في لفظ المعين وذلك ان الفعل لا يعل المعين لكن من الازمنة الثلاثة لا على
الموقت المعين المراد به ههنا في المحصور الذي له نهاية كالزمن والليله والشهر والسنة وكذا قوله الفعل
لما كان على المكان المجرى فتدعي اليه غلط او مغلط وذلك ان الفعل لا يدل على المكان المجرى
اصلا لان المقصود من دلالة اللفظ على الشيء الدلالة الوضعية لا العقلية ولانه الفعل على المكان
عقلية لا وضعية ومع هذا فهو يدل على غلط المكان لا على المكان الذي يفتصب به
فوله لفظ مكان في المجرى وغيره كذا لفظ الموضوع والمقام ونحوه بالشرط المذكور في الكلام فحق
انتصابه ما فيه معنى الاستقرار فلو لم يفتصب دخلت اعلن ان دخلت وسكنت ونزلت ينصب
على الظرفية كل مكان دخلت عليه بهما كان او لا نحو دخلت الدار ونزلت الحان وسكنت العرفة وذلك
لكثرة استعمال هذه الافعال الثلاثة في تحديد حرف الجر اعني في معاني غير المجرى ايضا وانتصاب ما بعد
على الظرفية عند سببه بكونه ظرفا لحدث متعلقا بغيره مقول به لا مفعول فيه والاضمار
ان لا زما لا تترك في غير الازمنة بعد دخلت بغير ما في نحو دخلت في الامر ودخلت في كعب اللات
وكن واما ليست على منع الامكنة ايضا فتدعي نحو دخلت في البلد وكذا نحو قوله تعالى وسكنت في مساكن
الذين ظلموا انفسهم وقولك نزلت في الحان وكون متعلقا بالدخول والفعل في معصاة الازمنة
اغلب وكونه قد خرجت وهو لا يراد بها اتفاقا برحمان كونها كاشنة في الامر والاضمار في
الشام فان انتصابا لشيء على الظرفية اتفاقا لان ذلك لا يوجب له شيئا في الازمنة الثلاثة فلو كان
ولا تفتصب الجبل لا يفتصب على في فتاوى في ارض وهما موضعان ومثله قوله مدلول هذا المعنى
منه كاعسل الطريق العلك ويكره ذلك في وان كان شاذ امين كل اسير مكان يدل على معنى الاستقرار
من يكرهه بالقياس نحو هو من مزج الكلب ويطاها الشربا ومقعد الحان في منزلة الشقاق ولا بأس ان
نذكر بعض احواله المصنف من حكمه الظرف فحقول ظرف الزمان بل غير من انما يفتصب بالكم وهو مذكور
معدودا اشواقا معرفة او نكرة فاذا كان كذلك استغنى عن الفعل الناصب لانه يمكن انما اذا قيل

لانكم سرف فقلت شبرا استغرق الشهور ليله ونهاره الا ان تقصد المثلثين القوي وكذا
 اذا قلت شهر رمضان قال لم تكن استغرق الجميع استغرق منه ما يمكن كما تقول شهر الحجاب كصحت يوم
 سرفه فالاول لم يجمع ايامه والثاني يجمع ايامه الذي يصلح جوابا لما في هو الزمان المختص بقدره واما الثاني
 الاول من رمضان او لا ومحمد وكان يوما الجمعة او لا كما من الماضي ومعرفة كان كيوم الجمعة لا كاول
 يوم من رمضان ويومنا في رمضان لا يدور اجزاء ان يات عنه بعد ذلك غير مختص كيوم وليلة ايام وكذا
 لو قلت ثلاثة ايام من رمضان لا نه غير مختص ولو قلت الثلاثة الاولى من رمضان كان لا يختص اياما
 ويجوز في جواب معنى التعميم والتبعية ان يصلح الفعل لهما كيوم الجمعة في جواب متى سرف وان وجب
 هو لكونه الجمعة في جواب متى صحت وكذا ان لم يكن صالحا لا للتبعية فله كيوم الجمعة في جواب متى
 من السلفه لا يصلح الاجابة متى المختص عن المعدود كيوم الجمعة وما لا يصلح الاجابة انكم المقدور
 المختص بثلاثة ايام وشهر وسنة وما يصلح جوابا لهما المعدود والمختص بالعدد من رمضان قال
 شبيب بعد الدهر والليل والنهار ونحوه لا يصلح الاجابة انكم يعني الليل نطقا عليه النهار
 كقوله تعالى يستحق الليل والنهار اي الدهر فاما اذا قلت شبر عليه النهار او شبر عليه الليل شبرا
 الى النهار وليل معينين فيضان جوابا لما في وقال شبيب اسما للشهر والحجر وعصرا الى اخرها اذا
 يصلح اليها اسما للشهر في صفة الدهر والليل والنهار ولا يندى ان يكون جوابا انكم لا غير قال لا يخلو
 جملة واحدة لعدة الايام كما قلت سير عليه الثلاثون يوما اذا قلت سير عليه فستغرقها
 السير ولو انصفت اليها شهر اصار كيوم الجمعة وصلح جوابا لما في ايضا هذا الكلامه فان كان مستقنا
 الى رواه عن العرب فيها ولدت والافاق في زمانها من حيث المعنى قوله كان قبل سير عليه الثلاثون
 يوما قلنا ليس يقين العدد مع اختصار الزمان مانع من وقوعه جوابا لما في العشر الاولى من رمضان
 على ما ذكرنا **والفصل** حكم الظروف في التصرف وهذه وفي انصراف وهذه فقوله المراد غير
 المتصرف من الظروف ما لم يستعمل المتصرف في التصرف في او محذور لمن وقد يخرج من الى حيث
 في ايضا ويجوز ان ياتي ايضا مع عدم تصرفه من الدخلة في الظروف غير المتصرفه اذ فيها معنى في
 خرجت من ليلك ومن يندك ومن يلبسك وينيك جيات واملحوجيت من عندك وهب لي من ليلك
 فلا بد من الغاية والمتصرف من الظروف ما لم يكن انتصابه معني في او اجزاء من من الاولى كثير
 الظروف المبدية لزوما كما ذكرنا اذ اقل تفصيل ما في في الظروف المبدية كصباح وساء يوم كالحج
 المركبات وقد خرجت حيث واذ متصرفين عزاه اعلم حيث جعل رساله وقوله تعالى بعد اذ انزلت ومن
 المعدود غير المتصرفه بعد اذ انزلت ومن اذ انزلت يوم وذات ليله وذات غداة وذات العشا
 وذات الزمان وذات العزم وذات صباح وذات مساء وذات شمس وذات شمس وذات ليل وذات غداة وذات العشا
 سبع في هذه الاوقات ولا يقاس عليه نحو ذات شهر وذات سنة وهذه كلها تسمى الظروف في غير
 حصرهم وهم غير هؤلاء قال شاعرهم عزمت على اقامة ذي صباح لامر ما يسوء من يسوء وايقا
 ذات اليمين وذات الشمال فكثيرا انصرف كما في باب الظروف المبدية ومعنى الظروف والمدة
 المذكورة في المركبات ومعنى ذات مرة واخرها انه يجيء في باب الاضافة وقوله ليلته بعد اذ انزلت

الظروف

اي فان يقال ذلك اذا كان الرجل مسكرا انسان صاحبه ثريا تبه لم يسلك عند غودك ثريا تبه
 التصغير تقرب من اللقيا يعني بعد الضارف وكان هذه الظروف غير متصرفه موقوف على السماع ومن
 المعربات غير المتصرفه ما عمن غدة وبكرة وضحي وضحية وبكر وسحر وسحر وسحر وسحر وسحر
 وسواها وصباح ونهار وليل واغني بالتعبين ان توريد غدق يومك وبكرته وصحاه وضحته وبكرته وسحره
 وعشيه وعلية ليلك ومساها تقول سبي عليه ليلها واما اذا اردت نهارك وليلك وعذوقك
 يكونان عليان ايضا لا تريد مساعدا وتوهمك وبكرته كما سبي حكمها فتكونان اذن متصرفين
 في الحكم بعد ان تصرف هذه الظروف المعينة من غير ان يكونا معينا لمرور العلية وذلك انهم
 جعلوا الزمان المعين من دون علية ولا انه تعريف هذه الظروف المعينة لا بالطريقة وان
 اعني الظروف في تبيينها على مخالفتها لسنائر المعارف وذلك لان كل بكرة وصارفت معرفة فلا بد فيها
 اما من العلية واما من اللام والاضافة وهذه كانت تكررت فقلت بحج وعناية المتكلم لا بالذات
 بالعلة والذات لعل على انها ليست اعلاما ان عتمة وعشيه وضحية من هذه الظروف في متصرفه على
 الاشهر مع تعينها لو كانت اعلاما لتصرف في تعريف هذه الاسماء اذ يكون ما معدود عن اللام
 معدود عن اللام وليست متضمنة لها كما تضمنت اسما في لغة اهل الحجاز اعني الشاذل فقلت
 لبيبت بنا اسما والذات لعل على انها معدودة عن اللام ومن قاعدتهم الممهدة ان لفظ الحرف لا يطلق
 على اجزاء معين من الاربعة مضافا الى المعرف بالامر العهد سواء كان لها او لا كليلت والخمر
 والشعر وقوله تعالى فغص فرعون الرسول ليل وجدر من حلة هذه الاشياء المعينة من غير
 التصرف فتنظر في الاربعة العلية فيدفع العدل عن اللام لتفصيل السبب وقال بعضهم
 انه عند تعينه متضمن للام فهو عند سبي كما مر عند الحجازيين وعلى كلا القولين هو مخالف لغير
 المذكور من حجي وبكر وسواها وصباح ونهار وليل معينة فانما مودة اتفاقا لا مازعة الجوهري
 ان حجي معينة لا تصرف كسحر ولا ادري ما يحسنه والحج عتمة القاهرة عتمة وحج معينة كسحر
 في منع الصرف لاجتماعه والاولى منعه اذ لم فيه على الامنوتين فكل ما نددت ترك تنوينه
 هذه المعينة فهو اما لتفصيل اللام فيلبي كسحر عند بعضهم وانما للعلة المقدرة كسحر عند الجمهور
 القائلين بمنع صرفه ولما غدت وبكرة وفقد رسة الخليل انه اذا قصد بها التعيين يترك تنوينه كما
 كافي في حجي نحو اتمتلك اليوم غدق وبكرة وكذا قال ابو الخطاب انه سمع من يوق به اتيك وبكرة
 وهو يريد الابن ان في يومه او غدة لكن الاغلب المشهور فيها ترك التنوين مع التعيين كما كانت
 كذلك عليان المشهور في فقد العلية في ما كافي في سحر فالمقصود مما تقدم ان عدم تصرف هذه
 المعينة من غير علية من دون علية ولا انه تعريف ولغة باء ذلك مستند الى السماع فلا يقاس
 عليها في مثل هذا التعيين نحو شهر وسنة وساء غدق وبكره وغيره فاعلم ان غدة تصرف فيها
 فالظروف الثلاثة عشر المذكورة اذا كانت معينة وجب عدم تصرفها واذا لم تكن معينة
 كانت متصرفه في حصيد عليه غدة فاذا انصرفت واوردت تعينها فلا بد في فهمها من اللام والاضافة
 تقول ربيته عند السحر الاصل ولا تقول عند سحر الاصل واما الكلام في انصرف الظروف وعدم

نه

يكون كالآية الفاعل وكذا الجازم المعد ولا يعطى حال الفاعل على حال المفعول وكذا قول العجاج
 يركب كل عاقر جهوراً مخافة وزعل الخجورة والحوار من قول الخجورة فان المفعول على الآخر لا الفاعل
 والحوار ليس مفعول بل مفعول من قول العجاج ان يركب كل عاقر جهوراً مخافة وزعل الخجورة فان المفعول على الآخر لا الفاعل
 على الفاعل الشاذة هذا ابو نصر بنعنع الضاديين صدقهم بنصب صدقهم بنعنع هذا ان كان في البيت
 قول وهو الما جود عند فاعلي حذف اللام قوله اذا كان فعل الفاعل المفعول اذا كان المفعول
 له فعلا لفاعل الفعل الناصب له وهو الفعل المفعول له اي اذا اشتراك في الفاعل كقولنا
 واقصر المصنف على طين ما شرط في المفعول له فلم يشترط كونه مفعولاً له في قوله فعلا لفاعل
 الفعل المفعول له لم يشترط كونه مفعولاً له في قوله فعلا لفاعل الفعل المفعول له لم يشترط كونه مفعولاً له في قوله فعلا لفاعل
 من الحد وشرط بعضه كونه من افعال القلب قال لانه حاصل على ايجاد الفعل والحاصل على الشيء
 عليه واما الجوارح كالضرب والفعل فالشيء لا يبقى حتى يكون كاملاً على الفعل واما افعال الجوارح
 كالفعل والحزن والارادة فاقضا تبقى والجواب ان كان ارادة وجوب تقدم الحاصل وجوده
 فيتمتع وان ارادة وجوب تقدمه ما وجوب او تصور فاستلزم ولا يمنع من ان يقع في مقام جواز
 غير جزمك اصلاً لا امرك وضمير منه نادياً اتفاقاً قال هو يتقدم بوجه مختلف فاضاً اي ارادة
 اصلاح و ارادة تاديب فلهذا جواز ايصالك اكرامك في حيث التور اكرامك غذا يتقدم
 المضاعف المذكور بل جواز جزمك متساوياً فظن ان المفعول له فهو الظاهر لا المقدار المضاف
 فتقول المفعول له على غير ما ان يتقدم وجوده على مضمون حاصله فخصه بوجه متساوياً فاضاً
 القلب كما قالوا انما ان يتقدم على الفعل فتصور اي يكون عرضاً ولا يلزم كونه فعلاً لقلبه
 ضمير منه فتصور ما وجبته اضلاً حاقاً المصنف وانما شرطه جواز حذف اللام للظن المذكور
 لان علته الاصل كغيره اما في جملة الشرطية فضاوت مع الشرطية ظاهرة مشهورة في العلية
 والغرض ان يكون هناك ما يدل على اللام المقدار المفيد للعلية وحصول الشرطية دليل
 عليها ويعبر الى التماس في جوف تنكير المفعول له لمشاكلة الحال والتميز في وقت العجاج
 عليه وكذا قول جهم واخبر جهوراً الكرم ادخار واعرض عن شبه اللشعركر ما وكذا قوله في
 حد الموت وقال الجوز والخراب للامر وجه تفرقة فلا يقال لك انك لا كرامك وصنعة
 الاندلسي وقال لا ادري منه ما راعوا قال ابن جعفر انه في حال تنكيره يشبه الحال والتبدي في
 كون البنان يتكرر فوجب انتصافه مثله ما والظاهر جواز ذلك الا في قوله تعالى فظلم من
 الذين قتلوا وادخلوا النار والالتصافية ههنا كالا لاقال المالك اذا حصل الشرط فخر المقتدر لتمام
 التعريف اكثر من نصبه والحق في العكس ليس هو الامران في المضاف هذه اوهة والاولى انما
 في ذلك على السماع ولا يخلل **قوله** المفعول معه هو المذكور بعد الواو والمصاحبة مفعول فعل لفظ
 او معنى **قوله** لمصاحبة مفعول فعل اخر ان من حقيقة كل رجل وصيعة فانها مصاحبة
 لكل رجل لان الواو بمعنى مع ونفي المصاحبة كونه فاعلاً كالمفعول في ذلك الفعل وفي
 واحد زيد في سرته وزيد اشراك للشكر في الشيء في وقت واحد في سيرة متعاقبة في قولك

المفعول معه

سرت انا وزيد بالعطف يشاركه في السر ولكن لا يلزم كون السريين في وقت واحد شرطاً لبعضهم
 ان يكون مفعول الفعل الذي يشاركه المفعول معه فاعلاً في سرته وزيد انظر الى ان سرته في
 سرته زيد او سرته انظر الى اتفاق المفعول معه في سرته زيد او سرته انظر الى اتفاق المفعول معه في سرته زيد او سرته
 فان لكاف مفعول في المعنى في المعنى فكذلك واما تعيين في المثال المذكور للعطف فلان اصل الواو
 التي قبل المفعول معه هو العطف وانما بعد ما بعد عن العطف الى النصب فاعلى المعنى الموصوف
 المصاحبة لان العطف في جاني زيد وعمر وتحتل المصاحبة الرجلين في المعنى وتحتل حصول مجرى احداهما قبل
 الاخر والنصب نص في المصاحبة وفي قولك سرته زيد او سرته لا يمكن التمييز بالنصب على المصاحبة
 لكون النصب في العطف الذي هو الاصل اظهر **قوله** فان كان الفعل لفظاً وجازاً العطف فالوجه ان
 مثل جيت انا وزيد وان لم يجز العطف نعين النصب مثل جيت وزيد ان كان معنى وجازاً العطف
 نعين مثل ما زيد وعمر والاعتناء بالنصب مثل ما لك وزيد او ما شئت وعمر لان المعنى انصنع
قوله انما ان تعذبهم بهم واثابهم بالبصيرين ان الفاعل في المفعول معه الفعل او متعاقبة
 الواو التي بمعنى مع وانما وضعت الواو موضع مع في بعض المواضع لكونه احسن لفظاً واصل
 الواو او العطف الذي فيه معنى الجمع كما في بابها فاستب مع المعية قالوا لا يشترط المفعول
 معه على ما على في مصاحبة اتفاقاً لا يقال في الحقيقة استوى الما كما تقدم من سائر المقاميل
 على ما لا يوجد او العطف تقدمه على المفعول المصاحبة تمسكاً بقوله جيت ونحشا غيبة ونهية
 ثلاث خلال ليست عن غير عوى والاولى المنع وعناية لاصل الواو والشعر ضرور وقال
 الكوفيون هو منصوب على الخلاف فيكون الفاعل مضموناً في الفاعل في الطرف خبر المبتدأ والاول
 اعالة الفعل على الفاعل اللفظي بالروية في الفاعل المصاحبة وقال الزجاج هو منصوب باضمار
 فعل بعد الواو كما قلت جاز البهرو وجس الطيالة وكذا في غيره والاضمار خلاف الاصل
 وقال عبد القاهر هو منصوب بنفس الواو والاولى وانما اصل الواو في كونها غير عاملة
 ولو نصبت بمعنى مع مطلقاً نصبت في كل جملة تبعه وقال الاخفش نصبه نصب الظروف
 وذلك ان الواو اذا اجتمعت مقام المنصوب بالطريق في الواو في الاصل حرف فلا يعتد بالنصب
 اعلى النصب ما قبلها عارية كما اعطيت ما بعد الا اذا كانت بمعنى غير اعراب نص غير ولو كان كما
 قاله جاز النصب في كل واو بمعنى مع مطلقاً اعطى كل رجل وصيعة **قوله** فان كان الفعل لفظاً
 وجازاً العطف فالوجه ان هذا الواو في مقام عبد القاهر في نحو قام زيد وعمر وانما لا يجوز فيه الا
 العطف وعلته قال ذلك لانه مخالفة لاصل الذي هو العطف لا لا داعي ومنه لا يهمل
 وانما هو الضرر في حيث انا وزيد وزيد مثل قام زيد وعمر بل ان ينبغي ان
 يكون العطف في حيث انا وزيد عند عبد القاهر او جيت ذلك لان توكيد المرفوع المضاف للمفعول
 في الانصب لاجل العطف ومما يشترط في نصب الاسم على انه مفعول معه يجوز عطفه من حيث
 المعنى على مصاحبة قال الاخفش نعم والجوز ونحشا زيداً لا يسند الجوز الى السارية
 وكذا لا يجوز نصحه وزيد وطلع الشمس وانما ذلك عند مراعاة لفظ الواو في العطف وانما ان غير

وم

استدل لا يقولهم نزلت اسير والنبيل ولا يقال سوي لما لم يجرى وله ان يقول ان ذلك لا يستعمل
السري لجرى النبيل لما اقتضت مما يصح منه السير كقوله تعالى والله يسجد من في السموات والارض طوعا وكرها
وقال لهم بالعدو والاصحاب وقتل الاحرار العطف في استوى لما والحشة ايضا لان استوى ههنا
ليس بمعنى استقام بل بمعنى ارتفع كما في قوله تعالى ذو مرة واستوى وله ان يقول العطف في هذا المثال
ايضا ويقول استوى ههنا بمعنى تساوى لا بمعنى استقام ولا ارتفع والمعنى تساوى لما والحشة في المثال
اي وصل الماء الى الحشة فلم يست الحشة ارفع من الماء والحشة ههنا مقارن بمرتفع به قدر ارتفاع الماء
وقت زياة تدوير لا يجوز النصب في قولك انت اعلم ومالك لانه لا تقصد فيه مصاحبة المخاطب
في العلم لما له والتقدير الاصل فيه انت اعلم حال مالك فانك ومالك شمر خفف جوف من ذلك
اعلم وجوف المتدبر المعطوف عليه مالك لقيام القرينة على كمال المحل ومن يقر من ذلك
الجزء الثاني من المركب المضان والجزء الاول من المركب المضان اليه نحو ثالث عشر في ثالث عشر
ثالث عشر على ما ياتي في باب العدد وقولنا فانك ومالك مثل كل رجل وظيفته اي فانك ومالك
مقتربان والمعنى ان لا ادخل عليك وبين مالك ولا اشتر عليك بما يتعلق باصلاح فانك اعلم بما
يصلحك وبما لا يصلحك انت اعلم وذلك وهذا يستعمل في التهديد اي انت اعلم برك فلعقل
اجترأ عليه لما علمت من ترك مكافاته للمحرمين تعالى عنه فانك ومالك اي انتم مقتربان فانك
لا ادخل عليك ولا ادعوه عليك فانه حشيتك وهذا المعنى المبلغ مما يكون في باب التهديد والعطف
وقال عنه القاهر المعنى انت اعلم وراك محازيك فهو عنك على حد خبر المتدبر من الجملة
الثانية وليس اذهب اليه ان ذلك قولنا العدي ان تقر به انت اعلم من غيرك وذلك انما علم
مكنا وهذا بعد ما تقدم من حيث المعنى المقتوم من انت اعلم وراك قولنا وان لم يجر العطف
لغير النصب نحو جيت وزيد اجمعوا الى ان النصب مختار ههنا لانه واجب وذلك
متبع على ان العطف على المضمر المرفوع المتصل لا تأكيد بالمتصل وبما فصل بين المعطوفين
والمعطوف عليه فيجوز ان يمنع كما في باب العطف قولنا وان كان معنى ان كان الفعل على الفعل
المعنوي على غير ما كان في اللفظ مشعر به قوي ولا في الاول نحو مالك لان الحار والحرور
متعلق بالفعل او عاقله معناه ومالك ان قولنا ما شئت بك بمعنى فعلك وصفتك فهو معنى التصديق
الذي في معنى الفعل وحشيتك وقد وكفك لكونها بمعنى كفاك ونحو مالك ووبلك ووبل
لأن الوبل بمعنى الحلال في المصدر معنى الفعل وكذا قولنا صر زاسك والخاططة امر او نفسة
وشانك والنج ان جعلنا الواو معني مع فان المصوب قبلها اذا على الفعل المقدور وهذا القسم
على ضربين اما ان يجر العطف فيه بلا كلف او لا فلا اول غير ما زيد وعمرو وما شان زيد وعمرو
قال المصنف لعطف واجب فيه اذ هو الاصل فلا يفتقر الى غيره لغير ضرورة وليس شيء
لان النص على المصاحبة هو الداعي الى النصب وقد يكون الداعي الى النصب ضرورة او لولا ذلك
الذي ليس ضرورة في المصاحبة لا يجوز مخالفة الاصل للداعي وان لم يكن ضرورة او لولا ذلك
هو المختار مع جواز النصب والاولى ان يقال ان قصد النص على المصاحبة وجب النصب والا فلا

والثاني نحو مالك وزيد او ما شئت بك جعل الضمير مكان الظاهر المجرور فاكوفون يجوزون في السعة العطف
على الضمير المجرور بلا إعادة الجار والضمير يجوزون في السعة يجوزون به يتكلف وذلك
ما عارضه الجار من ان لا يعامل مقدرا لضعفه فقال المصنف ههنا انه شعب النصب نظر الى لزوم
التكلف في العطف وقال الاندلسي يجوز العطف على ضعف ان لم يقصد النص على المصاحبة وهو اول ورود
في القرآن كقوله تعالى قالون بهو الاكرام بالجر في قراءة حمزة وفي النصب في مثل هذا المعنى ما شاء ذلك او
تألك وزيد وما شان زيد وعمرو اربعة اوجه الاكثر ومن عمل به بالفعل المدلول عليه بما شئت ومالك
اي ما قصصم وذلك لان ما شئت لك فعل كقولنا استقم يا ميمية وتبعد ما الجار والمختار في فهم ما شئت
وقال سيبويه تقديره ما شئت وشان ملائمتك زيد او مالك ولا تستكروا وما شان زيد ولا لامة
عمرو هو معقول المصدر المقدور السير في هذا التقدير معنوي لا يخرج ذلك عن معنى ما شئت وما
نقص لان هذا الملازمة ايضا يعني ان سيبويه لا يريد به تقديره ثملا يستبان ان الاسم منصوب بهذا
المصدر المقدور لان المصدر العامل مع معنوي كالموصولة وصانته ولا يجوز تحذف الموصولة مع بعض
صلته وبقا البعض الاخر كما في باب المصدر وما قدر سيبويه بهذا التبديس المعنى فطالان
اللفظ مصدر وما ذكرنا ان لا تدلس على اذ ان المصدر المقدور هو العامل وانما تارة ذلك ههنا
لنوع الدلالة عليه لان مالك وما شانك اذا اجامعا بعد ما غور زيد اذ لعل ان لا تارة انما الملازمة
المجرور وذلك الاسم ولا سيما ان الواو معني مع يوفى معنى الملازمة وقال الاندلسي يجوز ان
يكون النصب بكان مقدرة كما في ثمانت وزيد اي ما كان شأنك وما كان لك وقال السيراني
وان خروف الاسم منصوب بلا كان بل قلت مالك لانت زيد او الواو على معنى لا يشيئا
اركتها هذا القاديا بما لا يرب سيبويه من ضمير الاسم مصدر مقدور ويكر ما يابا به الواو عن
الفعل ونصب الاسم لها الذي لا يصح المجرور الواو وذلك الفعل المقدور فيؤدي نداء ههنا ما في هذا
الى مذهب عبد القاهر في الجمعيه القنصل الثاني من الذي يكون في لفظه مشعر بالفاعل
قوي نحو ما انت وزيد او لبيت انت وقصة من تريد وما الغوي في المتنور ههنا العطف اولى
بالاخلاف وان قصدت المصاحبة لعدم الناصب وضعف الدال عليه وهو ما الاستعمال سيرة
وكيف وذلك لكثرة دخوله في غير الفعلية قال سيبويه اذا نصبت ما اخذ الواو ههنا قلته
وضعفه قد رت كان بعد ما الاستعمالية ويكون بعد كيف وذلك لكثرة وقوعها ههنا في
اكثر وقوعه في موضع جازم فذا تخفيفا وصار كانه منطوق ورد المبرر تقدير سيبويه وقال
لامعنى لتقصيصها بالماضي وكيف بالمستقبل قال السيراني لم يقصد سيبويه بتشديد القصص
واما اذا التفتيح على الوجه الممكن والتشديد ليس جازما ولا يجوز وقولنا الراعي انما قومي والجماعة كذا
منع الرعاة ان قيل بمحلا انما كان قومي في الجماعة وقول بعضهم انما واية في الحاف اي كنت واية
في الحاف اي بعد من نحو ما انت وزيد وكيف است وقصة ما نصب وذلك لاشتراك وكيف بالفعل
عما في من معنى الفعل مع كثره وقوعه كان قصد ما لا يجوز ان يكون الحاف في قوله واية في الحاف
لما ذكرنا ان المعنوي مع لا يتقدم على الفاعل فيه اتفاقا واما مع كل رجل وظيفته وانت وذلك

فالمرح فيه واجب وان قصد المصاحبة لعدم فعله وعنه او اجاز الضمير في نفسه بالخبر لا لغيره
واذكر ان الاشياء يجب على تجزئتها حسب انضمام الخبر قبل الواو اي كل رجل يفرقون وضعته فان كان
اظهر الخبر على هذا الوجه فلا كلام في جواز نصبه عند اكله كما يعلق الصلح وانما لا يرى تحاشر مقدم
المفعول معه على ما علم اذا اخرج من المصاحبة لان ذلك مع واو العطف الذي هو الاصل كما يترجح
زيدا عن القيت فقولك العاملة العامة واداءه كالذي وفي الجاف وانما استغنى النصب في الامم
في ضيعته لكون الخبر المقد راضع من الظاهر واذا وقع بعد المفعول معناه حاله مقابلة او حيز
عنه محوكت وزيد اقاما وسرت وزيد اكلنا حكمه في خطافية ما قبله حكمه لو وقع قبل المفعول
معه وقد يكون لا يبطي حكمه ما بعد المعطوف فيقال وقت وزيد انطلقين وسرت وزيد اكلنا
فقطر الى المعنى والى اصل الواو اي العطف ومنع ذلك ان يكتسب وفي كون المفعول معه قياسا
خلاف ذهب الاخفش والبول الى كون قياسا وكان بعضهم هو سائر لا يجوز ما منع منه بقوله
تعالى فاجمروا امرؤكوشرككم الا الى ان تصاب شرككم على انه مفعول معه وقا في نحو وان يكون
الواو للعطف على ان ينصب شرككم بمقدرا على اجمعه اضر كما في ذلك لان الاجماع لا يتعدى
الى الاعيان لا يقال اجعت زيد **قوله الجاهل** ثابتين منه الفاعل والمفعول به لفظا و
معنى مثل ضربت زيد اقاما **قوله** زيد في الدار وزيد قائما **قوله** قال المصنف لا يدخل فيه
الذنب في نحو جاني رجل عامر لان المراد في الحدود وان يكون لفظ الحدود والاعمال ما ذكر في القيد
وقولك عامر في جاني رجل عامر وان بين منه الفاعل لكنه لا دلالة في لفظ عامر على انه بيان
لهذه فاقبل اللفظة عامر معنا مثلما في قولك زيد رجل عامر مع انها مثبتة لهمة خبر التثنية
بل انما علم كون عامر في جاني رجل عامر لبيانها لهمة الفاعل من مقدم قولك جاني ونحو خلاف
الحال فان راكبا في قولك جاني زيد راكبا ورايت زيدا راكبا لفظا فيه دلالة على كونه
هذه الفاعل والمفعول حتى لو قلت رجل قائما حرك لغير عدم الفاعلية والمفعولية في
رجل اقول لقال ان يمنع ان الحدود ويزيل من بدل على كل ما ذكر في تحله على ان يكون فيه ما ذكر
في تحله وبعد التسليم فليس في هذا الحد تحقيق معنى الحال وبيان ما هيئته لانه زيدا يتوهم
انه موضوع لبيان همة الفاعل والمفعول مطلقا لا في حالة الفعل فيظن في جاني زيد راكبا
ان راكبا همة هذا الفاعل مطلقا لا في حال المحركين غلط ما يخرج عن هذا الحد الجملة العامة
بل اذ في حال تحوله فقولك وقد شر الوظيف وساقط **قوله** المست ترى ان قد ايتت موقولا وقوله
وقد اعتدى الطير في وكذا **قوله** محمد قديد الا وابد هيكلا ويخرج ايضا الحال عن الضم
اليه اذا لم يكن المضاف عاملا في الحال وان كان ذلك قليلا لقوله تعالى ان كان له امر من قبيل
وقوله ادر هو لا مقطوع معصين وقولك الشاعري كان هو امية قد يراد ضمير وان لم يكن
وقوله عود وهمنه خالصة وكن عليه خلق الحريد مضاعفا **قوله** واما قوله تعالى النار التي
اي موضع مثواكم اي مواضع خالدين وقولك العجبي ضربت زيد قائما وقولك صارت زيدا مجردا فاعلم
فيها حال من الفاعل والمفعول فلا يرد اعتراضا ولا ان يقول ان الحال عما اضيف اليه غير الفاعل

1891

۱۶۷

Handwritten signature: *James M. Smith*

[illegible]

الجمهورية وهو الحق ان يحى والى واحد احوال شغالة متضادة كانت نحو اشتد بين الرمان حلو والحامض
او غير متضادة كقولنا اخرج منها مكد ومما تدحجر الكاجان في خبر اللينة او منع بعضهم ذلك
الحال متضادة كانت او لا قياسا على الزمان والمكان فجعل نحو تدحجر الكاجان من خبر مدحجوا واستمر
مشكلة في المتضادة فمعها مطلقا ولا وجه للقياس لان وقوع الفعل في زمانين او مكانين مختلفين
محال نحو جلست خلفك اما ملك وضرمت اليوم اسن على لوعطفت احدهما على الاخر كما دللنا عليه
على تكرار الفاعل نحو جلست خلفك وامانتك وكذا يجوز ان لا يبين المكان او الزمان نحو جلست
اسرقت الظهور وامانتك وسط الدار واما قبيد الحدث بقيد من تحتها من كافي قوله على
تد ونسأ تدحجر او المتضاد من في محله غير متضادين كما في اشتد بينه ايضا اسودا وتدحجر كما في
اشتد بينه كذا وحالها ماضيا ماضيا في المانع جعل الحال الثاني في قوله تدحجر كذا ومما تدحجر وامن
الضيق في الاول ولو لم يكن مثل ذلك في المتضادة فمنعها اصلا واعدان تكرار الحال بعد اتمامها
لوجب تكرار المفعول اخبر زيد الاتقا بما واما قاعدة او كذا بعد لا لانها تكررت في الاصل كالحق
في اسر لا التبريد نحو جلتي زيد لا ذاك كذا ولا شيئا وتبيند افرادها نحو كافي زيد لا ذاك قوله
او معنى حال من الفاعل او المفعول اي مالم يوظف او مستويا وقد ذكرنا الفاعل والمفعول في النظمين
اما المفعول المعنوي فهو شبحا في قوله تعالى هذا ابعلى شيئا فان بعلى خبر مبتدأ وهو في المعنى
مفعول المدلول هذا اي ابعلى على او اشبر اليه شبحا واما الفاعل المعنوي فكما في قوله كانه
خارجا من جنب صحنه استوفد شرب شسوة عند شتاداذ المعنى شسوة خازن جاسقود شرب
ولا نفسير بان شسوة خازن جالان الشاكلة هي المقيدة بحال الخروج لا التشبيه وقال الصنف
في مثال الحال عن الفاعل المعنوي زيد في الدار فاما وفيه فظن ان كانا حال من الضمير في الظرف
وهو فاعل لفظي لان الفاعل المستتر كالمفعول به لفظي لزيد خرج زكوا ولا كلام في كون زكوا
حالا عن الفاعل اللفظي ليس يجوز كون الحالين في المثالين عن زيد الاعند من جواز مخالف
عالم الحال وصاحبها **قوله** وعالمها الفعل وشبهه او تغناه **قوله** يعني شبه الفعل ابعلى
عمل الفعل وهو من تركيبه كاسر الفاعل واسر المفعول والصفة المشبهة والمصدر وعني
معنى الفعل بالابتداء طمينة معنى الفعل ولا يكون من صغته كالظرف في الحال والحز وروى
التشبيه نحوها انما زيد قائما كمن جاوزها التشبيه من دون اسم الاشياء كما في خبر حروف التشبيه
وامم الانسان نحو دازيد زكوا وحرف التدقيق او ما منع او الماخر في التخييل نحو لتيك فانما
في الدار ولعلك جالس عندنا والظاهر انما باليسا يعاملين لان التخييل في التخييل يستعبدون
بالحال بل العالم هو الظرف الموحى على ما هو تدحجر الاخش كالحق فيكون ضموم تدحجر هو المقيد
وتحرف التشبيه نحو كانه خازن جال البيت وزيد كمر وراكوا كذا معنى التشبيه من دون لفظ حال
عليه نحو زيد كمر وراكوا المفسود نحو انما في مفسد او اسر الفعل عز عليك زيد او كذا واتقوا
وما شاك واقتضاه ان الشأن معنى المصدر كذا ذكرنا في المفعول معة ولم يعل في الحال
معنى حروف الاستفهام والنتي قال ابر على لان التشبيه الفعل لفظا نحو لعل وكان في بعض

عند

تاقاله اسر المشاق وتحرف التشبيه فانما لا يشبهان الفعل لفظا علمنا في الحال وكذا الحرف
التشبيه ونحو ان فانما لا يشبهانه لفظا ومعنى ولا يعملان في الحال فالاول في الحالة ذلك على
استعمالهم وان لا فلفله **قوله** وشروطها ان تكون نكرة وصاحبها معرفة غالبة وارسلها الفاعل
ومررت به وخذ ونحوه متناول **قوله** انما كان شرطها ان تكون نكرة لان النكرة اصل والمقصود
بالحال تعييد الحدث المذكور على ما ذكرنا فقط ولا معنى للتعريف هناك فلو عرفت وقع التعريف
ضامعا وانما كان الغالب في صاحبها التعريف لانه اذا كان نكرة كان ذكرها يميزها او يخصصها
من بين امثالها اعني وصفها او يميز من ذكر ما يقتيد الحدث المنسوب اليها اعني حالها لان الاول
ان يبين الشيء ولا يشبه بين الحدث المنسوب اليه شرعين بقيد ذلك الحدث صرح هذا الولد
المعرفة خلا لان التعريف عث ضايم ولم يوقول النكرة ذحال لان غايته انما خلاف الاول
فقوله غاليا يرجع الى تعريف صاحبها لا الى تنكيره لان تنكيرها واجب لا غائب **قوله**
وارسلها الفاعل هذا مثال تعريف الحال في الظاهر ونقول الحال المعرفة بظاهر اما مصدر
واما غير محدد والمصدر اما معروف باللام نحو ارسلها الفاعل او معروف بالاضافة نحو افضله
جحدك وظاقتك ووجدك ورجع عوده على نكره وفيه قولان قال سيبويه انما معارف
موضوعه موضع النكرات اي معتركة ويختصها او مطلقا ومنفرد او عايد او الطائفة بمعنى
الوسم وكذلك الطوق اسم وضع موضع الاطافة وتوحد في الاصل ووجدت في هذا التا
لقيام الضايف اليه مقامه كافي قوله تعالى اقام الصلاة والوجدة الاضداد ونحوه وان
يكون الواحد والوجدة مصدر ووجدت يقال وجد او وجد كعد بعد وعدا ووجدت
ههنا ضم الجرم والجد فعل الجرم ضمها الاجتهاد وقال الضرا وهو ضم الجرم المشقة وضمها
الطائفة وقصر على بدنه بتعلق بعوده او رجوعه والحال موكدة والجد مصدر بمعنى الاجتهاد
جعل معنى المفعول اي عايد اكل ما ابتدأ ونحوه ان يكون عوده مفعولا مطلقا الرجوع اي جمع
على يد بعوده المجهود كانه عايد منه ان لا يستقر على ما ابتدأ اليه بل يرجع الى ما كان عليه
قبل يكون نحو قوله تعالى فقلت فعلتك فلا يكون من هذا الباب وقاب ابو علي ان هذا الصا
منصوب يدل على انما مفعول لا مطلق الحال المقدار اي لسلما معتركة العراك والفتنة بجهنم
جحدك ومطينة طائفة ومنفردا ووجدك اي انفرادك ورجع عايد بعوده وكلها مضافه
الى الفاعل فلهذا اخذت العامل وجوزها كما في باب المفعول المطلق هذه المصادر وان
مقام الاحوال منتصبه على المصدر ربه كذا تنصب على الظرفية ماقام مقام خبر المبتدأ من
الظروف نحو زيد قد امك ولا يعرف اعراب ما قام مقامه وقوله فارسلها الفاعل صدر
بيت البيت وروى فارسلها الفاعل قال فارسلها الفاعل ولم يردوها ولشغق على بعض
جهد الحار والاش والداخل في الورد ان يشرب البعير يشرب من العسل الى الحوض ويكفل
بني يعبر عن عطشائين يشرب منه ماءه لا يشرب يشرب ويقال شرب جبال ويقال ليعبر
اذا فرغ من شربه بمعنى فضل الدخال عدم تمام الشرب اي او ردها مرة واحدة ولم يفرغ على انه

على

د

الاحوال

لا يشرب بعض الماء لانه اذا شرب من ماء قهره جاد انهم يقضيهم فالاول ان نقول المصداق هو
 بمعنى اسم الفاعل اي قاضيه يقضيهم اي يفسد قهره اي يفسد قهره من ماء قهره لان ماء قهره
 والاضاع كسر او كسر او الاصل فيه ان يكون قهره من ماء قهره من ماء قهره من ماء قهره
 كلمة فاء الى في اي قهره الى في قهره من ماء قهره من ماء قهره من ماء قهره من ماء قهره
 في شمر اعني من اجل ان اعني قهره من ماء قهره من ماء قهره من ماء قهره من ماء قهره
 معنى المفرد لان معنى فاء الى في قهره من ماء قهره من ماء قهره من ماء قهره من ماء قهره
 وادرت موداه اعرب ما قبل الاعراب منها وهو الجواز الاول اعرب المفعول الذي قامت مقامه
 كما قلنا في باب المفعول المطلق في قاضيه لثقله سواء كان ايدي ان يقول في ايدي في ايدي
 الذي يدعي حذف المضاف اي القدر ما لتقديره كذا قوله نعمت الشاشة يد روي كل شاشة
 كقوله رجل خير من امرأة اي كل رجل كقوله تعالى علمت نفس ما قدمت اي كل نفس كذا قوله
 الشاشة ودورها والواو تعني مع كاي كل رجل وضعت اي شاشة ودورها ومقر وان اي كل
 شاة فذهب ههنا الجزان لقبول الاعراب وقال الخليل يجوز ان ياتي بدل على الاصل غيرت
 الشاشة بدورها وشاة ودورها الزم ما كان مبتدأ التنكير لقامه مقام الحال وقامه
 الي في شاة ودورها انه لم يجر حذف المضاف اليه التنكير لانه لا يقع العرب على حرف واحد
 وقد قلنا ان المضاف المتبني قبله على حرف فليكن يا ودومع من ح ادمعها حذف
 المضاف اليه وابدل من الواو ميلا لا ياتي على حرف وهذا قد عجزت استطراد اولئك
 الي ما كان من ذكر حال قهره يقضيهم فقول قد يستعمل قهره تابعا لما قبله في الاعراب
 نحو قهره جاد قهره يقضيهم واذن القوم قهره يقضيهم وامررت بالقوم
 قهره يقضيهم اما على التأكيد على ان يكون اصله جملة فاعطى جر وهذا الاول اعرب
 جميعهم بصرف ورعا معناه على ما ذكرنا في الحال او على التنكير اي بما قامه من مقصود قهره
 وبذهب الكوفيون ان انتصاب وحده على الظرفية اي لا مع غيره فهو في المعنى كذا معاني قولك
 جاد انهم وان في قاضيه فاعلم هو منصوب على الحال اي مجتمعين او على الظرفية اي في زمان
 واحد فكذا الخلف في وحده في نحو جاد وحده فهو حال في منفرد او ظرف اي لا مع غيره وجا
 وحده نحو ورا في مواضع معدودة فريم وحده ونسج وحده اي اعتداه وهو في الاصل
 مؤنث لا يغير على مواله مثل فاستعير للشخص الممثلة للظرف يقال فلان نحش وحده وعيب
 وحده ورجل وحده في المحب براهية وفيه تحاشي وحده اي على اعتداه وعلى معنى مع فوحده لازم
 الا في ادوات التذكير والاضافة الى المصبر وايضا لازم النصب الا في المواضع المذكورة في المعرف
 طاهر من غير المصادق اما في الامور نحو قهره من ماء قهره من ماء قهره من ماء قهره من ماء قهره
 يقال امرأة جاد المرافق اي كثيرة اللحم على المرافق في الغفر من الغفر وهو الاستدعاء بمعنى العافين
 اي الشاكرين بكسر قهره وحده الارض حذف الساكنة للفعل على الفاعل على الفعل على الفاعل
 لقوله تعالى ان رحمت الله قريب من المحسنين وهو وصف الجاهل الجاهل الكثرة الشارة واللام

قالوا على ما علمت من كلامه في القدر
 اسلاف الاول في قوله

في الامرين زائد كما في قوله ولقد امر على اللحم يسبني فضيلت ثمة قلت لا يعينني ويقاها
 مررت ههنا غير ما علمت من قوله الاول فالاول في مترتين واللام الذي كان في الجملة
 وقد بقي ما قبله من البدل نحو دخل القوم الاول فالاول وقام ما بالاضافة نحو جاد في الجملة
 واربعتهم وخمسهم الى العشر وهذه الاسماء الثانية اذا اضيفت الى ضمير ما تقدم من ضمير عند
 اهل الحجاز على الحال لوقوعها موقع التنكير اي مجتمعين في الحي وبنيهم بدعواها فاعلم في الاعراب
 على انها تنوكة لها وزعماء عمل بالمعالمين العدد المركب نحو جاد في الرجل خمسة عشر ههنا وقد يعرب
 هذا المركب عند الاخفش ضمنا فاعلم في باب العدد وقد ذكرنا في قوله كلمة فاء الى في قوله
 الكوفيون هو مفعول كذا اي جملة فاعلم في قوله وقال الاخفش هو منصوب بتقدير من اي من هذه ال
 في ولا يقاس على قوله فاء الى في ولا يقا ما شيدته بيدي ونحوه خلافا لفساد واما قوله بعض
 احتجاب امير المؤمنين رضي الله عنه في وصفه بالناس امر أشد العرب وما بالنا اليوم شاة الخيف
 فاعلم حذف المضاف اليه مثل اسم العرب ومثل شاة الخيف ويجوز ان يكون لا يسميها واما متعلقا فلا
 تقدير مضاف كقوله سيبويه في حديثه ونحوه **قوله** فان كان صاحبها نكرة وجب تقديمها
قوله اعلم ان يجوز تنكير في الحال اذا اخضرت بوصف كذا في الحديث سابق رسول الله صلى الله عليه
 وسلم من الخيل فاني فرس له سابقا وكذا اتفقوا كذا اتفقوا كذا اتفقوا كذا اتفقوا كذا اتفقوا
 الي تجاوب رجل تحتالة اوسقته في اوشبهه عوفه فاعلم ان تعدي غريبا ببلدة وقيل احاط في حال
 زاكما او في اوسقته فاعلم ذلك لانه يصير المتكلم سبق هذه الاشياء مستغفرا لا يبقيه
 الصار كذا ذكرنا في باب المبتدأ وكان الوصف بدعي الاصل نحو قولك في الرخاء شتي وثلاث
 وذلك لان المقصود تقسيمهم على تقدير العدد من في حال الحي والوصف لا يبعد هذه العاطفة او
 كان معرفة مشاركة لتلك النكرة في الحال نحو جاد في رجل وزيد زاكين او تقدمه الخاك نحو
 جاد زاكين او جاد زاكين او جاد زاكين او جاد زاكين او جاد زاكين او جاد زاكين او جاد زاكين
 تاخر نحو جاد في رجل زاكين او جاد زاكين او جاد زاكين او جاد زاكين او جاد زاكين او جاد زاكين
 فطرد المنع وضاعوا اما استشهدا بهم لتقدم الحال على صاحبها المتكبر **قوله** لمع مؤحشا
 طلال قد يبرق فلا يستقيم عند من شرط اتحاد عامل الحال وصاحبها الاعلى يذهب الاخفش من
 تجويز ارتفاع زيد في نحو في الدار زيد يعلو انه فاعل واما عند سيبويه فيلزم كون الضمير
 في لمع في الحال ومن جرد اختلاف القائل في الحال وصاحبها وهو الحق اذا لا مانع جرد كون لمع
 عاملا في الحال وكون طلال عاملا في حاله فان قلنا جاد زاكين او جاد زاكين او جاد زاكين او جاد زاكين
 على مذهب سيبويه ان طلال يرفع بالابتداء فهو القائل في الحال ايضا فيجد عامل الحال
 وصاحبها قلت ليس الخلف على ان الاستدعاء باللفظ طلال الاستدعاء اليه مقيد بكونه مؤحشا
 فكيف يعمل في الحال ما ليس مقيدا به واعلم ان يجوز حذف في الحال مع قيام الدليل نحو
 الذي ضربت بحجرة زيد اي ضربته **قوله** ولا يتقدم على العامل المعنى خلاف الظرف
 ولا في الجوز ورا في الاصح **قوله** قد عرفت قبل العامل المعنوي وان الظرف منه وكذا الجاز

والجوز ووقلي ما قال المصنف ينبغي ان لا يتقدم الحال على الطرف وشبهه وفي هذا خلاف فيسبويه
لا يجوز اصل نظر الى ضعف الطرف واجازة الاخفش بشرط تقدم المشتد على الحال نحو زيد قائما
الدار وذلك بناء على انه من جهة الطرف حتى تجاز ان يعلم عنده بلا اعتقاد في الظاهر في حق الدار
زيد كما تقدم في المشتد اقل ما مع لاجزء عن الحال فانه وافق فيسبويه في المنع فلا يجوز قائما زيدا
في الدار ولا قائما في الدار زيد اتفاقا وذلك لتقدم الحال على ما عليه الذي فيه ضعف ما
عند الاخفش ايضا لانه ليس من تركيب الفعل وعلى صاحبه وعلى صاحب الحال بناء على ما عليه في المشتد
انما في نحو زيد قائما في الدار فان جاز ان يكون زيد صاحب الحال بناء على جواز اختلاف حال الحال صاحبه
فالحال متاخر عن صاحبه ان لا يجوز ذلك وقلنا ان الضمير في الطرف هو صاحب الحال بناء على
وجوب اتحاد العامل في الحال وصاحبه فالحال متاخر عما صاحبه بناء على زيد المتأخر
في الدار قائما وفي الدار قائما زيد وفي الدار زيد قائما جاز اتفاقا واما اذا كان الحال ايضا
ظرفا وجازا ومجورا فاعتد صرح ابن برهان بجواز تقدمه على ما عليه الذي هو ظرف وجازا
ومجورا وذلك لتوسعه في الطرف حتى تجاز ان يقع توقعه لا يقع غير صاحبه نحو ان البنا
اباهم قالوا ومن ذلك ان البنا لم يستمر منه في الكرمه يستمر منه في حاله والعاقل في بين
العامل المعنوي اذا كان غير ظرف فلا خلاف في انه لا يتقدم الحال عليه وهو كل جامد صريح
المشتق كليت ولعل ونحو ما شاك وحرف النداء واسماء الاشارة وحرف التشبيه وحرف
التشبيه والمشتق نحو مني ونحو مثلك وغير ذلك واسماء الافعال كل ذلك لصنف مشاهير
الفعل لعدم موافقتها في التركيب واذا ضعف نفس الفعل بعد التصرف حتى لا يتقدم
عليه معوله كما في فعل التعجب فلا يقال زيدا احسن بزيد فما ظنك بمثل فعل الجواز وكذا
الصفة المشبهة لا يتقدم معولها عليها لضعف مشاهير الفعل وظاهر لفظ جازا انه في المنظر
يؤذن بجواز تقدم الحال عليها واصلها من الصفة المشبهة في العمل الفعل التفصيل الان في انه
لا يطرده رغبة في الظاهر مشاهير تلحق بالشرط كما في بابها وانما نحو قوله هذا بسرا لبيت
منه رطباً وزيد قائما خبر منه قاعدة وكذا نحو قاعدة مثله فيسبويه الكلام عليه من حزب
ولما اخرج ان تقول دهمك موزن دهمك عبد الله والقام في الحال معنى التشبيه في ذلك
دهمك عبد الله لان معناه يشابه دهمك عبد الله فيكون خلاص من خبر دهمك في الخبر او من خبر
دهمك عبد الله والاولى المنع مع الظاهر الكاف ايضا لضعف العامل قال فان اظهرت الكاف قلت
كدهمك عبد الله لم تجز ان يكون خلاص من دهمك عبد الله لان حال الخبر لا يتقدم عليه ونحو ان
يكون خلاص من خبر دهمك في خبر المشتد والاولى المنع مع الظاهر الكاف ايضا وكذا اذا كان الحال
جملة متصدة بالاولى لم يتقدم على ما عليه فلا يقال والسبب في الغلجيتك مرعاة لاصل الولا
وهو الغلظ ولا يتقدم الحال ايضا على ما عليه اذا كان العامل متصداً لا يتقدمه بان الموصولة
وما في خبر الضم لا يتقدم على الموصولة وكذا اذا كان العامل صلة للالف واللام او حرف
متصدي كما وان كان لان تقدم الحال اذن على هذه الموصولات لا يجوز وتقدم على صلا

متاخر عن الموصولات ايضا غير جاز ما يجيء في الموصولات من استناع الفصل بين الحرف
المصدر في الامور الموصولة وبه سلتهم ما فلا تقول انما يجيء بحرف الضمارة هذا ولا يجوز
ان ضرب زيد هذا ولا يجيء وحرف زيد هذا واما في سائر الموصولات نحو الذي جازي
فانه يجوز الفصل اتفاقا وقال المالك اذا كان العامل متصداً باللام لا يتقدم اولاً المقسم
جاز لتقدم الحال عليه بان تؤخر عن اللامين نحو ان زيدا المراكسا بر و الله المراكسا سيرا
لقوله تعالى لا اله الا الله تحسرون وتقدم على اللامين لا يجوز لان لصاحبه الكلام واما الفعل
المتصرف واسم الفاعل واسم المفعول اذا دخلت عن الموانع المذكورة فيجوز تقدم احوالها
عليها نحو زيدا احسن بزيد زيدا احسن بزيد ومجربا مضروب **قول** خلاف الطرف يعني ان الحال
وان كان متساويا للطرف من حيث المعنى لان زيدا في جيتك زيدا معني في وقت التركيب لان
الطرف يتقدم على عامله المعنوي الذي هو الطرف والجار خاصة سواء كان بعد المشتد نحو
زيد يوم الجمعة عندك اوقبله لقوله تعالى كل يوم موعى شان وقوله كل يوم لك ثوب
والحال لا يتقدم عليه عند سبويه مطلقا ويتقدم عند الاخفش بشرط تاخر عن المشتد
كما مر ذلك لتوسعه في الطرف خلاف الحال وكان على المصنف ان يقتد فيقول **قول** خلاف
الطرف فانه يتقدم على الطرف والجار لا لا يتقدم على معنوي غير عامل التشبيه التشبيه
وغير ذلك اتفاقا واعلم انه اذا نكر ظرف واحد يصلح ان يكون خبر الما متوشتدا في الحال
او في الاصل وقوسطها ما يجوز ان تفاعله على انه خبر عن ذلك المشتد او انصافه على الجالية
لقوله تعالى واما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها ونحوه لقوله تعالى فكان عاقبتهم انما
في النار والذين فيها قالوا فيكون يوجون انتصافه على الحال كما في الاثنان لانك لو رخصته
خبر او حلفت الطرفين بعد لم يكن للثاني فائدة واما مع نفسه حالاً فالطرف الاول يكون
خبر المشتد والثاني متعلقا بالحال فله فائدة واما عند البصرين فالجالية راحة على
الخبر به لا واجبة لان الاسم اذا يكون خبرا بعد خبر الطرف الثاني متعلق بالخبر
او يكون الطرف الاول متعلقا بالخبر الذي بعده والثاني تأكيد للاول واما التأكيد
غير عن خبر في كلامهم واذا كان الطرف في الظاهر غير مستقر وقد تقدم ان المستقر ان
يكون متعلقا بمقدّم وخبر تارة الاسم الذي يلي المبني الذي يملئ ذلك الطرف واجبة
عند البصرين بين خوفك زيد واغنى لبيك يكون الطرف متعلقا بذلك الخبر واجازة الفاعل او الكا
نصب ذلك الاسم خوفك زيد والخبر على تقدير فبك رغبة زيدا واغنى والبال على المضا
المخالف اي هو غير عتبك فبك خاصة في حال رغبته في شيء ان رغب في شيء فهو رغب فيك
قول ولا يلح الخبر وفي الاصح الذي تقدم كان احكام تقدم الحال على عامله وتاخر عنه
وهذا حكم تقدم الحال على صاحبها **اعلم** ان الكوفيين منعوا تقدم الحال على صاحبها
اذا كان صاحبها ظاهرا متروفاً كان او منصوبا ومجورا والاولى صورة واحدة وهي اذا كان
ذو الحال متروفاً عاوا الحال موحدا عن العامل فيجوز ان جازا احسن بزيد ولا يجوز ان زيدا احسن بزيد

زكاهم

معنى

ي

والله التثنية لضعفها في الفعل فلا يتقدم معولهما عليه ويشكل ذلك عليه مثل قولك زيد راجلا
احسن منه راجلا فانه جائز اتفاقا مع خلو المتد من معنى الفعل ومثل قولك مرة تخلفي بسر اليب
منه وطبا والاسر شي سرا الطيب منه وطبا والعامل في مثل هذه الصورة اهل الخلاف ولا يصلح
اسم الاشارة في هذا السر المتكلم وذلك لان العامل في الحال متعدي به فلو كان هذا عاملا في سر
لتعديت الاشارة بالسر به فوجب ان لا يقال هذا الكلام الا في حال السرية كما ان الاشارة
في هذا اعم شيئا فتعديت ولم تقع الاحال شيئا وخبره والحج في جاني زيد راجلا يمكن الاحال
الركوب وعن فعله ضرورة انه يصح ان يقال هذا السر الطيب منه راجلا في غير حال السرية
واستدل المصنف على امتناع عمل اسم الاشارة في اول الحالين بان المتد اذا اتفق حال لم
يقع ترك الخبر حال الا ترى ان اسم الاشارة لما تقيد بالحال في هذا زيد قائما لم يقعد الخبر
بذلك الحال وفي نحو هذا السر الطيب منه راجلا تقيد الخبر بالحال اتفاقا فلا يتقدم التمد
بحال وهذا الدليل في غاية من الضعف لا توصف اما اوله فلا نه لا يكثر من امتناع تقيد
المتد او الخبر بغير الحال في مثال معين امتناع تقيد هما في جميع الامثلة فلو عد ذلك المثال
الخاص مانع من تقيد هما ليس في خبره واما ما نيا فلان المدعي في المثال المذكور المتنازع فيه
ان المتد المتقيد بحال اخر وهو لم يبين في نحو هذا زيد قائما الاستحالة تقيد هما بحال
واحدة ولو سلم ايضا اطراد استحالة تقيد المتد او الخبر في كل موضع بحال واحدة لم يبر
منه استحالة تقيد كل واحد منهما بحال اخر فالحق ان يقال العامل في الحال الاول
ايضا افضل التفضيل فالة التشبيه مع ضعفها في الفعل كما تقدم مرر ولقد مر على تعليله
مقدمة فنقول ما يدرك على الحد من فصاحة ايصن كل واحد منهما في الفعل على ضربين
احدهما ما يدرك على حد من يقعان معا ويتعلق كل منهما ما يحدث الاخر غير تضارب زيد
وضارب زيد غير فان تضارب كل واحد منهما متعلق بالآخر ويقعان معا ويتعلق كل واحد منهما
عونا زنا الحد من مثل هذه العوامل لا يميز منصوبا حد خلتها من منصوب الاخر فمعا
او ظهر قابل قد يميز بالاحاد غير ان يكونا حالين ولا يختلف زمانا كما لان الغرض من وقوع الحد من
في الدار وهو في الضمة ويحوزان يكونا حالين ولا يختلف زمانا كما لان الغرض من وقوع الحد من
معا ويميز مسئلتنا انما افاضل الاختلاف اهل البصره الاسيويه واهل الكوفة الا الكسائي كذا
وقام ما ما يدرك على حد من يجوز تعلق كل واحد منهما بما يميز يحدث الاخر ويغير ما يتعلق به
الاخر ووقوعه في وقت واحد اخر وتكان اخر وعلى حال اخر وذلك افضل التفضيل نحو زيد
اضرب من عمرو ويجوز اختلاف مضروبهما وكونهما غير متاخرين لغيره واضرب من كذا لوقا
الله تعالى لم يخر للغير نوملا افر من اللذان وكذا يجوز اختلاف زمانهما نحو زيد يوم الجمعة
اضرب من عمرو ويوم السبت وكذا المكان نحو زيد عندك احسن منه عندى وكذا الحال نحو
زيد قائما احسن منه قاعدا وكذا الله التشبيه كذلك على حد من يجوز اختلاف زمانهما نحو زيد
يوم الجمعة كمن يوم السبت واختلاف حالهما نحو زيد قائما مثله قاعدا اما افضل التفضيل

نحو

فانه يدرك على حد من معينين اعني حد في الفاضل والفضول بصيغته لان معنى زيد احسن من عمرو
ان زيد الفاضل حسنا وعمرو الفضول حسنا واما الله التشبيه فلا يدرك بصيغته على حد من معينين
ما يدرك بغيرها على حد من مطلقين لان معنى زيد كمن وان مثال حالة يشتركان في باطلهما كالتأنيان
مما اثبات واما تلك الحالة بما هي في موضع به في اللفظ فعني قولك زيد يوم الجمعة مثله يوم السبت
اي من يشبه حاله وذلك انه يوم الجمعة حاله وذلك انه يوم السبت فالتطرفان منصوبان معن حاله
والادب اذ يعبر بهما عن كل حادث لازم كالحسن والحال لا غير لازم كالضرب والقتل الا ترى ان اهل
الحال والظرف في قوله لدا لدا من امر الحورث قبلها بدا لدا لدا كان بمعنى تتعلك فكني ولا يصح وقد
يقوم مع الله التشبيه قريبية ذلك على الحد من المعين فيقولون بغيرها ان كذا يتعلق بالحال في بيت
امر القيس بدا لدا لدا في يدع التمتع وذلك قوله صلى الله عليه وسلم ان من يبيع منزلة لدا لدا
من موسى لدا لدا في يدع التمتع وذلك قوله صلى الله عليه وسلم ان من يبيع منزلة لدا لدا
وقول تامل عني منزلة لدا لدا من موسى قال ولقد نزلت فلا تظن غيره من منزلة لدا لدا
لما ربه من كذا واحد من الحد من من الاخر في افضل التفضيل والله التشبيه وباني فاعل وتعلل
وعبر عما يدرك على حد من حتى يجعل منصوب كل واحد واحد بحسبه الزمان يكون حدث منصوب
كل واحد بحسبه صاحبه المصريح به فليس بفضول زيد وراكبا على عمرو وراكبا على زيد قائما
وعرو قاعدا او راى زيد في الدار عمرو في السوق وكذا في اهل التفضيل والله التشبيه نحو زيد منى
كمن ومنى منى المصنف منه اكرم منه للحار وعمرو قائما احسن منه قاعدا او كمن قاعدا مثله
قائما وزيد يوم الجمعة احسن منه او مثله يوم السبت جعلت متعلق بحدث الفضل والمتمم
بحسبهما متعلق بحدث الفضل عليه والشبه به بحسبهما متعلقا للالتباس وعرضنا على الشان فلما
يقدم معولا هاهنا مع ضعفها واما الضمير المستكن في اهل وفي الله التشبيه فانه وان كان مفضلا
ومثلا لكنه لما لم يظهر كان كالتقدم ومع هذا كله فلا اري ما سبابا بان يقال وان لم يميز زيد
احسن قائما منه قاعدا كما قال علي رضي الله عنه في الحار والله لان لو طالب الفهم الموقر من الظفر
يشدي امه وهذا كما نقول ضرب زيد قائما من القعدم لا لئلا يباس وبان يقال على ضعف
زيد احسن من عمرو قاعدا قائما وقاعدا احال من الجوز وقيام من الضمير المرفوع كما مر في اول
الباب في نحو ضربت زيد قائما قاعدا اقال المالكى ومن الاحوال القياسية غير المشقة
المصدر والاي فقد اسمر مراد به الكمال نحو انت الرجل علما اي انت الكامل في الرجل عليه
علما ومثله هو ربه شعرا وكونه كالا لولا الخليل وقال احمد بن يحيى هو مصدر راي انت
العالم علما الذي اري ان المصدر في مثله يميز لانه فاعل في المعنى اي انت الكامل علما اي
علمه وهو الكامل شعرا اي شعره والدليل عليه انك تقول هو قارون كثر او الخليل وضاه
وسبويه وهذه ليست باحوال ولا مصداق شعرا لانه لا قاتل في شيء من المصادر يقع
حالا بل يقتضيه على ما سمع منه نحو قتله صبرا ولقيته فجاء وعينا وكنته ثم شاة وانتهت
ركضا او عدوا او مشيا والمبرد يستعمل القياس في المصدر والواقع حالا اذا كانت من انواع

ناصبه نحو انما نازحله وشرعه ويطاوعه ذلك وانما ليس من تقسيماته وانواعه فلا خلاف انه ليس
بناسي فلا يقال جاء ضحك او بكاء نحو ذلك لعدم السماع في انه قد ذهب الاخضر المبرد الى ان اسما
مثل هذه المصدر على المصدر وبه لا خلاف والمعامل محذوف اي انيته ركض ركضا كما هو من ذهب
لوي على ان اسما العزال ولو كان كما قاله الجاز وغيرهما لان اسما فاعل الحال لا يجر
فمن مشيا ما مشيا وقع المصدر وصيغة كان الصيغة وقعت مضد في نحو قوله فيما فعل احد المدين
وكما ان الثاني هو حال موكبه كما يجب ولا يمنع ان يقال ان جميع ذلك على حذف المضاف اي انيته
ذا ركض الا انه لا مبالغة فيه كما مر في خبر المبتدأ وما جاء الحال غير مشتق مما عاقله فمضد
كلته فاعلى في وهشام يقيس عليه كما مر ومنه بعته يد اي يد وارسها العزال وسائر
ما ذكره عند ذكر محي الحال معرفة وانما خرجا البزقيين اوصا غير فالاولى ان المصوب
جاء لان كما يجب في الامثال الناقصة **قول** ويكون جملة خبرية فلا سمية بالواو والضمير
او بالواو وحده او بالضمير على ضعف والمضارع المثلث بالضمير وحده كوما سواء بالواو والضمير
او بالضمير والاولى في الماضي المثلث من قد ظاهرا او مضمونا **القول** اما جواز كون الحال
جملة فلا مضمون الحال في دعاء مفا وبعده ان يكون الفيد مضمون الجملة كما يكون مضمون المجرور
واما وجوب كونها خبر فلا مضمون الحال بخصيص وقوم مضمون عامل واقوع وقت وقوم
مضمون الحال فعلى المعنى ان زيد راكب ان المجرور الذي هو مضمون العامل واقوع وقت وقوم
الركوب الذي هو مضمون الحال **ومن** ثم قيل ان الحال يشبه الظرف بمعنى والاشابة
انما طلبته او ايقاعه بالاستقراء انت في الطلبة ليست على يقين من حصول مضمون نقا
فكيف تخصص مضمون العامل بوقت مخصوص ذلك المضمون واما الايقاعية فتعريفت وظلت
فان المتكلم لا ينظر ايضا الى وقت يحصل فيه مضمون فاعل المقصود مجرد ايقاع مضمونا
وهو من ان قصد وقت الوقوع على تعريف بالعقل لا من دلالة اللفظ ان وقت التلفظ بلفظ
الايقاع وقت وقوع مضمونه **والقول** في الاستقراء بالواو والضمير انما يتطوّر الجملة الحالية بالواو
دون الجملة التي هي خبر المبتدأ فانه انما بالضمير لان الحال هي فضلة بعد تمام الكلام فخرج
في الاكثر الى فضل ربط مصدر الجملة التي اصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط على الواو
التي اصلها المجرور من اول الامر ان الجملة لم تتبع على الاستقلال واما خبر المبتدأ والاضلة
والضقة فالضلالة بالواو لان الخبر يتم الكلام والاضلة يشترج الكلام والضقة لتعريفها
للموضوع لفظا وكوفا للمعنى فيه كما من تمامه فاكتمل في ثلاث شيئا بالضمير على قد قصد الضقة
والخبر بالواو او ان حصل لضماد في انفصال وذلك بوقوعها بعد الاخر مما جعلت الاواني
سبيل وما جاء في محل الا وهو ضمير واما الضلة فلا يعرف لها مثل هذه الحال قال نزي اريد المصدر
بالواو **والقول** او بالواو بالضمير اجتماع الواو والضمير في الاستقراء وانما الواو متقاربان
في الكثرة لكن اجتماعها اولى احتياطا في الربط واما انفراد الضمير فقال احد ليس ان كان الشئ
ضمير صاحب الحال وجب الواو ايضا نحو جاني زيد وهو راكب ولعل ذلك لكون هذه الجملة

في معنى المفرد سواء المعنى جاني زيد راكبا فمضد ركب بالواو او ابدانا من اول الامر يكون الحال جملة
وان اردت معنى المفرد وان لم يكن المبتدأ ضمير صاحب الحال فظروا فان كان الضمير مضافا به الجملة
سواء كان مستقدا نحو جاني زيد راكبا على اسيه وكل من دعاه الى في او خبر اخر قوله خرجت تمت التنازي على
سواء خلاصه بضعفه بحدة اعز الواو وذلك لكون الواو رابط في اول الجملة وان لم يكن مصدر راكب
تقول هو اقل من اجتماع الواو والضمير والفراد الواو وان كان الضمير في الخبر الجملة كقوله نصف المبر
الماعز فلا شك في ضعفه وتلقنه وقال جازا لله ساعلي ان انفراد الضمير في الاستقراء ضعيف
مطلقا على اذهب اليه المصنف ان قوله جاني زيد عليه جنة وشي بمعنى مستقرة عليه جنة وشي زيد
ان ليس جملة بل هو مفرد تقدير اخذ اكل من الواو وذلك لان الطرف اذا اعتد على ذي الحال جازا ان رفع
الظاهر كما مر في باب المبتدأ فان اراد انه وجب ان يكون في تقدير المفرد فعليه نظره لقوله فالحرف
بالحركات ودونه جواهر صافي صفة لم تزل وقوله وان امرأ اسرى اليك ودونه من الارض
حومة في ساقط ولو كان مفردا لرجح الواو ايضا فتكون تقسيمه وان عليه جنة وفي قوله لم تزل جملة
لم يزل عليه ان اراد انه يجمع ان يقد ومنه فستكون حكم الجملة المصدرية بل قد كانت
صاحبة الحكم الاسمية في ان اجتماع الواو والضمير او انفراد الواو اكثر من انفراد الضمير وذلك لان ليس
لحرف المنفي على الصحيح ولا يدل على الزمان فهو حرف نفى داخل على الاسمية فلا سمية به مما كانا نأقنه
على اسية مخالفا لايكون وما كان ونحوها **والقول** في ان الاستقراء من الواو والضمير عند ظهور الملائسة
نحو قولك خرجت زيد على الباب وهو قيل قول والمضارع المثلث بالضمير وحده وذلك لان الضارع
على وزن اسم الفاعل لفظا وتقدر معنى جاني زيد يركب بمعنى جاني زيد راكبا ولا سيما هو يصلح
للمعال وضعا وان كان الخليل تناسب وان كان في الحقيقة يختلفان كما يجب فاستغنى عن الواو وقد سمع
قمت واصل عنه وذلك اما لانه جملة وان شاع المفعول واما لانه يتقدم وانا اصل فكون
اسمية تقدر او شرط في المضارع الواقع خالفا من حرف الاستقبال كالسبح والين ونحوهما
وذلك ان الحال الذي خرج به وبه الحال الذي يدل عليه المضارع وان نبينا حقيقة لان قولك
مثلا اضرب زيد اعد ايرك حال باحد المعنيين غير حال بالآخر لا بد ليس في زمان المتكلم كقولك
خرج مصدر هذه الجملة اي المبتدأ والمضارع عن غير الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال
في الظاهر وان لم يكن التناقض مهنا حقيقيا ولعله التزموا النقطه قد انا ما امره او مقدر في الماضي
اذا كان خالفا من ان حاله بالنظر الى عامله ولفظه قد يقرب الماضي من حال المتكلم فقط وذلك
لان كان يستعمل في الظاهر لفظ الماضي والحالة فعلا او احاز به العام الاول وقد ركب في الماضي
بلطف قد مهنا ظاهر الحالية كان الخبر يد عن حرف الاستقبال في المضارع كذلك في قوله
واسواهم اي واسوا الاسمية والمضارع المثلث وهو ثلاثة اقسام المضارع النفي والماضي
المثبت والماضي المنفي نحو في كل واحد من على ما ذكرنا لانه اوجه اجتماع الواو والضمير والاكثا
باخذ مضارعت شعبة اقسام **وهذا** في اشتراك جاني زيد وما ركب غلامه وما ركب عمرو وما ركب
غلامه جاني زيد ولا يركب غلامه ولا يركب عمرو ولا يركب غلامه جاني زيد وقد ركب غلامه ولا

ركب غير و قد ركب غلامه هذا انما قاله المصنف وقال لا بد من الواو
كان مع الضمير الاول ولعل ذلك لان نحو لم يضر ب ماضى حتى كثر فكما ان ضربت لمنا فليست له الظاهر
احتاج الى قد المفعول له من الحال لفظا او تقديره كذلك لم يضر ب محتاج الى الواو التي هي علامة
الحالية لما لم يضر ب مفعول قد فليست له الحال لفظا او تقديره كذلك لم يضر ب محتاج الى الواو التي هي علامة
لان المضارع المحرر ليس له الحال فكيف اذا انضم مفعول ما به كذا بظهوره على الحال وهو ما فعل هذا ليعني
ان يتركبه الضمير واذا انضم المضارع بلا زمة الضمير كما يلزم من المضارع المثبت على ما ذهب اليه النحاة
والا قلب تجرد عن الواو كما ثبت لان معنى جاني زيد لا يركب لي غير مركب فهو واقع موقع المجرور
لا لا يغير الكلام في الاغلب عما كان عليه لكثرة استعماله فاذا كان برز في الازدراك والازدراك
كما جاز ان يتركب في الازدراك وفان يتركب وكذا تقول كذا بلا مثال لكن مضاعفة المضارع المستند بلا
لواو او اكثر من مضاعفة المضارع المحرر ولها اذ ليس الجائز الحقيقة في نحو لا يركب مضافا لفظا
لفظا ومعنى كما شأني في غير كذا لان الحال في الاول انما الصفة فلام مع الجملة هو الحال ولا ينعى المضار
حالا بل كما ذكرنا في قول **ولولا** في الماضي المثبت من قد ظاهر او متقدرة قد تقدمت علامة
ذلك والاختصاص والكثير من غير الضمير بوجه في الماضي المثبت ظاهر او متقدرة استند
بمفعول كما انتقص الضمير بللة القطر وقوله تعالى وحاوكم خصرت ضة وورهم وخصمهم
او جوبه لما مضى الاول قريب وقيل ان الماضي في نحو فمضاهي فامر او قد خال فيجب تجرده
عن قد ظاهر او متقدرة والاولى انه شرط للاحكام ان قام او قد كالحج في نحو وف العطف ولو كان
حالا لسع مفعول قد او الواو كما في غير من الماضي الواقع حالا فاذا كان الماضي بعد الافا كقوله
بالضمير من دون الواو وقد اكثر نحو ما القينة الاكبر من لان حولا لا في الاغلب الاكثر على الاسما هو
بما وبل الاكثر مضاعفة المضارع المثبت وقد جنى مع الواو وقد نحو قولك ما القينة الاكبر من
ومع الواو وحده ما نحو ما القينة الاكبر من لان الواو مع اللاحق المستند فكيف بالحال كما
تقدم وشاله من اجل الاول نفس امانه ولم يسم فيه قد من دون الواو نحو ما القينة الاكبر من
وفي غير هذا الموضع ينظر فان كان مع الماضي المثبت ضمير فثبوت قد منه اكثر من تركها وقد جنى
ذلك ايضا لم يضر ب مفعول قد وحقا كخصرت صد وورهم قالوا ان قد فيه متقدرة واجتماع الواو فيه
حينئذ اكثر من انفراد احد هما وانفراد قد اكثر من انفراد الواو ونحو جاني زيد وقد خرج ابوه
اكثر من قد خرج ابوه ثم وخرج ابوه وان لم يركب مفعول قد فلو اومع قد لا بد منها لقوله تقول وقد
ترادف وساقا الست تران قد ايتى عمو لا يقال جاني زيد قد خرج عمو ولا يخرج عمو
واجاز الا بدلي على ضعف دخول قد في الماضي المنفي نحو ما قد ضرب ابوه وليس بوجه لعدم التماس
والفتاى ايضا كون قد لتحقيق وقوع الفعل وما انقصه **قول** ويخرج عمو لا بد منها لقوله تقول وقد
راشد امهد با وجب في الموكدة مثل زيد ابوك عطفوا في احد موشر لها ان يكون مقرر لمضون جملة
اسمية **قول** اعلم ان عامل الحال قد عد في جواز او وجوبا ايضا في واضع قياسية ولا بد من قرينة
مع الحذف جازا كان او واجبا فترينه بما حذف جازا احضور معناه لقوله للشافعي زائد انه

اي سر راشد او تقديره ذكره اما في استغفارهم كقولك قاما في جوارح قال كيف خلفت زيدا او
في غير الاستغفار لم يضر ب مفعول الاستغفار لان من جمع عظامه على قادي من لم يضر ب مفعول الاستغفار
ومن الموضع الذي يحدف فيها قاصا على الوجوب ان يبين الحال اذ لا بد من غيره وشافيا
مفعولها فاقم تقول في النش بعينه بد وهو مضاعف او ثم زيدا الى قد ضمت النش مضاعفا
زيد الى احد الى الا لا ياد بقال هذا في ذي اجزاس مع بعضه بد وهو مضاعف واكثر وتقول في غير
النش وان في كل يوم من من القرآن مضاعفا او ثم زيدا الى قد ضمت النش مضاعفا الى كانت كل يوم بين
الزائد فهو ما وقع الحال ناسبا من خبر نحو ضربه زيد اقا ثا وقد تقدم ومنه اسما كما مرة متضمنة
توحيها على لا ينفى من التقلب في الحال مع مرة الاستغفار و زيد فيها ايضا لقوله في مائة وقبيل
اخرى وقوله في السمل اعجازا جفا وعطفه في الحرب اشياء للناس العوار له الى تقول تيمنا او لتقل
انصارا واشاء النساء كذا **قول** ما في الولا سائر اولاد الواحد في العبارة اولاد اختلفت وتقول في
غير المرح تيمنا قد علم الله من وقد ساء اخرى بلا مفعول هذا الذي ذكرنا من ذهب السير في الماضي
اعني كون هذه الاسماء منصوبة على الحال ومذهب سيبويه وهو الحق ان اسما مضافا الى المصدرة
قالت المصنف ليس المراد انك تقول في حال كونك تيمنا وانك تقولون في حال كونك اغرا ١
بل المعنى تقول هذا القول المنصوب من غير عند السير في صفات تضمنت توجها على ما لا ينعى
في الحال مع المرحم ويد ويضاحف فمضاهي قايما وقد قد انصارا قايما وقد ساء الركب قايما قد علم
الله وقد قد انصارا قد برة التوقير قايما هو عند السير في حال الموكدة واما عند سيبويه في
قال ونحشى والقينة قايمة مقام المصدرة اي تقوم قايما ونحو رفع هذين العين قبل انما خزان
للشيد افقوك انتم مرة وقاسم قد علم الله اي انت تيمني وهو قاسم قد علم الله والعلة في وجوب حذف
العامل في جميع ما ذكرناه مما هو حال كونه استعاله **قول** ويوجب في الموكدة ان يحذف العامل
في الموكدة هذا على يد مبر قال ان الموكدة لا تجي الا بعد الاسمية والقاهرة الخاضعة بعد القينة
ايضا لقوله تعالى ولا تعشوا الى الارض مفيد من قوله تعالى في ليلته مديون وفي قوله تعالى حال جاني
وقر قايما قال تعالى والشمر والعرو والخوم مسحات مبر على قراءة النصب في الاربعة وقال كافي تضمن
عز لها من قدرة انك لا تحذف العامل والحال اكثر من يوافيها والاولى ان يركب ان هذه الصفات
المنصوبة كلها قايمة مقام المصدرة على ما هو مذهب سيبويه في جوازها وقد ساء الركب واما
الموكدة فليست بقيد تنقيد بدعالم كما لست قلها فاحات بعد الاسمية وجب ان يكون خبرها من
خامدين ونحو اما القديم مضون الخبر وانكده وانما الاستدلال على ضميره ومضون الخبر انما هو
كقوله ان ابن دارة مشهورا بالانسي **قول** وهل يدان بالانسي من عاروه كقولك انك انسي من عاروه
سجاء اذ لا يقول شله الا من انسي بالانسي التي قلت عليها الحال كما شها راسر الجود وعز بالانسي
فصار الخبر متضمنا لتلك الحصة واما العطف لعنك خوات الرجل كما لا وتصاع في نفسك عن انسي
اكلا كما اكل العبيد او تصغير العنبر نحو السكين مرحوما او قد بدخونا الحجاج سقاك التماس
او غير ذلك نحو زيد ابوك عطفوا فاذن الله لكم ايده وهو الحق بدنا لقوله الا لا موشرنا ونصفا

لا يابذرع بدور بل الموزون لا يابذرع بمؤكدا في غيرها وغير المقدار كل فرع حصل له
بالفرع اسم خاص عليه اصله ويكون مما يقع اطلاقا اصل عليه نحو خاتمة تد او باب ساجا
وتوب خ او الخاضعة في هذا اكثر منه في المقادير وذلك لان المقادير اربعمائة وخمسة
وضعت الميزان في كونه ميزان وهو الاصل في التبيين بخلاف الجر فانه على الاضافة فهو في غير
المقدار اول لان المقامه مع الجر ليس كما هي المقادير مع ان المقامه مع الجر اكثر لسقوط التنوين
والنوين بالاضافة وان لم تعتبر شبيهة ببعضها لتبعها نحو قطعة ذهب وقيل قصة لوجه انصاف
الثاني على التبيين وقد خالفوا القاعدة فالتزموا الجر في العدد من الثلاثة الى العشرة وفي المائة لا
وما يتضاعف منها فكثر استعمال العدد فاشد التحقير بالاضافة مع انه قد جاز في الشذوذ على
الاصل خمسة اوثان وثمانين مائتا واما تركوا الجر في العدد المركب نحو احد عشر لان المقادير
مع المضاعف كاسم واحد لفظا فاضف العدد المركب اليه من غير من حيث المعنى هو المهم
الحاج الى التبيين لان جعل ثلثا اسما كاسم واحد لفظا ونحو واما نحو ثلثا عشر فالحقيقة
المضاعف اليه معنى للضاد فتمثلت الاضافة وكذا تركوا الجر في العدد الذي في الموزون
الجر كعشرون واكثر اندمغمت كثير الاستعمال ليعتادوا ذلك لان النون فيها ليست بنون الجمع حقيقة
كادكونا في صدر الكتاب بل مشابهة لما قلنا تحذف في الاضافة عند نون الجمع لمساكنتها اياها
ولم يثبت معها لفظية بالنون الجمع فتعدرت الاضافة لتعدد اشياء النون منها واحد فلو قد
كانت عشرون ودمر قليلا واكثر منه امتحانها الى صاحب نحو عشرون قال وستون قد كبرت
نحو الجر الى بحر اجد عشر **قول** واما في غيره نحو وطل زينا ونون سنا ونحو ان نورا
وقل البشره مشاهير ان كان جلتا الا ان يقصد الانواع وتجمع في غيره مشران كان بنون
او نون النسبة جازت الاضافة والافعال ونحو غير مقدم او مثل جازت جدد او الحفظ اكثر
القول اي في غير العدد وليس مراده بقوله وطل زينا ونون سنا ومشاهير ان كان جلتا انواع اللفظ
او شيئا ياتي به الاسم المفرد لانه يستمر باربعة اشياء انما بنون الجمع كعشرون وقد ذكره قيل
واما بالنون وهو اواظها هو كاني وطل زينا واما مقدمه كاني في خمسة عشر في كاني واما بنون النسبة
كاني بنون سنا واما في الاضافة كاني مشاهير والجمع المحتاج الى التبيين في لونها ومثله هو المضاعف
لا المضاعف البهلا لك لو جئت بالظاهر بول الضمير وقلت ملك الاما ومثل زيد لا يحتاج الكلام الى
التبيين ولا تضام المثل والمثل ان قدر ما يلا به التي في جملة تبيين مثل زيد ان تضام مثل معنى
تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن اضافته معها ولا اسم مستحيل الاضافة مع النون ونون النسبة
والجمع مع الاضافة لان المضاعف يضاف اليه فاذا اشترى الاسر فلهذا الاشياء فاعمل الفعل اذا اشترى
بالفاعل وصار به كالمائة انما فيها التبيين الذي يفتقد المفعول لو وقع بعد تمام الاسم كما ان المعنى
ختم ان يكون بعد تمام الكلام فيضبطه ذلك الاسم التام قبله لانه الفعل التام يقع عليه
وقد ان اشياء التي تشرحها الاسم انما قامت مقام الفاعل الذي به يتبين الكلام كونه في الاسم
كان الفاعل عقب الفعل الاتري ان لام التعريف وان كان يشتر بها الاسم فلا يضاف معها ولا ان

لأن

المعالم

بشر

يخصب التبيين عنه فلا يقال عندك في الموزون خلا وقد يكون الاسر في نفسه تاما لاني اخرجي لا يجوز اضافته
فيضبط عنه التبيين وذلك في شين احدهما الضمير وهو الاكثر وذلك في اغلب افاضه معنى المتألفه والضمير
كواضع التبيين نحو تاله وخلا والهاضفة وبالك لا ولا ويلها خطة وبما احسنها مقابلة وبه دون رجالا
رجلا لغته وكذا اوله رجلا وكذا بقدر رجلا وبغيره اوسا مثله ومن هذا الباب اي الذي فيه التبيين
زده رجلا لغته وهو جواز في التعداد بل من كان ما لفت رجلا فانه قبل لفت رجلا وبلي رجلا فانه قبل
ولا يرب في ان التبيين في غير ما تقدم من المفرد وهو الضمير واما في اضافة اعني من قوله من ويله الى قوله
باليه فانه كان الضمير فيها على ما لا يعرف المقصود منه فالتبيين من المفرد ايضا كقوله وحتى الله عنه
في غير البلاغة باله من اياما العدة وقول امرء القيس فبالك من ليل كان نحو منه فكل معاد الضمير في
ذي الرمة وبل ام ارجحة والرجح معصية والفت من جرح والليل مقرب **قول** وان عرفت المقصود من
بوجهه الى سابق معين لقول كاني زيد فانه رجلا وويله فلهذا واوله رجلا ولفظ زيد فلهذا
دون رجلا واو خطا شخص معين نحو قلت زيد بالكم من شجاع وويله من رجل نحو ذلك فليس
التبيين عن المفرد لانه لا يشار الى في الضمير بل عن النسبة الحاصلة بالاضافة كما يكون كذلك في
للفظ اليه فيها ظاهر نحو بالزيد رجلا وكقول الشاعر وترا يا امرئ الشباب معيشة مع الكثر لفظا
الفتي المنلف وويله ورجل رجلا **قول** هه واوله وان من رجل ما كان أعرفه بالذون والسفل
وويل زيد رجلا ومثله قوله هه عز من قابل ولفظ زيد اقله شاعر او شاعر التبيين في جميع
هذا ظاهره ومضمره كاني قوله كاني زيد رجلا وحسنك به لاجرا وحسنك بزيد شيئا عا في التبيين
عن النسبة والتبيين عن النسبة نفس الشوب اليه لا متعلقه لفتي هه ورجل رجلا ورجل هه ورجل
وويله ايام الشباب معيشة اي ويله معيشة هي ايام الشباب كما ان معنى كاني زيد رجلا في رجل
هو زيد واما قوله طاب زيد علما ودارا فالتبيين فيه متعلق بالمسبوق اليه لا نفسه لان المعنى
طاب علما ودارا واوله زيد وقد عني هذا امزيد شرح في التبيين عن النسبة وتامها اسر الاشارة
كقوله تعالى ماذا اراد الله بهذا مثلا فيس قال انه تبيين لاحال وكذا قوله جدد زيد رجلا والفا
في التبيين في الضمير هو الضمير واسر الاشارة لتامها وشبابها التام فاعلم فلا تخش
ان الناصب في ضمير رجلا وليس رجلا وسامثلا وحسن رجلا هو الفعل بل هو الضمير كاني زيد رجلا
قول فيقدر ان كان جلتا الا ان يقصد الانواع وتجمع في غيره ليس بنفس حسن والحق ان يقال
ان التبيين عن الذات المذكور امان ان يكون عن عدد او عن غيره والاول امان ان يكون جلتا والاول حسن
امان يقصد به الانواع او لا وعلى كلا الوجهين جلتا واول التبيين والاول يجب خلوه عن الوجود
عشرون ضرا او نحو والثاني يجب كونه مع نال الوجود نحو عشرون ضربة او نورة فالاول لبيان
عدد الانواع والثاني لبيان عدد الاحاد ولا يجوز ان يقصد الامر باني البانين فيقول عشرون
ضربا لاني كل عشر نوع او تقول عشرون ضربة وتعني لخالف النوع الحاد ان الاعداد لا يبين
مميزها المنسوب ولا يجب كاني بها وان كان عن عدد وليس جنس وجلس افراد نحو عشرون رجلا
او دوما والذي من غير العدد ان كان جلتا وقصدت الانواع فحق ان اودت الشيء واهم ان قصدت

الله

مل

استثنى
فان

وانما استثنى كون الاستثنائي كالموجب لان غير موجب لا يجب نصب مستثناة كما يجب وانما استثنى
النصب في المستثنى فقال البصريون انما نصب الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الالف
شيء يتعلق بالفعل معنى اذ هو جزء مما نسب اليه الفعل وقد جاء في كلامهم انما نصب الفعل فقال
المبرد في النسخ العامل فيه الالف بمعنى الاستثنائية والعامل ما بعده يتقوم المعنى المقضي لكونها
ناشئة عن استثنائي كما ان حرف النداء انما يبعث عن نادى وقال الكسائي هو منصوب اذا نصبت بآلت
متقدمة بعد الاخذ فوجه الخبر في تقدير قامة القوم الازيد اقام القوم الاذن زيد القوم وليس
بشيء اذ سبق الاشكال عليه بحاله في انتصاب ان مع اسمها وحرفها لا يها في تقدير المفرد والافعال
بانه كيف يعمل الحرف الموصول في تقدير الموصول لا يقدر فلا يرد عليه لان الكوفين يجوزون
تقدير الاسم الموصول كما يجب انما تقدير الحرف الموصول فلما سوت بالبحر بين تقدير
ان الناصبة للفعل لكون الحرف الذي قبلها كالتائب عن ما لا يكون عنه كالتائب عن ان المقدس
وقال العزاسركية من ان حولا العاطفة فيكون النون الشائبة من ان واذا عتقت الاو
في الامر فلا انتصب الاسم بعد هاء افعال واذا اتبع ما قبلها في الاغراب في العاطفة فكان
اصل قامة القوم الازيد اقام القوم ان زيد اقام اي لم يقسم فلا ينفى حكم ما قبل الا ونقصه
نفسا كان ذلك الحكم او اشياء فهو كقولك كان زيد اسد الاصل عند بعضهم ان زيدا كالا سدا
فقد سوا الكاف وركبها مع ان وضما قال نظروا من وجهه لان لا معنى الذي وردنا غير عاطفة
ومع التسليم فان العاطفة لا تأتي الا بعد الاشارة نحو جان زيدا لا و انت تقول
نما جان القوم الا زيد ولا في افعال غير لان مرة ولا اخرى عن تخصيص ما ذكره الله
بنصب هاء مرة وينبع ما بعدها لما قبلها اخرى ويختص الحكمان بمقتضى موضع ولا المحل
عليه قليلا ما عذفت والمتقدمة الذي هو المعطوف عليه عند مطرد الحذف نحو ما قام
الا زيد وقال بعضهم هو منصوب باستثنائي كان المنادى منصوب بانادى والا وحرف
النداء لان على الفعلين المقدسين فالمستثنى على هذا القول فيقولون **يقول** اعرس
عليه بانه لم يرد منه جواز الرفع بتقدير امتنع ولا يلزم ذلك لانما فعل ما كنت وورد من كلام
العرب ولو ورد الرفع لكان تقدير امتنع ونحوه الا ترى انه يجب للنصب في اياك والاسد
بتقدير بقرعة ونحوه ولو ورد الرفع نحو انت والاسد لكان تقدير اربعين ونحوه وقال
المصنف في شرح المفضل العاقل فيه المستثنى منه بواحدة الالف لا يرد عما لا يكون هناك
فعل ولا معناه فعمل نحو القوم الا زيد اخرتك وهكذا الالف اعلت مذاهب البصريين
ولهم ان يقولوا ان في اخرتك معنى الفعل وان كان من اخره النسب اي يلبسونك التلبس
بالاخر وكذا في امثاله فجاء ان عمل العامل الصنع مما تقدم عليه لتقوم به الا لا يلزم
مشبه عند النسخة في المفعول مئة فائدة لا تقدر على ما قبله عند هير وان كان هذا صحت
لان اصل الالف والعطف في معنى ذلك الاصل ولو لم يكن في الجملة ايضا معنى الفعل لما كان
المستثنى اذ الجملة ليست بالنقص من مشابهة الفعل لتأخر كلاما بما قبله من المفرد الذي يمتنع

بالنون

بالنون والنون في نصب القريب ولا سيما مع تقويمها بالالف الاستثنائية الى مشبه بشير سبويه
في كتابه في موضع فيقولون عمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الذر اصغر قد اجمعت على هذه الجملة
عامة في المستثنى كتمامه للمعنى الفعل فيها سواء كان فيه معنى الفعل او لا وهو المختار عند هذا
كله في المستثنى المتصل واما المنقطع فذهب سبويه انه ايضا منصوب بما قبل الامر كما انتصب
المتصل بدو ذلك قوله في الكتاب كعمل على معنى كعمل على ما قبله كعمل العشرين في الذر وهو
وما بعد الالف مفعول مفعول متصلا او منقطعاً وان لم يكن حرف عطف لا انما الحكم العاطفة
المفردة على المفردة وفي رفع المفرد بعد هاء افعال وجب هذان الواحدة بعد هاء فذلك زيد عن الالف
شقي والمتأخر من ثار او ما معنى لكن قالوا انما الناصبة بنفسها نصب لكن للاسماء وخبرها على الاغلب
محدود نحو ذلك جاني القوم الاجاز اي لكن جازا الوحي قالوا وقد سيجي خبرها ظاهر اخر قوله تعالى
الاقوم يؤمنون ما استوا اخفنا عنهم وقال الكوفيون الا في الاستثناء المنقطع معنى سوى وانتقل المستثنى
بعد ما كان نصبه في المتصل وتاول البصريون على ان المستثنى المنقطع يارو عطفه لما قبله بنفسها
والثبات على الكوفي سبويه لانه لا يرد ذلك لانك تقول لي عليك ديناران سوي دينار الفلاني وذلك اذا
كان صفة وايضا معنى لكن الاستدراك والمادة بالاستدراك فيها رفع توهيه الخاطئة فخل
ما بعد هاء في حكم ما قبلها مع انه ليس بدخيل وهذا هو معنى الاستثنائية المنقطع بعينه وانما يجب
النصب في المستثنى من موجب لان التفرع لا يجوز فيه كما يجب والالف ايضا لا يجوز في نحو كاني
القوم الا زيد لانك لو ابدلت كان المتكلم منه في حكم الساقط فيؤدي الى التفرع في الجواب فلم يبق
الا نصب قوله او فقد ساء على المستثنى منه يعني اذ كان بعد الا وقد علم على المستثنى منه وجب
النصب لانه ان كان في موجب فقد تقدم وجوب النصب وان كان في غير موجب فقد قل
البدل لان البدل لا ينفرد على المبدل منه لانه من افعال فلهذا نصب على الاستثنائية
على انه قد حكى مؤلف ان بعض العرب يقول مالي الا ابوك احمل جعل المستثنى منه المؤخر بعد لام المستثنى
كما قبل ما مررت بمشبه احد واخذت بدل من مثله ويجوز ان تقول مالي الا ابوك صدقنا على
ان ابوك مبتدأ او خبره وصدقنا حاك ونقول من لي الا ابوك صدقنا على مبتدأ او خبره وانك
تلك من من كانت قلت مالي احد الا ابوك وصدقنا حاك ونقول مالي الا زيد اصدق من وعزم
فتنصب على العطف على زيد او ترفع على انه مبتدأ محذوف الخبر ويذكر ذلك واعلم ان
اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب ان يتأخر عما نسب اليه المستثنى منه نحو ما كان الا زيد
احد وان تقدم على المشبوه وجب تأخر عن المستثنى منه نحو القوم الا زيد اضررت والوجه عند
البصريين في تقديره على ما في الاختيار نحو قولك الا زيد اقام القوم قوله **يقول** بدو له ليس بمحاطة
ولا في الخبر الذي مشاؤ عند هير للضرورة وقيل تقديره ليس بالخطوري وانما الذي خلا من
فاخر الحكم والمستثنى منه وبها انما الظاهر نصبه لانه اقام المستثنى مع الاستثنائية فاعلم
منه ذلك في الاستثنائية المصغر الروم عند هير تأخر المستثنى عن عامله فالجواب الا زيد الراضب وزاد
لا زكاه الراني وجوز الكوفيون في الشعة تقدم المستثنى على المستثنى منه والحكم ما عاخره الا زكاه الراني

ي

الصنع الذي قد تركه ولا ينطبع في الجدل أو اعطى اي الاجل او المستعمل هذه الكلمة التي اشتقا
التصل بخلاف غير ماها تستعمل في المنطق ايضا كقولهم وكل اني اسلم غير اني اذا عرفت اول الطريق
ابسل قولهم ويجوز النصب واختار البدل فيما بعد الان كلام غير موجب ذكر المستثنى منه غير ان
الاقليل والاقليل اعلم ان لا اختيار للبدل في المستثنى فهو كما احد ما ان يكون بعد الاو مستصلا
وموجز عن المستثنى منه المشتق عليه في الاستثناء او في صفة او مؤولا وغير مردود به كذا فمشتق
الاستثناء وان لا يترسخ في المستثنى عن المشتق منه فقولنا المشتق عليه استثناء او في بعض
فيه الضمير الراجع قبل الاستثناء بالاولى اسر صاع الا ان لا يتبدل منه معقول الا بتبدل الواحد من اخذه
عقولنا ما اخذضته الاريد الجوز بالابدال من ماضيه لان المعنى ما مضى احد الاريد
فقد اشتمل النفي على هذا الضمير من حيث المعنى وكذلك اذا كان الضمير في صفة المتبدل نحو ما
احد لفته كير الاريد او مثلك فقولنا النواحي ما ظننت احد يقول ذلك الاريد بالرفع بدل
من ضمير يقول لان المعنى ما يقول ذلك احد في تلك الاريد والابدال من صاحب الضمير والي لانه
الاصل ولا يحتاج الى ابدال يكون في ضمير اللوجب ولو لم يرجع الضمير الى المتبدل في الحال والاصل
الابدال منه على ما قيل فلا نقول ما مضى احد يقول ذلك الاريد بالرفع بدل من ضمير يقول
لان القول ليس بمنع بل المنع الضمير قال سيبويه اذا قلت ما ايت احد يقول ذلك الاريد
وزايت معنى ابصرت وحيث نصب المستثنى لانه ليس من نواحي الاستثناء او ان لا يري في غير نواحي
الاستثناء ايضا الابدال من ضمير راجع اليها فيصير الابدال منه اذ الشئ الذي غايل ذلك الضمير نحو
ما كنت احد انصفني الاريد لان المعنى ما انصفني احد فكلت الاريد ومنه قول عدي بن زيد
في ليلة لا ترى لها احدا على علينا الاحواكيم وتري من روبر العين وفي قوله من روبر العين
كاذهب اليه سيبويه فظنكونه مخالفا لظاهر معنى البيت فالابيضان والحكاية منفيان مع
كل لوقلت لا اودي احد ابوخذ الله الاريد والي الجوز الابدال من ضمير يوجد لان التوحيد ليس بمنع
كل الذي فقط وكذا الجوز الابدال من المضاف والمضاف اليه المتعدد اذا كان المضاف معمولا بغير
موجب نحو ما خاني احد الاريد وفي حكمه ما في وضع معمولا بغير موجب في نحو ما خاني غلام لا حكي
الاريد قولنا او موك به يدخل فيه نحو قولنا رجل يقول ذلك الاريد وقول رجل يقول ذلك الامر
واقول رجل يقول ذلك الاريد وفي قولنا رجل يقول ذلك الاريد وقول رجل يقول ذلك الامر
النفي الصريح نحو قولنا سرت حتى ادخلنا بالنصب لا غير ولو كان للاستثناء لجاز الرفع كما في نواحي
الفعل قال في معنى اشياء التي اقليل قولهم فلما غرس حتى هبت ما تباشر من الصبح الابدال
اقل من كل مؤول النفي لا يتركه فواضح الاستثناء كما لا بد من علمه من انما كان وصف المضاف
اليه اقل من الاشياء فعلا او ظهرا لان اقل الذي دخل على الفعل فقولنا اقل رجل دخل في حجرة
يا حسن بل ما قال الاخفش قال الرجل ووضعه نحو صاع ايضا لا يجوز في التغيير قال في قوله رجل
معنى الفعل الاتري ان سيبويه ابا حكاية نحو لبيبة وعاقله اذ اسميه كالحمد وعاقله قال في قوله
الانكروا وكذا انما اضيف اقل كقولنا كجود ودرت قال ابو علي اقل مبتدأ اخذ في خبره وهو كالتثنية

بوصف المضاف اليه كما اخذ في خبر ما بعد لا وفيما قال فظن لانه لا معنى لقولك اقل وكل يقول
ذلك الاريد موجود كما لا معنى لقولك اقل من الركب ان موجود قال او يقول هو مبتدأ الاخير له
لان فيه معنى الفعل كما في اقباسه الركب ان قال بعضه عن يقول ذلك في اقل رجل يقول ذلك الاريد
غير المبتدأ او الاريد بدل من ضمير يقول وكذا في اقل رجل يقول ذلك الاريد ان اقل
رجل يقول ذلك الاريد ون قاله انما في ضمير يقولان وجمع ضمير يقولون لان الضمير
كما في بابه اذا اضيف الى فكرة فان كانت مفردة فهو مفرد وان كانت مثناة او مجزأة فمثنى
او مجزأة بخلاف ما اضيف الى المعرف نحو اضيف الرجلين والاضيف الرجل والحق من هذه المذهب
ثاني قول ابو علي لانك تقول اقل من يقول ذلك الاريد وقول ما يقول ذلك الاريد ومن كره لانه
من وصفه اقل رجل يقول بمعنى اقل من يقول فاجله اذا وصف للكرة كما كانت وصفه اقل ولا يجوز
ابدال زيد من لفظ المضاف اليه في اقل رجل لان اقل رجل يكون اذا في التقدير مضافا الى ذلك
البدل الذي هو مثنى وهو لا يضاف الا الى نفي الجملة ولا يجوز ابدال المضاف الى اقل اذ لو ابدلت
منه طرحته في التفسير فيبقى قولك ذلك الاريد ولا يصح فالمرجع في تقديره الا في شق هذا المقام
مفعولة كان او كرهت بدل من المضاف اليه اقل في المعنى الموكول به الكلام اذ التقدير ما لم يقول
ذلك الاريد وقد جرى لفظه الى ما انصرف منه مجرى النفي قال تعالى فاني اكثر الناس اذكورا
ويقال له الان في قوله والمفرغ لا يفي في الموجب الابدال في الضمير هذا نحو قولنا القوم ان ياتي
الاريد اذ حيث يجوز المقام يجوز الابدال وتاويل النفي في غير اللفظ المذكور فادرك في
الشواهد ضمير ما منه اقل اقل الى ما يطبقه الاقل ولا يجوز انما الناس الاريد اي بعض
الناس الاريد وكذا لا يجوز في الامر والشرط الابدال والتعريف نحو ليقوم القوم الاريد لان
قام احد الاريد كنت وكان الرجاء بغير البدل في قوله تعالى فلو كانت قرية امتت فنتعها
انماها الاقوام يوش لتاويله التخصيص بالنفي لان المعنى ما امتت قرية الا القوم على ما كانت دالة
على امتها وقدره الخاء وانما قوله تعالى فلو كان من القوم من قبلكم اولوا بقية يستهون
عن الفساد في الارض الا قليلا فالنصب لا غير وقولنا غير مردود به كلام تضمن الاستثناء
احترار عن نواحي القوم الاريد اذ اعلم من قال قام القوم الاريد اذ النصب ههنا اولي
لقد التقى بين الكلامين قولنا وان لا يتواخي المستثنى عن المستثنى منه اختر ارض نحو
ما خاني احد من حيث جالس ههنا الاريد فان الابدال ليس باولى ههنا من الضمير اذ كونه مختارا
لقد التقى بين قولنا وبين المستثنى منه ومع تراخي ما بينه مما لا يقتضيه ذلك فادرك هذا
فاعلم ان هذا الاتباع ابدال عند البصرية لان عبرته نحو ارحمك التسوع وهو مضافا الى
الكسائي والفرج الحرف عطف لهذه الشروط ولا خلاف بينهم في معنى الا انه لا يستثنى
وانما حمله فقط لان البدل والمبدل منه في كلام واحد والمستثنى من حيث المعنى وكلام
والمستثنى منه في اخر لان معنى ما قام القوم الاريد ما قام القوم وقام زيد والموات انما في
اللفظ كلام الابدال المعامل للظنية وفان بعضهم لو كان بذلك البعض وجب الضمير وليس من

١٠٣

جاء

في موجب غير العدد فيلزم ملك بالاقرار خمسة لانا اذا اخرجنا التسعة من العشرة بقي واحد ادخلنا
معه ثمانية صار ثلثه اخرجنا منها سبعة بقي اثنان ادخلنا معهما سبعة صار ثلثه اخرجنا منها
ثلاثة بقي واحد ادخلنا معها اربعة صار ثلثه اخرجنا منها اربعة بقي واحد ادخلنا معها
اثنين صار ثلثه اخرجنا منها واحد ابقى خمسة والاعراب في الورد والشفع كما مضى في موجب غير العدد
وتقول في غير الموجب من العدد ماله على عشرة الاثني عشر الاثني عشر الاثني عشر الاثني عشر
فالقسا من ان يكون كل فرد اخله كل شفيع خاضع فيكون التسعة ثلثه اخله بسقط منها ثمانية بقي
واحد تضم اليه سبعة يصير ثمانية يسقط منها ستة بقي اثنان تضم اليهما خمسة يصير سبعة يسقط
منها ستة بقي اثنان تضم اليهما ثلثة يصير خمسة تسقط منها اثنين بقي اربعة تضم اليها واحد
يصير خمسة فيلزم خمسة والاعراب في الشفع والورد كما في غير العدد الذي هو غير موجب هذا هو الناس
الان العقب اقولوا اذا قلت ماله على عشرة الاثني عشر بالنصب لم يكن قرا بشي لان المعنى ماله على عشرة
منها تسعة اي ماله على واحد واذا قلت الاثني عشر على البدل لم يكن كذلك تسعة لان المعنى ماله على تسعة
وفي العرف نظر لان البدل والنصب على الاستثناء لا فرق بينهما العاقبة في نحو عاقل في قوله
الا زيدا زيد اوان بنوا ذلك على عذوب او حبيبة لرجي الله عليه على وجهه وهو ان الاستثناء من المعنى
لا يكون موجبا تسكنا بنحو لاصلا لا لابطا فانه لا يلزم ان تسقط الفاعلة مثلا نحو او
اختلاف ساخر عطاها كان تعليمه ان لا يفرق بين البدل والنصب على الاستثناء اذ كلاهما استثناء في الجملة
فلا ادري صحة عاقل او اوان لو لم يكن استثناء من متلوه فان كان في العدد عطف ذلك الملة على عشرة
الاثني عشر الا اربعة فذهب الفراهيدي ايضا الى الورد الى الثلاث من خارج والشفع الى الاربعة
موجب داخل فيكون معنى عشرة الاثني عشر سبعة باخراج ثلثة عن عشرة وقولك تعدد ذلك الا ان
يظهر من الاوجه وتزيد على السبعة فيكون احدى عشرة وفيه نظر لان الاستثناء بعد المعنى لا يكون
موجبا اذ كان من ذلك المعنى وقولك الا اربعة لا يمكن ان يكون من الثلاث فهو اما من العشرة
كما ان الاثني عشر من السبعة الباقية تعدد استثناء الاول وكلاهما مشبهان فيكون الا اربعة
على التقديرين من منفية فيكون الاقرار بثلاثة على الوجهين وتذهب عنه وان الاستثناء من المعنى
منه الاول فيكون الاقرار بثلاثة كما يشاء وان كان المستثنى الاول اكثر من المستثنى منه ونسأله بطل
الاستثناء فلا واحد احول له على حصة الاستثناء وكذا اذا قلت له على عشرة الا خمسة الاستثناء
الثاني لغو عند غير الفراهيدي لا يمكن استثناء خمسة من السبعة والعشرة عند الفراهيدي اذ لا يوافق
احد عشر وان كان في غير العدد فلما ان يكون المستثنى منه واحدا او اقل من واحد او اكثر من واحد
مؤدرا فان تعددت المتكررات على المستثنى منه فالحجب منصوب على الاستثناء نحو ملكاني الارزب الامم
الاخالة اعداد لا يمكن ابدال احد هاتين المستثنى منه وان تأخرت عن المستثنى منه فلاحد المستثنى
سواء كان الذي في المستثنى منه او غيره بالنصب على الاستثناء والابدال والباء في واجب النصب
بعد الابدال لان البدل من مرة لا يبدل منه اخري اذ صار بالابدال منه الاول كالمثل فقط واما
قوله اعجبني زيد اخولك جملة فالبديل الثاني من البدل الاول ومثاله ما جاء في احد الارزب

الامم

او الارزب الامم الاكبر الاخالة اولان توسطه المستثنى منه فلما تعدد عليه النصب لا غير على الاستثناء
وواحد من المتأخرات جاز الابدال والنصب على الاستثناء باقيا واجب النصب في الابدال نحو ما جاء في
الارزب الامم الاكبر الاكبر الاخالة اولان كان الاستثناء نحو ما شغل العامل ببعضه ايضا كان
ما شغل على الاستثناء نحو ما شغل العامل باكثر من واحد واستناع الابدال ايضا فلو شغل النصب
على الاستثناء نحو ما جاء في الارزب الامم الاكبر الاخالة ونقل الاخفش نحو ما شغل العامل النصب
على ما شغل به الفعل وليس اخصا من حرف النصب بالماضي المشهور هو ان في جميع هذه الاقسام المرفوع
وبغيره مستثنى عنها نحو من متعدد واحد ظاهر في غير المرفوع مؤدرا في المرفوع وفي قوله ما
جاء في احد الارزب الامم الاخالة الارزب يخرج من احد وعمر ويخرج مما بقي من اخذ بعد اخراج
زيد او ما جاء في غير زيد الامم الاخالة لا يخرج مما بقي من اخذ بعد اخراج زيد وعمر او ما جاء في غير زيد
عمر والاخالة الاكل مستثنى من المعنى الاول فيكون الكل مثنى او كذا في المرفوع نحو ما جاء في الارزب
الامم الاخالة لا يخرج من المعنى الاول فيكون الكل مثنى او كذا في المرفوع نحو ما جاء في الارزب
زيد وعمر وكذا لو كان الاول موجبا نحو ما جاء في القوم الارزب الامم الاخالة لا يخرج من المعنى
والا بدال اكلهم هذا اي جاء في غير زيد من جملة القوم الامم الاخالة لا يخرج من جملة القوم
وكل المستثنيات فيها منفية وان كان المستثنى منه اكثر من واحد فان كان في غير الموجب لم يخرج
في ثاني المستثنى ان النصب على الاستثناء نحو ما اكل الاكل الحذر الارزب الامم الاخالة لا يخرج من المعنى
بالا الاولى فهو استثناء من موجب والمعنى كل احد اكل الحذر فقط الارزب افان لم يكن فقط على الاشياء
اخراجا لزيد كذا استثنى منه المستثنى الاول كما ذكرنا في الشغل العامل به كما زلت وان ذكرته
خارجا في المستثنى الاول لا بدال والنصب على الاستثناء نحو ما اكل احد الاشياء الا الحذر الارزب الامم
كان في الكلام موجبا فلا بد من ذكر المستثنى منه لان الموجب لا يفرغ على ما تقدمت بقوله اكل القوم
جميع الطعام الا الحذر الارزب او النصب واجب في اول المستثنى لان من موجب واما
لا بد من الفراهيدي نحو ان الله ونصبه على الاستثناء لا بد من المعنى عن غير موجب بسبب نقل المعنى
الاحتجاب والمعنى ما اكل القوم الحذر الارزب والارزب وان كان القوم في اللفظ في غير الاحتجاب
وساد ثمة ان الجملة المعطوفة بعضها على بعض بالواو اذا تعقبها الاستثناء الصالح للجمع كقوله تعالى
فاخذوه وهو ثمانية فجاءه ولا تقولوا لهم شهداء ابد الابد فما يفتنه به من هب تحقق البصرة
وتقوان الجملة تكملها عاملا في المستثنى عمل عشرون في الدرهم وان العامر معنى الفعل فيها
ان الجملة الاخيرة اولى بالفعل فيه فيكون من باب تنازع العاملين فصاعدا المعول واحد ولو كان الفعل
جميعا لم يفتنوا في الواحد من مؤنثين مستقلين واكثر وهذا مما لا يجوز به جملة المعول على الواو
الحقيقية واما ان كانت الجملة الاخيرة مشتتة لغة والواو لا تبدأ الاكلام في انفرادها به فقولك
اكرم من تميم والخاء هجر الجريون الا فلا **قوله** لا تحفوض تحفوض غير وسوسا او فقه عايشي
في الاكثر واعراب غير فيه كاعراب المستثنى على الفصل **قوله** لا تحفوض تحفوض عطف على قوله وهو
منصوب في اول باب الاستثناء واما واجب خفضه فبذلك الاسما لكونه منصوبا في وسوس

ت

فيه فلا يتعد الاستثناء لا بعد له عند ذلك نحو مثل الان في الجاني وله في خمسة ايام وما كان المنكوره
مخصوصا او نحو القصة بعد مراد قوله قطعا فيه كقولك عند عشرة رجال الا يدعها القصة لانه وكذا في
المصور الاخر نحو ما جاني من جلات الان يدوم ما جاني رجالا لا يم وقان من جاني رجالا في اثنان من جاني
الجلس ولا يدوم ليس اشبه منه فلا يدخل فيه وكذا معنى ما جاني رجالا في جماعة من جاني الجماعة من هذا الجنس
وعمر وليس جماعة فلا يدخل فليس في مثله اذا الاستثناء او الاستثناء المنقطع هذا كله مبني على ان المستثنى
واجب الدخول في المستثنى منه كما هو مذهب جمهور النحاة واما ما ذكره المبرد فيجوز الاستثناء
منه هذا والشرط ايضا لانه يمكن في صحة الاستثناء بصحة الدخول وقال الاندلسي في المالك لا بد
الا اذا كانت صفة من متبوع ظاهر كما ذكر المصنف جمع او شبهه منكر او معرف باللام الحسية قال
ابن جني فالتثنية فوق التثنية قليل بها الاضمارات الاربعة في الجوز في البيت ان يكون الالاستثناء
وما تعدلها بذكر لام الاضمار في الاضمارات لا في قليل يعني الذي كما ذكرنا وقد عيب به نحو ان في قوله
صفة من صحة الاستثناء قاله في قوله ما جاني احد الا زيد ان يكون بكلاما لا صفة وتلك اكثر
الماضين من كساقوله وكل جمعا وقد اخبره لعمري انك الا الفرقدان وقوله عليه السلام انما
كلهم على الا عالمون كلهم على الا عالمون والاسماء على الا المخلصون
والمخلصون على خطير عظيم وقال الكسائي تعدل البيت الا ان يكون الفرقدان وهو موزون ولا في
الموصول لا حذف الا تعدل المرفوع الذي ذكر في نواصب المضارع وقال المصنف في البيت شديد
ان وصفت كل دون المضاف اليه والمشهور بوضع المضاف اليه وهو المنفرد وكل لاقادة الضمير فقط
قال وهذا الوصف ضروري للتشاعر لا لوجازة وحذف المضاف اليه وهو ان يقول الفرقدان ليجعل
الاصفة بل كان بجملته استثناء والشعر في الثاني الفصل بالحسين الصفة والموصوف وهو قليل
وقوله تعالى لو كان فيها الهة الا الله لفسد ما قال سيبويه فيجوز ههنا الا الوصف لان الوصف لا يلقاها
فيما الا الله لفسد ما لا يجوز يعني ان ذلك لا يجوز لان فقر الموصوف وليس الشرط وان لم يكن وجبا ففقد
من غير الموصوف الذي يجوز نعمة الامداد قال المصنف ولا يجري النفي المعنوي كاللفظ الا في الجواز اقل من
والى ومتصرفاته كما مضى قال واصفا العبد لا يجوز الاستثناء لا يجوز الاستثناء ههنا
لان الله غير واجب الدخول في الهة المنكر لانه غير عام ولا مخصوص ولو وقع ايضا الجمع المنكر في سياق
النفي قصد به الاستغراق ليجوز استثناء المزدحم منه كما تقدم من انه لا يشارك ما جاني رجالا الا
ويقال انه استثناء متصل وانما المبرد وقع اهدى من ذلك لان في لوعه النفي اذ هو لا متناه الشيء
لا متناه غيره فكله قبل ما جاني الهة الا الله وهذا امر احرى الرجاء التخصيص في قوله تعالى فقلنا
كانت في ثمة امثلا لا يدعى النفي لما جاني الهة الا الله في قوله من الاول منع امر الشرط والتخصيص في الجواز
الا بدال والتخصيص مع ما جاني الهة الا الله في قوله من الاول منع امر الشرط والتخصيص في الجواز
يكتفي بالجواز الاستثناء بصحة الدخول كما تقدم في قوله وهو في غيره ضعيف يعني جعل الاصفة في غير مثل
هذا الموضع الجامع للشرط المذكور كما في قوله وكل اخ شاعر قد اخبره البيت ضعيف عند المصنف
ولا ينعف عند سيبويه واتباعه كما تقدم في قوله واعراب سوي وسوا النصب على الطرف على الاصح **اقول**

الماضيت سوي لا يند في الاصطلاح صفة ظرف مكان وهو مكانا قاله تعالى مكانا سوي اي مستويا وحذف
الموصوف واصبر الصفة مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصف اي معنى الاستواء الذي كان في سوي فصار
سوي معنى مكانا قطعا لا يستعمل سوي استعمال لفظه كان لفظا فاعادته في اعادة معنى ذلك تقول
انك لكان عروا في ذلك لان الندة سادسة المبدل منه وكان مكانه مشقة استعماله في قوله الا انك
لانك اذا قلت جاني القوم بعدك ونبذ اذ ان زيدا اليك فخرج عن الندة ايضا المطلق معنى الاستثناء
عن سوي في الاصطلاح مكان مستوفى صان معنى مكان ثم معنى ذلك لم معنى الاستثناء لا يجوز في سوي القطع على ان
البدل كما يجوز في غير على ما جاني الهة من بعضهم ونحو انما في المقارن فالجوز على الفور سوي رجل
منهم طويل وهو الظاهر في كلامهم وعند البصريين هو لا زمر النصب على الظرفية لا بد في اصل صفة
ظرف والاولى في صفات الظروف او الحذف موقوف فاقوا النصب فصبته على كونه ظرفا في الاصطلاح
فليس الا في معنى الظرفية والدليل على ذلك ظرفية في الاصل وقوله صفة بخلاف غير جاني الذي سوي ان
وتعد الكوبين يجوز في السعة نحو جاني الظرفية والصفة فيها صفا ونصبا ونحو ذلك في الجوز
عن معنى الظرفية الي معنى الاستثناء قاله في معنى سوي الفقدان وما هو كما انوله وقال يخالف عن جوي
الباء نافي وتاخذت عن اصلها السوا كما ومثله عند البصريين شاذ لا يجي الا في ضرورية الشعر
والتعريف الاخر ان سوي الظرفية ايضا نصوبة استنكارا للرفع فيقولون جاني سواك
وفي المذاهب الكونية هذا في استنكار الرفع فيما غلب استنساخ على الظرفية قوله تعالى وسنة وذل ذلك
ولقد قطع بينكم ونفوك في فرق الشمس ودون السباعي اعلم ان المستثنى قد حذف من الاو كبر
الكانين بعد لير فقط كما يجوز ما صيغ اليه غير الكان بعد الا يقول جاني زيد ليس الا في غير
شبه في الغير بالغابات جزي حذف المضاف اليه كما جزي في الظروف المبينة وغير خبر ليس في الجاني
غيره قال الاخر يجوز ان يكون اسمه وقد حذف المضاف اليه وابية المضاف على حاله كقول
خاطر من سبي شاعر وفي وهو ضعيف من وجهين احدهما ان حذف خبر ليس ليس في الثاني حذف
المضاف اليه وايضا المضاف على حاله قليل وقد يقال ليس خبر بالنصب بل ايضا المضاف على حاله فقد حذف
المضاف اليه وقد تنوع غير على ما حكاه الاخفش في المثالين غير خبر ليس وخبر جانيون كل وتخصيص
عن المضاف اليه **وحكي** الاخفش ليس غيره وليس غيره وقد اما بقول سيبويه من ان ليس غير بالبدل
الغير ويجوز ان يقال حسن حذف خبر ليس ههنا وان كان قليلا في غير مكان الموضع لكنه استعمال في الاستثناء
والنصب على اختيار اسر ليس اي ليس الجاني غيره واذا اضيف غيرا اخر وعند الاخفش ان ياتي بعد لم يكن
عروا في زيد ليس غيره وعنده ما جاني والنصب على التبيين المذكور **قال** وتقول حذف خبر ليس
وتقول وليس غيرك وغيرك واما ما سيبويه من ان الاستثناء حقيقة بل المذكور وقد تقدم في قوله
اوليته الحكم المتقدم **واما** تقدم كلاما لان ما تقدمه من عاقبة من حيث اوليته بل الحكم المتقدم
فان من تقدمه فاضافه على ليه وماذا اذن وتحتل ان يكون مكررة غير موصوفة ولا اسبق قد عادت بها
وان وقع وهو اقل من الخبرين ومثله في حذف وف وما بعد الذي ذكره موصوفة جملة استثناء وانما قال
لان حذف احد جزي الجملة الاسمية التي هي جملة كقوله انما على الذي احسن واصفة قليل وليس في

تسا

فقد ايدى ذكره كذا في كذا المتعدي اليه واجد متطوع للاول المتعدي اليه الثاني والمعنى ذكر الله
بان امرت عليك به وقلت بالله لتفعلن او يكون قد فعلت بمعنى طلبت اي فشدت لك الله لتفعلن تعالى اليك الله
اي افعلي اي فشدت لك الله من بين جميع ما يقتضيه الناس لا يقتضيه تعالى عليك وتعالى الاضلال
والاقتضى معنى الذي يقتضيه النفس لانك اذا فعلت غيرك بالله فقد ضيق قلبه لغيرك في فعل مطلوبك
فكان قلبك ما اطلب منك الاضلال ففعلت بمعنى المقتدر بمنعوك لا بما اطلب الذي لا يملكه فشدت
الله وانما جازية فلا تاجب القصد المبطل في الطلب حتى كان الخطاب فعل ما تطلبه وتصار ما جازيا
ثم انت خبر عنه فهو مشرق له تعالى وسبق الذين وتأتي احقاب النار وقهرهم رحمت الله ورحمت
عليك اي ورحمت عليك من عزمت الامر اي ففعله قال عليه السلام لا يتأمر من لم يعرف الصيام من الليل
اي لم يقطعه بالنية فغنم معنى عزمت اوجبت فتعدي بعلي كما تقتضى معنى اقبلت فتعدي بعلي اي جازيا
تجوز من على الامر وهو من قسم الملوك ولما في الاستئذان لا يحل الا بعد النبي ظاهر او مقتدر اكله
ولا يحل الا في المخرج نحو قوله تعالى وان كل ما يجمع **في خبركان** هو المسند بعد دخلها و امره
على خبر الخبر المستند او تنقده ومعرفة **افول** لما قال هو المسند دخل فيه خبر المستند او جميع ما كان في
الاصول ذلك فتعدي بعد دخلها خبرها كذا وقد ذكرنا انه يدخل في خبر خبرها في قولك كان زيد
ابوة قائمه مع انه ليس خبر كان **فول** هو امره على خبر الخبر المستند الذي في خبره من كونه معرفة وتكررة
ومعرفة او جملة وتنفذ على المسند اليه وتنازع عنه وتنازع من تقدمه على الاسم اذا كان قافيا
والاسم كونه خبر كان في الدار رجل واشتبه له على الضم اذا كان جملة او مشتقا او ظرفا وغيره للضم
الاحكام المذكورة في باب المستند او مختصر خبر كان بعض من الاحكام فذكر نفسه هنا وبعضه في
الافعال الناقصة فما قبل انه من خصائصه ما ذهب اليه من درسته وانه لا يجوز ان يقع الماضي
خبر كان فلا يقال كان زيد قام ولعله كذلك لانه كان على المعنى يقع الماضي في خبره لغوا فيبلغ ان يقال
كان زيد قاما او يقوم وكذا ينبغي ان يمنع نحو يكون زيد يقوم لانه لا يقدح في العلة سواء كان خبرا على انه
غير مستحسن ولا يجوز ان يطلق المنع قالوا كان وقد فلا بد فيه من فوطاة او مقدرة لتفيد التيقن
من الحال فلا يستعمل من خبر كان وكذا قالوا اني اجبت واسي واحض وظل وكذا ينبغي ان يمنع نحو
يصبح زيد نقول **فول** وكذا الدواني والاولى كاذب اليه اي كاذب في الخبر وفي خبرها ما اضطره لا قد ولا
نقد وعاقب قوله ولقد كانوا عاقدين والله وان كان يقينه فاذ في قولك الشاير وكان طوي كذا في خبره
فلا هو اذها ولم تنقده ولا في قوله ما ضقت خلا واحض اهلها اختارها على الذي اخفى على نفسه
اذ لا منع من قيامه شين يفيده ان معنى الماضي ومنه ان ما كان وهو الحق من خبره صا وليس متاذا امر
وكما كان ما جازيا من مازال ولا زال ومما ذاقها انما صار فلكو فافا مارة في الاشتغال في الزمن الماضي
الحال المستمرة وهي خبرها خبر كانت فمت واضرت غنيا وان جازية التيقن ان لا يستمر الحال
المتنقل اليها كقولنا المريض كنت مريضا فصرمت متاعلا فصرمت وكذا انما ذاقها انما صار فلكو فافا مارة في الاشتغال في الزمن الماضي
مضمون الخبرها في الماضي الا ان منع قرينة وما ينفع للاستمرار وهو الاستمرار الجاهل من هذه السئلة القديمة
نحو زيد قائم او غني او مريض او الفاعل المختار نحو زيد يقدم في الحروب ويحضر في الجهاد في هذه الاعادة

لانه وان كان في الاصل ضلالة الاعمى احد الارضنة الا ان عدلنا عنه اسم الفاعل لفظا ومعنى
يستعمل غير مستعمل لزمان استعماله فلهذا اذا قلت كنت زائدا في الاصل على الاستمرار او اذا
قلت كنت الزائدا فظاهرا الاستمرار فاستعملت الثلاثة اي الجاهل والصفة والمضارع اصلها جازيا
للاستمرار ان تقع اختيار الصار ومما ذكرنا ان واخواتها اختلاف الماضي فانه لا يستعمل في الاصل
استعمال هذه الثلاثة فلم يقع خبر هذه الافعال خبرها ما جازيا لان ما المبتدأ للامر نحو ما ذكرنا
تصار في قلب الماضي لا الاغلب اليه معنى الاستقبال كما جاز في قسم الافعال فلهذا انما هو ليس
تأذ امر زيد جازيا وقد جازي معنى الماضي لقوله تعالى ما دمت فيهم وانما ليس في الماضي مطلقا كما هو
سبب ويبدو على ما تبين في الافعال الناقصة والاستعمال للاطلاق من دون قرص الزمان انما جازيا او
صفة او مضارع لمشايد اسم الفاعل بخلاف الماضي في انما لا يندلج وقوع اخبار جميعها
ماضية والاولى ما تقدمه لعدم السماع **فول** ويتقدم معرفة هذا الخلاف خبر المستند الا انه
لنخرج تقديمه على المبتدأ اذا كانا معرفتين ولا في خبره لانه لا يندلج وقوع اخبار جميعها
لوتسار بين لان الخلف اعز ايمما زافع للليس ويكفي خبره اعز ايمما زافع للليس ويكفي خبره اعز ايمما زافع للليس
ويبدو في خبرها ايضا اذا انتفى الاعراب في خبرها ولا في خبره لان لا يجوز نحو كان الذي هذا **فول** وقوله
عامله في مثل الناس تجوزون باعمالهم ان خبره لا يجوز نحو كان الذي هذا **فول** وقوله
اما انت منطلقا انطلقت **الاول** اي لان كنت قوله عامله اي قابل خبر كان واخواتها كان ينبغي
له هذا الاطلاق لانه لا يندلج من هذه الافعال الا كان وانه لا يجوز حذف كان مع اسمها بعد ان
ولان كان اسمها خبرها من بابها واخواتها اطلو العلم ولو لم يكن اي ولو كان وادفع الشر ولو
اصبحا اي ولو كان ادفع الصبحا اي ليليا وقوله قد قيل في ذلك ان خفا وان كذا بافتد ارك من خبر
اذا قيل ان كان خفا وقوله لا تغفل ان فارسا وان اخلا ولو فارسا او اخلا اي ان كنت ولو كنت وكذا
الخطاب نحو ارحل ولو ارحل وان ارحل اي ان كنت ولو كنت واسا في مثل التركيب الذي في الماضي
ان يكون بعد ان اسر ونحوها الفاعل فلهذا انما استمر مفرد نحو الم منقول من انقل يدان شيئا
ضئيف وان خبره المختص منقول من نظره فان جاز مع كان الحذف فلهذا انما استمر مفرد نحو الم منقول من انقل يدان شيئا
نحو ذلك كما في قوله الناس مجزون باعمالهم فانه يجب ان يقال ان كان معه او في عمله خبره جازيا في الاول
مع القسب الرض ايضا ولكن على ضعف معني لا معنى ان كان معه او في عمله خبره جازيا في الاول
خبر معني غير مقصود لان مرادة المتكلم ان كان فعله خيرا وان كان مافعل به شيئا لان له انما
في تلك الاعمال خبره لو كان في يده او في حيزه وقت القتل شيئا او اما من حيث اللفظ فضعف لانه
لان حذف كان مع خبره الذي هو مفعول المفعول الفضلة حذف شيئا ولا سيما اذا كان الخبر جازيا
او جازيا والخلافه مع اسم الله الذي هو خبره ولا سيما اذا كان خبره استصفا فان قلت فلهذا في الخبر
كان التامه قلت بضعف لقلة استعمالها لا يندلج الاكثر استعمال للتحقيق ولتكون للضم
والدخيل الحذف وان لم يحسن تقديره في ذلك فحينئذ يثبت الاول نحو اسير كما سمران راكبا
فراحت وان ارجلهم اجل اي ان كنت راكبا فان راكبا وزعاجر بعد ان اوان لأمع ما بقى فانه انما

ر

اي

ي

مع وجودها على المعرفة ان ليس المعرفة لفظ جمل من معنى الجنس باستقامتها وكذا الرقعة في المفعول بدنه
فدنه بما ذكرناه من ضعف عملها ولا تقدر على العمل في البعد عنها او كما في الجمل في المفعول لوجوه بناؤه
ايضاحاً للموجب للثبات من الجنس من الاستغناء فيه ولا يثبت في التسمية فلا تقدر على العمل في البعد عنها
ومن ثمة ان الفعلة امرائية فاما ما حدث في التفسير فيجب دلالته على التركيب وقد اتفق في التركيب
بالفصل وقبل انما لم يبين مع الفصل لا بما لم يبين جاعداً في البناء لا الى المعنى فيسبب التركيب فاما
اتنى التركيب اتنى تعدياً لئلا يبدى شقاً نقول ويجوز لما ذكرناه من ضعف عملها ان يلغى ما منع كون المعنى
مكرر غير مضمون ولا يجب في المواضع الثلاثة اي التي اقيمت فيها لا بما ذكرناه في المعرفة والمفعول
جوازاً كما في النكرة المتصلة تكرير لا لا يجب ذلك اذا علمنا او بعين اسمها وذلك لان المعنى
فيما ذكرناه من على كونه في الجنس على ما علمنا في هذا القسم لا يكون الا في الاعراض
التسمية فاما اذا اقيمت فانه جعل تكريرهما على كونه في الجنس في النكرات لا في الجنس من تكرير
المتن في الحقيقة واما في المعارف فالتكرير جاز لما فاقنا من في الجنس الذي لا يمكن اتصال المعنى
واجاز ابو الفوارس ان كتمان عدم تكرير في المواضع الثلاثة سماع المعرفة فيجوز في الدار والمفعول
لان تلك ان تفعل كذا او اقامت المفعول فيجوزها في الجمل كما في بكت جزءا واستخرجت ما اذنت وكان
الا في التكرار جوازها واما مع النكر المتصل فمفعول في الدار قالوا انت امرنا ما خلقت لغيري لئلا
لا نفع ومثلك فاجع ومثله قوله لا سوا وقوله فانا ان في غير لامر اسراج وقوله تركتني حين انما لم يبين
به وحين حين زمان الناس وكناه واجبت بان قولك لا نولك ان تفعل كذا يعني لا ينبغي ان لا تفعله
في المعنى هي الدخلة على المضارع وتلك لا يلزم تكريرها في قوله لا تفعل كذا يعني لا ينبغي ان لا تفعله
معنى المفعول اي ليس متناولك وتلك في هذا الفعل اي لا ينبغي لك ان تأخذ وتناوله وتبدد
قوله ان لا ياتوا بغيره ولا نفع ولا يبرح ولا يستصريح ولا مال وقوله لا سوا وقيل ان لا يرفع
وتماثل في معنى ليس فقد ذكرنا في المرفوعات انه لا يثبت في الحال لا على ليس فعل فقد نقول يجب تكرير
في الجملة الدخلة على لفظ الفعل الا في موضعين احدهما ان تكون الدخلة على الفعل فمفعول كذا
اذا دخلت على مضمون بفعل مقدّم على امر جازي لا يثبت من جازي او لا يجب موصوف من جازي
ولا أهلاً اي لا يثبت أهلاً ولا سبلاً اي لا يثبت سبلاً ولا نفعاً اي لا يثبت نفعاً على الفعل وكذا الاستع
ولا كرامته اذا دخلت على اسمه معنى الدخلة لا سبلاً وتلك ولا يثبت السبلاً الدخلة على الفعل اولاً
في الاصل امر او نهي فانه قبل الاستع سلاً كما ذكرناه في باب البنية او كما اضافك الشؤ اذا دخلت
على قولك لا نولك ان تفعل كذا اي لا ينبغي كذا واما التكرير في هذه المواضع لا كما اذا دخلت
على الفعل لم يجب تكريرها الا اذا كان الفعل ماضياً غير دما في قوله تعالى فلا تصدق ولا تصدق على ما
يجب في تسمي الحروف وثابت بها ان يكون لا معنى غير مع احد لانه شرط واحد ان تدخل على لفظ
في نحو الجمل بالاضافة نحو هو ان لا ياتي او حرف الجر في حرف كان نحو كنت بلاشي وخضعت من لاشي
انت الاكلاشي وتخلت من لاشي وانتصت نحو انك ولا يثبت سوا او ارفع نحو انت لاشي واما ما في الجمل
ما بعد لا ياتي الجملها نحو كنت بلا عمل ولا يجراد الربك لفظ في الايام من بين حرف الجمل والربك

غير انه بالاضافة واما قول جرير ما بال جملك بعد الجمل والدين وقد تلال مشيتي حين لا حين
فالجمل ان لا يبعد دالة كما في قوله في بحر لاجور سري وما شعره اي تلك الشيب في وقت وقت الشيب
اي لم يشب قبل ان وانما في وقت يكون في انشائه وقت الشيب والوقت الاول من الشبان الى انما فيها
مثلاً فاضاف الاول الى الثاني لاشتماله عليه وقال ابو علي لا خير زائد على ما قبل وقت لا وقت اللهو فافق
الاشاين والما في الشاعر جئت فلوحي حين لاجين حين لاجين الاول فاضاف الى الجملة اي حين لاجين حين
خاصين وثالثها ان يعطف بما بعد على الجمل وربك قوله ضالبي غير المضمون عليهم ولا انما ليس
وقوله لا يبدى فارس ولا شجاع وقوله ايضا زيدا الفارس ولا الشجاع ولا يجوز انت غير زيد ولا
قالوا انهم واعوا صولة لا غير محولة بمعنى غير فاعلم ان تكريرهما مع العلم واما المعنى باللام فانما المعنى
فيه غير مضمون فصدقه في حكم النكر ويجوز تكريرهما مع النكر قبل فصلها عن غير محولة ولا
ولا علم من رجل خلاف العلم واما المعروف باللام مع لا التبريد فلا بد من تكريرها في قوله لا ارجل
في الدار ولا المرأة واستضعف هذا التعريف عند خروج لا الى معنى غير لضعفها ايضاً في هذا الموضع
فجوز عدم تكريرها في التعريف الفارس ولا الشجاع والزيت التكرير قبل خروجها من قوله فاعلم ان
كان لا معنى غير محمول عن هذه الشروط لزوم تكريرها بطريق قوله تعالى الى غير ذلك من ثلاث
لا تحليل ولا يفي من الحب وقوله لا زيد لا ركب ولا ما شرب ولا زيد لا ركب ولا ما شرب وقوله لا
انما لا ركب الا ان الانسان امر من اللحيوان فيجوز سنده الى حجه وجواز ترك التكرير مع الشرط الاول
تعليل بكونه استعمالاً لا مع شئ وهو مع الشرط الثاني جمل بعد ان اصلها على كونه للتبريد
وذلك بتعذر من الاستعراقه بعد لا بعد فمفعول حرف الجر فاعلم ان جازي لا يثبت في الجمل
زيد من غير تكرير مع العلم وهو مع الشرط الثالث تعليل بكونها كالمكررة لا من غير تعليل
يكون لا معنى غير كذا في الالسم الذي بعد ما تغير ولا يكون لها صفة والكلام ويجوز في التبريد
ايضاً في مضمون الجملة فيلزمها التبريد واعلم انه قد نول العلم المشتبه ببعض الخلال بكونه فيجب
بلا التبريد وينزع منه لامر التعريف ان كان فيه نحو احسن في الحسن البصري ولا معنى في الصق
او ما اضيف اليه نحو امر قيس لا ابن زيد ولا يجوز هذه المعاملة في لفظ عبد الله وعبد الرحمن
اذ الله والرحمن لا يطلقان على غيره تعالى حتى يقدّر تكبيرهما قال لا يصير الميلة للحي وقال في الجمل
عند اي يجب بكون ولا يثبت في السبلة ولا يثبت به بالنكر ويحتمل انما ان تقدر مضاف هو شئ فلا
يتعرف بالاضافة لتوغل في الاضمار واما جعل في مضمون النكر بنزع الاكراه ان كان المتن في الحقيقة
المضاف المذكور الذي لا يتعرف بالاضافة الى ما يعرف ان لرعاية اللفظ واصله ومن شق
قال الاخفش على هذا التناوب من متع وصفة لانه في صون النكرة فيمنع وصفة معروفة وهو معرفة
في الحقيقة فلا يوصف بكرة واما ان يجعل العمل لاشتهان بتلك الجملة كذا نداء سحر جمل موضوع فاعلم
ذلك المعنى لان معنى قضيه ولا باحسن لها ولا يفصلها اذ هو على رضى الله عنه كان فيصلا في الحكم
على ما قال ابن جني عليه وسلم اقصاكم على نصا كالحسن المفيد لمعنى الفصل والقطع كلفه الفصل
وعلم هذا يمكن بوصفه بالنكر وهذا هو الاول لكل دعوى موسى الى كل جبار فمما يهضم موسى وفرض

غير

ليس شرحه فيها حتى لا يخفى المرفوعات وعلم المتعلق اليه كما عني ثلاثة الكسرة والفتح والياء والضم
اليه كما اسر لنسب اليه شي يواظف حرف جر لفظا او قد عرنا مراد **القول** في الامر الا لا يلائم الحرف ويصرف
جر ظاهر مضاف اليه وقد سماه سيبويه ايضا مضافا اليه لكنه خلاف ما هو مشهور لان من اصطلاح
القوم قاندا ان اللفظ المضاف اليه اريد به ما هو مضاف اليه اسما للبدل عند التنوين من الاول لانهما
ولما عني تحت اللفظ فلا شك ان زيد في مرتبة زيد مضاف اليه المورع واسطة حرف الجر
قوله لفظا نحو زيد في مرتبة زيد فلهذا عني في قوله زيد مضاف اليه المورع واسطة حرف الجر
لفظا او قد عني في قوله زيد في مرتبة زيد مضاف اليه المورع واسطة حرف الجر
اي يتوحد الحرف ظاهر او مقدر **القول** مراد احوال به في حال اي مقدر كالمركب اذا اجتزت من احوال
المفعول به والمفعول له لان حرف الجر مقدر به ما لا يحد غير مراد ولما قيل ان يقول ان اردت ان تقرر
مراد عني في قوله زيد في مرتبة زيد مضاف اليه المورع واسطة حرف الجر في قوله زيد مضاف اليه
مراد عني في قوله زيد في مرتبة زيد مضاف اليه المورع واسطة حرف الجر في قوله زيد مضاف اليه
في الاضافة مراد اي علمه وهو المورع واسطة حرف الجر في قوله زيد مضاف اليه المورع واسطة حرف الجر
على نحو ما ذكرت من تعدد العرب بانه مما عني لفظا نحو زيد مضاف اليه المورع واسطة حرف الجر في قوله زيد مضاف اليه
يتبع اليه معرفة حقيقة المتعلق اليه حتى اذا عني في قوله زيد مضاف اليه المورع واسطة حرف الجر في قوله زيد مضاف اليه
في قوله زيد مضاف اليه المورع واسطة حرف الجر في قوله زيد مضاف اليه المورع واسطة حرف الجر في قوله زيد مضاف اليه
والعدل المضاف اليه اضافة لفظية كما عني في قوله زيد مضاف اليه المورع واسطة حرف الجر في قوله زيد مضاف اليه
اليه احسن بقدر حرف الجر وهو وكذا في ضارب زيد لان ضارب وان كان مضافا اليه زيد لم يكن
لا يعرف الحرف كان مضافا اليه من حيث المعنى حين فسده ايضا ولو عني في قوله زيد مضاف اليه المورع واسطة حرف الجر في قوله زيد مضاف اليه
ولا قبلها الى حرف جر بل قد عني في قوله زيد مضاف اليه المورع واسطة حرف الجر في قوله زيد مضاف اليه
انما عني في قوله زيد مضاف اليه المورع واسطة حرف الجر في قوله زيد مضاف اليه المورع واسطة حرف الجر في قوله زيد مضاف اليه
في المضاف اليه خلافه في قوله زيد مضاف اليه المورع واسطة حرف الجر في قوله زيد مضاف اليه المورع واسطة حرف الجر في قوله زيد مضاف اليه
المقدرا لا حرف فيه مقدر **القول** ان قلت ان القابل معني الاضافة لا لا يزيد نطاق الاضافة اذ لو
ارادوا ان لا يوجب اجزا الفاعل والمفعول في الحال وكل مفعول للفعل بل زيد الاضافة التي تكون
دسب حرف الجر وكذا ان قلت القابل هو المضاف لان الاسم على ما قال ابو علي في هذه الباب لا جعل الجر
الا لتبانه عن الحرف القابل فاذا لم يكن حرف فكيف يوجب الاسم عني في قوله زيد مضاف اليه المورع واسطة حرف الجر في قوله زيد مضاف اليه
لكن المضاف الحقيقي بخلافه عن التنوين والنون لاجل الاضافة قال جاز الله الاضافة مقتضية للجر والفتحة
للمفعول والمفعول له في غير العوالم معني ان القابل بما تقوم به هذه المعاني المقضية كما تقدم
في اول الكتاب وانما سبب العمل في ما تقوم به مقتضى لا الى مقتضى فقبل الرافع الفعل ولا قبله
القابلية لكون مقتضى امر اجتهاد معنويا وما تقوم به مقتضى امر ظاهر اجتهاد في الغالب **القول**
فالتقدير شرطه ان يكون المضاف اسما مجردا تنوينه لا حلقا **القول** قال في التفسير القوم ان يند
فيه اللفظ المعنوي شريطة ان لا يفتصل المعنوي عن اللفظ بقوله بعد المعنوية ان يكون المضاف غير صفة

سبعة

مضافة الى معنوها وفيه نظر لان اللفظ كما ذكرنا كالحسن والوجه ومودة بل حلقا امر وضارب زيد ليل الحرف
فيه مقدر اذ فكيف يند في التقدير وانما قالوا ان المضاف الحرف المضاف الى الحرف الظاهر نحو مرتبة زيد
فان المضاف فيه يكون فعلا ومعني الفعل **القول** مجردا تنوينه اي التنوين او اما مرتبة زيد تنوينه
التنوين والجمع وكذا ان ليس فيه التنوين والنون يقيدان له لو كان فيه تنوين لحد لاجل الاضافة كما
كرهل ومن حجاج بيت الله والضراب الرجل وانما حذف التنوين والنون لانهما دليل تمام ما هو فيه
كما ذكرنا في اعراب التنوين والجمع فلما اذنا ان يجوزوا الكلمتين معهما فكذلك به الاولى من الثانية النقص
او التخصيص عند فاعل الاولى علامة تمام الكلمة وقد عني من المضاف ما انما يشاد اسم اللبس لقوله
تعالى والامر الصلاة وايتا الزكاة وفيهم ايتان بها ولا يتأخر على ذلك وقالوا ان الفاعل عني **القول**
وهي معنوية ولفظية فالمعنوية ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معنوها وهي لما عني اللام فيما
عوا حلس المضاف وظرفه او معني من في حلس المضاف او معني لفظه هو فلهذا عني في قوله زيد مضاف اليه
صفة وضرب اليوم ولقد عني بفاع المفعول وتخصيص المفعول وشروطه ان يكون المضاف من المعنويات
وما عني في قوله زيد مضاف اليه المورع واسطة حرف الجر في قوله زيد مضاف اليه المورع واسطة حرف الجر في قوله زيد مضاف اليه
باللفظية ففصل المعنوية معنوية معنوية المعنوية التي هي كون المضاف صفة مضافة الى معنوها **القول**
المعنوية ان لا يكون المضاف صفة نحو علم زيد او ان يكون صفة لكن لا تكون الصفة مضافة الى معنوها
نحو ضارب مصر والله عني السموات لان اسم الفاعل معني المضاف لا يعمل فلا يكون للمفعول حتى يضاف اليه
القول ثم عني في قوله زيد مضاف اليه المورع واسطة حرف الجر في قوله زيد مضاف اليه المورع واسطة حرف الجر في قوله زيد مضاف اليه
حلس المضاف كما كاتبة عن المضاف اليه اي في مضاف اليه هو غير حلس المضاف وظرفه وبعين كون المضاف
اليه حلس المضاف ان جميع الحلقا على المضاف ويصير على غيره ايضا فيكون نحو بعض القوم وصفه القوم
ولتمام عني اللام لانه لا يزيد بالقوم الكل والكل لا يطاق على بعضه وكذا زيد ووجهه عني اللام
وان كان يقال منه بعض منه ونصف منه وبعينه لان التي تخصها الاضافة هي القياسية كما في ما
تزيد واذ بقدر واحد وشرط من المبدية ان يصح اطلاق الحرف ونها على المبدية كما في قوله تعالى
فانحذروا الرحمن من الاوتان واما قولك ثلاثة واحد واحد دخل فاما كذبت فيه المقدر ارجع اليه
كما في باب العدد فالثلاثة هي الدرهم والرافع هو الحلق ومن شرطه ان يكون واحد ثلاثة واحد
واحد وثلاث ذوا عان وان كان المقدار في اصل الوضع غير المقدر به ويقول يصح اطلاقه على غير
المضاف ايضا عني جميع القوم وبعينه زيد وطور سيناء يوم الاحد جميعها اذن معني اللام وكذا
سعيد كذا وسعيد الحاج على ما عني من التاميل لان الثاني اعني الجامع غلب وتخصص حتى اذا اطلق
لم يتناول الا الاثر فلجامع في العرف هو المستعمل لا غير ولا يبرز فيها معني اللام انما عني القوم عني
اللام في اعادة اختصاص الذي هو مفعول في اللام فقولك طور سيناء وكذا واحد معني اللام وكذا
اللام في الاثر في شمله فالاول اذن ان قولك خوضت القوم اليوم وقيل كذا معني اللام كما قاله باقي
الغلاة ولا يقول ان اضافة المظروف الى المظروف معني في فان ادعى ملامة في اختصاصه في في اضا
معني اللام كقول احد حاملي الحطب لصاحبه خذ طرلك وعزكوكب الحرف السهل وهي التي يقال لها

اسم

ف

مضافة الى معنوها
اما ان لا يكون المضاف صفة

الاول بل الى ما تقدم عليه من صاحب ذلك المضاف نحو زرع رجل واحد اتمه والهاجا بالي رجل
وكذا في قوله زرع واحد اتمه اي زرع واحد اتمه وبشيء في باب المعرفة ان الضمير الراجح الى المكون
غير محضه كونه كقولك رب لسانه وسجلت لسانه كان ذلك الصاحب المتقدم معروفة تعرف المضاف
لكون الضمير معرفة نحو زيد واحد اتمه وكذا ان كان كونه محضه شي نحو زرع رجل واحد اتمه
وكذا يلحق ان يكون قولك صمد وولد وولد ليس فيه من التعريف لثبته الا لفصل نحو جاني فلا يرد في جاني
كبيان تنكير المضاف الذي في ما في فيه من التعريف لثبته الا لفصل نحو جاني فلا يرد في جاني
غلام زيد كما يجوز مثل ذلك في المعرفة باللام كقولك ولقد امر على اللبس ليس وقد يكسر المضاف
التاليث من المضاف اليه ان حصل الاستغناء في الكلام الذي هو فيه عنه بالمضاف اليه يقال سقطت
بعض اصابعه اذ يصح ان يقال سقطت اصابعه بمقتضى ما في خبر الزمير وقاصعت سور المدينة
والجبال الخس ما يصح ان يقال قاصعت المدينة قال لما في خبر الزمير وقاصعت سور المدينة
اي اليه في قوله من البيت الى اسرعت في قضي اخذ من بعضي وترك بعضي اذ قال السنون تعرف في الجبال
اخذن ومنه قوله وباب الدار وشغلن قلبي ولكن من سكن الدار يا فاكسي الثاني والجمع
وقد يكسر المضاف النام المضاف اليه كما في الظروف المبدئية قوله وشغلن قلبي المضاف
من التعريف **اقول** قد مر وجه قوله وما اجاز الكوفون من الثلاثة الاثواب وشبهه من التعريف
منعيب **اقول** نقل الكوفون شريفا لاسمين في كل عدد مضاف الى تعدد نحو الثلاثة الاثواب
الى التسع والماية اذ هو الالف الرجل هو ضعيف فيسا واستعمالا القياس لان تعريف
المضاف يحصل بالمضاف اليه فيكون الامر في المضاف ضايقا واما الاستعمال فانه لم يرد في
عن قول غير ضيقا والضمير عليه قبل وجهه على ضعفه ان المضاف من حيث المعنى هو المضاف
اليه والمضاف هو المقصود بالنسبة وانما جازي بالمضاف اليه لغرض بيان ان المضاف من اي جنس هو
فتمت المقصود بالنسبة تعريفا من حيث ذاته لا تعريفا مستغارا من غير وجهه حيث ان تعريفا
لغرض بيان ان هذا المكون من اي نوع هو كان كذا كذا في ذلك الثلاثة شريفت نوعها فالثلاثة
اي نوع هي شريفت الى ذكرها فقلت بعث الثلاثة اي تلك الثلاثة شريفت نوعها فالثلاثة
الاثواب وهذا هو الوجه في ثلث الاثواب وان كان القوم من الاول اضافة المعرفة الى المكون
ولا نظير له في المعنوية لاني الفظة كانه لما عرف هو الاول استغنوا عن تعريف الثاني لانه هو وان
الاضافة لبيان نوعه لا للتعريف وفي هذا الاختلاف نظر اما اولان المقصود بالنسبة في العدد
المضاف كونه تعالى سميع بقرات بسمان وانما ثانيا لان كل ما ذكره كمال في نحو خاتم فضة لم يسمع
الخاصة للفضة ولا الخاتم فضة **قوله** واللفظة ثمانية يكون صفة مضافة اليه مؤلفا شل ضارب به
وحسن الوجه وجاز الضارب بازيد واعتنع الضارب زيد خلافا للضمير وضعف الواهب الماية للهاء
وعندها وانما جاز الضارب الرجل حمل على المختار في الحسن الوجه والصارف وشبهه فيس قال
ان المضاف جلا في ضارب **قوله** ان يكون صفة اي يكون المضاف صفة احرازه عن غلام زيد
وباب سابع قول مضافة الى مؤلفا اي الى مؤلفها وتنصوبها هو احرازه عن الصفة المضافة كاي

مؤلفها نحو صانع معز وخالق السموات وزيد مصروب ثم فان جميعها صفات مضافة لا الى مؤلفها
فانما هي صفات المضاف ومن ذلك ما في اليوم الذين على الاصح وهذا منه عجيب وذلك ان يوم الذين
اما ان يكون بمعنى كما يدعى المصنف في ضرب اليوم فيكون المضاف اليه متعولاً به من حيث المعنى فيكون
مؤلفا للمفعول فانه مضاف الى مؤلفها وليس كغيره من اليوم لانه وان كان مضافا الى مؤلفها لكونه
ليس مفعولا فاضافة محتملة واما ان يكون مما كان متعولاً به فانه مفعول بالمفعول بكونه
الخاصة في مؤلفا في السئلة اهل الدار فهو ايضا مؤلفا في قوله فكون اضافة غير محتملة **قال**
رب ابن عمر سئل عن رجل من بني كنانة الكري زاد الكليل ولعل المصنف جعل ما في اليوم الذين
تعتبر بالامر كضارع مفعول افعال ومن ذلك ملك يوم الدين لكن ذلك مخالف لاطلاق قوله قد قبل
او معنى في ظرفه والوجه في تعريف ما في اليوم الذين من وقع صفة الله تعالى عن الامر نحو قتل
كربلاء سموات الله عليه او انه معنى الماضي كما قال يوم الذين في امر يوم الدين فيكون كاي في اليوم
وايراد ما في اليوم الذين من وقع صفة الله تعالى عن الامر لكونه من الامر المحموم كما في قوله
وقيل ما في اليوم الذين من وقع صفة الله تعالى عن الامر لكونه من الامر المحموم كما في قوله
الشيء اسر الفاعل المضاف الى فاعله او مفعوله كما في واسم المفعول المضاف الى مفعوله
فاعله او المفعول المنسوب والصفة المشبهة المضاف اليه ما هو فاعله معنى قد جعله في ضوء
المفعول لفظا على ما في قوله تعالى ان الله تعالى والاختلاف فيه هل هو لفظي او معنوي فلا شبهة
اشياء اضافة مضافا الى المفعول المضاف الى فاعله او مفعوله كما في واسم المفعول المضاف الى مفعوله
واضافة فعل التفضيل معنى من وسبب كاي في قوله تعالى ان الله تعالى اما اضافة اسم الدار واسم
المفعول اضافة لفظية فقول كون اضافة الصفة اضافة لفظية معنى على كاي في قوله تعالى ان الله تعالى
اليه اما كاي في قوله تعالى ان الله تعالى كاي في قوله تعالى ان الله تعالى كاي في قوله تعالى ان الله تعالى
والشئ من المحدث في اللفظ مقدرون فيكون الاضافة كاي في قوله تعالى ان الله تعالى كاي في قوله تعالى ان الله تعالى
فان قلت ان كان كون صفة مشبهة واسم فاعله اسر مفعول او فعل التفضيل اما فعل التفضيل
فصحيح حكمة بعد واما الصفة المشبهة فهي اضافة المفعول الى فاعله او مفعوله واما اسم الفاعل
والمفعول فعملية في مفعول هو سبب جاز مطلقا سواء كانا بمعنى الماضي او معنى الحال والاستغناء
او لم يكن الا لاجل الامتناع الثلاثة لانه لا لاطلاق المستفاد منه الاستمرار نحو زيد ضارب بطنه
ومسود وجهه ومود خدامه وذلك لان ادي مشافهة الفعل يكون في عمل الرفع لشدة انحصار
الرفع في الفعل وكذا اذا كان سببا لالتزام في وجه الظرف والمنسوب في نحو زيد في الدار او في
على يد زيد الى علي ونحو مودت برجل مصري وجماع ذلك ان كل واحد من هذه اذا كان كذا فاضافة
الى سبب هو فاعله اسمي لفظية وانما فاعله من حيث اللفظ واما من حيث المعنى فلان المضاف في
الحقيقة نعت المضاف اليه الاتري انك اذا قلت زيد فاعله الغلام فالمعنى له غلام فاعله زيد
مؤدب الحد امر وحسن الوجه والنت هو المسمى بالوصف المخصص له لا المنتمين منه المخصص
لهم يمكن تغير هذه الثلاثة ما اضيف اليه ولا تخصصها بما منه خلاف خاصه فاعله غلام زيد

بإضافة ضارب إلى زيد لكان حاصل الضارب من زيد حين كان منصوباً به أيضاً بلا نقاش وت
في التخصيص بين نصبه وجره وقصد ما أن الإضافة غير مخصوصة ولا معروفة **فإن** من شرط
جاء مرت من أصل الوجه أي جملة الضارب زيد تعريفاً بل قاعدة تخفيفاً من جملة الضارب
تعريفاً لاختار هذه المسئلة واستتم زيد حسن الوجه فلما قلت تعريفاً للوجه الأولي للزود وكما لا
صفته المذكورة ولما زلت الثانية لكون المعرفة أذن صفة للمعرفة وهي من جملة التأكيد تخفيفاً
جاء الضارب زيد لحصول التخفيف حذف النون وانتفع الضارب زيد لعدم التعريف لأن النون
في الأول سقط للالف واللام لا للاضافة قال المصنف اعلموا الضارب زيد أمانة
فومع أن لام التعريف دخلتاً فقد الحكم بضافتها فحصل التخفيف حذف النون بسبب
الاضافة شرع باللام **فإن** لأنه فاسد على الضارب الرجل والعشاريك فإنه جاز الإضافة
فيما عدا ذلك التخفيف لخص فيه أيضاً كذا وكذا الأمر غير مستقيم اتفاقاً لأن لاهم التعريف
دخلتاً بعد الحكم بضافتها فإنه يحتمل الغيب ومن أن تولد ذلك وعلى الحكم إلا بالظاهر فإنه وإن
استكن بما قاله إلا أن شري اللام سابقة جسيماً إلى الاضافة والإضافة في الظاهر إنما كانت بعد الحكم
بذهاب النون بسبب اللام فكيف نفس حذف النون إلى الاضافة يلا دليل قاطع
ولا ظاهراً مرجح وأما قياسه على الضارب الرجل فليس بوجوه ذلك أن الضارب الرجل وإن لم يحل فيه
تخفيف بالاضافة إلا أنه محال على ما حصل فيه التخفيف فشيء يدعو ذلك هو الحسن الوجه المرفوع
هو المختار وذلك لأنك لو رجعت الوجه لحلت القصة من الخبر وهو شيء كما يأتي في باب القصة
المشبهة وأما نصب في ظله فوطئة للجر وذلك أنهم لما رادوا الإضافة في الحسن وجهه ما رجع
لنقد التخفيف حكوا الضارب واستخرج القصة وعلى باللام في الحذف البه لتعريف الوجه باللام
كما كان متعرياً بالضارب المضاف إليه واللام على الضارب في هذا المقام متعرياً أو غير أيضاً
عند الكوفيين كما في قوله تعالى لحاف الضيف والبرد برد وهو الأول أنه تصور مقامه فيما لم يشتر فيه
الضيف على البيت المذكور أما في المسئلة والصفة إذا كانت جملة وعنده ذلك ما لا شرط فيه فلا
ظاهراً باللام مع قصد الإضافة فهو أو لا ما قصد واجعله مضافاً إليه تشبيهاً للمقابل بالمعقول
فقبل الحسن الوجه كما يقال الضارب الرجل تسع الإضافة إليه لانه لو اضطر إلى المرفوع كما في الإضافة
الوصف إلى موصوفه أو المرفوع من الصفات تحت المرفوع بخلاف الناصب مع المنسوب لا فرق أن
في قولك زيد ضارب غلامه عمر الضارب هو الغلام دون عمر وهو عز أعول في الإضافة المظنية
كالمضافة المحضة فكما لا يجوز في المحضة اتفاق القصة إلى موصوفها على الأصح كما في ترجيحنا
في المظنية أيضاً مثلاً ذلك كقولنا فرما على المرفوع في صورة المنسوب حتى لا تكون تلك الصفات
أو وصف إلى موصوفه فحين من هذا التطويل أن المختار في الحسن الوجه عز أو الوجه أو كونه
للمفعول في نحو الضارب الرجل وإن التخفيف فيه متعجل في صورة الضميمة استأنى من قولك كاشه
الحسن الوجه في نصب الضارب الرجل مع أن حقه المرفوع ليعر إضافة القصة إليه على ما تقدمت
الضارب الرجل على سبيل التقاض الجواب بالحسن الوجه مع أن حقه نصب وليس المختار في قول المصنف

الضارب زيد بالحسن وجوه ذلك لان الحسن وجد لا نحو لما ذكرنا ان اللفظة جحر استخرج المحضة
فكما يجوز في المحضة اضافة المعرفة الى النكرة فكذلك لا يستخرج ذلك في اللفظة وتثبت بان ما لك
الى الفاعل الجحر اضافة المعرفة نحو الضارب بالمعرفة من العلم وغيره اما الى النكرة فلا فعل هذا
لما يتقوى الضارب زيد كسابقة الحسن الوجه ايضا حيث كون المضافات اليه متعقبات واختلف
الترطيقان والظاهر ان الفاعل لا يفرق بين المعرفة والمعرفة كما نقل عنه الشيخ في فائدة قال ان الدرا
جيب هذا الضارب زيد وهذا الضارب رجل وزعمه ان تأويله هكذا هو الضارب زيد وهذا
هو الضارب رجل اي هذا الذي هو ضارب زيد وضارب رجل فليحتمل ما بعد الالف واللام على
اسمائه في التقدير ولا يوجب كون جملة الالف واللام فعلية كما هو المشهور وعند الغناء قالوا ليس
هذا قول فاسد قال ويلزمه هذا الحسن وحده على تقدير جملة الذي هو حسن وجوه وهذا الكلام
زياد في هذا الذي هو غلام زيد قال المصنف واعايشه على الضارب فلا يجوز ذلك لان
في الضارب قولين ناجحين قريب احدهما انه ليس بمضاف بل الكائن منصوب على انه مفعول فقياس
الغرض جلد عليه من دفع من اصله والثاني انه مضاف الا انه حلي في صحة اضافة وان لم يحصل
اعايشه على ضارب قاله انه اضيف لانظر الى التحفيف واغفلت ان اضافة ضارب ليست بمتعقبة
لانها لو كانت لاجله لزم لزوم اضافة المفعول وهذا التحفيف لا يلزم الكلة كما في ضارب زيد وهذا
زيد او غلام زيد نحو ضارب الا اضافة لان في اخره انما يتبعها او نونا او ما مشعران بتمام الكلة والضمير
يصل في حكمه قوله اول قوله هذا ولو نقص الكلة لم يكن الضارب متصلا بضمير في جملته واجبة
فلا التزموا اضافة في ضارب من غير نظر الى التحفيف حمل الضارب عليه فاضيف ايضا الى التحفيف
لانها بابك واحد لا فرق بينهما الا باللام وهذا الزيد كماله المصنف وجهه نظر وذلك لان القولان يوجب
ادخال ذلك حال في اللام في الضارب في وجوب اضافة على الجحر ومنها فعلية في الجحر ودون ذي الامر
وبعض اجتماع التبيين في لوصف لما ذكرت انهما من باب واحد فلا يجازي في جمل في الامر في الضا
زيد على الجحر ومنها هو ضارب زيد في صحة اضافة لعله حاصلة في الجحر ودون ذي الامر
في مفعول التحفيف بما لا ينتميان باب واحد وهذا يقتضي ان تعرف حال اضافة اسم الفاعل
والمفعول مجرد عن الامر ومنها وقد اختلفت الصفة المشبهة فاعلم وان اسم الفاعل والمفعول
المضافين الى ما هو من سببهما في حكم الصفة المشبهة كما في اقسام الفاعل والمفعول المضافا
الى اجنبي المنسوب بمماثل قول اما ان يكون كل واحد منهما مجردا عن الامر او مفعولا او فاعلا
منها اما ان يلبه مفعول ظاهر او مفعول ظاهران وفي الجحر كذا اضافة اليه وهو ترجيح نحو
ضارب زيد وان في المقرون بالامر كجاءت الاضافة اذا كان المقرون نقاشني او مجرأا او او
الذي يحصل التحفيف بخلاف القول نحو الضارب زيد والضارب نون زيد وكذا يجوز اذا كان المفعول
منصرفا بالامر وان كان الوصف المقرون بمماثل اسم فاعل او مفعول في الجحر نحو الضارب الرجل
الضارب الرجل والضارب الرجل لشابهته الحسن الوجه كما تقدم او مضافا الى المعرفة كما في
الضارب وهو فرس غلام اي الرجل قال ابن مالك او مضافا الى ضمير المعرفة فهو الرجل الضارب

غلامه وذل الذي ضمير المعرفة باللام عند معرفة المعرفة باللام وكان كقياس قوله ان يجوز الضاربه
على الاضافة اذا عدا الضمير على اللام وتذكره ان الضاربه ليس مضاف الى كقياس قوله ان يجوز الضاربه
مثل المعرفة باللام كما في قوله الواضحة المائدة المجاز وتذكره ان الضاربه ليس مضاف الى كقياس قوله ان يجوز الضاربه
مجي عن قريش وان والي المقرون باللام المجزوع عن التثنية غير تذكرا من المظهر ان لا يجوز اضافة الضاربه
خلافه للظن كما ستر وان والي المجزوع عن اللام او المقرون بغيره فمقتضى حذف التثنية والتثنية فيهما واجبة على الصحيح
وحكي بعضهم بخلافه انك وضاربه في الشعر والشعر ليس كالمثل لان حمل وقيل بل النون للوقاية
تسببا بيجاء وان كان شاذ او قيل الرواية على الاحكامي والشعر ايضا غير القائلون الجبر والاسمونه
اذا عدا من تحتها من الامور معطاة سببويه البيت صنوع والشعر ايضا غير القائلون الجبر والاسمونه
جاءوا ابدى المعنيين واما عطف سببويه هذا الضرورة والشعر وحمل الحكاية وقال المرداها
في الاسمونه ومختصرونه للسكت اجري الوصل مجري الوقف وحركه تشبيهها لها كما الضمير لما ثبتت صلا
شعران الضمير بعد الجبر في موضع الجبر الاضافة الاعتراف الاضطرار ومشارفانه عطفها في موضع الضمير
لكنه مغلوب لا يحدف التثنية من النون ليس عدا في الاضافة بل التضاد بين تامين الضمير المتصل على ما تكرر
والضام الضمير بعد اللام فقال سببويه ان لم يكن في اللام مثل او مجزوعا او النون فهو مشبوه
لا غير نحو الضاربه لا اعتبار الضمير بالمظهر الضاربه عند كقياس قوله ان يجوز الضاربه كما في قوله الماخو
ومختصرونه بعد المضي والجرى بالواو والنون ان يكون مجزوعا بالاضافة ونصوا كما في قوله الماخو
عنه العيشين بالنصب كما في ذلك الرقابي والمرد في اخذ قوله وجاراه ان الضمير بعد اللام
مفردا كان او مشبوا في غير ما تجزعه بالاضافة عند اكله فيما اضيف اليه اسم الفاعل والمفعول والمجرى
في قايح المضاف اليه سببويه مجزوعا في غير ما لا يجزعه في المتيقن فاجاز الضاربه لرجل وزيد وهذا القائل
الرجل وزيد على ان يكون زيد عطفاً بين وهو في الحقيقة البدل على ما يأتي في بابها فان قدرت البدل
فانما متصفاً بالبدل منه ويجزعه ذلك وان لم يقد ذلك جاز كما ذكرنا في باب السنادي في نحو فاعلم
زيد وناعلم زيد ووجه او قال المبرد لا يمتنع مجزوعا في اللام الا ما يمكن وقوعه موقع متبوعا
انا ان التنازل البكري بنصب بشرا لا غير حمل على البكري وقال قد يعطف على مجزوع
في اللام ما يكون في قوة ما يمكن وقوعه موقعه يعني المضاف الى خبر مجزوعه الالف واللام لانه في قوة
المضاف الى ما فيه فلا يمتنع اللام قوله الواجب المائدة المجاز وعندها قد يرد عليك المائدة قاله
وانما اذا عطفت عليه تجزعه او غلام زيد فليس فيه الا النصب حمل على مجزوعا في اللام
قوي وقد جعل في التامع ما لا يجزعه في التثنية لان التثنية ليس بظاهر بل بظهر بالتقدير لا تزي
الى جواز فومر يا زيد والجارح وغير ذلك وانما الضمير المشبهة واسما الفاعل والمفعول لا يمتنع
فاما ان يكون مجزوعا من اللام او مفزوعا فافان والي المجزوع منها ما هو سببويه مرفوع بجازا اضافة
اليه فقد نصبه كما ذكرنا وجازها كما كان ذلك الظاهر محلا باللام بدرجته او بدرجته او بذكرها
كذلك خوف ذلك حسن الوجه وحسن وجهه ان غلامه وحسن وجهه وحسن وجهه ان غلامه وحسن وجهه
ضمير ذي اللام كذلك اذا ركب في اللام صاحب الضمير وحسن وجهه وحسن وجهه وحسن وجهه

معناه ان ضمير صاحبها غير بد حسن وجهه وهو قبيح عند سببويه الا الضمير في قوله اقامت كالي وبعيها
جان تاضعا كقوله الاعلان جو تاضعا طلاءه وكذا اما في حكم المضاف الى ذلك الضمير كقوله حيث قطاب
الجيب منها رقيقه تحسن النفا في ضمير المجزوع او اخذت التثنية من وجوب ومثل هذا جازا وطلعا
عند الكوفيين وقاله المبرد الضمير في مظهرها الاعلان لان المعنى يكتسب الاعلان فيكون مثل حصوله
الاجز جيل فعله وقد جرى في باب الضمير المشبهة ملة استنباحهم لئلا يبد حسن وجهه لانا مضافة والاف
الصغيرة في بيت طرفة وحبيب بالتثنية وان والي المجزوع مضمير بارز وهو قائل اوجب اذ انما ايتيه
غور يدي حسن الغلامه كرمه خلا للكمالي على ما نقا عنه ان مال والجملة تجوز بالنصب فيه تشبيها بالمفعول
كما في حصول الوجه وحذف التثنية والنون للوقاية كذا في كذا من يذهب الاضطرار ومشارفانه
ذات اللام امر سببويه مرفوع بمقتضى اضافة اليه وجب ان يكون ذا الامر بد رجلا او بد رجلا نحو الحسن
وجهه ان غلامه لا يجوز الحسن وحسن الحسن وجهه لما عرفت في باب الضمير المشبهة ويجوز ان مال ذلك
ان يكون مضافا الى ضمير المعرفة باللام نحو الحسن الاحد الجمل وجهه غلامه وكثير وجهه لا يمتنع الاضافة
اذ لا يمتنع اضافة المرفوع الى الحسن واللام والجملة لا يجوز اتفاقا في القياس جازا اضافة ذات الامر التي
فيها المضي والمجرى الى الضمير كما في المضاف الى الضمير لم يمتنع حذف النون كقول المبرد
بالنحو الحسن غلامه ملام الجميلة وكذا بالرجاء الحسن الغلامه والجملة وجهه وحسن وجهه في باب الضمير المشبهة
لهذه الوجوه مزيد شرح ان شاء الله تعالى ولا تنافي في الضمير المرفوع بها غير سببويه في قوله مرفوعا
في ان مرفوعا سببويه الضمير المرفوع على الظاهر كما ذكرنا في اسم الفاعل والمفعول في باب المائدة
المجان ان اضافة التثنية الى الضمير المستوي في الواحد والجمع كما في المثال على ما في باب الجمع قول
وعنده ما في القيد الذي رعاها وتامر البيت عودا في خلقها اطفا لها النور ومع غائب وهي الحديثة
النجاح وزيد اي ساق قوله ولا يضاف موصوف الى صفة ولا صفة الى موصوف ونحو مسجد الجامع
وتجلب الضمير في صلاة الاولى وقيلة الجملة تناول ومثل جرد حقيقة اخلاق ثياب تناول وايضا
اسم ما لا في النور والموصوف كلب وامد وجبر ومن تقدم الغالب خلاف كل الدرهم وعين الشئ
فانما يمتنع وهو ضمير سعيد كوز ونحو تناول العلم ان الاسمين جازا اطلاقا على شئ واحد على من
لما ان يكون في اتوجهما زيادة فائدة كالتعريف والموصوف والاسم والمسمى الفاعل والخاص ولا يكون ذلك
على ضربين اما ان يجوز اضافة احد المسمى الى الآخر اضافة احد المسمى الى الآخر اما ان يحتاج ذلك
اختلف كالتعريف الى الموصوف وعلى العكس والتمتع على جواز اضافة احد المسمى الى الآخر اما ان يحتاج ذلك
في المثال تناول والاضحاج فالذي يحتاج الى تناول والاضحاج غير له على المسمى والاسم اذا اضيف الى المثال
نحو الدرهم وعين زيد وطور وسينا وبور الواحد وكذا الفصل وتلك تعاداد ونحو ذلك وانما
جاز ذلك لمصنوا لتخصيص ذلك القام من ذلك الظاهر لا ينكسر الامر الى اضافة المضاف الى المثال
المهم لتفصيل الاضمار فانه في المثالين من ذلك الظاهر لا ينكسر الامر الى اضافة المضاف الى المثال
غيره الاضمار والاضحاج في المثالين من ذلك الظاهر لا ينكسر الامر الى اضافة المضاف الى المثال
نحو ذلك وانما في المثالين من ذلك الظاهر لا ينكسر الامر الى اضافة المضاف الى المثال

المقصود بالنسبة كما سطر السلام واسم الشيب وللفظ المعطافا الى تاهو المقصود بالنسبة نحو ما هو
حي وتاجي الاسم المختص الى اللقب فتقول اذا اجمعت الاسم مع اللقب وجب تاجي اللقب لانه ان
والله من الاسم كاجي في باب العلم وفي هناك اندجوز نصب اللقب للمحرور وفيه على القطع سواء كان
مفردا او مضافا او واحدا مفردا او اخر وان كان مفردا او مضافا كإضافة الاسم الى اللقب
ايضا وفي الاكثر وظاهر كلام البصريين انما اذا ارتفع الثاني رفعا ونصبيا وجب اضافة الاول اليه
وقد كان الزحاج والفر السباع ايضا على ان يعطف بيان وهو الظاهر نحو تاجي في باب العلم وان كان مضافا
او لو لم يكن لزيادة تاجي لفظا للقب من كذا وكذا والاسماع على ان الثاني يعطف بيان
لانها اشهر فاذا اقررت هذا قلت ان تاجي نحو سيبه كذا ان يقال المراد بالمختص الذات والمضاف
اليه اللفظ وذلك انه كما يطلق اللفظ ويراد به من اوله فيطلق ايضا مع القرينة ويراد به ذلك
اللفظ الدال تقول مثلا تاجي زيد والمراد بالدلول وتكلمت زيد والمراد اللفظ فحق تاجي سيبه
كذا في لفظ سيبه كذا هذا اللقب لا يعكس البناء على التيقان ان الاول ذال والثاني تاء لولا
حتى يكون معنى سيبه كذا اسم هذا المسمى لانهم يسمون الاول بالاصح نسبة الى اللفظ فحق
سيبه كذا وقال سيبه كذا فان قلت فلو لم يرد هذا اللقب لكان الى الاسم وغير مختص فقلت
قد تقدم ان المقصود ذكره كما تقدم في باب اللقب لا في باب الاسم واللقب في باب الذات الذي
يفيد الاسم من زيادة وصف يمدح به الذات او يذمها فالذات باللقب اشهر منها بالاسم وانما ذال
ذات وتاخر منها اذا اضيف الى المقصود بالنسبة فتاويلها اقرب من التاويل المذكور اعني
حيث كان اصباح اي وفتا صاحب هذا الاسم قد ابرز الاسم التسمية وهو وصفه موصوف محذوف كذا
حيث ذال يوم ابري مدة صاحبه هذا الاسم واختصاص ذال بعض وذات البعض الاخر يحتاج
الى تسماع وانما ذال اصبح وذال اخوف فليس من هذا الباب لان الصبوح والعوف ليسا زمانا
بل زمانين فيما فالتعني حيث زمانا صاحبه هذا الاسم فليس من هذا الباب بل اسم قوله اليك
ذوي الالبني فطلعت نوان من قلوبنا واذنك اي اصحاب هذا الاسم تاجي ذال اسم وبيان
صاحب هذا الاسم كاجي في باب العلم وانما قوله الخ والمرتق الشور فليس من هذا الباب
اذ تعناه السور المنسوبة الى هذا اللفظ كما ان الون معنى جماعة المنسوبة الى موسى والامسي في قوله
هذا اي زيد فانه لم يخصه المحي وكان قلت فحق هذا من تامل اضافة التسمية الى الخاص يعني
هذا اي زيد في قوله واذنه لا غيره وانما ذكر الذات بلفظ المحي في قوله في باب العلم فاذا قلت
فعله اي زيد فكان قلت فعلة هو بنفسه وهو حي موجود لانه نصب اليه الفعل وهو مقدر
وهذا اي زيد اي هو بعينه متا قايلا لا يرب فيه شرا صارتعنا في الكتاب كذا معنى ذال
وان كان المشار اليه متسا قايلا الاخر الالذني زيد وحي اسمهم فحق تاجي قال تاجي بالانحاء
غير بله قد كنت خائفة على الاخاق وقد حكى بعض النحاة ان اللفظ في زيد تاجي في مثل هذا الموضع
المذكور كما حكوا بزيادة لفظ الاسم في قوله اي المحول شرا اسم السلام عليها ومن ينال كلاما
قد اعتدوه وفي قوله تاجي اسم الشيب في مثل كذا وجوابه من تذكره وسلامه وفي قوله لا يمكن

الطرف الاسمي نحو كذا داء يناديه باسم المامع غير وبلغنا لفظ المقام في قول الشراح اذ عرفت به
القطر فليكن عندنا غفر الذئب كالقول للعين والحق ان الاسم في المواضع المذكورة لا معنى لقوله
اسم السلام في لفظ الدال عليه وكلته يعني سلامه عليه واسم الشيب اي صوت الماذا الاسم هو اللفظ
والصوت والمسمى بذلك اللفظ والصوت والدليل على ان زيادة الاسم في مثله للتخصيص على ان المراد
هو اللفظ لا الدلول لانهم لا يقولون اسمر زيد بزيادة الاسم بل يكون لفظ اسم المحذور بزيادة الاسم
ما يتعلق باللفظ نحو تاجي عين وينادي باسمه السلام من باب عين زيد لان السلام لفظ وكذا اسم السلام
واسم الشيب اي صوت الماذا صوت الشيب فان الماء والشيب صوتان واما قوله مقام الذئب
فهو من باب الحكايات تقول مكانك من بعيد لا من بعيد مكانه فقد تخذ هو واذ انكذت الذئب
فقد بدت مكانه الذي هو فيه والاختلاف في جواز اضافة احد هما الى الآخر الموصوف وصفته فالتا
جوز و اضافة الموصوف الى صفته وبالعكس استشهدا الاول بنحو سيد الجاح وجانب الغرض الثاني
بجوز دقة واختلاف ثياب وقالوا ان اضافة التخصيص لصفات محذوف التبرص على غير دقة تطبيق
او بعد ذلك لا سيما الجاح اذا اصلها فلفظ محذوف والمسمى الجاح وهذا الاضافة ليست كإضافة
الصفة الى معنى لما عند هذا الى الاختصاص ولا تعرف خلاف هذا فان الاول مختص هو الثاني من
حيث المعنى لانما توصف وصفه فتخصص الثاني وتعرفه فتخصص الاول وتعرفه واما حسن الوجه
فالحسن وان كان هو الوجه معني الا انك حلفه لغوي في الظاهر ليس به المستبعد من الوجه
غيره فحق تاجي في اللفظ من المحذور بزيادة تاجي في قوله هذا اسم هذا الجاح الطيب وتقع
الصفة والبصير تون كما لا يخفى اضافة الصفة الى الموصوف وبالعكس وهذا ينسبون المرتفع
بالصفة اذا ربي الاضافة اليه في تحسين الوجه فحاز ذلك لان الصفة والموصوف واقفان على
شي واحد فهو اضافة الشيء الى نفسه ولا يتم لغير هذا مع الكوفيين لانهم يجوزون اضافة الشيء الى
نفسه مع اختلاف اللفظين كاجي من مذهب النحاة لولا جواز اضافة الجاح الى ان في قوله هذا
قائلا كاجي لغير زيد عوشه التوي وقال المصنف لخصه بذلك لان توافق الموصوف والصفة في الجاح
والصفت وليس في ذلك انما يكون اذا اقتضاها لخاصة اقامت طلب التخصيص بالاضافة فلا تسلمه
وهو موضع التراجع فتعد البصريين نحو بقوله الحق كسيف شجاع في المضاف اليه في الحقيقة فهو
موصوف هذا المحذور وحرف واقيم صفته مقامه اي بقوله الحق الحجة الحقا واما نسبته الى الحق
لانها تليق في مجازي التشبوه ونحو ابي الاقدام وسبحا الوقت الجاح وذلك الوقت نور الحق كان
هذا اليوم جامع الناس في مسجد للسلامة وحاجب المكان الغري وسلامة السلامة الاول والاولى
لقد ذوال الصبر ومحاوون محذور فلفظ ما تامل كما ترضى لان المعنى في جرد ابي بالشرخوذ
الموصوف واجيبت صفته الى الجاح بالالتصين اذ الجاح محتمل ان يكون في الحقيقة ومن غيرهما كان
عام محتملا ان يكون من الضمير غيرهما لانهما معني في جرد عند ان يكون اشبه اضافة الموصوف
الى صفته من باب طوي لسانه لولا ذلك ان يتجمل الجاح مع محمد المخصوص والغز في جاحا مخصوصا والاولى
سلامة مخصوصة والحقا بقوله مخصوصة هي من الصفات العلية لشرها في المسجد والحجاب والحقا

حذف المضاف اليه فان كان المضاف ظرفا فيه معنى النسبة كقولك في الزمان وانما دخلت
في المكان او شبهه في الاضمار كبير وحسب ولم يعطف على ذلك المضاف مضاف اخر الى مثل ذلك
المحذوف فليست على الصواب وليس الظرف غايات ومنها عطف وعوض ومثله حيث كما في في الظروف
المبينة جميع احكامها وان كان عطف على ذلك المضاف مضاف الى مثل ذلك الذي هو ان المضاف
الاول من الظروف المذكورة كقولك بعد زيد او من غير ما كقولك يا من راي عارضا اسر به
من ذراعي وجهه الاسد وقوله الاعلاة اوبد اعلة صاحبه الجواز لم يبدل من المضاف
تونس ولو بين المضاف لان المضاف اليه كالشافي بما يقسم الشافي فاعلى قول المرد ومذهب
سببوه ان الاول مضاف الى الجوز والظاهر والشافي في الحقيقة الى منزهة والتميز
الاعلاة سماع اوبد اعلة المضاف وحصل المضاف في الشافي من المضاف الاول والمضاف
اليه يكون الظاهر كالعوض من الضمير المحذوف على ما ذكرنا في باب الله في اتمهم عدي ومذهب
سببوه في جوز زيد وعمر فابشر ان خبر المضاف الاول محذوف وهو عارضا ومذهب
المرد اقرب لما يبرز سببوه من الفصل بين المضاف والمضاف اليه في البعثة واذا نحو بانه تم
فمنما يفتر ذلك فانه ان الفاصل يفظ المضاف وتغناه فكان لا فضل وان لم يكن المضاف من الظروف
المذكورة ولم يعطف عليه ساد ذكرنا وجب ابدال التنوين من المضاف اليه وذلك في كل موضع
واذا واذ وان لقوله تعالى وكلا ضربتا له الامثال ورخصا بعنهم فوف بعضه اذا قطع كل موضع
عن الاضافة فالأكثر ابدال التنوين والامتناع دخول اللام فيهما فبعض جوف وقد ينصب
كلا على الحال نحو اخذ المال كذا وذلك لكونه في جنس التنكير وان كان متصرفا حقيقة لكونه متقدرا
كله وقد حكى الخليل في الموش كالتنوين وليس يثبوت ثبوتها الفصل بين المضافين اطلاق الفصل بينهما
في الشعر بالظرف والحارة المحذورة وغيره لقوله لما رأت شاهدا استعرت به ذراعيه
وقوله كان اصوات من الغار بناء واخر ابيض انقاص الغار وهو يفيد جماعا من جملة اخرون له منزلة
يستمر وقد شئت فلا يلزم عند القليل منها صدد وها هو حتى ان الاعراب هو علام ان شاء الله ان
أجلك وقد يفصل في السعة بينهما قليلا ما يفصل بينهما هذا افعلا واللام واللام واللام واللام
في الكلام وقد جازى السعة الفصل بالمفعول اذا كان المضاف مضد او المضاف اليه فاعلا كذا
انما جازى اولادهم شركاءهم وهو مثل قوله في حجة نوح القلوص اني مزاده وقوله
تتبعني اها الحصى كل حجارة نفى الدراهم تنقاد الحيتار ريت عند من روى بصلى الدراهم
وجز تنقاد وكذا كذا الحجة الفصل بالمفعول وغيره في السعة ولا شك ان الفصل بينهما في القدر
بالظرف ثابت مع قلت وقصده الفصل بين الظرف والشعر اجمعه منه بالظرف وكذا الفصل بالظرف
في غير الشعر اجمعه منه في الشعر وهو عند بوشقاس كما مر في باب التنوين الفصل بين الظرف في
غير الشعر اجمعه منه في الشعر وهو عند بوشقاس كما مر في باب التنوين الفصل بين الظرف في
نحو الغررات الشعر وان دعت اليه بعض الاصوليين **قول** واذا اضيف الاسم الصحيح والمضاف
بدل اليه المضاف كسر اخر والياء مفتوحة او ساكنة فان كان اخره الفاعل ثبت وتعد في ثبوتها

يا فان كانت ياء اذ عنت وان كانت واو اقلت ياء واو عنت وفخت الياء الساكنين **قول** الصحيح
في اصطلاح النحاة ما خرج اعرابه صحيحا كمرود وعود وريد ومعنى بالحق ياء اخره يا وواوها
ساكن كظني وذلوم وعود وكسبي والياء ومعنى بحافه بالصحيح اعرابه بالمركات الثلاث كالصحيح
وانما اختلاف الانحرف العلم بجفت الظن فيه وان كان تحركا اذا سكن ما قبله كما يجب في النطق
اذا سكن هو نفسه **قول** كسر اخره انما الزم ما قبله الساكن الكسرة دون الضمة والفتح لئلا يسهل
ولم يجد اجوز من قبل قلب الف المضمون وان كان الالف اخيرا من الياء فقالوا في الالف والياء فقالوا في
الاصح في قلب الواو يا كما في **قول** والياء مفتوحة او ساكنة يعني الياء اللاحقة للصحيح والمفتوح
به واما الياء اللاحقة للغير فما المفتوحة للساكنين كما في وقد تقدم في باب الله في الخلاف في العلم
السكون او الفتح ويجوز حذف الساكنة في غير النشائي ايضا كما تقدم هناك **قول** فان كان اخره
الناحبي انما هو الاسم صحيحا ولا يخلط به فلا يخلط له الخ من ان يكون الفاء الواو او الواو الالف ثبتت
في اللغة المشهور العيشة للتنبيه كانت تملأ ولا هتائي وخلاي ومعزاي وعذير فليست الالف
التي ليست للتنبيه بالانما هو الا ان الكسرة تليها من قبل الياء الساكنة في الضمة والفتح والياء
المدس جمل الحركة تليها في اول الكتاب ومن ثمة ثابت عن الحركة في الاعراب جعلوا الالف قبل الياء
كالفتحة قبله فغيره الياء يكون كالكسرة قبله واما الفتحة قبله فغيره ولا يخلط له الخ
بغيره بسبب قلب الالف يا واما في المقصور فافرع والفتحة والجر ثلثين بعض بعض لا
بسبب قلب الالف يا بل الواو في الالف ايضا لان الالف ساكنة لا قبل فان قبل كان الواو
على هذا ان لا قلب واو الجع في نحو جاني مسلويا بالياء ليشعر الرفع بغيره فقلت بغيره
وذلك ان اصل الالف عذرا القلب قبل الياء ففتحتها كما هو الالف المشهور في الفصحى وانما جاز
هذا قبلها لاسر استعصاني لا موجب عند صهر ايضا فالاولى تركه اذا ادى الى اللبس بخلاف قلب
الواو في مسلويا فلا بد من موجب للقلب عند الجميع وهو اجتماع الواو والياء وسكون الواو لا ترك
هذا الامر المطرود اللازم لا لبيان بعض في بعض مواضع الا ترى انك تقول عتار ومصرط
في العاقل والمفعول مما قد سمي في الشعر قلب الالف بامع الاضافة الى كاف الضمير قال
يا ابن الزبير طالع عاصمك وظلال ما عينا البكاء لنض من بسيفت اقصك **قول** فان كان
ياي ان كان اخر الاسماء وذلك في المقصور نحو قاض في المشي والجمع نصا وجر نحو مشي
ومشلي **قول** وان كان واو او ذلك في الجمع بالواو والنون ونعا وانما قلبت الواو لان قياس
لغتهم كما في القصير اذا اجتمعت الياء والواو وسكنت اوله ما قلبت الواو يا وادغم او لمسا
في الثانية واما في بقية اربعة اجزاء المتتارين في الفتحة اي اللين فحذف بالادغام قلب
انقلاب الياء الى الواو في الاصح اي الياء سهل امر الادغام لعدم سكن الاول وثقل الواو
يا سوا كان اوله كالي او ناسا كسد واسلم ما طوي وتسمي لادغامهما لان قبل
الياء الاولى فتحة بقيت على حالها فحذف ما عطف على واو في منقطعون واعاون وان كان قبلها
فتحة فان لم يرد اليها من دون وزن وجب قلبها كسر لئلا ياتي في مسلويا قبل ذلك فانها من الاخير

ان
اخف

المشتوب معنى حتى يتمازج المتابع والمتبوع معا كقوله منسوب اليه وكان الثاني هو الاول في المعنى كان الاول
المتابع على المنسوب عليه معا قطبتيهما للفظ بالمعنى اما اذا قلت جاني فلا تتردد في المنسوب اليه وان كان
الغلام مع زيد الا ان الثاني ليس هو الاول معنى في العمل العامل فيهما معا وجعله معنوا كما ذهب اليه
الاحفش بخلاف الظاهر اذ العامل المعنوي في كلام العرب بالنسبة الى اللفظ كالتناد التادير فلا يحمل
عليه التنازع فيد وتقدر العامل غلات اوجس ايضا فلا يتصور ان الامر الخبي اذا امكن العمل بالظاهر
الحلي واما البذل فلا خفاء في الروابي والفاوس واكثر المتأخرين على ان العامل فيه مقدم من جاس
الاول مستدلا لا بالقياس والمصاحف اما السماع فيقولون تعالى لم يكتسب الرحمن لبيوتهم وغير
ذلك من الابي والاشعار واما القياس فلو كان مستقلا ومقتضوا بالذات ولذا الرشيطة مطابقة
للمبدل منه تعريفا وتكريرا والجواب ان لبيوتهم الجار والمجرور بدل من الجار والمجرور والظاهر
وموجعا غير مكرر وكذا في غيره فان قيل لو لم يكن المجرور وحده بديلا من الجار ولم يسم هذا
بذل لا شتم لان الجار والمجرور ليس بينهما اشتراك في الجار والمجرور بل البيت مشتق من الجار
وكذا في قوله تعالى للذين استضعفوا من امن منهم من امن بعض الذين استضعفوا فقلت اما
لم يحصل من الامر فايذة الا لا شك في جازيها ويجعلوه كالقيد ويشتبه بذلك الاشتغال
نظرا الى المجرور ولا يكرر في اللفظ في البذل من الجواب بل لا حرج في كون بعض الجار والمجرور
والجواب عن التباس ان اشتغال الثاني بكونه مقصودا يؤيد ان العامل هو الاول لا الثاني
اخر لان المتبوع اذا كان متساويا فكان العامل للمبذل الاول ولم يماشره بل على الثاني في
سبب يود المبرد والشعري والمصنف ان العامل في البذل هو العامل في المبدل
اذ المتبوع في حكم الطرح فكان عامل الاول باشر الثاني هذا او ستعرف في باب عطف لبيان
ان في الحقيقة هو البذل فكذا كذا حكم البذل واما عطف النسق فلهذا اقول قال
سبب يود العامل في المعطوف هو الاول بالسطرة الحرف وقال الفارسي في الايضاح الشعري
وابن جني في سر الصناعة ان العامل في الثاني مقدم من جاس الاول لقوله تازيد وعمر وقولك
لا دليل فيه اذ علة البناء في الثاني في قوله توقع الكاف كالمعطوف عليه مع عدم المانع من البناء كانه
في باريد والحارث اعني اللام وانما كان اللام متاغا لا يتبع لاجتماع حرف الهمزة المتتالية
فما ازف المانع صار كان حرفا لئلا يماشيه التابع لان لتدبره خفا اخره استدلالا
بنوعه فانه زيد وعمر وقيل العرض الواحد لا يتصور محلين والجواب ان التماسا
ليس بعرض واحد بل هو مصدر والمضارع يتصل بالكثير والتبليغ للفظ الواحد والمراد هاهنا
الضامتان بقوله قولك وعمر وكذا الجملة في قوله تازيد وعمر وهو متضمن للبيان والظاهر
والكثير ولو كان العامل مقدرا لوجب تعدد الضامتين في قوله تازيد وعمر وهو متحد كذا
مع كل شاة وتختلها بد رهمل كل شاة بد رهمل وكل سخلتها بد رهمل والمراد هاهنا بد رهمل
لترجى تازيد والحارث ولترجى تازيد فهاهنا لا وعمر وقاعد او ليس زيد ولا عمر وذاهين اذ لا يجوز
ما وليس بعد ذلك وايضا لرجى زيد بضم زبت عمر واخا اذ يبقى خبر المبتدأ بلا ضمير مع كونه جملة وقال

بعضهم العامل حرف العطف بالبناء وهو بعيد لعدم لزومه لاحد القيلين كما هو حق العامل وقالوا
لخلاف في هذا كله جواز الوقف قبل المتبوع دون التابع عند من قال العامل في الثاني غير الاول واستدلوا
عند من قال العامل فيهما هو الاول هذا او اما قدر المصنف العطف على سائر التواضع لكون استعماله
اكثر **قوله النعت** تابع يدل على معنى في متبوعه **اقول** قال في شرح المخلص القيمة لفظا
باعنار من غاية ونحوه والمراد بالعامة كل لفظ فيه معنى الوصفية جرى بها الاول في قوله
المبتدأ او الحال في نحو زيد فالحارث وجاني زيدا اذ يقال انهما وصفان ومعنى بالخاص ما فيه
معنى الوصفية اذ جرى تابعها نحو جاني رجل صابر قال جده العام ما دل على ذات باعتبار معنى
هو المقصود وينتقض به اسما الاله والكان والاشان اذ المقتل مثلا اذ كان على ذات وهو المقصود
باعتبار معنى وهو المقتل هو المقصود من وضع هذا اللفظ على ما هو شمس نفسه وقال ان
اسما الاجناس كلها تدل على ذات باعتبار معنى وليست بصفات فان رجلا موصوفه لانه اعتبار
الذكورية والاسانية قال الجواب انما اعتبرنا غير مثله بقولنا هو المقصود فان اسما
الاجناس المقصود بها الذات والصفات المقصود بها المعنى لا الذات ولما قيل ان معنى في
الموصفين اي في الاسماء والصفات ويقولون ان اردت بقولك في اسما الاجناس ان تنحصر في الوصفين
المقصود بها الذات وتحد هاهنا دون المعنى فلام اذ قصد الواضع بوضع رجل ذات في المعنى
الرجولية لا خلاف وان اردت ان المقصود الذات سواء كان المعنى ايضا مقصودا معها او لا
فلا يفتعل لان الصفات ايضا اذا ذكرتها مجردة عن متبوعها قال لا بد من الدلالة على الذات
مع المعنى المتعلق بها وكذا اذا ذكرها مع متبوعها لان معنى صابر ذو ضرب ولا شك ان معنى
ذو ذات ومعنى ضرب معنى في تلك الذات ولو لم يدل الاعلى لك المعنى لكان الصفة هو الحدث
كالضرب والحسن ثم يقول في الصفات ان المقصود بها المعنى لا الذات متاخر لقولك في
هذا الصفة الفاعل ما دل على ذات باعتبار معنى وكيف يدل الوضع على الذات مع ان المقصود
هنا ليس ذاتا وهل دالة اللفظ على شي الامع المقصود بذلك اللفظ الى ذلك الشيء وان كان المراد
بالقصد قصد الامة فان خوارب وان دل على الذات الا ان المقصود الامة به الحد القائم
بالذات المطلقة التي لا عليها هذا اللفظ فلما منع ان يمنع ان المقصود الامة من هذا اللفظ
بيان المعنى بل المعنى كان يدل عليه تركيب ضرب فلم يتبع منه هذه الصفة المختصة
الا لئلا لا تدل على ذات تقوم بها ذلك المعنى وكذا نحو المضروب فانه موضوع لذات مطلقة
يقع عليها الضرب والحسن قال والوصف الخاص تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا قال تامل
في تابع جميع التواضع من خبر المبتدأ او المفعول الثاني لما ذكرنا في تاي التابع وقولنا بذلك
على معنى في متبوعه يخرج عندنا سواء قلنا تدخل فيه البذل في نحو ذلك الجمعي زيد علمه ولو
قال يدل على معنى في متبوعه او متعلقه لكان انعم للخلع نحو رجل فاسد او فاسد في قوله المتأ
خروج البذل وعطف التنا وعطف النسق والتاكيد الذي هو مكرر لفظا ومعنويا والظاهر
وانما التاكيد القيد للاخطاء في هذا الحد اذ كلف في جاني القوم كلهم تدل على التكرار

النعت

الذي في القوم فان قال شرط هذا المعنى الذي يدل عليه الوصف ان لا يفهم من المتبوع
والشمول يفهم من القوم وكذا في باقي الرقيد ان كلاهما في الجواب ان ذكر هذا الشرط ليس عند
مع انه لا بد منه ان لا يكون واحدة واثنين في قوله تعالى لفظة واحدة والعين اثنين فتنافرا
وطرفا قصد به اطلاق الحال في قولك ضربت زيد امحدا فان محمدا اذ اقل على معنى في زيد لكن لا
مطلقا بل قيد انقال الضرب اقول قد خرج الحال عن الحد قوله تابع برعمه لانه ليس له ان
سابقة من جهة واحدة هذا ولا بعد لوجودنا الوصف لتمامه في الاستواء وصفه
استعملنا بما اول بان نقول هو اسم وضعه الاعملى معنى غير الشؤك وصاحبه صحيح التبعية
لكل ما يخص صاحب هذه قولنا اسم وضعه الجمل الاسمي والفظي قد كان صحيحا وقومها لغاتنا
في نحو جاني رجل ضرب ابوه وابوه ضارب وقولنا وضعه خرج الفاظ القيد في نحو جاني
ثلاثة لان وضعها بالحد والقيد وكذا اسائر المقادير نحو عدي زيت رطل ونحو اسم الاجناس
المؤنثة المشتق منها وقت صفات نحو رجل اسد او نحو زيد اسد فها هو ان ذلك على
معان لكنها ليست كذلك بحسب الوضع وكذا العزيم نحو صور وعدك في رجل صور وعدك
لان ليس بالوضع فلا بد من هذا الصفة الخاصة كما في فقال ان اسد وصور في رجل اسد
ورجل صور صفة وكذا نحو اي رجل لا تد في الاصل للاستيفان وقوله تعالى يخرج الفاظ
التاكيد الا التي للشؤك فان نحو نفسه لا يدل على معنى في شي بل تد له نفس متبوعة **وقولنا**
غير الشؤك يخرج الفاظ الشؤك في التاكيد كقوله ما وكله واحم ومراذ فانه في القوة والاشتم
عند التبعية من كماله في الحال اذ كل ذلك يدل على الشؤك وصاحبه اي جميعها الوجهين وقولنا
وصاحبه يخرج المصاد ويؤيد كل اسم المكان والزمان والاله وقولنا صحيح التبعية يخرج هذه
الاسماء لتمامها في موضع صحيح التبعية لغيرها بل لوجوه صفات في بعض المواضع نحو رجل
منقلب فليس ذلك من حيث الوضع كما في مررت برجل محار وقولنا لكل ما يخص صاحب
مخرج اسم الاجناس فانها لا يفهم ان تلعب بالوضع الا المبالغة فقط الذي على معنى فيه نحو هذا الرجل
وايها الرجل ومع هذا في اسم الاصناف عائد وكذا يخرج اسم الاشارة لخصوصه كما في بعض
للموضوعات ويدخل في قولنا صحيح التبعية الحال وخبر المبتدأ او غيره ذلك في نحو جاني زيد وكذا
ويؤيد عالمنا العاقل زيد فانها صفات وان لم تقع شيئا كدبهم شيئا ووصفا ولفظا
الوصف الخاص اي التابع هو تابع اليلدات ومعنى فيما غير الشؤك في متبوعة او متعلقة
نحو هذا الرجل فدخل فيه التابع في نحو هذا الرجل ويرجل اي رجل ويرجل يجمع ويرجل حسن وجه
ويرجل جار وغير ذلك ويخرج ذلك في نحو عجمي زيد عليه **وقوله** وما يحدده تخصيصه او تخصيصه
يكون محمدا الثنا والذم او التوكيد نحو هذه واحدة **وقوله** معنى التخصيص في طلبه تقليل الاشياء
الحاصلة في التكرار وذلك ان الرجل في قولنا جاني رجل ضارب كان موضع الواضع مختصا لكل فرد
من افراد هذه النوع فلما قلت ضارب قلت الاشياء والاحتمال ومعنى التوجيه عندهم رفع
الاشياء الحاصلة في المعارف اعلاما كانت او لا نحو زيد العاقل والرجل العاقل **وقوله**

وقد يكون محمدا الثنا العطف قد التي هي لتقليل في المضارع مؤد ثناء مجيد لمحمدا الثنا او الذم
او التاكيد قليل وانما يكون محمدا الثنا او الذم اذا كان الموصوف مغلوما عند المخاطب سواء كان
مما لا يشربك له في ذلك الاسم نحو لبيد الله الرحمن الرحيم اذ لا شربك له تعالى في اسم الله وهو مؤدو الله
من الشيطان الرحيم وكان ماله شربك فيه نحو اناني زيدا العاقل العاقل العاقل العاقل العاقل
او اعرف المخاطب زيد الا في قبل وصفه وان كان له شربك في هذا الاسم وانما يكون الوصف للتاكيد
اذ افاد الموصوف معنى ذلك الوصف محمدا بالتحسين نحو لفظة واحدة والعين اثنين فان كان ذلك
المعنى المخرج به في المتبوع شموليا واجازة فالتابع تاكيد لصفة نحو الرجلان كلاهما والرجلان كلاهما
ونقلتهم وان لم يكن هو صفة كما في قوله تعالى لعين اثنين انما هو الاله واحد وان كان معنى التابع
تبعي المتبوع سواء بالمطابقة فالشأن في تاكيد تكرير نحو الرجل نفسه وزيد زيد وقد يخرج المحمدا التزم
نحو اما زيد الباسير الفقير **وقوله** ولا فرق بين ان يكون مشتقا وغيره اذ كان وصفه لغرض المعنى
عوماشل يمي ويذم عال او نحو ما شل مررت برجل اي رجل ومررت بهذا الرجل ويريد هذا
اقول قال في الشرح يعني ان غير التبع ان يكون تابعاً يدل على معنى متبوعة فاذا كانت كذلك
لذلك صحيح وقومها لغاتنا لا فرق بين ان يكون مشتقا وغيره لكل كان الاخر في الدلالة على المعنى في
المتبوع هو المشتق فهو كغيره من التبعين ان الاشتقاق شرط في نحو جاني زيد او غيره المشتق للمشتق
هذا كلامه اعلم ان جمهور النحاة شرطوا في الوصف الاشتقاق فلذلك استضعفت سيبويه في
مررت برجل اسد وصفه ليرتضف زيد اسدا لانه لا فرق في الوصف لا في الحال اشتقا
وفي الفرق فطره النحاة يشترطون ذلك فيما معاً والمصنف لا يشترطه فيه ما ويكتفي بكون الوصف
والا على معنى في متبوعة مشتقا كان او لا ويكون الحال هيئة للمقابل والمفعول **قوله** لانه كان وصفه
لغرض المعنى عوماشي وضع للدلالة على معنى في متبوعة في جميع استعمالها كما في المنسوب وجزوا
الى اسم الجنس فانها موصوفة في جميع المواضع اما ظاهرا او مقفدا او المراء بالوضع لغرض المعنى
عوماشي الوصف العاقل وقد جددناه ومن الجاهل الموضوع لذلك كل موضوع فيه الالف واللام
كالذي والبي وفروعهما وذا الطائفة لان الذي قام بمعنى القاسم **قوله** او خصوصاً يعني به
ان موضع الدلالة على معنى في متبوعة في بعض استعماله وهو كاسم الجنس الجاهل بالنظر الى اسم
الاشارة فانه اذا موصوع للدلالة على معنى في اي في اسم الاشارة نحو هذا الرجل كما ذكرنا في باب
النداء اما لوجاهته صفة لغير اسم الاشارة نحو مررت برجل اي القابل في الرجولة فلا يلزم
موضوع المعنى في متبوعة لان استعمال الرجل بمعنى الكامل في الرجولة ليس وصفاً كما ان استعمال
اسد بمعنى ضارب في قولك مررت برجل اسد ليس وصفاً فان قيل لم يجوز وصفه باسم الاجناس
باجزاء متماثلة لما وضعت له سائر المبهات التي هي غير اسم الاشارة كما كان وصفاً فان قال
مررت بشخص رجل وسمي اسدا كما يقال بهذا الرجل ويد ان الاسد فان شخصاً مستغنياً
كاسم الاشارة قلت الجوز الموصوف في مثله عن قابضة رائدة على ما كان يحصل من اسم الاجناس لولم
تقع صفات اذ قولك مررت برجل مفيد الشخصية واسم الفريد السبعية بخلاف رجل طويل

لنه

ق

وقد يحد في الضمير كما مر في خبر المبتدأ وقد تقع الطليقة صفة لكونها محكية بقول يحد في هو الفت
في الحقيقة كقوله جاء أعمد في كل ذات الذيب فظا أي عمد ومقول عنده هذا القول كالمفعول كالا
نحو لقيت زيدا الضمير هو أعمد أي مقولا في حقه هذا القول ومفعولا نائبا في باب ظن نحو وجدت
الناس أخيرا نقلة **قول** ويوصف بحال الموصوف وحال متعلقه غير مرت رجل حسن علامة
فالاول يتبعه في الاعراب والتعريف والتذكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
والشأن يتبعه في الجملة الاولى في البواقي كالفعل **القول** قوله بحال الموصوف الجار والمصروف
في محل الرفع قابل بوصف اي جعل بحال الموصوف اي هيئة وصفاته وهو الكثير كما في رجل قاتل
ومضروب وحسن وقد جعل بحال متعلق الشيء وصفاته ذلك الشيء لتبذله منزلة له خور جعل
مضربا جارا في حصوله لئلا يكون بذلك وقد التفتيح ان كان منونا فهو يجري على الاول رعا وضعا
وجرا لا خلاف فيه بينهما نحو مرت رجل صار ابوه زيدا او صارت اباه زيدا ولا يكون اذا
اسما الفاعل والمفعول الناصبين للفعل بوضايب لما تقدم من انما لا ينصان مفعولا
عني الماضي وان كان منصوبا فلا يحل ان يكون صفة مشبهة او غيرها والصفة تحت اضافتها
اي فاعله ان اضيفت نحو رجل حسن الوجه اذا لمفعولها وغير الصفة اما ان يكون ناصبا او غيره
فالماضي الملازم مضاف الى الفاعل نحو رجل قاتل الغلام ولا يتعرف اضافته الي مفعوله ولا يجوز
اضافة الملازم المتعدي الى الفاعل لانك اذا اضعفته الى الفاعل يلاذك المفعول به نحو رجل صار
الغلام التيسر الفاعل بالمفعول فلا يعلم ان اسم الفاعل سببه وان ذكرت المفعول به لم يجر ايضا
لان اسم الفاعل الماضي لا ينصب مفعولا به وان اضعفته الى المفعول به فلا بد من ذكر الفاعل فلهذا
غير زيد صار عمر وعلامته اسم زيد صار علامته عمر فاذا لم يذكر كان اسم الفاعل غير سمي
ويعرف بالاضافة لانه مضاف الى غير مفعوله وان لم يكن السبب ناصبا خاز عند سببه ان ينعش
مطلعا كما في المنون سواء كان حالا او مشتقلا نحو رجل صار علامته زيد الان او قد او سواء كان
بالا وهو ما كان محسوسا في كالفاعل والصارب او غير علاج كالف والعارف والخال والملازم
وقال وليس لي ايمان ان يكون حالا او مشتقلا فالحال يجب وصفه على الحال وان كان من كونه سواء كان
علاجيا او لا نحو مرت رجل صار زيدا ويزيد مخالطة او الوقت سببه به نحو زيدا عليه على الخارب
مع كونه مفعولا لان المانع عنده من ايجارته على الاول الاضافة في خبر ان يكون زيد الصارب
الرجل علامته ينصب الصارب على الحال واما ان يصفه في خبر زيد مخالطة او الوقت سببه به لا يركب
انه ليس مضاف الى الضمير بل كونه في المضاف بل تقول الضمير في محل نصب على انه مفعول كاتر
في الاضافة من مذهب بعضه والمستقبل عند سببه ويبحث وصفه على كان اول على ان يكون
هو المرفوع بعبارة جملة السبب صفة للتكوة غير مرت رجل صار زيدا ويزيد سببه به يوافقه
في جوار النصب في الاول والرفع في الثاني بخلافه في نحو نعمت مستشهد بقول ابن مسعود وظن
من خلى الشتر وراعين مرضي نالها الشفا فصحح واسم الفاعل مهنا للاطلاق وحكمه
الحال والمستقبل كما مر في باب الاضافة قال والراعي يحد نالها الشفا بالجر والتثنية غير جبر القبل

وتركته به نص على مخالطه به وضع مخالطه به ونون ان على ركه في الابتداء او قال عيسى بن عنان كان بلاحا
وجب ركه على الابتداء كما كان او مشتقلا واما غير العلاج فان كان حالا وجب نصبه على الحال وان كان مشتقلا
وجب اتياءه للقول وسببه به يناديه ايضا في الوجوب لا الجواز والزمه سببه به بما لا يحجب لمانعة فلهذا
قال المضاف اضافة لفظية كالنور عند العرب وعند النحاة والنون سببا كان او غيره نحو جريه على الاول
بما كان او كالا كان او مشتقلا فكذا ينبغي ان يكون المضاف المنون تقديره ولا سبب في الاضافة عارض
لا يجب الرفع او النصب فاجاب اخبر بما لا موجب حكمه هذا اذا اردت اعمال اسم الفاعل على الفعل انما اذا
لم يرد ذلك وجعلته اسما للذين فيه الالرفع على كل حال نحو مرت رجل ملازمه رجل الام لا منه ورجل جات
لملازمته لا من ركه ما لم يوجد من الفعل كما جعل صاحبه كذا فعل هذا القول في المشي والجرى برجل
ثلاثا في الابدان ولا زومه برفلان وما يقع سببا قياسا غير اسم الفاعل واسم المفعول الصفة
المشبهة الاسم المنسوب نحو رجل مصري حماره كونه مفعول يتنوب فعله وما جازم ذلك كما على
فيم سوا نحو برجل هو امور والعقد وسوا ابوه وامته والضمير المشهور ركه سوا على لا يند الفاعل قد انهم
كون اندرهم لم يند زهره في محل الرفع فانه قابل سوا في قوله تعالى ان الذين كفروا سوا الله الذرهم
تند زهره على ان يكون سوا وحده مرفوعا على الله الخزان وقد جازم ركه برجل سوا في قوله تعالى فطما طالا
وامد اختلاف الاول لانه معنى مستوفى بين اثنين فصاعدا ومن السماع القبيح قولك رجل جئت
فضله ورجل رجل ابوه اي قابل وكذا المضاف برجل عشرة غلانه وتعبه راع طوها وكذا الغلب
المصنوع منه الشيء نحو دس خز صفته وبكتاب طين خاتمه وكذا الجنس المشهور معنى من المعاني نحو
برجل اسد غلامه اي جرى وكذا القولك برجل مثلك ابوه ورجل اي عشرة ابوه وهذه كلها من المألوف
التي تقع صفات لا على الناس كالتقدير ذكرها قوله فالاول يتبعه في الوصف بحال الموصوف يقع
الموصوف في اربعة من جملة العشرة الاشياء المذكورة احد تلك الاربعة واحد من الثلاثة التي
هي الافراد والتثنية والجمع والثاني ممة اعشاش وانكسار ونوب اشمال ونطفة كاشاع لان التثنية
مختصة من الاكسار والاعشاش وهو قطعها والنفث مولع من قطع كل واحد منها مثل اي حلق القطعة
مركبة من اشياكل واحد منها مشتمل على الاشياء الثلاثة المركبة منها حار وصفه بها وجرى
على ذلك كون افعال جمع قلته حكمه حكم الواحد قال تعالى فسحقكم مما في بطونهم والضمير للافعال
وقال سببه به افعال واحد لاسم وكما في قص شرادم ولحم خراذيل وكتابها واحد من التعريف
والتكثير واجاز بعض الكوفيين وصف الذكوة بالمعرفة فبما فيه علاج او قد استشهدا بقوله تعالى
ويل لكل همزة لمزة الذي جمع تالا والجرور على انه بذلك او وقت منقطع رعا او نصفا كما في موضع
والجار الاخر وصف الذكوة الموصوفة بالمعرفة حال لا وليان صفة لاجاز يقومان مقامهما
والاولى انه يترك او خبر مبتدأ محذوف وثالثا واحد من التذكير والتانيث والجمع سوا
من ثلاثة انواع الاعراب التي هي الرفع والنصب والجر واما شعبة في هذه العشرة لكونه اياه
في المعنى قوله والثاني يتبعه في الجملة الاول اي الوصف بحال المتعلق بمتبع الموصوف في
اثنين من جملة الجملة الاول عني واحد من ثلاثة انواع الاعراب واحد من التعريف والتكثير

صاحبه

قوله وفي الواو في الفعل وان كان الفاعل مذكرا او مؤنثا بقية السببي كما يطابق الفعل فاعله في
التذكير والتانيث او يذكر اذا كان الفاعل غير حقيقي التانيث اوحقيقيا معذورا لا كالفعل ولو نظرت
حق النظر وجدت الاول وهو الوصف حال الموصوف ايضا في الجملة الواو في منطوقه الى فاعله
وكما انك لا تفعل لان فاعله جند هذا الضمير المستكن فيه الرجوع الى موصوفه والفعل اذا استعمل في
الضمير ليعمله الالف في التثنية والواو في جمع المذكر العاقل والنون في جمع المؤنث وموجب
في الواحد المؤنث فذلك قلت رجل ضارب ورجلين ضاربين ورجلا ضاربا ورجلين ضاربتين
ضاربة وبامرأتين ضاربتين ومثوبة ضاربات كما تقول في الفعل مضرب ومضربة وان
ومضرب ومضربة ومضرب ومضربة ومن شرجس قاروتيل فاعله ضارب ومضرب ومضرب
وتعوز فاعله **قوله** اي ومن جهة ان السببي في هذه الجملة كالفعل حسن فاعله ضارب ومضرب
يقعد فلان فاعله ضارب ومضرب فاعله ضارب ومضرب فاعله ضارب ومضرب فاعله ضارب ومضرب
حاني رجل قاعدون فلان لا نه من فاعله فاعله ضارب ومضرب فاعله ضارب ومضرب فاعله ضارب ومضرب
المستند الى ظاهر المتن والمجموع ضعيف كما في آخر الكتاب لكن ضعف فاعله فلان فلان فلان
من ضعف يقعدون فلان الالف والواو في الفعل فاعله في الاغلب الاكثر ويحتمل
علا من التثنية والمجمع ضعيف كما في خلاف الالف والواو في شئ الاسم ويحتمل فاعله
سوقا وصفا علا من المثنى والمجموع كما في اول الكتاب ولو كانا فاعله لم يتغير في جاني
النصب والجر ورايت قاعدون وقاعدون بل هما في الشئ متساويان في الشئ الذي لا يفرق
له نحو الزيدون والزيدون والزيدون فاعله فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان
لانك اذا كررت الاسم المشابه للفعل خرج لفظا عن واردة الفعل ومنا سببه لان الفعل لا
يكسر فاعله في فاعله فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان
الذي احسن منه فاعله في الظاهر لان تخرج الراوي عن الاستبابة الى المردية او يجعل المظهر
بدل من الضمير ويجعل الفعل غير متعلق بفاعل هذا ايضا غير محروك رجل قاعدون
ابواه لا نه كقاعدة ان ابواه بل الواحد رجل قاعد ابواه او رجل قاعد ان ابواه **قوله** والمضرب
لا يوصف **قوله** اعلم ان المضرب لا يوصف ولا يوصف به اما انه لا يوصف فلان التكملة والمخاطب
منه اعرف المعارف والاصول في وصف المعارف ان يكون للتوضيح وتوضيح الواضح يحصل الماحل
واما الوصف المفيد للمدح او الذم فلم يستعمل فيه لانه استعمل في ما هو الاصل في وصف الماحل
ولم يوصف الغائب اما لان مفسره في الاصل لفظي فصار سببه واضحا غير محتاج الى ضمير
المطلوب في وصف المعارف في الاغلب واما جملته على التكملة المخاطب لانه من جملتها واما انه لا
يدل على معنى من ان الموصوف في المعارف ينبغي ان يكون احصا او متساويا ولا اجزى من المضرب ومتساويا
له في يقع صفة له وقول بعضهم لم يقع صفة له لا يدل على معنى فيه نظرا انه هو الذي يدل على ما دلل
عليه مفسر فلور جمع الية على معنى كسر الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لذلك عليه ايضا كقول
زيد كسر وانت هو وانما كسر الكسائي وصف ضمير الغائب في قوله تعالى لا اله الا انت العزيز الحكيم

وقوله مررت به المسكين والجهول ومحاوون مثله على البدل ولما ذكر المصنف انه لا يوصف بالغير
لا ينبغي ذلك بقوله بعد الموصوف اخر ومتساوية لاشئ اخر من المضرب ولا متساوية **قوله**
والموصوف اخر ومتساوون من شعره يوصف ذو الامر لا مثله او بالمصنف الى مثله **قوله** وانما
ان تعرف انه ليس من شعره بعد انه ينبغي ان يكون ما يطابق عليه لفظ الموصوف من الاخر اقل ما يطابق
عليه لفظ الصفة او متساوية فان هذا لا يطرد ولا في المعارف ولا في النكرات اما في المعارف فانك تقول
حاني الرجل العاقل وهذا الرجل ولقيت الشئ العجيب واما في النكرات فانك تقول رايت شيا ابصر
وهذا ذات قديمه او اجبة الوجوب بل بعد ادعاء ان المعارف اعني الضمير واللامر والمبها
وذا الامر والمضائف الى حد هذا يوصف ما يصح وصفه منها ما يصح الوصف به منها الا ان يكون
الموصوف اخر لي اعرف من صفته او شيا في التعريف فتقول الرجل العاقل الشئ في حد وان كان
اخر من الاول من جهة من لول اللفظ الا انما من جهة التعريف الطاري على مدلوله الا ان
متساويا وان في قوله هذا الرجل لفظ هذا الامر من الرجل من حيث انه يصح ان يشار به موضع واحد
الى اي مشارة كان لكن التعريف لا يشار اوي من تعريف ذي الامر كما في فعل هذا يخص فاعله
الموصوف اخر ومتساوون بالمعروف فيه ينبغي ان يعرف من اربب المعارف في كون بعضها اقوي من بعض حتى
تدلي عليه الامر في قول الموصوف اخر ومتساوون بالمعروف من سبويه وعليه الجمهور من الخطا انما
المضرب اخر من اعلام شعر اسم الاشياء شعر المعروف باللامر والموصولات وكون التكملة والمخاطب في
المعارف ظاهرة واما الغائب لان احتياجه الى لفظ يفسر جعله من وضع البدل واما كمال العلم
اخر واعرف من اسرار الاشياء لان مدلول العلم ذات معينة مخصوصة عند الواضع كخبر المفسر
غافل اسرار الاشياء فان مدلوله عند الواضع اي ذاته معينة كانت وتعيينها الى المستعمل وان يقول
به الاشياء الحسنة فكل ما يقع اللبس في المثار اليه اشارة حسنة فذلك كان اكثر اشارة الى
موصوف في كلامهم ولذا لم يفسر خبر اسرار الاشياء ووصفه لشدة احتياجه اليه واما كان الاشياء
اخر اعرف من المعروف باللامر لان المخاطب يعرف مدلول اسرار الاشياء بالعين والقلب متساوون
ومدلول ذي الامر يعرف بالقلب دون العين والضعف تعرف ذي الامر يستعمل بمعنى النكرة نحو
قوله تعالى لن كلمة الذنب كما في باب المعرفة والنكرة والموصول كذا في الامر واما المضافات
الى احد الانواع فتعريفه متساوون تعريف المضاف اليه متساوون لا يمكن في التعريف منه هذا عند
سبويه واما عند المبرد فان تعريف المضاف انفس من تعريف المضاف اليه لانه لا يمكن
ولذا يوصف المضاف الى المضرب ولا يوصف المضرب نحو الطريق في قوله رايت ظمرا لاجل
الطرف بذلك لا صفة وعند سبويه صفة لغيره ومن ذهب الكوفيون ان الاخر في العلم شعر
المضرب شعر الميم ثم ذواللامر والعلم نظرا الى ان العلم حين وضع لم يقصد به الا مدلوله
معين بحيث لا يشار به في اسمها بما تله وان اتفق شراؤه فهو ضمير فان خلاف سائر المعارف
كما في باب المعارف وعند ابن كيسان الاول المضرب شعر العلم ثم اسم الاشياء شعر الامر شعر
الموصول وعند ابن كيسان اخرها اسم الاشياء لان تعريفه بالعين والقلب ثم المضرب شعر العلم

ثم ذو الامر وقال ابن مالك اعرفها ضير المتكلم شعر العلم الخاص اي الذي لم يتفق كلفه شاعرا وكذا
 وصفه الخاطب جعله تامي ورجحة شعر ضير الغائب الشاعري من الاتهام اي الذي لا يشبه شعر
 شعر المشاعر وهو المشادي شعر الموصول وذو الاداة والمضاف بحسب المضاف اليه اقرب
 المشهور الذي عليه الجمهور فاذا انفرد ذلك فان وجدت المضاف بحسب المضاف اليه اقرب
 بدل عند ابن السراج صاحب ذلك المذهب لا صفة فاسم الاشارة في قوله يزيد هذا
 عند ابن السراج صفة عند غيره وعليه فقس وانما انجز ان يكون المضاف من المنعوت لان
 الحكمة تقتضي ان يبدل المتكلم بما هو اخفى ان اكتفى به الخاطب فذلك ولا يحسن الى نعمت
 والاراد عليه من التعت مما يرد اذ به الخاطب معرفة فاذا ثبت ذلك رجعت الى التعت
 وتبين اني قد عصب سببوه في ترتيب المعارف اذ هو اول واشهر فقول المصنف لا يوصف
 ولا يوصف به كما تقدموا العلم لا يوصف به لانه لم يوضع الا للذات المعينة لا لغيرها
 ذات ولذلك اذا قلنا في العلة عن الجنسية اسرر ذلك على معنى اني ذلك المعنى للجنسية
 نحو امر واشعر اذ اسميت بمما لا يقع من الموصولات وصفا لافعالها ولا للامر نحو قوله في
 واللاتي وبالحا المشابهة لفظا للصفة المشبهة في كونه على ثلاثة فاصلا عن من وما واما
 اي الموصول فلم يقع وصفا لان لا يخلط فيه الشرط والاستثناء ووقوعه موصولا قليل
 فروع في ذلك الاكثر واما يوصف بذو الطائفة وان كانت على جرحين كما في قوله قول لهذا المرء
 ذو سباعيا حكمه فان المنية في الغالب لشيء يستلزم الموصوف لوصف باسمه الاجناس
 نحو رجل ومال واما وقوع الموصول موصوفا فلهذا لم يثقل على ان لا يقال لرجل ان الموصوف
 صفة لمن كما في الظاهر انه مستغنى بالصفة فالعلم ينعى بالمهمين وذو
 الامر والمضاف الى العلم والى احد المهمين والى ذي الامر ولا ينعى بالمضاف الى المضاف لان العلم
 من العلم اذ اعتناء المضاف في التفرقة بالمضاف اليه والما اسم الاشارة فلا يوصف الا بذو العلم
 والموصول كما في وكان القياس ان يوصف بكل واحد من المهمين وبذو الامر والمضاف
 اليه احد هذه الثلاثة وذو الامر لا يوصف الا بمثله او بالمضاف اليه مثله او بالموصول لانه
 مثله على ما بينا ووصف بعضهم انه يوصف بجميع المضافات قال الرجل صاحب وصاحب زيد
 قال والمنع منه ففسر وعلى مذهب سببوه لوجاهته ذلك فهو يوصف لاصفة فان جعلت
 المضاف موصوفا قلنا المضاف الى المضاف ينعى بكل واحد من المهمين وبذو الامر والمضاف
 الى الموصوف الى العلم والى كل واحد من المهمين والى ذي الامر واما المضاف الى اسم العلم
 فينعى بكل واحد من المهمين وبذو الامر والمضاف الى العلم والى كل واحد من المهمين والى
 ذي الامر واما المضاف الى اسم الاشارة فينعى بكل من المهمين وبذو الامر والمضاف الى
 احد هذه الثلاثة واما المضاف الى ذي الامر فينعى بذو الامر والمضاف اليه وذو الامر والمضاف
 الى الموصول ينعى بما هو هذا كله على مذهب سببوه الذي عليه الجمهور وذلك لعدم ان يوصف
 مذهب غير من نصف المقارن بعضها ببعض وفق مذهبهم وانما على غير ما يقتضيه مذهب

بعضهم

بعضهم فهو عند ذلك لا يوصف على ما مر وقد تبين مما ذكرنا معنى قوله ومن شعره يوصف
 ذو الامر لا بمثله او بالمضاف اليه مثله ويوصف بالموصول ايضا كقولهم لهذا المرء ذو
 سباعيا **قوله** وانما التزم وصف باب هذا بذو الامر للانه من شعر ضعيف مرث
 بهذا الابيض وحسن هذا العالم **قوله** كانه مثل فقبل كان الواجب بنا على قولك بان
 الموصوف اخص او عشا وان يوصف اسم الاشارة بكل واحد من المهمين وبذو الامر
 وبالمضاف اليه احد هذه الثلاثة وهذا لا يوصف الا بذو الامر والموصول نحو هذا
 الرجل وهذا الذي قاله كذا او بعد اذ وقال كذا على اللغة الطائفة فاجاب بقوله لا يوصف
 اي اسم الاشارة منهم الذات وانما تعين الذات المشارة اليها به انما بالاشارة الحسنة
 او بالصفة فلا يفسد تعينه بالصفة لانه يمكن تعينه بمهم اخر مثله لان المهم مثله لا يرفع
 الاقسام فلم يبق الا الموصول او ذو الامر والمضاف اليه احد هاتين التعريفات المقطعات بالغا
 اليه والايق بالحكمة ان يرفع اليها المهمين بما هو متعين في نفسه كذا في الامر لا بالشيء الذي
 يكسب التعريف من معرف غير شعره كالتعريف من شعره تعينه المستعار فاقصر على ذي الامر
 لتعينه في نفسه وحمل الموصول عليه لانه مع صلته مع ذي الامر والذي ضرب بمعنى الضارب
 وايضا الموصول الذي يقع صفة ذواله وان كانت زائدة وقد ذكرنا ظر فامر بحال المهم
 الموصوف بذو الامر باب المشادي فليس جمع اليه وذكرنا هناك ان بعضهم يقول ان
 الامر عطف بيان لاسم الاشارة **قوله** ومن شعر ضعيف اي من جهة ان المراء من وصف
 المهم تبين حقيقة الذات المشارة اليها به ضعف بهذا الانفس لان الاصل عام لا يخص
 موعاد ونوع كالتفان والفرس والبقر وغيرها بخلاف هذا العالم فان العالم مختص
 بنوع من الحيوان فكانت قلت بهذا الرجل العالم ولا بأس ان تذكر بعض ما اغفل المصنف
 من احكام النعت وهي اقتسام احد هاتين الاوصاف مع تفرق الموصوفات اعلم
 انه اذا كان العامل واحدا وله معمولان متفقان في الاعراب بسبب عطفت احد فلما على
 الاخر فان التقاء هذين وتكبر احدا في اذكر كل واحد منهما بوجه ما في الاول نحو تاني
 زيد الطريف وعمر الطريف والشاقي عونا في زيد وعمر والظريفان ورايت رجلا وامراة
 ظريفين واذ اجتمعا في النعت غلبت النكرة على التانيته كرايت والحق على غير محرم
 بالزبدن وفروسيهما المتليين وكذا في خبر المتبذ او الحال نحو هاتين الوديان والحق مقبول
 وتجا في زيد وعمر والحمار مسرعين وان اختلفا تعريفا وتكبر المرء من جميع ما في وصف واحد
 فلا تقول هذه ناقة وصيلها الراعيان ولا تعان لامتاع تحالف النعت والمنعوت تعريفا
 وتكبر اقامتا ان يزد كل واحد منهما بوجه ما في نعت مقطوع عونا في رجل وزيد
 الطريفين وان اتفقا عرابا لا بسبب العطف نحو اعطيت زيدا الهامة فلا يجوز جمعها في وصف
 بل تعذر كلا منهما موصوفا وتجمع ما في نعت مقطوع لان الشايع في حكم المتبذ اعرابا فلا يكون
 اسما واحدا مفعولا اول وثانيا فان كان العامل واحدا لمعجلا لا يختلف في الاعراب قالوا

معنى أيضا يجوز جمعها في وصف فاما ان تعدد كلاً منهما بوصف او جمعها في نعت مقطوع فان اذوت
 فالاولى ان يكون نعت كل واحد الى جنبه نحو لقي زيد الطريف عمرا الطريف ويجوز جمعها في نعت
 عمرا الطريف الطريف نعت الثاني بجنبه ونعت الاول بجله نعت الثاني لانه اذا كان لابد من
 الفصل بين النعت ومنعونه ففصل احد هاتين صاجدا الى من فصلهما معا معنى مثله في الحال
 وكذا اخلافا عند البصريين اذا التقيا معنى نحو صار كزيد عمرا واخا هاشم وتعلب بهما في نعت
 مع التقا فيهما تعريفا وتذكيرا انظر الى المعنى اذ كل واحد منهما فاعل ومفعول من حيث المعنى لا الى
 هاشما فيكون من اعادة جانب الفاعل لانه معتد الكلام فيرفع الوقت نحو صار كزيد عمرا والظرف
 وتعلب يسوي بين الرفع والنصب للتساوي معاني المعنى وان لم يكن الفاعل واحدا فاما ان يكون
 القول واحدا والاولى في الاول ان كان الفاعل مذكورا للتأكيد جاز جمعها في وصف نحو قاتل زيد
 وقاتل عمرا والظرفان وان لم يكن مذكورا للتأكيد فان كان الفاعلان من نوع واحد اي كانا
 راضين او ناصيين او كافا اسما او فاعلين او ناصيين او كافا اسما او فاعلين او ناصيين جاز
 مبداء ابن اوجوسين وكان احدهما مفعولا فاعل الآخر والمفعولان مشتركين في اسم كان يكونا فاعلين
 او مفعولين او خبرين او مجتهدا ان فان المشتد والخبر يترافعان على الصحيح كانهما مفعولان
 واخلافا جمعها في وصف اذا التقيا تعريفا وتذكيرا نحو قاتل زيد وقاتل عمرا والظرفان وضرت
 زيد او كمنه بعمرا الطويلين وجازي غلام زيد واليوسف والظرفين واسم كزيد واليوسف
 الطويلان سواء كانا الطويلان صفة للتأكيد او الخبرين والمبتدأ والرجح وكثير من المتأخرين
 يأتون جواز ذلك الا اذا التقيا الفاعلان معنى مع الشرط المذكور نحو جلس انوك وفتح
 انوك الكونان والمبتدأ يمنع نحو هذا رجل وذلك امره مطلقان لاختلاف اسمي الاشارة قرأ
 وفتح اخلافا لسبب يده فانه يحل خبر بهما على الفعلين المختلفين فان لم تعطف احدهما على الآخر
 او لم يشترك المعنويان في اسم خاص او لم يتلفعا تعريفا وتذكيرا لجمعها في وصف فلا
 تفوت هذه جازية اخرى ابن الفلان كرام وصف لاخرى ولا يبين مقابل فتقول كراما على
 القطع وكذا القطع نحو هذا امر اخر لغيري ليليك العتلا وذلك لان احدهما ليس مفعولا على الآخر
 ولا تفوت هذا رجل في الدار اخر كتمان لان المعنويين لم يشتركا في اسم خاص لان احدهما
 مبتدأ او اخر خبر وكذا لا تفوت جازي زيد وذات رجل كتمان بل تقطع لاختلاف المعنويين
 تعريفا وتذكيرا وذهب بعض المتأخرين الى وجوب القطع عند اختلاف الفاعلين نظيفا
 لان الفاعل في النعت والمنعوت شي واحد على الصحيح فذكر الصفة متعولة الفاعلين
 وان لم يكن الفاعلان من نوع واحد نحو ضربت زيد وان نحو قاتل عمرا ونحو هذا الكلام زيد
 فان نحو ومنعوا جميعا في وصف واجبا بعضهم نحو غلام زيد الطريفين على الوصف وان
 اختلف الفاعلان والعمل معا فموجب على احاطة قطع النعت للمشتد فيه الا الكسائي فانه لا
 جمعها في وصف عند تقارب المعنى نحو ضربت زيد او الممان عمرا الطويلان لان زيدا وعمرا
 لهما نعتان معا واعلم انه لا يجوز نحو ضربت الله وهذا زيد الرجلين الصالحين على القطع لانك

لا تفتي

لا تفتي الا على من انبثه وعلته ولا يجوز ان يخلط من تعلم من لا تعلم ففعله ما علمه واحد في
 وثانيه ان الفرق القربات مع جمع الموصوفات اعلم ان الموصوفات اذا كان مجموعا عاقلها القضا
 فاما ان يجمع الصفات على وقت واحد او اقل في الاول يجوز الاتباع والقطع الى لرفع على ليد
 مبتدأ احد وقت او مبتدأ احد وقت الخبر تقول من وقت ثلاثة رجال شاعروا وكانت ويزاد
 واذا اوصفت فالتقدير بعضهم شاعروا وبعضهم كاتب وكبعضهم يزار او صر شاعروا وكاتب ومبزراد
 او منهم شاعروا ومنهم كاتب ومنهم يزار ولو نحو الفاعل يعا وتذكيرا فقطع الوصف الى الرفع لولي
 ان لم يكن هناك الحال معنى نحو الرجلين قصير وطويل ويجوز قطعه الى النصب ايضا على الحال
 ان كان لهما معنى نحو الرجلين ضاحك وساكن ولا يجوز لا يمتنع في الوجهين الاتباع على البدل ويجوز القطع
 الى الرفع في خبر من اوصاف الابنة الخ قوله فلا تجعل ضيفي ضيف ثلثين واخر متعزول عن البيت
 جازي اي منه تاضيف متعزول ومنه اخر متعزول وقوله فاضيف في حيث التثنية شريفة
 طليق وتكون اليد من ومنه اخر متعزول وقوله من عرفت اي ارفع الموت اي قارب
 وفي الثاني اي فيما كان الصفات فيه اقل الرفع لا غير على القطع على ايت ثلاثة رجال كاتب
 وشاعر ومبزراد وقد اجاب بعضهم وصف البعض دون البعض بفتحها بفتحهم كان محو لهم
 لما استقلت ثلاثة اكلب يتطاردها وان واما ان كان الموصوف متعزلا او الصفات متعزلة
 نحو مرت برجل كاتب شاعر يزار فالاولى الاتباع فتكون القطع على تقدير هو كاتب ولا يجوز
 تقدير من منهم كاتب ولا يقطعهم كاتب وثالثا فقطع الصفة زها او نفسا اعلم ان جواز القطع
 مشروط بان لا يكون النعت للتأكيد نحو اس الدار والحق والحق والحق لا يكون قطعا للشي
 عما هو متصل به معنى لان الموصوف في مثل ذلك نعت في معنى الصفة وال عليه فلهذا المقطع
 التأكيد في نحو جازي القوم اجفون اكفون والشرط الاخر ان يعلم السامع من الصفتان النعت
 بذلك ما يعلم المتكلم لانه ان لم يعلم في المنعوت محتاج الى ذلك النعت ليهيبه وتسمى
 ولا قطع مع الحاحه وكذا اذا وصفت الموصوف بوصف لا يعرفه مخاطب لكن ذلك الوصف
 يستلزم وصفا اخر فلك القطع في ذلك الشأن الا لانه من غيرت بالرجل العالم المتكلم
 فان العمل في اغلب مشتتات للتبجيل ومع اجتماع الشرطين جاز القطع وان كان نعتا اوله
 كقوله تعالى واسم الله الحظ وقوله الحمد لله الحميد وشرط الرجحان في القطع ككرر
 النعت فتقول ان كان النعت المراد قطعه متعزلا وجب ان لا يكون المنعوت اسم الاشارة
 لما ذكرنا ان اسم الاشارة محتاج الى نعت ليس دانه وان كان نكرة فالشرط سبعة نعت
 اخر مبن وان لا يكون النعت الثاني ايضا محذورا التحصيص لانه اذا احتاجت النكرة الى
 النعت لتحصيل الجز القطع الا لقطع مع الحاجة والام في نعت النكرة
 المقطوع بالواو الدالة على القطع والفصل اذ طاهر النكرة محتاج الى الوصف فاذا قطع
 محرف هو نفس على القطع اعني الواو قاله يادي الى الشوة عطل وشعنا واضيع شل السفل
 ويجوز في المعرفة ايضا القطع مع الواو كقول الخنوق لا يبعد قوي الدين ههنا

فان قلت فما تقول في قول من
لا يخوف من يوسف الا اذا كانت
الصفحة خافية كونه خائب
كاتبها وكتب صاحبها
قلت انما هو ان الشاهد انما هو
قلت انما هو ان الشاهد انما هو
وجود الدين من جهة الادلة
افق من الصفح بالمدف
واعلم ان هذا هو الذي
الامر ان يكون من صفح
له الود ان يكون من صفح
فان قلت ولكن انما هو
الحديد اسفله ١٢
شيخ قصيده انما هو
لا يخوف من يوسف
تعالى

العطف

اليد فاعلا كان او مفعولا او غيرهما ونسبة الاسم اليه اذ كان مصفا فاقول مع متبوعه
خرج البذل لانه هو المقصود عنده دون متبوعه وسند كوكلام عليه في بابه وقد كان
عطف البيان هو البذل وخرج بقول مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن واذا اتينا الا
المقصود بالنسبة معها احد الامرين المعطوف او المعطوف عليه قول **ب** يتوسط بينه وبين
متبوعه ليس من قام الحد بل هو ثمر عطف العطف ذكره بعد تمام حد قال ولم استغن في الحد
بقولي العطف تابع متوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لان الرضائف يعطف بعضها
على بعض قوله الى الملك القدير وابن العنبر وليث الكلدانية في المرحوم وقوله يا لهف
رتابة الحارث السامع فالعنايف لا تيب وجوز ان يعتز من على حد مثل هذا الاوصا
فانه يطل على انها معطوفة الا ان يدعى ان في صورة المعطوف وليست بمعطوفة
واظنا فتم العطف على ما جاز **قول** واذا عطف على المرفوع المتصل اكد متصلا مثل
ضربت انا وزيد الا ان يقع فصل فيجوز تركه مثل ضربت ابي وزيد واذا عطف
على المضمير المحرور واجبه الحاضر مثل مورت بك وزيد **قول** اما اكد بالفتحة في
الاول لان المتصل المرفوع كالجزء من الفصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انقطاع
كاجازية الظاهر والضمير المتصل ومعنى من حيث انه قابل والعامل كالجزء من الفصل
فلو عطف عليه بلا تاركه كان كالمعطوف على بعض حروف كلمة فاكد او لا متصلا لانه
بدل من ان ذلك المتصل منفصل من حيث الحقيقة بدل ليل جواز اوجه مما الفصل ياكده
فيحصل له نوع استقلال ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التاكيد الظاهر لان المعطوف
في حكم المعطوف عليه فكان يلزم اذا اكون هذا المعطوف ايضا تأكيد المتصل وهو محال
فان كان الضمير منفصلا عما حذرت الا انت وزيد لم يكن كالحرف لفظا وكذا ان كان متصلا
متبوعا بخوضرتك وزيد الربيع كالحرف معنى ويجوز تأكيد المتصل المرفوع لا لغرض العطف
عوضا عن انت وضرتك انا قول **ب** الا ان يقع فصل فيجوز تركه سواء كان الفصل قبل حرف
العطف كقولك قلست بنازل الا انت برجل اوجها الكذب او بعدها كقولك تعالى
ما اشركنا ولا ابوانا فان المعطوف هو اباء وحاولا ايدة لتأكيد النفي ومع الفصل قد تكرر
بالمفصل لقوله تعالى فذكرى واهما همد والعاقون وما عتدنا من دونه من شيء فوذا
اما وناو قد لا يكرر الامران متساويان فلهذا **قول** فيجوز تركه وانما جاز الترتيب لان طول الكلام
قد يقع عما هو الواجب في حذف طلبا للاختصار نحو قولك هم الغاضض اسرة والمحافظة
بالنصب فكيف لا يبنى على ليس بواجب بل هو الاولى وذلك ان يذهب البصريين ان التاكيد
بالمفصل هو الاولى ويجوزون العطف بلا تأكيد ولا فصل لكن على قبح لا لانهم حظروا
أصلا بحيث لا يجوز ان يرتكبوا اما الكوثر من فيجوزون العطف المذكور بلا تأكيد
بالمفصل ولا فصل من غير استتباع قول **ب** واذا عطف على الضمير المحرور واذا عطف
المازوم ذلك لان اتصال الضمير المحرور وجان اشد من اتصال الفاعل المتصل لان الفاعل

الضمير
المتصل

ان يكون

ان لم يكن ضمير متصل كاجاز الفصل والمحرور لا ينفصل من جاز سواء كان ضميرا او ظاهرا
فكرة العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة من ضمير اجاز اذا عطف الضمير
على المحرور والاعادة الجاز ايضا نحو من زيد وبك والمال بين زيد وبينك وليس
للمحرور ضمير منفصل كاجاز الضمير من حين يكرر به او لا ثم يعطف عليه كما على المرفوع المتصل
فلم يبق الا اعادة العامل الاول سواء كان اسما او مالا بين وبين زيد او حرفا نحو من زيد
بك وزيد ولا يعاد العامل الاسمي الا اذا اريد شيك انه لا يعطى الا هذا الغرض وانما لا يعطى
لذلك في قولنا بينك وبين زيد ولا يمكن ان يكون هذا بينك وبين بالنسبة الى زيد وحده
وبين اخر بالنسبة الى الخاطب وحده لان البينية امر لا يقتضي ظرفين ضرورة ان تكرير
الثاني لهذا الغرض فقط فان الضمير يحاطي غلامك وغلام زيد وانت تريد غلاما واحدا
مشتراكا بينهما ليعين على جواز لو قامت قرينة والتعليق المقصود فان قلت ما تقول فقد عطف
الحاضر تقول الحارة والمحرور عطف على الحار والمحرور تكرر المحرور وعطف على المحرور
قلت النظر المستقيم يقتضي ان القول بالثاني اولى وذلك لان القول به في قولك ان بيني
وبينك متعين اذ لا معنى للثاني الثاني كما سطر ولا يمكن عطف المتصان على المتصان لفساد
المعنى وفي نحو من زيد بك وزيد وان امكن ان يكون للثاني بنية فيه معنى اذ لا تقتضي
البا الاولى من حيث المعنى اسين جازان به كما اقتضى معنى بين ذلك اذ يمكن ان يكون المتوكل
معنى الجاز والمحرور ولو لم يمكن ذلك في بين الثاني الا اننا لم نعرف ان البنية الثانية
محتاجة لمثل الغرض الذي احتلت له بين الثانية بعينه وحيث الحكم يكون المحرور
عطف على المحرور ومقتضى ما في سلة بين فاذا اقتصر هذا اقلنا ان نقول المعطوف مجرور
مع تكرير العامل لما كان مجرورا بزيد قبل تكرير المعنى بالعامل الاول لان وجود الثاني
لا مرفوع وهو من حيث المعنى كالفعل مر كمال سيبويه في قوله اما زيد ان جاز بالاضافة
لا باللام الظاهرة والاولى ان خيل من على العامل المكرر اذ ليس باقل من الحروف الزائدة
خوكني زيد فانه لا يمكن مع زيادة هذا الذي ذكرنا اعني من واعادة الحار في حال
السعة والاختيار مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها اضطرابا لقوله فالسوم
قربت لقيونا ونشتمنا فذهب ومالك والابا من عجب واحدا والكوفون تركوا
في حال السعة مستندين بالاشعار ولا دليل فيها اذ الضمير خاسلة عليه ولا خلاف
منها وقوله تعالى تشاؤون به والارحام بالجر فراه حمزة واجبت بان السامعة
والجرور هو متعدي لان حرف الجر لا يعد مقدرا في الاختيار والافى نحو الله اصل ولا
يجوز ان تكون الواو للشمس لانه اذا يكون قسمه الشوا لان قسمه والقوا الله الذي
تشاؤون به وقسمه السوا لا يكون الا منع السامع والظاهر ان جاز ذلك سطر
على مذهب الكوفيين لانه كوفي ولا توارث القراءات السبع وذهب الجمهور وخالفوا
جواز العطف على المحرور المتصل بلا اعادة الجاز بقية تاييده بالضمير المتصل المرفوع نحو من

بل انت وزيد قبا ساعلى العطف على الضمير المتصل المرفوع وليس بشي لانه لم يسمع ذلك من
 تأكيد الجزاء في المرفوع خلاف التباس في إعادة الجاء اقرب واخف فان قيل كيف جازا تأكيد
 المرفوع المتصل في نحو جازا في كل شيء والافعال منه نحو اعجبني جازا من غير شرط فقد
 التأكيد بالمتصل وجازا ايضا تأكيد الضمير الجزاء في نحو مريت بك نفسك والافعال منه
 نحو اعجب بك جازا من غير إعادة الجاء فاجاب ان التأكيد والدل ليسا باحسين
 منفصلين من متبوعهما لا لفظا ولا معنى انما معنى الدل في الاغلب افعال المتبوع
 أو لعضه او متعلقه والغلط قليل نادرا في التأكيد عين المؤكد وانما لفظا فلا يفتصل
 بينهما وبين متبوعهما كمن عطف النطق فلم يتركز في ما هو كالجزء من متبوعه
 على ما هو كالجزء من عامله ليوافق التابع والمتبوع من حيث كون كل واحد منهما كالجزء
 مما قبله وانما عطف النطق في متبوعه لفظا كمن عطف ومعنى من عطف المتبوع
 في الاغلب غير المعطوف عليه فانك كجزي ما هو مستقل كالاجزى من متبوعه على ما هو
 كالجزء مما قبله ليعاين التابع والمتبوع فان قلت هذا طردوا الحكم على هذا الوجه
 في جميع التأكيد اذ كل ما متصل بمتبوعه كذا قلت ولما افردوا النطق والعين بتأكيد
 متبوعه الذي هو مرفوع متصل ولا يفتصل قبل التأكيد قلت ذلك لعله اخبر ذلك
 لان النفس والعين كثر ما يبان العامل فيقعان غير متوحد في طائفتين نفس فلان والفتنة
 فلو يترك معهما اول لا يفتصل لان نفس العامل اذا كان غائبا او غائبة بال تأكيد نحو زيد جاني
 نفسه ومهند تاني نفسها شرطه الحكم في الجواني مع ان ضمائرهما بارزة نحو ضرت اليك
 نفسك وان لم يكن نفسا فاعلم واجمع فلا يفتش بالفاعل في نحو الكتاب فري كذا لان كلاهما
 العاملان نظاما اصلان فلا تقول جاني كذا ولا قلت ولا مزون بكلمتي قد استعملت هذا
 لا غير اما لان العامل يعنوي كما هو مذهب الجمهور اولان مؤنثه التأخر اعني عن خبر المتبوع
 كما اخبرنا في اول الكتاب قد اورد على المصنف اختصاص النفس والعين بتقدير تأكيد
 موكدها بالمتصل بانهم كرهوا ان يؤكدوا الجزاء بما هو المستقل قال لان النفس يستعمل
 غير تأكيد ولفظ لا يستعمل الا تأكيد او هذه العلة تبطل عليه في قوله عززت بك
 نفسك فالاول ما قد مر من ان **قوله** والعطوف في حكم المعطوف عليه ومن شرطه ان يكون
 تاريا بقا شرا وقا بما لا ذاك عرو والافعال وانما جازا الذي يطير فيعصف ريت
 الذباب لا ايضا لما السببية **قوله** لا يريدون بقوله ضمان المعطوف في حكم المعطوف عليه
 ان كل حكم يثبت للمعطوف عليه فمطالعنا حيث شئنا للمعطوف حتى لا يجوز عطف المعرفة
 على المعرفة وبالعكس وعطف المعرب على المبني وبالعكس وعطف المفرد على المتني او المجمع وبالعكس
 بل المراد به ان كل حكم يجب للمعطوف عليه بالنظر الى ما قبله لا بالنظر الى نفسه يجب بغيره
 للمعطوف كما اذا رزق في المعطوف عليه بالنظر الى ما قبله كونه جملة ذات ضمير تاريا اليه كونه
 صلة له لزم في المعطوف وكذا اذا اتقى ما قبله كونه نكرة كجوز وركب الجزاء وبكم يجب كون

ان

كلمة

المعطوف

المعطوف كذلك فلما اضعفت الواهب الماية الحان وعندها تقول في ريت شاة وتحتلها بان
 المعطوف نكرة كما يجب في باب المضمرات وكان تحت على الاصل المتقدم ان لا يجوز نحو قوله علمنا
 تبتا وتابا رة او قوله متفلسا استيقا ورعا لكنه انما جاز لان المنصوب بتقدير العاطف
 ههنا معطوف لفاعل مقدر معطوف على الفاعل الاول حذف اعتما واعل ضمير الجزاء في
 علمنا تبتا وتابا رة واستيقا ورعا رة او متفلسا استيقا ورعا رة وجب بنا على الاصل المتقدم
 ايضا لان الجزاء رة رة و الحارث لوجب تجرد المعطوف عن اللاح بالنظر الى ما كان
 المكون واجتماع اللاح وحرف النية او ليجتمع لئلا يكون اللاح في المعطوف جازا في ما
 الرجل فان وجب للمعطوف حكم بالنظر الى نفسه والغير معا وجب مثله للمعطوف ان كان
 في نفسه مثل المعطوف عليه فاذا وجب بنا المعطوف في ياريد وعرو ولا ضم المتادي بالنظر
 الى حروف النية او الى كونه مغرقة متعرفة وكان يجب بنا المعطوف على هذا الاصل في لا قبل
 وامرأة كافي التأكيد لئلا تفتقد في المنصوب بلا التبريد وان لم يكن حال المعطوف
 في نفسه كحال المعطوف عليه لزم يجب فيه ما وجب في المعطوف عليه فلهذا الربط المعطوف في قوله
 وتحتلها لان ضم المتادي ليس لحرف النية بل لذلك لكونه مغرقة متعرفة فاقطع ذلك المر
 ينصب المعطوف في لا قبل ولا يريد عني لان قدب اسرعا بالنظر الى الاصل قابل النصب
 وهو المنكر المضاف والمضارع له بالنظر الى لا وتحتلها فتعطف الخبر الجازا
 على المشتق نحو زيد اعرو وكل شعاع وذلك لان الضمير في المشتق الواقع خبرا ويجب
 لكونه خبرا فاعلم ان خبر المشتق خبر ايضا عن الضمير اذ كان جازا اكل بالنظر الى نفسه
 ايضا وهو كونه مشتقا اذ الخبر المشتق لا يترك له من ضمير فيه او في معونه المقصود ان المعطوف
 يجب ان يكون بحيث لو حذف المعطوف عليه جازا قيامه مقامه **قوله** ومن شرطه ان يكون
 في ما يربو بقا شرا وقا بما لا ذاك عرو والافعال وذلك لانه وجب لئلا يكون بقا شرا وقا بما
 الضمير لكونه خبرا مع كونه مشتقا فوجب ان يثبت مثله في المعطوف مع اشتقاقه وهو
 قولك ذاك عرو لان الضمير وجب للمعطوف عليه بالنظر الى كونه خبرا او كونه مشتقا
 والمعطوف مشتق مثله ولا ضمير في ذاك عرو والخبر ولا في ذاك عرو وان قلت يجوز ولا
 ذاك عرو وعطف الاسم والخبر على الاسم والخبر قلت ليس كاله في نفسه كحال المعطوف
 عليه حتى يكون مثله في حكم الاعراب لان الاسم في الاول مقدم في الخبر جازا عمل ما فيها
 خلاف الشاي ههنا في عطف الجملة على الجملة مثل الانلام **قوله** ولا يريد عند في عطف
 المفرد على المفرد وقد ذكرنا وجوب هذه المسئلة مستوفاة في مرجع اليه وانما جازا مررت
 ورجل باسرا لافاعين وان لم يكن في ما يربو بن ضمير راجع الى الموصوف فلا على المعنى لان
 المعنى لا يربو باسرا فهو لا يحكم ما ثبت فيه الضمير وذلك لان الضمير المستكن المثني في قاعدة
 راجع الى الحاقق مع المضاف اليه اعني ابواه والمضاف اليه ضمير راجع الى الموصوف وكذا
 قولك رجل حسنة جازا مثله لا يفتحة لانه مستقدر لا يفتحة جازا **قوله** والافعال الذي

يطير فيضض زيد الذباب جواز من طول مقدرو هو ان يقال انك اذا اخبرته عن الذباب
في قولك يطير الذباب فيضض زيد يقول الذي يطير فيضض زيد الذباب فهو للضرب
زيد عطف على يطير الذي هو صلة فوجب ان يكون فيه ضمير كافي المعطوف عليه وهو خالد
منه فوجب ان لا يجوز وقد جاز بالالفارق واخبر بان هذه الفاعلية لا للعطف
وكلامنا في المعطوف الذي قاله المصنف والذي بقوى عندنا ان الجملة التي يربطها الضمير
كثير المتعدد او الصفة والعلة اذا عطف عليها جملة اخرى متعلقة بالمعطوف قلبا معني
يكون مضمونها بعد مضمون الاولى متراجعا او لا او غير ذلك جاز يجوز وحدي الجملة
عن الضمير الرابط اقلها معاني اختيار التي هي كجزءها سواء كان مضمون الاولى سببا للضمير
الشاكية كافي صلة الذباب او لا كما قد ذكرنا من زيد في جاز بدفعيت الشمس الذي جاز
فخرجت الشمس زيد لان المعنى الذي تعقب مجيء غروب الشمس زيد وتقول جاز عن
الشمس الذي جاز بدفعيت الشمس وليس يجوز زيد سببا للغروب وحده يجوز مع شدة
او مضمون معطوفها بعد مضمون الاولى وان كان متراجعا لقول الذي جاز بدفعيت الشمس
زيد او المعنى الذي جاز عن مجيء غروب الشمس زيد وكذا الذي جاز بدفعيت الشمس
الشمس وكذا القول في خبر المتعدد زيد فامر فخرجت الشمس زيد فخرجت الشمس فقامت
من جميع هذا وقد اعطف على الضمير الرابط في الجملة التي يربطها الضمير رابطا لها
زيد مخرجه وعرفا وتعطف ضمير على بعض اخر الجملة اللازمة للضمير كخالية منه جاز
ضربت عمرا واياه وانما جاز ذلك لان في اخر الجملة المذكورة ضمير لان ذلك المعنى المطوف
صار من جملة اجزا بسبب العطف اذا يستعمل المفرد فلما استعمل الجملة المعطوفة
بالفاء وشملت من حيث المعنى بالجملة المتقدمة لتعقب مضمونها مضمونها صارت ككلمة
اخرها فاكفي بالضمير في احدهما وادام بين الجملة المعطوفة تغلق معنوي بالجملة المعطوفة
على الذي فامر وقد قدت ههنا زيد لئلا يجوز الا ان يتعلق المضمون بالمضمون معني فتقول الذي
قام وههنا ههنا في تلك الحال زيد والذي يروى في الحال ولا يروى ان الذي يقوم في تلك
ولا يقينه انت لان الاقتران متاخر من قرينة الحال وادام بين مع الواو قرينة الاقتران
لم يجوز لان الواو ملحق الجمع لادالة فيه على الاقتران وغيره كما كان في الفاء وشملت معني
بين المضمونين ههنا او قولك ههنا لقيته زيد واباها جاز اتفاقا بالواو وفي المسئلة اذكر
مقام الواو الفاء او ضمرا او ظرف ولا يجوز بها فامر لان الاجتماع ليس حاصل مع الفاء فم
واضح حاج الى تقدير فعل اخر للمعطوف فيبقى جملة الاولى بلا ضمير عائد على المتبذ الخلاف
الواو فاما الجمع فلا يحتاج الى تقدير فعل وليس في ولا ان القابل ليس مقدرا في المعطوف
كما تبين في هذا التواضع ولو سلمنا ايضا جازت على ما ذكرنا لان الجملة الشاكية مع الفاء
او تعلقا معنويا بالاولى وانما انشئت بالفعل في الثاني مع الواو جاز ان اكرت عمرا
واكرمت اياه فان قصدت بالتكرير التأكيد جازت المسئلة وان قصدت الاستيناف اشغلت

الاول جملة الخبرية عن الضمير قوله واذا اعطف على عاملين مختلفين لئلا يخلو خلافا للمعنى
التي في الدار زيد والخبرية عن الضمير قوله واذا اعطف على عاملين مختلفين لئلا يخلو خلافا للمعنى
عرف واحد معولين مختلفين في الاعراب كالرفوع او متعقبن كالمنصوبين او المرفوعين
على معولي عاملين مختلفين نحو قولك ان زيد ضرب عمرا وبكر خالدا فهذا اعطف متعقبا لاول
ولا يعطف المولان على عاملين بل على معولي لهما فهذا القول منهم على حذف اللغات والاعطف
المعولين متعقبن كانا او مختلفين على معولي عامل واحد فلا يربط به نحو ضرب زيد عمرا وبكر خالدا
وظلت زيد اباها وعمرا فاعدا واعلم زيد عمرا وبكر افاضلا ونشر خالدا احمد اكرما وذلك لان حرف
العطف كالعامل ولا يقي بان يكون حرف واحد كالعاملين يعمل عملين وثلاثة او اكثر اعلان
الاختصاص بغير العطف على عاملين مختلفين مطلقا الا اذا وقع ضل بين العاطف والمعطوف
والجواز نحو قول زيد الى عمرو وبكر خالد فهذا لا يجوز اجتماعا لهما مع جواز العطف على عاملين
ومن لم يجز لما عند من جواز للفصل بين العاطف الذي هو كالجاء وبين الجوز ورواها
عند من لم يجز لهذا وللعطف على عاملين وليس الامر كما زعم المصنف من جواز العطف
بعض الكوفيين مطلقا فان كلهم اطلقوا على المنع مما ذكرنا من ان يكون في الجوز وفي المسئلة
المذكورة حرف العطف نحو زيد في الدار والخبرية عن جازة الاخضر على ما نقل عنه الجوز وفي
وغيره لان المانع عندنا انما كان هو الفصل بين العاطف الذي هو كالجاء وبين الجوز والجوز
كالجوز الفصل بين الجاء والجوز وقد ذكرنا المانع بالباء الجوز والعطف فلهذا يجوز ان
ساريد بغيره ولا فاعدا وعرف ومنه سببويه العطف على عاملين مطلقا وذلك لما ذكرنا من
حرف العطف من كونه بمنزلة عاملين مختلفين نحو قوله مررت الى الفرو وبجيش والحرك
لا يجوز اجتماعا لاسمين او كيت حرف العطف اذا اخبر بغيره منصوبا بدينه وبين العاطف الذي
هو كالجاء ولا يجوز ذلك سواء كان الفاصل ظرفا نحو مررت اليوم زيد واسم عمرو وغيره بل يجب
ان يقول واسم عمرو ولما الفصل بالظرف او غيره بين العاطف والمرفوع او المنصوب فخلت
فيه منع منه الكسائي والفراء والبولعي في الشعة وذلك اذ لم يكن الفاصل معطوفا بل يكون
معطوفا بغيره عطف القابل المعطوف المرفوع او المنصوب الذي بقدر نحو ضرب زيد وعمرا وبكر
وجازي زيد واليوم عمرو وقد فصل الشاعر بالظرف قال انصرف امرؤ رسرا او معطلا من اقام
فخشا ومن غير اوله لا تقارن اوقات حزين كماها معطلة توفى رجيل نجيلا وان كان الفاصل
ايضا معطوفا بل مثله لمختلف في جواز في المرفوع والمنصوب وفي عدم جوازه في الجوز ونحو
سأفي اس عمر واليوم زيد وضرب زيد عمرا وبكر خالدا لا يجوز لمررت اليوم زيد واسم
عمرو كالجاء لمررت زيد واسم خالد قال البولعي انما فتح الفصل بين العاطف والمرفوع
او المنصوب بالليس معطوفا لان العاطف كالتائب عن العاصي فلا ينشع فيه بالفصل
بينه وبين معطوفه كما يفصل بين القابل ويتجوله واجتاز ذلك غير صريح في السعد فجاز الفصل
بين المارح والناسب ومعنوي لهما واشتتاج ذلك بين الجاء ومعنوي وجوز الفصل بين العطف

لمنصوب

قالوا الذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها على الخلق ولا ينفقون الكوز ولا ينفقون
يكتزون على الكوز وقوله والله وسؤله احزان يرضوه اي يرضوا احدهما لان ارضا احدهما
ارضا الآخر وقوله فاذا راوا تحيا او لهوا انضوا اليها الى اربعة وجوه زيد وعرفا على زيد
الخير من الاول الكماض الثاني وكذا يجوز زيد قام وعجزا على حذف الخبر من الثاني اكتمل
خبر الاول اي وعجز وكذلك وفي الموضعين ليس المتبذ او حذف عطف على المتبذ اذ لو كان كذلك
لقلت قاتلوا اما القاتل وشرفان كان الضير ضمنا هو في مقام الخبر عن المعطوف بهما مع العطف
عليه في مقامه لها خلاف قال بعضهم يجب حذف الخبر من احدهما اما من الاول يجوز زيد
فجوز وقام وزيد شرع وقام اي زيد قام فجوز وقام واما من الثاني يجوز زيد قام فجوز
اي ضم وقام او فجوز وكذلك قالوا لا يجوز المطابقة لان تضادهما في الترتيب يحتمل اشتراكهما
في الاضمار واحراز الشاؤون مطابقة الضير وهو الحق يجوز زيد شرع وقام اذ الاشتراك
في الضير لا يوجب على انتفاء الترتيب حتى ينقض التباين اذ قد يقال قام الرجلان مع ترتيب
قيامهما الاضمار والاضمار في هذا سؤا فقاما وقام الرجلان مشلان في احتمال اجتماع
الضامين وترتيبهما وان لم يكن الضير في الخبر المذكور وجب المطابقة اتفاقا على زيد
فجوز وفعلت لها وجاني زيد شرع وما صدقنا في اما لا ولكن قول واخر اذ اما المطابقة
الضير بينهما وتكرارهما كولا ان قصد المتكلم فان قصدت احدهما وذلك واجب في الاخبار
عن المعطوف بهما مع المعطوف عليه مبتدأ ان وجب الزاد الضير نحو زيد لا وجاني وزيد
بل عجز وقام وزيد او عجزا انا وكذلك انك زيدا او عجزا جاني ولا تقول جاني في المتي احداهما
جاني والعلية للتذكير وقول في غير الخبر عن المتبذ اجاني اما زيد واما عجز فاكرمه واولا
ضربت او عجزا وجعته واما جاني زيد لكن عجز فاكرمه وان قصدت بالضير كلهما ووجبت
المطابقة نحو زيد لا عجز جاني مع اني عجزا وزيد او عجز جاني وتجيبيهما واولا عجزا وقول في
اولي لا باخنة جالس الحسن او اربعين وناحته وجوز وناحته ما وكذا تقول هذا اما عجزا وعجز
او اما عجزا شرع تقول واما محمد ثمان قال الله تعالى ان يكن غنيا او فقيرا او فلانا باس فان
الوارثا قال بعضهم بل تقول جواب الشرط محذوف والمعنى ان يكن غنيا او فقيرا او فلانا باس فان
الله تعالى اولي الضي والفقر متما واما قال تعالى راذا او تحيا او لهوا انضوا اليها الى اربعة
بافراد الضير مع ان الافضل احسن اليها كان معا لان الضير راجع الى الوتيرة المذكورة عليها
بقوله تعالى راذا او لا يستكره عجزا والاشين الى المعطوف باو مع المعطوف عليه وان كان
المواد احدها لا فلما استعمل اكثر في الاشارة فاجاز الجمع بين الاسمين نحو جالس الحسن وابن
سبين صار كالأول ولما جاز قوله وكان يتبين ان لا يسرحوا غنا او يسرحوا فقرا واما عجزا
التسرح فقال مع سبان او يسرحوه والحق في تسرحوه وتقول اريد ارضت امرعا او عجزا
مستحقان للضرب واما جاني زيد لكن عجز او بل عجز وقد دعوتما ومنها اذ قد يعطف الفعل
على الاسم وبالعكس اذ كان في الاسم معنى الفعل قال تعالى فائق الاصباح وجعل الليل سكنا

قالوا الذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها على الخلق ولا ينفقون الكوز ولا ينفقون
يكتزون على الكوز وقوله والله وسؤله احزان يرضوه اي يرضوا احدهما لان ارضا احدهما
ارضا الآخر وقوله فاذا راوا تحيا او لهوا انضوا اليها الى اربعة وجوه زيد وعرفا على زيد
الخير من الاول الكماض الثاني وكذا يجوز زيد قام وعجزا على حذف الخبر من الثاني اكتمل
خبر الاول اي وعجز وكذلك وفي الموضعين ليس المتبذ او حذف عطف على المتبذ اذ لو كان كذلك
لقلت قاتلوا اما القاتل وشرفان كان الضير ضمنا هو في مقام الخبر عن المعطوف بهما مع العطف
عليه في مقامه لها خلاف قال بعضهم يجب حذف الخبر من احدهما اما من الاول يجوز زيد
فجوز وقام وزيد شرع وقام اي زيد قام فجوز وقام واما من الثاني يجوز زيد قام فجوز
اي ضم وقام او فجوز وكذلك قالوا لا يجوز المطابقة لان تضادهما في الترتيب يحتمل اشتراكهما
في الاضمار واحراز الشاؤون مطابقة الضير وهو الحق يجوز زيد شرع وقام اذ الاشتراك
في الضير لا يوجب على انتفاء الترتيب حتى ينقض التباين اذ قد يقال قام الرجلان مع ترتيب
قيامهما الاضمار والاضمار في هذا سؤا فقاما وقام الرجلان مشلان في احتمال اجتماع
الضامين وترتيبهما وان لم يكن الضير في الخبر المذكور وجب المطابقة اتفاقا على زيد
فجوز وفعلت لها وجاني زيد شرع وما صدقنا في اما لا ولكن قول واخر اذ اما المطابقة
الضير بينهما وتكرارهما كولا ان قصد المتكلم فان قصدت احدهما وذلك واجب في الاخبار
عن المعطوف بهما مع المعطوف عليه مبتدأ ان وجب الزاد الضير نحو زيد لا وجاني وزيد
بل عجز وقام وزيد او عجزا انا وكذلك انك زيدا او عجزا جاني ولا تقول جاني في المتي احداهما
جاني والعلية للتذكير وقول في غير الخبر عن المتبذ اجاني اما زيد واما عجز فاكرمه واولا
ضربت او عجزا وجعته واما جاني زيد لكن عجز فاكرمه وان قصدت بالضير كلهما ووجبت
المطابقة نحو زيد لا عجز جاني مع اني عجزا وزيد او عجز جاني وتجيبيهما واولا عجزا وقول في
اولي لا باخنة جالس الحسن او اربعين وناحته وجوز وناحته ما وكذا تقول هذا اما عجزا وعجز
او اما عجزا شرع تقول واما محمد ثمان قال الله تعالى ان يكن غنيا او فقيرا او فلانا باس فان
الوارثا قال بعضهم بل تقول جواب الشرط محذوف والمعنى ان يكن غنيا او فقيرا او فلانا باس فان
الله تعالى اولي الضي والفقر متما واما قال تعالى راذا او تحيا او لهوا انضوا اليها الى اربعة
بافراد الضير مع ان الافضل احسن اليها كان معا لان الضير راجع الى الوتيرة المذكورة عليها
بقوله تعالى راذا او لا يستكره عجزا والاشين الى المعطوف باو مع المعطوف عليه وان كان
المواد احدها لا فلما استعمل اكثر في الاشارة فاجاز الجمع بين الاسمين نحو جالس الحسن وابن
سبين صار كالأول ولما جاز قوله وكان يتبين ان لا يسرحوا غنا او يسرحوا فقرا واما عجزا
التسرح فقال مع سبان او يسرحوه والحق في تسرحوه وتقول اريد ارضت امرعا او عجزا
مستحقان للضرب واما جاني زيد لكن عجز او بل عجز وقد دعوتما ومنها اذ قد يعطف الفعل
على الاسم وبالعكس اذ كان في الاسم معنى الفعل قال تعالى فائق الاصباح وجعل الليل سكنا

عليه

سبل

الناكيد

اليه لظنك غفلة السامع أو لدفع ظلمه بك الغاط وذلك اما في الحرف غوان ان زيد اقاسم
او في الجملة نحو قوله تعالى من مع العسر يسرا مع العسر يسرا ولا بد من هذا النوع من التاكيد
في جحد المصنف لانه يقرر امر المتبوع ولكن لا في النسبة ولا في الشئ ولا في الخبر وذلك وذلك
لانه في جحد التاكيد الاسمي والغرض الثالث ان يدفع التاكيد عن نفسه ظن السامع به نحو زاي وهو
ثلاثة انواع احدها ان يظن به نحو زاي وذكر المنسوب في ما يثبت الفعل اليه في محار وان
تريد المتابعة لان عين ذلك الفعل المنسوب اليه كما تقول زيد وانت تريد ضرب ضربا
شد يد او تقول هذا انا طل وانت تريد غيرك بل فيجب ايضا تكرير اللفظ حتى لا يمتنع شك في
كونه حقيقة نحو قوله عليه السلام يا امرأتك نفسي بغير ادنى ولما فتكا بها باطل باطل
باطل والثاني ان يظن السامع به نحو زاي وذكر المنسوب اليه المعنى في ما يثبت الفعل اليه
الشئ والمزاد متعلق بذلك المنسوب اليه كما تقول قطع الامير اللشلي قطع غلامه ماره
يجب اذا ما تكرير لفظ المنسوب اليه نحو ضرب زيد زاي ضرب هولاء من يقوم مقامه
او يحكيه معنى ذلك بالنفس والعين ومنصرفاتهما لا غير والثالث ان يظن السامع به
نحو زاي في اصل النسبة بل في نسبة الفعل اليه جميع افراد المنسوب اليه مع انه زيد النسبة
اليه بعضا لان العورات المخصصة كثيرة فيقع هذا الوجه من تكريره واجمع وانما تكريره
في ما يتعلق به من نسبة الفعل المذكور اليه او كذا شاملة كذا فان تكرير لفظا او معنى
يقرب زاي متعلق بالمتبوع من انصافه بكونه مذكورا اليه الفعل والفاظ الشئ لقررها
يتعلق بالمتبوع من انصافه بكونه ما يثبت اليه عاما لاخره شاملا وقول في النسبة او
الشئ بستان الامر المراد به صفة المتبوع وشانه كما تقول شانه في الصلوا اعظم من ان يثبت
وامر في الفقر ظاهر اي في باب العلو وباب الفقر المعنى بغير وامر المتبوع في باب كونه
منسوب اليه وفي باب كون النسبة شاملة عامة لا فردا ففعل هذا يخرج عن جحد التاكيد
نحو قوله تعالى اما هو الله احد فان واحد وان فردا وحقق امر متبوع وهو الواحد لكن
لانه في ذلك الامر من باب كون المتبوع منسوب اليه وكذا في قوله تعالى فحة واحدة لفظه
واحدة لانه يقرر كون فحة منسوب اليه بقوله فحة واحدة وقال ان لفظه واحدة
اذا احاد لهما وقد اورد المصنف الاعتراض على نفسه بنقطة واحدة فقال ان لفظه واحدة
تقرر بالوحدة التي في فحة فيجوز ان يكون تأكيدا واجاب بان فحة وان ذلك على الراجح
لكن ذلك لا لا تضمن لا مطابقة لان مذكورهما بالمطابقة لغير موضوع بالوحدة فحدهما
مذكور ههنا اللفظة فحدهما لا مطابقة ولما قل ان يقول لمدلوله من المذكورين الفتح
والمذكورين المطابقة فكل مذكور المتبوع امر ذلك المتبوع وشانه سواء كان ذلك مطابقة
او تعصبا او التزاما ايضا اجموع في قولك جاني الرجال اجموع بقر مذكور القوم تعصبا
لا مطابقة لان كونهم مجتمعين في الجملة بحيث لا يخرج منه احد منهم مذكور اللفظ من حيث

قيد منع

كوه

كونه جمعا مع قاي باللام المشارة الى جبال متعبيين لا مذكور اول اصل الكلمة اعني كوه فصر رجلا
مجتهعين وهو مركب من الرجل السوم اجتمع وكذا جاني الرجلان كلاهما لفظه كلاً مذكور
للاثنائية التي هي مذكور الرجلان ضمنا وهو مع ذلك تأكيد فان قلت هذا هو نفس كلاً ههنا
في جاني الزيد ان كلاهما كلاً الزيدين وكلاً الزيدين هما الزيدان نعم نعم التاكيد مع ظهور الموكد
مطابقة وكذا معنى اجموع اجمعهم على ما هو مذكور حسب الخليل ومعنى اجمع القوم معني القوم
مطابقة قلت هذا وهو لان التاكيد هو كلاً المتضاف ومنه الاثنان لانهما الذي هو المتضاف
اليه الذي مذكوره مذكور الزيدين فعلى كلا الزيدين اثناهما الا انه لم يستعمل لفظ اثناهما
والاثنان مذكور لفظ الزيدين ضمنا لا مطابقة واعلم انهم اذا ارادوا الوحدة والاثنية
والاجتماع لا باعتبار نسبة الفعل ليرضيها العاطف الله على هذا المعاني نحو جاني رجل
واحد ورجلان اثنان ورجال جماعة ومع قصد تعيين عدد الجماعة بقول رجال ثلاثة
او اربعة او خمسة وعلى هذا القياس انما ارادوا الوحدة والاثنية والاجتماع باعتبار
نسبة الفعل لاثناهما الا لفظه الله على هذا المعاني لا لفظ جميع فان اغلب هذه المعاني
قطعه عن الاضافة مع قصدك اجتماع المذكورين باعتبار نسبة الفعل وهذه اللفاظ
باعتبار هذا المعنى على ضرب من قبضتها على الامتناع بالحق الحال وهو وحده فقط تقول
جاني زيد وحده اي لم يشركه احد في الجملة وقبضتها على الاتباع على انه تأكيد وهو كلاً ههنا
اثنان كما ذكرنا الا ان اثنان لم يستعمل ضمنا في المشهور النصيب استغناء كلاً ولا يستعمل العلام
نحو بالزيدين اثنان اجموع ومنصرفاتهما واخرا انه مثلاً مذكور كلاً لا جاني الا بعبارة متصا
في التقدير على زاي الخليل واما مضيت جمعا وجمع قالن كما في النسبة جمعا والقبض بالجمع
وهو قليل وقد يضاف اجمع اضافة ظاهرة فيؤكد به لكن بيا في ذلك نحو جاني القوم اجمعهم
ولا يقال جاني القوم اجمعهم بخلاف عينه فانه يؤكد بفتح الساء ويبدل ويحذف اليث
عينه ورايته بعينه واما جميع فهو بمعنى اجمعين ويستعمل على احد ثلاثة او حده اثنان مذكور
عن الاضافة كلاً لا كقول تعالى عسى الله ان ياتيني به جميعا اي بصرا اجمعين وليس معنى
مجتهعين في حال الجملة وان اردت ذلك المعنى فقل ياتيني بهم معا بل معناه انه لا يختلف
منهم احد احبتهما في الاثنيان او تفردوا كاجمعين من حيث المعنى سواء اثنان متصا
غير تأكيد عليه العواهل نحو ممرت بجميع القوم ورايت جميعهم واما مضافا تأكيدا
وهو اقل السلاثة نحو جاني القوم جميعهم وبعضها يستعمل مرة تابعا على التاكيد ومرة
حالا وذلك من السلاثة ومما هو كذا في باب الحال نحو جاني القوم ثلاثتهم وخالفني
ثلاثتهم ولا يؤكد مثلاً ههنا الا بقدر ان يعرف المخاطب كمية العدد في ذكر
لفظ التاكيد والا لانه يمكن تأكيد اختلاف الوصف في نحو جاني رجال ثلاثة فقلت
اخذ انك تقول في الوصف واحد واثنان وجماعة لغير متعين العدد وثلاثة
واربعة فصاعدا المعين العدد وتقول في التاكيد او الحال وهما بمعنى واحد ههنا

وذلك وكلاهما واجعون واحوا انه غير معين العدد وثلاثتهم واربعتهم فافرق ذلك العين
العدد فاذا قصدت الوصف لم يكن في هذه الالفاظ نظر الى نسبة اللفظ الى شئ من الالفاظ
واذا قصدت بها التاكيد والاحكام فلا يند من النظر الى متبوعها او صاحبها بمعنى انه شاذ ذلك
العمل جميع افراد المتبوع والشايب فعلتا انه لا فرق بين هذه الالفاظ وتوكيد وصفات
الالفاظ الى شئ من النسبة فلا يخرج هذه الالفاظ عن صفات عن حد التاكيد الا بقوله او الشئ
قال المصنف يتركب عطف البيان في قولنا بقر من امر المتبوع ويخرج بقولنا في النسبة او الشئ
اقول ان كان معنى التعريف ما ذكرت وهو تحقيق ما ثبت في اللفظ الاول وذلك عليه فليس
جميع ما هو عطف البيان مدلول عليه بلفظ المتبوع نحو جاني العارم زيد والفاصل عن
الذلة لانه للعارم على زيد بل زعماد بعض متبوعاته عليه لكن لا يفهمه وذلك مع قلة
الاشارة الى محو اقسامه ابو حفص عن اذ ارضنا انه ليس هناك من سمي بالي حفص الا اشارة
او ثلاثة وان كان المراد بالتعريف التوضيح فالوصف داخل فيه ايضا وان كان شاذ اخر فليس
بواجب ويبلغ صيانة الحد ومن مثل هذه المحتملات **قول** وهو لفظ ومعنى فاللفظ
تكرير اللفظ الاول مثل جاز زيد زيد وعجري في الالفاظ كلها والمعنى اللفظ مخصوص
وفي نفسه وعينه وكلاهما كلمة واجمع واكثر وابتع واصبع فالاولان بيان باختلاف
صيغة ما وضربها تقول نفسه بنفسه القسم ما القسم القسمة والقسم في الشئ كلاهما
كلتا هما والباقي لغير المتشبه باختلاف الضمير في كله وكلها وكلهم وكلهم في الوافي
اجمع جاعلون جمع **اقول** اعلم ان التاكيد انما يتكرر في النسبة وهو ان يكرر من
المعنى ما فهم من المتبوع ضمنا لا مطابقة وذلك بكلا وكل واجمع وثلاثتهم واربعتهم ونحو
ذلك واما التكرير اصل النسبة وهو انما يتكرر اللفظ الاول ويكرر ما دل عليه المتبوع
مطابقة وذلك بلفظين النفس والعين وما يتصرف منهما والتكرير اللفظي يجري في الالفاظ
كلها اسماء كانت او فعلا او حرفا مفردة كانت او جملا او غير ذلك والتكرير انما يشتغل
او غير مستقل والمستقل انما يوزن ابتداء به مع الوقف عليه وغير المستقل انما يحوز فيه
ذلك كالضمير المتصل وكل حرف الا ما يؤدي معنى جملة ومحد في معنى في الغالب وفي اذم
وتلي فان جميع ما يقع الوقف عليه تامة الابتداء فالحرف المستقل ان كان على حرف واحد كواو الف
وقائه ولا يراى ابتداء او كان جماعيا كالفصل او كان نوع من الكلام كحرف الجر لا يراى ابتداء
مجرور بعد ما او بآخر نوع منها كالضمار المتصل فانه لا يكرر وحده الا في ظرف او في الشعر
نحو قوله فلا والله لا يلقي لامي ولا للبايهم انما اشبهه قوله ووصايات حكما في قوله تعالى
والكاف واللام على حرف واحد مع وجوب الفصل لما يحجر وراى ان يكون مع حروف
بله بل وانك انك وحده ضربت وان كان العناد في الاول مقولا لظاهره افا الحجاز
عد الثاني بضميره لا بظاهره بقوله زيد فاحس في العاد هما فان لم يكن غير المستقل
على حرف ولا واجب الاتصال بجاء تكريره وحده مخوان ان زيدا اقامه والاحسن الفصل

وكلاهما

نحو ان في القاد ان زيدا اقامه وان عد الاول بمجول ظاهر اختير عد الثاني بضميره ونحو ان
زيد انه فاحس وتليت بوايته فاحس ونحو ان عد بظاهر ايضا وقد يروى في تكرير الضمير
المتصل ونحو اخر غير تكرير العناد ونحو ان تكرير متصلا فيقول في المرفوع ضربت انت
وهو من باب تكرير اللفظ وان كان الثاني مخالفا للاول لفظا او نحو ودة داعية الى مخالفة
لانه لا يجوز تكريره متصلا بلا عداد لئلا يصير المتصل غير متصل وتقول في الجذر ورزقك
انت وبه هو لانه لا ضمير للجذر ورزق متصلا حتى يوكديه فاستعير له المرفوع واما المتصوب
المتصل فاصله ان لا يوكد الا بالمتصوب المتصل اذ المتصوب ضمير متصلا فيقال زانيتك
اياك ورايتك اياه لكنهما كما اجازوا فاكده بالمتصوب المتصل اجازوا فاكده بالمرفوع
المتصل نحو زانيتك انت ورايتك هو بالمرفوع يقع تاكيد الغطاء لا يتصل مرفوعا كان
او متصوبا او مجزوا او اما كان كذا دون المتصوب المتصل لقوته واصله اذ المرفوع
قبل المتصوب والجذر وفقرتين فيه اكثر ومن شرطه يقع الفصل الا بصيغة المرفوع
المتصل كما يحكي في باب الضمار ولولا هذا النظر لكان الضمار ان يوكد الضمير المجزؤ
بالمتصوب المتصل لما بين الجزاء والنصب من الاخوة كما في باب المثنى وجمعي التثنية وكتاب
تلا يصرف وقال النحاة ان المتصل في غير ذلك انت تاكيد وفي غير ذلك انت توكيد
وهذا الجيب فان العينين واحد وهو تكرير الاول معناه فوجب ان يكون كلاهما توكيد الحما
العينين والفرق بين التوكيد والتاكيد معنوي كما يظهر في حد كسنا وقال الراجسي
في حرز بله ان الثاني يوكد وهذا الجمع من الاول اذ هو صريح التكرير لفظا ومعنوي
فهو توكيد لا توكيد وهذا مغل في باب النشاذي ان الثاني في يازيد زيد يوكد وجمعي
ذلك توكيد لفظي على تكرير في بذكر البعض في الاشتغال باليد كالفصل المتصوب من المتصوب
نحو ذلك الرعيين كانهما اياه وعلم الزيد بن استخسنتها اياه كما يحكي في باب التوكيد ولا يخفى
اذن تخالف التوكيد والتوكيد منه فلا نقول ان كانهما هو كما جاز ذلك في التاكيد لان المقصود
في التوكيد هو الثاني فانه يشرى الناصب فلا يحكي مرفوعا الا ترى انك تقول في باب النشاذي
ان الفصل كانهما المستقل هذا كله في غير المستقل واما المستقل فتكريره بلا فصل نحو جاني زيد
زيد قال فابن ابن الجني بعلقي اناك اناك اللاحقون اجبر اجبر وقال في الحرف المستقل
لا لا يوجب بلسانها اخذت على مواتها وموتها ومع فصل قوله فواكها من اهل ترها
قال شالي وهو لاخره ثم كافر ونحوه التكرير اذ اذوت ما يطلب شين ولها ما دل
تكرير المقضي بعد تمامه بل الاول نحو قوله تعالى ولا تحسبن بالبناء الذين يفرحون بما آتاهم
ان محمد بن ابي عمير يقولوا فلا تحسبن بالبناء ايضا معناه ومن العذاب فانه طان المفعول الاول
بصلته ثم التاكيد اللفظي على ضربين لانه اما ان تعيد لفظ بعينه نحو جاني زيد زيد وجاني
زيد او تعويه بموزنه مع الفا في الحرف الاخير وليس اشاعا وهو على ثلاثة اضراب لانه اما ان يكون
لثاني معنى ظاهر نحو هيا سرا وهو مرسى او لا يكون له معنى اتصال بضمير الاول لتوسيع الكلام

والاحتمال الثاني اظهر كون افتراق الثاني في سبيل الغنى اليه فلا يحصل المقصود فارة الزيادة
وهو الاول للاحتياط في قلت اشترت جميع اجزاء العبد من وجميع اجزاء العبيد واذ كان الاسم
نكرة لم يتركها التاكيد كما ذكرنا في نفي الاختصاص اصل في نسبة الفعل الى المتبوع او عن عموم
نسبتة افراد لا افراد وضع الاحتياط عن ذات النكرة المتبوع وانما هي في حق اولي عن رفع الغنى
الذي يحصل بعد معرفة انما هي للاحتياط في النسبة فوصف النكرة لتمييز عن غيرها
او على من تأكيدها وليست في الحكم المذكور اعني منع تأكيد النكرات شي واحد وهو كون تأكيد
اذا كانت النكرة حكما لا محكوما عليه لقوله عليه الصلاة والسلام في كتابه باطل باطل باطل
ومثله قوله تعالى ذك الارض كذا هو مثل ضرب ضرب زيد وانما كبر النكرة في حق قرأت
الكتاب سورة سورة وقوله تعالى وجازيك والمالك صفا صفا طيب في الحقيقة تأكيد في
الثاني لتقريب ما سبق بل هو لتكرير المعنى لان الثاني غير الاول ومعنى والعني جميع السور وضوءا
مختلفة وقد اجاز الكوفيون تأكيد النكرة اذ كان معلوم المقداد وقتا كد رهم وديار وروم
وليله وشهر وكل واخواته لا بالنفس والعين وليس زاد فقولوا في بعد الاحتياط لعقل
بعض ذلك الوقت فليحل هذا الاشتراط قطا في التأكيد والمؤكد تقريرا وتكريرا فاعلم خلافا
للصيريين واما غيرهم فخال وذا وهو ما بين علموا المقداد في الاحتياط في امتناع تأكيد
واستلش هذه الكوفيين لمواز ذلك بقوله باليتي كن معهم صديرا صفا فليحل الله للاختلاف
وقول الآخر قد ضربت النكرة يوما واحدا واما قوله الاول بتوجيه وشركه له وتعرفت الزيادة
في كل ما على التأكيد عند اهل المصيرين اولي لانهم وشركه ليس بموقفين ويجوز في كل ما غير تأكيد
اذا كان تابع لما ليس بتأكيد فله تعالى انما يغفل عند ذلك التكرار كما لا يخفى فانه عطف على
وليس لفظ احدهما تأكيد او العطف في حكم المعطوف عليه وفي قراءة اما يتلوهان هو مركب لكونه معطوفا
على التكرار وقد عرفت المؤكد واكثر ذلك في الضمة كقولك تجاني الذي ضربت نفسه اي ضربته
وتعنه هذا الضمة نحو تجاني فمضرت كلهم اجمعين وتبعه ما خبر المشد اخواته عطف
كلهم اجمعين وذلك لما عرفت في باب المشد امير كون تحذف الضمة من الضمة الاولى منه في الضمة
وخبر المبتدأ ومن الضمة الاولى منه في خبر المبتدأ او بعضهم من تحذف المؤكد لان الحذف
الاختصاص والتأكيد للتطويل فقاما وقال هشام اذ عطفت على شيء لم يفتح اليه تأكيد ولعله
نظر الى ان العطف عليه الذي على انك لم تعلق فيه والاولي الجواز نحو ضرب زيد وزيد ولا انك
وما عرفت في نسبة الضمة الى زيد او زعماء عطف في ذكر زيد وارتدت ضربت بكر وعطفت
على ان المذكور يتكرر **قول** واذ اكد المضمرة المرفوعة المتصلة بالنفس والعين اكد منفصل
منك ضربت انت نفسك **قول** قد مضى شرحه في باب العطف **قول** واكد واخواته
اشاع لاجم فلا يستغنى عن ذكره هاد ونه ضعيف **قول** اعلم انه لو اردت الجمع بين الفاظه
التوكيد المعنوي قدمت النفس ثم العين ثم الكل ثم اجمعين ثم اخواته من اكدعين الى العين
لما تقدمت النفس والعين على الكل فلان الاخاطة صفة للنفس ومعنى فيما تقدمت النفس

اولي واما تقدم النفس على العين فلان النفس لفظ موضوع لما هيته حقيقة ولفظ العين
مستعار لها خارجا عن الجارية المخصوصة كالوجه في قوله تعالى كل شي ماله الا وجهي ذاتة
واما تقدم الكل على اجمع فلكونه جامدا او اشباع المشتق للجامد اولى ولا سيما اذا كان المشتق
على وزن الضمة وهو الفعل ايضا ان كلا قد تقدم مبتدأ دون اجمع فانه لا يقع الا تأكيد او انما تقدم
اجمع على احواله فلكونه دل على معنى الجمعية المراد من جميع ما واما تقدم اكد فلكونه اظهر في
اقادة معنى الجمع منها لانه من قولهم حول كيت احيانا وقد المعنى خافا فيهما وان لم يقصد الجمع
بين هذه الالفاظ فلكل الاختصار على انما شئت ومن النفس الى اجمع لا يلزم ان يكون الاية بها
للقدم بل ان تذكر العين من دون النفس اجمع ومتصرفاته واخواته من دون كل وانما
اكد واخواته فالصيريون على ما حكى الادلسي عنهم جعلوا النهاية اصبع ومتصرفاته ولربكروا
ابنعت ومنصت فانه قال وهذا يدل على ما قلته والبعد اذ به جعلوا النهاية ابنته واخواته
فتاوى اجمع اكد اصبع ابنته وكذا ذكر الخولي والبخاري قد مر ابيته على اصبع ونسبه
المصنف ولادى كاصحته والمشهور ايضا بالصاد للهلة وقيل بالصاد للجد والشهور
انك اذا اردت ذكر اخوات اجمع وحب الاستدباب اجمع مشعر بحى اخواته على قد الترتيب اجمع
اكد اصبع ابنته ولا خلاف انه لا يجوز تأخير اجمع عن اخواته وقالت ابن كيسان بك
بائمين شيت بعد اجمع والقول الثالث انه يجوز حذف اجمع مع وجوب رعاية الترتيب
المذكور في الثلاثة السابقة والعقل اربع جواز حذف اجمع مع جواز تقدم بعض الثلاثة
النافية على بعض وسمت جاني القوم اكدعون وسمع ايضا اجمع اصبع وجمع يصنع ولا خلاف
انك اذا اردت ذكر النفس والعين والكل اجمع معا وحب الترتيب المذكور قال ابن
اقلت جاني القوم اكدعون اجمعون اكدعون اصبعون استغنون فلكم تأكيد للقوم واجمعون
تأكيد لكلهم وكذا التوا في كل واحد منها تأكيد لما قبله وقال عيني الضمير الفا كلهم تأكيد
للتوكيد الاول كالصفات المتتالية وقال المبرد والرخاخ في قوله تعالى فخذ الملائكة كلهم
اجمعون ان كلهم اكد على الاخاطة واجمعون على ان الجمع ومنهم في حالة واحدة وليس بشي لانك
اقلت جاني القوم اجمعون فمعناه التثنية والاحاطة اتفاقا منهم لاختصاصهم في وقت واحد
واي محذوري ذلك مع قصد المناقبة **البدل** تابع مقصود مما ليس الى المتبوع ذكونه
قول مقصود بما نسب الى المتبوع يخرج التأكيد والوصف وعطف البيان كما قال
قوله ذو نوح عطف النسق لان المقصود هناك التابع والمتبوع معا المقصود بالنسبة
من البدل والمبدل منه الثاني دون الاول هذا قوله ولا يطرد ما قاله في جاني زيد بل
عرفان المقصود هو الثاني دون الاول مع انه عطف نسق فوق وانما الى ان لم يطرد في فرق
جلى بين بدل الكل وبين عطف البيان بل ما عرفت عطف البيان الا البدل كما هو ظاهر كلام
سيبويه فانه لم يذكر عطف البيان بل قال اما بذكر المعرفة من النكرة فيجوز مررت برجل
عند الله كانه قيل عن مررت او عن انه يقال له ذلك فابدل مكانه ما هو اعرف منه ومثله

البدل

قوله تعالى وانك لتبدى الى جبرائيل مستقيم جبرائيل هو الملاك الذي جاء به الروح القدس
يقوم عند الله وزيد بن خالد والروح جبرائيل هو عند الله وزيد بن خالد قال ياتي ان تفقد
قوماً ولا تفترقوا وتخلصهم فان الدهر خلاصهم وعبد مناف والذي عهدت بطن عمر
ابي القحط عتاش قالوا ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف
عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول والمجواب انما
لاشتم ان المقصود بالنسبة في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا الغلط فلان
كون الثاني فيه هو المقصود بها دون الاول كما عرفت انما قلنا ذلك لان الاول في الابدال الثلاثة
مكتوب ابي في الظاهر ولا بد ان يكون في ذكره فانه لا يحصل له مزيد كما يدرك في كل واحد
من الثلاثة خصوصاً الكلام المتخصص اللغوي ولا سيما كلامه تعالى وكلامه عليه الصلاة والسلام
فانما ذكره غير مقصود بالنسبة مع كونه متساوياً في الظاهر واشتماله على فائدة يصح
ان تنسب اليه لاجل ما دعوي خلاف الظاهر ثم نقول في بدل الكل ان الفائدتين في ذكرهما معاً
احد ثلاثة اشياء بالاستقرار اما كون الاول اشهر والثاني متصفاً بصفة نحو زيد رجل صالح او كون
اولهما متصفاً بصفة والثاني اشهر نحو العالم زيد ورجل صالح زيد وقد يكون الثاني محمداً
المتخصص في هذا الاصطلاح مع انه ليس في الاول فائدة ليست في الثاني وذلك لان للاصطلاح اولاً
للتفسير ثانياً وقصداً وتابشيراً ليس للثاني بالمتخصص ولا في ذلك نحو رجل زيد فان الفائدة الثابتة
منه لا تحصل من زيد مع زيادة التعريف لكن الغرض من ذكرنا لا يجوز العكس نحو زيد رجل
اولاً فانه في الايام بعد التفسير شعر ليس بعطف البيان من جملة بدل الكل كما يكون الثاني
موصفاً للاول وذلك انما يكون لشئ اسمان هو واحد هما اشهر من الاخر وان لم يكن احس منه
نحو قوله العشرة بالله انو حصر عن فان ابن الخطاب رضي الله عنه كان يسمي اشهر منه بالي حصر وهو
انه ليس في الدنيا من اسمه ولا من كنيته انو حصر الاياه واما بان يكون اسمان مطلقان على ذلك
ثانتهما جامداً وهو بعض افراد الاول سواء كان اشهر من الاول لوافرة او لا كما اذا كان لك خمسة
اخره اسم واحد هو زيد وهناك خمسة رجال سمين زيد احدهم اخوك فاذا قيل جاني اول
زيد فزيد احد افراد اخيك اي هو واحد من خمسة ما يطلق عليه لفظ اخيك وكذلك ان عكس قيل
جاني زيد اخوك فاخوك واحد من خمسة من يطلق عليهم اسم زيد والثاني في التصورات بين
اخص من الاول عند الافتراق وانما عند الانفراد فاحد هما مساو ولاخري في الشهر لان كل
واحد منهما يطلق على خمسة والاعراب يكون البدل جامداً بحيث لو حدثت الاول لاستدل
الثاني ولما احتج الى متبوع قبله في المعنى فان لم يكن جامداً اقول فلا وابل خبير منك اي في يوم
التحصيل والصحيح قد را الموصوف اي فلا وابلك رجل خبير منك بخلاف الصفة فانك لو كنت
الاول في جاني زيد العالم لا تحتاج الثاني الى مقدّم قبله لان الوصف لا يدركه من موصوف
فلذا قيل ان الثاني في نحو العائدات الظير بذلك وفي الطير العائدات صفة ومخالف التاكيد
فانه وان كان جامداً لكان متبوعاً من المتبوع فيكون عليه منع من اعتباره مستقلاً

ولما

قوله تعالى وانك لتبدى الى جبرائيل مستقيم جبرائيل هو الملاك الذي جاء به الروح القدس
يقوم عند الله وزيد بن خالد والروح جبرائيل هو عند الله وزيد بن خالد قال ياتي ان تفقد
قوماً ولا تفترقوا وتخلصهم فان الدهر خلاصهم وعبد مناف والذي عهدت بطن عمر
ابي القحط عتاش قالوا ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف
عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول والمجواب انما
لاشتم ان المقصود بالنسبة في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا الغلط فلان
كون الثاني فيه هو المقصود بها دون الاول كما عرفت انما قلنا ذلك لان الاول في الابدال الثلاثة
مكتوب ابي في الظاهر ولا بد ان يكون في ذكره فانه لا يحصل له مزيد كما يدرك في كل واحد
من الثلاثة خصوصاً الكلام المتخصص اللغوي ولا سيما كلامه تعالى وكلامه عليه الصلاة والسلام
فانما ذكره غير مقصود بالنسبة مع كونه متساوياً في الظاهر واشتماله على فائدة يصح
ان تنسب اليه لاجل ما دعوي خلاف الظاهر ثم نقول في بدل الكل ان الفائدتين في ذكرهما معاً
احد ثلاثة اشياء بالاستقرار اما كون الاول اشهر والثاني متصفاً بصفة نحو زيد رجل صالح او كون
اولهما متصفاً بصفة والثاني اشهر نحو العالم زيد ورجل صالح زيد وقد يكون الثاني محمداً
المتخصص في هذا الاصطلاح مع انه ليس في الاول فائدة ليست في الثاني وذلك لان للاصطلاح اولاً
للتفسير ثانياً وقصداً وتابشيراً ليس للثاني بالمتخصص ولا في ذلك نحو رجل زيد فان الفائدة الثابتة
منه لا تحصل من زيد مع زيادة التعريف لكن الغرض من ذكرنا لا يجوز العكس نحو زيد رجل
اولاً فانه في الايام بعد التفسير شعر ليس بعطف البيان من جملة بدل الكل كما يكون الثاني
موصفاً للاول وذلك انما يكون لشئ اسمان هو واحد هما اشهر من الاخر وان لم يكن احس منه
نحو قوله العشرة بالله انو حصر عن فان ابن الخطاب رضي الله عنه كان يسمي اشهر منه بالي حصر وهو
انه ليس في الدنيا من اسمه ولا من كنيته انو حصر الاياه واما بان يكون اسمان مطلقان على ذلك
ثانتهما جامداً وهو بعض افراد الاول سواء كان اشهر من الاول لوافرة او لا كما اذا كان لك خمسة
اخره اسم واحد هو زيد وهناك خمسة رجال سمين زيد احدهم اخوك فاذا قيل جاني اول
زيد فزيد احد افراد اخيك اي هو واحد من خمسة ما يطلق عليه لفظ اخيك وكذلك ان عكس قيل
جاني زيد اخوك فاخوك واحد من خمسة من يطلق عليهم اسم زيد والثاني في التصورات بين
اخص من الاول عند الافتراق وانما عند الانفراد فاحد هما مساو ولاخري في الشهر لان كل
واحد منهما يطلق على خمسة والاعراب يكون البدل جامداً بحيث لو حدثت الاول لاستدل
الثاني ولما احتج الى متبوع قبله في المعنى فان لم يكن جامداً اقول فلا وابل خبير منك اي في يوم
التحصيل والصحيح قد را الموصوف اي فلا وابلك رجل خبير منك بخلاف الصفة فانك لو كنت
الاول في جاني زيد العالم لا تحتاج الثاني الى مقدّم قبله لان الوصف لا يدركه من موصوف
فلذا قيل ان الثاني في نحو العائدات الظير بذلك وفي الطير العائدات صفة ومخالف التاكيد
فانه وان كان جامداً لكان متبوعاً من المتبوع فيكون عليه منع من اعتباره مستقلاً

ن

من معرفة ففقت تلك التكررة واجبت وليس ذلك على الإطلاق بل لا بد من الكمال من كل واحد وإن
رويت تكرر بالصيغة المعنى وإذا كان الثاني تكرر منه من معرفة كالأول في الجملة وهو المحرر
بجواز التكرار وصف التكررة المتكررة من المعرفة إذا استفيد من المبدل في النسب منه كقول
تعالى يا ولدي المقدس طوي إذا الفصل طوي أسرا الوادي بل كان مثل خطره وخضع من الطي لأمته
قدس من بين مكانه طوي بالتقدير وكقول الشاعر أنا وجدنا في غلابة طي كعاد الفلب لا طول
ولا قصير أي لا ذي طول ولا ذي قصر وقوله فلا وأبيك خبر عنك البيت فإن لم تعد التكررة
إلا إعادة الأول للرجوع لأنه يكون لها ثانيا بعد التفسير نحو زيد رجل وقد مر أنه لا فائدة فيه
قوله ويكونان ظاهرين ومضمينين ويختلفان ولا ينفك ذلك ظاهر من مضمين بل لكل واحد من الغالب
عوض عنه زيد **القول** قد قسمته أخرى مستفادة للأبدال وهي حذف الاعتناء وإيضاح
عشر ففقت شمة المبدل باعتبار الأظهار والأخبار والأول كانت باعتبار المصير والتكرير
فأمثلة الكل من الكل وما يظهر أن زيد أخيك وإذا كانا مضمينين خوفك لغيرهم أيهم إذا
تقدم لفظ الذي يدين وأخوتك وكان زيدون أخوة المخاطب نحو جاني الزيدون أخوتك الحاجة
يوردون في هذا المقام نحو زيد مضمينته أياه وهو تأكيد لفظي للرجوع بما إلى شيء واحد وقد
انفردوا المضمين في مثل أسكن أنت وزوجك الجنة إن أنت تأكدت وكذا في مروت بك أنت
هو فكن أي هذا المضمين من المظهر نحو أخوك لغيره أيهم إذا تقدم لفظ الذي يدين وأخوتك
أياه إلى زيد على ما يورد الحاجة كان تأكيد لفظيا أيضا لأنه يكون كقولك رأيت زيدا زيدا
كان مروت بك أنت تكرير لفظي عند تقاطع الظاهر من المضمين نحو كسرت زيدا أو الأسر
هو زيد وأمثلة البعض قطعت زيدا أيك والمضمين من المظهر نحو كسرت زيدا أو الأسر
والمضمين من المظهر نحو كسرت زيدا وقطعت زيدا أيها أو الحاجة يوردون في مثله نحو زيد
زيد أيها أو قوله وكلف لأعادة الظاهر بالظن في جملة وأجاء وغيره فكذا جلتين لم تضر التكررة
أن كان من جملة والمظهر من المضمين نحو زيد قطعتك وأسئلة الاشتغال كرهت زيدا جلتين
والمضمين من المضمين كرهت زيدا أيها أو المظهر من المظهر كرهت زيدا جلتين
زيد أيها أو المظهر من المضمين كرهت زيدا أيها أو المظهر من المظهر كرهت زيدا جلتين
عز كرهته أيها إذا تقدم ذكر زيد والدابة والمضمين من المظهر كرهت زيدا أيها أو المظهر من المظهر
الدابة والمظهر من المضمين كرهته الدابة أو المضمين من المظهر كرهت زيدا أيها أو المظهر من المظهر
أيضا لا شتمال الأول على الثاني لكونه كلاله ولكن الشبهة أو أنه بالتفسير لا بد من التكرار
ولا بد من بذكر البعض ولا شتمال إذا كانا ظاهرين من ضمير راجع إلى المبدل منه حتى يعرف تعلقها
بالأول وإنما ليس ببدل الغلط بل يجوز ترك الضمير أو الشبهة أو أنه بالتفسير لا بد من التكرار
فصل أصحاب الأخذ ودون لا شتمال في مضمينته أو أنه تلاوه الأخذ أو أنه قال الكوفيون
عزودت الدابة مضمين الضمير عن قوله مظهر الضمير والتكرير أي مظهر أيضا على هذا والمضاد
سماها ونحوه نحو قوله لحاف في لحاف الضيف والبرء بزه وقال ابن الخطاب لا يجوز جاني زيد

م

سم بذكر الاشتغال لاشتغال الفعل المستند إلى المبدل منه على المبدل ليفيد تعلقه بالاشتمال
في قولك أعجبت زيد خسته وهو مستند إلى زيد لا يكتفي بذكر جهة المعنى لأنه لم يجرى كالمعنى وقد
بل المعنى فيه وكذا صلب زيد ظاهر في أنه لم يسلب نفسه بل صلبت شي منه وكذا الاشتغال عن
لفظ الشبهة في قوله تعالى لسالتوك عن الشهر الحرام غير مفيد إلا أن يكون حكمه من أحكامه غير
معين ولكن العن أصحاب الأخذ ودون مطلقا غير مفيد إلا يعلم بذلك الأخذ ودون ما استحقوا
بواللحن بخلاف ضربت زيد أعند فانه بذلك الغلط لأن ضربت زيد مفيد غير محتاج إلى
شي آخر ولا تقول بذكر الاشتغال غفوت الأمير شيئا فمضى التويز وكلاهما لأن شرط
بذكر الاشتغال أن لا يستغنى وهو من المبدل منه متجسسا بل تبقى المضمين تذكروا في الأولى وتوطئة
على البيان للاجتماع الذي فيه ومنها الأول غير محتمل إذ يستغنى عن فاسم من قولك قل الأمير
أن القابل متساوية وكذا في أمثاله فلا يجوز مثل هذا الأبدل المطلقا ولا يكتفي بذكر الاشتغال
في الأربعة أمثاله أو أمثاله الثاني من أن يكون بذكر الأول لا في الأولى بذكر الكل
والثاني أن يكون الثاني فيه بعض الأول والأول بذكر البعض والثاني أن يكون فيه الفصل
المستند إلى المبدل منه مستند إلى الثاني أي متفاضلا له بوجه الأول والأول بذكر الاشتغال
والثاني بذكر الغلط وهذا الذي ليس بذكر الغلط على ثلاثة أقسام أحدها أن يكون
المبدل منه مضمين ومضمين مضمين مضمين مضمين مضمين مضمين مضمين مضمين مضمين مضمين
كثيرا إلى الفقه والتشقق في الفصاحة وشرط أن يرتفع من الأدب إلى ما لا يليق بغيره من غير
بذكر كماله وإن كنت معتزدا بذكر المظهر لفظا نفسك وترى أنك لم تقصد في الأولى لا شتمال
بالذكر وكذلك قولك بذكر المظهر لفظا نفسك وترى أنك لم تقصد في الأولى لا شتمال
فستفك لسالك إلى رجل شمر تداركت الغلط فقلت جاري وأما فاسمها وهو أن تعتد ذكر كماله
هو غلط ولا يستفك لسالك إلى ذكره لكن نفس المقصود شمر بعد ذلك فقد ذكر كماله
ولا يجز الغلط التصرف ولا بد من التبيين في كلام الفصحى وأما بعد عن روية وطهارة فلا
يكون في شعر أصلا وإن وقع في كلامه فحقه الاختلاف عن الأول بالمعنى فله بذكر الغلط
البدل الذي كان سبب التبيين به الغلط في ذكر المبدل منه لأن يكون البدل هو الغلط
وبدل الكل من الكل بحيث موافقته للنبوة في الأفراد والتكثيرة والجمع والتأنيث فقط في العرب
والتكثير وأما الأبدل الآخر فلا يرد في أحدها التبدل منه في الأفراد والتكثير وفيها أيضا
قوله ويكونان معرفتين وتكونان مختلفتين وإذا كان تكرره من معرفة فالفقت مثل التامة
خاصة كاذن **القول** أعلم أن البدل والمبدل منه في الأدب إلا أربعة يقعان يعرف من
وتكونان الأولى معرفة والثاني تكرر على العكس والأربعة في الأربعة ستة عشر مثله الكل
الكل زيد أخيك زيد أخ لك زيد أخيك أسئلة المسئلة البعض زيد رأسه رجل زيد رأسه
زيد رأسه زيد رأسه المسئلة لا شتمال زيد عليه رجل زيد عليه زيد عليه زيد عليه زيد عليه
الغلط بزيد الحمار زيد حمار زيد حمار **قوله** وإذا كان تكرره أي إذا كان تكرره

الايه اخوه القناقا وانما الاعتدال عن غوطرنا الشبهل والحيل فقد مضى في باب التاكيد
قوله ولا يبدل في ظاهره من مضمير الى اخره **قوله** ان يبدل في الغرض والاشتغال والغلط اذا
كان ظاهرا يجوز ان يكون مضمير المتكلم والمخاطب قال الشاعر في هذا المعنى او عدني بالبحر
والاداءه رجل ورجلي فمشتة المناسبة **قوله** في الاشتغال في البيت ان اترك لن في ظاهره
وما الغيتني حلي مضافا بخلاف بديا الكرم من الكل فان غير الاخفش لا يجر نحو في المسكين مرقه وكذا
الكرم المعول قالون لان البذل يغير ما لم يبدل منه ومن شعر لجر يزيد رجل
واقادة بذي البعض والاشتغال في الغلط ذلك ظاهرة لان بديا الكرم في المثال لا يغير بديا
الاول وانما بديا الكرم في قوله الاول فلما بديا الكرم في الظاهر من احد الضميرين اي المتكلم والمخاطب
وما اعرف المعار وكان البذل انقص في التعريف من المبدل منه فيكون انقص في الافادة
منه اذ المبدل في الاول واحد وفي الاول زيادة تعريف وجواب الاخفش مع اتحاد المبدلين
في بديا الكرم كما ذكرنا في هذه الساب ولو لم يكن الثاني تاكيدا لا بد للاضافة التاكيد
في المثالين زيادة ما في ذلك في صفة المسكين والكرم ظاهرة ولا يضر نقصان الثاني في التعريف
عن الاول الا ترى الى جواز مررت يزيد رجل عاقل وقوله فلا يبدل خبر منك البيت فربك
نكرة افادت سالا فينبذ المعرفة وان كان في المعرفة فاستدرك التعريف التي ليست في
تلك النكرة واستدرك للاخفش بقوله تعالى ليجتمعكم الى يوم القيامة لا ريب في هذا
حسرا وواو الساقون يقولون هو نعت مقطوع للذي هو انما مرفوع الموضع او منصوبه ولا
يلزم ان يكون كل نعت مقطوع بجمع ابتداء فاعلم ان كل نعت في معنى الوصف الا ترى الى قوله
تعالى ولم لكل هبة منة الذي جمع ما لا وقالت ابن مالك لا يبدل من الضمير الا لزمه
الاستثناء وهو ما في الفعل امرأ وتفضل في الخطاب والفعل وتفضل واذا وقع ما يوجب
هناك فعل فقد رتب من جمل الاول نحو عجبني فقال اي عجبني عجبني فقال وكل ذلك للاستثناء
لا بد ان الظاهر مثلا لفظ الظاهر اثارا ولا ضمير اثارا واذا بدل ما تضمن معنى الاستثناء فالب
من اقتران الخبر بالبذل نحو من لبيت اريد امرأ اليك من انه بذي من تضمن الاستثناء
وانما قوله تعالى عجبني بلسانك عن الشا العظيم فهو كانه جوارح الاستثناء وليس ببدل
واختلف النحاة في المبدل منه فقال المراد انه في حكم الطرح معني بلسانك المقصود
بالنسبة هو البذل دون المبدل منه وعلى ما ذكرنا من هو البذل والمبدل منه تبيين
منه ان الاول ليس في حكم الطرح معني الا في بديا الكرم ولا كلام ان البذل ليس في حكم
الطرح لفظا لوجوب عود الضمير اليه في بديا البعض والاشتغال وايضا في بديا الكرم
اذا كان ضمير لا يستغني عنه عن ضمير الذي من زنت به اخيك او ثلثيتا بضمير كذا نحو
الذي ضربت اخاه زيد اكره ما وعدت في الاول في اللفظ دون الثاني قال وكانه هو
الشراة كانه ما حاجبه معين بسوا ولم يقل ثمينان وقال ابن السكيت عذوقا وقوله
تركته هو ان مثل قول لا تعصب وقد بديا الفعل من الفعل اذا كان الثاني راجع اليان

على الاول لقوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق اثامها فعند العبادات وقول الشاعر علي الله اني
تخذ كرها او تحيا بغير طاعتك الثاني معني الاول سوا كان تاكيد لا نحو ان تصنع المصرك وكلام
له شاعرا الذي يقتضيه كذا وان كان وايضا في المذكور من الاعداء وان في النصب الاتباع
والقطع وهذا كقوله تعالى قد كان لكم ابيه في فلبين المتنافية تعادل الابداء في منه قوله وقال الشاعر
وكنت كذا في رجلين رجل صحيحه واخرى في فيها الزمان فسلطت يروي رجل وفدا وجرادان لم يلقين
الرفح نحو مررت برجال رجل فاضل ورجل كريم وقد تجاوزت الواو في غيره في البذل ما عدا راعي
كما سري باب الوصف واعلم ان التزام اذ اجتمعت يدي بالعت شعر بالتاكيد في المبدل شعر
بالمسوق اما الاستدلال بالعت فيل التاكيد فلما في اقليل قوله ان النكرة فلا توكد وان كتمان
بقدم التاكيد على النعت اذ النعت يعيد مثلا في قوله الاول خلاف التاكيد والمبايعة والتاكيد
على البذل لان بديا الكرم لا يغير بديا الكرم في الحقيقة وقد بديا الكرم في قوله الاول متبوعه
وانما تقديم المبدل على المسوق فلان النكرة له نسبة معنوية الى المبدل منه اذ انما يكون في الحقيقة
او الاشتغال وانما بديا الكرم في قوله الاول في المسوق اجتناب من متبوعه **قوله** عطف البيان تأخير
صفة فوضي متبوعه نحو قسم بالله او حفص عرو فضله من البذل لفظا في مثل اناني التنازل النكر
بشر **قوله** وضع مشي عديج التاكيد لانه لا يوضح الموكد بل يحقق اصل نسبتة او مشي
النسبة لاجزاء عدم ابيض المسوق لمتبوعه ظاهر وكذا النكر عند النحاة لان الاول عند
في حكم الطرح في حكم المعدوم ولم يبق الا الصفة وعطف البيان فلما قال غير صفة خرج الصفة
والاول ان يحد هذا الحد الابدال مثلا في قوله عطف البيان فلما قال غير صفة خرج الصفة
العطف عما تحده المقتضى مطلق البذل **قوله** انقسم باسمه او حفص عرو فضله انه في اعزالي
الي من الخطاب رجلي الله عنه فقال اي افعلي عبيد والي علي ناقة ذرا عجبنا فبنا واشتغل
فقطه كاذبا فله حمله فالطريق الاعرابي فحمل بعينه شعر استقبل العظماء جعل يقول وهو عبي
خلف بعينه انقسم باسمه او حفص عرو فبنا من لقب ولا بد من اغفر له الله ان كان حذر وعبر
من قبل من اعلى الوادي فحمل اذا قال اغفر له الله ان كان حذر قال الله صدق حتى النعت فافادة
يكون فقال ضع عن الحنك موضع فاذ اي فبنا عجبنا حمله على بعينه وروده وكساه **قوله**
في مثل اناني التنازل البكري بشر قال انما قلت في مثل هذا الشا الى ان الفرق في غير هذا
الباب ايضا كقولك يا اخانا الحارث ولا يجوز الموجه بذي لا لغز في الحارث وكذا في الغلام
زيد وزياد لا يجوز بذي لا لوجه الضمير وقد ذكرنا عليه في بابا البذل والفرق بين الضمير
زيد فلا يستثنى الاستدلال بهذا البيت على ان الثاني عطف بيان لا بذي ولا بذي النكر
رواية الجوز قال لا يجوز في شعر الا النصب بيا على انه بذي والبذل في حوزا فاما عطف
المتبوع والبيت للزوا الاسد وبنامه عليه الطير وقوله وهو عا عليه الطير ثاني مغولي
التنازل ان جعلناه بمعنى الضمير والاهو حال وقوله ترفقه من الطير ان كان قاعا عليه
وان كان مبتدأ فهو حال من الضمير المستكن في عليه ونحو قوله عجبني من زيد عليه ومرعرو حوده

عطف البيان

اللفظ فاقابته كائنا احد جري الجملة وليكن ذلك المسمى كذا خلاف اسم الفعل فان الضمير احد
جري الجملة ابتداء فخرجه الى الفرق فاطر واستكنان الضمير فيه على ما هو حق مما يشابه الفعل كما على فان
يفصل ضمير عن جملته ولم يرفع بالصفة وبالطرف المعتد من على ما مر ويحتاج اتصال المرفوع
بما تكون اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم الفعل والطرف واخره
سادة مستند الاضمار عن غير حاجة الى حمية كما احتاج المستند في تقديره بالفعل الى ان
لكن لا يكون هذا المتصل بغير الاشياء المستكنة لكونها اضعف من الفعل في اقتضا المرفوع
اذ هي مرفوع عليه في ذلك فلم يحصل المرفوع بها نحو من اجزاء في الظاهر كما حصل في الاصل
الذي هو الفعل كذلك وانما المضمر المرفوع بالمضد فلا يكون الا منفصلا وان وليه بلا
فصل لانه لا يقدر ان بالفعل الا مع ضميمة ان تقول اعجبني صرت انت زيد اذا لم تضف
والاضافة اكثر لان الكلام بها اخف اعجبني الصرت انت زيد هذا كله في الضمير المرفوع
مع غير الفعل واذا كان الضمير المنصوب مع غيره فان كان الفاعل مما وجب انفصاله عن
المنصوب وضعا كما في الحجازية نحو ما زيد اياك اوصل بغيره الغرض لا يتم الا بالفصل وجب
انفصاله كما ذكرنا في ضمير الفعل نحو ما انصارت الاياك وانصارت الياك وانما زيد
وانصارت اليك اياك وان لم يكن كذلك فلا يحتلوان يكون الناصب فاعلم ان اسم فعل او مضد
او صفة فالطرف حيث اتصال الضمير به نحو انك قاسم هو انك في الدار ولا تقول ان في
الدار اياك وقد اجمعت الاتصال باسم الفعل كقولهم تراكمنا من اهل تراكنا وقولهم زيد
ويجعله وحكي فوش عليك وانما يجزى الاتصال في انفسهم لما ذكرنا من ان المنفصل لا
يجزى الا عند التقاء المتصل وخارج ايضا الاتصال فيما انفصل به الكاف من اسم الفاعل
نحو زيد كذا وزيد كذا اياه وعليك اياه لتبين انما اعطى ان اياه كذا
وان لم يكن الكاف تلك الكاف وانما المضد رفان كان منونا لم يتصل المنصوب به لتضاد
بين النون والدا على تمام الكلمة والضمير المتصل الدال على عدم تمامها تقول اعجبني
اياك والاضافة اكثر ولا يمنع على ما هو عند هبل لا خفي في نحو صارتك وصارتك
وصارتك ان يكون تحذف النون في ضربك ايضا للمقابلة لا للاضافة فيكون الضمير
منصوبا وان كان المضد رذا الامر فالاشبه اتصال الضمير بغيره نحو اعجبني القول ياك
لما عطف الالف واللام للنون في تمام الكلمة بدو جود الاضطر الضمير بك والضمير منصوب
واما اسم الفاعل والمفعول في اتصال الضمير المنصوب بهما منونين كانا ولا خلاف كما حق
في باب الاضافة واتصاله عما اولي من اتصاله بالمضد لكن مشابها بما بالفعل اكثر من
تشابهة المضد له لقولك صارتك وصارتك اياك والضاير بك والضاير اياك والظلي
اياك والعطفان ومعطى اياك ومعطى اياك والطرف وانما الطرف والحجاز فلو كانا في مقام الفعل
اللازم لا يجزى ضمير منصوب ولتعد الى شرح ما يحتاج الى التوضيح من كلام المنصوب
قوله او بالفصل لغرض اخر اذ عن نحو ضرب زيد اياك فانه لا يجوز ذلك مع وجود الفصل

وذلك لان الفصل لا يخرج من فيه اذ قولك ضربك زيد معناه انك ضربت المسمى ذكر الفاعل قبل
المفعول فينبغي ان ذكر المفعول ليس بامر وقد ذكرت المفعول قبل الفاعل افاذا ذكر المفعول
اخر قلنا فقد يميز المفعول على الفاعل لا يميز ذلك بل قد يكون ذلك لاستيعاب الكلام على
فصل ان تعدل المفعول على الفعل فينبغي ان يكون اهما والاول ان يقال ان يميز المفعول لقوله
بل الله فاعلم ان لا يميز الا الله وكذا القول في المفعول المطلق ضرورة زيد اياك ضربت
زيد اضربوا ولا تقول ضربت زيد اياه وكذا القول في يوم الجمعة لقينه زيد اياه ولا تقول لقنت
زيد اياه وامرنا فوهم صممت اياهما الارض ففهم وروى قولهم او يكون يميز مستند الى انه
صيغة جرت على غير من هي له قد ذكرنا ان الله ليس مستند اليه الصيغة بل هو تأكيد للصفة
اليه ثم نقول انما ابرز هذا الضمير تأكيد اذ اجرت الصفة على غير ما هي له وتعني بالصفة
اسم الفاعل واسم المفعول الصفة المشبهة ونعني بالحرف ان يكون متصلا بغير هذا
بجمل صار يميز في الجملة لا في الحرف في ذلك جملتنا في سكا في زيد صار يميز انما وصله نحو
والضارب انت زيد او حاربك زيد هذا صوابا هو مقول اذا اختلف ما جرى عليه
مفعول الضمير الموكد وما قوله في الاخر او فخرجه اعني التثنية والجمع وفي التذكير او فخرجه
اي التانيث فلا يلزم سوا كان المتصل للضمير صفة او ضللا نحو زيد هذا صوابا هو او
يضر بها فلو لم تمان بالضمير الاضاربها ايضا علم ان الضارب لم يزد لانه وانما اتفقا
في الاخر او فخرجه وفي التذكير او فخرجه فان الفقا في الغيبة ايضا فاللبيس حاصل ضللا
كان المتصل او صفة ولا يرفع لذلك اللبيس بالتيان بالمنفصل نحو زيد وضارب به هو
او ضرب به هو والزيد ان العزان صار باهما هما ويضربا بهما هما وكذا في الموث والجمعين
وان اختلفا في الغيبة والحطاب والتكلم فاللبيس منتف في جميع الافعال نحو اننا زيد وضرب
او اخر به والزيد ان عن ضربنا او يضربا بنا او يضرنا او يضرنا او يضرنا او يضرنا او يضرنا
المضارع مع الحطاب وفي غايته مع الحطابين نحو انت هذا يضر هذا وهذا انت يضر
وانما الهند ان يضرنا انما الهند ان انما يضرنا انما الهند ان اللبيس حاصل منها ويزدفع
بما راز الضمير واما الصفة فاللبيس حاصل في جميع ما مع الاختلاف المذكور ويترفع
بما راز الضمير نحو اننا زيد وضاربنا او يضرنا او يضرنا او يضرنا او يضرنا او يضرنا
ضاربنا هو ناصر وكقول الموث اننا هند ضاربنا انما الهند انما الهند انما الهند انما الهند
الصورة طرد الاتيان بد عند البصر بين في ضوور الثالث عن اذا كان لبيس ويرفع
بالضمير واذا كان ونحو يرفع واذا لم يكن واما الكوفيون فاعازوا وتركوا التأكيد للمتصل
في الصفتان من اللبيس نحو هند زيد ضاربك زيد وان امر اسوي ذلك وروى
من الارض موصاة وينبغي استلزام تحققة ان تستجيب لصوتك وان تقول ان المعان ونحو
وكذا اذا لم يرفع اللبيس بالضمير ولا بعد في مذهبهم واما الفعل فلهذا تعقوا الكلمة
على انه لا يجب تاجيد ضمير اللبيس انه لا يميز فيه لا يرفع اللبيس الا في اربعة

مواضع فقط كما مر بخلاف الصفة فإن رفع المصدر أصل فيها في كل موضع اختلاف فيه من حيث عليه
ومن ثم لم يثبت خطأ وان كانا فان قلت خبر المفعول مع هذا الاختلاف لا يقع المصدر في قوله
انما زيد ضارباً بالها القرف ان ضارب مشتق الى اليا اذا كان مستند الى زيد قلت انما زيد ضارب
فلهذا لم يثبت خطأ بل ثبت لما كان هذا الضرب المرفوع به لم يجر في رفع المصدر كان متجاوزاً عن ذلك
جفت الالتباس على تقدير جرحه فاني بصير لاجزائه في رفع المصدر كما ليس واذا اجتمع خبران
وليس احدهما مرفوعاً فان كان احدهما مرفوعاً وقد منه فلما لم يجر في الثاني مثل اعطيتك
وضربك والافه متصل مثل اعطيتك اياك واياه الا في خبر ان عابلاً خالياً من مواضع اتصال
الضمير به فان كان احدهما مرفوعاً متصلاً فالواجب تقديره على المنصوب لا المرفوع من كون متصل
المرفوع متجاوزاً في الاتصال كما لا يجره الفعل حتى يمكن له الامر الكمال وكل خبر يجر في ذلك المرفوع
فلا بد من كونه متصلاً سواء كان اعرف من ذلك المرفوع نحو ضربتني او لا نحو ضربت بك وقد عرفت ان
الاعرف هو المتكلم وشبهه الحاطب وشبهه الغائب والما وجب اتصال الثاني لكونه كالمتصل نفس الفاعل
لان المرفوع متصل بالخبر من واحد على ما مر وان في العامل المذكور منصوب متصل بالمرفوع
قبله نحو اعطاك زيد او جأ المنصوب المتصل بعد ضمير مرفوع فالضمير الذي يجر في المنصوب
اما ان يكون انفع منه في التعريف او اعرف او مشأ ويا فالواجب اتصاله عند سبويه
وغير سبويه جواز الاتصال والافصال نحو اعطاك زيد واعطاك اياه واعطاك اياه واعطاك
واعطيتك اياه وكذا اعطيتك فوطيتك اياه ونحوه اتصاله ان المتصل الاول اشرف منه فيسببه
اعرف فلا غرضه على الثاني بتعلقه بما هو اشرف منه وضرب ورده من حملته بالاتصال
ووجه اتصاله الى المتصل الاول فضله ليس اتصاله كاتصال المرفوع والاتصال به باب جلت
اول منه في باب اعطيت لان المفعول الاول في باب اعطيت قابل من حيث المعنى كما في باب
ما لم يسر فاعله فكان الثاني الفصل بضمير الفاعل وفي مفعولي جلت بعد راحة المنشد ارج
والخبر الذين حقهما الانفصال وجب اتصال اولها لقربه من الفعل فالاول في الثاني الاتصال
رعاية للاصل والثاني اعرف اعرف جوب اتصاله عند سبويه وحكي سبويه عن النحاة جرح
الاتصال ايضا نحو اعطاهوك واعطاه في قال النحاة في فاسو ولا تتكلم به العرب فضعوا
الخروف غير موضعها واستجد المبرد مذهب النحاة واما النحاة في الثاني الاتصال ههنا
سما على ان الثاني اشرف من الاول بكونه اعرف فبأن من كونه متعلقاً بما هو اعرف منه في
جوز ذلك قياساً لا سيما نظراً الى مجرد كون الاول متصلاً واما الثالث اعني المتساوي الفصل
المنصوب فنقول ان كانا غائبين نحو اعطاهوك واعطاهاء قال سبويه جاز الاتصال
وهو عن في كونه ليس بالكثير في كلامهم بل لاكثر الاتصال الثاني وان لم يكونا غائبين فالجرح
يجوز اتصال الثاني وليس بغير قياس على الغائبين ومنه سبويه وانما النحاة الغائبين
جواز اعطاهوك واعطاه في نحو من متخيلين مختنى نفس وهذا دليل على اتصاله لا يؤولك به
فانما كان الانفصال ههنا ايضا هو المشهور لانه ينافي الثاني من ان يتعلق بما هو مشأ وصير

دفع

مرتبة

مرتبة

من تمته وذيوله وانما جاز ذلك في الغائبين لعود كل واحد منهما الى غير ما عاد اليه الاخر
بخلاف الحاطبين والمتكلمين الذي يستقيم اجتماع الشانين لفظاً ومعنى واما المرفوع في الثاني نحو
ضربته وكما ان اعطاهوك لان طلب الفعل المتعدي للمفعول ضروري من حيث المعنى بخلاف
طلبه للتأكيد فلما كان محذوفاً للمفعول اشد كان اتصاله اليق من اتصال التأكيد هذا كماله
في الضمير بعد الفعل واما اذا كان بعد الاسم والاول منه مرفوع متصل ولا يكون الاستدراك
كما مر زيد ضاربك فقد ذكرنا قبل جواز اتصال الثاني وانفصاله ايضا نحو ضاربك اياه
وان كان الاول محجوراً وان كان الثاني منصوباً فكما اذا كانا بعد الفعل وكلاهما منصوب
اي نظراً الى الثاني هل هو انقص من رتبة او ازيد او مشأ وقولنا لا تفصح ضميرها وضربها اياها
قال فلا تقطع ايضاً اللعن فيها ومنعكما الشيء استطاع وكذا الاسم الفاعل نحو عطيتك وعطيتك
اياهما هو مثل اعطيتك واعطيتك اياه الا ان الاتصال فيما ولى الضمير الجرح واما في الاتصال
فيما ولى الضمير المنصوب لان الفعل التقيد في اتصال الضمير به من المصدر وانه الفاعل لا يطلبت
الفاعل في المفعول لانه التوهم المشاهدة وكذا التأكيد الاتصال في الثاني فيما اذا كان ازيد او
مشأ وبخبر مرفوع وضربته وقال وقد جعلت نفس تطيب لضعفها بغيرها بغيره الفاعل
فانها وان كان احد الضمير الجرح مرفوعاً فلا بد من كونه منفصلاً سواء كان اعرف من
الجرح وادانفصل ومشأ ويا اذ الباء من المرفوع المتصل بالفاعل كما ذكرنا في خبر ذلك
هو ضمير تلك انا وضربته هو ولا يكون الاول منهما منصوباً الا عند هشام والاضحى كما مر
في باب الاضافة في نحو ضاربك فحكر الضمير الذي يليه عندهما حكر الضمير الذي يلي الضمير
الجرح وكما مر قوله وليس احدهما مرفوعاً لانه ان كان مرفوعاً وجب تقديره واتصال
الثاني بما تقديره سواء كان الاول اعرف او لا **قوله** فان كان احدهما اعرف الما كان ذلك لانه ان لم
يكن احدهما اعرف ولم يكن احدهما مرفوعاً وجب انفصال الثاني نحو اعطاك اياه وضربني اياه
قوله وقد مرته اي قدمت الاعرف لانه اذا كان احدهما اعرف ولم يدر ليس احدهما مرفوعاً
وجب ايضا انفصال الثاني نحو اعطاك اياه فاذا اجتمعت الشرط الثلاثة وهي ان لا يكون
احدهما مرفوعاً وان يكون احدهما وان يكون الاعرف مقدماً كان ذلك الجواز في الثاني **قوله**
قوله والافه منفصل اي ان لم يكن احدهما اعرف كاعطاك اياه او كان اعرف لكن ليس مقدراً
كاعطاك اياه واعطاه لايان فالثاني منفصل **قوله** والخيار في خبر كان الانفصال ولا اكثر
لولا ان الجرحها وعسيت الى اخرها وجاز الاول وعسك الى اخرها لما كان الجرح في
خبر كان واخرها الانفصال لان اسمها في الحقيقة ليس فاعلاً فيكون كالجرح من غير ان يجر
الفاصل في الحقيقة مفعول الجملة لان الثاني في قوله كان زيد قائماً مرفوعاً كما في قوله
الناقصة قال عمر بن ابي مريجة لئن كان اياه لقد حال بعد ثامن العهد والاشان قد مضى
وقال ليت هذا الدهر شهر لا نرى فيه غيري **قوله** ليس اياه وياي ولا تخي رقيتها وقد جامل بها
حكي سبويه ليس وكان في قال عدت قومي كعدي الطيبي اذهب القوم والكر الكوفي

مرتبة

وقيل لبعض العرب ان فلانا يريدك فقال عليه رجلا ليس فقال ابو الاسود فلا يكونا اويكنا
انما علة انه اشد بدلا لها ووجه الاتصال كون الاسم كالفاعل والخبر كالمفعول فكذلك
قوله والاكتر لولا انت الى اخرها يعني ان الاولى انما هي بعد لولا غير التخصيص به ضمير متروك
منفصل لانه انما مبني على الفعل المحذوف او متروك بل لا يلحقه ما في باب التبدل الجيب على الوجه
الثلاثة الاتصال وقد يحكى بعد هذا الخبر المشترك بين النصب والجر الا عند المبرد فانه منعه
وقال هو خطأ والصحيح ورواه وان كان قلبا لا نقوله لولا ان هذا العام لم يجر وقوله ولم يجر
لولا يطين كما هو في تاجر امد من قلة النفي مني والصبر عند سبويه مجزول ولولا عند
خرف جرهما خاصة قال لا يبعد ان يكون لبعض الكلمات مع بعضها حال فيكون لولا الدالة
على الضمير المذكور خرف جرهما انما مع غيره عاملة نحو لولا زيد وقوله انت ومثل ذلك
بلان فافها خبر ما بعد ما بالاضافة الا اذا وليتها قد وقع فافها تنفصلا كما يحكى وفي قوله
نظر وذلك ان الجار اذا لم يكن رابعا كما في محسبك فلا بد له من متعلق ولا متعلق في لولا
ظاهر ولا يصح تقديره وقال السبكي في الجار والخبر وراي لولا في موضع الرفع بالابتداء كما في
محسبك دهم وفيه نظر لان ذلك انما يكون بتقدير يري بابتداء الجار والتمكين وابتداء
بدله من متعلق فيكون مفعولا لذلك المتعلق لا مبني او عند الاختشاف والفران الضمير
بعد ما ضمير مجزول راب عن المرفوع كما نابت المرفوع عن الخبر وروى في انما كانت وان رجع
مذهب سبويه بان الضمير عند تعبير واحد وهو تقييد لولا وجعلها حرف جر خلاف
مذهب الاختشاف فانه يراه في تعبير اثني عشر ضميرا بوجه مذهب الاختشاف بان الضمير الضارح
يقسم بعضا مقام بعض ثابت في غير هذه الباب بخلاف الضمير لولا جعلها حرف جر وانما
خلاف الاصل وان كان اذا كان مستعملا احوال من ان كتاب خلاف الاصل غير المستعمل وانما
وكذلك الاولى ان يحكى بعد عن ضمير متروك متصل نحو عسيت وعسيتا لانه فعل ما تقدم
فاعله وقد جاء بعد عن الضمير المنصوب المتصل نحو عسك وحيه ثلاثة مذهب قال سبويه
عنى مجزول على الفعل لئلا ينفك عنهما معنى لان مفعولها الطير والاشفاق تقول عسك انفعلا بحمله
على الفعل في الذي تنصبه به ويبنى خبره مقترنا بان كان مقتضا في الاصل اعني في نحو عسى
زيد ان يخرج فيكون الخبر من وجه مجزول على خبر لعل وهو كونه في محل الرفع ومن وجه مني
اصله وهو اقترا بان لان خبر لعل في الاصل خبر المبتدأ او لا فقال انت ان تفعل فاقتران المضارع
بان في نحو عسك ان تفعل لا يناسب خبر لعل وقد يقال عسك تفعل من غير ان واستعماله اكثر
من استعمال عسى زيد يخرج وذلك لما حمل على لعل في اسمه فكأن خبره ايضا في طرح ان
خبر لعل لا يخرج بالكلية عن اصله فلا يقال عسك خارج كما يقال لعل خارج وروى عن خبر لعل
مضارعان جملا على عسى في الخبر وقد حمل على عسى في عسك ان تفعل على لعل في اسمه وعسك
قال لعل ان تلم حادثة وقال بعضهم الخبر محذوف اي لعلك تفعل ان تلم حادثة اي لان لم
وعند الاستعمال في لعل كيب في الشعر قليل في التثنية على مذهب سبويه عسى بغير عن اصله

والضمير جاراة على القياس تبعاً للضمير عسى كما قال في لولا ان جعل عسى على الفعل فيضلالا لم يوضع
الخبر مخصوص بكون اسمه ضميرا كما كان جر لولا مختصا عندك بالضمير فلا يقال عسى زيد ان يخرج
الفاعل منهم واستند على كون الضمير منصوبا بطريق دون الوقاية في عسك قال في الخبر
لما اذا ما تنار عسى لعل وعسك لان هذه اللفظ لم تلحق الياء بعد الفعل الا اذا كانت منصوبة
وقال الاختشاف عسى اية على اصلها والضمير المنصوب بعد ما قام مقام المرفوع اسم العسى وقيل
ان تفعل او تفعل منصوب على الخبر لعل كما كان في عسيت ان تفعل وعسيت تفعل ونقل عن المبرد
وجمان في نحو ما ابتاعك او عسك كما اخذ من ان الضمير البارز منصوب بعسى خبرها والاسم
ضميرها مرفوع فيكون كقولهم عسى القوم ان يوشوا وهو ضعيف من وجه اخر انما ان يحكى
عسى اسم صرحا شاذ والثاني ان ذلك لا يستمر اذا جاء بعد الضمير المنصوب الفعل المضارع
مع ان او نحو ذلك عسك ان تفعل او تفعل الان جعل ان تفعل بل لامن الكاف بدل الاستعمال
اي عسى الامر بان تفعل ويكون تفعل في عسك تفعل الامر الكاف ويضرب عسى على حسب
مدلول الكلام كما تقول في عسك تظفر بالمراد عسى الوصل بان الظاهر ان يكون المضارع يتقدم
ان كما في قوله سمع بالمعدي فيكون تفعل بدل لامن الكاف كما في عسك ان تفعل ذلك كل هذا
تكلف وايضا ليس لذلك الضمير مفسر ظاهر وثاني الوجهين المتقولين عند الضمير المنصوب
خبر مقدم على الجاهل الفعل فاقبل به كما في خبرك زيد والاسم المتأخر في كما في قوله بان
عسك او عسك كاي حسب دلالة الكلام عليه كما حذف في قوله كاي زيد ليس لا يلبس الجاهل
الاريد او اما عند كاي في قولك عسك ان تفعل وكذا في عسك تفعل يتقدم ان قولك
ان اراد محذوف الفاعل اضماء كما هو الظاهر في ليس فهو الوجه الاول والظاهر ان قصد
الحذف الضمير فيكون مذهب الكتاني في جواز حذف الفاعل كما في باب
النسب ويكون موضع الفاعل المحذوف بعد الضمير المنصوب ويكون عسك ان تفعل عند
تمتلة فاولئك الفعل كما كان عسيت ان يخرج عند النفاذ فانه قد كانت الخبر ولا يكون
الاسم والخبر مبنيان او خبر الان احدهما جازم والاخر محذوف الا ان تقدم في احدهما مضافا
اي عسى كما ان تفعل وعسك صاحب ان تفعل كما يحكى في افعال المقارنة **قوله** وفوق
الوقاية مع الياء لا ملة في الماضي ومع المضارع غير ثابته في الاعراب وانت سمع الون ولا
وان واخو الفاعل وخبر عسك في ليت ومن وعن وظ وقد وعسكها فعل **قوله** اعلا القون
الوقاية انما تدخل الفعل لتعريفه من الكسر لان ما قبله المتكلم به كسره كما مر في باب
الاضافة ولما منعوا الفعل الجوهري كانت الكسرة اصل علامات الجر والفتحة والساكنة
كما تبين في اول الكتاب كرهوا ان يوجد فيه ما يكون في بعض الاحوال علامة للجر والفتحة
في تعبيد من الجر ودخولها في نحو اعطاني ويعطيني امارة للباب والكون الكسر الذي
للتساكنين مقدرا على الالف والياء والون كما في عسك وقا في وقا في وقا في وقا في وقا في
نحو يضربون وقا في التاكيد نحو اضربني ومع ضمير المرفوع المنصل نحو ضربني وضربني

لك

انما جاء لكونه في الاعراب والتاكيد والضماء المذكورة كجزء الفعل ولا يصفوا الفعل من
 الكسر الذي للتشاكين في قوله ادعوا اضرب اضرب لان الكسر العارضة للبناء الزم من القار
 التشاكين اذ البناء كونهما متصلا كجزء الكلمة وثالثته الكلمتين في قوله ادعوا مستقلة
 فيقول يلزم من هذه النون جميع امثلة الماضي ويلزم من المضارع ما ليس فيه نون الاعراب
 والذي فيه نون الاعراب من المضارع امثلة الخمسة بفعلاان وتفعلاون وتفعلاين فيلزم
 النون غير هذه الامثلة سواء كان فيه نون الضمير مخبر بلفظ او نونا للتاكيد او لا وقوله
 هل تلحقني وارهاشدة بنية اجئت فخرجت من الضمير الاول في حقيقته والثانية
 نون الوقاية وانما كان قيام نون الاعراب مقام نون الوقاية دون نون الضمير ونون
 التاكيد وان كان اجتماع المثلين في الكل جائزا لان نون الاعراب لا معنى له تكون الوقاية
 ادعوا الفعل ليس معنى كما هو من ذهب البصريين على ما يأتي في تفسير الاقفال فكلاهما
 لا مرفوع في خلاف نون الضمير ونون التاكيد هذا على تقدير من قال الحدوث في نون الوقاية
 كالجوزي لان الثقل بجامتها الامن نون الاعراب اما على قول سيبويه وهو ان الحدوث
 نون الاعراب لانها المعرضة للمحذوف بالجرم والنصب ولا معنى لها فاعلم في عديد
 نون الضمير ونون التاكيد ظاهر لانها ليست معرضة للمحذوف ولها معنى وقد جاء
 حذف نون الوقاية مع نون الضمير للضرورة كالتاء في قول سيبويه في الغالبات
 اذ قلبي ولا يجوز ان يكون المحذوف نون الضمير اذ الفاعل لا يجد وقد تدعى نون
 الاعراب في نون الوقاية فعلية فقد اجتمع نون الاعراب ثلاثة اوجه حذف احدهما
 وادغام نون الاعراب في نون الوقاية وانما يتأخر بلا ادغام وقرئ قوله فعليه الخ الجوزي
 على الثلاثة قوله ولان حذف نون الوقاية من لذن لا يجوز عند سيبويه والرباج
 لا للضرورة وعند غيره الشؤن راجح وليس الحدوث للضرورة في النبوة في السبع
 وعلى كل حال كان حق لذن ان يذكروا المصنف اماع الماضي اومع ليت ومن وعن لكنه
 تبع الجوزي فانه قال في لذن انت غير والقراءة حملت ما على ما قالوا والحق نون الوقاية
 في لذن وان لم يكن فعلا للمحافظة على تكون النون اللازم وانما لا يوافقها في علي واجي
 والذي وان كان اخرها ايضا ساكنا ساكنا لا زما لاشتمال من انكسار ذلك الشاكين لكونه
 حرف ملة وذلك ان ما قبل التاكيد اذا كان الفا واوا او ياء حركت الياء الفتح وسبقها
 على ساكنة كما تبين في باب الاضافة فلذلك لم يعللوا نون الوقاية في نحو هاتين وعصاين
 وعصاين وقاصين في قاص ومسلمين وعشرين ومسلمين في عشرين ومسلمين
 وعشرين وعشرين فان قلت فكان يجب ان لا جلب في نحو بديعي وضربوني واضربوني
 وضرباني وضرباني واضرباني وان يقولوا بديعي وضربوني وضرباني وضرباني
 واضرباني واضربوني قلت ذلك اجرا لباب الفعل مجري واحدا وجملا للرفع على الاصل
 لان اصل الفعل هو الصحيح الامم الخالي من الضمائر المرفوعة المتصلة ولولا جلب له نون

الوقاية لتجول الكسرة على ما لم يكن ليدخله الكسر مع عدم النون ايضا وقوله المعتل
 اللام والمتصل به الضمائر المذكورة قوله وان وانما الضمائر باجاءها وان وكان ولكن
 واما ليت ولعل فليس حكمهما قيدا وانما خاز الحاق نون الوقاية بان وانما الضمائر باجاءها
 الفعل على ما جاز في الحروف وانما خاز الحاق نون الوقاية لا بالاصالة ولا اجتماع
 الاشياء في وان وان ولكن ان الحقت مع كثرة استعمالها قوله ونحو ان في ليت السهو
 في ليت ان حذف نون الوقاية لا يجوز فيها لا لضرورة الشعر لا في السعة كما قال سيبويه
 وغيره قال كسبية جابر اذا قال ليت قتاده فادعوا فادعوا بعض ما في قوله من وعن وقد قضا كذا قال
 الجوزي ان الاشياء فيها هو الاشهر وعند سيبويه الحدوث في هذه الكسرة ضرورة لا يجوز الا
 في الشعر قال ايضا التثنية عنهم وعني لست من قيس ولا قيس مني وقال قد مني من قصور
 الخبيذين قد مني لست الامام بالشجع المحدث وانما الحق النون في هذه الكسرة لما قلنا في
 لذن اي للمحافظة على السكون اللازم وانما حذفت على السكون اللازم وحافظت على السكون
 اللازم قال سيبويه يقال في لذيدي وتواضعت الكاف الحارة الى الياء فقلت ما انت في
 لان الاسر والحق البينين على السكون ليشاها ان الفعل نحو حذف نون وتبعه ان من الاشياء
 المتكسرة لم يرد منها السكون الذي لا يوافقها جاز مجري الفعل في الحاق النون قوله وكذا
 فعل اي حذفها جهة اولي لاجتماع اللامات فيه وهي مشابهة للنون فربما منها في الحق
 وليس بين الاولى والاخرتين الاحرف واحدا على العين ولان من لغاتها العين وكذا
 المحذوف في كل اولى من الالفات وان كان ساكن الاخر على قد وقط كراهة لام ساكن
 قبل النون ولعسر النطق فها ولعل ليس كليت اي ان الالفات معها اولى كما قال في ذلك
 ليس وقال سيبويه قال اذ ذهب الكرام ليس حملا على غيره وجاء عساى حملا على ولا اكثر
 عساى ونحوه الخاق في اسم الاضطرار لا في اسم الفعل فيجوز تركها ايضا لانها
 ليست في الاصل على ما يوضح على كفي وحكي الغرام كما في قوله وليس كما في الاصل
 شاذ سوا جعلت النون للوقاية او تنوينها كما ذكرنا في باب الاضافة وقد ذكر الكوفيون
 في فصل النجم اسقاط النون نحو ما اقرى منك وما احسن وما اجملي قال السيراني لست
 ادري عن العرب حكوا هذا امر قاسوه على مذممة في ما اقبل زيد الانداس عند من في
 الاصل قوله وينتظم بين المبتدأ والخبر قبل العواويل وبعد ما صيغة كثر فروع افضل
 مطابق للمبتدأ ليس فضلا ليفصل بين كونه ففتا وخبر او شرط ان يكون الخبر معرفة او
 افضل من كونه مثل كان زيد هو افضل من ع ولا موضع له عند الخليل وبعض العرب جعلت
 مبتدأ او ما بعده خبرا قوله قبل العواويل نحو زيد هو الفاعل وقوله ونحو ما
 اي بعد دخول نحو قبل المبتدأ والخبر وفي ثاب ظل عظمكنت هو الكرم وباب ان نحو
 هو الغفور والرحيم وما اجملا زيد غفران يد هو الفاعل وباب كان نحو كنت انت الربيب
 قوله صيغة من جملة يفصل خبره من فروع لانه اختلف فيه كجامعي هل هو ضمير او لا ولا

ل

ولا يمكن الاختلاف في انه صيغة ضمير مرفوع **قول** مطابق للمبتدأ الذي في الافراد وضمير
التدبير وضمير الغيبة والتكلم والخطاب نحو انا الله انه هو الغفور الرحيم وانك
انت الغفور ورماعا وقع بلفظ الغيبة بعد مخاطبة لقائه مقام مضاف غائب كقولهم
وكاين بالاباط من صنديق **قوله** براني لو اصبحت هو المختار اي يرى خصالي هو المختار **قوله**
يسمى فضلا **قوله** هذا في اصطلاح الضمير قال المتأخرون انما هي فضلا لان فضلا
من كون ما بعده لغيا وانه خبر لانك اذا قلت زيد القام بما وان يتوهم السامع كون القام صفة
فيستظهر الخبر حيث الفصل ليعين كون خبر الانشاء قال الخليل ومن سمي فضلا لفصله الاسم
الذي قبله عما بعده يدل ان لا يفسر من تمامه بل هو خبره وما لا المعنيين في واحد
الان لقرون من الحسن من تقويمهم والكوفون فيكون له عماد الكون كما قلنا فمعه حتى
لا يقطع عن الخبرية كما عاد في البيت الحافظ للسقف من الشقوق طافا فصر من الفصل
الاصل فصل الخبر من اللفظ فكان القياس ان لا يجزى الا بعد مبتدأ بالاناسية او متصوفا
بفعل قلب بشرط كون معرفته غير ضرورية وكون خبره في الامر تعرف حقائقا كالمركب المتكامل
به وذلك لانه اذا دخل على المبتدأ اناسية يتبين به الخبر عن اللفظ بسبب مخالفة الاعراب
نحو كان اوان وما الحجازية لم يخرج الى الفصل واذ كان المبتدأ انكرة لم يثبت بالفصل لانه
يعين التاكيد ولا تؤكد النكرة الا بما سبق استلزاما وفي باب التاكيد وانما قلنا ان الفصل
يعين التاكيد لان معنى زيد هو القام بغير زيد نفسه القام بغيره ليس تأكيد لانه
يجي بعد الظاهر ولا يؤكد الظاهر بالضمير فلا يقال مررت بزيد هو نفسه وانما قد دخل عليه الله
غير انك لانت الحاضر ولا يقال انك انت نفسك قامة وقد جمع بين النفس والتاكيد بالضمير
الاختلاف في الظاهر لا يثبت من نفسه وضميرته اياه نفسه فيكون مثل قوله تعالى اتخذ
الملائكة كلهم أجمعين له لا يقال عند سيبويه ضميرته هو هو ولا ضميرته هو اياه لاجتماع
ضميرين بمعنى واحد وانما الخليل مع اختلاف الضميرين لفظا عوضا عنه هو اياه ووافق
في منع المتفقين ولم يجوز سيبويه بناء على ذلك لانه هو اياه القام وان جعلت او لم اجز
والشأن في تأكيد الان الفصل كالتأكيد من حيث المعنى كما مر فان فصلت بين الفصل
والتأكيد نحو اظنه هو القام اياه وانما قلنا ان حق المبتدأ الذي يليه
الفصل ان لا يكون ضمير الان ان كان ضميرا من التماس الخبر بالضمير لان الضمير لا يوصف بكونه
كان حق الخبر الذي بعد الفصل ان يكون ضميرا باللام لانه اذا كان كذلك افاد الفصل المقيد للتأكيد
فما سبب ذلك فأكيد المبتدأ الفصل بالمبتدأ الخبر عنه بدلي اللام ان كان معرفا باللام
فهو متفقون على الخبر كقوله عليه السلام لا كرم التقوى في الحسب المال والدين النصيحة
اي لا كرم الا التقوى ولا حسب المال ولا دين الا التقوى لان المسمى كل الكرم التقوي
وان لم يكن في المبتدأ الامر الحسب الخبر المعروف باللام مقصور على المبتدأ سواء كان اللام في الخبر
للحسب نحو انت العزيز الحكيم اي لا عزير الا انت هو المبتدأ لانه كقولك انت الرجل كل الرجل و

للعزير نحو رايت الكرم وانت الكرم اي انت ذلك الكرم لا غير وسواء كان اللام في
موصولا نحو انت القام او اربا اذ الخليل في الوصول نحو رايت الذي قال كذا ثم انما انت في الفصل
فادخل حيث لا يربط بغيره ايضا ذلك عند مخالفة المبتدأ او الخبر في الاعراب نحو كان زيد هو القام
وما زيد هو القام وان زيد هو القام وعند كون المبتدأ ضميرا نحو انا الغفور الرحيم وعند
كون الخبر اللام لا يصلح لوصفية المبتدأ كقولك الذي هو النصيحة وعند كون الخبر الفعل التثنية
لشأنه في اللام ووجه الشافعية كون محضه حرفا يقتضيهما الفعل التثنية مع اعني من فحي
مكتسبة به وشقاق معه كان محضه في اللام حرف متخذ معه اي اللام ومن ثم تجاز ما يحسن
بالرجل خبر منك ان تفعل كذا او تكون من التثنية كالماء معي لا يحتمل ان فلا تقول الاضطر من زيد
كما يجي في باب وجوز اصل المدينة بجي الفصل فقد انكره في نحو ما اهل احد هو خبر لمسان قال
الخليل والله انه لطيف في المعرفة فليس بضمير اياه القام اي ان كان مستبعدا في المعرفة مع انه
قياسه كما مر فاطاك بالكرة وابتارة الجزولي وقوم عدي اهل التثنية خبر من زيد فهو
اضطر من عرو وجوز بعضهم وقوعه قبل مثلك وغيرك نحو رايت زيدا هو مثلك وهو غيرك
وكذا يجوز نحو رايت مثلك هو مثل زيد لكون نحو مثلك وغيرك في صيغة المعرفة واختصاصه بغيره
اللام عليه كذا كذا نحو زيدا بعضهم وقوعه قبل المضاف الى المعرفة نحو انا انكرت وسجوز بعضهم وقوعه
قبل العلم نحو انا زيدا **قوله** ان كل قد ادعوا لم يثبت بحدوثه بدينه من قران او كلامه ولو
تفاوت في القام اي انما هو ليس بضمير في المثال ان يكون المبتدأ اما خبره والجملة خبر ان لم يثبت
في اللام بغير الاستدلال به نحو اهل احد اخر خبره انك وكان خبر من زيد هو اضطر من عرو
زيد هو مثلك او غيرك وكان مثلك هو مثل زيد وكنت انا اناك وظللت انت زيد انصب
بعد مبدئية الضمير المذكور في ذلك حكما لكي يفاضل ولا يثبت ذلك محذور القام في القام
ليس بامر من قبله ان يقتصر على موضع السماع ولم يثبت الا بغير تعريف من ثابته بما اذا كان اللام
او بين معرفة ونكرة في الفصل التثنية كما ذكر سيبويه وانما الما في وقوعه قبل المضاف في المشافعية
لاشبهه واستناع دخول اللام عليه فاما به الاسم المعرفة قال سيبويه زيد هو قال لان الما في
لا يشبه الاسم ما في يقال فيه كانه اسم متعذر دخول اللام عليه وهذا الذي قاله في نحو ايضا بالجملة
وقوله تعالى ونحو اولئك هو بنو ليس بضمير كونه فضلا لانه ان كان خبرا فمعه وفي قوله لا يجوز
زيد هو قال ليس بضمير كونه تعالى وانه هو اناك واكي وانه هو اناك واجمع دوي من محمد بن زيان
وهو اذ قرأ المدينة هاتلا في شأني من اطروك بالانصب وكذا روي عن مجيد بن جبير قال كذا
ابن العلاء احتج ابن زروان في خبره يعني بايقاع الفصل بين الحال وصاحبه او بعد الحار والاضطر
بين الخبرين وان كان المبتدأ خبرا لم يعرف باللام نحو هذا الحلو هو الحلو معني لا يقتضي خبر
الشاخي بنبينا الاول والاخر فبه شاهد القطع لا يقتضي الفصل مع الخبر المقتضى وهو
القام زيد لا منهم من التماس الخبر بالضمير اذ العطف لا يقتضي الفصل على الموصوف وهو الكافي
كما جاز نحو قوله كنت انت الرقيب عليهم مع الامن من اللبس هكذا وانما في صيغة ضمير مرفوع

يت

منفصل مطابق للشيء يكون في صورة مبتدأ ثان ما بعده خبره والجملة خبر المبتدأ الأول فتبين
 بهذا السبب ذواللام عن النعت لان الضمير لا يوصف وليس مبتدأ جديفة اذ لو كان كذلك
 لم ينصب ما بعده في غير موضع من هذا القول القاسم وكنت انت القاسم لما كان الغرض من الايمان
 بالفصل ما ذكرنا اي رفع النباس الخبر الذي بعده بالوصف وهذا هو معنى الحرف ايجازا
 المعنى لا غيره صارا حرفا واخضع عنه لناس الاسمية فلزم صيغة شعبة ان صيغة الضمير
 المرفوع وان تغير ما بعده عن الرفع الى النصب لان الحرف عند هذه التصرف لكنه بقي فيه تصرف
 واحد كان فيه حالة الاسمية اعني كونه مفعولا او مفعولا مفعولا او مفعولا مفعولا
 وغايتها عدم عرقه في الحرفية وشكل ذلك الخطاب في هذا التصرف لما عرّف عن معنى الامة
 ودخله معنى الحرفية اي اقادته في غيره وبذلك الغاية كونه اسما لاشارة الذي عليه خاطبا
 به واحد او اثنين او مجموع مذكور او موصوف فانه صار حرفا فاعني بقا التصرف فيه فان قلت قلت
 اسما كثيرة فبعبارة المعنى في غير ما قاله اسما الاستغناء به والشرط في بقاها على الاسمية
 فلا كان الفصل وكاف الخطاب كذلك فقلت بغير ما ذكرنا ذلك ان اسما الاستغناء بالشرط
 الذي على معنى في الغاية اذ على معنى في غير ما قاله الفصل وكاف الخطاب الحرفية لا بد لان الامة
 معنى في غير ما قد تقدم في حيز الاسمية ان هذا الصحيح للحرف ان قال هو الذي لا بد للاعلى
 معنى في غيره ولا يقال هو ما دل على معنى في غيره واعلم انه انما يتبع في صيغة المفعول
 اذا كانت بعد اسم ظاهر وكان ما بعده مفعولا متصرفا كان زيد هو المفعول او اذا دخل الامر لا بد
 والنصب ما بعده ما وان كانت ايضا متصرفا متصرفا كان كذا لان التكرير وذلك ان كانت بعد
 مضمير بلا امر مبتدأ اجازا كونه توكيدا لذلك الضمير بخلافه هو المفعول فانه يوكد الفصل بالنصب
 المرفوع كما سرق باب الابتداء او اما اذا كانت بعد ظاهر وانصب ما بعده فافاضا لا تكون توكيدا
 لان المظهر لا يوكد بالمضمير ولا يكون مبتدأ لان نعت ما بعده ما وكذا اذا دخل الامر لا بد
 من ان نعت ما بعده ما فانه لا يدخل الامر لا بد من الابتداء على التاكيد ولا يكون مبتدأ نعت ما بعده
 حتى قوله تعالى انه هو المفعول بحال الصفة كذا فافاضا وتاكيدا او مبتدأ اذ في قوله تعالى انك
 لانت الحليم بحال ان يكون مبتدأ فافاضا ولا يجوز كونه توكيدا لاجل الامر كما ذكرنا قوله تعالى
 لانت الحليم لاظهار عند البصير انما اسر على لاجل انه لا ما اذا الغيت في غير ما قد
 قال الحليم والله انه العظيم لان الغاية الاسمية ليس ليعمل كالفاء الحرف وكان بعض الضمير انما
 استعمل في الخواص الاسم عن الاعراب لفظا ومجلا لما ذكرنا قبل من ان معنى الحرفية عليه والكوكبية
 جعلت له مجلا من الاعراب ويقولون هو توكيد لما قبله فان ضمير المرفوع قد يوكد به المضمون
 والمجوز وكما مر في باب التاكيد وعرض تلك انت ومرت تلك انت ورد عليهم ان المضمير يوكده
 المظهر فلا يقال جازي ان هو على ان الضمير زيد ونحن نقول ان زيد هو القاسم وايضا ان الاسم
 الداخلة في خبر ان لا بد من توكيد الاسم فلا يقال ان زيد النفسه كبره ويحصل الخفاء بقولك
 حكمه في الاعراب حكم ما بعده لانه يقع ما بعده كالشي الواحد ولما دخل عليه الامر لا بد انما في قوله

المذكور

لانت الحليم وهو اضعف من قولك كوكبية لان اسم ما يقع ما بعده في الاعراب قوله وتفضل العرب
 جعله مبتدأ انما بعده خبره فلا ينصب ما بعده في باب كان وما سكت وما الخاوية وعلمه ناقلا
 في غير السبعة ولكن كان اخر الظالمون وان انا اقل الرفع وقوله عليه السلام كل مولود يولد فريدا
 النطر حتى يكون ابواه هما اللذان يهودانه وينصرانه فانه ثلاثة اوجدها ان يكون
 ضمير الشأن والشان ان فيه ضمير المولود وقوله هما اللذان جملة خبر كان في الوجهين
 والثالث ان يكون ابواه اسما كان وقوله هما اللذان جملة خبر كان ورويها اللذين فابواه
 اسما كان واللذين خبره وهما فصل **قوله** وشققت قبل الجملة ضمير غائب بضمير الشأن ينصرف
 بالجملة بعد ما هو يكون منفصلا ومتصلا مستقرا وتاردا على حسب الغرض اهل مثل هو زيد قائم
 وكان زيد قائما وانه زيد قائم وحده متصلا مستقرا وتاردا على حسب الغرض اهل مثل هو زيد قائم
 قوله ضمير غائب انما لم يركب غائبا دون الفصل فانه يكون غائبا وخاصة انما تقدم لان المراد
 بالفصل هو المبتدأ فيجب في الغيبة والخبر والمراعاة هذا الضمير الشأن والقصد في قوله
 الافراد والغيبة كالعود اليه اما مذكور وهو الاغلب او مؤنثا كما في هذا الضمير كانه راجع الى
 المسؤول عنه بسوال مقدر وقوله هو الامر مقبل كانه مع صوتا وجملة فاستقيم الامر مقبل
 ما الشأن والقصد فقلت هو الامر مقبل كانه مع صوتا وجملة فاستقيم الامر مقبل
 الشواو غير ظاهر قبل ان في القسب بخبر هذا الضمير الذي يتبعه فلا فصل لانه معين للمولود
 عند وسين فلان لك بعد ان الجملة توكيد الضمير لم يوت بها الجوز القسب بل هي كسائر الاخبار
 المتقدمة لكن سميت تفسير الماينة والقصد بعد الاتفاق لتفسير العظم الامر وتفسير الشأن
 ضلي هذا لا بد ان يكون مضمون الجملة المفسرة شيئا عظيم يعنى به فلا يقال مثلا هو الذي ياتي طير
 وقد جيبوا عن ضمير الامر المستقيم منه تقدم في المظهر وقوله هو الامر حتى لا يبقى مرفوع بقا
 ابو الطيب هو الذين حتى ما في الخبر كانه قال اي في وقع من المصاب فقال هو الذين وقوله
 حتى لا ياتي مني طير ما يفهم من استعمال امر الذين المستفاد من ما امر الضمير اي ان في امر الذين في الضمير
 حتى لا ياتي جماعات الابل ايضا واما ان الفراءان يفهم ضمير الشأن مفعولا بالجملة فانه قائما
 زيد وكان قائما زيدا الذي هو زيدون بل ان قائما في جميع ما مر من الضمير وما مع من منع بدو كذا كان
 غولته قائما زيدا الذي هو زيدون وكذا ليس بقا لمعان وما هو زيد اب الزيدان والضمير يوت
 منعون جميع ذلك ولا يقررون الاضطرار بقا لمعان وما هو زيد اب الزيدان والضمير يوت
 امير ليس بغير خبر مقدر او يكون اسر ليس ضمير الشأن والجملة الابتداءية المقدمة الخبر بها
 ولا كسر الضمير في الخبر ما لان الغرض هو ما هو زيد اب الزيدان وجملة ذلك ان الصفة مع فاعلها
 في خبر ما هو زيد اب الزيدان جملة لا فاعلا مبتدأ مستغن عن الخبر فيكون ضمير الشأن مفسر الجملة وفيما ذكرنا
 على هذا الضميرين لان الصيغة عند هذا ما تكون مع فاعلها جملة اذ اعتدلت على فاعل المبتدأ
 بعد ما في خبر ما في خبر ما زيد بشارب اخوة مفرد وبعض المصيرين منع من نحو ليس زيد احسن
 احوال وما هو زيد اب الزيدان في خبر الشأن قال لان الشأن لغسيه جملة ولا تكون الباء

في الحقيقة
 هذا

على

١٢٠

من توقف المحدث على الحد وعلى كل جزء منه توقف جز المحدث واما عليه ما اذا كان متعقبا
 ذلك الجزاء وورد به المتكسبة غير ذلك المحدث **قوله** المذكور قال لا تخش من متعاقب البنا
 لان سببه يدرك فيه الامانة وليس في كلامهم تركيب نحو جوة فلا مية ايضا واصله في بلا تون
 لبنا لم يحرك العين بدليل قلبها الفاء وانما خذفت اللام اعتباطا كما لا بد من ذلك في قلب
 العين لا ترى في غير موضع فان قيل فقله ساكن العين وهو محذوفه لسكونه فلو انقلب هو اللام
 المحركة فقلت في ذلك لكن الذي حذف اللام لكونها في موضع التثنية ومن غير حذف المحذوف العين
 اعتباطا كسند وكذا المحذوف اللام كدبر ويد وغرها وقبل اصله ذوى لان بارحوت اكثر من
 باب جديت **قوله** انما ان تقول حذف اللام فقلت العين الفاء والامالة تمنعه وانما ان تقول
 حذف العين وحذفها مع وجود اللام قليل كما مر فلا جرم كان جعله من باب حيث اولى كان
 الكوفون الاسم الذال وحذفها والالف والياء لان تثنيته ذان هذا هو الذي جعل البصريين
 يجمعونه من الثلاث لانه من التثنية عليه احكام الاسماء المتكسبة عليه كوصفة والوصف به
 وتثنيته وتحقيره ويضعف بذلك قول الكوفين **قوله** من الجواب عن حذف الالف في التثنية
 انه لا اجتماع للثنتين ولم يرد الى اصله في قايين التثنية في غير ما خذفت الباء في اللذان
 قال ابن عبيد ان يفسر ان يقول هو ثنائي كما في اللذان اذا اشترت به قلت ذان في زيد الفاعل
 في ثقلها من جهة كما تقول لا شيء ذان **قوله** لا وهو حذف الاسماء التي لا تالث لها مضافا الى ان
 ثنائيا يحذف من وجهيها ولو كان اصله فلا شة قلت ذان في رد العالي اصله ونشأه **قوله**
 قال الاكثرون ان التثنية في اقيام علة البناء في المفرد والجمع وذان صيغة مخرجة غير صيغة
 من اجله ولو ثبتت على ما كان عليه لقل ذان فان صيغة للرفع وذان اخرى للنصب والجر
 وقال بعضهم بل هو متعرب لاختلاف اخر باختلاف الفاعل كما في ذان كل واحد منها صيغة
 مستقلة خلافا للظاهر قال الزجاج لم يرس في من المثنى لانه قصدوا ان يجرى متعاقبا على الجمع
 واحد اذا كانت التثنية لاختلاف فيها مذكر ولا مؤنث ولا فاعل ولا غيره فوجب ان لا يختلف
 المثنيات اعرابا خلافا للجمع فانه عاقل بعضها بعضا والمثنى في اللذان والذين كل في ذان وذان
 وقد جاء ذان وذان والذان واللتان في الاحوال الثلاث وتعليقه على بعضهم قوله تعالى ان هذا الذي
 نادى قلب ذال ذانلة حتى صارنا او قلب الله بالحق صار ذان وذلك لان التاء والياء تكونان
 للتانيث كخا وده وقصوين فتا من ذاك الذي ذان من ذان من هو وفي بالجمع بين الفاء والياء
 ولا تقول ان التاء والياء هما علامة التانيث بل يقول بخصيص ابد هما بالموت دون المذكور لانهما
 يكونان في بعض المواضع علامتي التانيث كما في اخت وكلتا فان تاءا ليست علامة التانيث في
 قلب باذ **قوله** واصل ذلك انقلب هاء في الوقت لبيان الياء كما في باب الوقف ثم جرى الياء
 بحري الوقف فقال ذان في الوصل ايضا وانه بقلب الذال تاء في معنى تباينة وفي الوقف
 تسكن الهاء وتختل الياء كما في بابه وقد يقال في المؤنث ذان وانشاء فان وفي على الخلاف
 المذكور في ذان وذان وجمعهما او كما قلنا كان وغيره **قوله** ذم المار بغيره كقول اللوي والعيش

قوله في الوقف ثم جرى الياء بحري الوقف فقال ذان في الوصل ايضا وانه بقلب الذال تاء في معنى تباينة وفي الوقف تسكن الهاء وتختل الياء كما في بابه وقد يقال في المؤنث ذان وانشاء فان وفي على الخلاف المذكور في ذان وذان وجمعهما او كما قلنا كان وغيره

الاولى بوزن

بعد اوليك الايام وقد بنون مكسوراً والتثنية ككافيه وان كان اولاً معروفة فذكر
 فابتدأ بها بعد حجي بغير المشار اليهم كالنكوس فيكون اولاً كالكاف وقد يقصر فكيف بالمالان لغة
 فيقول الاصل في الاء لاستقبال كشاف ثقلين للغة وفيما الضمة في الاول والواو في الآخر ولهذا
 يكسب اصل الكوفة الف نحو القوي والضم بالياء مع ان اصلها واو ومن شعر يثني بعض العرب
 العين من هذا الجنس كله والياء وان كان الكاف عن ذوا ايضا وقد تبدل الحرف الاول من امة هاء فقا
 هلاء وقد تميم الحرف الاخر من اولا واما تشيع الضمة قبل اللام نحو لا يخطو تارة وانما فهو في
 على وزن كوراب فانه يحصل لاقتل هو لا توارب وهذا الياء كما في استغا وخطا فليس بلغة
 بل هو تخفيف هو لا يخطو الف هاء وقلب هاء اولا واو **قوله** ويثني فاعرف التثنية عن قاي
 انما يخط من حلة المعرفات اسماء الاشارة كثيرة لان تعريف اسماء الاشارات في اصل الوضع ما يقتر
 اليها من اشارة المتكلم المنسبة في في اوطا عزوف فبذنه لها المتكلم مخاطب حتى يلتفت اليه وينظر
 الى شي يشير من الاشياء الحاضرة فلا جرم لم يردت لها الاثبات بمكشاهل تد اشارة من الحاضرة
 والمتوسط لا في البعيد القايين وكان محتمل في الحاضر اكثر منه في المتوسط هذا اكثر استعماله
 من هذا لان تذييه مخاطب لاصار الحاضر الذي يسهل ايضا واولي من تبيينه لايضا
 المتوسط الذي ربما يحول بذهنه ويكنه خايل ولم يرد في البعيد الذي لا يمكن ايضا ان يذله
 العاقل احد البصريين في ذان في ذلك قالوا لا اجتماع قايين اللام **قوله** ويتصل فاعرف الخطاب
الاول قد مر لنا عند ذكر الفصل ان يكون هذا الكاف حرفا ويورد ذلك من حيث اللفظ استعماله وقوعه
 الظاهر موقعه ولو كان اسما لم يتبع ذلك كما في كاف امرت بك ولذا ذكره هنا علة تخصيص المتوسط
 والغائب البعيد فاعرف القريب فان فائدتها قد ذكرنا عند ذكر الفصل فنقول ان جمع
 اسماء الاشارة للخصوم والقرب على ما قلنا ان المشار اليه حشا وشارا لاشارة الحسية في الغالب
 الحاضر القريب الذي يصلح ان يقع مخاطبا فلما اقبلت كاف الخطاب به اخرجه من هذه الصلة
 اذا مخاطب اثنين في كلام واحد الا ان يجيء في كلمة الخطاب نحو يا زيد ان فعلت او اتوا ففعلت
 لانهما على اخر فخرات وانت فعلت مع ان خطاب المعطوف لا يكون الا بعد الاصل من خطاب
 المعطوف عليه فصار ذان مثل غلامك اعني اخرجه الكاف عن ان يقع مخاطبا كما اخبر عن غلامك
 فلا تقول ما هذا الا كما تقول يا غلامك ولا غلامك فالكاف فوجب كون موليته غامبا في التعبير عنه
 عن غلامك قال كذا كان لم يمنع حضوره اذا ما قلت هذا مع حضوره فاعلم ان الخطاب فلو اوردت الكاف
 في اسرار الاشارة مع الغيبة وفكر ان كالموضوع للخصوم من حيث كونه موصوفا لاشارة اليه القريب
 علامته مع الكاف بين الحضور والغيبة وهذا هو حال المتوسط فاذا اردت التخصيص على البعد
 جعلت بعلامته فقلت ذلك في قول لفظ ذلك يصح ان يشار به الى كل غائب عينا كان او معنى حكى
 عنه او مشروفا باسم الاشارة لقوله في العين على رجل فقلت لذل الرجل وفي المعنى فصار
 ضرا بيلغا فاعلم ان ذلك الضرب وانما يورد اسرار الاشارة بلفظ البعد لان الحكم عند غائبه ويجوز
 في هذه الصورة على قلنا ان يذكر اسم الاشارة بلفظ الحاضر القريب نحو قلت هذا الرجل وهذا

حيه
 اورد

الضرب اي هذا المذكور عن قريب وكذا يجوز ان في القول المذكور عن قريب ذكر اسم اشارته بلفظ
المعبد كما تقول يا الله الطالب الغالب وذلك من عظمه لا فاعله قال تعالى كذا يصير في السلك انما هو
تفسير ابدل في ضرب المثل المحاضر المتقدم وهو قوله ذلك بان الذين كفروا انبوهوا الباطل الاله
وانما كان ذلك لان ذلك اللفظ رال سماه فصلا في حكم الغالب البعيد اذا اوجب في مثله الاشارة
الى المعنى بلفظ المحصور فيقول وهذا اقصر عظيم وكذلك يجوز الاتيان بلفظ البعيد مع ان المشار اليه
تخصص في نظر الى عظمة المشير او المشار اليه وذلك لانه جعل بعد المنزلة بينهما كبعد المسافة
كقول سلطان بعض الحاضرين ذلك قال كذا او كقول بعضهم ذلك السلطان يتقدم كذا ومنه
قوله تعالى فذلك الذي لتدني منه ويجوز ان يكون قوله ذلك الكتاب من باب عظمة المشار اليه او الضمير
وقوله فذلك الذي والرجح باطر منه تاتل حقا فاني انا كذا من باب عظمة المشار اليه ويجوز ان
البعيد بلفظ القريب لتدني المحصور له وتصوره نحو هذه القبانة قد قامت ونحو ذلك فيقول
اسم الاشارة لما كان موضوعا للشار اليه اشارة حسية فاستعملها فكذلك في الاشارة الحسية
البعيد مجاز وذلك لجعل الاشارة العقلية كالسببية مجازا لما بيننا من المناسبة فلذلك اطلق اسم الاشارة
الموضوع للبعيد اذن اعني ذلك ونحوه كضرب الغالب عنان الى تذكر قبل ونحوه من قبل حتى يشار
اليه كضرب راجع الى القابلة وقد يلحق كان الخطاب الحرفي بل وبأبصر وانظر وكلا وليس ونحوه وليس
وحسنه وكذا الرويد والنجاة وكجمل وأرايت معني اخبرني قوله ويقال ذلك القريب الى اخره
لما راي المصنف كثرة استعمال في القرب من اسم الاشارة في موضع ذي البعد منها والعكس لضرب
التاويل كما ذكرنا في الشك في اختصاص بعضها بالقريب وبعضها بالبعيد فلو كان قد ساءم بلفظ
به بل حال على غيره فقال ويقال ذلك القريب يعني لم يتحقق ذلك عندي واقول والاولاد
بينهم خلافا في اختصاص بعضها بالقريب وبعضها بالبعيد فادارت معرفة ذلك فاعلم ان هؤلاء
قد ذهب بعضهم انه لا واسطة بين البعيد والقريب كما في حروف الشدة على ما سيأتي فيقولون اسم الاشارة
المجرد عن اللام والكاف للقريب والمعتقنة عما او بالكاف وتحتها البعيد وهو على ان بين
البعيد والقريب واسطة فقالوا ان شدة الالف في ذلك وبعضهم يقولون ذلك والاولى في وتادى
وتدو في بسكون الحاء وبكسرهما ايضا اما مع اختلاف اربعة اشياء كما تقدمت وذات ثم تيك وهي
كثرة الاستعمال وتايل وهو دوها وما ذلك فتعد او زها الزجر في وان كان في الضمير لا قبل
ذلك فانه خطا في تلك وهي الكثيرة وتلك بفتح التاء وتبيلك وتالك فلا شئها قليلة وانما حركت
اللام والكسرة في ذلك وسكنت في تلك لان الالف خفيفة فلم يقصد واحد فاعلم ان اللام والكسرة
للتاكيد وكذلك في تلك لان ايا التي بعد الفتحة في ربة من الالف في الحقة واما تلك فادخلت
اللام التي هي ما على في ولترحرك اياها بالفتحة لاجتماع الكسرين والياء اذن بل بقيت على نحوها فاعلمت
اياها لتاكيد واما تلك عذوف الف تالفة قليلة والفتحة دان ودين وناق وتين واما تشديد النون
فتايل المبر وهو في المنهين بك الهمزة اللام في ذلك وتالك كانه ادخل اللام مسكونة فيكون الفتحة
لان اللام تدخل تمام الكلمة كما في ذلك والاولى لك فاجتبه المشلان فقلت اللام من تالفتا على الادغام

الاولى

قلب

قلب اول المشي الى الثاني لان المراد تغيير من حاله بالادغام في الثاني تغييره بالقلب اول
وانما قلبت ههنا الثانية الى الاولى ليقى النون الدال على التثنية وقال غير المبر ان التشديد
من الالف المحذوف في النون واحد وهذا الاول لا يصح قالوا ايضا في تثنيته الذي والحق اللذان
والثلاثان مشدد في النون عوضا من الياء المحذوفة وايضا لو كان التشديد عوضا من اللام لم يقل
هذان بالتشديد بل معهما كالا يقال هذان لك وقال اللذان في لاف عند القوم بين التشديد
والخفيف في القرب والبعد والخفة في قرابة ما وذلك بلفظ مدح المبر طالع البعيد والمتوسط
عند غير المبر وادغامه في المنهين بلفظ واحد في جميعهما الاول والاولى ثم اولئك واولئك ثم اولئك
واولا بالتثنية كما ذكرنا ان التثنية كاللام في افادة البعد وعلى رأى اخر اد اشتر اولئك ثم اولئك
واولا لا وزعم الغر ان ترك اللام في الكلمة يتم فكون قد اقتضوا البعيد والمتوسطا كما
وتعد ما قد يستعمل ذلك في موضع ذلك كقوله تعالى ذلك لمن حشي العنت منكرو قوله ذلك الذي ان لا
تتولوا كما قد شارعا للزاجر الى اخين كقوله تعالى عنان بين ذلك والي الهم كقوله تعالى كذا لك
سنة بتاويل المشي والجحيم بالذكور وروما استغنى عن الميم في ذكرها بضمها كسنة الكاف ونقصاها
التثنية عن اسم الاشارة المحذوفة عن اللام والكاف تعويلا على العلم بانضائها به كثرة استعمالها
وذلك بانها لو كانت كسرها لكانت اذواها اسم اولادها هو ذلك كما في حروف التثنية وبغيرها
تليد ذلك لما قصرت كقوله لعلم ما علم الله ذلك الضا وقوله لا اله الا الله فاعلمت كالجحيم في باب القسم
او غير قسم كقوله هاتان تاجذ ان لم تكن نفعتم وقوله عن انفسنا المال نصفين بيننا فقلت
هذه الهاتان واما قوله تلك وتلك وتلك تشديد تين واولا لك شل ذلك تعرض لبيان مشا ذلك
الذي للبعيد لان الذي للقريب واجه لانه المحذوف عن الكاف واللام وكذا الذي لا يشط لذهي المقتر
بالكاف وتعد ما هاتان الكلمات فتيها بعض الاشكال لسقوط الياء في تلك وانقلها في اذ انك
وتالك وعدم انضائها بالاولى المحذوف مع انه اشهر من اولى المقصور **قوله** واما مشه وهما فلان
خاصة **القول** يعني ان هاتان العاطفتان تخص بالاشارة الى المكان فقط والمذكور قبل صالحه لك
اليه مكانا كان الوعين ومضاه لوزن الطرفة لاما مضويها او محروا من والى فخرت ههنا للقريب وهنالك
للمتوسط وهنالك للبعيد واما شدة وهنالك بفتح الهاء وتشديد النون وهو الاضمر وهنالك بكسر الهاء
لكن انك للبعيد وقد تفرق الثلاثة ثم وقد نصبت ههنا المشددة الكاف ولا نصبت شروفا لانه
خطا وقد راد ههنا لك وهنالك لزمان قال الله تعالى ههنا لك والاولى ههنا لك اي حديد قال
حتت فواوولات ههنا حثت اي لا ت حين تحب في ظرف زمان لاحضا فيها الى الجملة كما في باب
الظروف المبينة ان شاء الله تعالى والمجد هو حث

الموضوع

تلا بستر جزا الابعة وعالي **القول** انتصاب جزا على بعد خبر يتم لتخصه معنى يصور وذلك لان
الاضاال المناقصة لاجتماعها على ثابتهين في اياها فغير يتم جزا يصير جزا تاما وكذا انقول كان تفعلة
فتملكها عشر اي صيرتها عشرة كاملة فالتصنيف ليس قولنا الموضوع ملا بجز الابعة من قبل
العلم من قاصد العلم اي من باب معرفت الشيء نفسه وذلك محال وذلك ان الجمول في ذلك العالم

لك

ن

د

قوله اولى في قوله
سنة يان وتاين
مستمر
خطا على

الى انما نفوسه من الذي واحتمل ان يكون له لان الموصول مع صلته التي هي جملة تنقد راس مفرد فتأمل
 ما هو كالكلمة الواحدة يكون احد جزئها جملة تنقد راس مفرد فتأمل فان في الذي لا يكون له
 يسكون الدال على ان لا يكون له لان الموصول مع صلته التي هي جملة تنقد راس مفرد فتأمل
 المجموع نحو الحافظ اعور العين كالحج والاول ان تقول للامر الموصوله غير الامر الذي لان الامر
 الذي زائدة فخلات الامر الموصوله كالدليل على ان تقدم الامر موصوله ونحو الضير البالي في السعة
 غير المرويه زيد اخات المازيه بان الضير يجمع الى الموصوف المقدر في الضار غلامه
 زيد الرجل الضارب غلامه زيد فيها ارتكبه بلزمته محمد وان احدهما اسم الفاعل والمفعول
 غير معتد به في ظاهره على احد هذه الامور الخمسة اي الموصوف وذو الحال والمشتد او حرف المتعدي
 الاستفهام وعلمها من غير اعتقاد على من يتذهب بالانفص الكوفيين وتذهب في هذا غير متجه
 والثاني في جمع الضير على موصوف مفرد فان قالوا لا يعتد على الموصوف المقدر والضير يجمع اليه
 كما في قوله تعالى فمنهم ظالم لنفسه فان ظالم على الجار والمجرور ولا يعتد به على الموصوف المقدر
 والضمير في نفسه والجمع اليه قلت الموصوف المقدر بعد غومهم وفيهم كظالم لقوة الدلالة
 عليه كما ذكرنا في باب الوصف نحو قوله تعالى ومنهم ذوات ذك وان الجار والمجرور في نفسه واحدة
 معنى الفعل وانما قول النحاة باضار باغلامه وتاجتبا وتجه بالاعمال ونحو الضير في المقدر
 مثال للغير غير مستند الي شاهد من كلامه موقوف به ولا يفتقر في السعة على الحسن محمد على يجمع
 الضير على الموصوف المقدر ولا فرق عند بين اللامين كما لا يفتقر على حسن وجهه في الاختياره
 بل يفتقر في الشعر نحو قوله بسود نواحيها وجرها كنهها وصغر ترقيتها ويصغر ذودها ولو كان
 عمل اسم الفاعل او المفعول ذوال الامر لا يعتد به على الموصوف المقدر كما ذهب اليه في بعض المواضع
 كما لا يعمل المحر منها بل كان هو الاول فيترك الفعل الفعلي لانه دخل على مذهب ما هو من خواص
 الاستعمال الامر التعريف فتبادله بدع في نفسه الفعل وايضا لو كانت الامر التعريف الحرفية لم يفتقر
 النون قياسا في نحو الحافظ اعور كما لا يفتقر مع الحذف عنها فنقول بنا على مذهب الجمهور
 ان اصل الضارب والمضروب والضرب والضرب هو ادخل الامر الاسمية المشابهة الحرفية
 لفظا ومعنى على صور الفعل انما لفظا ظاهره وانما معنى للمضروب والامر مع ما دخلت عليه معرفة
 كالحرفية مع ما دخل عليه فتصير في صوت الاسم الفعل المبني للفاعل في صوت اسم الفاعل
 والمبني للمفعول في صوت اسم المفعول لان العينين متساويتان اذ معنى زيد ضارب زيد ضرب
 او مضروب وزيد مضروب اي ضربه ويضرب وتكون هذه الصلة ضل في صوت الاسم علت معنى
 الماضي ولو كانت اسم فاعل او مفعول حقيقة لم تعمل معنى الماضي كالحرفية في الامر وكان حتى ادخل
 ان يكون على الموصول كما ذكره فلما كانت الامر الاسمية في صوت الحرفية قبل ادخلها الى صلتهما
 بغيره كما في الاكائنة بمعنى غير على عامر في باب الاستثناء فقلت جاني الضارب ومروم
 بالضارب فان قيل تاسم على هذا لفظا ولا فلتس بان صلة الامر ليست بحرف بل حصل صلتهما
 فمقتضى من المفردات الحكم المطلوب في الصلات عتبا لجملة الفعل لا على وجه الاستاء وهو اسمر

قدم

الفاعل والمفعول فتأمل في الالف واللام وعلم انما على اسم الفاعل والمفعول مع الالف واللام
 على الموصول كما يعلم ان اذا اعتد على الموصوف حتى لا يحتاج الى ان يقولوا انما على الالف واللام
 فاعلم ان علمنا بغير الماصح مع الالف واللام فلتعلم انما في الحقيقة فاعلم ان اسم الفاعل
 والمفعول اذا وقع عقيب حرف الاستفهام وحرف النفي مع ان طلبه للمفعول قوي برطلب الموصول
 له لا يعلمان بمعنى الماضي وانما لم يوصل الامر بالحكمة المشبهة مع فقهنا الحكم لفتقنا انما مشاهير المفعول
 وكذا لم يوصل بالمضروب ولا بد لا يفتقر الى الفعل الاسمي فثبت ان كما مر في باب الاضافة وهو مع ما يتقدم
 المفرد والصفة لا تكون الا جملة قبل وتوصل في ضرورة الشعر بالحكمة الاسمية ايضا وقد دخلت على الاجبة
 في غير الشعر على ما يجي الفرافان ان رجلا قبل فقال له اخرها فها هو ذا فقال السامع نعم انها عود او قد كنت
 في الشعر المصانع في قوله وقد خرج البوع من مفايله ومن جرح الشبهة بالتفصيص بقوله الخناقص
 الشعر الجاهلي وناسحت المجدد من وقد ذهبت اهل الكوفة الى ان يجوز ان يكون الاسم الحامد له
 المعروف بالامر موصولا قالوا في قوله تعري لانت البيت اكرم اهلها واقتدى في انما له بالاصالة انك
 التقدير بلات الذي اكرم اهلها كنه موصول غير مهم كسائر الاسماء الموصولة وعند المصريين بالامر
 غير مقصود فصدقه الضارب صفة له كما في قوله ولقد امر علي بن الحسين في الجاهلية بالامر
 ابوالا فاعلم ان في امره بالامر الموصول لا الذي في هذا الاستثناء في النفي لا يعتد به
 وظهور في هذا او حقا الموصول في الفاعل من وطهون في الذي قصد اكله كالت فلت مروت جرحا لم
 ابواه لا قاعد من واعلم ان حق الاعراب ان يكون على الموصول لانه هو المقصود بالامر وانما في الصلة
 لتوضيحه الدليل على ظهور الاعراب في اي الموصول نحو جاني ايهم ضربه ورايت ايهم ضربه ومروم
 بايهم ضربه وكذا في اللذان واللتان عند من قال باعراهما واما الصلة فقلت بعضهم انما تعريفة
 بل هو الموصول فحقا دامت انما صفة الموصول لتبيينه كذا في الجمل الواقعة صفة للكتات
 وليس بشي لان الموصولات معارف التقا قاصدها والجمل لا تقع صفات المعارف كما مر في الوصف
 على انما على الموصولات المعارف التقا قاصدها وفي غير الاسماء المفردة مقامها وذلك في الاربعة المواضع المذكورة
 فقط وذلك لان الاعراب للامر في الاصل او الاسم والفعل على قول وكل واحد منهما مفرد والصفة جملة
 لا غير قوله وهي التي واللتان واللات بالالف والتاء والاولى والذين واللاي في
 واللاي واللاوي وتاومن واي وابة وذو الطائفة وانما في الالف واللام واللام
 هذا اختصار للجمع اسم الموصولة والذي عند المصريين على وزن عم ونجم ارادوا الوصف بها من بين
 الاسماء الموصولة كوكها فاعلم ان في الصفات خلاف ما ومن فادخل عليه الامر الزاوية تحسنا للفظي
 لا يكون موصولة كحرفه في وصف النكرة وانما قلنا بزيادة الامر لان من ان الموصولات معارفها
 بدليل كون من وما معرفتين بلا امر وانما الرتبة الامر الزاوية لا في الترتيب وادخلت الحرفية
 لا وهو كوكها للتعريف كما في الرجل والرجل وانما وصفت بدو الطائفة وان لم تكن على وزن الصفة
 نظرا الى لفظها اذ هو على لفظ الذي وتوصل به الى الوصف باستاءها في قول الكوفيين اصل الذي
 الدال الساكنة لما ارادوا ادخال الامر عليه تارة او اقبلوا لاسمها فيكون الالف واللام

كالوصف وخبر المسند الى الحال
 والمصدر في قوله تعالى
 والاصح في الاسم المفرد
 فاعلم ان

لان الموصول منك ان تجزى عن تلك الذات اي **ت** والخبر عنه في الاستية مبتدأ منصداً والمبتدأ **ت**
المصدور ولابد ان يجعل مكانه اسم او اجأ الى **ب** لان الموصول ان تصف **ب** بالوصف الذي كان **لا** بلا
تعبير من الجملة الاولى ولم يكن **ب** مكان **ب** المصنف **ب** مبتدأ فان كان **ب** يكون ثانية
وهو الضمير العائد اليه مكان اوله ان تفرغ في الجملة الثانية خبر الان الموصول تجزى عن **ب** ما
وربما تجزى عن الموصول بعد تمام الموصول بصلته فعلى هذا الخبر عن **ب** الموصول بل اجزى عن
ب الموصول **ا** الا انك لما اجزيت عن **ب** والبند في المعنى هو الخبر اي يطلق على ما يطلق عليه فاذا
اجزيت عن **ب** فقد اجزيت عن ما يطلق عليه فكانك اجزيت عن **ا** فاما ذكرت الخبر عنه باسم **ا** دون
ب لان اسم المذكور في الجملة الاولى التي هي الموضوع المعطوف اجزاها دون **ب** فاهو المشهور قبل
الثانية واما قولك في السؤال **ب** الموصول فليس مقناه اجعل **ب** محذوفاً بل المقامه للاستعانة كما في
قولك كذا بالقلم اذ المعنى اجزاها المذكور بان يجعل **ب** الموصول مبتدأ او قاله **ب** ان تقول
العلم لا تعلم ليد ربه او ليجزى به الخبر عن **ب** في قولك خبرت ربه اي ايا الذي فالمعنى اجعل الذي
مبتدأ خبره زيد واجعل تلك الجملة الاولى وهي خبرت من ربه صلة الذي بلا تغيير شي منها الا ان
يجعل مكان **ب** زيد والخبر العائد اليه الذي ولو لم يكن **ب** الذي في قوله الذي في قوله زيد فالفق
بين الجملة الاولى والثانية انك اذا قلت خبرت ربه اي ايا الذي فالمعنى اجعل الذي
في الدنيا وما مخاطب به من يعرف شخصاً بخبره ويتركه لا يعرف انه زيد واما قوله الذي في
زيد فلا مخاطب به الا على الوجه الثاني اي مخاطب من يعرف ان لك مضر واما لان الموصول في الجملة يجب
ان يكون معلوماً لمخاطب كما ذكرنا ولكن لا يعرف انه زيد اذ لو عرف ذلك لوقع الاختراع عنه بانه زيد
صافها فالجملة الثانية نص في الخبر الثاني الجملة الاولى **قوله** صفة لها اي جعلت الذي في الصفة
مبتدأ **قوله** واخرته خبر اجزى انصب على الحال وصن اخرته معنى جعلته خبراً مشأخراً
قوله وكذلك الالف واللام في الجملة الفعلية لا يعبر بالالف واللام الاخر في الجملة الفعلية
خاصة **قوله** ليصير بنا اسم الفاعل والمفعول منها فيكونا صلة الالف واللام اسم فاعل
او مفعول وذلك لانه يمكن ان يفسر من الجملة الفعلية اسم فاعل مع فاعله اذا كان الفعل مبتدأ
للفاعل اذ معنى اسم الفاعل مناسبت لمعنى فعله فيفعل مفعول به ضارب اي ضربت او يضرب او اسم
مفعول مع مفعوله اذا كان الفعل مبتدأ للمفعول اذ معنى اسم المفعول مناسبت لمعنى فعله فيفعل
مفعول به مضر وب اي ضربت او يضرب وليس من اسم الفاعل والمفعول مع مفعولها مع الجملة
الاخيرة حتى يسبق منها احد هما مع المفعول بل هما مع مفعولهما معاً ان اسميتان في احوال
الزيدان واما مضر وب اي ضربت او يضرب فان ينعان من مفعولهما معاً لا يعبر باللام مع مفعول
ويجب ان يكون الفعل الذي يسبق منه صلة الالف واللام متصرفاً في الخبر المضاف بخبره
وليس متجداً وعي وليس معنى اسم فاعل ولا مفعول ولا خبر باللام عن زيد في قوله زيد
مطلقاً ويجب ان لا يكون في اول ذلك الفعل حرف لا يشهدا من اسم الفاعل والمفعول مقماهما كما
وصوف وحرف النفي وحرف الاستعانة **قوله** فان تعدد اسميها اي من الامور الثلاثة وهي

الموصول ووضع القاييد اليه مقام ذلك الاسم وتأخر ذلك الاسم خبراً في المشرط الاول وهو
مصدق بالموصول يتعدا الاخبار عن كل اسم في الجملة الانشائية والطلبية لان الصلة كانت
لا تكون الا خبرية ويتعدا رايها عند الكوفيين الاخبار الذي عن اسم في جملة منصدة بالذي لانهم
يتأبون دخول الموصول على الموصول اذ التقطوا اما قوله من الخبر الذي الذي ان اذ الخبر فاقاب للام
حلقه الباب ففهموا فيه ومنه من الخبر الذي الذي في الاول تجوز الرواية الاولى لانها من باب
التكرار اللفظي كما قاله من الخبر الذي الذي فان تغاير الخبر الذي من فعل كان اسماً عند ما قاله
ابن السراج دخول الموصول على الموصول لم يجز في كلامهم واما وصغة النخبة وراية للتعليق
وتنوين الخبر الذي الذي في دان موزون فتقولك في دان صلة الذي الذي الخبر وعائنه مستند
في الظرف وعبر خبر الذي الذي الخبر الذي الخبر مع صلتهم وخبره صلة الذي الاول وعائنه الاول
الحال المحذو في دان وزيد خبر الذي الاول كما انك قلت الذي الذي في دان موزون وتقولك الذي
الذي الذي انما قاعدان لذيها كمان عوزة عنك تحسن تسمى في الموصول الخبر فتوفيجه
من الصلة والعائد والخبر لاستعانة به بما في خبره عاقلة واحتياج كل ما قبله اليه لكونه من صلتهم
فتقول ابو احماد قاعدان صلة الذين وعائنه الخبر المحذو في انما خبره كمان وهذا الجملة هي
الذين مع صلتهم وخبره صلة التي والعائد الذي من صلتهم الضمير المحذو في لذيها فاني مبتدأ
مع صلتهم المذكورة وعوزة عنك خبره والجملة اي التي مع صلتهم وخبره صلة الذي والعائد من
الصلة انما المحذو في عنك والذي مع صلتهم المذكورة مبتدأ خبره حسن وهكذا العمل انما ادت
الموصولات ولا تنفصل على حد واحد والغلط اعطى كل موصول حقيقة بالشرط الثاني وهو وضع
الضمير العائد الى الموصول مقام الخبر عنه يخرج الفعل والجملة والحال والخبر ورواها الطرف اذ الخبر
هذه الاشياء يخرج كل اسم لا زماً للتكرار المحذو في ربيك واسم لا التورية وتضربها والحال والخبر للضمير
وكذا تقييد ما لا يستفاد من المعارف كالتمثيل في ايمانك والاستغراق في كل رجل وافضل
وما من رجل وكذا كل اسم كذا الذي عوزة احد ولا عيب ولا كسر وتخرج ايضا كل اسم خارج
لكن يلزم الظاهر كقوله جند والمعارف السادة مستند الحال كالصراخ ووجهه وسائر
ما ذكرنا في باب الحال لانها بلفظها تدل على الحال والاضافه يزيله وكما لمجد والفاعل اذ لا يجوز
خبر موزون بزيد حسن وهو بوزن في لفظ المصدر زمراً في العمل اذ هو من جهة التركيب
اللفظي مشأخراً للفعل فعل والاضافه يزيل اللفظ وكذا كل صفة عاقلة كاسم الفاعل والمفعول في
الشبهة العاقلة وانما الاخبار عريضة في زيد كما في ما يجوز اذ المفعول في الضمير المستند نظراً
الى كونه في الاصل اسماً مستقلاً عن الفاعل وعند المازي في يجوز الاضاح من المصدر والمجد في عاقلة
عواقبها من عند ابن السراج لا يجوز لان الفعل انما حذف لئلا لفظ المجد عليه واجاز
المازني في قبح الاخبار عن خبره بامعنى خبرت خبراً ومنه عوزة عوزة اذ صوره تدعون المفعول فلا يظن
لكونه صلة فيه ويقبح الاخبار عن المصدر الذي للتاكيد يعرف الاخبار عريضة عريضة عريضة
لذا يشترط فيه لفظ المصدرة كالمجد وبالكاف وقاوا الفسر وتأنيده حتى ومنه ومنه وكذا

يجب

يفه

ل

في ما حضرت الازيد كما عرفت من مواقع المتصل والمنفصل واذا اجرت عن اي خبر كان فلا بد من
ما جره مرفوعا منفصلا لا في خبر البتة **اعلم** انك اذا اجرت عن خبر المتصل والمخاطب فلا بد ان يكون
الخبر القاسم مقامه غالبا لوجوده الى الموصول وهو غالب كما اذا اجرت عن احد خبري خبر مشترك
ولا يجوز الجدل في المعنى كما في ان الذي سميتني امي حين لا تعدد الفائدة فلا تقول في الاخبار عن خبر مشترك
الذي خبرتكم انا ولا في الاخبار عن الكائن الذي خبرتكم انت فليكن اذ اقول ان القائل انت انا بضم الهمزة
عن الكائن على ما تقدم الاشارة اليه وانما اختاروا الاخبار بالذي دون من وما واي وسائر الخبر ولا
لا في الخبر والباب وهي اكثر استعمالا ولا تكون الا موصولا ولا في الاخبار بالالف واللام فاختاروا
ايضا الكثرة في خبر معك بسبب الفعل استمر فاعل ومتفعل وبرز الخبر كما في خبر الصادق به انا
زيد في خبرتي زيدا حتى يحصل اللزوم فيها اكثر **ولذلك** حكم الاخبار باب التنازع فان فيه
بعض الاشكال فيقول الاول في باب التنازع ان لا يغير الترتيب ويجزى ترتيب التنازعين
على الجملة ما يمكن كما بين في بيان حقيقة الاخبار من انك لا تغير الجملة المنفصلة للخبر عنه
الا اذا اضطررت اليه فاذا اوجه الغامض من جهة القائل عليه واعمل الثاني في خبرتي واكرم
زيد قلت خبر انا الذي من التنازع فيه الذي خبرت واكرم زيدا فامر مقام زيدا خبر فاستند
في اكرمه الخبر في خبرتي ايضا ارجع الى الذي قد كان قبل واحتمل الى زيدا اذ خبرك فقامت
الفتن في الخبر القاسم مقام الخبر عنه كما كان في الخبر عنه لما ذكرنا في باب التنازع انك لا تفرق
في الخبر المتصل وتقول بالالف واللام عند الرواق وابن السراج وجماعة من المتأخرين الصادق
واكرم زيدا عطفت الفعل الصريح وهو اكرم على الصادق لانه ايضا فعل لكن في ضوء الاسم على
قدمنا والاختصاص بضم اللام في مثله على الفعلين واني بالخبر عنه في الخبر جرحا عن الموصول فيقول
الصادق واكرم زيدا فكما تقول القائل واكرم زيدا وكان في الاصل من باب عطفا الصفة
على الصفة لان العاقل موصوفه مقدم وهو مثل قولك الى الملك الغمر وان الغامر وليس الكثرة
في الموصوفين وعزى الرقابي الزماني وليس في كتابه انه يحتل الكلام مجلدين استبين كما كان في الاصل
فليتبين لان البتة والخبر بظير الفعل والفاعل فيقول في مسئلتنا عند اكمال الثاني في الصادق
هو اكرم زيدا واكرم زيدا واكرم زيدا واكرم زيدا واكرم زيدا واكرم زيدا واكرم زيدا واكرم زيدا
وكرم من قصد التشاك بالاشان باستين في الفروع مكان الفعلين في الاصل فما يرجع به على اليد
الاولى اعطفت الفعلية على الفعلية فيه باق في الحقيقة مع قلنا التفسير واما ان الفعل فله ان
يقول الجملة في الاضمار كما لو اخذت من حيث كون التنازع فيه خبر كل واحد منهما هو الماسخ
بينهما وان اعلم الاول في مسئلتنا قلت ايضا في الاخبار بالذي الذي خبرت واكرم زيدا خبرتكم
زيد خبرنا فاستند في خبر لان الفرض انه فاعله وكذا في الاخبار بالالف واللام نحو الصادق
واكرم زيدا وعند الاخفش الصادق واكرم زيدا وقيل قول المازني الصادق واكرم زيدا
لكون الاسمية معطوفة على الفعلية بين جري المعطوف عليها كما كان في الاصل الفعلية معطوفة
على الفعلية بين جريهما واذا اوجه الغامض من جهة المعطوفية واعمل الثاني في خبرتي واكرم

في خبرتي

في خبرتي

زيد قلت خبر انا الذي بالذي الذي خبرت واكرم زيدا انا وانما جلت تأكيده ايضا
خبر ثابت وان كان الخبر عنه هو الثاني في الجملة الاولى فقط لان الثانية عطفت على الاولى وتقدم
فيها ايضا من خبر ارجع الى الموصول وقد تقدم ان الموصول اذا كان مبتدئا فهو مبتدئ والمخاطب
من حيث المعنى لم يجر حمل الخبر على المعنى فلا يقال الذي اخبرت انا لعدم فائدة الاخبار والتنازع
فيها باق بل يقال الخبر انتصابا زيدا خبرت واكرم زيدا وان فصل بين فعلين الصلة وتنفصل
ان لم يجرى على هذا الباب وتقول خبر انا باللام الصادق واكرم زيدا انا وعند الاخفش الصادق
واكرم زيدا انا التنازع غير باق لان زيدا لا يجوز انتصابه بصادق اذ لا يعطف على الموصول
مع قيام بعض الصلة وقيل قول المازني الصادق انا واكرم زيدا انا واكرم زيدا خبرت انا كونه الذي
وبالف واللام سواي الذي ذهب السلافة وتقول في الاخبار عن زيدا بالذي الذي خبرت واكرم
زيد والالف واللام الصادق انا واكرم زيدا انا واكرم زيدا خبرت في الصادق وان كان محذورا
في الاصل لان خبر الالف واللام لا يخلو فكذا كرنا وبرزت ان الجري الصفة على خبر من هو له وبعض
المتقدمين ينفذ خبر اللام في مثله نظر الى الاصل وتقول على مذهب الاخفش الصادق انا
واكرم زيدا انا زيدا وعند المازني الصادق انا على انه مبتدئ واخبر واكرم زيدا خبرت على
اخرى وتقول في خبر المسئلة اذ اعل الاول نحو خبرتي واكرم زيدا انا واكرم زيدا انا
الخبر كما في باب التنازع من ارجع الى الاول بالذي الذي خبرت واكرم زيدا انا والالف واللام
الصادق واكرم زيدا انا والتنازع باق في الموضعين وعند الاخفش الصادق زيدا واكرم زيدا
قدمت زيدا الى الخبر عامله اذ لا يعطف على الموصول مع تقابل صلتهم وعند المازني الصادق
زيد انا واكرم زيدا انا كونه كالاخبار عن تاخر خبرت متواحدة كلهم واما الاخبار عن زيدا
بالذي فيقول فيه الذي خبرته واكرم زيدا خبرت انا خبرت انا خبرت انا خبرت انا خبرت انا خبرت انا
انفصاله وكذا بالالف واللام الصادق انا واكرم زيدا انا في الخبر القاسم مقام
زيد وبرزت ان الجري الصفة على خبر صادقها وعند الاخفش الصادق انا واكرم زيدا انا زيدا
المازني الصادق انا واكرم زيدا انا هو متوسطة بين جري المعطوف عليه وتقول في خبرتي خبرتي
زيد انا انا الثاني خبر انا واكرم زيدا بالذي الذي خبرت واكرم زيدا انا واكرم زيدا انا
ولا حضرت لما مر في التنازع فاق على خالو وتقول في الثانية على مذهب البصريين الذي هو الصادق
الذي بين انا وعند الكسائي الذي خبرت واكرم زيدا انا فاعل وتقول بالالف واللام
الصادق هو خبرت زيدا انا وبرزت هو خبري الصفة على خبر صادقها والتنازع باق وعلى مذهب
الاخفش الصادق انا وهو الصادق زيدا انا والاولى ان يقال الصادق زيدا لان الاخبار قبل الذكر انما
جاء في الاصل كونه من باب التنازع مع مخالفة الكسائي فيه ايضا وليس قياسي في جميع الموضع وعند
المازني في الاخبار عن الصادق انا وهو الصادق زيدا انا والاولى ان يقال الصادق زيدا انا
لما ذكرنا في الاخبار عن انا الصادق انا هو مبتدئ واخبر والصادق زيدا انا والاولى الصادق زيدا انا

رب

انما

لعدم

مع

على غير صاحبها وبأية ضمير اللام لم يخرج حد فله لان عايد اللام لا يحد في على الاصح وتعللت منفصلا
 اول قدر منه وصلته بالعلم فقلت الغلظة انا لا تنس بالمفعول الاول كما سري فمفعول ما لم يصح فاعلم
 وانما ذكرت منطلقا لان ذكر الثاني في هذا الباب يوجب ذكر الثالث قبله ووجب ههنا ذكر المفعول
 الاول اعني زيد الابل يلخص الثاني بالاول لقائل ان يقول اذا ذكرت في هذا الباب مفعولين فمفعولان يكون
 احدهما الاول والثاني احد الباقيين لان ذكر ازيد الباقيين يوجب ذكر الثاني فنتبع ان المفعولين هما
 الثاني والثالث بل يمكن ان يقال وجب ههنا ذكر الاول ليتبين من اول الامر ان الضمير ليس بالمفعول الاول
 ونقول بل قد ذهب الاخفش المعلم انا زيدا اياه منطلقا والمعالي هو اياه او فاعلم الذي يقيد
 هو ضمير الامر وهو الفاعل ثم متعلقه ضمير الخبر عنه والثاني ضمير منطلقا وانما جرت عن منطلقا
 بالذي قلت الذي علمت والمعالي زيدا اياه منطلقا والعلم انا زيدا اياه واعلم اياه اياه
 منطلقا او عزت ان يلخص الضمير على غير صاحبها فحصل الضمير الفاعل الى اللام اعني اياه الذي يقيد
 ذكر الاول اعني زيد اياه منطلقا او المعالي اياه هو وانما عزت هو على الضمير غير صاحبها وهذا
 والمعالي هو اياه منطلقا او المعالي اياه هو وانما عزت هو على الضمير غير صاحبها وهذا
 القدر من التبيين كان من له بصيرة **قوله** وما الاستيعاب موصولة وانما هي موصولة
 وتامة بمعنى شي وصفه ومن كذلك الا في التاخر والصفة **اول** لما كان في القيديات ما يوافق لفظة
 لفظة الموصولة لم يجعل له ثبات براسه بل بين في ضمن الموصولات كما بين في ما وافق اسم الفعل الملبس
 في اسماها الاعمال كباب جار وباب فاساق وباب قطار الموافقة لباب نزال ولولا فقه الاحتجاز
 المناسبة للفظية لكان الفاسق يقتضي ان يجعل ابوابا براسه **قوله** ما وافق اسم الفعل الملبس
 ان ما تكون حرفية ايضا وهي جعلت على اقتسامها لما كان هو في قسمه الا ما تعرض لاقتسامها بالاسم
 وترك اقسام الحرفية الى قسم الحرف قوله موصولة كما ذكرنا والاستيعاب موصولة ما عطفنا على ذلك
 وما صنعت وتبني خلفا معنى التحقير لقوله ما انت وتبني ابيك والخبر ومعنى التعظيم لقوله
 يا سيدنا انت من سيد والحاقة ما الحاقة ومعنى الانكار نحو قبحه انت من ذكرا ما اي لا بد كما
 على اخذ التاويلات وتحدد الف على الاستيعاب في الاغلب عندنا عزنا حرف جر ومضاف وذلك
 لان لما حصر الكلام لكونها استيعابا مما لا يمكن تلخيص الجارية فقد عر على ما تركيب معماجي بصير
 المجموع كحكمة موصولة للاستيعاب فلا يفسد الاستيعاب عن مزية التصدير ويجعل من ذلك
 دليل التركيب ولم يحدد اخر من ذلك الاستيعاب ما بين من يكون محمدا ولا آخره في جري
 العصبية في تحمل الحركات وقد جاء الالف نائبا قال على ما قام في شتمه ليشتمه في شتمه في زمانه فاذا
 جاء بعد ما الاستيعابية لم تحذف الفها نحو ما الاستيعابية لان ذلك لان ما قلت زيدا وتوكلت
 موصولة لا انما صاها وشمع الكلمة واحدة وصار الالف في وسط الكلمة والهدف قبله من الوسط
 لخصه من الحركات ولذا الرخا في الالف من الشرطية الجذوة وانما ركت الاستيعابية في
 التصدير فان الشرطية لا توقف عليها كما لو وقف على الاستيعابية والشرطية في نحو ما صنعت اصنع والنية

الموصوفه انما مجرد عن موصوفات بما هي لك وانما جعله كقولهم ما تكرر التفسير من الامر له فوجه كمال
 العقول وخارج ان يكون ما هي ما كانا في قوله تعالى نعيانوه الذي يقال للمصنف الان الحما والخيار وكذا
 موصوفة بالابل يلخص من الموصوف واقامة الجار والجرور وهو من الامر تمامه وذلك قليل الابل طلالا
 في باب القصة قد افهمه ولا متيقن ان يكون من متعلقة بمتكره وهي للتعبير كما في اخذت من الدار اصراري من
 الدار اصراري فكذا انما هي موصولة من الامر شيئا قوله له فرج صفة الامر لان الامر غير موصوفه قد صدق
 ويجوز ايضا ان يكون موصوفه بمعنى لشخصه وتنفيد في معنى الشاكلة بكونه موصوفه وذلك نحو ما التعرية
 عند سيبويه ونحوها اي نعم شيئا اي عند الزمخشري واي على وتكون ما ايضا موصوفة تامة اي غير موصوفة
 ولا موصولة عند سيبويه بمعنى شيئا اي نعم شيئا اي نعم شيئا وكذا في القصة وقامها اي نعم شيئا ونعم
 الدق وما المصنف ويد حرف عند سيبويه باسم موصولة عند الاخفش المار في الاثراني ولم يذكر المار في
 في السند المذكور والمبرد والفا الذي المصنف ربه فلا خلاف في اسماها للامر فها ذلك نحو قوله عليه السلام
 في التبع نزلت انهم منهم في البلاء كما الذي نزلت في الزحاة اي نزلت لا لزول الذي نزلت في الرخا فله
 وصحة الاختلاف لما في الخبر المذكور الا فائدة الاقامه وتأكيد التنكير فقال بعضهم اسم فاعلم قوله مثلا
 اي مثلا اي مثل وقال بعضهم زيادة فكون نحو قالان زيادة الحروف اولي من الاستيعاب اذ هما بالترتيب
 ولهذا السخط الحليل وطحت براس الفصل لكونه اسما وليد لقاعدة الفصل وايضا ثبتت زيادة هاء في
 نحو جارية ووصفتها بالثلاث فالحل على ما ثبت في موضع الالتباس اولي وقا من مائة من
 التحقير نحو هل اعطيت الاعطية ما او التظهير نحو لا سرا جازع فغير القدر والامر ما يسود من
 او التوزيع نحو اضر به ضرا ما اي نوعا من انواعه اي نوع كان وجميع هذه المعاني كلها في الابعاد
 وتأكيد التنكير اعطية لا تعرف من تحفا وقفا و امر لا يعرف اعطية وخبرها لا يعرف من
قوله ومن كذلك الا في التاخر والصفة **اول** اما من الموصولة فغير بلغت من حال والشرطية
 نحو من ففتر انبوب والاستيعاب موصولة نحو من غلامك ومن ضرت والنية الموصوفة بالمفرد وكقوله
 فكي بنا فضلا على من غيرنا حيث النبي محمد ايانا ه وبالحمد كقوله ردت من النقص عند فاضل
 قد بمعنى نحو ما لم يطع ولا لا في تامة اي غير محاسب الى الصفة والصفة الا عندنا على فائدة
 جواز كونها موصولة غير موصوفة وهي عند الكوفيين نحو فاذ اذنا واشتدوا ان الزبير صنام
 المحيد قد علمت ه ذلك العشرة والامر من من عذره ان وهو عند النصارى موصوفة بالامر
 اسما مفعولا وذا المصنف ايضا باشاء ما قصر من حلت له حرمت ه تعالى وليته المرحوم والمركب
 باشاء من قصص وعلمه بقاء ما من الشرطية والاستيعابية من الموصولاتين كما بينا وايضا
 الموصوفان فاما لاحتياجهما الى الصفة واسما لاحتياجهما لهما موصولاتين لفظا وكذا انما التامة من
 في وجهه كقوله في العلم ولا يعرف لما لا يعلم خلافا للظن ويقع على ما لا يقدر تحليا كقوله تعالى ومن
 لست له برازق وتوكل شتر من في الدار غلاما كان احرا ربه او فاسما مستندة للعلم والشرطية
 من على اربع وذلك لان ذلك كان تعالى فيهم والضرعا لئلا يلى اية فقلنا العلم في الضمير
 على هذا التغليب فقال من على بطنه ولهم من على على اربع وايضا الغالب لما لا يعلم وقلة

فله

شأنه لاسم

مضموناً والخليل ويؤمن بقولان اضرب اي اضرب ترفعوا على الحكاية او التعلق كما ينبغي من مدحها
قال سيبويه لا ترفع نحو اضرب اي اضرب ولا ترفع اي اضرب على الضم قياساً على ان ذلك مخالف
للقياس ولم يرفع من العرب الا اي اضرب ترفعوا وقالوا قلنا اي لور ترفعوا وهو ان الجوز في عراكه
مع خذاف المضاعف اليه دليل على انه كان مع المضاعف اليه اي اضرب بالان خذاف المضاعف اليه
جانب الحربة كما في قبل وقعد ودعيت الكومون والخليل عليه ان ايهم في مثل هذا الموضع فغيره
مرفوعة على الاند اما بعد ما خذاف المضاعف اليه استغناء موصولة قالوا وهي في الاية مفعلة اخبرنا
ومن كل شعبة سبعون كما تقول اكلت من كل طعام قال تعالى واوتيت من كل شيء فيكون من
للتبعية والكل لا يحكي اي ان ايهم اشد صفة شعبة على احداث القول في كل شعبة مفعول فيهما
اشد لقوله تعالى اكلت من كل طعام والخليل وايضاً على هذا الاستغناء مفعلة في قوله
اضرب اي اضرب الذي يهاك لطلبة ايضاً اضرب كما قال الاخلل ولقد ابيت
من الفتاة بمنزلة فابيت لآخر ولا يجوز في اي ابيت مفعول في لآخر ولا يجوز في اي مؤ
لاخر قال سيبويه لو كان اضرب ايضاً اضرب على الحكاية لجاز اضرب الفاسق والحدث
اي اضرب الذي يقال له الفاسق الحديث بل مثله محكي في صيغة الشعر في سعة الكلام
ومدح يوشى مثله ان الفعل الذي قبل اي متعلق عن الفعل ويجوز التعلق في غير افعال
الظان ايضاً نحو اضرب او اضرب اضرب ايضاً على افعال الغائب وليس لشي من المعلق
يحكي كونه في صدر جملة والمضروب نحو اضرب وافتل لا يكون اشتغافاً بل لا مفعول فيهما
على وجه الحكاية كما قال الخليل بل هي موصولة بعدد وقال الاخفش لا بد من ضمها في
كأنه مفعول فيهما من زيادة من في الموجب وكل شعبة مفعول لتفريع وانهم اشد جملة شعبة
لا تعلق لها بالفعل وقال المبرد ايهم فاعل شعبة اي لغير عن من كل فريق شعبة ايهم فواشد
واي معنى الذي وعند اي مرادة اذا جاز من ايها ايضاً ايهم منعت الصعق نحو الحرب اية
لغتها قال تفرعها بالصلة والتاثير في ادخل مذهب في التعريف المانع من التعريف
الموصولات واخذت سائر التاثير بلا عطف وغيره يصيرها وهو الفاسق **قوله** وفي ما ذا
صنعت وثمان احد هما الذي وجوا انه رفع والاخر اي شئ وجوا انه نصب **قوله** اعلم
ان ذا الاجبي موصولة ولا ذاك الاعم بما ومن الاستغناء بينين والاول في بناء اهو ورفق
فوا الزيادة ويجوز على بعد ان يكون معنى الذي اي تاووس الذي هو هو على حذف المبتدأ
انما الذي فاعل واذا قلنا ان يكون اسم اشارة لا غير ويحتمل في مراد الذي
يقدر اليه وما الذي ان يكون راحة وان يكون اسم اشارة كما في قوله تعالى من هذا الذي
هو جندكم وما التفتيه ثم دخل على اسم الاشارة فقال ما هذا الذي يقول راحة بعد
الموصولة **قوله** اي ما اذا علمت سناً تفيد ولكن بالتعب لئلا يكون ان منع محيذا
موصولة مطلقاً وحكي ما اذا صنعت زياً فاعلها **قوله** اي ما اذا علمت سناً تفيد ولكن بالتعب لئلا يكون ان منع محيذا
ما اذا ينتفون كل العقول ورفق **قوله** اي ما اذا علمت سناً تفيد ولكن بالتعب لئلا يكون ان منع محيذا

باب جملة العلقاء والاشارة والامام سيبويه وايضاً على هذا الوجه

ضلالاً وتاويل فلان لا يشهدوا والفعل بعد المربكة ضميره على تقدير حذف الضمير من الجملة
التي هي ضمير ما الذي تحلف على دعائك وان اقامتها موصولة ورفع الجواب والندب في الضمير المشهور
ولما كان يدعي الجواب انه غير مطابق للشؤال وان ذلك يجوز وان لم يكن كبحر الوجه دعوى يدر
التطابق بين القول والمبتدأ منه فوجب ان يكون ما ذا الجواب جملة اسمية خبر المبتدأ ايها
ضليلاً وما ذا ذكر من حذف الضمير في خبر المبتدأ الخليل نادى كما قد عرفت باب المبتدأ ايها
الجملة الخبرية في نحو ما ذا الجواب وكثير غالب في قوله فان الجملة صلة للمبتدأ لان حذف الضمير
من الجملة كثير وانما نقلنا الضمير المصوب في الجملة التي بعد ما من بين الموصولات للزوا
ما الاستغناء به او من لان لا تكون موصولة الا وشيهاً اخذتها وكان الشاغل اعلا حاصل اتصال
الصلة بالموصولة اذ كان التحصيف حذف الضمير الذي هو مفعلة اولى في هذا كما عرفت في
المبتدأ اي جملة ايهم في السعة دون صلة غيرهما لثانها بالمضاد اليه وانما ان الجواب اولى
اليد مرفوعة اذ كان موصولة لان ما ذا اذن جملة ابتدائية اخبرنا في قوله
فكونه وعند سيبويه ما يشهد ان تذكروه في الجواب مطابقة السؤال فرفع
الاسم على نحو مثله المحدثات وذلك المبتدأ ضمير مراجع اليه الموصولة مفعلة لتعليق السطر
الاولين ليس جواب لقوله للكم وماذا انزل لكم اذ لو كان جواباً له لكان المعنى هو اساطير
الاولين اي الذي انزلهم وما اساطير الاولين والكلام لا يقتضون بالانزال هو اذن كلام
مشتا نف ليس بالمدحون انزاله منزلاً بل هو اساطير الاولين واذ كان ذا من يرفع فاصفوه
الحمل معقولة للفعل الذي انتصب به بما في السؤال المحدث في دلالة الشؤال عليه ففعله تعالى
ماذا انزل لكم فواضرا اي انزل خيراً وانما الزمها نصب ليكون مخالفاً لجواب الكفار لان
النصب يقتضيه يكون انزال عقده او الزمها جعله استيناف الكلام كما ذكرنا في اساطير الاولين
ويحتمل تقدير الموصولة المذكور في السؤال مبتدأ كما في قوله تعالى العقول وان استعمل الفعل
بعد ما ذا الضمير منصوب نحو ما ذا تفعله او منعقله نحو ما ذا ينقص جفد يكون ما مبتدأ اولى
وان جعلت ذا راحة ايضاً لان الرفع في ما بد لفته اولى من النصب كما مر في المنصوب على سطر
التفسير فرفع الجواب اذن اولى كانت موصولة او ذاك وانما في نحو ما ذا قبل وماذا عرض
وقوله تعالى وماذا اعلمهم لو امكنوا ما ذا اعلمهم مما ليس بعد اهل فاجب لما قبله ولا يستعمل
عنه ضميره او منعقله فالجملة ابتدائية جعلت ذا راحة او موصولة فرفع المبتدأ لان واجب
ورفع الجواب مخالفاً على حال وقول الشاعر وماذا عسى الراشون ان يجحدوا سوى ان يقولوا
انني لك عاشق قيل دايد والند لا موصولة اذ الصلة لا تكون الا خبرية وعسى ليس خبراً وهذا
يلزمهم في خبر المبتدأ ايضاً فان قيل خبر المبتدأ قد خالفه كقوله تعالى بل اني امرتكم
وزيد اضربه قيل الصلة ايضاً فان قيل نعم جزئياً كقوله وان لرج نظرة قبل اليه فلي
وان شئت نواها اذ رزاهما وعسى ولعل متعارفان فان قدر القول ما هنا جاز للمناسخ ان بعد
ايضاً في خبر المبتدأ ولا يجوز ان يكون ما ذا منعقولة لان مجدوا لكون ان موصولة فالتقدير

التأخر والسؤال اذن مفعلة
فكون الجواب فعلية او للتطابق
فصل الاسم على اخبار مثل الفعل

اذها التانيث لا يكون في الوقف الا ساكدة فاكهوا الحكاية التانيث وتكون الحكاية الاعراب وكان هذا
اولي من العكس لان الاعراب فرغ الذات فاذا المنع اجتمع ثم اعادة الضم والاصل كان حفظ اصل
اولي واجز واسات في تلك الحكاية انما هي اولى من كونها ممكنة بالانبات عروف المد مجري مثلما وتحدثت
في الوقف فانه لا يثبت فيه شيء من حركاته بخلاف تنوينه وسأفان يدبر المد في الوقف ويدبر ويثبت
فيدها ان الوقف بعض الحركات مع حروف المد فيدها هي الحركات المدية في الوقف في الوقف في الوقف
تجوز عند قصد الحكاية اثبات الحركات والمدات بعدد ما اسكان النون في مثنان ومثنان ثلثة
على ان التانيث التانيث الكلمة اللاحقة هي مما قبلها بكتابة تانيث كلمة اخرى فلم يثبتوا فيها قلها
الحركة التي لم يثبتها التانيث وقريب من ذلك اسكان ما قبل التانيث في الوقف والفتحة والفتحة لما لم
يتمتع التانيث بكتابة كل ثلثة متواليين الا من كان اسكان النون في الوقف وهو مثنان والاکثر من ثلثة
فيه لان الوقف في الوقف على حركات الاعراب كما ذكرنا فلا يقل بكتابة التانيث كما هو مقصودنا
في المثنان فقد حكيت الاعراب في الوقف بالالف وفي المثنان في الوقف بالالف وفي المثنان في الوقف بالالف
جائتان ثلثون النون التي قبل التانيث هذا وذلك في الوقف على التانيث في الوقف على التانيث في الوقف على التانيث
اخران احدهما ان زيد على حروف المد واللين كما ذكرنا في الوقف الاول في الوقف المذكور كما
للاعراب فقط ولا يحكي كلامات المثنان والفتحة والفتحة وان كنت فسال عنها احرار من كل اصلها
من صلاحيتها للكل فقط واحد فقط اذ الف كيان زيد او لم يزل او كان او لم يكن او لم يكن او لم يكن او لم يكن
لشوة متوالية على هذا في الوقف والجواب انهما في الوقف على حركات الاعراب ولا يحكي للاعراب ولا
علامات اخرى كما في حال الوصل هذا حكمه المستقيم فاعن المتكروا اما اي فاذ الاستغنى فاعن
المذكور والمتكروا كذلك ايضا حكايته في الوقف على حركات الاعراب والفتحة والفتحة في الوقف على حركات الاعراب
لا تلتحق بحروف المد في الوقف المذكور بل بحركات الاعراب في الوقف على حركات الاعراب والفتحة والفتحة في الوقف على حركات الاعراب
وفي الوقف فتسكن به في الوقف والحزب والفتحة والفتحة في الوقف على حركات الاعراب والفتحة والفتحة في الوقف على حركات الاعراب
لان اياها تحركت فسقط في حركات الحكاية في الوقف على حركات الاعراب والفتحة والفتحة في الوقف على حركات الاعراب
العقل فلان اصلها ان يستعمل في الوقف على حركات الاعراب والفتحة والفتحة في الوقف على حركات الاعراب
في حركاتها تكون الحكاية المذكورة المأخوذة من ذلك في اي وجه اخر وصلا وهو الاقتصار على الاعراب
اي معزلة فتقول اي واي في الوقف والفتحة والفتحة في الوقف على حركات الاعراب والفتحة والفتحة في الوقف على حركات الاعراب
لا يخال الحكاية وجها اخذتها احرار فتكون متباعدة عن الوقف والفتحة والفتحة في الوقف على حركات الاعراب والفتحة والفتحة في الوقف على حركات الاعراب
وتجوز مضمرة الحار وهذا ضعيف لا يخال الحار قليل نادر وايضا تثنية اي وجهه غير
الحكاية ضعيفا كما سألنا في الوقف على حركات الاعراب والفتحة والفتحة في الوقف على حركات الاعراب والفتحة والفتحة في الوقف على حركات الاعراب
الحكاية ومخلصه من على التانيث او التانيث من هو اي هو اي رجل هو فاذ كان مثنان في الوقف على حركات الاعراب والفتحة والفتحة في الوقف على حركات الاعراب
وتلا فاشاعلي اي فاذ من تانيث ومثنان في الوقف على حركات الاعراب والفتحة والفتحة في الوقف على حركات الاعراب والفتحة والفتحة في الوقف على حركات الاعراب
مثنان انتنوه فاذ الحار قلت عواظلا ما وليس في لانه لم يثبت مدح متكرري عني وجي اندمع
صرت من منا استغنى من الضارب والمضروب قال سببويه فاذ العبيد فاذ في الوقف على حركات الاعراب والفتحة والفتحة في الوقف على حركات الاعراب

مثنان نحو

الحزب

لا يخال

لا يخاله كل احد وذلك لعدم الفعل على كلمة الاستغنى واما انما انما فاقبل حكايته كانه منع ولا
يقول صرت رجل رجلا ولا فكيف يعرهما مع قيامه الباء والظهارا نه ليس بحكاية وانه يجوز
في بعض اللغات اعراضا لا يبال وجه الحكاية الا ترى الى قوله مثنان انتنوه وليس يحكي كانه منع وليس
مذكور قبله والعلامات المذكورة لا تلتحق من الاخر الكلام لانه في حالة الوقف فاذ اقبل راي رجلا
وامرأته قلت من ومنه فاذ اقبل راي امرأته فاذ قلت من ومنه في راي رجل وامرأته من مثنان
وطيه فقصي اذا اجتمع من يعقبك وتلا يعقبك جعلت السبب العاقل من وعن غير العاقل ياي نحو
من واثنين فيمن قال لغيت رجلا رجلا ومن وعلمه فقصي واما المعارف فيمن فقول هي لما العا
واشاعلي ما غير الاعراب فاذ ما ثلاثة اوجه اشهرها انه لا يحكي فيها ولا يثبت فيدها فاذ ما حكي المبرور
عن يوسف فاذ حكي عنه سببويه فاذ ما حكي عنه سببويه فاذ ما حكي عنه سببويه فاذ ما حكي عنه سببويه
قلت من الخاوي واما ذلك سببويه لاجل وجه الاختصار كما قيل وعني من ثمران وليس يثبت شيئا
ولما لهما ان يحدث وثبتت علامات الحكاية فيمن كفي التكرات وذلك لكون المعرفة المذكورة عند
السامع مجهولة لا تكرر ولا الحكاية سببويه الله فاذ ما حكي عنه سببويه فاذ ما حكي عنه سببويه فاذ ما حكي عنه سببويه
رايته فقول من انا الاعراب المذكورة بعد من فقه ما تدعيان مذهب اصل الحار وتذهب
بني فقه فاصل الحار يحكي العرف بعد من بشرط واما حطوا الحكاية بالعلم فوق غنوه من المعارف
لان وضع الاعراب على عدم الاشتراك بخلاف سائر المعارف فان كل واحد منهما لا يميكن ان يكون
كما باقي في باب المعارف والحكاية لرفع الاشتراك فكانت بالاعراب بالنسب والشروط المذكورة
ان لا يكون المتكول عنه مضمونا ولا موكدا ولا مبيدا منه ولا مغطوا عليه عطف بيان فالاعراب
هذه المتوقعات مع تواليها بغنى عن حكاية اعراضا يعرف المخاطب في المسؤول عنه ان المسؤول عنه
هو المذكور بارشاد اعادة التواضع المذكورة بعينها اليه فتقول لمن قال كرايت زيد الطريف
او زيد الفسه او زيد ابنا محمد من زيد الطريف ومن زيد الفسه ومن زيد ابو محمد بالرفع غير
نعم لو وصف بان واسقط تنوينه لوقعه بين علمين لم يمتنع حكايته عند اهل الحار لانه وان
اغنى الوصف المذكور ايضا كسائر الاوصاف الا ان ينزل هذا الموصوف مع هذا الوصف منزلة
اسم واحد بل ييل حذف التنوين من الموصوف ونصب الموصوف في المنادى جواز الحكاية فيه
فتقول لمن قال زيد بن عمرو ومن زيد بن عمرو بالنصب وان قال كرايت زيد بن عمرو
قلت من زيد بن عمرو بن عمرو بالرفع لا يغير واما عطف النسق بلا تكرر من فهو كسائر التواضع عند يوسف
في امتناع الحكاية مع سواها كما علمنا من واحد حكي سببويه عن قوم واستحسنه اندجوز الحكاية
او كان المعطوف عليه علما سوا كان المعطوف علما او لا نحو من زيد او عمر او من زيد او عمر فاذ ما
ليقت زيد او عمر او لقيت زيد او اخاه او الفري فاذ ما سائر التواضع ان الثاني فيه غير الاول
فالسؤال واقع بالاسم المفرد شر عقلت بلبه بعد الحكاية واما سائر التواضع فيمن في الحقيقة متبوعا
وان لم يكن المعطوف عليه علما اذ اقبل من روت باخيت وزيد فبجز الحكاية في السوا انما قال بجز الحكاية
لان المتبوع لا يجوز حكايته فكذلك التابع واما ما احدث من في المعطوف نحو من زيد او من عمر او من

مثنان

ولا اسماء الافعال بعده لانه ليل عليه كما ان الاولى في قولك معنى تفقد او اخذ من غير املك وتفتدك
اي اخذ من غير املك وحذرك غير اخذك غير اخذك ان يقال ان الغاية في قولك تفقدك ان يفتقدك
فيل على انتفاء اسم الافعال والفتق لا يفتقدك اي يفتقدك تفقدك اي يفتقدك اي يفتقدك
وبعدك اي بعدك او بعدك وحذرك غير اخذك غير اخذك اي اخذك اي اخذك اي اخذك
حرف كما في ذلك فاذا افتقرت هذا ثبت ان جميع اسماء الافعال منقولة اما عن المصادر الاحدية او عن
المصادر الكائنية في الاصل افعالنا او عن الظروف او عن الجار والمجرور ولا يفتقدك اذن باعتبار
الاصول لا يفتقدك الا في المصدر والافعال وعدم استعمال بعضها على اصله لا يفتقدك الا في المصدر
بالدليل اذ رب اصل من مفعول في مفعول واما امين فمفعول في مفعول وليس الامر اذن بالجمعة
كقاسيل وهما يفتقدك عن الفعل على ما هو عليه وليس له ان يفتقدك في مفعول في مفعول
وتعطف تحت ذلك لان في قولك امين على وزن كير ولا يمنع ان يقال اصله القصير ثم يفتقدك
عربية مفعول في الاصل كالتدوير والتكثير ثم جعل اسم فعل وكان القياس ان لا يقال اسم الفعل
الذي هو في الاصل جار ومجرور وخبر عليك واليك اسم فعل لان قولك مثل صبره وزيادته اسم
بانتظار الماصلة والجار والمجرور ولهم يكن اسما الا انه مفعول في قولك لا يفتقدك في كل لفظ منقول الى
معنى الفعل نقله من مفعول الى مفعول في قولك لا يفتقدك في قولك لا يفتقدك في قولك لا يفتقدك
بالنصب ان كذبت اسم فعل كما يجب في افعالهم بعضهم يدعي ان اسم الافعال منقولة من قولك لا يفتقدك
بمنتهى اذ لا يجوز لها كما في افعالهم الذين لا يفتقدك في قولك لا يفتقدك في قولك لا يفتقدك
اي وقتها وتقع ان يكون مبتدأ في قولك لا يفتقدك في قولك لا يفتقدك في قولك لا يفتقدك
فان في قولك لا يفتقدك في قولك لا يفتقدك في قولك لا يفتقدك في قولك لا يفتقدك
هـ فكان ذلك ولا فصل عند من كانت انصرف كل واحد منها من اجل من الاعراب كونهما امين
وقد استدلوا الى معنى الحرفية عزايها عن الاعراب كذلك اسم الفعل لما انتقل الى معنى الفعلية
هو الفعل لا يفتقدك في قولك لا يفتقدك في قولك لا يفتقدك في قولك لا يفتقدك
ونادى بعضهم من ان اسم الافعال منقولة من قولك لا يفتقدك في قولك لا يفتقدك في قولك لا يفتقدك
الافعال قبلها متقدرة فلن يكون قائمة مقام الفعل فلم تكن مبدئية ولا نقولية في الامامك بمعنى تفقد
انه منصوب بفعل مقدم على النصب فيه صار كفتح فاجعل وكذا القول في عليك واليك اسم فعل
انما حار فاجمع مع مجرورهما متعلقان بمقدربل المضاف والمضاف اليه في الاول ككلمة وكذا الجار
والمجرور في الثاني فصار اسم المفعول والصوت اذا كانا اسم فعل مثل الفضل وبنية عليهما في
وصار المضاف والمضاف اليه والجار والمجرور في نحو امامك عليك اسم فعل ككلمة الله وقام لفظ
شراطين فيقولون عن اصولها الى معنى الفعل نقل الاعلام وليس ما قاله بعضهم ان صفة مشبها
اسم اللفظ اسكت الذي هو في قولك لا يفتقدك في قولك لا يفتقدك في قولك لا يفتقدك
ربما يقول صفة مع انه لا يفتقدك في قولك لا يفتقدك في قولك لا يفتقدك في قولك لا يفتقدك
او امتنع او كفت عن الكلام او غيره لك بما يوجب هذا المعنى لصح فعلنا ان المفعول مفعول المعنى

لا اللفظ

لا اللفظ وقد صار الفعل اسم فعل كما في قولك غفرت لك كذبت العقيق وتأسفت بارادته ان كنت ساهل
غفرت لك غفرت لك غفرت لك غفرت لك غفرت لك غفرت لك غفرت لك غفرت لك غفرت لك غفرت لك
عليك البرز واليوني بضم الباء والهمزة من السري ان مضمرا منصوب به واليمن برفع مفعول
عليك البرز واليوني والهمزة وحذرك وكذا ان الكذب عندهم في غاية الاستحسان ومما
يعزى بصاحبها كالكذب عليه فصار معنى كذبت فلان الاستحسان في اي الهمزة وحذرك
فان كاذب فاذا قرن بعليكم صار ابلغ في الاغتراب انك قلت انك غفرت لك غفرت لك غفرت لك
في الاغتراب بكل شي وان لم يكن مما يجتهد ومنه الكذب كقولهم كذبت عليك الغفرت لك غفرت لك غفرت لك
قاله وبنية اوصت ببنية ما بان كذبت الغفرت لك غفرت لك غفرت لك غفرت لك غفرت لك غفرت لك
به فكما جاز ان يصير نحو عليك واليك بمعنى فعل الامر فتصوب به جاز ان يصير كذبت وكذبت عليك
معنى الامر فتصوب كما تصوب بالمرقات ابو علي في كذبت عليك البرز واليوني كذبت مضمرا اي كذبت
المن ان لم يوجد البرز ومنصوب بعليكم اي الهمزة ولا يفتقدك في قولك لا يفتقدك في قولك لا يفتقدك
على رواية نصب المفعول وما ذكرناه اذن واسم الافعال حكما في التثنية واللامزوجة الافعال التي هي
معناها الان المتبادر في مفعولها كغير نحو عليك به فتصوب في الفعل فتعرف انك ايضا
اللامزوجة المفعول ولا يفتقدك عند البعض من منصوباتها على ما نظر الى الاصل لان اللفظ فيها التثنية
متبادر ومعلوم ان اسمها قد مر معناه على ما هو متبادر في قولك لا يفتقدك في قولك لا يفتقدك
منها اسم الفعل وانما ظنوا وجار ومجرور وما شيعيان قبل النقل لكونه مفعولا في قولك لا يفتقدك
ويجوز ان يكون ذلك اسند لا بقوله يا ايها الماء ولوي ذكركا اي واثبت النسخة وكذا
وذلك عند البعض من فاعلها ليس باسم فعل بل هو ظرف خبر لدوي اي دوي قد املك فاعلها
واكثر اسم الافعال معنى الامر اذ الامر كذا وما يفتقدك في قولك لا يفتقدك في قولك لا يفتقدك
بلفظ قائم مقامه ولا كذا ذلك الخبر ومعاني اسماء الافعال امر كانت او غيره ابلغ واحدا
من معاني الافعال التي يقال ان هذه الاسماء معناه اما ما كان متقدرا في الاصل والاصوات
الظاهرة متبادر منها اسم الافعال فلما تبين في المفعول المطلق فيها وجب حذف صفة قياسا واما
الظرف والجار والمجرور فلان نحو امامك او ذكرك زيد انصب زيد ان كان في الاصل امامك زيد
وذلك في قولك لا يفتقدك في قولك لا يفتقدك في قولك لا يفتقدك في قولك لا يفتقدك
ليبادر المأمور الى الاشتغال قبل ان يتبادر عنه زيد وكذا ان اصل عليك زيد اوجب عليك اخذ
زيد واليك عن اي صفة عليك وتفضل اليك اذهب عن ووالا اي تاخروا في امر في قولك لا يفتقدك
الاختصاص والفرض والتأكيد وكل ما هو معنى الخبر فيه معنى النصب فتعني هي مائة اي مائة الف وشتان
اي ما اشد الاقتراب وسرعان وشكان اي ما أسرع ونظان اي ما أظلم والمتجرع هو المتأكل المذكور
وكما بلا علامة المفعول المفعول بغيره في شي مائة دليل فعلية وانه ليس منها مائة فمما
ما يجب وليس لما كان الاختلاف في جميع هذه الاسماء قياسا بل سماع فيقتضيه على المتجرع
مفعول الكاف اذا انفصل عن الاسماء نظر فاما ان يكون منصوبا بما هو ظرف او مفعول خبر في الاصل

او قبل ويعدي بالي في الادر فيمك هلم الى واثافي المتعدي نحو هلم زيد اهو باق على غدا في
 اشع واقتصد زيدا فاحصره وبنو بنهم بصر حوته فظفر الى اصله وليست بالضمير نحو هلم
 هلموا هلموا هلموا **والعبر** ان الصواب ان يقال هلموا على الجاهل وزيادته
 قبل ضمير الفاعل مدغم في الضمير ليقيم السكون الواجب قبل دون الضمير على ذلك النون المربوب
 في معنى ضمير على تشديد هذا وفتحها كما زيدت النون في معنى على فظفر على سكون نون
 وعن قال وقد اكدوا في بعض اللغات من زيادة الالف في زادت وقد كان من العرب
 من يدغم في زدت كما اذ غم قبل دخول التاني في زدت العاقل التاء ليسكن ما قبل التاء كما هو
 الواجب وروي عن بعض العرب هلمين بقلب النون المربوب قبل نون ضمير الفاعل تاء وقد
 يقال قبل ذلك بفتحها باللام لجر الف وان لم يكن في الاصل تصدرا نحو اى حواته من اسماء الاعمال
 التي تسمى تعرف الحرف فظفر الى اصلها الذي هو المصدر نحو قوله تعالى فاعلم انما هو عدو
 اى بعد اى وحكى الاصمعي انه يقال هلم الى كذا فيقول الحاطب لا هلم الى اليد مفتوحة الالف
 والتاء وكذا يقال هلم الى كذا فيقول الحاطب لا هلم الى نفسه كأنك قلت لا اله الا
 الله فظفر الى اوله او على المذهب الاخر فظفر الى الالف في جواب الهاء واللام فظفر الى الالف
 هكذا الذي ذكرنا كله بمعنى الاسر من ومن اسمها الفاعل التي بمعنى الجرحهيات وفي تاء المراك
 الثلاث وقد شدك هاءها الاولى مع ثلث التاء ايضا وقد ينون في هذه اللغات الست
 وقد تشكك النافي الوصل لاجل انه في بعض لغات العرب في الوقت وقد تحذف النافيه تاء او ياء وقد يلقى
 هذه الحاسه عشره كلف الخطاب نحو اى ان وقد يكون ايضا نحو اى ان وقد يقال اى ان
 مقنوحين وقاله صاحب المعنى بنون مكشورة وقال بعض النحاة ان مقنوحه التاء مقنوحه
 واصلها هيبيه كقولهم لا تخوفوا فقلت اليها الاخرة فقالوا لها وافتاح ما قبلها والتا للثابت
 فالوقت اذن بالهاء واما مكشورة التاجم مقنوحه كسلمات فالوقت على ما التاء وكان القياس
 هيبيان كما تقول فوقيت في جمع فوقات الا انه عند الالف كقولها غير متمكنه كما عند الالف
 هذا اذ في المعنى والمضمون والاشكال الافراد والجمع فيقولون فوقيت على ما التاء والتاء
 وهذا كله ثم وتبين بالامتنع انقول التاء والالف فيهما اذ لئلا في مثل كوكب ولا يصح
 منع ايضا من كذا في جميع الاحوال مقنوحه مع زياده التاء فقط واصلها هيبيه ونقول وفي
 التاجم الاكثر نظرا الى اصله حين كان مغنولا مطعنا وكسرت للتاكيد لان اصل التاء السكون
 واما الضمير فللتنبيه بقوة الحركة على قى معنى البعد فيه اذ تنصا ما اعد كما ذكرنا وكان القياس
 بناء على هذا الوجه الاخر اعني ان اصله هيبيه في الاحوال لا يوقف عليه الا بالهاء والتا
 يوقف عليه بالتا في الاكثر تنبيه على التا فاصلا بقسمه الافعال من حيث المعنى فكان تاءها مثل تاء
 قامت وهذا الاولى من الوجه الاول وانما من جعل الالف والتا بالدين لان باب قلنا اكثر
 من باب سكر وقبر **وهي** اشتان بمعنى افتراق مع لقيت اى ما شئت الافتراق فظفر بالين
 كلف نون غوشتان زيد وعرو وقد يراى بعد ما غوشتان ما زيد وعرو وقد يقال في غير ذلك

في بعض
 لغات العرب

الاصح شتان ما زيد وعرو وقاله ربيعة الزبي شتان ما بين الزبيدي في اللدي يريدي
 سليم والآخرين جاءه **والنكرة** الاصغر وقاله الشعر لولد وذلك ما على تدهيه وهو شتان
 شتي شت وهو المتفرق ويقوخر لما بعد وموهه شيان احد هما لغة في شتان وهي كسر النون
 والتاني ان المرفوع فقه لا يكون الا شتي او ما هو معنى المتني ولا يكون جمعا لو كان بمعنى افتراق الحار
 وفتح الجمع فاعله واللغة الفصحى وهي فتح النون تنطق مدحبه وايضا لو كان خبر الحار فاعله
 عز المتند اذ لا موجب لتقديمه ولم يسمع متلها وكان ينبغي ان لا يجوز شتان ما بينه ما على المذهب
 الشهور ايضا وهو اشتان بمعنى افتراق لان لفظ ما لا يصلح ما هنا ان يكون جارة عن فستين
 والمعنى افتراق الحلال اللذان بينهما اذ لا يقال بين زيد وعرو وشالتان غل ونحوه مثلا على معنى
 ان احدي الخصلتين مختصة باحدهما والاخرى بالآخر كما يقال بين زيد وشلتان غل ان يكون غل
 النورين بحيث احدهما والاخر يجب الاخرى لا يقال في المعاني بينهما شيان او شيان او شيان الا ان
 اذا كان مشتركين في ذلك الشيء او الشيئين او الاشياء فيقول بينهما شيان اي مشترك فيهما فاعله
 فسرنا قوله شتان ما بين الزبيديين بمعنى افتراق الحلال اللذان بين الزبيديين وهما العمل والمجد
 لكان كل واحد من الخصلتين مشتركين فيهما وهو ضد المقصود فيقول **المتل** شتان ما بينه
 عليان شتان بمعنى فقه لا يلا فبمنزلة فاعله ايضا كما بينه عن النون او المتافقه اي بعد
 تايينها من المتافقه ونحو ان تكون شيان كذا كان من دون بين وشتان بمعنى فقه وكذا
 فاعله شتان كما هو مذهب الاخضر في قوله تعالى يفصل بينك قال **تذك** مستند اليه لكنه
 يوضع استنكارا لاجل اوجه عن النصب المستحب له في الغلب استعماله ومثله قوله تعالى ومنه
 دون ذلك وقوله في فوق الحاسي ودور الشداسي قاله الزجاج بنى شتان على الفتح لا نهض
 لانظيره وورود بيان بكلامه في منها سرعان وسكان متعلق الفاعل بمعنى شدة وقوت مع
 تعجب اى ما اقرب وما اسرع **وهي** منها بظان بص التا وفتحها اي يطو ووجه في شتان وما
 بعد ما ماز في فتح هيبتان **وهي** منها اى فيها احدى عشرة لغة اى مفهومة المفرة مشددة
 الفاعل شتا بنون ودون وواف بكسر الهمزة والفتحة بالانوين وافي بكسري مما لا وان حكته
 وافة منونة وغير منونة **وهي** قد جمع المئوية لغة فيقال افة ولغة وقد يرفع فقه كقول
 اوى بفتح الهمزة وسكون الواو وكسر التاء واه بقلب الواو القاء او بكسر الواو مشددة وكون
 الها واه بكسر الواو المشددة وكسر الها بالاشباع او بكسر الواو المشددة وفتح الها واه
 بفتح الواو مشددة ويحفه وسكون الهمزة المدى جأوة بفتح الهمزة وفتح الواو المشددة وكسر
 التا وقد شد الهمزة في هذه فمك اوة كامين في امين وليست على وزن فاعله اذ لو كانت
 اياهالا نقلت اللام يا كما في قايوم من قوت ويقال في اوة اوتاه وفي اوة اوتاه بزيادة
 الالف والتاء كما في الدنية فتكون الها ساكنة في الوقت ومعنوية او مكشورة في الوصل
 كاسر وجأوة تخفف اوة تخفف الستا الميم بقية الاول قال **ان** على ذلك احد لانها اقل
 تصرفا قال ونحو ان تكون تصغيرا واه تصغيرا لرجل كركب في جارت في منها الفصحى وفي غيرها

ما انقلب

فأذا

الاصوات

والمعنى للاصوات هي ما كسرة الراء وفي لا تحسن لا يتغير من السلافة إذا أعرب ومنه
 لم يكره وإذا أجي كسرة إذا كان قد بركة البنا للغرض المذكور أو في تقدير
 صلة منع الصروف وأن كان أيضا مستقيما وإنما الغليل من بني تميم فقد جروا على قياس
 منع الصروف في الجميع دون قياس البنا وحال المصنف في القسمة الأخيرة العلم بالعلم
 أن في معنادهل الحجاز على تقديره الفصل ثمانية الساتر بالوجهين العذل والوزن
 إذا لو أكنى بالوزن لوجب بنا باب سلام وكلامه كان وإنما كان العذل التقدير إذا ليس
 قاطعة وحاذمة عدل عما قطار وحذا أم كالميل لتأخر المعدل عند عمق قال وعند
 فصحا بني تميم في نحو حضار العذل التقدير في الوزن وفي نحو قطار التائيد والعلمية
 لا نا غير مضطرب منع الصروف إلى العذل إذا الكمانية حاصلة بالتائيد والعلمية قال
 وبعضهم يغير فيه أيضا العذل لا نه من باب مختار المضطرب إلى التقدير العذل في باب
 العلم الشخصي في طرد تقدير العذل في جميع أفراد العلم الشخصي لما اضطر في بعضه أي ذى الر
 هذا أو قد مكر الكلام على تقدير العذل **فقد الأصوات** كل لفظ حتى به صوت أو صوت به لفظها
 فالاول هاء والثاني كـ **فوق** اعلم ان الالفاظ التي هي في الفضاة أصوات على ثلاث أقسام
 أحدها حكاية صوت صادر عن الحيوانات **الحركات** أو من الجادات كقولهم وشروط الحكاية
 ان يكون مثل الحكي وهذه الالفاظ مركبة من حروف صحيحة نحو كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
 كذلك إذا الحيوانات والجادات لا تحسن الاقصاد بالحروف لخصان الإنسان لكونهم لما
 احتاجوا إلى أصواتها التي هي شبه المركب من الحروف في التماثل كالمهم أغلظوا الحكي
 كلامهم من تركيبها من حروف صحيحة لا نه ينعتد عليهم أو يتعذر مثل تلك الأجزاء الستة
 منها كما أنها لا تحسن مثل الكلام الصادر من جنس الإنسان إلا في السادر كما في البغاف حرو
 على أن في ما يمكن من الشبه بين الصوتين فصار الواقع في كلامهم كالحكاية عن تلك الأصوات
 وثانيها أصوات خارجة عن جنس الإنسان غير موضوعه وضعا لـ **الطبيعية** على تعان في أنفسهم
 كقولهم فان المنكره لشيء يخرج من صدره صوتا يشبهها باللفظ أف ومن يرب على شئ تستكرو
 يصدر منه صوت شبيه بفتح وكذلك اه للتوجه أو التوجه فها وشبهها الأصوات صاد
 منهم طبعاً كالح الذي السعال لا انهم لما احتسوا كلامهم لاحتياجهم إليها تسقوا من الكلام
 وحركوها حركتها وجعلوها لغات مختلفة كما من لغات أف وأوه في ثلثها أصوات يصق
 لها الحيوانات عند طلب شئ منها أما الحركات الالفاظ الدعا حركات وفقر وخوها وأما الذفات
 كالأوهج وخوها وأما آخر كالتسرب وهذه للشيء وهذه الالفاظ ليست فما
 مخاطبة هذه الحيوانات **الحركات** حتى يقال أنها أو امر أو نداء كاذب اليد بعضهم لا يفسا
 لا تحسن كحركاتها لكونها غير متممة للكلام كما قال تعالى كمثل الذي يبعث ما لا يسمع أو دعا
 وتدل على أن أصواته ان الشخص كان يقصده انفساد بعض الحيوانات لشي من الالفاظ فيصوت
 لها أما بصوت غير مركب من الحروف كالصغير للذابة عند إيرادها الما أو أصوات معين

مركب

مركب من حروف معينة لا معنى تحتية بحرفه مقدار بالذات التصويت على ذلك الامر اما بعض به
 فناديه وأما بياسه وأطعامه فكان الحيوان يمثل المواد منه أماره من الصروف أو وعية
 في ذلك البر وكان يتكرر فمما زنة ذلك التصويت لذلك الصروف أو البرايلان يكون الطائر ذلك
 الصوت عن الصريف أو البرايلان ذلكان يتصور الحيوان من ذلك الصوت ما يصحده من الصريف أو ذلك
 فيمثل غيب الصوت نداء ودوره فصار ذلك الصوت المركب من الحروف كالامر والنهي لذلك
 الحيوان وإنما وضعوا المثل هذا الغرض صوتا من الحروف ولم ينعوا إشراح الاصوات لأن
 الصوت من حيث هو هو شبهه الأفراد وإنما بهما بالقطيع والاعتماد بها على الخارج منهل فلما كان
 الالفاظ المطلوبة من الحيوانات مختلفة أرادوا الاختلاف العلامات التي الالفاظ على ما ذكرها من
 الحروف وما ذكرنا من الترتيب ليس من كيفية تعليم الحيوانات كالذات والفرد والكلب وغير
 ذلك هذا وإنما لا تولى مقام ارتكاب حروف هذه الاصوات المقارنة في الأصل للصريف أو
 البرايلان التي الالفاظ عنها أصوات كاذب اليد بعضهم فكذلك أو امر وفواحي لا استعالي
 جعل الحيوانات في فهم المطلوب من هذه الاصوات مما لا العقل فلا من ان تحاطت وتكلمت
 فهمه كالعقل **فقد** نزلت أما سميت الأقسام الثلاثة أصواتا وأن كان غيرهم من الكلام أيضا
 صوتا لأن هذه في الأصل أصوات ساجدة خلابة أصوات الحيوانات والجادات وأصوات
 شقيقة معتدة على الخارج لكنها غير موضوعه لمعان كالألفاظ الطبيعية وكما يصوت به للحيوان
 وهذه الأقسام الثلاثة ليست في الأصل كلمات إذ ليست بموضوعه فسميت باسم ساجدة
 الصوت هيكل الأصوات ثم جعلت الأقسام الثلاثة تحت هذا الأصل لاجل احتياجهم إلى استعمالها
 في التماثل كالكلمات فصار لها ما لها من الحقوق ما يشرف الكلمات إلى الاستتار وذلك
 على حركاتها في ظاهرها والكلمات في صحتها فصارها في الاستتار الذي هو من آخر
 علامات الاستتار في بعضها في نحو غاف في الالف واللام في بعضها وذلك إذا اقتضت واللفظ
 الصوت لا يقتضيه لقوله باسم الماء وقوله بمار غف بالحرف فهو كقول امرته يا ضرب أي هذا
 اللفظ وجعلوا أصوات بعضها معاني المقصود وأما ان لغزها أعراب المقصود ونحوه وأما ذلك
 أو لغزها في تلك هذه الأصوات من الكلمات كالغسان من الناس صوتها صوتها وأما
 غيرهما هيما إذ ليست بموضوعه في الأصل لشي كاللغات والنون فيما دخلته نون الإك
 ونون المقابلة كاقبل في نون مشتقات وليس قاله بعضهم من ان نون غاف للتكثير لشي
 إذ لا معنى للتكثير والتكثير **فقد** قالوا ان نون في نون نوحه وأيد مثل هذا لما تقدم
 في استأصاله أن نوحه كان صوتا في الأصل هي استخرج من ما كلفناه هناك لتجديد النون على
 ما سبق من الوجهين وإنما في أصواتها ما ذكرنا من أنها ليست في الأصل كلمات فصارها
 في الكلام فلم يكن في الأصل منطوقا فيها إلى التركيب الذي هو مقتضى الأجواب وإذا أوجعت
 مركبة جاز أن تعرف اعتبارا بالتركيب الفارض وهذا إذا جعلتها بمعنى المقام كقائما منك
 وأن كذا وفقدت الالفاظ لا معنى بها قال **فقد** سمى من العباس نون دجيتيل وعاج وإنما لم يراج

أدواتها الأصوات في التركيب

مرجحت العادة ومن ثم قيل ان في مصر لمطعماً ولما لم يكن هذا الصوت الخارج عند التقطع مما يمكن ان
 يركب من شكله وشبهه كلمة صبيح كله وهو من صوتي القوت لها صارت مصر كلمة عربية في ذلك الصوت
 فيجاءت في الحركات من الاصوات **قوله المركب** كل اسم مركب من كلمتين ليس بينهما نسبة
قوله لا يخلط في الحد العموم فلا حاجة الى قوله كل وانما يخلط فيه بيان ما هيته التي ولو كان قوله
 اسماً ايضاً محتاجاً اليه كما في سائر الحدود المتقدمة لانه في قسم الاستقامة والحد في ذكره لسان الوجود
 اي اسم واحد حاصل من تركيب كلمتين وليس من هذا الوجه ايضاً محتاجاً اليه لان المشهور ان التسمية لا تتم
 والفعل والحرف المذكور في ابواب الفهم كلمات مفردة **قوله** مركبتين اي حاصل من كلمتين او افعالاً
 قال كلمتين ليدخل فيه المركب من اسمين ومرضيلين ومرجوفين ومرامهم وفعل وحرف ومن فعل وحرف
 وقوله ليس بينهما نسبة اي ليس قبل العلية بينهما نسبة **قوله** انما قل ذلك ليدخل في المضاف والمضاف
 اليه والجملة التي قبله ان يربط بينهما نسبة قبل العلية وليست بينهما نسبة بعد العلية هما وكان ثنائي
 المركبات المذمومة اما المضاف والمضاف اليه فظاهر عددهما دائماً بالتركيب وانما الجملة فلا تصرف
 قبل العلية لا بالاعراب ولا بالبناء لانهما من عوارض الكلمة لا الكلام واما تعدد العلية في جعل اللفظ
 على ما جرى فلا يخلط عليهما انما مقترنة في الظاهر او بنية لا اشتغال جرحاً لهما الاخر بالحركة التي كانت
 عليهما اعزاً اي اولى بناحية او بالسكون الذي كان كذلك وقد خرج عن هذا الحد بعض الحد ولا يأت
 المركب المقدور فيه حرف العطف نحو حصة عشر اوفر من نحو بيت بيت من حرمه نسبة كما وفي
 نسبة العطف وغيره ولا يبدل في هذه الحد الا سائر كالحال العلية نحو معدى كرب وفعل ذلك
 اعلم ان الفعل المركب على ضربين في ذلك لانه اما ان يكون تركيباً للعلية نحو معدى كرب وفعل ذلك
 على ضربين اما ان يكون في الحركات قبل التركيب سبب البناء او لان كان فلا في ولا يشترط انما
 الجزء الاخير على بناءه من اعادة الاصل نحو اعرابه اعراب ما لا يصحرون وقد يجوز ايضا ان يكون
 قلة اضافة صدى المركب الى الاخر تشبيهاً لها بالمضاف والمضاف اليه تشبيهاً لفظاً كما كانت في معاني
 كرب كما جرى في المضاف اليه الصرف والجمع كما جرى ولا يستلزم اضافة الفعل والحرف ولا اضافة
 اليها لانهما خرجتا بالتسمية عن ثنائهما المانع من اضافة هذا هو القياس على ما قيل وان لم يسمع في نحو
 سيبويه الاضافة واما المبدأ الاول فواجب البناء ان لم يصف الى الثاني لكونه محتاجاً الى الثاني فليشابه
 الحرف فيكون على القدر ان كان معرباً في الاصل او تشبيهاً على غير القدر ونحو حكاية حركات المبدع سكونه
 في هذا النوع فضعه افعالاً لان الثاني اما اسم والاو اسم نحو سبويه او فعل نحو جأوه او حرف نحو في
 واما افعال من الضمير والاو اسم نحو افاضت او فعل نحو خرج ضرب او حرف نحو خرج من ذلك لم يكن
 الاخر قبل التركيب سبب البناء معدى كرب وتخلط فلا في بناء الجزء الاول والماد كذا وهو اختياره
 الى الثاني وتخلط الثاني غير منصوب وقد بدى الثاني ايضا تشبيهاً انما تضرع الحرف نحو خمسة عشر لكونها
 ايضاً كلمتين احداهما عطف الاخر كونه موضعاً لان المضاف والمضاف اليه ايضاً كذلك وقد يضاف كما
 هذا المركب الى غير ثنائته الصدى والاولى بالبناء لانه يعدل معدى كرب فان حرف العلية يبقى في الاول
 والآخر جنداً مالم يفرده من الصرف وتركه وبعضهم لا يعرف المضاف اليه وان كان قبل التركيب مضافاً

اعتد اذا التركيب الصوري كما اعتد به في اشكال بامعدي كرب وهو ضعيف من غير وجه
 اعني على الاضافة اما ضعيف لان التركيب لخصاً في غير معتد به في منع الصرف واما ضعف الاضافة
 فلانها ليست حقيقة بل شبهة بالمضاف والمضاف اليه تشبيهاً لفظياً من حيث هما كلمتان احداهما
 عطف الاخرى ولو كان مضافاً حقيقة لا تنصب بان نحو معدى كرب في النصب والثاني اي الذي كان
 مركباً قبل العلية على ضربين وذلك انه اما ان يكون الجزء الثاني قبل العلية معرباً مستحقاً للاعراب
 معين لفظاً او مفرداً ولا كان كان وجب اتفاقاً على ذلك الاعراب المعين وكذا في الجزء الاول
 على حالة من الاعراب المعين ان كان له هذا في الجملة الاسمية والفعلية اذا كان الفعل مع
 او من الاعراب المعين ان كان كذلك قبل العلية كما في المضاف والمضاف اليه نحو معدى كرب واللام القا
 على الفعل نحو ضرب زيداً وحسن وجهه ومضروب علامة كل ذلك احتياجاً لخصوص الاعراب
 او عمومها وان لم يزد من ذلك وان الاعراب على الجزء الاول الذي هو بعض الكلمة وكذا في الجزء
 الاول على البناء ان كان في الاصل سبباً كما في العلية اذا كان سبباً وكان سيضرب وسوف يضرب
 ولن يقرب ولم يضرب وكذا في نحو اريد وهل تريد ولريد اذا الاسماء بعد هذه الحروف فينبذ
 في الظاهر قال سيبويه المسمى بالمعطوف منع العاطف من كون المتبوع واجباً للحكاية اذا العاطف
 كالعامل وكذا الاسم مع الحرف في نحو زيد او ما زيد ومن زيد الا ان حرف الجر فيه تفصيل
 وذلك انه لا احتياج ان يكون احاداً بالوجه فان كان فعند سيبويه والتحليل فيه الحكاية لا غير ذلك
 يجوز جعله للمضاف كما في الثاني والثالث وقال الزجاج يجوز جعله للمضاف بان زيد عليه
 حرفين من جنس حركته مدعياً احداً في الاخرى وبعبارة اعراب المضاف كما في زيدا اذا استقيمت
 به وهو مفرد كما جرى في باب العلم هذا قوله الاول ان زيد حرفاً لان الحرفين انما زدتا عليه في حالة
 الايراد لئلا يقطع حرف اللين للتاكيد فيبقى المعرب على حرف ونوع الاضافة فلا تنون حتى يلقين
 ساكناً وان كان على حرفين فعند التحليل وهو ظاهر من ذهب سيبويه انه يجب اعراب الاول
 اعراب المضاف فان كان بانهما حرفين قد زدت عليه حرفاً من جنسهما كما تقول في المسمى زيد في زيد
 مشددة البناء كما زيد في الاخر على ما جرى في باب الفعل الاول ترك الزيادة لانك من من هذا المعرب
 على حرف بسبب الاضافة فوجب اعراب الحكاية في الثاني ايضاً وكذا الخلاف في الثاني حكايته
 واخر المسمى مشددة وان لم يكن الاول حرفاً حكاية كما ذكرنا لا غير اتفاقاً من نحو اريد ولم زيد
 وانما اختص حرف الحزب ذلك لكونه مجرداً في صوته التسمية في صوته المقتضى اليه والمضاف ليكون
 حكاية كما يكون المفرد حكماً كما قال سيبويه هذا وقد جاء صدى الجملة المسمى لها مضافاً الى حرف
 اذا لم يكن الصدى ضميراً تشبيهاً للحرفين بالمضاف والمضاف اليه كما في قوله الاول ان نحو وايضاً اضافة
 الضمير نحو واحد من مضافاً الى مضافاً في الفعل والحرف بعد التركيب كما مر في باب الجزء الثاني
 على حاله اذا كان قبل مستحقاً للاعراب معقلاً كانه كان مع ذلك تشبيهاً على حركة مشابهة للاعراب كما في
 يا زيد ولا يجوز في نحو ان على ما كانا عليه قبل التسمية اعراب الحركة البناء لانه حركي فاما الحنة من
 الاخر ايضاً وان لم يكن الثاني قبل العلية مستحقاً لخصوص اعراب فلا يلزم ان يكون محالاً قبل

مل

محو
اولا

العلية مطلق اعزب مع التركيب اولاً فان كان وهو في التوابع الخمسة مع متبوعاتها لا يعزب
 مع التابع مع المتنوع على ما كان عليه قبل التسمية من تقابل الاعراب عليها كما قلنا في المضاني
 والاسم العامل على الفعل وسراي الاصل في القصر وتركه ايضا فصرفنا قلنا بغيره سمى به رجل
 واسم لان المسير به ليس واحدا من الاسمين بل هو الجمع وليس الجمع استقاموا نشا فان سميت مقابلة
 وحدها فلا يكون ذلك الصرف لان اللفظ مفرد ويجوز صرفها على الحكا به اجزا لها مجرى القنفة والمصروف
 فكانت سميت بامانة مقابلة واذا سميت بطلحة وزيد لم يصرف الاول اذ هو غير منصرف بل
 التسمية لهذا المركب فان اردت بطلحة واحدا للفظ لا اسم شخص صرفته كما كان مصدرا فاقبل
 التسمية وكان القياس ان يحكى المعطوف عطف النسق مع وجود المتنوع كما يحكى لا متنوع لان
 العاطف كالعامل على تمامه الا ان ذلك لا يمكن في المتنوع قبل الوصول الى التتابع متضمن اعزب
 خاص احري بوجود الاعراب وتبعه المعطوف ولم يتبع الاول الثاني لئلا يصير المتنوع تابعا
 ويجوز في التوابع مع متبوعاتها اجزا وما جرى مجرى معدي كرت في وجهي التركيب والاضافة
 لا عطف النسق فان حرف العطف مانع منها فان حذف حرف العطف قبل العلية فشاها
 اولى بعد هذا لقيام موجب في كل ما اساقى الاول فالاحتياج الى الثاني واما في الثاني فحققت
 ويجوز ان يكون في غير متعد بتركب اعزب الثاني اعزب غير المنصرف مع التركيب ويجوز ايضا كما فيها
 الاول في الثاني مع صرف الثاني وتركه وكذا اكل ما قلنا في غير اعزبان وان لم يكن عاظما فحذرت
 بيت نحو وفيه الوجه الثلاثة بعد العلية في انما اعزب اعزبان الثاني مع كون متضمنا للحرف
 في الاصل لان ذلك المعنى المحكي بالعلية وان لم يكن للجزء الثاني قبل العلية لا مطلق اعزب
 ولا متبعه فالحكاكة لا غير نحو المسير بما قام وقد قام وكما واد ما واما كان واقل ونحوها
 وهذا تمام الكلام فيما سمي به من المركب **قوله** فان لم يكن الثاني حرفا لم يتركب عشرين وحادي
 عشرين واخر انما الاثنى عشر والاعزب الثاني كجلبك وبني الاول في الاصل **قوله** اعلان
 اصل خمسة عشر خمسة وعشرة فحذفت الواو فصد المرح الاسمين وتركهما ما واما منج هذا المصروف
 بالمعطوف عليه دون مثل قولك لا ب ولا لئلا لان الاصلين معهما ما عدد واحد عشرة وكما ان
 بخلاف نحو لا ب وابنا وانما زجوا النصف مع هذا العقد خلاف سائر العقود نحو عشرين
 والسوا توماند والنسب لقرب هذا المركب من عشرين في الاعاد التي انما هي مفردة وبني الاول
 كونه محتاجا الى الثاني فشاكة الحرف وبني الثاني لفتن الحرف العطف وبني على الحركة لئلا
 على عرض السوا وان لم يكن في الاعراب اصلا وعلى الفتحة ليعرف به بعض النقل الحاصل من التركيب
 والآخر بعض الكو في اضافة النصف الى العشرة كتسمية بالاضافة والمضاف اليه حقيقة
 كما مر في العلم المركب والشد كلف من عتانه وشقوته بدت ثمان عشرة من حجة
 في بديع حادي عشر والاسم عشر من خمسة عشر وذلك لان اصل ثمان عشر ليس وعشرة
 كما تقول ثمان وعشرون والاربعة والخمسون حركت عادتها بابقاء الجزء الثاني فتما قولك
 العشرة تركب كما كان او معطوف في المفرد من المتعدد كما كان في العدد تقول الثاني والعشرون

كالت

كالت في العدد اثنان وعشرون **فان** كالت بمعنى العطف في العدد ظاهر خلافه في المفرد من المتعدد
 وذلك لان معنى ثلاثة وعشرون رجلا ثلاثة رجال وعشرون رجلا وفي ثمانية عشر رجلا
 اي ثلاثة رجال وعشرون رجلا وليس معنى ثلث عشر واحدا من الثلاثة وعشرون ولا معنى الثالث
 والعشرون واحدا من الثلاثة والعشرون فامتنع هذا العطف **قلت** كان القياس ان يبنى من
 مجموع جزئي المركب في نحو ثلاثة عشر اسم فاعل واحد وكذا من مجموع المعطوف والمعطوف عليه في
 نحو ثلاثة وثلاثين اذ لو بنيت من كل واحد من الجزئين وكل اسم فاعل من العدد يدل على مفردة
 من المتعدد كما ناسى فاعلم ان الذين على مفرد بن وهو صيد المتعدد فبين ان عشرين في قولك
 ثلث وعشرون ليس معنى المفرد من المتعدد كما في قولك الباب العشرون بل هو باق على معنى
 العدد كما كان في ثلاثة وعشرون ولو كان معنى المفرد لقلت في ثلاثة عشر ثالث عاشر
 اذ المفرد من العشرة عاشر وليس العاشر من اذ لفظ العدد ولفظ المفرد من المتعدد هما في
 صورة واحدة فوقك الا اذا وانا اسرافا فاعل واحد من مجموع لفظي ثلاثة وعشرين وثلاثة عشر
 كما بين من الفاظ الاحاد التي تحت العشرة ولو تمكينا باسم فاعل منها مع ثمانية عشر وثلاثة عشر لفظا
 اسر ثلاثين زيد فيه العاشر العاشر حرف الاسمين اكثر من ثلاثة ومع حذف بعض حرف
 كل واحد منهما واما الاخر نحو ثمان عشر مثلا في ثلاثة عشر اثنان كان يلبس فاضطر الى ان
 يوقعوا صورة اسر الفاعل التي تسمى باسمها من مجموعها فاعل لفظا ويكون المراد من حيث
 المعنى انها من مجموع لان المعنى احدى من مجموع العددين فالوضع تلك الصورة على اول الاسمين
 فلو ان الثاني يوضع من اول الاسمين المراد المفرد من المتعدد ولا العدد وعطف الثاني لفظا على ذلك
 الصورة وهو معطوف مرجع المعنى على العدد المشتق ذلك الفاعل منه فهو عدد معطوف على
 عدد لا متعدد على متعدد ولا عدد على متعدد ولا ستمنا كما بينا لكون المعطوف عليه في الحقيقة
 تمثولا للمعطوف عليه طامرا وبستوى فيما قلنا المعطوف حرف ظاهر كما في الثالث والعشرين
 او حرف مفرد كما في ثالث عشر فاصل قولك جاني ثالث عشر راعي واحد من ثلاثة عشر فهو عشر
 معطوف على ثلاثة لاهل واحد ثم جعل لفظ ثالث مقابرا قولك واحد من ثلاثة ثم عطفوا عشرة
 على ظاهر هذا القام مقام المجيء لما اضطرر اليه **فان** هل لو كان معنى ثالث عشر واحد من
 ثلاثة عشر لزم ان يضاق الى ثلاثة عشر فيقال ثالث عشر ثلاث عشرة لئلا يكون المعنى واحد من
 ثلاثة عشر ثلاث عشرة **قلت** هذا كما يضاف ثالث مع منتهى واحد من ثلاثة فخصا في ذلك
 ثلاثة واما انما اضيق في الموضعين لاحتمال ان يرا ثلث عشر لولم يضاف اليه ثلث عشر عشرين
 او خمسين واما في اوجهها فان اسر الفاعل من العدد اذا كان بمعنى واحد يضاف الى العدد المشتق
 هو منه والى ما فوقه كما تقول الحسب رجاو الله عنه ثالثا لثلاث عشرة كما في باب العدد واذ لم
 نحو ثلث عشر وثلاثة عشر لا لامر فلا خلاف في بقائه على بنا له لبقا على التسامع اللامر واما اذا
 اضيف ككلا في عشر مثالا على عدا خلاف كما في باب العدد **فان** قيل لم يترك الاعزبان
 مع اللامر لوجه الجواب الاسمية كما ذكرت في باب الاصوات نحو كل ابن **قلت** لان الجزء الذي يسمي اللامر

كالت

سَبَاً وَامْرَعٌ فِي سَبَاٍ الْاَوَّلِ وَالثَّانِي كَمَا تَرَى بَادِي بَدْيٍ فَلَيْدُ الزَّرَمِ يَابِدَى الشُّكُونِ وَاسْكَنْ هَؤُلَاءِ
 قُلُوبَ الْمَاءِ وَقَدْ قَالُوا بَادِي شَبَابٍ لَتَوْنٍ يَكُونُ اَيْدِي وَيَابِدَى مُضَافِينَ لِي سَبَاٍ لَكِنَّهُ لَمْ يَرْسُلُوا
 بِأَيَّاهُمَا وَقُلْتُ هَمَزٌ سَاوَدًا اسْتَعْلَمَ حَوَالِي الْجَسَدِ عَشْرَ مَهْدِيَةِ الْحَرِّينَ ظُرُوفَ كَوْمٍ يَوْمَ وَضُحٍّ
 سَبَاً وَجَنِّ حَيْثُ وَأَحْوَالُ خَوَلَيْتِهِ كَعْدَهُ وَهُوَ جَارِي بَيْتِ بَيْتٍ وَأَجْرُهُ أَوْاقِيْتُهُ صَحْرَةً
 عَرَفَ وَكَوْنُ أَصَافَةِ الصَّدْرِ مِنْ هَذِهِ الظُّرُوفِ وَالْأَحْوَالِ إِلَى الْحَرِّ وَالْمَاءِ لِمَنْ يَنْبَغِي بَنَاءُ الْحَرِّ فِيهَا
 ثَلَاثِينَ فِي حَسْبَةِ عَشْرِ لَظُورِ نَضْضِ الْحَرْفِ فِي حَسْبَةِ عَشْرَةٍ وَلَنْ هَذِهِ الْمُرَكَّاتُ ادْخُلْتَ إِنْ كُنْتَ
 كَلِمَةً تَقْدِيرُ الْحَرْفِ وَالْأَنْ لَنْ تَكُونَ فَادْفِزْ زَيْنًا فَهَلْ تَأْتِيَانِ مَعِي لَقِيْتُهُ يَوْمَ يَوْمٍ وَصَبَاحَ مَسَاءٍ
 وَجَبَّ جَبَّ يَوْمًا يَوْمًا وَضُحًا مَسَاءً وَجَبَّ جَبَّ أَيْ كُلَّ يَوْمٍ وَكُلَّ صَبَاحٍ وَمَسَاءٍ وَكُلَّ حَسْبِ
 وَالْمَاءِ تَوَدَّى قَدْ الْعُورُ كَأَنِّي تَوَلَّى أَنْظِرْتُهُ سَاعَةً فَسَاعَةً أَيْ فِي كُلِّ سَاعَةٍ إِذَا فَالَتْ الْعَاءُ
 التَّعْقِبَ يَكُونُ الْمَعْنَى تَوَدَّاهُ وَمَعَاقِبُهُ بَلَدٌ أَصْلُ لَيْلَا يَدْنَاهُ فَيَقْصُرُ عَلَيَّ وَلَمْ يَكُنْ لِي
 فِي التَّحْنِيَةِ كَأَنِّي قَوْلُهُ تَعَالَى فَادْجِعِ الْبَصُوكَ زَيْنَ وَلَيْسَ وَخَوَهُ وَكَذَلِكَ أَصْبَحَ مَسَاءً وَجَبَّ حَيْثُ
 قُلْتُمَا أَنْ أَصْلَ لَقِيْتُهُ كَعْدَهُ وَمَعْنَاهُ مَنَابِجُ حَسْبِ ذَوِي كَعْدَةٍ تَبْنِي وَكَعْدَةٍ مِنْهُ كَأَنَّ كَلَامَ مِنْهَا
 كَانَ يَكُونُ صَاحِبَةً عَنِ الْوَدَى وَالْأَعْرَاضِ وَأَصْلُ جَارِي بَيْتِ بَيْتٍ وَالْمَعْنَى بَلَدٌ صَافٍ وَبَيْتُهُ
 أَيْ جَنَّتُهُ تَحْتَانِ ثَلَاثُونَ فَإِنَّ كَمَا تَقُولُ كُلَّ رَجُلٍ وَصَلْتُهُ كَمَا ذَكَرْنَا فِي بَابِ الْحَالِ كَأَنَّ قَوْلَهُمْ بَعَثَ الْبَشَاءُ
 شَاءَ وَدَرَّ هَذَا أَصْلَ لَقِيْتُهُ صَحْرَةً عَرَفَ وَمَعْنَاهُ ظَاهِرٌ مِنْ ذَوِي صَحْرَةٍ إِلَى الْكُشَاةِ وَبَعَثَ أَيْ
 التَّبَاعَ أَيْ جَاءَ غَيْرُ مَبْنِيٍّ وَخَيْرُهُ وَخَيْرُهُ صَحْرَةً وَمَعْنَاهُ كَمَا شَعَلَ الْخَبَرُ أَيْ أَصَحُّهُ وَجَوَّزَانِ
 مَصْدَرُ الْأَحْوَالِ أَيْ الْبَاءُ أَوْ أَحْوَالًا إِذَا صَحِرَتْ وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ حَرْفُ الْعَطْفِ قُلْتَ أَنَّ الْمَعْنَى يَوْمًا لَعْدٍ
 يَوْمَ وَصَبَاً حَالًا لَعْدٍ مَسَاءً وَجَبَّ لَعْدٍ حَسْبِ قَوْلِهِ وَلَا يَبْلِي سَانِدُهُ وَإِنْ هَذَا صَلَوَاتُ الْمَلِكِ
 جَبَّ لَعْدٍ حَسْبِ وَلَقِيْتُهُ ذَا كَعْدَةٍ مَعَ كَعْدَةٍ أَوْ لَعْدٍ كَعْدَةٍ كَمَا تَرَى مِنْ رُؤْيَةٍ كَعْدَةٍ عَنْ كَعْدَةٍ أَيْ لَعْدٍ
 كَعْدَةٍ كَقَوْلِهِمْ كَابَرًا عَمَّا بَرَّ وَهُوَ جَارِي بَيْتِ بَيْتٍ أَيْ أَلَيْتُ مَعَ بَيْتٍ أَوْ عِنْدَ بَيْتٍ أَيْ جَبَّ
 صَحْرَةٍ مَعَ عَرَفَ وَإِذَا صَحِرَ الْبَيْتُ مَعَرَبَتْ الشَّلَا ثَلَاثُ عَشْرَ صَحْرَةٍ عَرَفَ عَرَفَ الْإِسْبَاعَ كَأَنِّي
 بَيْتٌ إِذَا تَقَدَّرَ دَوْرُكَ ثَلَاثَ كَلِمَاتٍ وَالْحَرُّ أَيْضًا بِمَعْنَى الظَّهَارِ لِأَنَّ حَرَّ الْبَلِّ تَنْصَحُهُ وَهُوَ
 قَوْلُهُمْ فَتَلَهُ خَرًا وَتَوَلَّهُمْ لِلْحَرِّ خَرًا بِرَأْسِ الْقَتْلِ وَالْغَرِ تَنْصَحَانِ الظَّهَارَ مَارَافِي أَهْلِ الدَّوَانِ
 فَادْأَضِيفَ هَذِهِ وَالْأَحْوَالُ فَتَأْتِيَانِ تَكُونُ الْأَصَافَةُ بِمَعْنَى الْأَمْرِ عَلَى الْمَعْنَى الْمَذْكُورَةِ وَأَعْدَدَ
 عَدَمَ تَقْدِيرُ الْحَرْفِ وَأَمَّا أَنْ يَكُونَ تَشْبِيهًا بِالْمَضَافِ وَالْمَضَافِ إِلَيْهِ كَمَا قُلْتُمَا فِي مَعْنَى كَبِ
 وَكَذَا فِي خَوْ حَسْبَةِ عَشْرِ إِذَا جُعِلَ عَلَاقِيزَاتُ الْأَصَافَةِ تَشْبِيهًا فَإِذَا أَخْرَجْتَ هَذِهِ الظُّرُوفَ
 وَالْأَحْوَالِ عَنْ الظَّرْفِ مَقَعُوا الْحَالِيَّةُ وَجَبَّتِ الْأَصَافَةُ تَشْبِيهًا فَإِذَا أَخْرَجْتَ هَذِهِ الظُّرُوفَ
 جَزَاءً وَالْقُرُوضُ هَذَا جَزَاءً وَتَوَلَّى أَتَيْتُكَ فِي كُلِّ يَوْمٍ يَوْمًا وَأَتَيْتُكَ فِي صَبَاحٍ مَسَاءً وَكَذَا
 لِأَنَّ عِلَّةَ بَنَاءِ الْأَسْمَنِ لَمْ تَكُنْ فِيهَا ظَاهِرَةٌ كَمَا مَرَّ لَكِنَّهُ حَسْبُ تَقْدِيرُ ذَلِكَ وَهُوَ عَمَّا مَوْقِعَ
 مَا تَكُونُ سَبَاً وَهُوَ الظُّرُوفُ وَمَوْقِعُ الْكَلَامِ الشَّبِيهِ بِهِ قَدْ أَرَبِيعَ تَوْقِعًا لَمْ يَنْفَدِ زَيْنًا
 ذَلِكَ وَاسْتَعْلَمَ كَعْدَةَ عَشْرٍ وَجَوَّزَالَهُوَ الْأَزْمَةُ لِلْحَالِيَّةِ خَوْ تَقَرَّرَ قَوْلَا شَعَرَ يُعَرِّفُ وَتَنْدَرُ قَوْلًا

المقام

يفتح فاء الكلمات وكسرهما وتجدع مدع بكسر اللامين ولحق الحول لها بمعنى تكثر وتكثر
 حيث يفتح اي متفرقين ضابعين وسقط بين بين اي بين الحية وبين الميت وبين الثانية وانه كان قولهم
 المان يدي ونفقاته ويرجع في هذه المركبات الاخاضة فكما سمعت في المدحونة قل نعم انه يمكن ان لا يقدر
 فيها انشأ حزن العطف كما في الادي في حشر من اشعرت عليه ضيعة تاي اندشرت ولم تنضبط ويعبر بغير
 الضم اي هاج بالظن وشدة وسد من التندرا اي الضروف ومن التندس وهو الانشاف والميم بذلك
 من الياء ويقال شذوذ والياء على الاصل ومن تمد زت البضعة اي ضدت وتجدع من الجذع وهو تقطع
 القطع ومدع من قولهم فلان تداع اي كذا الي بفتى الاخبار و بشارتوا حيث بيت وقد يتوان وقد يقينا
 حيث بيت بكسر اللامين واصلا ما حوث ثوث وقد يستعمل على الاصل مع التنوين وعدم دخول ثاوي ثا من
 الاستعانة والاستئناس وما عني فقال استحييت الشئ اذا ضاع في المراتب طلبته وقد جازحات يات بفتح
 الشاين وحات تات بكسرهما ايضا تشبها بالاصوات وكان ثا في وكان ثا في وكان ثا في وكان ثا في وكان ثا في
 الحاصل بالتركيب ومن يونهما فلو كان الشاين الساعا على حيث بيت وكثير من الفاظ هذه المركبات مع كونها
 مشتقة كمدع وشذوذ وتدرا يستعمل الابع التركيب وتمد رسل عند المركب في غير الظروف
 والاحوال الطالقات ان تقدر بالحرف في مثله غير متعين والخاصة الحامية والظرفية وذلك نحو قولهم
 وقولهم في جرحه اي في فتنة عظيمة بفتح الصاد في المثالان مكسوران والضمونتان والحيض المحدث
 والبوس السبق والتفدي مرامي وقولهم في حروب وسبق بعضهم بعضا العطر الفتنة فقلوبها والواو بالانزاد
 وهو ولي من المتكسر زاليا اخض وقد يقال حوض موصي بطلب الياء واو وقد يكون الحيران مع كسر اللامين
 وفتحها ما يكونان مغنوين والشاين اتباع كما ذكرنا وقد يقال حوض ميم بكسر الصاد والعاان
 مغنوتان او مكسوران تشبها بالاصوات وسما حواصيات كانت يات بفتحها في المثالان رافعة
 مركب من اسراف فاعل غرامي في غير وثق ومن فاعل نزي اذا سماه وارفعه كأنه قيل هو الحاري والباري
 وركبا وجلا اسما واحدا وتعرف فيه على بنية اوجه حار بار سخذف الدامن وبنا الامين على الكسر
 تشبها بالصوت وخار بار تشبها بحشرة وكان اصله الحاري والباري على عطف حال الثقلين
 على اخر وخار بار كجليل علي بن ابي طالب والفتح والكسرة في المثالان كسر الاول منهما بخلاف نحو
 تعليل نظر الي اصل الزاي وانما منع الصرف في هذا من الوجهين للعطفية الجسدية والتركيب فاذا جله
 الامر اكسور الثاني جزا في سائر غير المتصرف وخار بار باعرا بما على الفاضل الاول الى الثاني كجوزي
 نحو تعليل فيوز رضى الثاني وتزل مرفعه وخار بار كفاصا او كوز بار كقراطر وليس الاخران مركبين
 من كلين بل كل واحد منهما اسر صريح من اسن كما فعل عيسى في عهد القدر اذا دخلت الارض على
 هذه اللغات لم تغير وكان تنبأ عار بانه كما في الحسنة مشوقا بفتح الحاء وازد به جونا واطاعة
 نعمان ضرب من العشب وذهاب يكون في العشب وموت الداب ودان في البار من السواد وانما حواصيات
 للكماج وقاش تاش للكماش وكل واحد منهما ميم بصوت فصحيا على بناها **قوله الجانان**
 كم وكذا العدد وكيت وذبت للذات **قوله** الكناية في الفة والاصطلاح ان تغير عن شي معين
 لفظا كان او معنى بلفظ غير صريح في الدلالة عليه اما لا لا تغير على بعض التاميين كقولك جانا فلان

三

كهي خلاف حركة الحزب المانع البيا الأولى وحالها نحو كج انما على حذف العين واللام معا ونقل كسر اللام
 الى الحزب واما على حذف العين ونقل كسرة اللام وحذفها التثنية كما في غمره واما كيت وبيت فاما
 بيتا لان كل واحد منهما كلمة واحدة واقعة توقع الكلام والجملة من حيث هي لا تستغنى عن ابدالها كما في
 في المركبات **فان قيل** فكان يجب ان لا تكون تثنية ايضا كالجمل **قلت** يجوز خلو الجمل عن الاعراب
 والبناء لا يلزم من صفات المفرد ولا يجوز خلو المفرد عنها فاما وقع المفرد في الاعراب له في الاصل
 ولا يتأخر عن خلوها منها مثله في على الاصل الذي ينبغي ان يكون الكلمات عليه وهو انما اذا بعض
 المشتقات وهو الخالي من التركيب يكفيه عن غيره من سبب الاعراب فغيره من سبب الاعراب مشبه
 البناء كالجمل علة العلة العدد **فان قلت** انما وضعت اليك نكاحا بعد جملة لها محل في الاعراب
 نحو فلان فلان كيت وكيت اي زيد فلان مثلا وهي في موضع النصب **قلت** ان الاعراب المحكي في الجملة
 عارض لم يندبه وينادى على الفتح لثقل الالف في ابن وكيف وكونهما في الغالب كما في عن الجملة
 المحكي وجوز ما على الشمر والكسر ايضا تشبيها بحيث وجب ولا يستعملان الا في المذكرين بواو
 العطف نحو فلان فلان كيت وكيت وكان من الامر ذيت وذيت وهما محققتان من كية وذيت
 لا في الكلمة وانما الى التثنية كما في بيت والوقف عليها بانها كما في بيت ومن العرب من يستعملها
 على الاصل فلا يكونان الا مفتوحين لثقل التشديد والوقف عليها بالها ولا مهابا لا واو اذا
 ليس في الكلام مثل صوف وواو جواز بدلها من الالف الا عند الماز في ولينقل ان اصلها
 وذوية لان التثنية كيت وذيت بدل من اللام فلو كان العين واو القلب ذوت وذوت والها
 فيهما لكانا عارضا عن التثنية وحكي ابو عبيد كية فيهما مكان تاكيت مفتوحة ومكسورة
فان قلت الاستفهامية من مضافات منصوب مفرد ومميز الخبر به مجزوم ومفرد ومجموع ويحل
 من مضافها وحاصل الكلام **فان قلت** الاستفهامية والخبرية يدلان على بعد ودون عدد
 فالاستفهامية لعدد مبهم عند المتكلم معلوم في طئه عند المخاطب والخبرية لعدد مبهم
 عند المخاطب وربما يعرفه المتكلم واما العدد وهو مجموع عند المخاطب في الاستفهامية
 والخبرية فلان الخبير الى التمييز المبين للعدد ولا يحذف الدليل كما تقول مثلا ك عندك اذا
 جري ذكر الدناير اي قد بينا او كم عندي اي قد بينا قالوا وحذف من الاستفهامية اكثر
 لان في صور الفضلات ومميز الاستفهامية منصوب مفرد محمل لها على التثنية الواسطة من
 العدد وسجي العلة في باب العدد وانما حملت على وسط المراتب لان الشايل لا يعرف في اغلب
 الكثرة والعلة فحمل على الدرجة المتوسطة بين العلة والكثرة اولى ذكره مونة تعدد الكثرة
 المميز من الاستفهامية كالخبرية الاختيارية كمالا فلا يجوز في العدد الا انطس او
فان على التثنية ما قلنا في **فان** لا تكون الخبرية كمالا وذلك لان العدد مع العدد وكلمة
 واحدة لا تلي في عشرين مع ميموه بمنزلة رجل ورجل فولو وجد والفظا الى العلة المعلى ومع
 العدد كما في المفرد والمثنى نحو جاز الى العدد وكذا كالمفرد ارفع ميموه لا يفضل بينهما نحو
 رطل رطل لا انه هو يدل اطلاق احداهما على الاخر بخلاف الاستفهامية مع ميموها ولا يجوز

حذ

جوميز الاستفهامية الا اذا اخبرت في معرف الخبر على كجذع بني بدلت وبكم رجل مررت فحذرت
 في مثله مع النصب المؤخر والخبر فقد تطابق موميزه جازا والمؤخر الزاج بسبب اضافته كما في
 كما في الخبرية وعند النفاة نحو جاز ومن مقدرة وجوز اختارها قصد الظاهر ولا يجوز ان يكون
 الخبرية ولا من لا ان يدل من ضمن الاستفهامية واستغنى بها عن الاستفهامية كما في اياك
 ولا يكون ميموه الاستفهامية نحو عا كيمز المرتبة الواسطة خلافا للكونية وعلى انما كان السبب في قوله
 اعشرون علما انك اذا اردت علوا فاعلم ان العلما ان يدل على جواز كمالا لك المعنى **فان قلت**
 البصير فلو لو جاز نحو علما انك فامتنع من حال لا تميزه والقياس محمد واني كلفنا لك ان
 في حال كونهم علما وانما العامل في الحال جاز والخبرية جازا فلان عند جاز علما انك لا يميزه
 الاخصر كما تعدد في الحال والجري في خبر الخبرية باضافتها اليه خلافا للكونية لانه عند من
 مقدرة ومعد كمالا لا يميزه في الاصل انما يجوز ولا ميموه ولا ميموه ولا ميموه ولا ميموه
 الجاز المقدرة فاما ان كان في غير هذا الموضع نادرا كالكثرة فحذف من ميموه الخبرية
 من سبب كسر فنية والمثني اذا عرف في موضع جاز كالكثرة لانه قد كان فصل بين الخبرية
 وميموها جاز جاز عند الفتر لا انه جاز عن المقدرة بالاضافة وغيره لو جاز فصله جاز
 الاستفهامية لا يمكن الاضافة مع الفصل الا على مذهب بوش فانه يحذف الفصل بوش
 في السبعة بالظرف وشبهه فيجب في الاختيار نحو **فان قلت** كم جاز مقدرة ناك الصلي وكيمز
 محله قد وضعت **فان قلت** الادب ليس ان يوش خبر الفصل فاما بالظرف وشبهه اذا امكن
 مستغنى عن غير عدد والاستفهامية عن بوش فاما انما كانا فاعلم ان كيمز في باب لا التثنية نحو
 الا اليوم لك والدليل على جواز الفصل والمستغنى ايضا قوله كفي بني سعد ابن بكر سيد
 فحذف الدسبقة ساجي لغايع وسبب بوش لا يجوز الحزبة الفصل وان كان بالظرف الا للضرورة
 نحو قوله كفي بني سعد ابن بكر البيت وانما الحزبة الفصل بالجملة فلا يجوز الا الفتر انما على ميموه
 المتقدم وذلك نحو قوله كفي نالي منهم فضلا عن عدمه اذ لا كاد من الاقتدار وحصل واذا كان
 الفصل بين الخبرية وميموها بفعل متعدي وجب الاتيان عن الفتر بليس الميموه فاعلم ذلك
 المتعدي في نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات وكما اهلكنا من قرية وكان كم الاستفهامية المحذورة
 ميموها مع الفصل كمالا في الخبرية في جميع ما ذكرنا من العيوب ينصب ميموه الخبرية
 مستغنى عن جازا بل فصل ايضا اعتاد في التثنية بوش الاستفهامية على ان في الجملة
 فيجوز على هذا ان تكون علة بالنصب خبرية وانما الخبرية ميموه الخبرية المقدر وهو اكثر من الجمع
 لان كم للتثنية فصار ميموه كيمز العدد الكثرة وهو المائة والالف وانما جاز الجمع فيه والخبر
 في العدد الصريح لان في لفظ العدد الكثرة ولا على الكثرة فاستغنى بذلك عن جمع الميموه وانما كم
 فهو كناية عن العدد الكثير وليس بجمع فيه نحو واجم ميموه فاعلم ذلك **فان قلت** وقد حمل
 فيه ما يميزه انما في الخبرية فكل من نحو كم من ذلك في التثنية وكيمز فاعلم ذلك في قوله
 جاز الميموه المضاف اليه كم واما ميموه الاستفهامية فلم اعثر عليه مجزوما وان ولا على كمالا

لا

ل

كتبه الخو لا ادري ما صحته واذا انجز الميز من وجبت نقد وتم من قوله وقها صد الكلام
اما الاستعانة فلا يستفاد واما الخبرية فلا تستفاد من الاشارة الى الكثرة كان رب لمقا
تضمنت المعنى الاشارة الى التقليل وجب لها صد الكلام وفيه تضمنت المعنى الاشارة الى
وكم نظر كما في باب النفي واما وجب فقد تضمن معنى الاشارة الى موثوقه الكلام يخرج له على
وكلنا اثر في معنى الجملة من الاستعانة والعرض والتمني والتشبيه وتكون ذلك في تمامه تلك الجملة
خرفان محل السامع تلك الجملة على معناها قبل التعريف فاذا جاء المعنى في اخرها فليس خافوا لانه
عجز ورجوع معناه الى ما قبله من الجملة موثوقا بها وتكون بقا الجملة على ما هي في حرف جملة اخرى
ذلك للوقوف بقا **قوله** وكلاهما يقع من عروا منصوبا ويحذف والفعل ما بعده فعل غير متعل
كان منصوبا ما بعده على حسبه وكل ما قبله حرف عروا منصوب فيحذف ولا فرق في مبتدأ ان لم يكن
ظرفا وخبر ان كان ظرفا وكذلك استعانة الاستعانة بالشرط **قوله** كلاهما اي في الاستعانة
وكم الخبرية واما وقع كل منهما حرف عروا منصوبا ويحذف والابتداء سمان ولا بد لكل اسم مركب
اعراب وما لا يلائم لغو اهل الرفع والنصب والجر **قوله** فكل ما بعده فعل اخذ بضم الفين
في الاعراب يعني اذا كان بعد حرف فيشتغل عن نصب كم ينصب الضمير الرجوع اليه كما في قوله رجلا
صوته او نصب متعلق ذلك الضمير كما في قوله رجلا صوته غلامه كان كم منصوبا على حسبه ذلك
الفعل اي على حسبه فخصا انه فان اقتضى المفعول به في منصوب المحل فانه مفعول به في قوله رجلا
صوته وكم غلامه وتلك والاولى ان تقول هو لا على حسبه وحسب الخبر معا وذلك انك تقول كذا
صوته فكم منصوب على الفرق مع التمام الفعل المفعول به والمفعول به والمفعول به وغير
ذلك من المنصوبات فمعينه لاحد المنصوبات انما هو حسب الفعل وحسب الميز فيقول
بما نصيب للظرفية ولو قلت كم رجلا كان انصا به يكون مفعولا به ولو قلت كم صوته فانه لا نصيب
بكونه مفعولا مطلقا وتكون ان جعلت في هذه المواضع مبتدأ او الجملة خبر او الظرفية الجملة
على ضعف كما في **قوله** فما فعل اي فعل وشبهه ليشيخكم يوما انت سائر وكم رجلا انت
صان و ليس معروفا انصا لها الامثلة لها او ظرفا او منصوبا او خبرا كان نحو كم مالك او
مفعولا لا لانه لا باب عن نحو طننت مالك **قوله** كل ما بعده فعل غير متعل عنه منقضى
كم كان كان حال فعل متعل عن كم بضمه لان معنى الاشارة الى خبره انه كان بنفسه لو لم
ينصب خبره كما ذكرنا في المنصوب على شرطية التعريف **قوله** وكل ما قبله حرف عروا منصوب
فيحذف واما خبر فقد عرف الحروف المضايق عليه فامع ان لها صد الكلام لان ناهي الحروف
منع لضعف على نحو بقدر الجار على ما على ان جعل الجار متساو كان اسما وحرفا في الحروف وكيفية
واجاد مستقيمة للتصديق لا يسقط الحروف ورض من رتبة هذه الحروف الف ما الاستعانة
الحروف كما في الموصولات تقول كم رجل مؤثر وعلامه ان رطل ضربت ويكون اعراب المضايق
كاعراب كم لو لم يكن مضافا اليه **قوله** والا فهو من رفع اي ان لم يكن بعد فعل متعل بضميره ولا
قبله جاز فهو من رفع وذلك ان لم يكن لا قبله غايه لا قبله كان استعانة اعراب العوامل على مذهب

غيره

غيره

البصريين

البصريين فيكون مبتدأ او خبرا فاما ان لا يكون بعد فعل نحو كم مالك او ان كان كان عاملا في خبره او
متعلقه اما على وجه الفاعلية نحو كم رجلا او كم رجلا حال غلامه او على المفعولية نحو كم رجلا
او خبرية غلامه ولو قيل في المتعلل بضمير المفعول لا والمتعلقة انه متعلق بالاصح والالتفات
كم رجلا خبرية خبرية كما ان الرفع فيه او المتعللة من الحذف والتقدير من كان قبل ولا
منع من تقدير الثابت قبل لان المقدّر مقدّر والمقدّر المقصود **قوله**
الذي يعني ظرفا وكونه ظرفا باعتبار ميمه نحو كم يوما سفل كم ما هنا منصوب المحل ولا دخل
في قوله ما بعد فعل او شبهه غير متعل عنه لان التقدير كم يوما كان يستغرق ومن رفع المحل
فانما الغايه مقام عامله الذي هو خبر المبتدأ او مثقال كونه مبتدأ كم رجلا جاني واما كم مالك فلا
فيه ان يكون خبرا لا مبتدأ الكونه كونه وما بعده معرفة كانه في باب المبتدأ **قوله** وكذلك استعانة
الشرط والاستعانة امر اي يقع ظرفه او منصوبه ويحذفه على ما ذكر من قوله كذا لان ما هو ظرف
من ذلك الاستعانة كذا وان واد ان لم يستحق حرف نحو من ان فلا بد من كونها متعلقه بغير الظرف
وقد يخرج اذا اعرال الظرفية كما في باب الظروف ويوقع اسم الاستعانة بلام متعلق
على الظرفية اذا كان خبر مبتدأ او خبر متعلق بغيره فبذلك في باب المبتدأ والظرفية فلا يكون
المنصوبه على الظرفية انما او متعلق بغيره ونما يقع مواقع كم مرفوعا ومنصوبا فيحذف
فالرفع انما مبتدأ نحو من جنوب ومن قاهرت واما خبر ولا يكون الاستعانة ما هو من انت
ذلك والمنصوب متعلق بغيره من الغيت واما فعله من ربت اضربه وما فعلت اضله
ولا يقع خبر ذلك من المنصوبات استعانة الحروف ورجع علامه من انت واما حرفت وعلاكم
من تضرب اضرب ومن تروا مروا والنظر في كتابات الشرط نحو من وما او اي في الشرط
لا الى الجواز فان كان الشرط متعلبا الى خبرها او متعللة متعلبا كان ولا خلاف في مبتدأ او خبر
من كان فالرمة ومن ضمير بلب غلامه فاضربه فان كان متعلبا فانا خبرها او متعللة نحو
من ضمير بلب بضمير بلب غلامه بضمير بلب فلا ولي كونه فانه مبتدأ او خبر وانصبا بغيره
بضمير الظاهر وان كان متعلبا بغيره فمتعل عنه بضميرها ولا متعلق بغيرها فها منصوبه
نحو من ضربت ضربت وتكون كونه فانه مبتدأ او خبر ضعيف ولو جازنا على الجواز في اداة الشرط كما هو
مذهب بعضهم في حق جيلتي جيلتي على ما في الظروف البينة كما ان يكون في نحو من كان
فاكره ومن ضرب زيد اضرب منصوبه المحل كونه فانه مفعول الجواز وان يكون في نحو من كان
فاضربه منصوبه المحل فعل مضارع بضمير الجواز الجواز الجواز في اداة الشرط فلا يغير
علمها ايضا لان لا يعمل بنفسه لا بضمير العامل كما في المنصوب على شرطية التعريف
والتسوية في اداة الشرط في اداة الجواز الجواز الجواز من حيث علمها للتصديق كما لا يخفى
ان لا يعمل في اللفظ اطلاقا وان كان متاخرا لان من تبتدأ العامل التقدير من حيث كونه عاملا في خبر
لها من تبتدأ التأخر من حيث المعنوية مع تقدّمها لفظا كونه جواز وان يعمل فيها ما حقه او علمها
بلا فصل كشرط افعال الجواز فاعلم انهما جاز فيهما سواء كانت اداة ظرفا قاضي واذن وجوب

ولي

١٤٧
١٤٨
١٤٩

الاسد اذ شقوة فاشترىوا بعد اعل له خرا وفان فباع على الشراي وكنت فسلا اكا
 اغترى بالماء الجمي ومنه القراء الشاذة الامر من قبل ومن بعد ويقان ابداء ولا ضل هذا
 لا فرق في المعنى بين ما عرفت من هذه الظروف المقطوعة وما بين ما عرفت من هذه الظروف المقطوعة بل
 انما عرفت لعدم نقص معنى الاضافة بمعنى كنت قبل اي قد بما ابد ابد قبل ويجوز تنوين هذه
 الظروف المضمومة لضم في الشرح من قوله ومنصوبه نحو كنت قبل وقالا قبل في الناي
 المضموم لم يطرأ وباء فطر فيجوز ان يكون قوله فاشترىوا بعدا او كنت قبل ان هذا وصيت الظروف
 المقطوعة عن الاضافة فبانت لانه كان حتما في الاصل ان لا تكون غايه لضمها المعنى النسبي لـ
 تكون الغايه هي المنسوب اليه فلا حذف المنسوب اليه وضمنت مقاداة استغرقت خبرها
 فاية الحذف عن ذلك لوضعها فصرحت بذلك الاسم لاستغرابه ولم يسم كل وتغيب مقطوعا الاضافة
 بقايتين لحوال العوض عن المضاف اليه وتقول جيت من على مريا ايضا لم ومرة قال كفا من من قال
 كرا ومرة على كصبا ومرة على مفتوح الغا مثلث الامر فاذا ابدت على الفم وجب حذف اللاري
 اليانيتها اذ لو قلت على الاستشغال الضم على الماء ولو حذف منها وقلت من على لومين كونهما
 متبعية على الضم لخر اتيه والما نحو فاقض فاطر اذ الضم في المنادى لغرد المعرفة برشد اليه
 واذا اقصدت بنا علو ساكنة العين وجب حذف فاقض فاطر اذ الضم في المنادى لغرد المعرفة برشد اليه
 علو الذان كما تقول سفلها انا حوازا علو على الفتح نحو من علو مريون وساكنة الغايات فللغفل
 الواو المضمومة واما الكسر فيه نحو علو فاما لتقدير المضاف اليه كما في قوله حالط من سلى حاشيت وكما
 وتوفر ليس غير الفتح على ما مر في الاستشغال فلهذا لا يكون هذا الكسر الا مع جاز فلهذا اوقع
 الاضافة الى ما الضمير واما السان على الكسر استشغال للضمه واما الضم نحو من علو فاطر فاسرع
 ساكنة الغايات ويروى بيت اعشى باهله اني اثلثي لسان لا استر اهما من علو لا تحث
 منها ولا يصح ضم واوها وكسرها وفتحها واما الغايات على الحركة ليعلم ان لها عراقي الاعراب
 وعلى الضم جازا في الحركات لما حقا من الزمن يحذف الخناج اليه اعني المضاف اليه او ليكمل
 لتجميع الحركات لا يضاف في الاعراب كانت في الاعلى غير متصرفة فكانت انما تحذف من
 او منصوبة على الظرفية او لخالص حركة بياها حركة اعز لها قول واجري مجرا لا غير وليس غير
 وصحت قول شبة عن الظروف الغايات لشدة الالتفات الذي فيها كما في الغايات لكونها
 حقائق غير مضمومة ولا مضاف غير لا يتعرف بالاضافة وهي اشد اهتماما من مثل فلان الراس مثل
 على الضمير ولا يحذف منها المضاف اليه الا مع لا التبريد وليس خواصل هذا الا غير وانما يبد
 ليس غير لكثرة استعماله غير بعد لا وليس وغير التي بعد ليس معنى الا قد فقد مرانه في حذف الشبه
 بعد الا التي بعد ليس والمضاف اليه المحذوف في ليس غير فهو المشتد في المحذوف في عوجا في زيد ليس
 الا فلما حذف منها المضاف اليه فثبت على الضم لثبته الغايات بالاهتمام واما حسب لما حذف
 ما اضيف اليه لكثرة الاستعمال وتبين على الضم تشبيها بغيره اذ لا يتعرف بالاضافة مثله كما مر
 في باب الاضافة قوله ومنها حيث لا يضاف الا الى جملة في اكثر قول اعلم ان الظروف

اكاد

فان كان المضاف الى المضاف اليه في الجملة...

لنفاة

المضافة الى الجملة بغير ضم انما واجبة الاضافة اليها بالوضع وفي ثلاثة احوال لا غير حيث في المكان واذا دلنا
 في الزمان على خلاف في اذ اهل بضمها الى الجملة التي تليها بالوضع حيث واذا يضافان الى الفعلية والا
 واما اذ في حوازا اضافة الى الامة بخلاف في المصوب على شريطة التبعين واما اذ في حوازا
 الاضافة الى الجملة ولا يكون الا زمانا مضافا الى جملة مستغدا منها الا في جملة الثلاثة المشتركة لـ
 لتناسب المضاف والمضاف اليه في الامة لانه على مطلق الزمان وان كان الزمانان مختلفين في انما
 احثبه الى هذا التماس لان الاضافة الى الجملة على غير الاصل في المضاف اليه هو المضاف الذي يفتقنه
 لا نفس الجملة فلي قد لا يجوز اضافة مكان الى جملة لان الجملة لا يستغدا منها احد الاحكام فبانت حقا
 يستغدا منها احد الاربعة فاذا انقضى هذا اقلنا الاصل ان يضاف الزمان الى الفعلية لانه لا الفعل
 على احد الاربعة وحقا فلهذا ان اضافة الزمان الى الفعلية اكثر منها الى الامة والامة المضاف اليها
 اما ان يستغدا الزمان منها يكون ثانيا فاما كونه تعالى يومه على النار فيقول ويكون هو
 مشهور والوجه في احد الاربعة الثلاثة ان كان جازا سمير لما في الماضي نحو ابدت جازا سمير
 او في المستقبل نحو اخذ لك حين لا شيء قال تعالى يومه يارون قال المبر في كل الاضافات
 الزمان الجازا الاضافة الى الامة لا بشرط كونها ماضية المعنى جازا لانه الاضافة الى
 الجملة وقوله تعالى يومه على النار فيقول ويكون هو يارون ونحو ذلك يمكن به هذا الذي ذكرنا
 كما في الاصل الزمان الى جملة هو في المعنى ظرف متقد وما كانا زلت فان لم يكن الزمان ظرفا للمتقد
 بل كان اضافا له او بقاء فلا يكون له مع الجملة من الاختصاص ما يكون لظرف متقد وما فلا يستعمل
 الا مع حرف متقدري كان وان في ماضيل الجملة قال تعالى من على من نفس فخرها ومن بعد ما كان
 ترفع ومن قبل ان تلقوه ونحو ذلك والاضافة لربك الى الفعلية نحو توفيت وتوفيت في الدنيا فلك
 تحقد واعني بطول وقتها فاما الزمان المضاف والاصل زمان وبيت حروبي اي مدة ان على
 حروبي حتى يدخل في الرجود والمعنى الى ان اخرج فهو نحو ابتك حقوق النفس فلما انقضى ان الزمان
 جازا اضافة الى الفعلية وكذا اليه معنى علامة ويجوز اضافة الى الفعلية لمشاهاة بالوقت
 لان الاوقات علامات في وقتها الحوادث وتعين بها الالهة لكن لما كان زبث واية خليل
 في معنى الزمان اضيفت الى الفعلية في الاغلب بمصداق تعرف متقدري قال بانية ليدري
 الخيل شعنا كان على سناكم اذ انا وفان الامن لميل عني متجا بانية الطعما وفتون لم
 بهما اخرج فاذا جازا ان يضاف نفس الزمان الى الفعلية مع حرف متقدري فلهذا فلهذا الكفر
 كما في فكيف عما يشاهده وتضاف واذا بضمها معزايه في جود وترا والواو والالف والياء الى
 الفعلية في قوله اذهب بذي سلم واذهب بذي سلمان واذهبوا بذي سلمون فقال بعضهم
 هو شاذ ودي صفة الامر اي اذهب مع الامر في السلامة اي مع الامر الذي سلم فيه والاتباع
 مع وقا السراحي الموصوف بذي الوقت اذهب في الوقت في السلامة اي في وقت سلم
 فيه والاتباع في فلا تكون الاضافة مشاذة لانه كان زمانا المضاف الى الفعلية وكان بعضهم مو
 د والطايبه امرت وهو بعيد لما مر في الموصولات انها بالواو في الاحوال على الشرح واما

سمية

احد

ما يجوز

استعملت في قولنا إضافة الفعل استعماله مضافا الى الاسم نحو جاز في فصل وقد وافقنا ذلك في قولنا
ضكوا وذات فقلت وذاتنا فقلت وذات فعل وتحتل ان يكون ظاهرا على ما عكس ان الفعلان
كما في الموصولات وان يكون بمعنى صاحب اضيف الى الفعلية شاذ او قال سبويه اذا كان
احد جزئي الجملة التي للحيث واذا اضلا فقصير في ذلك الفعل اولى لما بينهما من معنى الشرط وهو
بالفعل اولى حيث يجلس زيد اولى من حيث زيد يجلس فيما ذكر من ذلك في اذ انظر لكثرة نحو قوله
تعالى اذ السما انشقت واذا السما انقطرت واذا الكواكب انتشرت وانما الكلام في بناء حيث
فيما في بعد وقد يشبهه غير ومثلنا الظروف المضافة الى الجملة لزوما معي حيث واذا واذا
لانها ليست بزمان مثلها ولا نه لاخترت فيهما كما انهما غير متخالفين بعد وجازية الاختصاص نحو
والله ارفضا فان في الجملة لكن لما كانا مشبهين بغيره فاشبهتهما بعد التوضيح في الجملة
اذا فيها اليه بل في جملة مضاف في عرف مضاف في كونه تعالى مثل ما انكر نطقون وقوله
لو منع الشرب منها غير ان نطقه مما في عنقون ذان او قال وقوله غير في قد استعمل
على المراءى اخف بالثوى لثما واما مضافا اليه يعرف مضاف في قوله تعالى اذ اضيق اليه
الزمان الجازي اضافة الى الجملة وان كان الاضافة اليها في كلا القسمين غير لازمة لان التام
بين الزمان المضاف والجملة المضاف اليها في ذلك لهما على الزمان وكون الزمان ظرفا لمصدر الجملة
المضاف اليها متعارفين في الحرف الفاصل بين المضافين الى الحرف المصدر في الزمان وليسا
موجودين في مثل وغير فاجتنب معهما الى الحرف المصدر في مع انه نقل الكوفون عن العرب انما
نضيف الظروف ايضا الى ان المشددة والخففة نحو اجي يوم انك محسبان بقوم زيد فان
صح النقل جاز في تلك الظروف الاعراب والمساكن في مثل ما انكم وعتبان نطقت على ما يأتي
واختلف في كون الظروف مضافة الى ظاهر الجملة او الى المصدر الذي في محسنة والنوع في
الحقيقة مختلفة لان الاضافة في اللفظ الى ظاهر الجملة بلا خلاف ومن حيث المعنى الى مصدرها
لان معنى يوم قد مر ويؤخر قد مره ولو كان مضافا في الحقيقة الى ظاهر الجملة وعلى خبر لكان
المعنى يوم فهذا الخبر المعين فأيضا الاضافة في المعنى لتخصيص الزمن ولا بد في الاضافة في
المصدر لتخصيص صحة لغيره لا لتخصيص في الامر بعدد وجوها على الجملة قال صاحب
المعنى يتعرف الظرف المضاف الى الجملة فيصير ان يقال يوم قد مر ذان احوالا والباردة على ان
يكون صفة ليوم فقلت ومع غرابه هذا الاستعمال وقد مر سماعه ينبغي ان لا يتعرف المضافان
اذا كان الفاعل في الفعلية او المبتدأ في الاسمية كونه نحو يوم قد مر امير و يوم امير كسرت
قد مر المسمى يوم قد مر امير فاعلم انه مضافان زمان او حيث الى الجملة وان لم يكن ظرفا
اي مضافا بتقدير بل قال تعالى هذا يوم لا ينطقون وهذا يوم لا يبلغ القاصدين بالرفع
والله اعلم حيث يتصل رسالته وهو متفقون به لعل مقدره قال بادل حيث يكون يتصل
وقال ابو علي في كتاب الشعر ما بعد حيث في الموضعين صفة لا مضاف ولا تابع من اضافة
اسم للظرف الى الجملة كما في ظروف الزمان وانما نحو يومين وحينئذ وساعتين فقالوا ان الظروف

نعم

ويوم

وهو

الزمان

حيث يتصل

وهو الاضافة

وهو الاضافة

وهو الاضافة

وهو الاضافة

وهو الاضافة

مضافة الى المضاف في المعنى الى جملة محمد وقد مبدل منها التنوين وفي ذلك تعسف من حيث المعنى
اذ قولك حين وقت كذا او يوم في الوقت وساعة الوقت ويعود الى غريب الاستعمال يستحسن المعنى بخلاف
نحو قوله تعالى فعد ان الله مسلمون اذ مضافا بعد ذلك الوقت واما قوله تعالى يوم الوقت المعلوم فقال
ابو علي في الجملة ان الوقت بمعنى الموعد كما ان معنى قوله ميثاق ربه ثم يقاد ربه فهو معنى قوله يوم
الموعود قال ولا يخفى ان يرا بالوقت الا ان لان اليوم اما وجه النهار واما ربه من الزمان والوقت
الي ربه الزمان او يوم الزمان لم يكن ذلك بالسيل هذا كلامه والذي ينبغي ان هذه الظروف التي
كانها في الظاهر مضافة الى المبدل ليست مضافة اليه بل الى الجملة المحذوفة الا انهم لما حذفوا تلك
الجملة لئلا يفسد الكلام على ما لم يحسن ان يبدل منها تنوين لاحقة بصفة الظروف كما بدلت
في كل وتبطل لان كذا احوالا لازمة الاضافة معنى فيستندك بالمعنى على حذف المضاف اليه وبين
ذلك المحذوف بالقرينة الحاصلة من بيتي الكلام في كل المراءى كونه تعالى وكلا اقتضاهما انما
فوق بعض وقوله تفصل عن ظلالك امر عرو وتلقية وانت اذ في صيغة لان اذ لا يرا الاضافة
ولا وجه التنوين الا ان يكون عوضا لغيره معنى التكبير والتكبر منه واما هذه الظروف فليست
بلازمة الاضافة تعني فلو قلت جازي زيد وكنت حين اذ اوقصدت حذف المضاف اليه
وايدل تنوين جنانا في حين ذلك لم يكن ظاهرا في ذلك المعنى بل ظاهرا ان التنوين فيه للتكبير
فلا خافي اليها من تنوين العوض في يومنا وحيث ساعة بغيرها من تنوين التكرار وتوضيها الى
الدلالة على الجمل المحذوفة المضاف اليها في الاصل بان ايدلوا من تلك الظروف بدلا لكثرة
ظرفا لا مضافا الى الجمل خفيها في اللفظ صا لاجل انواع الازمنة من الساعة والحين واليوم
والليلة وغير ذلك متعودا بحذف الجمل المضاف اليها ومع ابدال التنوين منها كما في قوله وانت
اذ في صيغة في يوم بعد هذه الظروف بدلا منها مع تنوين العوض ليكون التنوين كانه ثابت في
الظروف المبدل منها لان بدلا لكل مع قيامه مقام المبدل في المعنى فيطلق على ما اطلق عليه فكانه
هو الزمان الكسرة لا لتماثلها فيكون كاسم يمكن مجرور ومضاف اليه الظروف الاولى حتى لا
يستكثر حذف المضاف اليه بلا تاء على الضم ولا تنوين عوض لانه لا بد في حذف منه المضافات
اليه من احدها الا ان يوطن عليه مضافا الى مثل ذلك المحذوف كقوله الاملا لاولد اولى امة مائة
فقد الحارة ولما وصل الى الغرض المذكور وكانت الظروف المذكورة قد تكون مستقلة
واما في جرد اذ عن معنى الماخي وصار لفظ الظروف فيجوز استعماله في المستقلة ايضا كقوله تعالى
فويل يومئذ للمكذبين ونحوه والحق انه اذا حذف المضاف اليه منه وابدل منه التنوين في غير
نحو يومئذ كما في قوله ايضا ومنه قوله تعالى فاعلم ان اذ او انما في الصالحين اي فعلها او في غير
اذ لا معنى للزمان في قوله بل اذ انها الحجاب والحرارة وكسر الدال في جعلها لا لتماثلها في
لا للمخلاف للاضطررر فانه زعم انه محذوف وما لا مضافة وتبنا اذ بمعنى جازي وايضا في قوله
واقت اذ فيجوز ليس بجورر وهو مشد في جدي بل كونه في الزمان كونه في قوله
المضاف اليه الطرف الاول ويجوز في غير النسخ ايضا كقوله تعالى وانا اذ امر الصالحين كما في

نوع الضم والبيان
انت عليه يوم من الدهر
ان مدح طوبى من الزمان

الزمان

حيث يتصل

وهو الاضافة

وهو الاضافة

وهو الاضافة

وهو الاضافة

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

العلماء

[illegible]

فان لم يكن كذا في النص قال في
بل انها كمنزلة متى في قوله متى
السر في جملة الشرط لا ارتباطه بمتى
لا ينضم

مقبولة لا ذكر ولا نفيها الاشارة الى الجسدية وان كانت لقيام القرينة عومت منها التوهم كما في قوله
وانت اذ صحت فكسرت الحما وتفتت كاسر ويزيد الكسوف نحو يوم من الماثر . ويحتمل ان التحليل نحو جئت
اذ انت كرم اي لا لك والا فلا حصة فيها اذ ان لا معنى لما ديسها بالوقت حتى تدحل في جد الاسم واحلم
انه يصح ان يلحق اسم بعد فعل ماض نحو اذ زيد قائم بل الصريح اذ فاعله زيد لان الموضوع لما في فاعله الماثر
اولي ولا يبرر دعيته نحو اذ زيد يقوم لان اذ اعلم مذهب سيبويه داخله على يقوم المقدر في المقدر
الظاهر واما على مذهب من اجاز ذنوها على سببه خبرها بشل فهدا وارد عليه ولا يخلو له منه
الاستقياح استعماله ايضا اعني اذ ازيد يقوم فالحق انه قبيح قليل الاستعمال وقالت
للمصنف معتدرا من صاحب هذا المذهب ان يقوم ليس للاستقبال بل للحال على وجه
الجمالية وفيه نظير لان مثل اذ ازيد يقوم فعل له كذا مقعود به القيام الاستقبال وجماكية
الحال المستقبلية لم تثبت في كلامهم كما ثبت حكمية الحال الماضية . واذا جازت ما بعد اذ
باجية على ما كانت لا تصير جازمة متعينة للشرط بخلاف اذ فاعله تصير جازمة مما كان في الجواز
ومنهم من قال تجازي باذاما فتجوز الشرط والجواز . وانشد للرزاق .
وكان اذا ما يمشي السبع يضرب . وانزاهه متبعا **قوله** ومنها ان واي للكان استيفاءا وعرضا
ومعنى لان كان فيها واي لان كان استيفاءا وكيف للحال **اقول** ان الاستيفاءية نحو ان كنت والظنية
نحو ان كنت وبناءا على الحركة لتساكنها في الفتح لاستقبال العلم والكسر بعد البناء . ولا في
لان معنى استيفاءية كانت او شرطية اخذها ابن الاثير في مع من في استعمالها لانه قول
من يمشي وكن ثابرا في او مقدره نحو اي لك هذا اي من اي اي من اي ولا يقال اي زيد
معنى ان زيد وانما جاز اضمار من لانها تدخل في اكثر الظروف التي لا تصروف او قبل تصريفها
نحو من عند ومن بعد ومن اين ومن قبله ومن اما به ومن لانه فضا ومن في جاز ان تضمنت
في الظروف ومنها **قوله** .
صريح غوان واقهر ورفقة . لذن شب عتيقات شدة الذواب .
اي من لذن شب . ويحتمل ان معنى كبت غوان يكون وجوز ان يكون معنى من ان يكون
مضى وقد اقبل قوله تعالى اني شئت على لوجه الثلاثة ولا يحتمل معنى من كبت الا وبعد فعل . واما ان
الظنية فلفظه . فاصبحت اي تألفا تلتصقا . ولا تمزجها تحت وجبتك شاحس .
اي من انما . **قوله** ومعنى لزمان فيها اي في الاستفهام والشرط وربما جرت في معنى على الضمة على من كقول
شرب من ماء البقر ثم شرب . متى لي خضر هفت نعيم .
او معنى في يكون يا الوحد من ان او معنى في كذا كالحكي او زيد وضمة على اي وسط كذا في ولا يجوز
لان الزمان لا يكون خبرا عن الحقة . واما قولهم متى انت . ولا ذلك في ليس خبر بل هو ظرف لخبر المبدأ الذي به
غير شاة مشقة كاسد في نحو اما لك زيد . وانت . ولا ذلك في كل محل حيث اي انت . ولا ذلك في جاز .
لان استيفاء ما كفي الاستفهامية الا ان معنى اكثر استعمالا وايضا بان معنى الاصول العظام غوان مرساها وايات
يوم الدين ولا يقال انك وكسر هـ من لغة سليم . وقال الادبي كسر هـ هـ لغة . والاولى لغة الجارة الالف

ان

دكن الجوز ساكنة عن كونه للشرط واجاز ذلك بعض النسخين وهو غير مسموع . ويحتمل ان
في الاستفهام المستعمل لعل من فانه مستعمل في الماضي والمستقبل قالت ابن جني نحو ان يكون ابن من يظن ان
لان ابن ابن لان ابن لكان ولعله فعال وكثرة فعلات في الاسماء فلو سمعت هاهنا من فاعله فانك الان لا
بني ان يكون اصلي اي اوان فحدثت العبرة مع انما الاخيرة في اوقات فادغم بعد انقلاب وتبديل اصله
اي ان اي اي حين فحدثت عذرة العبرة فاقطعت الالف والتوت باي وفيه نظير لان ان غير مستعمل
منه لانه لا بد من معنى على حال واجاز والظروف متعارفة . وكيفية لعل الاستفهام اما عند كبت في
الظروف لانه معنى على حال واجاز والظروف متعارفة . وكيفية لعل الاستفهام اما عند كبت في
جواسم بدليل ابدال الاسم منها نحو كبت انت اصحح ام سقيم . ولو كانت ظرفا لادلت منه الظروف
نحو متى جئت ابور الجمعة ام يوم السبت . ولا يخفى ان يقول يجوز ابدال الجار والمجرور منه نحو كبت
زيد اهل حال الصفة امر على حال السطر فكيف عند سيبويه مقدر بتول على حال حاصل
وعند الاخفش قولنا على حال وحاصل عن مقدر فان جاء بعد كبت قول يستغنى به عن كبت
يقوم زيد فكيف منصوب المحل على حال فاعله والبدل منها منصوبان تقول في الجواب متبعا
اخر او معتدا وفي ابد لكيف يقوم زيد اعتمد الم لا فلا تلت قلت باصغفة موصوفا يقوم زيد
معتدلا لا اعتدا بدل من موصوفا مع الجار المتعلق به . ويجوز ان يكون كبت في هذا الموضع وهو
ان يكون بجهة قول يستغنى به منصوب المحل صفة للمصدر الذي تضمنه ذلك القول فكان معنى
كبت يقوم زيد قيتا ما حاصل على اصغفة يقوم زيد ولا يجوز مثل هذا الاستعمال لسقوط الاستفهام
من مرتبة المصدر لكن لما كان الموصوف بكيف اي المصدر مقدر اجاز ذلك فبوايه نحو قيتا ما
سريعا والبدل منه قيتا ما سريعا لم يبطا . وان جاء بعد كبت ما لا يستغنى به عن كبت زيد
في قول على ان خبر المبتدا فتقول في جوابه صحيح او سقيم وفي ابدل منه اصحح ام سقيم
وان دخلت نواح الابتداء غير المستعمل بعد كبت نحو كبت فكيف تعلم زيدا فكيف منصوب
المحل جزا لا يخلو من ذلك الناح والاسفهام كبت عن النكرة فلا يكون جوابه الا نكرة فلا يجوز
الصحيح في جواب كبت زيد وشدة دخول على عليه كاء . ويحتمل ان كبت تبع الامر من واما قولهم
الظن لا كبت تصنع فكيف فيه خرج عن معنى الاستفهام لسقوطه عن المصدر والكويون يجوزون
جزم الشرط والجواز بكيف وكيفها قيتا ولا يجوز البصر من الاشد واذ قالت سيبويه انها
في الجواز مستكرهة وقالت الخليل غيرهما خرج الجازمة بمعنى فوه كبت يكون ان يكون لان خبرها
معنى العود الذي يعتبر في كلمات الشرط انه لم يربح الجزم لها في لغة وجماء في كبت كي قالت
اورايشان ليعزان شدة نسا . كي لا توشان من لغزنا اسرا .
قال الادبي اما ان يقال في لغة فيها او خذ انما ضرورة **قوله** مند ومند معنى قبل المند فيلها الف والظرف
ومعنى يلهم فيلها الف والظرف بالعمدة وقد يقع المضمر او الفعل او ان وقع في زمان متضاف وهو مبتدا
خبره تأخر بخلاف الجازم **اقول** عند الحاجة ان اعمل مند فحدثت عذرة القول شذلا
بانك لو كانت مند متعينة على كبت وحده على انما ذ وتول على هذا ان الاسمية على مند اختلف

الحذف وهو حرف قبله عن الحرف فان الحرف لا يحد منه حرف الا انقصت منه حروف ورب
وهذا كما كان معنيهم في اذ منه من اذ مع منه صاحب المعنى وقال قهرهم منته وانشاء من متقول
عن العرب فانما عرفت ذلك في غومذ اليوم بالضم للتاكيد اكثر من الكسر فلا بد ان يضاف على ان
اشبهه من ذ لجواز ان يكون للتابع وضم ذ في هذا سواء كان بعد ساكن او لا لغو في فعل هذا
جواز ان يكون اسله الصم خفت فلما استخرج الى الفتح الى التاكيد يرد الى اصله كما في قوله اليوم
وكسر ميم من ذ ومن ذ شجيرة قال الاخفش من ذ لغة اهل الحجاز ومن ذ لغة تميم وغيرهم وليس اكرم
فيه اهل الحجاز وحكي ايضا ان الحجازيين يسمون بها مطلقا والقيمين يسمون بها مطلقا وجمهور
العرب اذا اسلمت من ذ الذي هو لغة اهل الحجاز على ما حكى ولا يعرفون بها شيئا في الحجاز انما قالوا
المخلاف منهم في الجرهما في الماضي ولا يستعملان في المستقبل انما قالوا القوانذ
مركبة من من وذو ولغة اللغة الشامية غرضه فالرفع عن ذ في غومذ يوم الجمعة خبر مبتدأ
محذوف اي من الذي هو يوم الجمعة اي من الوقت الذي هو على حذف الموصوف وذو طائفة ويجوز
ان يكون القدر يرتفع في نحو ما رايته من ذ يومان من ابتداء الوقت الذي هو يومان على حذف المضاف
قبل الموصوف ليستقيم المعنى وقال بعض النحويين اصل من ذ من اذ فكمما وضم الذال للتاكيد
فالرفع بعد فاعل فعل مقدر ففتقد من ذ يوم الجمعة من اذ مقدر يوم الجمعة اذ من ذ قيت مقوت
يوم الجمعة ويخفى ان يكون القدر يرتفع في نحو ما رايته من ذ يومان اي من اذ ابتداء اليومان اللذان
قبل هذا الوقت بدخولهما في الوجود اي من وقت ابتداء يومين وامشرك التكلف على
المذهبيين ظاهرا لا يخفى ويخفى ان تكون من ذ محذوف على المذهبيين مركبة اذ من ذ من ذ التاويل
فيها ان تكون حرفا حاقا فوكت الغفلة بلغة هذا المركب وقال بعض النحويين هما اسمان
على كل حال فان خفضهما قبل الاضافة وعكس البناء عندهما لانهما في حال رفع ما بعدهما
فلما جيء من كون المضاف اليه جملة كما في حيث واما في حال جرسه فلتنعنه ما معنى الحرف لان من ذ
يوم الجمعة من جذ يوم الجمعة ومن تاريخه فاما معنى الحد المضاف الى الزمان فمعنا متى من
ومعنى من ذ شهرنا من اول شهرنا ومعنى من ذ شهرنا من اول شهرنا قبل وقتنا على ما سيجي ان لا بد له
ومن ذ معنى ابتداء الزمان في جميع متصرفاتها فاذا انتقد هذا قلنا اذا عجز ما بعدهما فغيرهما
مذهبان الجسريين على انهما حرفا جريين وبعض الجسريين انهما اسمان فاذا ارتفع ما بعدهما فلا خلاف
في كونهما اسمين وفي ارتضاع ما بعدهما الا ان الاول الجسريين انهما مبتدآن ما بعدهما
خبرهما على ما سيجي فتسوية والتساوي في الاقاسم الزجائية انما خبرا مبتدآن مقدمان فان
قصر الزجائية من ذ ومن ذ اول المدة وجميع المدة مرفوعين كما سيجي من تفسير البصريين فهو على ما كان
لا بد ان ذ اول المدة يومان فان ذ خبر عن الاول باليومين وايضا كيف خبر عن التكرار الوحدة
معدومة مقدمة والزمان المقدم لا يصح تكثير المبتدأ الواحد الا اذا انتصب على النظر في ذ
غومذ يوم الجمعة فتاك وان شئنا بها بظرف كما تقول مثلا في ما رايته من ذ يوم الجمعة
اي مع اشتغالها اي انتهاء الروية يوم الجمعة وفي ما رايته من ذ يومان اي بعد الروية يومان

فله وجبة مع تعشيق عظيم من حيث المعنى والناشئ الرابع قول الفراء وبعض البصريين
كما تقدم ولا بد ان تركت مذهبنا حاشا من من المذهب ومنها قال المالكين فيها فتقولوا
ارادوا ابتداء غاية الزمان خاصة فاحذوا لفظ من الذي هو مشهور في ابتداء الغاية وركبوه اذ
الذي هو الزمان الماضي وانما حملنا على اربكات تركيب من الكثيرين وجود معنى الابتداء والوقت الماضي
في جميع مواقع من ذ كما سيجي واما معنى من واذ فحملت على الظن تركبه من ماض مع مناسبة لفظه للفظها
واما والظن اكثرها ظني فحملت على حذف لاجل التركيب ههنا اذ فحق من ذ بنون وذال ساكنين
وحق اذ ان صفات الاصل والاضافة اليها كلاهما قد مر فضعوا الدال لما حوجوا الى تغييرها للتاكيد
تقسيمه له بالغايات الممكنة في الاصل قبل وبعد لما صار على ثلاثة احرف مخلاف اذ قبل التركيب فانه
دان كان واجبة الاضافة الى الجبل الا ان وضعه وضع الحروف فلم يشأ به الغايات المستحقة
الاصل كما شاهدنا حيث كانا حرفا لاسم مضاف وذلك ان اكثر ما يضاف اسم على ثلاثة
احرف او اكثر فحق من ذ كما هو اللغة الشامية ثم استعملوا الحروف من كسر الهمزة مع ان
يبدأ حائرا غير حصين فضعوا الميم انما بالذال فقرأتم جو زوا غنيفة تحذف التوت انما
فاذا كان كذا رجع الدال الى السكون الا مشي اذ التحريك انما كان للتاكيد والخسوف من مذهب التركيب
تحصيل كلمة بعيدة عن ذ زمان فعل مذكور مع تعيين ذلك الزمان كقوله زمان عدو الروية في نحو
ما رايته من ذ يوم الجمعة وتحديد الزمان مع تعيينه يحصل اما بان يذكر مجموع ذلك الزمان
من اوله الى اخره المتصل اخره بزمان التكلم غومذ يومان ومذ يومان ومذ سلمات ومذ زيد قام
اذا امتد فيما له في وقت التكلم واحيانا يذكر اول الزمان المتصل اخره بزمان التكلم غير متعرض
لذكر الاخير لعدم اتصاله بوقت التكلم فخصصا لذلك الاول بما لا يشرك فيه غيره مما هو معد غو
مذ يوم الجمعة ومذ يوم فدمت فيه ومذ قام زيد تريد يوم الجمعة الا قرب الي وقت التكلم
اذ لا بد ان ركة في هذا الاسم ما بعد من الايام ففي الاول اصل من ذ اول ذ حذف اول المضاف الى اذ
ثم ركة من من واذ من ذ كما ذكرنا وذلك لان معنى من ذ زيد فابشر من اول وقت نوم زيد واما في الثاني
فلا يحتاج فيه الى تقدير مضاف وحذف اذ بمعنى من ذ قام زيد من وقت قام زيد فتقولوا يضاف
من ذ الى مبتدآن اما الاسمية الجريين غومذ زيد نام والمضى فيها جمع المدة ولا عليها حرف القيد
مستعجلة لا اول المدة واما التي احد جزئها فصل فان كانت الفعل ماضيا غومذ قام زيد ومذ زيد
قام فهو لا اول المدة وان كان مضارعا غومذ يكتب زيد ومن ذ يكتب فان كان المضارع
حالا فهو يلج المدة وان كان حكاية حال ماضية فهو لا اول المدة ولا يكون مستعجلا لان من ذ لوقت الزمان
الماضي فقط تركيبه من ذ الموضوع للماضي وقال سبب الاختلاف لا يجوز من ذ يقوم زيد للزمن مجازين
كون يقوم مقام قام وحذف زمان مضاف على ما سيجي في تقدير مذهب جمهور البصريين والاصل
جواز لا ان يقوم كذا حال او حكاية حال وليس المضاف محذوقا كما احتجوا بها ان يضاف
مبتدأ الى الجملة المصدرية تعرف مصدرى لتعريف اذ التركيب عن موزة التي كان معها واجبة الاضافة
الى الجملة فيكون كريت واية على ما ذكرنا انه يجوز مصدر الجملة التي بعدها تعرف مصدرى كونها

والأصل **أف** على التأكيد والتشبيه فكأنه في ذلك الوقت ومن قال هو ظن قال وضع وضع كذا
الظن على وجهه للفرس الذي ذكرنا في إذا عليه من أصل لفظا ومعنى وجوابه أيضا كذلك أوجله اسمية
معتدونة بأذا العجاجة قالت تعالى فكتب عليهم القتال أذ الذين أومع لقا وربما كان سائبا معتدونا
بالفتاة وقد يكون مضارعا وقريب من الظروف المبينة قبله في أوله أي هدايوك لأن أصله جار
ويجوز وجبه حكم الظروف عندهم حذو الجمل لكثرة الاستعمال وقد رآه المتعرب فبني له أبوك قالت
لأه ابنك لا اخفضت في حبيب **عجوة** ولأنك ذكيتني فخذوني **عجوة**
فتي لخصن الحرف في قلت اللام الموضع العين وسكن الهاء لوقوعه موقع الالف الساكن وزجعت الالف
إلى أصلها من الياء لسكون العين كما هو أحد مذهبى بيويه في الله وهواه من لاء ياءتي أي تستر فتح لفظ الغفوة
على أيتادون الكسرة والفتحة وقد عرفت الياء أيتادون أبوك **وإشفاق** في ظروف باختلاف عادم الصغرة عرب
لأنه للتعصب وظاهر كلام بيويه أنه مبنى ذلك سألته بمعنى الخليل أي شى ضيقتني بمعنى لولدتني على السكون هذا
اللفظ فن قالت أنها بنية فالت يكون ضمها والظن المضاف إليها الحرف بقلة التصرف إذا لم تكون الأ
سكونية والأولى الحكم بأعرابه لدخول التنوين ككاهما والجراد من وان كان شاذا فوجبت من معه
أي من عنده وتسكن فيها لغة ربعية تقول زيد فاذن لا في سكا بغير كواجه تحوكت مع القوم
قالت بعضهم وهو الخ حرف هذه اللغة حروف جازة لا موجب للبنانية معه وما في المفتوحة العين
العبارة لو قلنا بأصحية لم نقول بلزم إضافة مع أن ذكر قبلة أحد المصطلحين تحوكت مع زميد
وان ذكر معه المصطلحان لوجب ما يضاف إليه فينسب منونا على الظرفية فوجشا معا أي في زمان
وكاهما أي في مكان وقيل تشابهه على كاهية أي مجتمعين والفتحة من ضامعا وفتحا جيا
انما يعيد الاجتماع في حال الفصل وجبعا معي كاهما سوا اجتمعا أولا والألف في معا عند الخليل ذلك
من التنوين إذا لامه في الأصل عنه وهي عند يونس والاختلاف وهو الخ مثل الفتى بول من اللام
استكرا لأعراب الموضوع في حروفين فتح عندهما عكس أخوك بُرد لاهما في غير الألف لانهما لقيام المنان
أيه مقام لاهما **قوله** والظروف المنعقدة النحل وأذ يجوز بناؤها على الفتح وكذلك مثل وغير مع ما كان
أقول وقد مضى شرحها فها تقدم **قوله** المعرفة والتكررة المعبر فها مضى لشي عينه وهي المعبر
والأخلاق والمبهمات وما عرفت باللام والفتحة والمنان إلى أحدها معنى **قول** قوله يبينه أحراز عن التكرار
والإيراد به أن الواضع قصد في حال وضعه واحدا مينا أو إيراد ذلك لم يدركه في الإلام إذا العنا
والمبهمات وذو اللام والمنان إلى أحدها يعلم لكل معين قصد المستعمل فالعنى واضع المستعمل
في واحد بعينه سوكان ذلك الواحد مقصودة الواضع كما في الأعلام أولا كما في غيرها ولو تاملت واضع الاستعمال
في شى بعينه لكان الصرح وانما جمل الألام موقوف على الرجل والفرس وان كان مركبا للمار في الألام ان
المركبات أيضا موقوفة بالتأويل الذي ذكرنا هناك أو جعل اللام من حيث عدم استقلاله وكذا يجوز أن يكون
موقوف مع ما دخل عليه وضع الأفراد ويدخل هذا الحد العلم المنكر غروب سعاد وزشب لغيتها لما أضما
ضعنا التي معين ويدخل الضميمة زبة رجلا ونعم رجلا وبش رجلا والمعنى أنه منك ولا يمتنع في هذه
الحد بالضمير الواجب إلى النكرة عتقته قيل حكم من لاهما مع جوازي رجل ضمرت له هذا الضمير لهذا الرجل

[illegible]

ان تناول كافي للاعلام المشتركة فاما يتناول موضوع اخر ان بتسمية اخرى لا بالنسبة الاولى كالتامني
فمن يزد ثم يتجس اخر فانه وان كان متاويلا لوضع المتعين لكن تناوله للمعين الثاني موضع اخر فلو كان
مختلفا سائر المعاني كالتبيين فاما ذكر قوله واحد للتلاخرج الاعلام المشتركة عن بعد التكم ولا يخرج علم
الجنس نحو اسامة عن هذا الحق على ما ذكر المصنف وذلك انه قال اعلام الاجناس ذمعت اعلاما للحق في الذمعية
كالتبيين بالامر في نحو اشتراط الحقيقة الذهنية لكل واحد من هذه الاعلام موضوع حقيقة في
الذهن مخدوع هو اذن غير متاويلا غيرها وضعها واذا اطلق على فرد من الافراد انما رجعية نحو هذا
اسامة مقبلا فليس ذلك بالوضع بل بالمطابقة الحقيقة الذهنية لكل فرد خارجي مطابقة لكل كمال عقلي
بل يتبينه انما رجعية نحو قولهم الانسان حيوان ناطق فلفظ اسد مثلا موضوع حقيقة لكل فرد من افراد
الجنس لا يخرج على وجه التشريك واسامة موضوع حقيقة الحقيقة الذهنية حقيقة فاطلاقه
على الخارج ليس بطريق الحقيقة ولم يصح المصنف بكونه مجازا ولا بكونه مجازا على هذه
الغرض الخارج اذ ليس موضوعه على ما اختار وقال ان الحقيقة الذهنية والعدد انما رجعية بل يتبين له
كالمتواطئين قال لا نداسي فلا نقول في اسد معين في الخارج اسامة كما نقول الاسد لان المطابقت
الحقيقة الذهنية في الخارج ليس الاشياء من هذا الجنس مطلقا لا واحدا فصورا لا وصال المعرف
وكذا ينبغي عنه ان لا يقع اسامة على الجنس المستغرق خارجا فلا يقال ان اسامة كذا الاسد فلا يقال
لان الحقيقة الذهنية ليس فيها معنى الاستغناء كالتبيين والتعيين وانما هي لخاصة على هذا النكت
في الضمير بين الجنس وعلى الجنس افسر او اخرج اسامة وتسمية وابا المصنف واما عامرا واما حكم
الاعلام لفظا من منع صرف اسامة وترك افعال الاعلام على ما ليس واصنافه اب واه وبن وبن لول
غيرها كافي في كفاي الاعلام لا تخرجي عنها الاموال وتوصفت بالمعاني ومع هذا كله يطلق على المنكر
مختلف نحو اسد وذهب وضع فان ذلك لا يخرج في بحري الاعلام في الاحكام المذكورة **والف** اذا زينا
تأنيث لفظي كقوله وبشرى ودهوراء وشبهة لفظية نحو كوسي فلا بأس ان يكون لنا تعريف لفظي لها لا غير
كاذكونا واما بالعلمية كما في اسامة ثم نقول هذه الاعلام اللفظية وضوحها لغير الاناسي بل بطريق
واحتشاش الارو المعاني فوضع البعض اسما وكنية نحو اسامة وابو الحارث في الاسد ولبعينها
اسما بلاكنية كقوله القبيحان ولبعينها كنية بلا اسم كاي برفق ثم بعينها على الاسم جنس له عولن مقرون
دهور قبان وفي كثر هذه الاعلام نحو معنى سائب السبي كخصاير لعظم بطنا وابو داية لوقعه على
داية البصر ونحو ذلك وقالوا في المعاني غريبة شغوب واوقشعهم والمهرة برة ولكلة زوبر والمعد
كسان وقالوا في الارقات مدرة وبكرة قالوا ومنه سحان علم للتسبيح لادليل عليه لانه اكثر ما
يستعمل معنا فلا يكون علما واذا قطع فعدجا متونا في الشعر كقول **سبحانه** في شجنا نأشود به
وقبلنا شج الخوذتي **والجحد** وقد جأ باللام كقوله **سبحانك** الفخر ذا الشجانات قالوا دليل عليه قوله
سبحانك من شجاة الناجر **والامع** من ان يقال حذف المضاف اليه وهو مراد للعلم به وبنو المصنف على حاله
مراد لا لطلب احواله اعني الفخر من النون كقوله **خالط** بن علي بن شيم وقا **واما** في اولي كلفظي على وجه
قالي مبتدا ذلك خبره والدليل على انه ليس افضل تغيب ولا افضل لعل وان لم يعلم ما حكي بوزن في علم الالة لان

وهات الا ان اذا وعدا قد خول تا التانيث وال على انه ليس افضل تغيب ولا افضل لعل بل هو مثل اولي ايلة
اولا ايضا لم فن لم يعرف وهو من ذكته انشأ اي خبره وليس انما قبل ايضا جريئيل اولي ايلة في تانيث
الرفع والان خبرا ولا اي انشأ القريب الان واما هات الا ان فانما متعلق باسم الفاعل اذ لم يوصل فخصر
احد من النون العلية والوزن وقوله للتأنيث لا يغير الوزن لان ذلك في اخره كما سميت بارسل وارسل
لكلما استعان من الضمير اذ كل علم موضوع وضعها مستانفا **واعلم** ان العلية وان كانت لفظية
الاها لما سميت الاسم تنوين الشكر صا لفظا اسامة وتسمية كالاسد والشعل اذ كانت الاخر فيها للتعريف
اللفظي فكان ان مثل ذلك من المعرفة باللام عمل على الاستغناء الاعم القريبة المخصصة كذا اصل هذا العلم
يقال اسامة خبر من تالذ اي كان احد من افراد هذا الجنس خبر من كل واحد من افراد هذا الجنس من حيث المجسبة
المخصصة قال **ولا** كنت الجرا من اسامة اذ **دعيت** تالذ في الذمعية **فيمح**
فيمح الاستغناء من مثله كاصح في قوله تعالى ان الانسان ليطغى الا انشأ انشأ انشأ اسامة يقرس الانسان لا
الاجن مني والقريبة المخصصة فوحيات اسامة فحال هذه الاعلام كلها كحال ذي اللام المقربة للتعريف اللفظي
اذ كانت اللام مفردة مجردة عن علامة الوحدة والثنائية نحو الضرب والحلم والشوق وقد عرفت حكمه وقدره والحق
في اصطلاحهم من غير ان يتبع ذلك في كلام العرب الأمثلة التي يوزن بها اذا غير ما عن يوزن بها نحو ي
اذ فرد رجل عليها ما يحس المنكرات ككل ومرت على ما هي قالوا فعلان الذي يوشه فعلانه متصرف فيوضعه بالمعركة
ونصبوا عليها الحال لتوهمه لا يصرف الفعل صفة ومنعوا الضمير منها تاجا مع العلية فيه سبب اخر
كناء التانيث نحو فاعلة او وزن الفعل المعتبر كالفعل والالاف والنون المبرزين كفعلات والافعال الزائدة
المقصورة للالتانيث واذا كانت هذه كلها يدخل كل ارب او من الاستغناء في اية او غيرها من علامات التنكير
انصرفت كقولك كل فعلان حاله كذا وان كانت على وزن افعول نحو اومع الف التانيث لم يصرف معرفة
وكرة فان حلت الالاف للتانيث ولغيره نحو قولك كل فعلان الف في التنية فانه يجوز فيه الاعتبارات
ان تحل الف للتانيث لم تصرف وان جعلته لغيره صرفه تنكيره يدخل كل ذلك لان نحو اومع شئني
داخلان في فعل هذه الاوزان قصد لها استغناء الجنس لان معنى قولك فعلان الذي يوشه فعله فعلى عليه
منصرف كل واحد من افراد هذا الجنس حتى يستغنى عنه كالت معنى قولك قرة خير من خراة ورجل خير من
امرأة ذلك واما عند الاول من الاعلام دون الثاني جريئيل صرف قرة وخراة لانهم راوا بعضه متفولا ولا
من مدلولها مدلول اخر فان افادت وضع لغة للراي في الفعل على اخر فهو من الفعل كالكثير من الكثر وشعر
عربيه من كلفظ اوله جزء مزية مفتوحة وتانيثه فاء ساكنة سدها لام ونعتته مرتكلا لا رجاء لب
الاعلام كقولك فضلة التي هي مصدر الرباعي حكما كذا فان فضلة لا معنى لها فتعذر قولي هذا الوجه الجوز
لا حاشا بالاعلام الف واذا عرفت انها من يوزن فاقام تقع على فرد مشاع منها كما تفتح التنكرات
ضعت عن المنكرات لفظا ومعنى **فان قلت** جدوا هذه النكبات من قسم الاعلام دون الاول الذي
يكنى بها من يوزن فاقام اعتبار معنى الموزونات كما نقول مرت برجل قال لي ما قل واجاهل على حسب
القريبة العامة على المعنى المراد **قلت** لاها لما كانت فالة على لفظه متعينة بها معنى معين والمرد من
لفظ الكتابة ذلك المعنى بتوسط اشعاره بذلك اللفظ الذي هو صريح فيه صارت كوزنات هاتذا على المعنى

كان لفظ الكناية منقول من جنس الى جنس اخر ومثل جنس فلم يصلح ان يجعل على اختلاف الاول فان المراد منه هو وزنه
 حفظ من غير اعتبار المعنى الخفى ومن ثم قال القليل ما سأل سيبويه عن قوله صلا لفظا اذا كان معناه لا يضره
 كيف تصرف اللفظ وقد قلت لا يضره فقلت اصلها ليس بوضعت وانما زعمت ان كان على هذا المثال وكان
 وصلا لا يضره وكان اصلها هذا الكلام ليس بوضعت ليس يعلم ايضا لفظ كل عليه في لفظا اصلها وزنا اصل
 لفظ بلا وصف ولا مزية وان كان موزون هذه الازمان معا كما تقول ورد اصبح اصلها لا لا يجرى مجرى
 الاعلام فيصرف اصلها من قبلها كان القياس وزن عليه فكذا بالتشويق في الوزن ليس فيه العلية الا انه
 حذفت منه المتشويق لبقا بل يوزنه في القصور ومن المتشويق ولو عذفت لمنع الصرف والاعتزالي جعل هذا
 القسم ايضا محلا وهو الحق فتقول وزن اصبح اصل عذفت المتشويق فالتصنيف المتأخر المذهب اليه اجازة له
 مجرى اسماة اذا اطلقنا على واحد من الاسماء فانك تجرى مجرى الاعلام كان في الجنس محلا فكذا يجري
 الوزن منها مجرى الجنس اي الذي ليس بمعه الموزون عوا فصل حكمه كذا ذهب القياس الذي ذكره في نظيره
 لان مثل هذا الوزن اذا لم يكن معه الموزون معناه الموزون ولد كان مع الموزون في الوزن اذ معنى وزن
 اصبح اصل وزن اصبح هذا الوزن فليس في التحاليل كاسماة في حاله اى كونه جنسا وكونه فردا من
 افراد فانه في التحاليل معنى وايضا ليس تعريف اسماة لكونه محلا لهية معينة كاد في ليس اسماة
 المراد به واحد من الجنس مجازا عنها محولا عليها في العلية كذا يتبين بل تعريفه في التحاليل لفظي وليس قياسا
 في قياس عليه **والاول** ان يقال انما ذهب اليه لكونه منقول من معنى محلا معنى اخر هو الوزن ومثاله
 فكان الازن منقول من معنى محلا معنى اخر هو الوزن ومثاله ومع اجازة لمثل هذا مجرى الاعلام يقول
 غرضنا علة في نحو قولك ضارب يضارب مضاربة على وزن فاعل بنا بل مضاربة وهو تبيين المضاربة
 عند لاتشوق الصرف والقياس الذي هو كتابة عن موزونه مع اعتبار معناه حكمه عند سيبويه
 في الصرف وتكمه حكم الموزون قاله التتبع

كانت ضربة لرميها كناية **ويا ربك قل خذ خذ** **فصل في**
 ثمة الصرف لان موزونه محولة وتقول مررت برجل فقلت اى الحق وقال المازني ليس في ضربة علة ولا في خذ
 معنى الوصف فهو اذن نظير لفظ الكناية لا الى الموزون لكن عن تلافيفه عوضا عن الاشياء لانه سبب
 منع الصرف ويصرف نحو برجل فقلت اى الحق وفعله اى حجة ومذهب سيبويه هو الحق اذ معناه معنى الموزون
 والكناية عن العلم جار في اللفظ مجراه بدليل ترك اللام على ثلاث وتلاثة ومنهم صرف ثلاثة كاجبي وامان اوردت
 بالاوزان اوزان الفعل فحكم موزونهما حركة وسكونا ونحوهما عن التثنية كان الموزون معا اولا فقولك لهما امر
 واستعمل حكمه كذا وصاربت يضارب على وزن فاعل بنا على شعرا اى كونه مراد به الفعل الذي لاحظ له لا في
 الصرف ولا في تركه لكنه مع ذلك علم بوصفه بالمعرفة كقولك افضل الذي هزبه مسكورة امره لفظا
فصل في الكلام ان الاوزان امان برادها الموزونات اولا والاول ان كان وزن فعل
 فكم في جميع الاشياء حكم موزونه مع كونه محلا وان كان وزن الاسم فان كان كتابة عن موزونه ومساها معناه
 ليس يعلم وفي جري موزونه في الصرف وصدره خلافت بين سيبويه والمازني وان لم يكن معناه موزونه
 بل المراد لفظ الموزون فقط فالكلام لا يضره ان انضم الى العلية سبب اخر وان كثر فحكم المحركات

ما في الصرف

في الصرف وتكمه وان لم يرد هذا الموزونات بل يرد الازان في العلم وفادها جارا له وقاله التتبع في غير المقام
 وكذا في بعض نسخ المقتل ما سأل ان لا يعود اذا اضر بها مطلق العدد والمعدود كانت اعلاما فلا تصرف
 ان انضم الى العلية سبب اخر كقولك سنة صنعت ثلاثة غير تصرفين ومائة صنعت خمسين قاله المعتز
 الطاهر ان جارا له انتم ثم اسقطه فضعفه قاله وجه اشياء ان سنة مبتدأ فلو لانه علم لكتبت مبتدأ
 بالكرة من غير تخصيص وايضا المردية كل سنة فلو لانه علم لكتبت مستعلا مفردا لكره في الاجاب للعموم
 قال ونتم ما ذك وجبه ضعفه ان يرد ان يكون اسما الاجناس كلها اعلاما اذ ما من كره الا يجمع استعمالها
 كذلك نحو رجل من امرأة اى كره رجل وذلك في كره كره قامت قريبة على ان الحكم غير محقق ببعض من
 جنبها فيوزن الا بندا بالكرة ههنا كرهها للعموم وقد جاءت النكرة غير المتدا ابدا في الاجاب للاستغناء
 لكن قليلا كونه شالي علت نفس ما قدمت وفوله ونفس وما سواها **واعلم** انه اذا قصد بكلمة
 ذلك اللفظ دون معناها كقولك ابن كذا استعماله وضررت ضل ما من في علم وذلك لان مثل هذا موضوع
 لشئ بعينه غير متداول غيره وهو منقول لانه محقق من مدلول هو المعنى لا مدلول اخر هو اللفظ وقد يكون
 بعض الاعلام انشاقيا اى يصير محلا لا يوضع واضع معين بل لاجل العلية وكثرة استعماله في خبر
 من افراد جنسه **اعلم** ان اسم الجنس لما أطلق على بعض افراده المعينة بادق التعريف وهو اللام
 والاضافة قاله الغالب امامضاة اورد اللام فالمضادات نحو ان عباس غلبت الاضافة على علة الله
 من بين اخوته وكذلك ان عمر وغير ذلك وذو اللام كالتحريم والصق واللام في الاستثنيين العهد
 وقد تقدم ان العهد قد يكون محوي ذكر الممور فيشك وقد يكون بمعنى مخاطبة قبل الذكر لشخصه
 فاللام التي في الاعلام الخالصة من القسم الثاني قاله معنى الخبر قبل العلية الذي هو المهور المعلوم
 للشامعين من الخوم يكون هذا الاسم اليق به من بين امثاله وكذا البيت في بيت الله لان غيره
 كانه بالنسبة اليه ليس محلا وكذا المضادات نحو ان عباس لان التعريف المحاصل بالاضافة كالحاصل
 بلام العهد سواء لا يقال فلان زيد الا ليق محلا به هذه الاسم يكون اعظم اولخصم به وبالجملة
 لا غيرهم بعبارة حتى كان غيره ليس غلاما له بالنسبة اليه فالخاصة لان المضادات وذو اللام
 الخالصة في العلية يجب كونه فيها الغهر فيما طلبا فيه منها في سائر الافراد التي شاع فيها قبل العلية
 فاذ اضرارا لغير لزمه الاضافة فيما كان مضادا فلا يجوز جريه عنه كما قيل في النابعة نابعة وذلك
 قليل قال سيبويه يكون انسان محلا لليوم المعين بل لا تقول هذا يوم اثنين مباركا فيه
 ورده المبرد وقاله هو محال من النكرة قاله ولا يكون محلا للاسم كونه من الغالب وقد ذكرنا
 الغالب بتعاسيها في باب البند فليجمع اليه وقد سكر العلم قليلا كما ان يستعمل بعد على التنكير
 نحو ربك لقتله وقولك لكل فرقة موسى لان رب وكل من خواص النكرات او يعرف وذلك بان يولد
 فدخل على اللام كقول **وايت ابيك من الزيد مباركا** **شعبه** انا حنا الجلالة كاجلة
 او الاضافة نحو قول **علا زيدا يوم الثمار اس زيدا** **باب** في التثنية **عسا رب**
 وهي كره من اللام وقد بينا في العلم مع تعاريفه كما مر في باب الاضافة نحو زيد خيل وانما الشئ
 وغضو الخمر وان لم يكن اشتراك في العلم واذا نفي العلم او جمع فلا بد من زوال التعريف العلي

لان هذا التعريف انما كان بسبب وضع اللفظ على معنى واحد والمسمى ليس هو صواب الا في اسما عديدة
 غير انما بين وعما بين كما في ما اذا زال التعريف التام وقد قلنا ان تنكير الاعلام قليل قال القليل وجب جرة ذلك
 التعريف القليل باختصار او في التعريف وهي الاشارة الى كون مسمى العلم مجموعة الاسماء في العلم كقولنا في
 نحو قولك خرج القاضي اذا لم يكن في البلد غيره او كان اشهر بحيث يرجع مطلق اللفظ اليه وانما يصح لا يوجب
 جرة التعريف القليل في المسمى والمسمى بل يوجب تنكيرها ووضوحها بالانكسار والاسماء في معنى مذهب المصنف مع
 القياس وانما يجري في العلم الحقيقي العلم اللفظي فيقول في تنبيه اسما في جميع الاسماء والاسماء ما
فان قيل في علمنا قد ثبت تنكير العلم من لوازمه في نفسه وجميعه وتنكيره قليل مخالف للقياس فيجب قلنا
 ايضا وليس كذلك **فيل** العلم واقع في كلامهم كقولهم في قوله في نفسه وجميعه لادى الى انه كونه من لوازمه
 وحصل ما قلناه انهم اذا نوه وجميعه ادى الى تنكيره الذي هو قليل مخالف للقياس فبعد ان اثبتت وجميعه على
 وجه واحد في نفسه ما يندفع به ذلك فيجب ان التعريف الزايل في ذاته الامم لزم التعريف العملي له فكان يشبه
 توفيق الامرين جميعا الخلاص من التنكير الشبه وحفظ العلم عن التنكير بتعريف اخر وان كان التعريفان متضادين
 لكنه غاية الجهل وقد دجا بعض المسمى والمسمى غير مجبور بالعلم وذلك في اختياره تنكيره في الاسماء
 كما بين جليلين متقابلين يقال لاحد ما بان الريان لكثرة الماء فيه والاخر بان السحاب تلتفه فيه وكذا عاينا
 جلاله في شجران اسم كل واحد منهما عاينة وكذا اتحاد بان وانما جاز تجريد هذه الاسماء من العلم لانهما جليلين
 لما يفرض من الاخر جاز ان يكونا نفسا واحدا للمسمى المسمى كما في مثلا شخصا بزياد علات تخصصت مسمى
 كذا واحد منهما زيد فان الاطلاق فيهما لما كان هو الاطلاق لكونهما نفسا مسمى المسمى حتى يقال لما زيد ان
 عرفات وابا بين وعما بين كان كل موضع منهما كان يسمى عرفات فليل عرفات لمجوع واما اذا زعمت ليلد
 بالعلم فليس من هذا اذا لا يقال بعينه منه اذ رجع بل هو كساد موضوعه ليعرف معنى **واعلم** ان في العلم
 وفلا في علم الاناسي خاصة فيجري المسمى منه اي يكون ان كاسم فلا يعطى العلم ويتصور فلا في
 كما يجري افضل معنى الحق فيجري المسمى منه في الاشياء من الصفات على ما مر ولا يجوز تنكير فلا في كاسم العلم كما
 جاني فلا في العلم اخرا هو موضوع للكتابة عن العلم واذا اثنى من الكلي قيل بوقلات وام فلا في اذا اثنى بوقلات
 وفلا في علم الله ما اسمها كانت او كذا ادخل عليها اسم التعريف فيقال الفلا في العلم والفلا في العلم واما الفلا في العلم
 الفلا في العلم العرف وفلا في كتابة العلم اليها ثم اولى بالعلم من كتابة العلم الانسان لان انش الانسان عليم
 اكثر فهو عند غيره من علم اليها ثم كان فيها نوع تنكير قال ابن التراج وتبعه لزم ان لفظ فلا في العرفيات
 الاعب كما قوله تعالى يا ليتني لم اخذ فلا خبيلا وهو منتقل عما ذكر في الاصحح عن مرار العبي
 • تنكيرها والاحتمال والاحتياط • تركت منها لهم بكونه •
 • واذا فلا في علم من كذا • وقوا معا وفتوح بطلان •
 • وبقول • متعين من او من المسمى •
 • اخذت بعين المال حتى تنكره • والتمس حتى ما اذا •
 • حتى سالك الفرض عند وعما • ورة فلا في حاجتي وفلا في •
 وبكى حتى ذهبت متوجه العين وهت سكتها من اسمها عن العلم فلا العرف هت ويدخل جميعها بالعلم واذا

اسكت النونان فتا التاليف من العلم باللام كما في اخت وتلك سكت العين فيكون بان التاليف لم يرد
 التاليف لان تا التاليف بفتح ما قبله اقبل وقد يكن بعض عن العلم كما في قول ابن مريم مخاطب حسن
 ابن زيد الله اعطاك فضلا من طيبه على من ومن طما مضي ومن بين عبد الله وحسنه وارتهم
 من حسن حسن وكما في قوله شيئا فاحلوه **هنا** او الظاهر انه في علم الجنس اي علم علم وليس
 ولم يجرى من هذا ومنه بانها للنادي غير المصحح باسمه لقوله في التنكير بالعين وبانها في العلم
 وفي التاليف ما هت وبانها في العلم وبانها في العلم وبانها في العلم وبانها في العلم وبانها في العلم
 بانها في العلم وبانها في العلم وبانها في العلم وبانها في العلم وبانها في العلم وبانها في العلم
 في الاصل ما السكت كما قال تاليفها في علمها وبانها في العلم وبانها في العلم وبانها في العلم
 هذا هو الكون في العلم وبانها في العلم وبانها في العلم وبانها في العلم وبانها في العلم وبانها في العلم
 متعقبة لظهورها في العلم وبانها في العلم وبانها في العلم وبانها في العلم وبانها في العلم وبانها في العلم
 من العلم وبانها في العلم وبانها في العلم وبانها في العلم وبانها في العلم وبانها في العلم وبانها في العلم
 الكس في علمها وبانها في العلم وبانها في العلم وبانها في العلم وبانها في العلم وبانها في العلم وبانها في العلم
 والمها في جميع نفعها وبانها في العلم وبانها في العلم وبانها في العلم وبانها في العلم وبانها في العلم وبانها في العلم
 وبانها في العلم وبانها في العلم وبانها في العلم وبانها في العلم وبانها في العلم وبانها في العلم وبانها في العلم
 المستعينة والبار في العلم وبانها في العلم وبانها في العلم وبانها في العلم وبانها في العلم وبانها في العلم وبانها في العلم
 والمنقول الغلب وهو اما من اسما من كذا اسما او معنى كذا اسما او معنى كذا اسما او معنى كذا اسما
 كاسر وقد يكون الاسم صوابا كذا اسما او معنى كذا اسما او معنى كذا اسما او معنى كذا اسما
 واما امر كذا اسما او معنى كذا اسما او معنى كذا اسما او معنى كذا اسما او معنى كذا اسما
 وبانها في العلم وبانها في العلم وبانها في العلم وبانها في العلم وبانها في العلم وبانها في العلم وبانها في العلم
 لفظها عند النقل فيقال لفظها في العلم وبانها في العلم وبانها في العلم وبانها في العلم وبانها في العلم وبانها في العلم
 من العلم وبانها في العلم وبانها في العلم وبانها في العلم وبانها في العلم وبانها في العلم وبانها في العلم
 بقوله من العلم وبانها في العلم وبانها في العلم وبانها في العلم وبانها في العلم وبانها في العلم وبانها في العلم
 اي ليلادة وما كان مستعينا من تركيب مستعمل لكن غير المتعدي بزيادة حرف كقطعان من قطع العلف
 اي معناه او نقصا منه كمنع تعبير الحركة كان اولها هو ايضا من العلم وبانها في العلم وبانها في العلم وبانها في العلم
 كان مستعينا واما في غير ما هو ثابت في العلم وبانها في العلم وبانها في العلم وبانها في العلم وبانها في العلم وبانها في العلم
 من تركيب محب كتردد وتعدد لان هذا التركيب غير مستعمل وانما يطلع المكسور وكو طيب لارس
 وموصف لرجل في القياس كسوا العين كويعد وموضع وليس اقل قول من طلب ومذهب بالعلم لا يستعمل
 في كلامهم واما كسوا المصنوع كعدي كرب عند من قال اصله من كذا وكذا في مرمى لا تعدي في العلم
 يصحح ما قبل كسورة لرجل ومزم وليس بالعلم ولا في العلم وبانها في العلم وبانها في العلم وبانها في العلم وبانها في العلم
 تدبر فيكون ان يكون من كذا في العلم وبانها في العلم وبانها في العلم وبانها في العلم وبانها في العلم وبانها في العلم
 عينها ولا يها في العلم وبانها في العلم وبانها في العلم وبانها في العلم وبانها في العلم وبانها في العلم وبانها في العلم

س

حرفان زيد ناعلا منين للجمع والتثنية كالشاة في هزوت غير اكوا في التثنية وجب الحاق مؤن عوضا
من تنوين كان يستحقه ضرب لوسمي به فتقول شريكان وضربون في عدد ذلك يجوز ان يكونا معا
المثنى والمجمع وان تحمل النون معتقلا لاعراب وكذا اذا سميت بغير ان ويصيرون على لغة يتعاقلا
عليهم الملا لكانت اجزاء جعلت الالف والواو في الجمع ضميرا فيكون من باب التثنية بالجمع وقد سكر
ذلك في المركبات ولو سميت بدوي والواو فلا بد من د النون التي سقطت للاختصاص ولو سميت
بضمين على لغة يصيرون السدس اقرار به جعلت النون معتقلا لاعراب ولم يصر في التعريف
والنوزن ولو سميت مذكر امنت واخت صرقت لانها ههنا اذا سميت مذكر اذا لم يسمت
للتاثير بل كذا لم يزل الامر كما مر في غير المصروف وقالي بعضهم لا يصر في لان في التثنية والجمع التاثير
في مثل شاة على مذكر واما ههنا اذا سميت بد فانك تزد الهمزة لانك تزد فاعا على القياس بخلاف
بنت واخت فينخلص من الخلاف الذي كان فيهما وتوزع الامر من الاسم الذي كان يلزمه اذا سميت
كالان والاضل الذي في الجوز وغيره لان اصل العمل ان يستغنى عن الامر واذا سميت الشوز
باسم حرف العجم الياء او الياء او سميت بها غير الشوز من لسان وغيره فان امكن اعرابها
وذلك اذا كانت مفردة غير حرفان فالتثنية فيكون مفردة للتاثير والتثنية ويجوز الضم في
في ههنا وكذا اذا سميت بها امراة وان سميت بها رجلا فالصرف ولذا وجب اعراب مع ضم
ان كانت مركبة من اثنين كسرس وحسم او من ثلاثة اشان منها يوزن المفرد كطست لان طس يوزن ه
قاسيل وكذا مركبة من اثنين فان لم يكن كذلك كما في كهيص فالحكا به لا غير وعلى قولك ان كان
في كهيص فتح جميعها واعراب على ان يكون كاف مركبة مع صاد والباء في شوا لا يفتقد به **قوله**
واعراب الضم المتكلم في الخطاب مثل الغائب **قوله** في معرفة المعارف وكان المتكلم يعرف لاندما
دخل الالف في الخطاب بخلاف المتكلم **قوله** النكرة ما وضع الشيء بعينه **قوله** حذو القائل
ما ذكرنا من جهة المعرفة تارة يشوبه الى خارج الشان وضعية والاحترازات لفهم من جهة المعرفة
واعلم ان النكرة اذا وقعت في سياق النفي والاستفهام استغرقت الحسرة ظاهرا
سواء كانت مفردة او مثناة او مجموعة على ما ذكرنا في جهة المعرفة وعمل ان لا يكون الاستغراق
بالغزيرة نحو ما جاني رجلا بل بخلان وما جاني رجلان هما الحركات وتعمل حاله تعالى
فما حركت ومع الاطلاق ايضا يحتمل عدم الاستغراق احتمالا من جهة الحركات وان لا يدخل طاهر في الاستغراق
محملا سواء اذا دخل طاهر ظاهر لما في من رجل ومثله لا يدخل في لام رجل فحق في الاستغراق
ومر به وان كان ذلك لا بد من ذكر النكرة كهيص لنعلم الاستغراق كان اصلها من الالف التثنية لما اريد
استغراق الجنس اريد به منه بالجنس التثنية وهو الواحد وترك الحاصل لعل الذي لا يتناهي كونه غير
محدود فاما في هذا الجنس من واحد ههنا الى الالف في شاة فتقول اذا قصدت الاستغراق
منا في احد ومن احد وان وقعت النكرة في سياق الاشياء الثلاثة فطاهر ما عدا الاستغراق وقد
يكون الاستغراق محاذرا كذا ان كان مثناة كثره خبر من زينو نوزن رجل خبر من امرأة وقيل في
غيره كقوله تعالى فليس تفسر ما قد مر والدليل على كونه في الموجب مجازا في العوم خلاف المعروف بالامر

تقرى

اسماء العدد

تقرىنا العظمى كما في نحو الثمانية عشر من الزمر ان الاستغراق يتبادر الى الفهم بلا في بنية المحض منع اللام
وعدم الاستغراق في الامر والشيء الى الفهم بلا في بنية المحض منع الفهم بلا في بنية المحض منع الفهم بلا في بنية المحض منع
ما وضع لك به احاد الاشياء **قوله** في بنية المحض منع الفهم بلا في بنية المحض منع الفهم بلا في بنية المحض منع
المعين لان الكثرة ما جاني به عن الشوا لكونه هو العدد المعين كان ما به الشيء خفيته المعينة التي
يستغنى عنها لكونها لا تستغنى عنها للاسناد ما عن حقيقة الشيء وكيفية الشيء وصفه العرس يستغنى عنها
بكيف فكانه قال اسم العدد ما وضع للعدد المعين احترازا عن الجمع فانه وضع للعدد غير معين وخبر
منه المائة والالف وقوله واحد واحد فيكون واحد واثنان من الفاظ العدد لا واحد
لرؤي وضع لك به احاد الاشياء لانه ضاكره فاعلم انك تقول واحد واحد فليس ههنا احاد اشياء وكذا
اذا قلت اثنان في جواب كره ههنا ولو دخل واحد واثنان لدخل رجل ودخلان لانها وضعت لك به
الشيء وان كانا وضعا مع ذلك لما ههنا ذلك الشيء لولا ان العدد ما وضع لك به الشيء فليس
نحو رجل ودخلان ولخرج واحد واثنان لان لفظ الشيء يقع على كل واحد من المفرد والشيء فيما
فوق ذلك ونحو ان قال ما وضع لك به الشيء لولا ان لفظ هذا الفاعل واحد واثنان من اسم
العدد وعند الخطاب ليس الواحد من العدد لان العدد عند ههنا هو الواحد على واحد ومع بعضهم
كون الاثنين من العدد قالوا ان الفرد الاول ليس بعدد فكذا ينبغي ان يكون الزوج الاول ه
والنوع فيه راجع الى المراتب العدد فلي نفسرها العدد بكونه رايا على الواحد لا يدخل الواحد
ويدخل الاثنان لا يرايه عليه وعلى نفسه النكرة اي الموضع لك به الواحد واثنان **قوله**
اصولها اثنا عشر كلمة واحدا والعشر وما به والالف **قوله** يعني ان الفاظ الجمع ومعها جميعا
العدد اثنا عشر كلمة وان كانت تلك الاسماء غير متناهية وما عدا تلك الفاظ متناهية منها ثمانية
كما بينا والالف اجمع لعشرون واخراته الجارية على الجمع او يعطف كالألف والعشرون وكذا
وما به وكما به والالف وكذا احد عشر واخراته لان اصلها العطف كالف في راء اما باضا فتعبر ثمانية
والالف والاف ونحو ذلك ثم ستر في كيفية تبيين استعمالها للذكر والمؤن **قوله** واحد اثنان
اثنان وثلاثان **قوله** اثنان واحد اثنان للذكر واثنان واثنان للمؤن ثم ستر في كيفية تبيين استعمالها للذكر والمؤن **قوله** واحد اثنان
واثنان في التذكير واثنان في التثنية على القياس نحو اثنان واثنان للذكر والواحد اسم فاعلم من قوله
بعد واحد اثنان اي نفرد فالواحد بمعنى المفرد والعدد المفرد ويستعمل العدد وكذا الفاظ
العدد فيفقا رجل واحد وقوم واحدون والتكسير ومثان واثنان كشاف وشبان والفرق
تدل على الواو والياء في الصيغة المشبهة منه وكذا بفتح الحاء وكسر ووجدت ذلك الواو
في هذا التركيب ههنا اما في اثنان فها من الواو المضمومة نحو واثنان في الاول كان نحو واو
في الوسط كقوله واو واو واحد فشا عند الجميع واما في اثنان فهو قياس ههنا في اثنان
الواو المكسورة في الاول مرة كالذو واشاح شاد عند غيره واذا استعمل في الاعداد المشبهة اثنان
لفظ واحد واحد على واحد واحد وخفيها وقد يقع في التكسير واحد واحد ايضا لكن قيل لا
فيقال واحد عشر وواحد عشر وواحد وعشرون وواحد وعشرون وواحد وعشرون

للوهم

حسن

بنا على علمي عند الفناء وبنا حيث اذا وقع قوله على عين ما ثبت فلما مضى الكلام عليه في مواضع ما خلا من
 يعرف ثانياً الاسم قياساً مع الاضافه نحو ج في خمسة عشر ربي اجماله مجرى بعلبك والفر اجزاء
 المركب عند الاضافه معربين اعراب المضاف والمضاف اليه للتبيين لفظاً بالمضاف والمضاف اليه
 فيكون خمسة عشر ربي كان عرس ربي **قوله** واذا كان المقادير مؤنثاً واللفظ مذكراً او بالعكس
اقول يعني مثل قولك شخص اذا اطلقت على امرأة وقولك نفس اذا اطلقت على رجل في الاطلاق
 وهو المرأة مؤنث واللفظ الشخص مذكراً في الثاني المتعدّد وهو رجل مذكراً واللفظ النفس مؤنث فلذلك
 انقلب اللفظ وهو الاقصر الى ذكر لا يلام في كونهما في الموضوعات فتعولك ان لا تفسد في اعرابك
 النفس اي رجال ونحوها اعتبار المعنى كقوله النفس للرجال وللنساء وقال كان مجيء دون من
 كنته التي ثلث شخص كعبان وبمعنى **قوله** ولا تميز واحداً واثنان مستغنياً باللفظ الغير عنها
 نحو رجل ورجلان لا فائدة النفس المقصود بالعدد **القول** انما هو من واحد واثنان لان الفاظ العدد
 فصيحة انما الدلالة على خصوصية العدد لما لم يكن الجمع يفيد ذلك فلو قالوا رجال لم يفيد عدد وهو في الكلام
 ثلثه واكثر وهو المراد بالجمع في الكلام نحو رجل ورجلان فيفيد المعنيين معاً استغنى عن ذكر اللفظ المتعدد
 فلو قالوا واحد ورجل ولا واحد رجال لان لفظ رجل واحد فافيد الوحدة والمتعدد في قولهم اثنان رجل
 ولا اثنان رجلين لان اللفظة رجلين يفيد الاثنينية و**قوله** كان خصبيه من الذئبة طرد
 مجرى فيه من شاة غنط **قوله** استغنى باللفظ التبيين عنها **اقول** يعني لم يقبلوا واحد
 رجل ولا اثنان رجلين لان التبيين الاول يفيد الوحدة والثاني الاثنينية وهذا الاستدلال لا يصح في قوله
 رجال واثنا رجلين واثنا غنط واذا قصد تعريض العدد فبان كان مفرد اي غير مضاف ولا مركب او دخل
 اللام عليها واحداً كان او اكثر كالعشرون ورجل وثلثه والاولى جملة اياها مضافاً فعلى المضاف اليه
 وان كان مضافاً الى المضاف على المضاف اليه الاخر فالاولى جملة اياها مضافاً ومائة الذئب وثلثة
 المائة واربعة الاف والثاني جملة اياها مائة الف وثلثها مائة الف والذئب وثلثها مائة الف
 الذئب وهم وقد دخل على المضاف والمضاف اليه شدة واذا اخذ الالف في الاثواب وعند الكوفيين هو ان
 كما مر في ما لا يضافه وان كان ركباً دخل على الاول كالاخذ عشر ولا يجوز دخولها على الميم ولو جاز
 ولا على الثاني ركب لانه يكون كانه دخل على وسط كلمة وقد دخل على الجزين لضعف نحو الاحد العشر
 وهو واحد وهو عند الكوفيين والآخر قياساً في قد دخل على الجزين والتبيين بقية نحو الاحد العشر والآخر
 وهو قياس عند بعض الكوفيين **واعلم** ان العدد المميز عند ذكر ومؤنث معاً انما يكون مقصوداً باليد
 وتبيناً باللفظ من في بين اولاً وان كان فالعلامة للتذكير نحو اشدت ربي عشر ربي عند وامر واثنا عشر
 عشر من الذئب والجملة لان يكون الميزان هو ثاوية اللفظة فالحكمة ان ثاوية اللفظة كانت
 وليلة وكان التكرار لا تضييع وتجنّب اذا التابح بين في اللفظ فيحتاج فلهذا اذا اجمعت وتكرار
 الاباء والاباء حري اللفظ على التانيث نحو قولك اقامت لاني خمساً قال تعالى يترجمين يا فصيل اربعة
 اشهر وعشراً او انا غلبت التانيث لذلك واللفظ اذا كان مع الفصل لم يذكر الميزان قال سيبويه في قوله
 في القياس خمسة عشر من بين يوم وليلة لكنه ليس بعد كلمة العرب وان لم يفصل بما كان العدد

معاً

شدة انا الى المعدود والعلامة للاستين نحو خمسة اعتمد وامر وقبح امر وقبح اذا اضافة اليه يعني
 فضل اختصاصه كذا في عدد وحفظ عليه هذا العدد المضاف نحو ثلثة وامر واثنا عشر
 ناقة وجملاً ان كان المعدود مقصوداً على التبيين كان المذكور المميز من مضافاً كان المضاف عاقلاً ولا
 فاهشاً بالمذكر نحو خمسة عشر امرأة ورجل واثنا عشر وعشرون ناقة ورجل لا ذكر المضاف
 للعقل ان لم يذكر المذكر معاً عاقلاً فاهشاً راسياً بما نحو ثلثة عشر رجلاً واثنا عشر ربي واثنا عشر
 واربعة وعشرون ناقة وليلة **هـ** واذا كان الميزان نوناً وليلة نحو سرت اربعة عشر نوناً وليلة
 قالما اذ اربع عشر ليلة واربعة عشر نوناً لان مع اللفظ اياً ما بعد لها ولا كذا نحو اشدت عشر ربي
 واثنا عشر رجلاً واثنا عشر نوناً بل المعنى ان مجموع عدده العبيد والامراء عشر ففضل العشر عبيد
 اياماً ونحو ان يفسد اياً يكون خمسة عبيد وجملاً ما ونحو ان يفسد اياً يكون خمسة عبيد وجملاً ما
 مثل قولها اي في موضع التقسيم فيفسد اياً الحاشية لفظه بين شاة من القطر المكافئ لفظ
 القوم بين رجل وامرأة اي ليسوا اعرابيين من هذين القسمين كما ان ثاوية من الشاة لا يكون
 خارجاً من المكان المتوسط بينهما اعلم ان الليل في تاريخ العرب مقدم على اليوم لان الشين
 في هذه حديث على الشهور القمرية وذلك لكون كل شهر اهل التواريخ الذين يعشرون عليهم معرفة
 دخول الشهر والا لاستعملت في الايام والاشهر فافيد الشهر فافيد الشهر عند الميزان
 الاستعمال لا يكون في اول الليل فيقال في اول ليلة من الشهر ركب لول ليلة شاة او اخرها في
 لميله اوله وسيله وفي اليوم الاول ليلة ثلث والامر في الميعة للاختصاص مع الاختصاص على
 ثلثة اقرب اتم ان يخص الفعل بالزمان لوقوعه فيه نحو كذا لغيره كذا او يخص به لوقوعه فيه
 نحو ليلة ثلث او يخص به لوقوعه عليه نحو ليلة بقيت وذلك بحسب القرينة في الجملة
 يكون الاختصاص به لوقوعه فيه ونوع قرينة نحو خلعت بوقوعه بقاءة وبقرينة نحو بقيت بقاءة
 وتقول في الليلة الثانية لليلة الثانية من كذا او على هذا القياس في اخر الشهر وان وقع الفعل
 في الليلة لم يقصد اليه كذا فوقعه جازاً ان يكتب فيه ثامنه من الايام وذلك انك تقول في ثاني
 الايام لليتين ثلثاً وفي ثالثة ثلثاً ليل خالون وكذا في العشر ليل خالون ونحو ثلث ليل خالون
 في العشر ليل خالون والاولى ليل خالون الذي هو ضمير الجمع الى الميم وفي الحادي عشر ليل خالون
 ليلة خلت الى ان يكتب في الرابع عشر ليل خالون وجملاً ليل خالون في المعنى والاولى ليل
 مراعاة للفظ وقرينة من ذلك ما حكى المار في الاجزاء المتكسرة والجدول المتكسرة بصلته
 الاجزاء وهو وجه فله ضمير الميم وهو الذي لانك لو قرنت بعدد العلامة اي من ثلثة الى العشرة
 كان ميماً جملاً نحو ثلثة اجمع وجعل ضمير الميم وع وهو جمع الكثيره ضمير الواحدة في المستكن
 في المتكسرة لانك لو قرنت بعدد الكثيره اي ما فوق العشر كان ميماً نحو ثلثة اجمع وجعل ضمير الميم
 في المتكسرة في اواخر عشر الفصح من كذا او هو اول من قولك ليل خالون ليلة خلت ومن قولك ليل خالون
 ليلة بقيت من قولك ليل خالون لان الاول احصى منها وفي القادر من قولك ليل خالون
 او بقيت من قولك ليل خالون لان بقيت ليل خالون ليل خالون ليل خالون ليل خالون ليل خالون

وهو اذ من بقيت كما ذكرنا مع جوارحه ايضا الى ان يكتب في الثامن والعشرين لليلتين فيقول في التاسع
والعشرين الليلة بقيت وفي الليلة الاخرى لآخر ليلة منه او سخطه او سخطه في اليوم الاخير لا يخرج
من كذا او سخطه او سخطه **قوله** وتقول للفرد من المتعدد باعتبار قصيره الثاني والثانية الى العا
والعاشرة والحادى عشر لا غير باعتبار كماله الاول والثاني والاولى والثانية الى العاشرة والحادى
والحادى عشر والثاني عشر والثالثة عشر الى التاسع عشر والثاسعة عشر من عشرة الى الاول
ثالث الفين اي مضمون ثلثين مائة في الثاني ثالث ثلثه اي احد مائة وتقول حادى عشر احد
على الثاني فاحدة والى ثلثين حادى على حد عشر الى ثاسع تسعة عشر فتعرب **القول** يعني بالمفرد
الواحد والمتعدد المعدود قد بقية مران جميع الفاظ العدد كانت في الاصل مجرد العدد كما في قوله
ثلاثة نصف ستة ثم استعملت في المعدودات كما في حال ثلاثة وستة رجال فاذا كان هناك
معدود معين كعشرة رجال مثلا فقصدت ذكر واحد منهم قال ردت ذكره بالترتيب حيث
يواحد او احد الذي هو اول تلك الفاظ الاثني عشر فقلت هذا واحد والعشرة واحد
وان قصدت الى واحد منهم مع حفظ الترتيب المعددي فذلك على وجهين احدهما انقصه الى
ذلك الواحد المعين ورجعه الى العدد باللفظ الى جالده اي ذوجه التي هو فيها من العدد ولا باعتبار
عددها كالثاني الى الواحد من الثلاثة والثاني الى الواحد من الاثنين وهو معنى قوله باعتبار
خاله والثاني انقصه الى ذلك الواحد المراجع ذوجه العدد بقية مع النظر الى ذوجه التي تحت
ذوجه محيرة ذاهبة الاسم وجعله المجموع اسوة ذوجه لنفسه بسبب انضمامه الى ما تحته
تحت ثلاث اثنين اي واحد من ثلاثة بسبب انضمامه الى اثنين وجعله بالمجموع اسم ثلاثة ومحو
عن المجموع اسم اثنين فمعنى ثلاث اثنين مضمون اثنين ثلاثة بنفسه وهذا معنى قوله باعتبار
تصبيه فاذا قصدت اليه باعتبار القصير لم يجز ان تدعى من واحد اذ ليس تحت الواحد عدد
يصير واحد بانضمامه الى واحد ويجوز ان تدعى من الاثنين نحو ثاني واحد اي مضمون واحد اثنين
بنفسه فاذا جئت بعدد بمفعول هذا المصير اما مجزوا او منصوبا ويجب ان يكون عدد الفع
من العدد المشتق منه هذا المصير بد ذوجه كرايع ثلاثة وخامس ربعة ولا يجوز ان يكون الفع
باكثر من ذوجه ولا ان يدعى في المعنى انه ضمير مفعول بانضمامه اليه على العدد المشتق هو منه
وقد المعنى لا يثبت الا في الثاني ذوجه فقط ولا انقصت بدفا بما تنصبت ذاك كان معنى الخلال
الاستغناء لا بمعنى الماخى كما يحكى في اسرار الفاعل والاضافة في هذا اكثر من المنصب خلاف سائر
اسماء الفاعلين فانما انما سائر ان فيها او انصبا كثر وانما قل انقصت فهذا لان الانفعال والثاثر
في هذا المفعول غير ظاهر لا يتناول ذلك لان بعض الاثنين لا يصير ثلاثة فضلا وان انضم اليها
واحد بل يكون المنضم والمنضم اليه معا ثلاثة والثاثر وانما سطر على المجموع الاول بانضمام ذلك
الواحد اسم الاثنين وصار يطلق على المجموع الثاني اسم الثلاثة فكانه صار المجموع الاول هو المجموع
الثاني فمثل هذا انما سائر الفاعل من الاثنين الى العشرة اذ كل منها فاعل ومفرد رغم تلبسها بواحد
تدبا وثلاث الاثنين ثلاثا وكذا رعت الثلاثة والعشرة التسعة والثمان من جميعها بذكر الفين

الادلة

الادلة لا تحرق خالق كان في التسعة واسميه وقد يكس هذا ايضا على الاصل وقد جازت هذه الامثال
هذه المتبادر وشروطه عن المقادير والادوية لا منه خالف معنى اخر وهو قوله ثلث الرجل الى حد ثلث
ماله وكذا رعته وشمسه اليه عشر ثلث المعنى مما سأل فيه ولا يحى محمد المعنى ثلث الرجل الى حد ثلث
له ولا يتجاوز هذا من المعنيين العشرة واذا سببوا يدان يتجاوز العشرة مما هو معنى التصير خلافا لالاس
والمان في المبرد قال ابو عبيدة يقول كذا تسعة وعشرين في ثلثهم اي جعلتهم ثلاثين وكانوا تسعة
وثلاثين فرعتهم وكذا الى المائدة قال السيوطي ان كثيرا من النحاة يملعون من الاستغناء فيقولون هذا الثاني احد
فيما جاوز العشرة وهذا هو القياس قال ومنهم من يحيزه ويشنقه من لفظ النصف فيقولون هذا الثاني احد
عشر وثالث التي عشر ونحوه فان المبرر هذا لا يجوز لان هذا الباب تجري مجرى الفاعل الماخوذ
من الفعل ونحن لا نقول بعث ثلاثة عشر ولا اكلوا اكلوا كذا في امر الله انما هو من الاشتقاق
فوق العشرة لا معنى المصير وجاز معنى احد نحو ثالث ثلث عشر لان ما هو معنى الواحد في صورة اسمر
الفاعل وليس له معنى كذا وكذا هل فلا بأس ان تدعى من اول جزى المركب لا لا يحتاج في هذا المقصد
والفعل واما المصير فهو اسر فاعل حقيقة واسم الفاعل لا بد له من فعل ومعدود ولم يثبت
فعل ومعدود بثنيتين من العدد الذي في العشرة والذي في ابو عبيدة انما هو في العشرة
العشرة الى مائة كعشرين وثلاثين الى تسعين فقط وليس من المركب والمعدود والظاهر ان سبب
قاسر ما هو معنى المصير على ما هو معنى واحد لم يقل في المصير صاع فلي قال يجوز فيه وجيزان وراع
عشر ثلثة عشر على فاعل من اول جزى المركب والاثنيان ثلثهما كما هو في قوله عشر وعك
الابنما واعراب او حاله الى التركيب ولا يجوز ههنا حذف اول جزى المركب المضاف اليه الى ان
ترك رابع مع عشر الاخير فليبينهما ولا يل ان تصيب رابع الى عشر فغيره اي قرب رابع للثاني
رابع عشر معنى واحد كما يحكى واما انقصت الى ذلك الواحد باعتبار خاله فان لم تصب فقلت الاول
والثاني والثالث الى العاشرة وانما ابدت الواحد بالاول لان الواحد كما ذكرنا يطلق على كل واحد
من مفردات المعدودات او لم تقصد الترتيب فقلت الاول لتبين الترتيب وهذا المعنى
ولا ينافي وان لم يكن اسم فاعل حقيقة كما مر لكن فيه معنى الوصف بخلاف نحو كاطط وهذا معوز
ان تجاوز ذبه الشعر انما هو قول الحادى عشر فقلت الواحد الى الحادى جعلت القاسر الام
والعين وكان الفاعل تقول الثاني عشر ففسكن بالى الحادى والثاني مع انما متركان كما مر في مقدي
كرب واما العشرة والثلاثون الى التسعين والمائة والالف فلفظ المفرد من المعدود ولفظ الفاعل
واحد كما مر في باب المركب وكان القاسر العاشرون والثلاثون وتقول في المعطوف الثالث والعشرون
والثلاثون والمائة الرابع والالف وان اردت خلافة هذا النوع الى ما هو حوز منه ولا يجوز ذلك
الا فيما دون العشرة من ذلك ان يقتضيه ما الى اصله وهو الاظ او الى ما هو فلفظ الاول لا يضاف
الا الى ما هو فلفظ الاول والعشرة والالف لا يضاف الى واحد نحو اول واحد ولا الى واحد لان معنى
الاسم المضاف بعد المعنى يعطى المضاف اليه وذلك البعض هو الواحد فمعنى ثالث ثلاثة امة ثلاثة
وليس الواحد بعض حتى يشاف ذلك البعض اليه واما غير لفظ الاول فيجوز فيه الوجيزان نحو في اثنين

فيها

رجال وانما لم يطل الحقيقة المذكورة الخفية في رجلان ولا الثانية الخفية في الهندان ولم يطل الجمع
بالواو والنون المذكورتين في الربيون لبقا لفظ المفرد فيه فاختاره وكان قياس هذا ان يفتي
الثانية خفية في المجموع بالالف والثالثة ايضا في المفردات لبقا لفظ الواحد فيه ايضا الا انه
لما كان يتغير ذلك المفرد في العلامة امتاع هذا ان كانت العرفان او قبلها ان كانت الفاكاني
الحيليات والقصور وان كان ذلك التقدير كقول من التكسير وكان ثابت الواحد فذال والاول علامة
في حكم الظاهر والاول على ان ثابت نحو الزبنيات ممازى في قول الحماسي خلفت هذا في مشعر بك الله
تحت بصحة القسطة زاد فيه وحكم البين حكم الابدان كان بالواو والنون لعدم بقائه واحد
وهو ان قال لو كنت من مازن لم تستنج علي بنوا اللقيط من ذهل بن شيبان وكذا حكم المجموع
بالواو والنون الموشاة واحد كالسبون والارضون حكم المجموع بالالف والثالثة خفة الجمع بالالف
والثالثة كما في فالواو والنون فيه عوض من الالف والثالثة ونسبوا في الثاني للزوم وعدمه فاما
العابثة ونون الثانية الخفية في نحو بصير السليط الفاربه فظهر بعد اكله معنى قوله وحكم ظاهر
الجمع مطلقا غير المذكور في الحكم الظاهرية الخفية فاما ان اسند اليه غير الجمع وهو قوله وحكم ظاهر
العاقبين الى اخره انما يشق في الجمع انما ان يكون ضمير العاقبين بالواو والنون فاما بالواو
والنون والاضمة العاقبين بالواو والنون هو الواو الاخر نحو الربيون فالواو لا يجوز ان كانت لفظا
لفظ المذكور الخفية وانما ضمير العاقبين بالواو والنون لان اصل تبارك ورحمك الله في الالف
احد المشي في الجمع بالواو والاول منه ثانيا لان نقل الواو مناسبتا للكتبة التي في الجمع وكانت الواو
لاصا للتي في الجمع بالعاقبين اولى لاصا لغير العاقبين وصارت اليها الواو الموشاة في نقلها
واصلها في الجمع غير العاقبين من مجموع المشي في النون لمتاسمة بين الواو وبينها في
الفنة وضمير العاقبين بالواو والنون انما واو نحو الرجال والاطفان فظهر ان نقلها الى العقب
واما ضمير الموشاة الفاعل نحو الرجال والاطفان فعلت وتفعّل وفاعله نظر الى قوله انما في الجملة
على الملقظة والاعتر العاقبين وهو ثلاثة اقسام قد لا يعقل كالاباء والجدات وهو مؤنث
يعقل كالسوء والنو بليات وهو ثلثه اقسام قد لا يعقل كالذود والظلمات فيكون ضمير جميع الواو
المؤنث الغائب متاويل الجماعة وان تكون النون لكونها جمع غير العاقبين وقد قد مر ان
النون موشاة فقول الابطار والجبال والنساء والريذات والدور والوفات
فعلت وتعلن وهذا التفرقة بين جمع المذكور العاقل وغيره جاز في جميع النواحي على اختلافها
في الموضع المنفصل اسم وانثى وهن وهن وفي المنصوب المنفصل ضمير وضمير كونه وضمير كونه
وفي المنصوب المنفصل اياكم اياكم اياهم اياهم وفي المحرور والضمير في الاصل انتموا
وغيركم اذ اياكم اياكم اياهم اسم الجنس في جميع احوالهم وضمير مجرى طاهر المفرد المذكور المؤنث
وغيرهما ولا يمنع احوالهم مجرى ضمير جمع التكسير نحو ففعلت الفعل وفعلت الفعل وفعلت الفعل
وافعلت وانفعلت واما اسم الجمع فظهر انما ثبت كالأب والجدات والعم والخال مع الكبير

في الظاهر والضمير ونقصه جواز تذكيره وتانيته كالركب قال مع الصبح ركب من كاطة تجعل هو اسم
الركب نحو ركبي الركبي ونقصت الركب والركب مفعول ونقصت ونقصت **قوله المشي** متعلق اخره فان
او يامفوح متعلقا بكونه مفعول ليدل على ان مفعول مشيه **قوله** زيد بالجلس فاما ما يظهر
من كلامه في شرح هذا الكتاب ما وضع صاحبنا كذا من فرد واحد بمعنى جامع بينهما في نظره الواضع سواء
كان قاصدا في اشتراكه كالبيضين لاشتمالهما في فرد واحد بمعنى جامع بينهما في نظره الواضع سواء
بالجلس صفتها التي اشتركا فيها او متعلقة كما تقول الاستبان لاشتمالها في فرد واحد بمعنى جامع بينهما في نظره الواضع سواء
كان قاصدا في اشتراكه كالبيضين والزيدين فان نظركل واحد من الوضعين في وضع لفظه زيد ليس له في اللفظ
الذي يربط بينه وبين ذلك المسمى اي هبة كان ميمز هذا الاسم من غيره حتى لو سمي بزيد انسان وسمي بزيد الفرس
بالوضعين في شيء واحد كما في الابيض وهو كونه تلك الذات متميزة عن غيره فلهذا الاسم وهذا
الذي ذهب اليه المصنف خالف المشهور من اصطلاح الفاعلة قائم بشرط كون في المجلس وتوقفه على
كثير من بوضع واحد فلا يستوي زيد او ان اشترك فيه كثير من جلسا وعند المصنف تردد في جواز
تسمية الاسم المشترك وحده باعتبار ما بينه وبين المختلف كقول القرآن للظهر والظهر والظهر
لعين الماء وقصر الشمس وبين الذهب وغير ذلك منع من ذلك في شرح الماشية لانه لو وجد في كلامهم
منع الاستفاد وجوز على الشذوذ في شرح المفضل وذهب الجوزي والاندلسي وابن مالك الى جواز
مثله قاله في شرحه بقا القائلين في عين الشمس عين الميزان فظهر يقتضون في التسمية والجمع
الاتفاق في اللفظ دون المعنى وهذا المذهب قريب من مذهب الشافعي وهو انه اذا اختلفت الاسماء
المشتركة بلفظ الغوم نحو قولك الا افرحكم اكذا وفي موضع الغوم كالمسكة في غير موجب نحو ما لقيت
عينا فاما في غير ذلك لولا انها مختلفة كالمسكة الغوم سواء لا يصح ان يستدل بكسبة العلم اليقيني
ككسبة المشترك اليقيني لكون كل واحد منهما واقعا على معناه لا موضع واحد اقرا عند المصنف
فلا يشترط في التسمية والجمع كون المفردات بمعنى واحد سواء كان بوضع واحد او اكثر ومعاني
المشترك ليست واحدة بخلاف الاعلام كما مر وانما عند غيره فقال المصنف لو سلم ايضا ان نسبة
العلم اليقيني ككسبة المشترك اليقيني فلهذا يوافق ذلك لاشتمالها على اشتمالها
الاحاد فلهذا يجمع كالقراين للظهرين والفرس والاطفان فلو سمي او جمع باعتبار معانيه المختلفة لادى
الى بطلان التسمية لغيره فوجدنا حاد في معنى واحد في جميع ما جمع باعتبار معانيه المختلفة او رتب
اللبس وقد يفتي بجمع غير المتعقبات في اللفظ بعد جماعها متعقبا لفظا بالقلب بشرط انما
وتشابهها حتى كما تسمى واحد في كماله اني بكر وعمر فيقال العمان وكذلك القرآن والسنان
ويفتي ان يجب اخذ لفظها كما في العرين والحسين لان المراد بالقلب التخصيص بخلافها
ابلى في الحقة وان كان احدهما مذكورا او اخره موشاة في نظر الى الحقيقة على غلب المذكور كالقراين
في الشمس والفرس والزمور والفرس في الشمس اية في كماله اني بكر وعمر فيقال العمان وكذلك القرآن والسنان
وقال ان اياها وانما قد بلغا في الحقة غايتها وقيل ان قوله ان قد انما لا يحسن ان يكون هذه اللفظة
وشرح نون التسمية لغة كافي قوله والقيانا وقوله يارب خال كبريتة حسنة لا تنقص

المتني

ميتين

ته

شبهه. شبري وبيع وجماد بفتح. وقرئ في الفعل أيضا في الشواذ انما تصغر دون الشيء
 وقرئ في الشواذ في الفعل أيضا ترقا به قبل أصل المني والمجموع العطف بالواو وكذا في الجمع العطف
 قال. ليش وليف في عمل جنك. كلاهما واشر ومجك. وقال كان بين فكرنا واليك. فادركت
 في شك. وقد عطف في الشواذ في المند وضم ووزن واداء انما تصغر التكرار في قوله لو عطف
 وقد كان اكبرهم. بفتح واو. وقد عطف عن منزل الداء. او فصل بينهما بفصل ظاهر عطفاني وجعل
 وجعل نصير او بفصل مقدّم نحو جاني وجعل. فاكثرت الخيل والرجل الذي يجره في الرجل الجاني والرجل
 الذي يجره في الرجل العطف كانا بنت من غير شدة ووضوورة وقد تكرر التكرار في غير عطف نحو فاصفا
 ودكا وكذا قد عطف أيضا التكرار كقوله تعالى فادرج المضركين وقوله لعلك تبتك وسعدك وكذا عطف
 الزاج الى المني في المجموع تبليان لضمهما واو العطف خمسة عشر وليس اختلاف عطف اعزالي وكل
 واحد مبيعة شنتا لغة كما قيل في اللذان وهذا ان وليس يفتح له العطف في خمسة عشر
 بل جند حرف العطف فحققة المعطوف قبل ما في المني والمجموع فقد عطف المعطوف مع حرف العطف
 لوسلر ان كان مكررا يعرف العطف فلم يقع المعطوف المعطوف فان قال بل المفرد الذي يجره
 علامة التثنية والجمع فحققت العطف او فحققت العطف في الشواذ والاشياء علامة التثنية دليل
 لغوي المفرد واو واحدة وعلامة الجمع دليل لغوي اكثر من واو مثل تضمن من هرة الاستفهام واو ان
 الشواذ قلنا بل المفرد معنى العطف لوسلر ان اصله كان ذلك وجعل المفرد في المني والاشياء
 بلفظ واحد لا بل وحق العطف كلفظ كلاهما الا ان كلاهما يقع على المفرد فلهذا في العلامة المني خلاف
 وقد فانه اخراج عند التثنية الى علامتها لئلا يتبس بالواحد وكذا انما في المجموع من جملة
 واقفا على شيئا كما عطف كل ما احتج الى علامة الجمع واقفا على شيئا فاذ التثنية هذا قلنا ليس كل مفرد بلفظ واحد
 اجزا متضمنة لواء العطف والواجب ثمانية وخمسة وعشرون ذلك من لفظ العطف وحق كل واحد من
 بل فنقول في حق العطف على الجزئين المتساويين في نسبة الحكم اليهما او على الجزأ المتساوية بينهما على وجه
 انما هو او العطف ظاهر نحو جاني زيد وعمر او مقدر الجاني في خمسة عشر وذلك اذا لم يوضع كلمة واحدة
 للمجموع وانما كلمة واحدة للمجموع وشما وهذا على غير من انما ان توضع الكلمة للمجموع بعد وضوورة
 كلفظ المني والمجموع او موضع للتثنية والمجموع او كما حصلوا كل واحد في الواحد من الفاظ العطف
 الى العشر ويصل مفادها الزاج اعزالي عوشمات وحق اتفاقها مع اطراف ما ذكر فيها ايضا
قوله والمفتوران ان كان المفرد من واو وهو فلا في قلب واو الا بالباء والمند وان كان ههنا
 أصلية لثنت وان كانت لثنا بنت قلبت واو الا فالوجهان **اقول** يعني بالمفتور ما اخرج الف
 لا زمة اجزا من جزئيه الى الوقف وهي مقصورا لا ممدودا ولا به مجوس من الحركات الخمسة
 الحس فان كانت الفتحة من واو وهو فلا في المني والمفتور فلا في قلب واو **اعلم** ان الكلمة
 قد يلحقها التعيين عند التثنية ففرض المصنف المذكور ذلك وهو في ثلاثة انواع المقصور والممدود والمجوز
 اخر اعتنا بالمفتور وان كان ثلاثيا في اللغة بغير الواو او الى اصله وتعرفت للشاكنين لئلا
 يلبس بالمفرد عند حذف النون بالاضافة واداء الى الاصل ثلث الواو والياء ولم تقلب الف

حسب

لئلا يقع في المني وفي المند واو من الشواذ الى أصله دون الواو في مملوقة لغة التلافي
 فلم تستعمل في الواو وان كانت الا في الشواذ اصلها غير متغيرة عن شيء كقبي وتل واو اذا افلا
 فان الاصل في الاسماء العربية البناء اصل او كانت مجهولة الاصل وذلك بان يقع في مملو الاصل
 ولم يعرف أصلها فان يقع فيها الاصل ولا يكون فيها ثلث سبب للاعانة غير انقلاب الالف عن الباء وجب
 قلبها بيا وان لم يسمع فالواو اول لانها اكثر في بعضهم بل الباء في المني اول سمعت الاصل اول لكونه
 اخف من الواو وقال الكتابي ان كانت الالف الثالثة المنقلبة عن الواو في كلمة مقصورة اول
 كلفظ او مكسورا او كالمند او جيت قلبها بالثالثة ناقلة الكلمة الواو في الحسب الشدة او الكسرة في
 العدد وقيل شدة في الكتابة بيا وعمر قلب كل ثالثة أصلها واو او استمر **قوله** والالف
 ان ان يجمع الشرطين وكما كونه ثالثة وعن واو وذلك انما بان يكون ثالثة من الالف والواو في
 واو على التلافي عن واو الاصل والمقطعي اوس بيا كالمومي والمومي والسقي او اذ بان الواو
 والثالثة لثنا بنت كالحل والعصيري والجلبي ولا كان كالاربي والحلبي او التثنية كما يقع في الالف
قوله وقد عطف الالف الواو في خمسة فصول في التثنية والجمع بالالف والياء كما في
 وقبعت في ولا يقع عليه خلافا للكهف في وانما قبل ممد وان لا ممد وان لم يسمع لثنا بنت
 التثنية في المفرد بيا عند التثنية وحقها ثلثت الف فحققت قلبت بيا وهو مني فربما جعل
 واجد **قوله** وان كان ممدودا الى اخره والمندودان كانت ههنا أصلية ثبتت وان كانت لثنا
 قلبت واو الا فالوجهان **اقول** المندود على أربعة اضرب لان الحرف اعمد من الالف في
 كحر او لا كان كالحل او منقلبة عن واو او اصلية كحسب او اذ او اصلية كحرف الجاء
 فالثالثة لثنا بنت قلبت في الاشرى واو انما قلبت فلكون ثالثة زيادة خاصة هي بالجمد الى الذي اخره
 اول من غير حلقه فصد الفرق وانما قلبها واو او دون الباء فلو في جبا بين الفين في لغوا في الحرف
 من اخراج الامثال لاني الباء اقرب الى الالف من الواو وكون الواو والحرف متساويين في التثنية
 وحقها تحت فقبل حان وحكي المندود عن المازني قلبها نحو حبان والاعرف في الاصلية بقاها
 في التثنية ههنا وحكي ابو علي عن بعض العرب قلبتها واو او حذر وان واما التي لا حلق في التثنية
 عن الواو والباء الاصلين فحقها قلبتها واو او بقاها ههنا لان ههنا ليست باصلية فثابت
 ههنا حان واو او حان ثالثة عن أصلية واخرى ملحقه بالاصل فثابتا ههنا حان واو الا ان ابدال
 الملحقه واو او من فصيحها لانا ليست أصلا ولا عوضا من اصل بل هي عوض من الالف في
 بالاصل فثبتها الى الاصلية بعينه واما المندود من اصل ففصحها اولي من مديها لثنا بنت
 من الاصلية لثنا بنت من اصل وقد نقلت المندود من اصل بيا ولا يقع عليه خلافا للكتابي
 واما صحيح ثلثا بل منهم انما نقلوا الواو والياء المتطرفة بعد الالف لثنا بنت حان في كتابه
 وردا في التثنية اما في صحيح الحرف او نقلتها واو او ههنا لم تنطرف الساكنة قلبت حان اذ لم
 ليست على واحد ثلثان فلا في النون فالثالثة لا زمان كما في مدي واثنا ثلثان كسما في رواية
 وجا حان في لثنا بنت اذ كانت فوق الاربعة نحو فاصعان وحفصان للطول ولين يتبين

المستعنى

يث

في اللفظ اذا اضيف بالمعنى نحو كذا في اعلا اخو كذا بخلاف الجمع فانك تقول فيه اعلا اخوتك واعلم ان اللفظ
واحد لان حقيقة الواو والياء قبل الالف والسا في نحو عصوان وعصوين ورجبان ورجبين اختلفت
او كسر لفظا قبل الواو والياء وبين شتر لا يري في الطرف نحو عوفون ورميبون كما ترى نحو عوفون وان
وتحليان فاذا التابت ذلك في الطرف مع كون الواو المقصورة في نحو عوفون والياء المكسورة في عوفون
في حكم الوصل للزور والواو والياء بقدرهما كما في سترتوت وعفرتوت فاطناك بنحو علونون واخدين مع
عدم الزور والواو والياء بل هي متشابهة في الوسط نحو قولك وظلوت وعفوت وبيع والكوفون والظنون
ذال الالف الراء بالمتفوه نحو اذ يقولون العيسون بفتح السين والعيسين بكسرهما **قوله** فاعلم
ان كان اسما قد علم بعقل وان كان حصة قد علم بعقل وان لا يكون لفظا فلا شك ان حركته لا خلاف في
مثل سكران ولا شك ان ياءه مع المونث مثل سكران وصبور ولا شك ان تاءه مثل علامه **قوله** فاعلم
اي شرط الجمع المذكور للبيان كان اسما اغير صفة قال في النسخ كان في شتر غنبا عن قوله المذكور لان
الكل من جمع المذكور وانما ذكره ليرفع عن ذهن من ظن ان قوله جمع المذكور كما للقب الذي يطابق على المعنى
وان لم يكن محتمل معنى كما يسي الاسمين بالاسود فقال جمع المذكور ليعرف مع المذكور او ليعرف مع الجمع
عن تقديره والتذكير ولا شك ان في زوردة هذين العبدون شتر او ظن ان طرفة اهل قبيلة على طرفة
وقد ايسر ليس لان حركته ان شتر يقول له قد شتر ايضا بقوله جمع المذكور وان لم يخرج بالالف لان
مذكر المعنى لا مذكر اللفظ ليرفع بالثاني ايضا وان علمه ان يقول شتر على ان يكون لفظا في نحو
والمعنى حركته لانها معان بالواو والنون على عين بين التداق وتخرج حركته **قوله** واعلم ان حركته
المذكور بالواو والنون على عينين عامر للاسماء والصفات وتخرج حركتها فاعلم ان حركتها **الحركة**
التي ذكرنا التانيث فلا يخرج حركته في الاسماء وعلاوة في الصفات بالواو والنون خلافا للقولين
وان كبسان في الاسم ذي التانيث فاعلم ان حركتها اختلفت بين كسبان وبغض فاعلم ان
ايح بالالف والتانيث كالمطالعات والجران وذلك لان حركته الالف التانيث كما قالوا رضون بفتح الراء كما كان
حركته الالف والتانيث الذي قاله مخالفا للقباس في الاستعمال اما استعمال حركته فاعلم ان حركتها
ذوقها بفتح التانيث والطلعات واما القياس فان التانيث يفتح مع الواو والنون لا يفتح
علامتا التانيث والباء والتانيث وان جعلت كما علوه حركته التانيث مع عدم ما يدل عليه وطلب على الظن
ان يجمع المحرر عنها ككثرة جميع المحرر بالواو والنون ولوجازة في الاسم طرأ في الصفة نحو عوفون
وعلاون ولا يجوز انما قالوا ان قاسوا ذال التانيث على ذال الالف فليس بغير ذلك لان المدونة يفتح
واو اخي نحو ذال علامة التانيث وانما قلوا بها واو اذ ذال التانيث للتشابه في النقل **قوله**
صحتا وان ذال الالف المقصورة تحذف وينبغي الغنة فاعلم ان حركتها بالواو والياء لا تحذف المين و
والفصول فاعلم ان التانيث للزور بها الكلمة فاعلم ان حركتها بالواو والياء لا تحذف المين و
الحركتين الواو والياء الضمة قال السمراني هذا اسم بولان انما هو بالواو الجمع بقدرهما فاعلم ان
واو ذال الالف انما هو بولان او علو القوم ولا يجوز ان حركتها بالواو والياء لا تحذف المين و
لان حركتها على التانيث والياء التانيث ويزيد وهذا مذكور عام جمعت ايضا بالواو والنون

كأن

كما تخرج نحو زيد اذا سمي به مؤنث بالالف والتانيث وكذا اذا سمي به مؤنث بالالف والتانيث وكذا اذا
سمي بغير ذلك فاللفظ اخرون واخوات واما من سمي به مؤنث فليكن اخوات **قوله** فاعلم ان حركتها
الغائبين ان يكون من اول العلم فلا يجمع نحو اخوتهم وخرس من اول الواو والنون وقد يشبه عوفون في
الصفات اذا كان ضد ذلك الصفات من افعال العلم كقول تعالى انما طاعتهم في قوله تعالى انما طاعتهم
لها فاعلم ان حركتها على ساجدين وتثنية في الفعل وكذا في غلب يستحقون وقول المصنف علم بعقل ومذكر كقول
الاول فيكون نقول بعلم قبل نحو قوله تعالى فاعلم ان حركتها بالواو والياء لا تحذف المين و
من القابح المجازة على صاحبها تعالى الله عن ما علوا كبيرا وانما حركتها بالواو والياء لا تحذف المين و
اشرف من غيرهم والصفة في الجمع الفسوف من التكسير واما الصفات منهم بالواو والياء لا تحذف المين و
في نحو الرجال من اول الواو والياء لا تحذف المين واما الصفات منهم بالواو والياء لا تحذف المين و
اما العلم فليست بالالف والتانيث بل هي بفتح السين والعيسين بكسرهما **قوله** فاعلم
عليه من الصفات بقدر رجاها من واو ايضا فان العلم بفتح الواو والياء لا تحذف المين و
يخبر بالصفة كحركته في قولك وكون واقا الوصف فلانة لما وضع شتر لفظا للفعل فاعلم ان حركتها
بالالف والتانيث لا حركتها بفتح السين والعيسين في الصفات بفتح السين والعيسين بكسرهما
في الجمع ككلامه العلم على في الفعل واو نحو الرجال فعلموا وفتحوا في التانيث والصف واو وان
كانت واو الفعل اسما واو الاسم حرفا والتانيث الواو في فتح فاعلم ان حركتها بالواو والياء لا تحذف المين و
فاعلم ان حركتها في غير الوصف والعلم لا حركتها بفتح السين والعيسين بكسرهما
بفتح الواو والنون اسم الفاعل واسم المفعول والتانيث التانيث في التانيث والتانيث في التانيث
والصغر لان الصغر مخالفا للتانيث التانيث من حيث لا يحري على الموصوف بفتح الواو والياء لا تحذف المين و
عليه انما لا تقدم ولا التانيث على الموصوف المعين كالضارب والمضروب والطور والصف فاعلم ان حركتها
على موصوف معين واما الصغر فانه ذال على الصفة والموصوف المعين معاذ الله عن حركتها بالواو والياء لا تحذف المين و
فوزا لعل وان نحو رجل ورجلين في ذال التانيث على العدد والعدد وفتحوا حركتها بالواو والياء لا تحذف المين و
كل صفة ذال على الموصوف المعين لا يفتح حركتها كالصفات الغالبة والعارفها انما حركتها بالواو والياء لا تحذف المين و
في الفاعل علم لان الصفات ترفع بالالف علة ما هو موصوفها معنى في الموصوف في المصغر فهو من لفظ
فلا يذكر بغيره كما لا يذكر في ذال التانيث في الفاعل وهو اصل جمولات الفعل على غيره من الطرف
والحال وغير ذلك وانما انما من شرط الجمع بالواو والنون فليكن التانيث والباء فاعلم ان حركتها
مخففة بالاسماء كما ذكرنا في التانيث مخففة بالصفات فاعلم ان حركتها بالواو والياء لا تحذف المين و
يستوي فيكون ومؤنثه كما ذكرنا في باب التانيث والباء فاعلم ان حركتها بالواو والياء لا تحذف المين و
بالصفات الصفات ان يعرف بين يديها مؤنثا فاعلم ان حركتها بالواو والياء لا تحذف المين و
بالصفات الرجال فاعلم ان حركتها بالواو والياء لا تحذف المين و
الحامدان يعرفون مؤنثه مؤنثا بوضع صيغة مخصوصة لكل منهما كحركته بالواو والياء لا تحذف المين و
ويجوز ان يستوي مؤنثه مؤنثا بكثرة ورس هذا هو العال في الموضوعين فاعلم ان حركتها بالواو والياء لا تحذف المين و

والنوع كالألف والياء والثالث الى اخرها وادراك ان لا يشهد ابوابه الخروج الا بعد اذ جمع هذا الجمع ايضا فلهذا
وان لم يكن مؤنثا على غير العاقل المصنوع باضافة ابن وبنو من غير ان يفرق بين المذكر والمؤنث في اللفظ والحق كما ذكرنا
ويجمع هذا الجمع فاما على غير طرد وبنو من اللفظ والحق كما ذكرنا لا يفرق بين المذكر والمؤنث في اللفظ والحق كما ذكرنا
وسمرا ذات وكذا كل ما في احدى الحروف كقوله لا تنكحوا النسوة المذنبات لان النكاح لا يقع الا في الزمان لا في المكان
مطردة واما اذا جعله نكرة فانه لا يجمع هذا الجمع فلهذا يقولون الفاء لغو في قولهم الفاء الفاء الفاء الفاء الفاء
بأن فشا ذواتها بها الجمع التي لا تكسر في حالات وصواتها ومبوبات فلا يقال اكلت الفواكه اكلت
فان كان المؤنث صفة لمذكر فلا يجمع وان كان فيه علامة التانيث او لان كانت فجمع بالالف والثاء
سواء كان صفة لمذكر كحقيق كمال زينات وعلامات او لا كما في ثياب وتبليات الا ان يكون فعل في جملة الافعال
افعال فانها لا يجمع بالالف والثاء لاجل ان في المذكر والواو والنون المذكر والواو والنون المذكر والواو والنون
وكما في ثياب وتبليات كما في ثياب وتبليات كما في ثياب وتبليات كما في ثياب وتبليات كما في ثياب وتبليات
الافعال والثاء في المذكر في الحروف كقوله لا تنكحوا النسوة المذنبات لان النكاح لا يقع الا في الزمان لا في المكان
المؤنث علامة تانيث ظاهرة ولم تكن علامة أصلية للحروف لم يجمع بالالف والثاء سواء كان له في المذكر كقوله لا تنكحوا
في اللفظ كقوله لا تنكحوا النسوة المذنبات لان النكاح لا يقع الا في الزمان لا في المكان
او لم يكن له في المذكر كقوله لا تنكحوا النسوة المذنبات لان النكاح لا يقع الا في الزمان لا في المكان
الذي هو معنى الفعل فلهذا في المؤنث يجمع المؤنث كقوله لا تنكحوا النسوة المذنبات لان النكاح لا يقع الا في الزمان لا في المكان
اي بالالف والثاء واما المذكر فلهذا في المذكر يجمع المؤنث كقوله لا تنكحوا النسوة المذنبات لان النكاح لا يقع الا في الزمان لا في المكان
جمع النكاح نحو حواضن وجعفر مظاهر فان كان صفة المؤنث المذكر من العلامة سواء اشترك فيها المذكر
والمؤنث او اختلفت بالمؤنث كما في صفة المؤنث كقوله لا تنكحوا النسوة المذنبات لان النكاح لا يقع الا في الزمان لا في المكان
بالالف والثاء لا يستكره نكاحهما فيقال نسوة صنفات وجمادات وجمع ايضا هذا الجمع فلهذا
صفة المذكر الذي لا يجمع سواء كان مذكرا حقيقيا كقوله لا تنكحوا النسوة المذنبات لان النكاح لا يقع الا في الزمان لا في المكان
وسمرا ذات اي طائر طير وجمادات كقوله لا تنكحوا النسوة المذنبات لان النكاح لا يقع الا في الزمان لا في المكان
او غير حقيقي كقوله لا تنكحوا النسوة المذنبات لان النكاح لا يقع الا في الزمان لا في المكان
فان لم يجمع في الموصوف واما جمع المذكر جمع المؤنث لانهم قصدوا الفرق بين العاقل وغيره وكان غير العاقل
وكان على العاقل ان لا يجمع في الموصوف واما جمع المذكر جمع المؤنث لانهم قصدوا الفرق بين العاقل وغيره وكان غير العاقل
مذكر فان كان مؤنثا فهو نكرة كقوله لا تنكحوا النسوة المذنبات لان النكاح لا يقع الا في الزمان لا في المكان
وتسمى قد انحصار ان المؤنث اذا كان صفة على صفة من المذكر كقوله لا تنكحوا النسوة المذنبات لان النكاح لا يقع الا في الزمان لا في المكان
ان لا يكون مخرجا من النساء كما في قوله لا تنكحوا النسوة المذنبات لان النكاح لا يقع الا في الزمان لا في المكان
الذي هو ان الفعل فعله لان جميع الامثلة التي يستوي مذكرها ومؤنثها كقوله لا تنكحوا النسوة المذنبات لان النكاح لا يقع الا في الزمان لا في المكان
شاذ وتسمى ان الفعل فاعلة لان الثاني المؤنث كقوله لا تنكحوا النسوة المذنبات لان النكاح لا يقع الا في الزمان لا في المكان
فيها المذكر والمؤنث كقوله لا تنكحوا النسوة المذنبات لان النكاح لا يقع الا في الزمان لا في المكان
واحدة نبات وفي جميع اصنافها الا في الاصل مؤنث كما ان يكون جمع اصل ابي في مؤنثه كقوله لا تنكحوا النسوة المذنبات لان النكاح لا يقع الا في الزمان لا في المكان

الاسماء التي كانت في المصنفات
من قولهم مذكر حقيق
اي مضمين في

وكذا

وكذا الاخوات جمع اصل اخوات اخوة غير خداف اللام واخوات جمع اخ على جلف اللام وسواء اخوات في
المجد واللام للعرض منها الناقلة لانه لا يفرق بين المذكر والمؤنث في اللفظ والحق كما ذكرنا
اكثر كقوله لا تنكحوا النسوة المذنبات لان النكاح لا يقع الا في الزمان لا في المكان
ومثبات وجمادات كقوله لا تنكحوا النسوة المذنبات لان النكاح لا يقع الا في الزمان لا في المكان
وشاذة وضعية واما كقوله لا تنكحوا النسوة المذنبات لان النكاح لا يقع الا في الزمان لا في المكان
واما مضموم في المصنفات كقوله لا تنكحوا النسوة المذنبات لان النكاح لا يقع الا في الزمان لا في المكان
فيها لم يرد المجد وفيه فتح التاء حالة النصب قالوا سمعت لعائشة وجمادات كقوله لا تنكحوا النسوة المذنبات لان النكاح لا يقع الا في الزمان لا في المكان
ذلك لاجل قهرنا بالجمع عوضا من اللام كقوله لا تنكحوا النسوة المذنبات لان النكاح لا يقع الا في الزمان لا في المكان
بأنه هو الواحد والالف قبل اللام المرددة فجمع لعائشة في اللفظ كقوله لا تنكحوا النسوة المذنبات لان النكاح لا يقع الا في الزمان لا في المكان
قال ان تاء الجمع لا تفتح في موضع في جملة الالف كقوله لا تنكحوا النسوة المذنبات لان النكاح لا يقع الا في الزمان لا في المكان
في غير مخرج اللام استعمل الله حرفا فيهم بفتح التاء وكثيرا ما اشبهوا ما كان يقال انه مخرج اللام
للحق يدور هو والفاء انه جمع فتح تاءه في الالف كقوله لا تنكحوا النسوة المذنبات لان النكاح لا يقع الا في الزمان لا في المكان
جمع بالالف والثاء كقوله لا تنكحوا النسوة المذنبات لان النكاح لا يقع الا في الزمان لا في المكان
الضريف فقولك كقوله لا تنكحوا النسوة المذنبات لان النكاح لا يقع الا في الزمان لا في المكان
كقوله لا تنكحوا النسوة المذنبات لان النكاح لا يقع الا في الزمان لا في المكان
خلاف في الالف والياء وجمع في الالف والياء كقوله لا تنكحوا النسوة المذنبات لان النكاح لا يقع الا في الزمان لا في المكان
لان في الالف والياء في الالف والياء كقوله لا تنكحوا النسوة المذنبات لان النكاح لا يقع الا في الزمان لا في المكان
في الالف والياء كقوله لا تنكحوا النسوة المذنبات لان النكاح لا يقع الا في الزمان لا في المكان
بفتح التاء كقوله لا تنكحوا النسوة المذنبات لان النكاح لا يقع الا في الزمان لا في المكان
بعض فتح عن الواحد وقيل انها كانت في الاصل اسما ثم وصفت فلو حفظ فيه الاصل كما يقال في جمع
امرأة كقوله لا تنكحوا النسوة المذنبات لان النكاح لا يقع الا في الزمان لا في المكان
اسكان ما استحق اللفظ من غير حالات للمؤنث كقوله لا تنكحوا النسوة المذنبات لان النكاح لا يقع الا في الزمان لا في المكان
خوفنا وذهبت الموي في المفاضل وجمادات كقوله لا تنكحوا النسوة المذنبات لان النكاح لا يقع الا في الزمان لا في المكان
بأنها ماضية للتحقيق ولجل النقل الحاصل من اجل ذلك لا يفرق بين المذكر والمؤنث في اللفظ والحق كما ذكرنا
كلمات اعتبارا للصيغة العا ومنة كما في قولك صفتات بفتح العين اذا سميت بصفة واهل في الاصل اسم
دخله معنى الوصف فقبل في جملة اهلون وادخلوه التاء فصاروا اهلون كقوله لا تنكحوا النسوة المذنبات لان النكاح لا يقع الا في الزمان لا في المكان
والمعنى واليه هو في المجد كقوله لا تنكحوا النسوة المذنبات لان النكاح لا يقع الا في الزمان لا في المكان
اذا لم يولد بالبلد دعوى كقوله لا تنكحوا النسوة المذنبات لان النكاح لا يقع الا في الزمان لا في المكان
العين المضملة كقوله لا تنكحوا النسوة المذنبات لان النكاح لا يقع الا في الزمان لا في المكان
غير الصفة وفتح العين في الاصل كقوله لا تنكحوا النسوة المذنبات لان النكاح لا يقع الا في الزمان لا في المكان
ولذلك كانت احدى على منع العرف وسكن المضاف والعتل العيل استثنى لا وانما لم يقل العيل في نحو كقوله لا تنكحوا النسوة المذنبات لان النكاح لا يقع الا في الزمان لا في المكان

س

ت

خبرنا فالمضد روعى في المفعول لكونه كالفاعل للثواب له بان والفاعل ولا لئلا يكون كذا الفعل استتاع
 استعمال الفعل معاً وذلك ما علمه الى الفاعل كما ذكرنا في المفعول المطلق وقال الشيخ في بل الفاعل
 هو الالف والمفعول روعى في المفعول المقصود على المضد لانه انما عاين لا يتقدم بران وهو المانع
 كذا في المفعول لانه انما عاين على الفاعل المقصود وان لم يكن الفعل جازف لانه انما كان في شرطه انما عاين
 شرطه انما عاين لانه لا يتقدم بران وهو المانع كذا في المفعول المقصود وان لم يكن الفعل جازف لانه انما كان في شرطه انما عاين
 كان الحدف او جازف اعيد خلاف عمل نحو الفاعل او الفاعل هو الفاعل والاولى ان يقال الفعل للفعل على
 كل حال لا المضد وليس بخارج مقامه حقيقة بل هو كالفاعل مقامه كما ذكرنا في المضد يمنع المضد
 عن الفعل كما يمنع اسم الفاعل والمفعول لضعف معنى الفعل بسبب الضعيف الذي لا يدخل الالف
 ومن شرطه ان لا يوصف ولا يشتمل على العمل ويجوز عمل في موضع ما اضيف اليه المضد في اللفظ وهو الاربع
 للمضد المشاكلة في ظاهر الاعراب وانما يضاهي الى المحل اذا اخذ في العمل على اللفظ وهو الاربع الظاهر كما
 مر في باب الاستتاع وحمل التوابع على عمل الجوزور ايضا خلافا للعمري في الحقيقة قال لان الحقيقة هي
 الموصوف في المعنى والفاعل فيها واحد قال ابن جعفر هذه العلة موجودة في التاكيد وعطف البيان
 ايضا اختلاف التوكيد فانه من جملة اخرى والفاعل فيه غير الفاعل في الاول عند توكيد في عطف
 النسق قال الالف لسي الظاهر من كلامه سيبويه منع العمل على موضع الجوزور باسم الفاعل والصفة
 وبالمضد وفان جاء به هو العمل على المحل اصله تاجيلا او راسا انما فعل او موقفا من جزم ذلك
 المضاد ويجوز مثل هذا الاختلاف لقوة القرينة الثالثة وهذا الذي ذكره سيبويه هو الحق
 لانه انما يترك الظاهر الى المضد اذا كان المقدر في الفاعل من الظاهر من حيث كونه افعالا والظاهر
 حركة بناء كما في باريد الطريف واذا اتعد في الجمل على الظاهر كما مر في قوله طلب المقصود المطلق
 انما وقع المظنور فيه لكونه فاعلا خلفه اي خلفه المظنور بالحق وعمل اسم المضد على المضد
 وهو شيان اخدهما ما دل على معنى المضد رمز يد في اوله ميم كالمقتل بالمستخرج والثاني اسم
 العين مستعمل بمعنى المضد وكقوله اكثر اتعد رد الموت عنى وتعد عطا بك المائدة الزنا
 اي اعطاك والالف في الاصل اسم لما يعطى ويستعمل المضد بمعنى اسم الفاعل نحو ما عور
 اي غامر ومعنى اسم المفعول كقوله اذا لم يبعدي اذ هو من هو كما فيسوي فيه المذكور والمؤنث
 والجمع اعتبارا للاصل ويجوز تثنيتها وجمعها ايضا ويجوز ان يكون تأنيذا وفي المتضاد ما د
 عور ومن ذوات قولك في التثنية والاول ثبوتها كان في الحدف جزم من الحدث لكما لثنا
 به **قوله اسم الفاعل** ما اشتق من فعل كقوله في معنى الحدف وصيغته من الثلاثي في الحدف
 على فاعل ومن غير الثلاثي على صيغة المضارع عيم تصغيره وكسر ما قبل الآخر **قوله**
 ما اشتق من فعل اي من مضد وذلك على التقدير ان سيبويه يسمي المضد وفلا وحدها والدين
 قبله ليرسد الفعل نحو ضربت ويضرب وان كان مذهبنا بل في ان اسم الفاعل والمفعول
 مشتقان من الفعل فيشتق من المضد في الغمير في قوله لم تهاجر الى ان اسم الفاعل
 والقائم هو الحدث **قوله** من فاعل الا ان يقول لما قد ورد ذلك لما ذكرنا ان الجوزور لا يرد كذا في المفعول

جازف الفاعل

قصد الغليب وتخرج قولنا فاعله اسم المفعول والالف والوضع والزمان ويدخل فيه الصيغة المشبهة
 ولا يشمل اسم جميع الفاعلين يجوز يمدحنا بل عرو وانما قرب من فلان او متعبد منه وتخرج معه فان مضد
 الاحداث نسبة بين الفاعل والمفعول لا يفور لانهما معينا لكون الاخر **قوله** معنى الحدف وتخرج
 الصيغة المشبهة لان وضعها على الاطلاق لا يجوز ولا الاستمرار وان قصد لها الحدف وتخرج الى
 صيغة اسم الفاعل فيقول في حسن جازف لان او عدا انما عاين في ضبط وضار به كذا في
 مضد في الاخر صيغة مشبهة وتخرج بهذا القيد ايضا عاين على وزن الفعل اذ الهمزة بمعنى الحدف وتخرج
 وشارب ومقصور وكذا ان يقال ان قصد الاستمرار فيها عاين وضار بها عاين الحدف كما في قوله
 الله عاين وكان انما عاين وضار بها عاين لانهما معينا لكون الاخر **قوله** الثلاثي المحدود اي غير المزيد فيه نحو
 اخرج ما شقح قال الشيخ ويوسى في لفظ الفاعل الذي يجوز ان اسم الفاعل الثلاثي لا يشترط
 الثلاثي في جعله الفاعل الباب له فلو تقولوا اسم المفعول والمستفعل في ما فات لفظ الالف ليس المضد
 بقوله اسم الفاعل اسم الصيغة لا الالف على وزن اسم الفاعل بل المراد اسم المفعول الذي لا يترك الفاعل
 والمفعول والمفعول معنى الذي فعل الشيء فيقال اسم المفعول بل لانهما معينا لكون الاخر **قوله** الثلاثي المحدود اي غير المزيد فيه نحو
 على من يفعل الفعل كالمكسور والمدحرج والجاهل والضاير لان الالف فيهما في الالف الصيغة ان
 فعل ضار لهما والقاعد والخرج والمستخرج كان شيئا **قوله** ومر غير الثلاثي مثل الثلاثي والزيادة
 فالواحد في الحدف والمحقق الرابع في المشبه الرابع فيكون الجميع بوزن مضارعه المسمى للفاعل مبع
 متضمنة في موضع حرف المضارعة وكسر ما قبل الآخر ان لم يكن في المضارع كسورا كمنه مدحرج ونظرا
 واما كسرين فمفعول ابتداء العن او ضم عينه ابتداء للهمزة في ثمنين ومنين وثمانين **قوله** استغنى
 عن فعل فاعل نحو اعشيت هو فاعل وشب او ررس هو ادر في يقع هو تابع وعينه قوله تعالى
 وارسلنا الرياح لواء على بعض الشاويلا وقد استغنى عن مفعلي بكسر العين بمفعول يفتحها في قوله
 هو مشبه واحسن هو محسن والفرع في فلس هو مفعول قالوا ولما جاعل بمعنى مفعول نحو ما د
 اي من فوق وعطفه واحسن اي من ضيقه والاولى ان يكون على النسب كبايل وناسب اذ لا يلزم ان يكون
 فاعل الذي بمعنى النسب مما لا فصل له كبايل نحو ايضا كونه بمثابة الفعل في شرك النسب واسم
 والفاعل في اللفظ وكذا قبل كون اسم الفاعل بوزن المفعول كقوله تعالى كان وعده ما يباي اباي
 والاولى ان لا يثبت الامر اي فعله هو معنى قوله كان وعده مفعولا **قوله** ويعمل على فعله بشرط
 معني الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه او الحرز او ما فان كان الماضي وتحت الاضافة معني
 خلافا للكتابي وان كان مفعول اخر بفعل مضد نحو يمدحنا بل عرو وجمعا اشرفان دخلت الامر فاعل
 مروت بالاضراب اليه اسم المستوي الجميع **قوله** وانما اشتد فيه الحال والاستقبال للمفعول
 المفعول كذا في الفاعل كما ذكرنا في باب الاضافة انما لا يخرج في الرفع الى شرط زمان وانما اشتد احد
 الزمانين لانهما يشابهان للفعل لفظا ومعني لانه اذا كان معني الماضي معناه معني لا لفظا لانه لا
 يؤاثره مستر **قوله** والاعتماد على صاحبه **قوله** اعلم ان اسم الفاعل والمفعول مع مشابهة الفعل
 لفظا ومعني لا يجوز ان يمدح في الفاعل والمفعول بل ان طلبهما في الفعل فاعلم انهما على خلاف

مر
 مر
 الفاعل

رب

ان موصو طرف لشاهها ولو كان لكليل انما فلا استبدال فيه لانه طرف يكفبه وانما الفعل
 واعتمد زله بان كليل بمعنى كل في وهما مفعول على الجار مجازا فان اعتمد قوله فاعل انما لغة
 مفعول **قلت** لا استبدال بالمتعل ولا سيما اذا كان بعد واستبدال سببه يدل على فعل بقوله
 حذر زامورا ما يحتاج وامر ما ليس من اجتهاد من الاقدار ومنعه غير وقال ان البيت مصبوع
 بروي عن الاجتنان سببه سالف من شاهد في بقية فعل فعلت له هذا البيت اما اذا لم يكن فعل
 وفعل فاعل اليه اسم الفاعل كطريف وكريم وطير وطير فاعل في انما لا يصح ان ادخلنا
 في ابيته المبالغة في الصفات المشبهة وقد جعل بالغة مفعول كقوله تعالى عذاب الشير
 على راي وقوله امرى بجانته الداء على الصنيع يوزن في واحدا في مجموع واتما الفعل بمعنى الفاعل كالمجلس
 والجبب فليس للمبالغة فلا يعمل الفاعل عند الكوفيين لا يعمل شيئا من ابيته المبالغة لغوات الصفة
 التي لها شأنه الفاعل في اجزاء تعدد ما مشوب هو عند من فعل بقوله وقال البصريون
 انما جعل مع فوات المشبهة اللفظي لغير المبالغة في المعنى ذلك التقصان وانما فاعل في الاسم
 الفاعل المشابه للفعل فلا يقصر عن الصفة المشبهة في شايقة اسم الفاعل ومن شغل في شرط في
 الحال ولا استبدال كما في شرط في الصفة المشبهة وقال ابن ابي عمير لا يعمل معنى الماص كاسم الفاعل
 والاسماء المشبهة ظاهرة في كونها المبالغة لا سيما في الاستمرار وجعل شيئا المبالغة ومجموعا
 كان او مكررا **قال** ثم رادوا انهم في قومه عطفه ذنبهم غير مجزئ وتقدم مفعول بلبنة المبالغة
 عليها جاز كما في اسم الفاعل ومنعه الفاعل الضعيف وهذا دليل على ان العمل لما عطف **قوله** المشي
 والمجموع مثله اي بعلان على اسم الفاعل اما المشي فجمعا للامثلة فظاهر انما صيغة الواحدة
 التي بها كان اسم الفاعل يشابه الفعل واتما جمع المكسر فلكونه في فرع الواحد فاعل من جعل به وهو
 عوافد **قال** حلك النطاق فشب غير معتدل **قوله** ويحذف في النون مع الفعل والمترية فبقيا
اول يعني التعريف فحول للامرو بال فعل النصب كقوله حافظوا عترة العشرة لا ياتهم من رايهم
 نطفه وذلك لان الامر موصولة وقد ظاهرا الفصل نصبا لمفعول جازا التحذير تحذف النون
 كما حذف في الموصولة في قوله اي كليب انما **قال** فتلا المولود وفصحا الاعلان وقال
 وان الذي جازنا بعلج دما ومعه همر الفوم على القوم تا ارحا لدما واتخذوا النون مع الجز
 كالتصا ربوا زيد فلا ضافة ويشترط في عمل اسم الفاعل في المفعول ان لا يكونا منصوبين ولا موصولين
 لان التصغير والوصف يخرجان عن تناوبه بالفعل فيخرج من التثنية والجمع ويحذف بعض عمل
 المصغر والموصوف قياسا على المشي والمجموع وليس بشي لما ذكرنا وانما فاعل المفعول في قوله
 فانما جازكون المعنى لظرفا في كيبه واجهة الفعل **واعلم** انه قد جاز في الشدة فصل اسم الفاعل المضاف
 الى مفعوله عنه مطلق قال ذكر ارجل الحمار جازا اذا ارادوا ان يخلطوا به اي يخلطوا به اي كراؤ جازا
 وقد شد ايضا الفصل بالمفعول نحو معطي الد وهرج وكما في الصفة نحو قوله تعالى فقل لا تأخذوا
 بالدينار على الجور وباسم الفاعل فان كان بمعنى الماضي نحو هذا الضارب زيد ولسر جازا لفظا وارج المطلق
 مجازا لفظا والنصب جازا لكن باعتبار فعل يفسر لفظ اسم الفاعل وان لم يعمل ولذلك تحذف ويكون

اسم المفعول

ذلك المقدار الاما صلا في المفسر الا ان يكون هناك ما يدل على خلافه نحو هذا ضارب زيد اسرع
 عذرا وان كان معنى الحال والاستقبال جازا النصب والجر والجر في اللفظ اولى في معنى الحال لان
 النصب مجازا في الحال ويعامل بقدره فان كان مجازا لم يتقدم كقوله قد حب سببه به فقد ترسم الفاعل
 اولى من تقدم به الفعل لئلا يفسد المقدار الظاهر انشد سببه به فعل انت يا حذر في انما فاعل
 او عطف وت اعاون بن حذاف **قوله** اسم المفعول ما اشتق من فعل من وقع عليه وصيغته من الثلاثي
 على مفعول مضروب ومن غيره على خمسة الفاعل بضم مضمومة وخ في ما قبل الآخر كخرج ومشتق وامر
 في الفعل الاشتراط كما في الفاعل مثل زيد مفعلي تلامذة درهما **اول** قوله في قوله يعني وقع عليه وجر
 تجري الموضع عليه ليدخل نحو او جئت ضربه فهو موجد وعلمت عد من جازك فهو مفعول وجر اسم المفعول
 مع اسم المفعول في الحقيقة هو المصداق اذا مراد المفعول به العقل اي وقع عليه ليدخل
 حرف الجر فصار الضمير مفعولا فاستقر لان الحاد والمجوز كان مفعول ما لم يقع عليه وكان قايما
 ان يكون على لونه فصار كاسم الفاعل فيقال ضربت مضرث فهو مضرث كاسم الفاعل
 حذف الحرف في باب اهل في فعل قصه والتعريف احد الفرق في الثلاثي والمبالغة في التعريف
 اخيه وهو اشتراط الفاعل لانه وان كان في مطلق الحركات والسكنات كضارعه لكن ليس الزيادة
 في موضع الزيادة وذلك الحركات في اكثرها كما تدعى بضمير هو نا حذر ومجد هو خامد واتما اسم الفاعل
 من اصل هو كضارعه في موضع الزيادة وفي غير الحركات تدعى بزيادة الواو ففصحوا اليهم
 واليلا في ايمان بعد عما او قوم مستقل قليل كغزوم والمولود وعطوفور في اسم المفعول
 ومن الثلاثي بعد التعريف المذكور كالحاري على الفعل لان حنة المبرق قد رت والواو في الناحية
 من الاشتبايح كقوله ادنو فانظروا وصيغته من جميع الثلاثي على وزن مفعول ومن غير الثلاثي
 على وزن اسم الفاعل منه الا في فتح ما قبل الآخر لانه في ضارعه الذي يعمل عمله اي المصراع
 المبني للمفعول وقد شد اضغفت الشئ هو مضعوف اي جازا مضاعفا **قوله** وامر في الفعل
 والاشتراط كما في اسم الفاعل يعني واتاه في عمله عمل فعله اي المضارع المبني للمفعول كمال اسم الفاعل
 في عمله عمل الفعل الذي هو المبني للفاعل وكما في الاشتراط الخاف والاستقبال والاعتماد على ضامه
 وخفي الاستقبال والاعتماد على الضامه لا عاذا فلا يحتاج في عمل الرفع الى شرطان
 كما بين في باب الاحاطة وليس في كلام المتقدمين ما يدل على اشتراط الحال والاستقبال في اسم
 المفعول لكن المتقدمين كاي على ومن بعده صرحوا باشتراط ذلك في كاي في الفاعل فان كان الفعل
 متعدي ياتي اسم المفعول منه بلا قيد حرف جر كما مر في باب المفعول به وان كان لا ياتي فاعل
 نحو جاز لجر بئاسم المفعول صرحوا كما في جازنا الفعل المبني للمفعول منه اذا استدل له من المتد
 اليه فلا يقال المذموب كما لا يقال ذنب وان تعدي الى الجوز وجازا بئاسم المفعول منه مشددا
 الى ذلك الجاز والمجوز ونحو سرت الى التلذذ فهو مسير اليه وكذا في متعد حذف منه ما هو المفعول
 به وتعدي نحو جاز لجر ومنبت عن القوس في مربي قلمها والمرمي هو النهم ومنه في ضمير اسم المفعول
 اي اسم المفعول به والمفعول هو المصداق كما ذكرنا وان اسند الامر الى الطرفين فلا يطاق تحذف ولا

235

فَادْعِيْنَا

الانما وفي الله تعالى **قوله** اعلان من شانه الفعل في الاعرف الاشهر الاشهر ويط التفضيل للفعل
 ضعيفه وكذا الاسم الفاعل انما كانت في الضعفه المشبهه فلا يرفع الاسم الظاهر في الاعرف الاشهر
 الاشهر ويط كما في وكفى فليس من العرب رفعه لا باعتبار تلك الشئ وطع من رت رجل الفعل
 منه ائوه ورجل خير منه عمه وليس في ذلك مشهور ويزيد مع المظهر المستتر الذي هو فاعله لان مثل هذا الفعل
 يحتاج الى الفاعل القابل له كالمفعول به كطعم من تغتفون على انه لا ينصبه بل ان وجد بعد ما هو في ذلك قال
 في انما الفعل الناصب له فان قيل هو اعم من قبل من قبله اي اعم من كل احد بعد من قبله وكذا قوله
 واخرب منا بالشيء من القوا انما ولا ينصب شيعة المفعول كالحسن الوجه اما لا لا ينصب للمفعول
 فلا ينصب انما شيعة واما لان نصب ذلك في الضعفه في رفع كامة وقوم فوطية للاصاحبة الى ما كان
 من رفعه ولا يرفع الفاعل الظاهر الا بالشرط التي هي وان رفع ذلك لا يضاف اليه هذا او يتعدى الفعل
 التفضيل الى المفعول به الذي كان الفعل قبل انما الفعل باللام نحو احرب منك زيد وذلك الضعفه في شانه
 للفعل واسم الفاعل واد اجاز لك ان تدبر اسم الفاعل والمقدر باللام والاعتماد الى المفعول
 نحو من زيد شد يد وانما ضرب زيد مع فانه ما وجب ذلك في الفعل التفضيل لضعفه وان كان المفعول
 به بالفعل فممن منه معنى العلم او الجهل فعلى الفعل المصوغ منه بالياء نحو انا اعمه وكذا اذرى اعمه
 واجمل وذلك لان الفاعل انما يدرك في متعديها المتأخر طرقت يد وجعلت يد وكذا اسم الفاعل
 والمقدر دحرا ناعا لربه وجا هيل به وان كان المفعول به يتعدى اليه يعرف المرفوع بالياء الاصل
 بذلك الحرف ايضا انا امرت منك زيد وارجى منك بالكتاب ويتعدى الى اول مفعول تامسكون
 وطع باللام وسبق ما شانه في اليا مع منصوبه ناسخا انما كعبك فيك والنياب واعلم انك لست تطلقا
 وكذا انما ليس ان يتعدى الى الثاني ايضا باللام لان الفعل لا يتعدى في جزمه فليكن المفعول
 الى اثنين من نوع واحد كالمفعول بهما او ما بين او ما بين فانه يكون من نوع كقولك ذريت في المذموم
 انما حاز وكذا في المذموم في العراق في بعد ادا وفي زمان في الحاضر في كل واحد من كل واحد واستغنى عن الضمير
 لشبهه المرفوع فان اختلف متعديا المرفوع نحو من زيد يعمى ويضع حرجا والقصص ثا منها المذكور
 عند التوكيد بان الفعل نصبه بنفسه للاضطرار اليه وعنده الكسر بين الفعل فقد رمد له علبه
 بالفعل فيكون ثاى مفعول الفعل مع مفعوله الاول متحد فين الى انا اكعبك لك لعمرك وكونه الشا
 واعلم انك لا بد اعلمه متطلقا ولا يجوز انما المفعول المحذوف بالفعل لوجه لا يتصور في الامام لان الامام
 فلا ذكر تا وانما منصوب بالانه لا ينصب المفعول كما مر في قوله صاحبنا في نحو من احد المفعولين والاخر
 في باب قلت فالاولى ان يقال هو شانه ذلك علما وانه مستطافا او علما بان زيد انما يطابق **قلت** انما
 هذا كله وانما من التكلف احسن من انما لان كان الفعل لفظه منه الحديث او البعض فعلى
 الى ما هو القابل للمعنى ان الحديث والبعض باي نحو هو احسن الى واخيه الى واخيه الى واخيه الى واخيه الى
 وانما البك واكره اليك لان الفاعل لا يتعدى الى البعض والحجب الى ايضا كقولك على جيب ابيض
 الايمان وكذا البكر وكذا معنى المفعول كاحد واسم وجب وقد مر في غير هذا في قوله
 الى المفعول من اي فعل كان من كان قد مر وهذا هو المفعول كاحصل لافضل وهو في هذه الضعفه و

افضل

افضل التفضيل الطرف لاكتفاء به راحة الفعل في الحال لشانه له نحو زيد احسن منك اليوم كذا
 والتميز نحو احسن منك ونحو لا بد بنصبه ما قبله عن معنى الفعل ايضا نحو كذا **قوله** اما اذا
 كان الشئ في اخر هذه الافعال لفاعله الظاهر في شانه لا ضعف **قوله** شئ هو بخلاف الثاني المذكور
 وذلك لان ضعفه **قوله** وهو اي افضل في المعنى ليسيب اي متعلق لذلك الشئ والاشهر في الظاهر
 ان يقال في المتعلق السبب لا المسبب واحسن في شانه المتعلق رجلا وهو الكمال ان احسن في
 الحقيقة هو الكمال لا الرجل **قوله** صفة سبب اي ذلك المتعلق الذي هو الكمال اذا اعتبرت الاول
 اي ما يجب الفعل هو بخلاف في شانه افضل **قوله** على نفسه الضمير للسبب اي هو اذا اعتبرت الاول
 تفصيل واذا اعتبرت غير ذلك الاول وهو في شانه لا يكون مفعولا عليه **قوله** متعديا صفة مضمرة
 محذوف اي مفضل تفصيلا لضعفه اي لم يكن ذلك المتعلق باختيار الاول فاضلا وباعتبار الثاني
 بل هو باعتبار الثاني فاضل وباعتبار الاول مفضل وبخلافه باعتبار الاول مساوية حاله باعتبار
 الثاني والمراد في مثل هذا المثال انه باعتبار الثاني فاضل وباعتبار الاول مفضل فالكمل
 الذي في عين زيد بفضل الكمال الذي في عين جميع الرجال وانما قلت جميع الرجال مع ان لفظ
 في المثال المذكور مرفوع لا نه تكرر في سياق التي يتكون عاينه ان قيل كيف يتعلق قوله باعتبار
 الاول وباعتبار غيره بقوله مفضل وقد اتفق النحاة على انه لا يتعدى الفعل وشبهه نحو في شانه
 الى اثنين من نوع واحد كما مر **قلت** باعتبار الاول وباعتبار الثاني حالان الاول من الضمير
 المرفوع في مفضل والثاني من قوله نفسه اي مثل شانه اعتبار الاول ومقتضى انه لا يقول بفضله
 زيد او كذا غير ذلك ومعنى قوله باعتبار الاول اي بالنظر اليه يقال اعتبرت الشاى نظرت
 اليه واعتبرت حالة **قوله** لا نه بمعنى حسن قال المصنف انما لم يعمل لا نه لم يكن له فعل من كسبه
 معناه من يعمل ذلك الفعل كالكامل واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر
 واحسن ما هنا بمعنى حسن العاين ما اريته وخلاص في عبيد الكمال حسنا مثل حسنه في عين زيد
 فعل افضل لان في هذه المكان ضلعا معناه **قلت** هذه العلة التي اوردها مطرد في جميع افضل
 التفضيل فيلزمه ان يحراز وضعه للظاهر مطرد او ذلك لان معنى تزيت رجل احسن منه او اى
 حسنا بيده اكثر من حسنه كالمن احسن في عبيد الكمال منه في عين زيد احسن الكمال في عينه مثل
 حسنه في عين زيد **قوله** مع التفتير لو رغبوا في القليل يسويوه وهو ان افضل افعالهم منها ضعيف
 مشا بهته لاسم الفاعل للاضطرار الى العمل لانه لو لم يعمل لزم رفعه بالابتداء فيكون الكمال مستندا
 كما في قولك تزيت رجل احسن منه اذ رفع احسن والجملة صفة لرجلا ولا يجوز ذلك لان قولك
 فقد الكمال متعلق باحسن فتكون قد فصلت بين القابل للضعف ومعمول به لا يجوز ذلك في
 قد يجوز ذلك في القابل للقوى نحو زيد كان عرجا وعرجا باو عن ههنا بالاجنبى لا يكون من جملة
 ذلك الاعمال الذي لا تغاير له بذلك القابل بوجه كيف والكمل منتهى او احسن غيره فله بدو
 تغاير من هذا الوجه وعنده الكساي والقوا ليس الفصل ههنا باجنى لان الميزة المفعول عند ههنا
 للغير كذا في اول الكتاب **فان قلت** قد مر منه على الكمال لا يلزم الفصل بين القابل والمفعول

تولين

عند سبويه باجني قلت بقي الضمير منه واجبا الى غير ذلك وروى في سبويه بطور مع كوال الكلام
 مثبنا ايضا نحو زوت برجل احسن في تحته الكمال منه في عين زيد ونقل عن الماuryي نحو اذ ذلك في البيت
 والسباع لم يثبت الا في المعنى ولا يثبت في ذلك ما قيل في ذلك وان لم يكن صريحا فيه نحو قلنا
 زابت ونجلا احسن **قوله** وان ان تقول يعني ان في مثل هذا المثال كالمعطوف بالضم والمضارع كوزة
 ونجلا احسن من الاول وهو ان تحذف المضارع الجوزي من تحت الجر الذي اقبل على الاسم الذي ذكرنا انه غير
 الاول فتقول بك لعل منه في عين زيد من عين زيد وهو على حذف المضارع أي من كل عين زيد لا في
 بعض الكمال على الكمال الكمال على العين ومن التفضيل على التفضيل **قوله** وان قد رتب ذكر
 العين الى الكلام كالكلام الثاني وهو قد يسمي الاسم الذي قلنا انه غير الاول على الفعل التفضيل
 والاعلى كلمة التفضيل وتحت في هذا الترتيب المرفوع من المضارع وهو قد يكون مازا في عين زيد
 احسن فيهما الكمال تجازت هذه المسئلة وان لم يكن فيها فصل ظاهر ولو فصلها بالابتداء لانها في الاول
 ولا من التفضيلية مع مجزوءها من هذا ما هي ايضا في هذا السبب المرفوع وقول احسن في هذه
 العتاة بدل من قولك كعين زيد أي عينا احسن في الكمال وذلك ان معنى ما رتب كعين زيد ان يكون
 زيد ولا رتبة على ما معنى ما رتب احسن من كعين زيد اي رتبة على ان يكون احسن من زيد في الخبر
 اعطاء على المعنى فتقول مازا انك كعين زيد اي رتبة على ان يكون احسن من زيد في الخبر
 يكون الكمال في ذلك لان الاول احسن لانك ذكرت ان العيون الضمير من زيد ولو لم يذكر
 ان التضمن في اي شيء وان يكون احسن في الكمال صفة لفظ الكمال كعين زيد لا يكون المعنى
 مازا في مثل عين زيد في حصر الكمال في مازا الية على ما في حصر الكمال في مازا الية على ما في حصر الكمال في مازا الية
 رتبة عليه في ذلك الوصف في حالة واحدة وانما استعملت في هذه العتاة مما عرفت المرفوع في الحالة
 قولك كعين زيد عليه لان معناه كافا في الكمال دونها في حصر الكمال في هذا هو المستفاد بعينه
 من قولك احسن في الكمال منه في عين زيد **قوله** كواي السباع وادى بانتصاب وادى تا على المعنى
 لا ادي وقوله كواي حال منه لان صفة النكرة اذا اتفقت عليها انتصب على الحالية ويجوز ان يكون عطف
 بيان لفظ كواي والكاف صيغة وبعنوان يكون تمييز القول عند بي مثل زيد وتلا وتجو ان يكون
 باقلا لا من كواي السباع وكوف به ركب منهم كواي السباع **قوله** ولا اي الو او اعراضه **قوله** حين
 نظر لظرف لمعنى الكاف اي وادى يشبه وادى السباع وقت اعلامة ما في قوله تلو اي انه متضاد رتبة
 على حذف المضارع أي وقت وقابله الساعون وهو ظرف لا خوف وهو معنى المفعول كاشهر واحسن
قوله ما يشبه اي تلتا وتو فتا هو فعله من تركيب اي تلتا اي تلتا وهو منصوب على التميز
 من باقي قولك هو احسن منك فورا يكون في المعنى فاعلامه مضاعفا الى المرفوع بافضل الى احسن فانه اقل
 تامة رتبة في قولك ولو عرفت بالعتاة الاولى قلت ولا اي وادى اقل به ركب منهم فورا بالسباع كقولك عليه
 الصادة مامن المرامح الى الله في ما الصور منه في عشر ذي الحجة وتو عرفت بالعتاة الثانية قلت ولا اي
 وادى اقل به ركب منهم فورا بالسباع تفرق بين الاما والجملة رتبة على ما في قوله عليه السلام في قوله
قوله الفعل ما دل على معني في نفسه مقدرين باحد الاثرين **قوله** وان نحو اصره

منه من الاربعة والاربعون
 من الاربعة والاربعون
 من الاربعة والاربعون
 من الاربعة والاربعون
 من الاربعة والاربعون

دخول تد والسين والجواز من لحوق فاضلت والاقا ثبت التاكيد **قوله** قوله في نفسه يخرج الحرف قوله فتع
 باحد الاربعة والاربعون الى الماuryي والحال والاستقبال يخرج الاسم وكل اعتبار من ورد على وجه واحد الاسماء على قولنا
 كل اسم فهو غير مقدر على الاعراض بآب الغنوق واسم الفاعل فهو وارد على عين هذا الفعل على قولنا كل اسم
 مقدر هو اسم من الاعراض من المضارع والاضاعا غير المتصرفه كعين في شبهة فهو وارد على طرفه هذا الفعل اي
 قولنا كل فعل فهو مقدر على الاعراض من الماضي ما لثقت في هذا الاسم وانما الخلق قد با الفعل
 لانه مرفوع في تحقيق الفعل مع التفرع والواقع في الماضي مع التقلب على المضارع وانما التبين وسوف هتيا
 سبويه حرف تنفيل وتثنية وتأخر الفعل الى الزمان المستقبل وتقدم التثنية على الحال بقاء نفسه لخلق
 اي وسبويه وسوف اكثر تفضيلا من السين وتختلف سوف عندنا في زمانين سو قد يقال بين قلب الروايات
 وقد تحذف الروايات وتكون النما التي كان عركها التاكيد وفيل في السين متفوض من سوف ولا في التثنية
 الحرف على قلب الفعل وانما الخلق بالفعل كونهما متفوضين للدلالة على تأخر الفعل من حال الى الاستد
 واختر الجواز من الاعراض لانه لا يرد في الاسماء ما ذكرنا انهم هو الاسماء لاشياء في الاعراض كالحركات والظروف
 والفعل هو الفعل بغير عتاة على الاستاء في الاعراض مما لا يكون من عمله وهو الجواز فنقل الجواز على الشيء بدل
 الحرف في نحو رماي ساكوا ولو اكرهه الخروج من اجتماع الحجة لميسر اعادة كون المضارع السمع مجزوءا مسبقا
 على السكون لان على تاسي جازا في الرفع يظهر فيه لا نظما ولا تقييدا وذلك لان اصل كلمة الساكوا كانت افعلا فجازا
 ان تكون تامة الاخر ومن مشعر لا يطلب العلة لعل على السكون وانما هي كمالا كونه غير هذا الكلمة غاها اصله
 الى حالة اخرى لفظا وتقدم في اشتقاق ان نحو في تميزه وروى في بعض من الغرض وادى واخر وانما زيد
 الاخر ليكون في قايين العرب التقدم راعا لكون السين في ذلك لانه تحذف في الفعل على الاعراض اذ كان حرفا
 بوجهه سكونه انما يستحقا الحركة تحمله لاني اي حرف العلة ليكون تذيلا على ذلك ليس الاعراض في هذا
 ليس عند ايضا لان محل الاعراض في الحرف الاخر بلا علة مخرجا في خلاف فانما انبت حرف الاعراض
 ليكون الاعراض مقدر وانه فان هي لا تستلزم ان العامل لما يكون عامل لا تنبوا اخر الكلمة غاها اصله
 بل انما يكون عامل لا تنبوا من حالة الى حالة اخرى مستو كانت الحالة الاولى اصلا اخر الكلمة اي السكون
 او حالة اخرى عامل لا تنبوا من حالة الى حالة اخرى مستو كانت الحالة الاولى اصلا اخر الكلمة اي السكون
 الذي هو متفوض وقدره متوقع الاسم وتقدمه عن العوامل الى السكون وذلك لان عامل الرفع في المضارع
 مقدر عليه عامل النصب والمحرر اذ عامل الرفع هو النصب وعندهما هو العامل عند النصب وهو في قوله مع
 الاسم فيكون اعراضا على الرفع **قوله** ليس في الرفع اثر الجواز وعندهما هو العامل عند النصب وهو في قوله مع
 الى وال عامل الرفع اي الواقع او النصب على عامل الرفع انما هو العامل عند النصب وهو في قوله مع
 الرفع اثر الرفع وال عامل الرفع وقدره متوقع الاسم وتقدمه عن العوامل الى السكون وذلك لان عامل الرفع في المضارع
 جازا ما قد يكون في نفسه قول النما ان يقال ان الناصب على الرفع الى بدل وهو النصب والجواز
 بطله لا الى بدل فهو ليسوا الناصب جازا لان تعريفه بآثره الوجودي اولى بترقيقه بآثره العدمي
 ولما لم يكن الجواز وجودي عرفوه بالعدم فيسمى جازا لان تعريفه بآثره الوجودي اولى بترقيقه بآثره العدمي
 فيجوز ان لا يكون في نفسه جازا لان الرفع لا الى بدل وقدره متوقع الاسم وتقدمه عن العوامل الى السكون وذلك لان عامل الرفع في المضارع

اثر الجواز وعندهما هو العامل عند النصب وهو في قوله مع
 الى وال عامل الرفع اي الواقع او النصب على عامل الرفع انما هو العامل عند النصب وهو في قوله مع

المضارع بحرف المضارعة فيكون الحاضر الظاهري مستقلاً للرفع الثابت بثبوت عامله وما تعلقه
فبعد ذلك من اتخاذ رفع بسبب روال الرفع الى الجازم مرة الى روال الرفع لان عامل الرفع ثابت مع
الماضي فكيف يثبت روال الرفع الى الجازم الى عامله ليرد الاعراض المذكورة **قوله** ويحذف ما قبل
يعني يوافق الرفع بالماضي في الرفع البارز لانه اختص بالفعل لان الاسم يستحق مشاء ويحذف منه الثالثة
الاولى والواو فلو حذفت الرفع البارز لاجتمع في المشي الغان وفي الجمع واوان فان لم تحذف احداهما
استحقاق ان حذف الرفع **قوله** انما انما تاتي الساكنة لا تاتي الساكنة للفرق بينهما وبين الساكنة
للاسم وكان اولي بالسكون من الاسمية لانه الاسر وتقل الفعل **قوله** الفصل الماضي
وما قبل من انما تاتي الساكنة من غير الضمير المرفوع المتحرك بالواو **قوله** قوله لما دل على فعل ذلك
حتى لا يلتصق باسمه وخوفاً من التلصق الى التصريح بلفظ الفعل لانه في قسمه الاتصال **قوله** قبل
زمانك اي قبل زمان لفظ المتلفظ به لاجل وجه الحكاية ليدخل فيه خبره في قولك اليوم يقول
زيد بعد قد خرجت اسر فخرجت متاخراً ان لم يدل فانه على زمان قبل زمان المتلفظ به ويخرج عن هذا
مخرج في قولك اليوم قال زيد اول من اسر فخرج عداه فانه دل على زمان قبل زمان لفظ الحكاية
واكثر ما يستعمل في الالتفات اليها من امثلة الفعل الماضي نحو **قوله** واشتريت والفرق بين هذا والآخر
ما بين المقصود به الحال ان قولك اسير لانه لم يمتدح خارج فحصل فيه هذا اللفظ بقصد هذا
اللفظ فخطا بقصد ذلك الخارج فان حصلت المطابقة المقصودة فالله لا مرد في والآخر كدبت
واتلعت الانشائي فانه لا خارج له تقصيد فخطا بقصد بل الشيخ فحصل في الحال هذا اللفظ وهذا اللفظ
موجب له فلا قيل ان الكلام الانشائي لا يدخل الضمير في الكذب وذلك لان معنى الكذب في المطابقة للكلام
الخارج والكذب عند منوطا بقصد فادركت خارج فكيف يكون المطابقة وعدتها **قوله** اعلم ان الماضي
يصحرف الى الاستقبال بالانشاء الطلبي اما دعاه نحو رحل الله واما امره كقوله كرم الله وجهه في النعم
اجز امره وقوله اسي اخاه بنفسه هو ينصرف ايضا اليه بالاختيار من الامور المستقبلة مع قصد القطع
بوقوعها كقوله تعالى ونادى اصحاب النار اخذوا خيولهم وبيوتهم الذين والعلية في الموضعين انه منجب
ازادة المتكلم في رفع الفعل فخطا كانه وقع ومتى مشى هو غير متصرف اليه اذا كان متصرفاً لا كان
في جواب القسم نحو والله لا ففانك وان ففانك فلا يلزم من كونه بالماضي لانه في معنى **قوله**
والله لا عذبتهم بقدرها سقروا وينقلب ايضا اليه بدخول ان الشرطية وما ينصرف معها **قوله** ويحذف
الانشاء عن الظرف المتخالف نحو نادى وشارق وما دامت السموات والارض ما معنى الى ان دامت السموات
او كذا وقوله ينبغي مما على المضي كقوله وكنت عليهم شهيداً ما دمت منهم ويحذف المضي والاستقبال بعد
خرج النسبة نحو سوا اعلمت افرقت وكنة فخطا ويحذف لان في التلافة راحة الشرط وكذا
نقد حرف الضمير لا يحصل الطلب والتعريف كما يجب في بابه وكذا اذا كان صلة لموصول نحو هو
مبتدأ او صفة لتكره غائبة كذلك نحو الذي اناني فله ربه وكل من قبل الا في فله ربه لان فله
والوجه الشرط كذا كذا في باطل مستند **قوله** ينبغي على الغنى **قوله** اما بقاؤه هذا الفصل لما ذكرنا
في اول الكتاب وانما بناؤه على الحركة فلهذا صنفه الاسم بوقوعه من غير ان يوصل ضرب

اي مناروب فالمضارع لما شابهه المشابهة الشائفة استحق الاعراب وهو مشاء فلهذا مشاء فلهذا مشاء فلهذا مشاء
البناء على الحركة وانما المشاء في المضارع في المرفوع المذكور قبل فحصل بالفتح نقل الفعل لفظاً ولا
بعد فلا تلاماً شيئاً ساكن الاوسط بالاصالة ومعنى يلا لانه على المضارع والزمان وبقوله المرفوع دايم
والمضروب كذا فاذا اتصل به ضمير مرفوع متحرك ساكن اخره كراهية اربع فخرجت كانت ففانها كالحركة
الواحدة وانما كان الضمير المرفوع المتصل بكراهية لان الضمير المتصل هو كراهية فخرجت كانت ففانها كالحركة
والاسم اذا كان قاعلاً ومفعولاً لا يجمعون في كلمة واحدة بين اربع فخرجت كانت ففانها كالحركة
فخرجت كانت ففانها كالحركة فخرجت كانت ففانها كالحركة فخرجت كانت ففانها كالحركة
المرفوع الشاكي نحو ضارفاً لا يسكن معاً بعد اربع فخرجت كانت ففانها كالحركة فخرجت كانت ففانها كالحركة
الواو **قوله** المضارع ما اشبه الاسم باحد حروف تاءت لوقوعه مشركاً بتخصيصه باليسر فخرجت كانت ففانها كالحركة
فخرجت كانت ففانها كالحركة فخرجت كانت ففانها كالحركة فخرجت كانت ففانها كالحركة
مفعول في الزمان مفتوح فيما سواه ولا يعرف من لعل غيره اذا اتصل به يكون في قولك فخرجت كانت ففانها كالحركة
قوله فلهذا تسمية الاسر في الفعل الذي يشبه الاسر فخرجت كانت ففانها كالحركة فخرجت كانت ففانها كالحركة
الاخذ ومعنى المضارعة في اللغة المشابهة مشقة من الضرع كان كلا الشبهين ارتفعاً من روعا
فهذا الخوان روعاً عايناً في السجل اذ الخذل واجد منه معالجة من الضرع ونفاً لا وفك الرضاع
قوله باحد حروف تاءت ليس بما في الوجه المضارع لانه يما ففانها كالحركة فخرجت كانت ففانها كالحركة
وانما هي التسمية اذ راداً وهذا المرفوع على اول الماضي مع تغيير بعض حركاته سبب حصول اللفظ
مشابهة المضارع للاسم وتلا الجمة وقوعه مشركاً كالحركة ففانها كالحركة فخرجت كانت ففانها كالحركة
في القوة **قوله** باحد حروف تاءت عرج الماضي **قوله** لوقوعه مشركاً بمان الوجه مشابهة المضارع
لما في الاسر وانما تسمية الاسر في الفعل جامدة في الماوية وصلاحيته الحال والاستقبال فلهذا
عمل على كانه قد مر **قوله** لوقوعه مشركاً كالحركة ففانها كالحركة فخرجت كانت ففانها كالحركة
اذ انما من الزمان لانه لا يطلع الحال ولا يثبت في الاستقبال لا لفرق بينهما وهذا شأن الحقيقة والحال
وايضاً من المتسلسل يكون الحال حقيقة خاصة كالحال فيه وقيل هو حقيقة في الحال ففانها كالحركة
فخرجت كانت ففانها كالحركة فخرجت كانت ففانها كالحركة فخرجت كانت ففانها كالحركة
ولو كان زماناً لكان التخصيص توكيداً وليس في الحال على الخفاء ففانها كالحركة فخرجت كانت ففانها كالحركة
بل هو ما في جملته لان من الزمان مع الان سوا كان ايضاً زماناً والحمد للمشرك بين الزمانين ومن
فلهذا قيل في قولك زيد في حال مع ان بعض افعال صلاتهم ماضية وبعضها باقية ففانها كالحركة
الواحدة في الانات الكثرة المشابهة في الحال وقيل في المضارع يشبه الاسم بدخول كرم
الابتداء اخوان زيداً في الجحيم كما تقول ان زيداً خارج ولا يقال ان زيداً خارج ففانها كالحركة
ان اصلها ان زيداً في الجحيم المبتدأ اسم تالفت عن الابتداء ففانها كالحركة فخرجت كانت ففانها كالحركة
الاسم من راحة اصلها وهو المشاء اما قوله ان زيداً في الجحيم ففانها كالحركة فخرجت كانت ففانها كالحركة
في باب ان عند الكوفيين لا ابتداء الدخول على المضارع ففانها كالحركة فخرجت كانت ففانها كالحركة

المضارع

رعا

بالاستقبال فلا يكون دخولها فيهما اخر للشافعية بل كالبشر في التخصيص فلذلك لا يجوز ان يقال
 لسوق يخرج من التناقص والصورون يجوزون ذلك لان الامر عند هذه تاجية على اعادة التاكيد فخط
 كما كانت تفيد لما دخلت على المنة **قوله** لا يفرده من غير ان يكون له اسم على ان الاسم يكون
 ميمما نحو رجل شرع في شئ فواحد بسبب حرف نحو الرجل وكذا المضارع منهم لئلا يخلط في الاستقبال
 ثم خص بها بالبين وفصل المضارع مغرب للشافعية المذكورة عند البصريين لاجل قوايه المعاني
 المختلفة عليه كما في الاسم والكره في ان امر المضارع بالاشارة لا للشافعية وذلك لا يقدح في اورد
 ايضا عليه المعاني المختلفة بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه فيضاح الى اعرابه ليقين ذلك الحرف
 المشترك فيشعر المضارع بتعلق التبعين وذلك كقولك لا يفرده وهو محال لكون لا للتبني دون التبعين
 دليل على كونه للتبني ونحو ذلك لان كل التبعين فثبت فثبت دليل على كون الواو للفرق
 ونحوه على كونه للفرق ونحو ذلك لما باه حجة في ذلك فثبت بطلان الفاء المقابلة
 ونحوه على كونه للفرق ونحوه على كونه للفرق لكون الامر ونحوه على كونه للفرق
 ونحوه على كونه للفرق ونحوه على كونه للفرق في ما لا يثبت فيه معنى معنى نحو يفرده
 زيد ونحوه على كونه للفرق ونحوه على كونه للفرق في الاسم فيما لم يثبت فيه المعنى نحو لا يفرده
 زيد وسواك الواضع الملائكة في الاسم او في الفعل كقولهم في الاسم او في الفعل كقولهم في الاسم
 يفرده في اكثر الحكم الذي ثبت عليه في الاصل كقولهم في الاسم او في الفعل كقولهم في الاسم
 وكذا في اكثر الحكم الذي ثبت عليه في الاصل كقولهم في الاسم او في الفعل كقولهم في الاسم
 خروج المضارع ليعلم ان لا يكون للفرق في الاصل او في الفعل كقولهم في الاسم او في الفعل
 المتكلم ليقين ان الغائب والفاعل فلا يكون الفعل بسببها مضارعا فالفرق في الحكم وكذا في الاصل
 او في الفعل كقولهم في الاسم او في الفعل كقولهم في الاسم او في الفعل كقولهم في الاسم
 الثالث ويؤكد الواحد المعطوف ايضا نعتا في فعلنا وهو محال في الجمع لعدم المعطوف بالجمع
 الغائب والفاعل المعطوف فعلنا او فعلنا في الكلام والقدر المقدر به وانما هو من استعمال المولد
قوله في الناطق فذكر ان كان او مؤنثا مفعولا كان او مؤنثا فذكر ان كان او مؤنثا فذكر ان كان
 ايضا **قوله** في الناطق فذكر ان كان او مؤنثا مفعولا كان او مؤنثا فذكر ان كان او مؤنثا فذكر ان كان
 ونحوه على كونه للفرق ونحوه على كونه للفرق في الاسم او في الفعل كقولهم في الاسم او في الفعل
 او في الفعل كقولهم في الاسم او في الفعل كقولهم في الاسم او في الفعل كقولهم في الاسم
 في شاذ لان الفعل المحظوظ هو الاصل وكان بالانطلاق الاصل اولي وان الزايع اقل فاحتمل الانتقال الذي
 هو الضم وترك الكسر لان الياء من حروف المشاير لا يستقل عليها ولا كسر حروف المشاير على الاصل
 لغة غير المحظوظين اذ كان الماضي مكشورا العين كما عني في التفسير ويكسر في الياء ايضا اذ كانت بعد
 ياء نحو في الماضي في الماضي في الماضي في الماضي في الماضي في الماضي في الماضي في الماضي في الماضي
 في الماضي في الماضي في الماضي في الماضي في الماضي في الماضي في الماضي في الماضي في الماضي
قوله في الماضي في الماضي في الماضي في الماضي في الماضي في الماضي في الماضي في الماضي في الماضي

المضارع المتصل به فورا التوكيد فقال سمعوا منه معنى التركيب مع النون ولا اعراب في الوسط واما النون
 لحرف ولا حرفة في الاعراب في الجزان بنين فان قيل لما امتنع بها فلا اعراب الكلمة على النون كما تعرب الاسم
 الموصوف بالثاني على التام كما اعراب مع هذا الامتزاج على ما قبل النون كما اعراب الاسم مع امتزاجه
 بالنون على ما قبلها فليس اما لان الاسم اصل في الاعراب والفعل فرع عليه فروع على اعراب الاسم فقدر ما
 امكن دون الفعل ولا سيما والنون من خواص الاعراب فخرجت بجانب الفعل وضعفت مشايرها الاسم
 وهذا انما يذهب البصريين واما لان اعراب الفعل ليست ظاهرة في الاعراب فخرجت بجانب الفعل وضعفت مشايرها الاسم
 الاعراب بخلافه فخرج الى التلاذ في سبب وهذا على مذهب الكوفيين هذا مع ان التعرب في الاعراب لا يجر
 الى ان اعراب ما قبل النون كما اعراب الاسم على ما قبل النون فخرجت الى ذلك الداعي موجب البتة
 ضعفه وهو اشتغال ما قبل النون بالركة الحاصلة للفرق بين المفرد المذكور والجمع المذكور
 والواحد الموصوف فخرجت في الارب ونحوه في الثاني وكسر وا في الثالث لاجل الفرق ولما كان اصل الاسم
 الاعراب ليريدوا ترك ما في النون من الفعل مع النون وايضا ليريدوا النون مع الفعل كقولهم في الماضي
 الى مشتوطة في الوقت وفي الاضافة ومع الامر فضعف الامتزاج لم يعرب على النون كما اعراب على الثاني
 وقالت بعضهم جميع ما قبل النون من المضارع ما في الاعراب كان الاسم مع النون مغربا لكن لما
 اشتغل حرف الاعراب بالركة الحاصلة قبل اعراب الكلمة لاجل الفرق صار الاعراب مقدرا كما في نحو فلان
 على مذهب المصنف وقال بعضهم المضارع مع النون من التركيب لاداء السند الى الفعلين كقولهم
 او الواو نحو فلان رضون او الباء نحو فلان رضون لان الصار التبارك يمنع التركيب لضعف ما قبله نحو فلان
 للثابتين في حكم الثابت فخرجت في الماضي في الماضي في الماضي في الماضي في الماضي في الماضي في الماضي في الماضي
 مغربا مقدرا لاعراب لا اشتغال بخلافه الفرق قال قيل فاذا كانت مغربا فلهذا لم يفرع النون من
 كما عرفت في نحو فلان ونحوه في الماضي في الماضي في الماضي في الماضي في الماضي في الماضي في الماضي في الماضي
 الحروف التي هي ضمائر **قلت** كانه لا اجتماع للنونات وانما يريد الاعراب عند هذا ولا يفرق في التوكيد
 كما ذكر في التناقص واما التاثير لمشاير النون والاعراب قبل النون لا على ما في التناقص بل على ما في التناقص
 الفاني نحو لتسققا **قالت** ولا يفرق بين الاعراب في الماضي في الماضي في الماضي في الماضي في الماضي في الماضي في الماضي في الماضي
 سيبويه ان يفرق بين شاذة صرح في بعض انما سكن اخره وان لم يفرق فيه اربع مخففات تتخلل على غير
 جاز باوة ايضا على عليه واذ كان ذلك لتسوية الفعل بالاسم واما اخره من اعراب النون فلا بد في
 الفعل المشاير للفعل ان يرد الى اصله من التناقص ان هناك داعيا الى تنبيهه وهو ان اعراب الفعل
 الاسكان لمشاير نحو صرح وقال بعضهم هو مغرب لضعف علة التناقص في الاعراب لا في اعراب
 محل الاسكون ولم تعرض النون من الاعراب خوفا من اجتماع النون **قوله** واعرابه وضعفت في
 فاصبح المرد عن ضمير تبارك من رفع للتثنية والجمع والمخاطبة الموصوف بالصفة والصفة والمخاطبة
 والمتصل به ذلك بالنون ونحوه نحو فلان وفلانة وفلانة وفلانة وفلانة وفلانة وفلانة وفلانة وفلانة وفلانة
 والفتحة لفظا والحذف والعطف بالالف والفتحة وفلانة وفلانة وفلانة وفلانة وفلانة وفلانة وفلانة وفلانة وفلانة
 الجرد الى اخره فقصبت انواع الاعمال باعتماد الاعراب لان الاعراب تتخلف في انواعها كما اختلفت

نيت

في

اي رد فكر واذ كان في كي معنى السببية لرفع تقديره في نحو اصاب حتى غلبت الشمس فلان الان الذي في امر
الباب ولا يثبت تقديره في غير هذا الباب ايضا كقولهم وتقر عيني واحضر الرض وحمل الشكول فيه على ما
ثبت **اول قوله** ونحو اذ كان مستقبلا بالنظر الى ما قبله نحو سرت حتى ادخلها **اول قوله** يعني ليس يجب ان يكون
المتحول في الفعل الذي قبله مستقبلا بالنظر الى ما قبله بشرط ان يكون متحول في الفعل الواقع بعد حتى مستقبلا
بالنظر الى متحول الفعل الذي قبله كالتحول بالنظر الى الشرط الذي كان عند السير متحول في الفعل
النصب سواء كان وقت الاخبار متاخرا او حال او مستقبلا او لم يكن بغير احد الارجاء الثلاثة فلو كان ذلك بالكون
خلف على السير اما التحول على ان معنى كي اولى بالتحول على ان معنى كي في الشرع عرض مانع من حصول
التحول فلم يكن التحول في احد الازمنة وقوله اذ كان مستقبلا بالنظر الى ما قبله لا يصلح ان يكون علامة
يعرف نقاصب المضارع بعد حتى من رفعه لان حتى التي تقع بعد هذا المتأخر مرفوعة كان او متحولة بالتحول
اما ان يكون معنى كي اولى فانه قد ما مسبب على ما قبله او التامة والسبب بعد السبب والرباطة بعد الرباطة
فالاول ان جعل كون ما قبله مستقبلا بالنظر الى ما قبله مانعا عن اعتبار ما بعده من تقديره ان قال انك
جوزت في نحو سرت حتى ادخلها بالنصب ان يكون الدخول مانعا عن اعتبار ما بعده الاخبار كما يجوز كونه مستقبلا
فكيف انتصت الفعل بان الذي هو علم الاستقبال فيجاء عنه بان الفعل مستقبلا بالنظر الى الحال ليس
لان النظر الى الحال الحكم في شمر جاز انتصاه بان شواذ الورد ان بين معنى وضع المضارع بعد ما وحي
ينصب تلت ان الى قصد الكلام فان قصد الحكم حصوله قصد الفعل التي بعد حتى اما في حال لا
اواني ارض المتقدم عليه على سبيل كناية الحال لما طيبة وجب رفع المضارع سواء كان بنا الكلام المتقد
على اليقين بخوان زيد انا حتى يدخلها واعلم انه سار حتى يدخلها وعلى الظن والجهنم نحو اظن
سار حتى يدخلها واري انه سار حتى يدخلها ونعت الكلام شك نحو سار حتى يدخلها فيما اظن
وسار حتى يدخلها تلميح ولا اذرى وذلك انك قد حكمت حصول الشيء على سبيل الشك والظن كما حكمت
حصوله على سبيل اليقين فعل هذا شرط الرفع ان يكون الفعل الاول متوجعا بحيث يمكن ان يودي
حصوله متحول في حصول متحول ما بعد حتى متحول الفصل حصول اول متحول الثاني نحو سرت
حتى ادخلها او لم يتصل بخبر اي من العاصم الاول شيئا حتى لا يستطيع ان اكلمه العاصم بشي حصل هذا
سبب ان يكون ما قبل حتى سببا لحصول ما بعده فلا يجوز ما سرت حتى ادخلها بالرفع واسرت حتى
تدخلها لان السبب متفق في الاول وغير محكوم به فلو لا العمل ولا بالشك في الثاني فكيف يمكن
الحكم بحصول مستبده وقال لا تخش بخور ما سرت حتى ادخلها بالرفع لان العرب لم تكن تورد وقد
غلط فيه **وجازيهم** سار حتى يدخلها لان حكم حصول الشيء غير مستبده عنه واما الاستفهام عن
التأخر واذ اقلت فلما سرت حتى ادخلها والظن رجل سار حتى يدخلها وقل رجل سار حتى يدخلها فالتأخر
الحكم بوقوع سير قبل اتمام الرفع ولكن على ضعف لاحتمال ذلك في اللفظ بخبري اللفظ المصحح به وان
اردت الذي الصرف وهو لا غلب في كلامهم كما ذكرنا في باب الاستثناء وجب النصب واما جازيهم
سرت حتى ادخلها فلفظ انما يستعمل معنيين اما تحريك الشيء كقولهم انا سرت حتى ادخلها او
فقدت اذا حققت سيره فيجوز الرفع على جميع لان التحريك كان لغيره انما الاقتضاء فيكون الشيء كقولهم

لما دعي

٢٦٢
٢٦٢

لما دعي السجادة والكر والعلما انما انت شجاع اي قبل هذه المسئلة فليجوز الرفع اذن بلا فتح
ولا تخش سرت حتى تغرب الشمس بالرفع لان السير لا يكون سبب الغروب ويجوز ما سرت الا يوما
حتى ادخلها بالرفع وما سرت الا قليلا لان النفي انتقض بالاهذا كذا في رفع ما بعد حتى والى قصد
التكلم ان متحول ما بعد حتى يحصل بعد زمان الاخبار وجب النصب وكذا يجب ان لا يفسد
لاصوله في احد الازمنة ولا عدم حصوله فيها بل قصد كونه متوقفا مستقبلا وقت الشرع في متحول
الفعل المتقدم سواء حصل في احد الازمنة الثلاثة او غير ذلك مانع من حصوله مع النصب يجوز ان
يكون حتى بمعنى كي ومعنى كي في نحو سرت حتى لغيت الشمس متعين في اللاتينها نحو اصلحت حتى ادخل
الجنة متعين بمعنى السببية ونحو سرت حتى ادخلها متعديا لهما ولا يجوز عطف المرفوع على المتحول
العكس الامع اعاده حتى في نحو سرت حتى ادخلها وحتى تغرب الشمس فالجواب في رفع ما قبل الا ان
معنى كي اولى بغيره في صيغة الاسم غلط ما اذا كان اللاتينها نحو حتى قطع الجوز تعلق في النصب
كما ان في النصب ما لا يدخل في الاسماء الاعلى لفظا واحدا في الاستثناء كونه على خلاف
فيها ايضا فان لا بد من معنى كي في اللاتينها في اللاتينها واول نحو قوله سرت حتى ادخلها
فشي بان معناه كونه واكلا حتى يامر بالشيء الى ان يامر بخور ووقع في الاسمي في موضع كل
مضارع منصوب بعد حتى نحو كونه حتى امرت بشي لا معنى الى وما ذكره مكلف لا تنشئ في نحو
اسلمت حتى ادخل الجنة **قوله** كانت حزن استدل الى ما بعد هذا الكلام مستأنف لا يتعلق من حيث
الاعراب بما قبله ولا معنى بذلك ان تعذر ما قبله المتقد في اي انا ادخلها لان ذلك لا يطر في نحو
قوله تعالى واذ لنا حتى يقول الرسول بالرفع هو في الاستثناء مثل قوله حتى اذ امرنا بما نرى
جملة شرطية فمتا هذه قال المصنف واما وجب مع الرفع السببية لان الانشاق الفعلي لما لا السبب
لاستئناف شرط السببية التي هي موجهة الانشاق المصنوي فان السبب متصل بالسبب معنى
حتى يكون جبرا تاما فان من الاتصال اللفظي قال ولا دخل حتى تضيقون وتضيقا فعند الصلح بين
الضيق اي يد الايدي بالضيوف وقوله وتضيقا عطف على تضيقون على وجه النصب على نحو قوله
فاصدني واكن ورفض تضيقون وان كان مستقبلا لانه مع الجزع عليه كانه حاصل او قد حصل ومعنى
قوله ومن شرا من الرفع اي من جهة كون حتى المرفوع ما بعد ما حزن استئنافا في المسئلة المذك
لانه سقى كان الناقصة بالخير وكذا كانت تاما بخار الرفع وامتنع اسرت حتى تدخلها لما ذكرنا فلو كان
لحكم السير الذي هو سبب التحول فكيف حكم حصول التحول واما في ايام سار حتى يدخلها فالتأخر
حاصل حصول السير ما قبل من بعد المشاغل **واعلم** ان الاخفش جاز الفصل من حتى واذا ورد
الفعل المنصوب بعد هما الشرط نحو اسطر حتى انفسر تاخذ نصب ناخذ ولو جرت الشرط نحو
فليس لك في ناخذ الى الجزع وكذا اهد او نحو واهوا اذا قلت لك اركب تركب نصب تركب واستفهم
ان السراج الفصل من تاخذ كالفصل بالظن اسهل نحو سرت حتى اذنا ان تقوم بقوله واقر حتى
اكتناكل بالظن منصوبا بعد فعله اسهل من حرف الشرط اعني ان تاخذ الفصل بالاسم هذا الظرف
نحو اسطر حتى من اخذ ناخذ فلا يجوز بل يجب جزم ناخذ ولا يجوز الفصل الثاني ان اول في في

ن

كون

منعوتها بالانسانية بانفسها ولا يفصل بين الغايل الحرفي ونحوه وكذلك لا يفصل بين الواو والفاء
واللام وبين ما انصرفت هذا لكونها على حرف واحد **قوله** ولا مركب مثل سلت داخل الجدة والامر الجود
لام التاكيد بعد النفي لكان مثل ما كان الله ليعذبهم **قوله** الظاهر ان فقد را فاعلة لا امر الجود
الراية التي هي بعد فعل الامر والامر اداة خبر امرت لا فعل ويريد الله ليعذب والي التاكيد النفي
مرجيت الاستعجال خبر كان المنية اذا كانت عاجزة لفظا نحو وما كان الله ليعذبهم او معنى نحو لو كان
الله ليعذبهم وكان هذا اللام في الاصل هي التي في خبر فلو كانت هذه الحظوة اي مناسك لما وهي
تليق بك لمعنى ما كنت لافعل مناسك لفعله ولا يليق في ذلك ولا شك ان في هذا معنى التاكيد
وقوله تعالى وما كان هذا القرآن ان يفترى من الله ليحذف اللام على جوار حذف الحاء
نعم ان كان جازا فلما ان الواو في الاصل لم تعد هاء ذلك لانها كانت كائنا ما كانت **قوله** والفاء
بشروط اربعة منها السببية والثاني ان يكون قبلها امر او نهي او فعل واستفهام او ممن او عرض او تخصيص
والواو شرطية **قوله** ان يكون قبلها مثل ذلك واو شرطية **قوله** ان يكون قبلها مثل ذلك
من جملة الاشياء المعنوية وعنده لا انزل اليه تلك فيكون معنى نداء او لا رسالت النوازل فيكون
ايانك وتترك الرعي ايضا فان قيل لعله مركب فيكون معنى الذكرى على اداة النصب وقال
تعالى لعل ليبلغ الاسباب ثم قال فاعلم بالنصب على قراءة حفص واما الدعا فهو داخل في ما بالامر
والنهي عند الحذف لا عند الاصولين كما جئنا في باب الامر نحو الصبر لا تأخذ في ديني فاصلا
والله اعلم ارفع في الاطلاق قد بدد الكسائي والفرجوني نصب المضارع المتالي للمضارع بعد الواو
المداول عليه بالخبر ايضا نحو غفر الله لك في ذلك الحجة **قوله** ان يكون مثل الامر **قوله** اذا كان
الامر متاخرا يعني فاشكر فلا كلام في صحته وان لم يكن صريحا في ذلك بان يكون متاخرا لولا عليه
بالخبر نحو اني امره وفعل خبر افعال وحسبك الكلام في تمام الناسل واستعمل نحو ان افعل
وعليك ان يدرك امرك ويكون الامر مفقدا كالاسد الاسد فتبين في الكسائي جري جميع ذلك نحو
صريح الامر وقد وافقه ابن جني في نحو اني امره فاعلم انه مطرد كالامر على ما هو مفقود حب سيبويه وما
النصب في قراءة ابن جني اذا فاعل الامر افعال لما يقول لكان فيكون فالتشبيه بنحو الامر من حيث
نعم الامر وليس بحال مرجيت المعنى او لا تنفي لقولك قلت لزيد اضرب يضرب اي اضرب انما
يضرب اي يضرب ويبدو اما النفي فيكون في فتنه مرة التي نحو ما تاتينا فكم تاتوا وهو اما صريح
كما ذكرنا وانما قوله نحو فلما بلغاني فيكون معنى وكذا اقل زحل والحق زحل لان هذه الكلمات تستعمل
معنى النفي في العرف وتستعمل في اللفظ ايضا استعماله واما ما يفيد معنى النفي لكان يجري في
استعماله نحو فلا ينصب نحو انه كقولك انت غير امير فيقتصر في ذلك التقليل بقدر
المضارع لا يقال قد يخفى فيكون معنى وقد جوز قوم نصب جواب كل انصرفت النفي او الفعل
فيما سالا لاسما ثم قد سمي التشبيه المضي معنى النفي ملوفا بالنفي اي منصوب الجواب نحو كانك اني
عليها فلشئنا ان يستدلوا انما ان قصيدت التشبيه الحق فلهذا لا النفي في الخبر وذلك ودرسي
حسبته شئنا فاشبه عليه اي لو شئنا لو ثبت وقد تضمن ان الناحية بعد الفاء والواو والواو تحتين

بسم

بعد الشرط

بعد الشرط قبل الخبر ان تاتي فكل متي أو وتكررت في ذلك او تعد الشرط والخبر ان تاتي في ذلك فكل ذلك
او او كرمك وذلك لشابهة الشرط في الاول والخبر في الثاني النفي اذا لم ينشأ وظهوره بوجود
الشرط وبوجود الشرط متفروض وظاهرهما غير موصوفين بالوجود حقيقة وعليه حمل قوله تعالى ان يشا
يسكن الريح فظلمن الي قوله ويعلم على قراءة النصب وقد جاء بعد الحصر اما نحو الما نحن فيكون معنى ان يشا
قلنا في حين ان فيه معنى التخصيص القريب من النفي واما بعد الحصر بالاعتناء فاما الذي فيه فخصس اليه كذا
نحو اتفاقنا لانه بعد اخبار صريح على ان لم يصرح النفي الذي عمل فيه بما تعد الفاء اسطفا وغيره
الي المستثنى المثلث بل الي شئ في خبر النفي نحو ما قام احد الاهند فاحسن اليه او فاكروا في الصبر
لاحد كما كان المعنى ما قام احد فاحسن اليه الا هند على ان ذلك فيجوز لان قولنا فاحسن متعلق بما قبل
او قد تعد ترين باب الفاعل ان متعلق بما قبلها لا يقع بعد المستثنى عند الصبرية الا الاشياء المعنوية
هناك وقد جاء بعد الفاء منعوتها في ضرورة الشعر فيما ليس فيه معنى النفي أصلا كقوله سارك
منزل لبني نعيم والمخ في الحجاز فاسترحا والتمني نحو ليلىك عند ناهيك منك والعرض نحو الاثرون
فنعطيك والاستعانة بمحضره في ضرورة النصب اليك وكان الاصل في جميع هذه الاعمال المنتهية
بعد فاء السببية الرفع على ما جملة مشتتة فاعلة لان فاء السببية لا تطفئ فيجوز ان لا يتناف
فقدما بالاسمية وقد بقي ما بعد الفاء سببية على رغبة فاعلا لقوله تعالى لا يؤمن من الخرافة من دون
قوله المرسل الربع فيطعن وقوله لم يزل يمارح عليك فيجوز ان لا تنفع في الفاء الرفع فيما بعد
واوجه اذا لم يصرح يكون معنى الرفع والنصب فيه متواضعا ونفي واضربك بالرفع وكذا في اوقات
تعالى كما توافر ويسلمون معنى الرفع فيه معنى النصب اي ان يسلم احاز لك ان لا تعرف في المواضع
المنكورة الى النصب اعتمادا على ظهور المعنى في اكثر العرف اليه بعد الاحرف الثلاثة وانما صرحت بالرفع
فالتشبيه من الرفع الى النصب لانهم قصدوا التخصيص على كونه سببية والمضارع المرتفع بلا فائدة
مخالفة للحال والاستقبال فاعلم في معنى الحال كانه قد مر في باب المضارع فلو انقضى مرفوعا سبق الي
الذهن ان الفاعل على جملة ما عليه الفعل على الجملة التي قبل الفاعل فلهذا في النصب عليه في الظاهر
على انه ليس بظرف فاذا المضارع المشوب بان مفرد فاعل الفاعل المذكور جملة من فاعل المضارع لا لانت
اللائق بالخبر لانه كما ذكرنا في المشوب بعد اذن كان فيه شيان ذهني جانب كون الفاعل لفظي ونقوي
كونه لفظا فيكون اذن ما بعد الفاعل من الفاعل المذكور في اذن وانما اخترنا هذا
على قولهم انما بعد الفاعل بعد ومعد ومعطوف على مضد والفعل المقدم بعد في اذن فيكون
فاكركم لكن سنك زيادة اكرام على لان فاء السببية انما عطفت وهو قليل انما يعطى الجملة على الجملة
نحو الذي يطير فينصب زيد الذباب وكذا تقول في الفعل المشوب بعد فاء العرف انهم بالحق
فيها معنى الجمعية فنصبوا المضارع بعد ما يكون العرف على شئ من الكلام المتقدم من حيث امر اول
الامر وانما ليست للطف في اذن انما ولو الحال واكثر دعوها على الاسمية فاما المضارع بعد ما في
تقديره يشهد احدون الخبر ونحو ما مضى فاعلم في اذن انما في اذن انما في اذن انما في اذن

د

ل

في

بعضها لا يقال انما حصة بانفسه لا يفصل بين العاقل والخرق والمخزوله وكذلك لا يفصل بين الواو والفاء
واللام وبين ما انفسه فقد قالوا لعل حرف واحد قوله ولا يرى مثل سلت لا دخل الحجة ولا امر الجود
لام التاكيد فقد انفي لكان مثل ما كان الله ليعبد بهم **اقول** الظاهر ان تعد ايضا تعد اللام
الواو التي تلي بعد فعل الامر والواو اذا تلي حرف واحد لا يربط الله به والحق التاكيد الذي يخص
مرجيت الاستعجال بخبر كان المنفعة اذا كانت مما يجنبه لفظا وما كان الله ليعبد بهم او معنى نحو لو كان
الله ليعبد لهم وكان هذا اللفظ في الاصل هو الذي في نحو فوجدت هذه الحطة اي مناسك لها وهي
تليق بك فمعنى ما كنت لاصطلا ما كنت مناسبا لعله ولا يليق في ذلك ولا شك ان في هذا معنى التاكيد
وقوله تعالى وما كان هذا القرآن ان يفترى من الله ليغير حجة الا انما كان حجة واحدة على جوارحك الحارة
فمع ان كان جازا لغيره ان الواو لا تلي حرفا بعد هذا وما كان لكانت لكانت لكانت لكانت لكانت لكانت
بشرط ان احد ما السببية والشاقي ان يكون قبله امر او نفي او توبيخ او استفهام او تمن او عرض او تخصيص
والواو في ظرفين الجحش وان يكون قبله مثل ذلك او امر او نفي او توبيخ او استفهام او تمن او عرض او تخصيص
من جملة الاشياء المذكورة نحو لا تزل اليه تلك فيكون معه نكر او نفي او استفهام او تمن او عرض او تخصيص
اي انك وتترك الرجى ايضا فان قيل لعل في ذلك كذا فنفذ في الذكرى على قراءة النصب وقال
تعالى لعل اليه الاسباب ثم قال فاطمته بالنصب على قراءة النصب واما الدعا فهو داخل في باب الامر
والنهي عند الحاجة لا عند الاصولين كما في باب الامر نحو الصلوا واخذ في يد نبي فاصلاك
والله ان يرضى بالافاضة في يد الكسبي والفرج من نصب المضارع التاني للامر بعد الفعل
المذكور عليه بالخبر ايضا نحو غفر الله لك في ذلك الحجة **قوله** ان يكون قبله امر **اقول** اذا كان
الامر متعلقا بغيره فاشكر فلا كلام في صحته وان لم يكن متعلقا بذلك بان يكون متعلقا عليه
بالخبر نحو اني الله امره وتعل خيرا فاشاب وحسبك الكلام في تاتر الناس واسم فعل نحو اني الله امره
وعليك زيد افاكرتك ويكون الامر مفقدا كالاسد الاسد فتخرج الكسبي يجري جميع ذلك نحو
صريح الامر والدوافعة ان جرى في نحو اني الله امره على ما علمه كالامر على ما هو مذهب سيبويه وما
النصب في قراءة النصب اذا انفي لغيره انما يقول لعل فيكون فلان سببه نحو امر من شانه
تعد الامر وليس نحو الله مرجيت المعنى ان لا تنفي لغيره انما يقول لعل فيكون فلان سببه نحو امر من شانه
ضرب اي ضرب زيد واما النفي فنحو لا تشمتني فتدبر والنفي نحو ما تاتينا فكم متا وهو اما صريح
كما ذكرنا واما قوله نحو فلما بلغاني فيكون معنى وكذا اقل رجل واقل رجل لان هذه الكلمات ليست
معنى النفي الضرف وتستعمل في اللفظ ايضا استعماله واما ما يفيد معنى النفي لغيره انما
استعماله نحو فلا ينصب نحو انه كقولك انت غير امير في فخر مني فكذلك التقليل بقدره في
المضارع وتلك قد تحذف فتكون مني وقد حوز في نصب جواب كل ما تضمن النفي او القلة
فانما لاسما فاقوله في التشبيه المفيد معنى النفي فليتنا بالذي اي منصوب الجواب عن كان قال
عليها فاشتمت الى استنوا الى ما ان تضمنت التشبيه الحق فلهذا النفي فليتنا بالذي وذكر سيبويه
حسبه شتمني فاشتم عليه اي لو شتمني لو ثبت وقد تضمن ان انصبة بعد الفاء والواو والواو

بعد الشرط

بعد الشرط قبل الخبر انما تاتي فيكون معنى او تتركب في ذلك او تعد الشرط والخبر ان تاتي في ذلك فاكرمك
او او كرمك وذلك لما في الشرط في الاول والخبر في الثاني النفي اذا امر بالامر وظه وجوده ونحو
الشرط ووجود الشرط متفوض ولا هما غير موقوفين بالوجود حقيقة وعليه حمل قوله تعالى ان يشا
يسكن الزرع فيظلل الي قوله ويعلم على قراءة النصب وقد جازع المصرا عما نحو الما نحن فيكون معنى ان يشا
قلنا في معنى ان فيه معنى التخصيص الغريب من النفي فاما بعد المصرا عما نحو ما قام الا يزيد فخصس اليه كذا
نحو انما لا تعد بعد اشياء صرح على ان لم يصرح الضمير الذي عمل فيه بتعد الفاء واسطة وغيره
الى المستثنى المثبت بل في شيء من النفي نحو ما قام احد الا بعد فاحسن اليه او فاكرمته والضمر
لاحد كما لان المعنى ما قام احد فاحسن اليه الا بعد على ان ذلك فيجوز لان قوله فاحسن متعلق بما قبل
الا وقد تعد في باب الغالب ان متعلق ما قبلها لا يقع بعد المستثنى عند الصورية الا الاشياء المذكورة
هناك ولقد جازع الفاء منصوبا في ضرورة الشعر فيما ليس فيه معنى النفي املا كقولك سائر
منزلي لبي نعيم والحق بالحجاز فاسترحا والحق نحو لبتك عندنا فكم تترك والعرض نحو التزويج
فنعطيك والاستعانة بمن هو ملزوم في فخصس اليك وكان الاصل في جميع هذه الاضمار السببية
تعد كما في الكلام كذا اذا ما جاء ونحوها ايضا فنحن بان ذلك يقع في جازا بشرط الان اذا ما جاء
فحقيقة بلا سببية وقد يعنى ما بعد الفاء سببية على رضىه فلا يلقه تعالى فيكون في نحو فوجدت روى
وقوله الرسل الربيع فيقطع وقوله لا تتركه ما جرح عليك فخصس في انما امر في ما بعد
واوجهه اذا لم يصرح بكون معنى الرفع والنصب فيه متعلقا بغيره او امره في كذا في اوقات
تعالى لعلنا نؤخرنا واسئلون معنى الرفع فيه معنى النصب اي ان يسئلوا انما ذلك ان لا تصرف في الموضع
المنكر الى النصب اعتمادا على ظهور المعنى والاكتر العرف اليه تعد الاحرف الثلاثة واما صريحه فاما تعد
فاما السببية من الرفع الى النصب لانهم قصدوا والتفصيل على كذا سببية والمضارع المرتفع بلا قية
مخالفة الحال والاستقبال فاجاز في معنى انما كان تعد في باب المضارع فلو انقوى مرفوعا على
الذهن ان الفاعل عطف جملة عليه الفعل على الجملة التي قبل الفاعل فلهذا النصب حثبه في الظاهر
على ان لا يصرح عطف اذا المضارع المشعوب بان مفرد وقيل الفاعل المذكور جملة ونحوه المضارع للابتداء
الاولي بل هو شبه كما ذكرنا في المشعوب بعد اذن كان فيه شيان ذه حاسب كون الفاعل المعطوف وتقوية
كونه للفاعل فيكون اذن ما بعد الفاعل مبتدأ مفرد والمضارع المذكور في اذن واما اختصار هذا
على قوله لعلنا ما بعد الفاعل مبتدأ مفرد ومعطوف على مبتدأ والفعل المقدم بعد في قوله لعلنا
فاكرمك ليس من انما زيادة اكرام مني لان قاسم سببية اعطفت وهو دليل انما يعطى الجملة على الجملة
نحو الذي يطير فينصب زيد الذي باب وكذا تقول في الفعل المشعوب بعد واذا حرف انهم لما تعد
فيها معنى الجمعية فنصبوا المضارع بعد ما يكون الضرف على سائر الكلام المتقدم ثم شذبه امر اول
الامر وانما لم يثبت للعطف في اذن انما او الحال واكثر دخولها على الاستدراك المضارع بعد هاني
تقديره مبتدأ مفرد والمضارع المذكور فاعني قوله واكثره وقيل انما ثابت انما حال شئت في اذن

د

ل

فح

لولا ان ارس من غير ان يشرهم بقوة الصلابة فيكون بالجماد وتحت ان يفتن في الضرورة مفعولا بغيرها
وغيره من ذلك فاحتمت معانيها فصاروا في شؤنها كالماء في البحر من الخشخشة **قوله** ولما شلتا
بعين القلب المضارع شلتا وشلتا وفيه اي في الماضي **قوله** ولا تخشعا للاستغراق **قوله** اعلم ان لما كان كان
في اصل امر غير يبت في اما الضميمة والياء فاحتجبت بسبب هذه الزيادة باشتياقها الى ان يفتن
التوقع كذا في انجاب الماضي فهو يستعمل في الاغلب في فعل الامر المتوقف كالحظ في قوله في الاغلب في حصول
الامر المتوقف فتقول لمن يتوقف وكوب الامير قد ركب الابلار كركب وقد يستعمل في غير المتوقف ايضا نحو ولما
ينفعه الندم واخضع لما ايضا بامتداد فيها من غير ان ينتقل الى حال التكثير نحو ندمت ولما ينفعه الندم
فعدم النفع متصل بحال التكلم وقوله القول المراء يقول بالاسم في وسع الاندلس معنى الاستغراق
فيه وقال هي مثل لم في احضار الاستغراق وقد يكون الظاهر في الاستغراق كذا في حجب اليه الخفاقات
لرؤية الظاهر فغير ما دون الحال نحو يضرب زيد امس لضرب ضرب المتور واخضع لما ايضا بعد
دخول ادوات الشرط عليها فلا تقول لك لما يضرب ومن انضرب كما تقول ان يضرب ومن انضرب
وقال ذلك كونه فاصلة قريبة بين الفعل الحرفي او شبهه ومفعوله واخضع لما ايضا في الاستغراق
مما في الاختيار عن ذكر المنع ان دل عليه دليل غير شارف المديونة ولما اي لما دخلها كذا في ذلك
في فعل الي من نظيره **قوله** ارف الزحل غير ان ركبنا لما يرب ركبنا وكان قد وجدنا ذلك في
الضرورة كقوله احفظ وديعتك التي استودعتهما يؤخر الاعراب ان وصلت وان لو واذا قلت
منع الاستغراق على لما في الاستغراق على بسبب التثنية ومعنى التثنية رايها الخطاب الى الاداء
يعرفه كقوله تعالى الرزق والرزق لك وقوله الما نعرفوا سائلين **قوله** ولا امر الا امر **قوله**
الامر المطلوب هذا الفعل يدخل فيها الامر الذي لا يخفى الله ويحكمون في شئها لانه قد سكن
تعد القاء والواو وشعر نحو وثبات طائفة اخرى لم يسلوا في صلاتهم او شغلهم فيصنعوا وقوم القاء والواو
اكثر كون انما هما قد هما شدد كونهما على حرف واحد قصارا والواو من الامر بعد هما تعرف
المقارح ككلمة على وزن فاعل وكيف تخفف حركات الكسرة وانما شعر نحو في علمها وتلزم الامر في الشعر
فعل غير الفاعل الخطاب وهو اما فعل المفعول نحو يا خربت انا وخربت انت لان هذا الفعل الذي افعال
الحذف وانما فعل الغائب المذكور نحو يضرب زيد ونضرب همد فيهما كثران وانما فعل المتكلم كقوله
عليه السلام فوموا فلاصل لكم وقال تعالى ولعل خطاياكم وهذا امر الانسان لنفسه قليل
الاستعمال وان استعمل فلا يثبت من الامر كما رأيت فان كان المأمور رجلا عد بعضهم خارجا وبعضهم ثابت
مما القيا من غلبت الحاضرين خلافا لخاصة وقابوب وفضلوا الموضع حاضر وبعضهم قاسم ويحور على
قلة الدخايل الا في المضارع الخطاب للبعد القاء الخطاب والامر الجبينة يكون اللفظ مجاز
الامر من فاعل كون تعالاهم حاضرا وبعضهم قاسم كقوله عليه السلام والامر لا يحد وانما كذا
وقرئ في الشواذ فتد لك فله غير نحو وساجي النظر تد في هذه الامر في فعل غير الفاعل الخطاب
قال محمد تد نفسك كل نفس ان اخافت من شئ مثلا وانما الفاعل انما في الشر في قوله لا يفعل
قال تعالى في العباد الذين امنوا بعباد الصلاة وانما ارتكب ذلك لاستبعاد ان يكون القول بسبب

في قوله
قوله

الافاضة والاولى ان يقال في مثله انه يخرج من الامر كما كان يحصل انما حصل للسلامة عند قوله عليه الصلاة
والسلام لم يزلوا اجل قوله عليه الصلاة والسلام كانا نعلم في افانتهما وكان بعضهم جزءه كونه شبه الجواب
كما الثاني في ذلك فيكون بالنصب ولو كان كذا كذا الفاعل يختص بهذا الصواب الامر ثم اعلم انه كان القيا في الشر
الفاعل الخطاب ان يكون باللام ايضا لانه ان لم يكن لما كثر استعماله حذف الامر وحرف المضارع فاختص
بغيره في انما شلتا في الاسم بوزال حرف المضارع وذلك لانه شلتا بالاسم بسبب هو وانما شلتا
عند زيادة تحريف المضارع في قوله وقد جاء في الحديث امر الخطاب باللام نحو لم يزلوا في الشر
لنقوموا الى ما سلكم وطوى في الشعر كذا **قوله** لعشر انت يا خير قرش فاختص في امر المسلمين والذي
غرا الكوفي حتى قالوا انه مجرور وانما زمر متد هو والقياس المذكور وانما تختص مع اللام في الشعر
وانما استعماله اخر في مقابلة الجزر من كذا حتى وانما الحيل على لا اله الا الله في الخطاب كالمثل في الغا
قوله ولا الذي المطلوب هذا الترك وهو مجرور بخلاف لا في النبي **قوله** قد سمع عن العرب لم يزلوا في
ايضا اذا صلح قبلها في جوحته لا يكون له في حجة ولا يكون ولا من جعل في شئ النبي ولا النبي في
الخطاب والعايب على التواضع لا يخفى في الامر وقد جاء في المتكلم قلب كلام لا مرق ذلك في كلامه لا مرق كلامه
لان المنه في الحقيقة هما هما الخطابي لا يمكن هما حاشي لا ازال **قوله** كذا الحجازة تدخل في الضمان
لستبة الاول وتثبت في الثاني وتبينان شرطا وتجزا ان كانا متضارعين والاول مجرور وان كان الثاني
فالوجهان **قوله** اعلم ان امكانات الشرطان ومن شعر يخذف بعد هذا الشرط في الشعر فاحتمت
مع الفرعية قال قالت بكات العبد بالي وان كان فقيرا بعدد ما قالت وان وتجانف في السعة شطرا
ومن اذا كان متغيا بلا مع القاء لآخر ذلك المتنى والاضرب الي وان لا تاتي اضربك وكذا احد في بعد
اما الشرطية مع قالا لا انقد في ما يكون جوابا من حيث المعنى كقولك افعل هذا اما لا اي انما لا تفعل هذا
فاصل هذا اوعيد الكوفيين نحو ان معني اذ قالوا في قوله تعالى وان كنتن في ريب انما يعني اذ لان
مضيده للشك نقالي الله عن جواب **قوله** ان ان ليست للشك بل لعدم القطع في الاشياء الخارجة وقومها
وعدم وقوعها في وقتها ذلك فلما اندفعالي يستعمل الكلمات استعمال المحققين وان كانا يستعمل
مد لهما في حقه تعالى احقر من انما **قوله** تعالى ليسوا كذا كان التكليف مرجح في الجيب في
صورة الابتلاء وقال المتكلم يتفقون لما كانوا في حاور من يرضي منهم ذلك وقال فيصل من الشا في يترغ الا
لم يعملوا فلا ينفعه فلا ان كثر مؤمنين وان كثر في ريب لما كان امر متغير في نفسه فحتمه للامان
وضك ولا ترتيب وضك لا بالنسبة الى علم الباري تعالى **قوله** منها **قوله** اخلف فيه فقال تعظم
هي كلمة غير مركبة على وزن فاعل في هذا ان تكتب بالياء والوسعي بها لم يصر في كون الالف
زائد ولو قيل انما القيا بيب لم تنصرف في تكثيرها ايضا وقال الخليل هي الحقة بقا ما
كما لحق سائر كلمات الشرط نحو مني ما واما شاستكره تباير المشايخ فابدل الف ما الاولى ها التما
في الحس وقول الخليل قريب قيا على اخرها وقال الزجاج هي مركبة من مد مع كذا في قوله الشرطية
وقيد بعد ادخل في كذا مع معنى الشرط الا في بعد وهو ان يقال في مما فعل فعل فعل لا يدر
مقدركا كذا قال ان قال لا تفقد على اصل وتوليت ما عني الكوفيين عن العرب ممن معني تمت

الغالب

قرا أيضا

کاسر

七

للاستقبال وهو نوع فاشير كقالت تعالى ان تدعوهم الى الهدى او ان تدعوهم الى الضلال فاعلوا بما كانوا
يجمعون فجاء دخول العاقل في تركه في الروي فثبت والقائل على ان ثبت ان كل من سلك القى فاعلوا وقال من جاء بصدق الله
منه مذهب سيبويه انفس المصارع تقدم من المبداء في الاخير لتكون جملة اسبغية في التذير وقال المبداء
لا حاجة اليه قال ان جعفر مذهب سيبويه اقل من المصارع صالح للزاد بنفسه فلو لا انذار المبتدئ في الزاد
عليه العاقل وما ذكرنا من تعليل دخول العاقل في ثبت المصارع ليعطى الوجه المذكور ولا فقيهة وإن
ثبت عن قولك ان عتبت فيكون زيد لم يكن لذهب سيبويه وحده لا يمكن في مثله تقدم من مبتدئ الاضطر
الشان ولا يجوز الانعقاد الخوفه فاشاء وتعد ان تراخى انما الضرورة في خوان من لا يري على بحث عشان
البيت ولذا كان جواب الشرط معصدا كما خرج الاستفهام سواء كانت الجملة فعلية او اسبغية فلو دخل القالان
المخرج من بين جميع ما يغير معنى الكلام لم يجز دخول على اداة الشرط فيقيد في تعديهم المخرج على اداة الشرط
خوفه ان اكرمك انك مني كما قلت ان اكرمك انك مني قال تعالى لا يت ان كذبت وتولي لاية وقال
عليه مراده وجهه في مخرج الاستفهام فان فعل الله ذلك حكم التوفيق جواز تحمل هذا وعبرنا من اذوات الاستفهام
على المخرج لا يمتا اسبقا قال تعالى ان اكرمك انك مني الله ففعله او جهرا فان فعلك قال تعالى لا اكرمك
ان اخذ الله حكمه ان اكرمك انك مني على فلو لم يره الله غير الله وتجاوز دخول العاقل فيها لعدم عواقلها قال تعالى
ارايتم ان كتب على نبي من ربي واتاني منه رحمة في نصبر على وفو ان اكرمك انك مني قال تعالى لا اكرمك انك مني
قال وفي احسن مع ان بعضنا ذكره كلاما انما تدخل الفاذا الروي في الاداة من حيث المعنى لا الجواز
معنى ونعني بالتأثير تطبيقه للاستقبال ان كان مختارعا وطلب اليه ان كان عاجزا فلو دخل على
المصارع المستد والابن وسؤفت ولكن لتخصه بالاستقبال بدون اداة الشرط وكذا الانفاشة
لقد هاهن الزمان وفي الطلبية لتخصه بالاستقبال ولو تدخل على الماضي الباني على تفتاه وكذا الكاذا
كان محصدا لا يقيد ظاهر او مقيد في لانه ان منتهى الماضي وذلك لان قد تفتيق مضعون اذ
عليه تاما شيئا كان او مختارعا وما تانكا ذكر سجع لم ينقلب ولم يستقل على انه قد تجاوز في العاقل في زمن
يحل عليه غشي ففقد هو وهو معنى الاستقبال قال وانما دخل على المصارع المحرر لكونه في هذا
الاسبغية على ما ذكرنا من مذهب سيبويه واما المصدا وبما التفتي فقال ان لا وان كانت للاستقبال
قد تجاوزت للتفتي خرجت بلا مايل فتكون الاداة اثر في الفعل المصدر بلا تخصصه بالاستقبال اذ اية
يجوز للمضي اخذت الاستقبال من ذوات اداة الشرط فتجب الفاذا كان على ما قال خوان علم دخولها في
الاسبغية خوان على فانت تمكرو لان الاداة خصصت مضعون الاسبغية بالاستقبال **ثم اعلم**
ان ان يكون الله على ان يطلب مستقبل المعنى فلو ان اردت معنى الماضي جعلت الشرط لفظ كان كقوله تعالى ان كنت
لما يكون كان قبضه نوا انما خصص في ذلك بكان لان القائل انما التي يستفاد منه في الكلام الذي هو فيه الزمان
الماضي فقط وذلك لان في الزمان الماضي وهو المطلوب انما هو الذي يخصه به لم يرد خبره ومخبر كان زيدا
كأنما يطلق الخبر انما يستفاد من خبره لانه يذكر على تعيين الحادف ويستحيل تعيين الحادف من دون ذلك
انما ذكر في معنى كان زيدا كما في الزمان الماضي لا بد ان كان مذكوله هو الزمان الماضي فقط ومع النص
على المعنى لا يمكن استنفاد الاستقبال وهذا من خصائصه كان دون سائر الافعال انما تفتي لان صا

تبرکات

تولد على الاستقبال الذي لم يزل له خبره عليه وكذا ما يقع شئ كان اذا كان شئ قد يكون معنى فرض الوقوع في الماضي نحو ان كتبت فلهذا وان كان في نفسه لم يقدركون مقتضى الوقوع فيه نحو ان كان شئ كان غيبا الا ان دخل وقد يستعمل الماضى في الشرط مقتضى الوقوع وان كان بغير لفظ كان لكنه دليل على قوله تعصب ان اذناه اذ بهت حزنا وعرف ذلك انبت وان اعطيت ما تعجب. واثبت وان صرت اميرا لافانك. وقال المصنف التقدير ان ثبت حزانك اذ بهت اذ يكون الشرط مستقبلا وليس بشئ لان الفرض ان ذلك ثابت فلم يفرض ثبوت التائب وقد يستعمل كان في الاستقبال ايضا نحو ان كتبت عذرا لسا كان في نظر الى ذلك الحديث المطبق دون الزمن العارض لجميع الافعال بسبب الصيغة الطارئة على نحو قوله الكفة وتكون كان للشرطي في الماضي بمنع المرد وهو الحق بدليل قوله تعالى ان كتبت فلهذا قال ابن السراج اننا اقول هذا اولكم اقول ان المعنى ان كتبت فلهذا وهو ظاهر الفاعل ان هذا الكتاب ما عجز يوم القيامة وكان عيسى عليه السلام قاضيا وغير قابل لما هو في الدنيا وايضا نحو ان التبرع يقول ان كتبت اعطيني امر سوف اخلص اليك اليوم وقوله تعالى ان كان في نفسه قد ظاهر في المضي **قوله** وفي اذاع الجملة الاسمية موضع الفاعل الشرط ان لا يكون الاسمية ظاهرة وقد ذكرنا قبل الرقائش مقام الفاعل في مناسباته بين معنييهما **قوله** وان تقدمت بعد الامر والنهي والاستعانة بالامر والنهي والعرض في اخصه السببية مثل اسلم تدخل الجنة ولا تكفر بذكرنا واما ما منع لاكتفاء في الشرط فلا لكان في لانه التقدير ان لا تكفر **اقول** اعلان ان ما يجب بالحق يقتضي الشارع بعد الفاعل مع ان يجب بمقتضى عجزه وما لا التلويح غير النفي منها طلب والنفي جرح محض والطلب الظاهر في نفس معنى الشرط اذ ذكرناه مما يقتضي الجواب عن الجرح وذلك ان كلامه لا يدعي فيه من قابل للتكبر عليه وكما يدل على الكلام اخبرني افاة الخطاب معنوه يدعوك فحزت زيدا وانما ضربت زيدا اذ قصدت اتمام المخطئ ضرب زيدا او عدم ضربه واما ما يجب على الكلام الظاهر فيكون المطلوب مقصودا لا يتكلم اما اذا اقول لغيره ومعنى كون زيدا مقصودا لغيره اني ثبوت ذلك الغير على نحو ما **وقد** هو معنى الشرط اعني وقت غير عليه فاذا ذكرت الطلب ولم تذكر كنهه مما يقتضي توقفه على الظاهر جرحا الخطأ يكون ذلك المطلوب مقصودا لنفسه وبغيره وان ذكرت كنهه ذلك غلب على ظنه وانما المقصود ذلك الذي ذكرناه في قوله الخطاب قل انما غاكتك به التكبر لا عادة الخطاب معنوه يدعوك ذلك الشيء اما واما الخبر فاذا اذروا تعلمه الخطاب قل انما غاكتك به التكبر لا عادة الخطاب معنوه يدعوك ذلك الشيء اما مقصودا لنفسه او لغيره اذ قد عبرت عن ذلك الشيء غير مقصودا للخبر كقولك يصرف زيدا مع كونك اخبرته فوجبت ايضا بعد الخبر بما يقتضي ان يكون جرحا معنوه يدعوك ذلك الشيء اما انما جرحا اذ ذلك في الطلب انما كان لتبادر فهمه الى ان المطلوب انما اذ انه او لغيره ومع ذلك ذكر الغير فالاولي ان يكون له فلما ثبت ان في الطلب مع ذكر ما يقتضي جرحا بعد معنى الشرط جاز ذلك ان تحذف كما التبدية في الخبر بمراده الخ لا يخبر بمران واخراجه انما يقتضي الاشياء لا بان متعدد ظاهرة في الكلام لا بد فان في هذه الايام الخ لا يخبر بما عنيان فذلك لا يخبر بمراد الجواب وتذهب عن ان في معنى الشرط متعدد بعد ما هو في ذلك المقصد وقد قلنا ذلك لاستنكارهم استناد الجرح الى الفعل وليس ما استبعدناه وبعبارة اخرى اذ اذ اذ انما جرحا اسم المتضمن معنى ان تخيل فما المانع من جرح الفعل

□

لا يجوز زعمه الا بالحق لا بشرط كون الفعل متصلا بما لا يمتنع من شرط الخطا فيكون
المضارع ومنه يشترط الصارفة عند كون الخطاب في نحو يقول زيد عاقل ما قال من جمل
ولا بد عند الاكتمال في الاتصاف بشرط تقدم استغنائه عن القول في ذاتها وما انفصل طرف
نحو قد امكن القول في ذاتها بالشرط فيكون زيد احمدا وقيل بالوجهين في قوله لا تقول في
لوي ليراسيك امر متصلا بغير الشرط فعند الاكتمال يرجع الى الحكاية ويجوز زعمهم
الحكاية ايضا مع استبعاد الشرط **قوله** ولبعصها معنى اخر **قوله** كل كلما فان خصيت معنى صرت
اخصيت وهو الذي في شعره شفرة وخلصت اي خيلا ونعتت به اي كملت وهذه
الثلاثة بمعنى واحد المعاني تكون لازمة **قوله** وخلصت بمعنى خرجت ووجدت بمعنى اصبحت **قوله** قد
ذكرنا ان اذ القدي وجدت وخلصت الى معنولين فيهما معنى اصبحت وعرفت ايضا الا ان الضامن
المعزوف معقول بطله وخلصت المعنولين وعدم نصيبها من متعلق بالاستعمال عرفت واصبحت معرنا
بمعنى علمت وتجدت لا يضمان المعنولين **قوله** الافعال الناقضة ما وضع لتفوير الفاعل
على صفة وهي كان وصار واصبح وامسى واطل وابتات واخر وعاد وعاد وراح وما
واله وما رجع وما بقي وما انفك وما دأب وليس وقد جاء مع جملات جملتك وقد عرفت كانهما
تعمل على الجملة الاسمية لا على الخبر كمنها في قوله الاول ويصعب الثاني ان كان زيد قائما
قوله انما صيبت ناقضة لا تقا لا تستر بالمرفوع بها كالمثال في المرفوع مع المنسوب خلافا لافعال
الناقضة فانها تسمى كلاما بالمرفوع دون المنسوب ومما كان بعضهم من انما صيبت ناقضة لانها تسمى
على الزمان دون المصداق ليس بجمله لان كان في نحو كان زيد قائما تدل على الكون الذي هو المحصول المطلق
وتحيزه يدل على الكون المخصوص وهو كون الشيء في محله او باللفظ الذي يحصل مما شرع
بالخبر ذلك المحصول بتعريفه الحاصل فكانت قلت تحصل شيء شرعت حصول القيام فالقيام الذي في الزمان
مطلق المحصول ولا يخصصه كالقيام في جهة الشان قبل تعيين الشان على تمامه في ابد مع فائدة
اخرى منه ما هو في ذاته على تعيين زمان ذلك المحصول ولو قلنا قارنا زيد لم يحصل تمامان القابلية
معاً فكان يدل على حصول حدث مطلق تعيينه في خبره وخبره يدل على حدث معين واقع في زمان
مطلق تعيينه في زمان لكن لا لان كان على الحدث المطلق اي الكون وضيقة وذلك لان الخبر على الزمان المطلق
غلبه وانما سائر الافعال الناقضة عروضا للذات على الاستقبال واصبح والذات على الكون في الصميم او
الاستقبال ومثله اخر اتعوضا والذات على الكون القائم وما زاد الى الاستقبال وكذلك
احواته وليس الذات على الاستقبال لانها تدل على عدمه لا على كونه في غاية الظهور وكيف يكون
ناقضة بالمعنى الذي قالوه **قوله** ما وضع لتفوير الفاعل على صفة **قوله** كان ينبغي ان يقيد التوقف
في قول على صفة غير قصد زمان زيد في صفة زيد ايضا متصرف بصفة الضرب وكذا جميع الافعال
الناقضة واما الناقضة التي تعتبر بفاعلها صفة هي متصفة بمصداق الناقضة نحو كان زيد قائما ان لا
متصرف بصفة الفاعل المتصرف بصفة الكون اي المحصول والوجود ومعنى صار زيد عاقل ان زيد
متصرف بصفة الفاعل المتصرف بصفة القيد وكون اي المحصول بعد ان لم يحصل **قوله** لتفوير الفاعل

على صفة اي جعله وتبديته عليها **قوله** كان وصار الى اخرها **قوله** لزيد كرسوبه بهما وبي كان وما
وما دام وليس شرقا وما كان نحو من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر والظاهر انها غير متصرفين وقد
يجوز تخصيص كثير من الناقضة بمعنى الناقضة كما تقول تم الساعة هذا عشر اي اصبحت عشرة ناكضة وكل
زيد عالما اي صار عالما كماله لكان لعل في قولها اي صار مثل نشر ونحو ذلك وقد زيد على هذه الا
التي ذكرها المصنف وتلفظ منه فالذي زيد من مرادفات صارة الى ورجع وحال وان كان كلهما في الاصل
بمعنى رجع تاما وذكر الاستعمال وتحويل فانهما كانا في الاصل بمعنى انتقل وكذا كان اصل صار كان في معنى
ان تستعمل ناكضة فتستعمل في الماضي وتحويل فانهما كانا في الاصل بمعنى انتقل وكذا كان اصل صار كان في معنى
ان لم يكن لان الصار اذا رجع الى الفعل وانتقل اليه ذلك الفعل يصير كانهما في معنى انتقل فاعلم ان الحقيقة
بعد خبره ورافعا ناقضة متجدد وخبرها متصلا الى ما صيبت او معنى جميعها ناقضة كان بعد ان لم يكن وذلك
لصدورها من الخبر بعد ان لم يكن وقيل ما صيبت كانت ناكضة نحو المرفوع فما لانه الراجح والمنتقل يجوز
استعمال صار وادخلنا ناكضة على الاصل قاله **قوله** صيرت الى الحسبي وزي كانهما في معنى انتقل
اي ازاله وقال اي قلت اولا لا محالة حيث صار القوم مستأجرة اي مكان الانتقال القوم مستأجرة وقال
فان قيل ان من يجوز ان لا يكون في الناقضة ان عليها الغلبة عن اللفظ من لان الرجوع والانتقال
من الامور السابقة فيهم من دون المنتقل عند المشتغال اليه وليس الحاق مثل قول الافعال بصار قياسا
بل سيما في الانتقال بل قد يقع به مع انه مع قوله وكذا زيد على ما اذا كان من زمانا قائما فاذ كان قائما
وتأخرى وصار مؤمنا وافرغ من راحته واما قاله وما رجع وما بقي وما انفك وما دأب وما رجع وما رجع
تكون ناكضة بمعنى تالفصل فتعدي من الى ما هو الا ان قصد خبرها في موضع تارة ان زيد عالما تارة ان
زيد من العلم اي تالفصل منه فكيفما جلت معنى كان وانما قصدت الخبر نصيب كان وانما جلت معناه لانه
اذا لم يتفصل شخص عن فعل كان فاعلا لانه انما وكذا الاصل رجع ورا من ان يكونا تامين بمعنى ذلك عن كانهما
في بعد ان ياخذ ما هو مخرج رحت ما بك ومن بك وفتت ما بك ومن بك واصل ومن قصه كذا في الاصل
ان يهدي في نحو ما في زيد في القياس جعلت الثلاثة بمعنى كان وانما لا اذا كان لا يتفصل عن الفعل
ولا يقصر فيه بكونه فاعلا لانه انما وانما الحاد دخول النفي في النفي واما النشوت لان نفي النشوات وانما
في ذلك الاشياء التي زمان لم يزل واستمر ان الاشياء لذلك الزمان لا اقلت مثلا ضرب كفي في صدق
بعد القول فخرج الضرب في جزء من اجزاء الزمن الماضي وانما في ذلك ما ضرب فانه يفيد استمرار في الضرب
لجميع اجزاء الزمن الماضي وذلك لانهم اذا ذكروا ان يكون النفي الانتسابات المتبدلات في زمن واحد في طريقه
فلو حصل النفي للانتسابات متعديا لوقوعه في وقوع النفي في جزء معين من اجزاء ذلك الزمان المحصور
لم يكن يتناقض ذلك الانتسابات او يمكن كون الجزء الذي يقيد الانتسابات بغير غير الجزء الذي يقيد به النفي فلا
يتناقضان فاكفي في الانتسابات بوقوعه مطلقا ولم يرقه وقصدوا في النفي الاستمرار اذا استمر الفعل
أصعب فاقول من استمرار القول في ضرب وضرب كالموت في الحياة والناقضة الكلية التي هي في
احد جهتي الاخرى تبين بعد ان النفي يفيد التكرار على ما ذهب اليه اكثر الاموليين **قوله** من بعد
كله ان نفي النفي يكون ايضا ايجابا كما كان نفي الانتسابات يكون ايجابا ونفي النفي يرفع منه الانتسابات فليد من

فقال

في المنصوب بل يشهد بطلان التفسير لان المرفوع انما يغيب راضة بظاهرا اذ كان المرفوع بعد كلمة لا رمة
فعل محو ان امكن وفي قوله خاصة الطبع كان امكن اذ جاز الاول ان يرفع على ان مقدمه لما في باب
الغطف ان بعد متوالي لا ابالي لا تدخل تحت النسبية الاعلى الفعل واجاب بعلم المبرد عن سيبويه
بان الضمير واجب الى متكرره متكرره ورد جوابهم باق الضمير الراجع الى المتكررة معروفة بدل ليل وطرفة جاز
غير ضربت ولا جاز هو واك ولان كان متكررة وضعت والجواب عن الرد ان الضمير اذا عاد الى المتكررة فله
بوجه فهو معرفة نحو جازي وجاز فصرته والا فهو نكرة نحو جازل فصرته امر امر انما في خبر المعرفة والذكر
المفسر للضمير في الآيات الثلاثة غير متفقة فالضمان ان تكررت واعلم ان ليس من بين اخواننا من
يكفر بحجاسه المتكررة لما فيها من التكرار ونحو ذلك خبرها كذا كونه انما يجوز ان ليس الجدل اي ليس الجدل انما
ولل دليل على ذلك انما في الاشارة حرف عطف مثلها وجميع الافعال متعترفة الا ليس واما وتلفظ بها
ناتها ولا تستعمل لما رآه واخرها مصدر واسم فاعلم ان الاماين لاهلها لم يحرف النفي ونحو لا تدخل
على المرفوع وقد حذف لامه كمن الخبر ثم شبهه بالنحو بالواو فحذفت ثم اندخت فحذفت قبل حركة اللام
وذلك لكثرة استعمالها قال تعالى لم يزل معبرا فحذف كسر لراما في قبل لراما بعد ما حذفت
بسته الياء لكثرة الاستعمال ايضا قال سيبويه اذا لاقى من يكن الممر ساكنا كونه صا لا يحذف فحذف
لامه كمن كثر في التوقف بالحركة وحذفها عن شبه حرف المد واجاز بوزن الشد بوزن في فواذ
لذلك الحق في قوله صاحبه وصره اذ قد تعني بالسر وقال السبكي في هذا اذا قال سيبويه بعد الخبر
اذ كان ظرفا مستقما ليس ذلك الطرف مستقرا بفتح الفاء وكذا كل طرف كامل مقدور لان جاسه
وقد استقر بعد وقبله فقولك كان في الدار زيد اي كان مستقرا في الدار زيد في الطرف مستقرا في
ثم حذف الجار يقال المحصول المستقول عليه ولا يستحسن تقدم الطرف اللغو وهو ما ناسبه ظاهر
لان ادخل ضلله فلا يهتم به عز كان زيد جالسا عندك واما قوله تعالى ولم يكن له كفوا احد فاعلم
اللغو فيه لانه معتقد الفاعل اذ ليس الغرض من الكثرة مطلقا بل في الكثرة كذا في تقدمه اهتماما
هو المقصود معناه وراية للغواصل لفظا **قوله افعال المقاربة** ما وضع له من الخبر وجازا نحو لا
اخذا هذه **القول** الذي رآه من افعال المقاربة اذ هو طبع في خبره تعالى وانما يكون العلم بها
ليس الطابع على وثوق من حصوله فكيف يحكم بدونه لا يثبت حصوله ولا يجوز ان يقال عنه وعاد في الخبر
كما هو مقرر من كلام الجوزي والمصنف اي ان الطابع يطع في دونه فهو خبر فقولك عن افعال المقاربة
مربوعا الى ان احوال قرب شعاعه وذلك لانهم ليس تبعيا بالوضع للطبع في دونه مضمون خبر بل الطبع هو
مضمون مطلقا سواء خرج حصوله عن قريب او بعيد مدة متديدة تقول عسى اهدان يذخلني الجنة
صلى عليه وسئل ان يشفع لي فاذا قل عسى زيد اخرج فهو معني اعله يخرج ولا ذو في فعل انشأ
وكذا في غيره مطلق ومما اذا تقرر من افعال المقاربة معني كونه لفظا الخبر نظرا لان معنى لفظ زيد
انه شفع في الخرج وتلبيس بول اخره ولا يقال ان الخرج قرب وكذا من زيد الاصل في قوله عسى
القرب فله الساحة بل يصح ان يقال فيمن شفع في النبي قرب مما رآه النبي على يده هذا الصرح في افعال
المقاربة التي هي موصوفة لفظ الخبر الاكاد ومما اذا تقرر من افعال المقاربة لفظ الخبر وجازا نحو لا

نصب

في المنصوب

ت

افعال المقاربة

بالاستدراك عليه خبره فلهذا خبر مبتدأ مفرد اوله كان لم يتصل بواحد من الاستدراك عليه مقدما على فعل المدح والله
وموخر عنه كقوله ثم الرجل وتم السيدان وحدها فادخلوا خبره فلهذا خبر مبتدأ اما قبله خبر فلهذا خبر مبتدأ على جملة
ليجتان يكون فيها عاده اليه والاعتدال يكون ذميا لا مرجحا مستغفرا فكون الاستغفار له واخبره بمقالة العاد
فلهذا خبرا مقابله ولو كان كذا الحق منع الضمير الميم المضمر بالكرة استغفار لان استغفار المضمر للمضمر
معمود وقوله التوبة المضرة ايضا بعدد من الاستغفار لكونها في حيز التجانب والاعتدال ويكون ذميا لا لاقام
مقامه وانما الى مبتدأ غير محتاج الى التفسير في خبر زيد ثم الرجل وكذا في ثم الرجل زيد ايضا لان الضمير
فيه اذن كما في قول ابو قاسم زيد وبس ليس ايضا اعتدالا لانه ليس يكون الا بالمرء للتعريف الدعي المطابق لكل
فرد فيكون اذن كالضمير الراجح بشي اذا يجوز زيد ضرب رجل منع ان الرجل طابق كل فرد وان لم يكن فيه لامرضاها
التي في الذم على زعمهم وقد مر في باب المعرفة ان التعريف الدعي لا معنى له في قوله بعد بظلال الجوه الان
يكون الجملة في تقدير المفردة على الوجه المذكور حتى لا يحتاج الى الضمير ويؤيد ذلك ما تقدم من المفردة دخول
حرف الجمل ثم وبس مفردة القول لا اعتراضا لما بشر بمولوده وقيل ان المراد به واسمهم بنم المولودة
نفسها كما وبس مفردة وقوله ثم السيرة على بس السيرة ليس زيد بنم السيرة وبس في ذلك وليس لان في
الكتابة وهذا القول كما كان بعضهم كقولهم والله ابل بنام متاجرة اي مغلوبة فيه ذلك لان ذلك في ثم وبس
مفردة كقوله خلاف بنام صاحبه وسحب قطب نعيم الرجل على وزن سد بدو كبره فكذلك الكتابة ان سمحت
تؤكد كون ثم كانه الشبهة فيقول ما جاز في آس غوياء المولى وانما الضمير وبس الرجل على المسمى
واضا يجوز دخول الراء ابتداء اوامر القسرية عليها مع ان زيد ليس الرجل والله نعم الرجل انت مع انما لا
الماضي دون قد وهذا الاشياء التي لم تعرف الفرائض على انما في اصل اسمان ولو كانا ذكر الرجل نرفع ما بعدها
وحده الاستكلف ولا يكون الجملة بمنزلة المفردة لوسط بين حرفيها لا طرف ولا ضمير فلا يقال في اليوم الرجل
فاذا انقضى ذلك قلنا في ثم الرجل زيدان زيد مبتدأ وانتم الرجل خبره اي زيد رجل جيد ولتخرج الى الضمير
العائد الى المبتدأ لان المحض في تقدير المفردة والاكتفاء الاستعمال كون المخصوص بعد الفاعل ليس الضمير
بعد الاشارة كما مر فتدخل على اهل المبتدأ موخر اخر ثم الرجل كقوله وبسنا نعم السيدان وجد بما على كل
حال من جمل ومبرور وقد تقدم المخصوص على ثم وبس نحو زيد ثم الرجل وهو قبل وبعد ذلك فعل
الفاعل بلا منازعة كما رايت او مضمر ومضرا متافعا كقول الاخطل اوموسى نجدك ثم جدا وضيع الخيال
نعم خلافا لما الزم كون الفاعل جمعا مع تقدم المبتدأ لان تقديره كالشاد وبالنسبة الى ما فيه وبس
فلهذا ما واصل المبتدأ نحو كتم الرجل فلهذا ثم الرجل والضمير في قوله ثم جدا لا يرجع الى المبتدأ اوله
نحسب الى الضمير بل هو ضمير قبل الذكر مفسر بما قبله فالذي روى وان كان كالشاد فلهذا من ثم ثم
يلزم ثم ثم قوما وقوما فاما ليس الضمير ان اي هم والواو اجتنابا الى الموصوف والامر بفسر قوله ضمير
في امره منصوبه **قوله** اعلم ان الضمير الميم في ثم وبس على الاظهر الاغلب لا يفي وبهم قد وثقت
بين اهل مصرن لعينين احدهما عدم ففرق ثم وبس فلم يقلوا فاعراجلين ونحو رجا لا وثقت امرأة
لان ذلك النوع صرف ولهذا الخبر وانهم المرأة ههنا كالحاء والواو لعت المرأة لكن الحاقنا ثانيا بثلث امور
منها كان عاصي الثانية واجمع لانها تطلق الحروف ايضا كاللث وثمت وثمت ولعلنا وكذلك اطرد نعم

114

المرأة ولم يطردها رجلين ونحوها **العلل** الثانية ان الضمير المفرد الذي ذكرنا اشدها
 مرغوبة لانك لا تستفيد منه اذا لم تنفذه ما يعود عليه الامعنى شي ويحيى كعلم المثنى والمجمر والمذكر
 والمؤنث ولو لم يكن له وجهته وانتهى لتخصيص سبب افادة تعقيل التثنية والجمع والتأنيث والتقصيد
 بهذا الضمير الاصل من ان كان اوعلى فيه كان اوبى واما تعيين هذا الضمير لضمير جبهه او اذ او تثنية
 جمعاً او ثانياً نحو فم رجل او رجلين او رجلاً او امرأة او امرأتين او ضرة اتفاقاً منهم واما الضمير في
 رتبة تكرارها فيصيرون ياترثون الواو للعلل السابقة المذكورة والكقوون يحوطون له مطافاً لما يقصده
 فيقولون لا يجمعون ثم يفسرونه وليس كاذباً هو البعد بعد لانه مثل قوله ويلها ر وحوذوا لها بقصة وتلك
 من قبل وقد يفسر في الضمير كازايت واما تعيين هذا الضمير فلما حب الجحوى وتبعته شرح كراحتي الى
 لزوم اقراءه والظاهر انه وصبر منهم بل يجب مطاقته لما قصد عبثه اهل المعين اعاذه اصل الكوفة
 فظاهر لانهم يطابقون بالضمير تعيين في التثنية والجمع والتأنيث واما جند اهل البصرة فلانهم
 لو التزموا القراءه كما التزموا الواو الضمير كما التمس في الضمير المثنى والجمع وقد صرح ابن مالك والمصنف
 بمطابقته لما قصد وهو الحق لا يجوز الفصل بين مثل هذا الضمير والمجرم وتعيينه لشدة اخضاعه اليه الا بالظرف
 قال تعالى من الظالمين لا اذا افرغ فصله في عشرين رجلاً من الميم وتعيينه الا في الضرورة لما ظنك
 بمثل هذا الضمير وقد حاشاذا في غير الظرف نحو نعم زيد رجلاً وحده ازيد رجلاً ونحو ان يحى لهذا الضمير
 بالواو مع كماله والتأكيد والعلل لانه من شدة الاسماء كالمعدوم والاعتبار بتغييره وهو المفيد
 للتعويض والزم هذا الضمير غالباً ان يميز وقيل في قوله تعالى ليس مثل القوم الذين انما يغيرون عذر اني
 ليس مثلاً مثل القوم والاولى حذف المضاف من الذين على ان الضمير هو ليس مثل القوم مثل الذين وعطف
 الضمير على ليس مثل القوم المذكورين مثلهما كالحى وقد يحى عذره المبرر وتلى على بعد الغافل الغافر شديد
 للتأكيد قال تعالى لا اريك شياء فعم الزاد اريك زاد اريك زاد اريك تعالى ذرها مستوحذاً واعواناً
 كبحي الحال في خبرها وما قال تعالى لا اريك شياء فمع سبويه ذلك لان وضع التبيين لرفع الإقام وهو البيت
 يتردد مثل زاد اريك زاد اريك مثل حال من معول ترو وحوذ زاد اريك تعالى ذرها ما يمد زوجاً
 اي لهما مصدر تدعى المفعول **قوله** او ما مثل فلها اي **اقراء** اختلف في معناه قليل كقراءة عتات ثم ليس
 للآخر على ما قيل في القراءه وان اقله لا يفسد العبد لان الفعل لا يركب التثنية وانما ذلك في المرون
 فالاولى في حالها وما كان معصداً ربه ويمكن ان يقال الخبايا ان تكلم نعم ومن مع حليته لا عدم تغيرها
 وشأنتها بالظرف الا ان عتاجاً الى تكلم في اصله والمتحدة او المعنى نحو ذمها اي وقال القراء ابو علي في موهله
 معنى الذي فاعل نعم وليس والجملة تعد ماصلة لها في قولهم اشرافاً به الضمير اي كبره واما ما قبله وان
 فيكونه محصور في قوله تعالى ناعى على كبره المحصور عند خوف ويضعفه فلهذا في الذي ضم عليه فاعله
 نعم وليس ولزوم حذف الصلة بالجمعي في ضمها لان محصور في ضمها اي لان محصور في ضمها فاعله
 قوله تعد ذمها فقال سبويه والكسائي ما عرفة ناعية بمعنى الشئ فمعنى فلها اي نعم الشئ في ضمها فاعله
 كونه بمعنى ذي الامر وهي محصوره يضعفه علم محيى بما معنى المعرفة التامة اي معنى الشئ في ضمها فاعله
 الا كما ذكر سبويه انه يقال اي انما اضل ذلك اي من الامر ومن الشان ان اضل في الكلام وان لم يثبت فقلت

اي ما اضل معنى ربما اضل كما يحكي في الحروف بل يحكي ما معنى شيء اما موصوفه او موصوفه نحو ما احسن زيد
كلمة في الموصولات وايضا لم يزد في الموصوفات او الموصوفات في قوله انما ان خلا وظلام التباين فيكون التباين في قوله
شرا واما انفسهم وهو قيل كما ذكرنا في باب المعاني في قوله انما ان خلا وظلام التباين فيكون التباين في قوله
يعظم به وبعث الله شيئا من انفسهم مع ان ذلك جاء عزما في قوله نعم الذي جعلت به احواله في قوله نعم الذي جعلت
خزوات الاباء اي في جمعت به فيكون ان يكون خرج في قوله تعالى كثر كلمة خرج صفة مخصوص محذوف
ان يكون صفة التمييز المذكور والمخصوص محذوف اي قوله تعالى بسا اشر وايد انفسهم ان
يكبروا فيكون ان يكون على هذا القول اي كون ما معنى النبي في قوله اشر وايد انفسهم جملة متوسطة بين الفعل
والنوع موصيا لا مستحقا له الذكر وان يكون صفة من موصوف محذوف وهو له ان يكون وايد انفسهم في ذلك
او خبر مبتدأ محذوف وارجله بيان للموصوفات في الموصوفات في قوله نعم الذي جعلت به احواله في قوله نعم الذي جعلت
الجملة موصوفة بالجملة والمخصوص اما محذوف كما في قوله نعم الذي جعلت به احواله في قوله نعم الذي جعلت
انفسهم ان يكونوا او غير موصوف في قوله نعم الذي جعلت به احواله في قوله نعم الذي جعلت
لان لا يكون الا بالعارف كما هو متعجب البصريين وهذا المعرف باللام في معنى الذكر كما بينا ويجوز ان يكون
لفظا نحو نعم الرجل الرجل زيد وقد يوصف كقولهم نعم الذي جعلت به احواله في قوله نعم الذي جعلت
خلافه لان السراج قال لان المقابلة المقتضية والمقصود بالهجوم والابتناء وقال ان المرفوع من موصوف
والمرى بدل من الفعل وليس في قوله لان الاتهام مع مثل هذا التخصيص ان اذا التخصيص لا يكون فهو كقولهم
واحد من من لا يمنع عند الجمل والمرد وهو الحق خلافا لغيرها اسناد نعم وليس في الذي الجسدية مما
يكون وكذا من واما داعي الجسدية ما يكون صلتها عامة وفيها لامة وانما دار من لومض صا درا
قال فقدم نورا من صاقت مده اعنية نعم من هو في سيرة الاعلان والقول نعم الذي هو عند زيد
ان كانت سلمة ما غصصه نعم الذي كان اليوم في الله او الاشارة الى شخص معين فلا يجوز ان يكرر
فاعلم بالاعتماد وقد رد فاعلم ما ذكره امره نعم الذي زيد او مضافا اليه لقوله نعم صاحب قوم لاسلح نعم
وهو قابل وقد روي مرفوعه نعم هم فورا وقد تدخل هناك الباقي المخصوص لقوله عليه السلام والى السلام
نعم بالمال لقال الرجل القائل اي نعم شيئا بالمال لاسلح لان المخصوص هو في المعنى متعجب منه مضافا
روي مرفوعه نعم فورا مضافا الى الضمير البارز وهو قابل كما ذكرنا وقال ابو علي اندلس نعم بعد الله زيد
وبس عبد الله ان كان كذا وهو شاذ اذا لم يعلل لغيره مضاف الى العرف الجسدي ويحكي ان يكون هذا اقل ما
اذا ان كيسان من تكبير الضان الذي لا مانع فيه من التعريف لئلا الانفصال كما مر في باب الاضافة وقد
روي شهدت صفين وشهدت الصفون والاولى ان يكون هذا ان كان ايضا خلافا لاسم مما تزل في
غيره اي بليت بقعة الصفون فالصفون مخصوص فاعلم ومشكلة قوله نعم الذي نعمت اي نعمت الله
ونعمت هي في التبيين والمخصوص محذوف فاما قد توث نعم وليس ان كان فاعلم ما ذكرنا فيكون المخصوص مضافا
نعمت الانسان عند قوله والرمة او حرة عيطل بجناح حرة د عليم الزور نعمت زوق البكدة وكذا في
الفعل ان كان المرفوع الموصوف في الثابت المخصوص كقوله تعالى سائق من زلفنا وسنست من قرا قوله
هو مبتدأ ماضيا خبره او خبر مبتدأ محذوف في قوله ان يكون لا يجوز ان يكون مبتدأ مقدم الخبر لم يزل دخول

مراجع

نواحي المسألة اقلية وحكي الاندلس مشقة عن سيبويه وهذا الذي يفرضه في قوله وشرطه اي وشرط المخصوص
مطابقة الفاعل اي ينبغي ان يصح إطلاقه عليه **قوله** وبس مثل القوم مثالا **قوله** ياخذ وجهين انما
كل حذف المشاوي بس مثل القوم مثل الذين او على حذف المخصوص والذين صفة القوم اي بس مثل
الذين بيت مشاوي مثل المذكورين وشرط المخصوص ايضا ان يختص لانه للتخصيص فلا يجوز رفع الانسان في
الان يصح ما مر في الباب لا لا يمنع اعتراض نعم بذيوله بين العامل ومفعوله لانها كلمة الاعتراضية نحو قوله
أبصرته ونعم الرجل هو زيد او يجوز ان يكون هو الرجل هو **قوله** وسامثل بس نحو مثل القوم **قوله** اعلم انه
يلحق نعم وبس كل ما هو على فعل نعم المعين بالاختصاص نحو طرف الرجل زيد او بالتحويل الى نعم من فعل او فعل نحو
ولم يمت ايد به ونحو الرجل زيد بشرط تضمنه معنى التعجب ولهذا ذكرنا في الفاعل هذا المعنى بالاولي
لكنه معنى اصل نحو طرف من يدي اي طرفه ويكثر ايضا استغناء عن اللاحق كقوله وسنست من قرا قوله
تجيبه ليقام اوليك وقيل حال ونحو قوله بعد ما سألني عما فيه زايه وكذا في قوله وسنست من قرا قوله
وان فاعلم ان يكون ما في قوله نعم الذي جعلت به احواله في قوله نعم الذي جعلت
وقد ما قبله نحو جاني الزيدان وكذا ما في قوله نعم الذي جعلت به احواله في قوله نعم الذي جعلت
والدم وكذا فعل التعجب مع **قوله** ومنه ما قبله وفاعله **قوله** اصل حب حبس كلف في اصابه
فادغم كغيره والزمع النصف لما ذكرنا في نعم وبس **قوله** ولا يتغير **قوله** اي لا يثنى ولا يجمع ولا يوصف
بل يقال جدد الزيدان وجدد الزيدون ويحدث احمد ولا يقال حبب دان ولا حب اولاد ولا حب نا
لانهم كالعنبر اي نعم وليس في الامر الا فراد مشقة وخلع منه الاشارة لعمري انما يحببت اعني حب
الشي وعنده المبرد والسر اسراع ان توكب حب مع ذوالا غلبة حب لان الاسم الحرفي في حببت امثلا
والمخصوص خبره اي المحبوب زيد كقوله بعضهم بل التوكب ازالا سيرة لان الفعل هو المقدم فاعلم
له وصار الفاعل كعص جوف الفعل في حبب الفضل والمخصوص فاعلمه واذا دخل لا يجر حبب وانما ليس
معني الاول ان يقال في اعراب المخصوص حبب انه كاعراب مخصوص نعم اما مبتدأ او خبر مبتدأ لا يظفر
كما قاله فمرحنا كذا لا قبل النواحي في هذا المخصوص ولا يقدر على حبب او قال بعضهم المخصوص
حبب اعظم بيان وكان يدعي ان يجوز ان عاشل ذلك في مخصوص نعم وليس لان يدعي النواحي مع
مر في ذلك الربي ذار انه كان كما اصبغت والمخصوص قابل حبب وقد اشق منه فعل نحو لا تحبب
كقولهم وبس نحوهما **قوله** وقد يقع قبل المخصوص في بعضه تمييزه وفي مخصوصه نحو حبب ان زيد
ونحو لا تحبب الرجل زيد وان كان مستقفا جازا وان يقع حالا ايضا والعامل مع حبب نحو حبب احمد
رسولا وحبب احمد رسولا وحبب احمد رسولا نعم تاجز القيد عن المخصوص اختيارا وحالا نعم لان التمييز
مقتضا عن الظاهر اي ذواته عن الضمير المستكن وانما التمييز لا يرفع الضمير عن ذواته الظاهر
نزل التمييز ههنا اختيارا للظاهر على الضمير وقيل انما لم يترك التمييز في نعم قد يلبس المخصوص بالفاعل
ولا التمييز في بعض المواضع نحو نعم الشيطان خلاف تحبب الخارجه يظهره فاعلم انه لا يرفع الضمير
مقتضا للضمير من الموصوف في نعم وقد نفرد حب عن في الجوز اذن نقل ضمة عينها الى فاعلم ما ذكرنا في قوله
قاله وحبب لها نعمتوا لاجب لقتل بعثت كما هو كذا كل ما هو على فعل اذا كان المرفوع الموصوف في الموصوف

三

حروف کبر

واربع أصناف في العزم مع الفشار في المعنى الثاني في أصل الوضع وعلا ذلك خلا بكتب الالف وأصل الكلمة
علا لأنه كان له استعمالا وكذا مر في الأصل أيضا واليه في الأولى وفيها حال نظر على الاستعمال في الكلام
وأصلها وأصلها كذا في الأصل إلى الضمير نقاب الاستعمال تشبيها بقول الحروف وقوله ثابت توش الحرف
نوشا من له علاه يهني على الضم لقوله من على حذف الضم إلى به ثم اعترض على نفسه وقال فاجازا وحسلا
فقد الحرف لا أصلا لا فاعلا لها أصلية وأجاب بأنها لا تسمى فعل الاستعمال لأنها من الحرف في غير
الضروف فصارت كالأصل لا فاعلا لها أصلية وهذا أحد زوائد **قوله** من لا يندد كثيرا ما جرى في كلامهم من
لا يندد الغاية وإلى أنها العائدة لفظ العائدة يستعمل بمعنى النهاية بمعنى الذي كان الأصل ولا ك
أيضا يستعملان بالبعيد والغاية تستعمل في الزمان فقط والمراد بالعائدة في خصوصها ابتداء العالجه والنهاية
العائدة لجميع الساقفة إلا حتى لا يندد النهاية والنهاية في النهاية في الزمان غير الزمان عند الضرر
كان الجوز ورعا كانا غوصت من البصرة أو غير غير هذا الكتاب من زيد إلى عمر وأجازا الكرون في
استعمالها في الزمان أيضا استدلالا بقوله تعالى من أول يوم وقوله شيلي من أولي للشاة من يوم الجمعة وقوله
لمن الدار بكثرة الجوز أقوم بزوجه ومن شعر وألا أرى في البيت غنى إلا غنى العوض من غنى البند
في زمان يكون الفعل المتعدي من البند البند شيا ممتدا كالشيء والشيء ونحوه ويكون الجوز ومن الشيء الذي
ابتدأ ذلك الفعل غوصت من البصرة أو يكون الفعل المتعدي بها أصلا للفعل المتعدي بترت من بلان إلى بلان
وكذا خرجت من الدار إلى الموضع ليس شيئا ممتدا الذي يقال خرجت من الدار أو انفصلت عنها أو قال غطوة
وليس التأسيس والحدادتين متعديين ولا صلين للفعل المتعدي بل هما مكانان وانفصال بينهما من زمانه يعني
في من في البيت بمعنى في زمن في الظروف كثيرا ما يقع معنى في خرجت من قبل زيد ومن بعد ومن يندد
ويحك حجاب وكنت من فداك وقد كذا في الظروف والبنية والقائمة بغير حروف الجر فاعلم من غير
غيره وكذا إذا كان مبتدئ من الجوز على المعنى من أجل لزوم وجه وشرو الظاهر منذ حب الكوفي أو كثر
من شئ **قوله** فم من أول الليل إلى آخر وهو كبر الاستعمال وصرف من لا يندد البند بان حسن في ما يلتزم
إلى أو ما يقيد فأنه تعالى **قوله** أعرف بالله من الشيطان الرجيم لأن معنى أعرف به التخليد وأد إليه فالأمر
أفادت معنى الانتهاء إذا قدمت برج مجرور كون الجوز بها موضعا انفصل عنه الشيء وخرج منه لا كونه
شيئا ممتدا فإن يقع موقعه عن الإضمار والتجاوز وكما في ونفصلت منه وعنه ونفصلت من كمالها
وعنه وسفاه من العهه وعن العهه أي بعد منها وأما التفعيلية فهي وإن كانت لجرر المجاوزة فأمارة
لكنه لا يستعمل بها فلا يفساد ثلثا في التفضيل وبعض حروف الفعل التفصيل فلا تنوع وأجازا
السراج كون من لا يندد لا ينجب المفاعل والمفعول يكون الفعل مشتقا كالتكثير أو رأيت الهلال من مكان من
خلل السحاب وكذا أقوم شئت المسك من داي من الطريق ونشأ إلى التخصيص أخذت من الله وأمره وأمره
العزم محذوف لما أخذت من المزمع شيئا وأد التذكير المفعول الصريح أو كذا من غير فاعلم أخذت من الله
هذا من متعلق بأخذت لا غير لأنه يفهم مقام المفاعل على الجوز من الله وأمره وأمره متعلق بأخذت من الله
تبعه المفعول المذكور وأخذت شيئا من الله وأمره جاز أن يكون متعلقا بفعل المذكور وإن كان حرف الشيء
يتعلق بمقد داي شيئا كما ينبغي الله وأمره يجوز إذا تقدمت النكرة أن يكون خلاص النكرة الموحدة قال السلي

三

فبئذا زورتك مكانك وسبهاكون
الجلال من ربها خلل السحاب

بعدد وبالي قال تعالى وكذا السكندر كثر من اهل الفقه المفسر في الاما له قال تعالى وميت اليك الاما
كافيل نعمت من عمل على شريعت منه ورضيت قلبه مما على خطت وقيل انما قيل في عرائن الى حديث
وخلصت اليه معنى عند الاول بنا وما على اسلمنا كما ذكرنا في قوله اني في ذلك في جميع تلافتي
الى ذروة البيت الكريم المصنف معنى منسب اليه ذرو ولا معنى في كفاية **قوله** وميت اليك الاما
لانها العائنة مثل الى الان بيننا فوفوا كما يحي وعين بالعين لغة هذا بنية وهي على المنة اضرب ضرب
وجون عطف وعرف استندان فاداك انت خرف جرفا تعديا الى قولي ولا خير معنى في المصنف والمؤلف
الفعل المنتصب بعد هنا بان المصنف نحو اسلمت حتى ادخل الجنة ولا تقول حتى ادخل الجنة فاني متعلق بغير ذلك
نحو من حتى يذهب الشر ونحو الاسر الفزع ايضا حتى مطلع الجمر والسا العاطفة نحو مثل الحارة في معنى الاثبات
ولا يكون معنى في وجوب فوفيت ما بعد هنا في حتى الحارة فلا تقول كما في العوم حتى زحاحا نه خذ فلا في في
وكذا في الحارة والعاطفة في انه لا يقبل ما من دعا اجرا الا ان ذلك حيث اطلبان نحو ضربت العوم حتى يدرك
فلا يدرك حتى الصبح ويعد ان اقبلان ما بعد العاطفة يجب ان يكون حرا ما قبله نحو ضربت العوم
حتى زيد ولو كان لا يخلط نحو ضربت في الشاوات حتى عبيد صرا وخرا لما دل عليه ما قبلها كما في قوله في
العصيفة كي يخفف رحله والرا حتى فعلاه القا عند من قال ان لغة عطف على العصيفة اي التي جميع تامة
لانها التي العصيفة التي لا تمشي الا بالقول الذي كل شيء ويجب ايضا دخول ما بعد هنا في حكم ما قبلها كما في
في ضربت العوم حتى زيد الاحالة والفتح على زيد ايضا واما الحارة فلا كثر وت على نحو يكون ما بعد هنا
بآخر ايت اما قبلها كثر البارحة حتى الصبح وضعت وضاح حتى العطر كما يكون جازا منه ايضا على التام
حتى رايها بالحر والسراني مع جماعة او يجب كون ما بعد هنا جازا ما قبلها كما في العاطفة فليجوز ما تحت
البارحة حتى الصبح جازا لانه بمنصبا بالعطف اتفاقا وهو مردود بقوله تعالى سلامي حتى مطلع الفجر
ولما دخل الحرور حتى في حكم ما قبلها فيه احوال جزم جازا منه بالدخول مطلقا ساواك جازا ما قبله او لا في
الحرور منه بخلاف في العاطفة وتبعه المصنف وجوز انما لا الدخول وعدم الدخول جازا كان او لا في
الحرور وحصل عند القاهر والمواني والاندلس وغيره فقالوا الجوز داخل في العاطفة والملا في داخل
وقال الاندلسي لما ذكرت زيد منع دخوله في العوم في ذلك ضربت العوم حتى زيد الجرم لا يفرض التقطير
او التقدير فاستدل بان حتى كالتفصيل لما قبلها واذا دخل في الاجمال دخل في التفصيل واذا ورد في
لزم جمل ومذهب ابن مالك قريب لكن الدخول مطلقا اكثر واغلب في العلم انه لا يلزم ان يكون ما بعد حتى
العاطفة اخر اجزا قبلها جازا ولا اخرها دخل في العمل بل قد يكون كذلك وقد لا يكون لكنه يجوز فيها
ان يكون اخر اجزا اذ اريدت الاجزا الاخرى فالقوي فاذا التفتت بقصد من الحان لا يصح صعدا
كان اخر اجزا اقول انها من اناس حتى جهد على الله عليه وسلم بالعطف وليس عليه الصلاة والسلام
اخره حرا ولا دخولا في الموت بل هو اخره قوة وشرفا واذ التفتت بعنايتك من الجاز لا قوي فخذ
كان اخر اجزا اضعه ما عرفت من الحجاج حتى المشاة غطفا ويجوز ان يكون اقام بين قبل الركبان ومعهم
الحاج فيكون ما بعد هنا كذا وان لا يكون فاذ لم يكن وجب كونه اخر اجزا جازا او لا في الله نحو
قوله فوات الذران حتى شوط الناس جازا ولقد اجابنا بعد هنا ما هو ملاق وليس جزم والفرص صاحب الفقي

حتى
قوله فوات الذران حتى شوط الناس جازا ولقد اجابنا بعد هنا ما هو ملاق وليس جزم والفرص صاحب الفقي

التعظيم او التعظيم فما بعد حتى الحارة ايضا وليس مشهور بان الحارة محمولة على الي ايضا في جوار عدم كون
ما بعد هنا بخلاف السرا في جوار عدم دخوله في حكم ما قبلها كما قال ابن مالك في جوار عدم كونه
اخر الاجزا احصا لا قوة واضعفا الا انك اذ التفتت كونه اخرها ضعفا وقوة وجب في كونه اخر الاجزا
جدا كما ذكرنا فلا يجوز انك السكة حتى قصها او ملها ويجوز ذلك في الي نحو اكلت السكة الى نصفها
والي ثلثها والعاطفه كوا والعطف في دخول ما بعد هنا في حكم ما قبلها وليست معنى الواو خلافا لعم
ذلك لان حتى لا يمد فيها من معنى الانتها خلاف الواو وهذا كالتوسط المصنف لدخول ما بعد حتى الحارة
فيما قبل اكلت را كما كان قد منع ان حتى تكون معنى مع فقالت او معنى مع كرا اذا عطف حتى على جزم
فلا خيرا واعادة الحارة ضا لانه كونه هنا جازا نحو مؤثر في العوم حتى زيد قد يكون ذوا الاجزا الذي
قبل حتى جازا كانت او عطفة من ما جازا بعد حتى نحو العوم حتى زيدا راي عطا جازا وكل ما ذكرناه
من الاحكام حتى العاطفة للاسمر واما العاطفة للجنة فوضو نظرت اليه حتى اضرته ويجوز ان يقال ان حتى
في مثلها اشد ابيه واما العطف الجملة ابد **قوله** وتختص بالظاهر خلافا للبر **قوله** اذا كانت عطفة
جازو نحو ما على الصخر نحو جاني العوم حتى انت ورايت العوم حتى اياك وميزت بالعوم حتى بك واما
الحارة فلا يخلط على المصنف اجزا بل يكون الى شدة تمكنا ووسع نصرا فلهذا دخل اخر الاجزا واسطفا
وتقوم مقام الفاعل نحو قصير الى زيد ولا يقال قصير حتى عزم وشبهة المرد قوله واكفيه ما يخفى واعطيه
سؤله والخفة باليوم خفا لاحق **قوله** وليس ياتي البيت حتى الحارة والاندلس في لفظ لا حتى في ابتدا
اي حتى هو كما في قوله فينبغي رجليه البيت وتساك بقوله ايضا فلا واه بالقاء ناس في تحاكيان
البر زيد وهو شاذ والفرق بين حتى والي ان حتى يلزمه تقدري في الاخر والظا وتقدري كما ذكرنا بخلاف الي
وان الاخر دخول ما بعد حتى في حكم ما قبلها كما اخبرنا بخلاف الي فان الاظهر فيها عدم الدخول الا في العطف
وان كان ايضا او قال الاندلسي لا الفرق بينهما من بعد الوجه فاذا كان ما بعد جازا ما قبلها فظاهر
الدخول فيها وان لم يكن جازا فظاهر فيها عدم الدخول وما اخترنا اظهر عند الخاء ومن الفرق بينهما
ان الفعل متعدي حتى يجب ان يستوفي اجزا المتجرى الذي قبل حتى فيما فيها حتى يمتدح في ما بعد حتى من الجرم
او الملا في واما الي فان كان قبلها ذوا الاجزا وتعد هنا الجوز الملا في حكمها ايضا كذا في الاذلا نحو قلبي اليك
والخلاف في صحة وقوع الملا في بعد الي **قوله** ما بعد حتى فيضه الخلاف كما هو قول علمي لا يكون مستقرا
الا في جزم كان سري حتى دخلنا بنصب او دخل واغني بالمستقرا متعلق مقدرا وانما حتى الابتداء ايم فقد
ذكرنا هنا في غايب المصارع ويقع بعد ما الفعلية والاجتية كما ذكرنا هنا في غايبه ايضا كذا في الابتداء ايم ايضا
او التعظيم كقوله فاطمات القليل محمد ما شاء بدلة حتى ما دجلة **قوله** اشكال **قوله** التقدير كالي
قوله فاعجب حتى كليب يسبني كان اياه ففصل لا يباحث ان يكون خبر المبتدأ من محسن الفعل المقدم
نحو ركب العوم حتى الامير واكتب لوليت حتى الامير فاجل ليريد ويجوز حذف الخبر مع القرينة نحو
اكلت السمكة حتى واشياي واشياها ما كثر **قوله** وفي اللزومية اما تحقيقا نحو زيد في الذار وتقدري نحو
نظر في الكتاب وتقدري في العلوقا في طبعات كون الكتاب والعلو الحاجة شاذة لا نظروا والتفكر والتفكر
مستعمل في اشتغال الطرف في المظنون فكانها تحيط بها من جوانبها وكذا قوله عليه الصلاة والسلام

بني

من

ويلزم في الاسمية

في

معرفتك بكونه جازم ذلك لا يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع وليس كذلك وكان كما قال الجازم في كلامه والسيد
قوله وقد تقدم على من هذا الضمير كونه كما مر في باب المعارف **قوله** من ينكره في قوله في مطالعة التبيين
ويعنى شرحه في باب نعم وليس **قوله** ويلحقها ما **قوله** اذا وعلمنا ما فلا يكون لها كذا في قوله في مطالعة التبيين
تعالى من الاعراب وان كان اسم على ما اخترنا لكونها حرف النفي لا دخل في الجملة وقد كانت قد ردت
لذلك قال وما حذرة بسيف من قبل **قوله** بين يدي وطلعته حركه **قوله** ما ربي ما ربي غار ومثلها ما
التي على كافي التشبيه والاولى ان تكون كما قد عرفت كما انت اي كما انت اي كانت كوني وزيد صديقي كما عرفت
وتشبه اعان الكلف مع تناوينا لا تكلف عن عومها قريب وانما اذا وليت الباطن فالاولى زيادتها وانما
الجازم عن جواز حذره وما حطبتا عنهم وقد تكلمنا ما في قوله في مطالعة التبيين **قوله** في قوله في مطالعة التبيين
وقوله في قوله في مطالعة التبيين **قوله** في قوله في مطالعة التبيين **قوله** في قوله في مطالعة التبيين
زيد قاضي والتميز من السراج والوجه في الايضاح كون الفعل ماضيا لان وضع رتب للتفصيل في الماضي
كما ذكرنا والعذر عندنا في قوله في مطالعة التبيين ان شئت هذا المستقبل في الامور الاجز ودي غائب
عليه في القرآن ذكرها بلفظ الماضي نحو وسينزل الذين وكذا في احكام الجنة وقال الرعي مشبه زعمنا كان في
خبر وكان كثر استعماله بعد زعمنا وقال قتلتنا وقال الفعل ساوينا **قوله** يكون على الظهور الكرام للظفر
اي زعمنا مثل قوله فلق كان احادهم وديع **قوله** والشهور زعمنا دخول زعمنا على الفاعل بلا نا وانما
ذكره الوجه في غير الايضاح وقوله زعمنا كونه الغرض ما فيه كونه موضوعه عند الخاتمة لا كما ذكرنا في
الموضوعات وقد عرفت الفعل قد عرفت ما عرفت القرينة فان ذلك ان ياتي الكريمة بلقياسا **قوله** في قوله في مطالعة التبيين
وان يستعمل هو ما في **قوله** اي زعمنا يتوقع ذلك **قوله** وقاوتها اي واروت مثل قوله في مطالعة التبيين **قوله** في قوله في مطالعة التبيين
اييس **قوله** الا يتيقن ولا العيس اعلان حرف الجواز لا حذف مع بقاها لقياسا الا في احكام الجنة
والجازم الكوفي قياس سائر الفاظ المفسرين على الله سبحانه لا حذف حرف الجواز لقياسا مع بقاها
على لاد اكان الحار رتب بشرطين احدهما ان يكون ذلك في الشعراصة والثاني ان يكون بعد الاول
والثاني ان لا يحد من دون هذه الحروف نحو رسم دار وفعت في طلبة **قوله** كدت اقصى الحياة من حله
فتشاد في الشعراصة فان اوله كوله وقالم الاعاق خاوي الحزق **قوله** والقاك كوله فان احكام قد يتوقع
على كذا في طلبة التبا **قوله** وقيل كوله بل في صفة واضباب **قوله** اما الفاعل فلا خلاف عندهم ان الجوز
ليس بما جمل رتب المقدرة بعد ما لان تخرج عطف بمقابل ما قبلها والواجب الشرط وانما الواو
فالعطف ايضا عند سببويه وليس بجارة فان لم يكن في العطف والجر كوله وليله حتى تضطلي
الغوس **قوله** والقطعة اللاتي بما تبتل وكل ايضا للعطف ظاهر وان كانت في اولها كوله وقالم الاعاق
فانه قد رتب فاعليه لانها كانت رتب كوله اقدمت عليه وقالم الاعاق وعند الكوفيين والمبرد
انما كانت حرف عطف ثم صار رتب قائمة مقام رتب جارة بنفسها ليعبر بها عن رتب فلا يفتقر رتب
في نحو قاسم عطف فاعليه لان ذلك تعسف وكذا اذا كان في وسط الكلام نحو قوله في مطالعة التبيين **قوله** في قوله في مطالعة التبيين
عاطفا على الكلام السابق **قوله** في قوله في مطالعة التبيين **قوله** في قوله في مطالعة التبيين
تبعها كما جاز بعد الفاء قبل هذه الواو عند هـ كانت حرف عطف قياسا على الفاء وكن وكسما

اوله

خاتمة

صارف معنى رب فحرف كما يجوز مع ذلك لا يجوز دخول حرف العطف عليها في وسط الكلام نحو قوله في مطالعة التبيين
ولا فاعليه انما صار لاصحاح اختلاف واو العطف فاعليه في الاصل واو العطف فلا يخار دخول واو العطف
والفاء وشعر عليها هذا على ما ذهب البصريين في رتب اما على ما اخترنا في مطالعة التبيين **قوله** في قوله في مطالعة التبيين
عليه بالمحروف الثلاثة **قوله** واو العطف لما يكون عند حذف الفعل ليس الشوا لخصته بالظاهر
وانما شاعرا لخصه باسم الله وانما هي مضاف في الجميع وينبغي العطف باللام وان جاز في قوله في مطالعة التبيين
اذا عطف على او فقد رتب ما يدل عليه **قوله** في قوله في مطالعة التبيين **قوله** في قوله في مطالعة التبيين
العطف عنهما على الهم والله وذلك لكثرة استعمالها في العطف هي كثر استعمالها في العطف من اصلها
اي بالواو الثاني ان لا يستعمل في قسم السؤال فلا يقال والله اجبرني كما يقال بالله اجبرني والثالث انها
لا تدخل على خبر لا يقال والله كما يقال والله اجبرني كذا في قوله في مطالعة التبيين **قوله** في قوله في مطالعة التبيين
حكم باصا لهما لان اصلها اللصاق فهي تلحق بفعل العطف بالمفسر به وابتدلت الواو من لان بينهما متساوية
لفظا لكونها شافيتين ومعنويا لا تزيان في واو العطف واو العطف معنى المجبة القرينة من معنى
الانصاف والناظر لمن الواو كافي وزات ورتاب وكلمة ونكلمه فلهذا اقصت عن الواو فلا تدخل الاعلى
لفظة الله وقيل ان الحاصل الثلاث التي كانت في الواو وحكي الاخفش تزي وترب الكعبة وقوسا
ولا مر الجوزي معنى الواو كما ذكرنا لخصته ايضا بلفظ الله في الامور العظام وكذا من كسبون الميم وتكلم
والكسرة اكثر من كسنة بلفظ ربي ومذهب سببويه كما ذكرنا انما تزيان جازمته مقام الباطن الميم لانه
تغيرت بقاء واو جازمته في افعالها تقوى في العذر شمس من تالك بضم الشين وقد عرفت بعض الكوفيين
ان العنونة الميم متعقوبة من ايم والمكسورة تها من عيم وفيه نظران ايم يحذف كما في الله او الله
ومر بخصه بلفظ ربي ولا منع ان يقال تغير حكمة عند الاختصاص ويمكن ان يستدل ببناء على انه ليس
تحيلا وفان ايم المعر لان اخضا والعرب وزد الي حرفين لا يوجب البناء كما في يدوز واولى ان
يقال ان ما روي من قولهم من الله مضموم الميم والنون ومكسورهما في لفظ الله وحدهما هي من الجازم
المستعمل مع رتب تبع النون الميم ضمنا وكسرة الشاكس وانما من الله بفتح بن فيقول الفاعل من الله بكسر الميم
وحذف النون اتبع الميم النون وان كانت فتحة غارضة للساكين طلبا للتخفيف فعمل هذا من الجازم في القسم
نحصر من ايم او بالله وقيل بل الثلاثة ايم مضموم الميم والنون ومكسورهما ومعنوا مع لفظ الله متعقوبة
من ايم اما اخضا ومن الله بفتح بن من ايم ظاهر واما المكسورة فتها والمتوحدان فلا ربي لكونها متعقوبة
منه وجمالا ان ايم عند هـ واجب الرفع سما عاكجا والقصر لا يوجب البناء ان جازم النون ونهني الي
لما جازم الله على ثلاثة اوجها بالرفع والنصب والجر كما جازم الله رفعها ونصبها عند الجميع ونحو ايضا عند
الكوفيين كما ان يقال اتبع الميم النون فتحا وكسرة الجوز ان يكون من الله بفتح بن متعقوبة من ايم الله
باتباع الميم النون فتحا عند القصر ولا يجوز ان يكون من الله بكسر بن متعقوبة من ايم الله باتباع النون
لهم لان حركة الاعراب لا تزال لاحل لا تتبع وانما ايم الله بفتح الميم وكسر قاصع هم الميم ففتقوا وان
من ايم بفتح الميم وكسرها وقد يقال هم الله بقلب الهمزة المفتوحة ما وقد تحذف التاليف النون فها
او الله بفتح الميم وكسرها وكل ما تقرر من ايم لا يستعمل الا مع الله ولا يستعمل مع الكسرة كما استعمل ايم

३६

३६

ومع ذلك من عند الى اخره **اول** قد مضى شرحه في الفصول المبدئية **قوله** وكما شأ وقد اوردنا للاحتياط **اول**
مضى شرحه في باب الاستئذان مستوفى **واعلم** انه اذا لم يكن في كل حرف من حروفهم من وجهه عن اصله
وكونه معنى كلمة اخرى او تبادلا لغيره يبقى على اصل معناه الموضوع هو له ومعنى هذه المعاني بد معنى من
المعاني فليس معنى هذه الحروف الا في الاول بل الواجب فلا نقول ان معنى من في قوله تعالى اذ انكروا على
الناس بل تضمنت اكلها بمعنى تحكما في الاكثارية والسطوة ولا يحكم بزيادة في قوله يخرج في عزها فيفضل
بل تضمن يخرج معنى في قوله يخرج وقد مضى كثير من ذلك في امكانه **قوله الحروف المشبهة بالفعل**
ان وان وكان وليت ولعل لها صدى الكلام يسمى ان فهي بعكسها وليت ما افلتح على الاصح
وتدخل حيزها على الاضال **اول** سميت الحروف المذكورة الحروف المشبهة بالفعل بخلاف الالهة
نفسه ليس الذي هو فعل ناقص غير منصرف وهذه لتشبه الفعل التام المنصرف المتعدي واقتضات
الحجازية تشبه ليس بمعنى لا لفظا وهذه تشبه الالهة المتعدي به معنى كالحج ولفظا من حيث كونه
على ثلاثة احرف فصاعدا او اتما فتحة او اخرها فان لم نقل لها مشابعتها للالهة بل لثباتها في الاستعمال
بسبب تشبهها بالاولى والى الثاني لبيت في جهة اخرى بها تشابه الماخر ففعل على الالهة وان قلنا
انها المشابهة بالفعل فلا تشابه بسببها الالهة لانها تكون اذن بسبب المشابهة المتقدمة **فما**
اعطيت بعد المشابهة لا يكون معنى من حيث المشابهة وكذلك ان الوقاية ان قلنا انها لم تقطع في المقطع
كما يعطى مسكون من وعن من حيث المشابهة وان قلنا هي لاجل المشابهة فلا يشاهد الالهة
المتعدي به معنى لطلبها الجرس مثلها وشاهدت مطلق الالهة لفظا ما ذكرنا كان متشابهة بالالهة
التي من تشابهها ما الحجازية فعل على اقرى بان قد مضى في شرحه وان ذلك لان على الفعل
الطبيعي ان يرفع ثم ينصب فعكسه على غير طبيعي فهو ظرف في الفعل وقبل قدر المضاف على الرفع
فمنه الى الفرق بين الالهة السالفة في اصلها من اول الامر وتليها لاجل عملها فعملها كونه
مؤثرا للفعل ومما تان العالمان ان يثبتان في ما الحجازية ولم يقدم متصوفا لعلها هي الاولى في مشابعتها
معنى لطلبها بالفعل من حيث ان ان وان معنى خفي فثبتت واكدت وكان معنى شبيهت قالت الزجاج هي
للتشبيه اذا كان خبرا مضافا مضافا نحو كان زيد اسدا وللشك اذا كان صفة متشبهة نحو كان زيد
لان الخبر مضاف الى المعنى هو الاسم والشيء لا يشبهه بنفسه والاولى ان يقال هي للتشبيه ايضا والمعنى
كانك شخص فانه جازي تغاير الاسم والخبر حقيقة فيجب تشبيهه احد هما بالآخر الا انما فانه لا يوافق
دقا الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كانه خبر الخبر ليعينه صار الضمير في الخبر يعود الى
الاسم لا الى الموصوف المقتدر لفظا فنقول كافي امشي وكانك امشي والاصل كافي رجل عشي وكانك رجل
تمشي وقبل على التحقيق كانك بالذات المركبة وكانك بالآخر لم تزل وكانك بالليل قد قيل
واو على يعتقده في مثله زيادة الاسم وتخرج الجرحي يعني كان للتشبيه اي كان بالليل المركبة والذات
ان نقول ببقا كان على معنى التشبيه ولا يحكم بزيادة شي ونقول التثنية كانك تصغر بالذات
اي تشابهها من قوله تعالى فيصرون به عن اجنب والجملة بعد الحروف بالباء حال اي كانك تصغر بالذات
وتشابهها من غير كانه الا ترى الى قوله كافي بالليل وقد اقبل وكانك زيد وهو تلك والاولى لا تدخل

الحرف الا اذا كانت اخبار هذه الحروف ولكن بمعنى استدركت ومعنى الاستدراك وضع فهو منقول
من الكلام الشايع وتما شبيهها بالاستدراك ومن غير ذلك الاستدراك المنقطع لكن فاذا اقلت جازي زيد كانك
تصغر انما ايضا حال لما بينهما من الالهة فرضت ذلك التثنية نقول لكن عن الزجري وليت بمعنى تميلت
ولعل بمعنى ترجعت وتما هيبة التثنية غير تما هيبة الزجري لان الفرق بينهما من جهة واحدة فقط وهو
استعمال التثنية في المكان والحال واختصاص الزجري بالمكان وذلك لان تما هيبة التثنية بحسب حصول الشيء
يسوا يظهرون وتزيد حصوله اولاد الزجري انما هي شي لا يؤثر في حصوله من شدة تلك لعل التثنية
تغزب فيدخل في الارتقاء الطبع والاشفاق فالطبع ارتقاء شي محبوب نحو لعلك لعلنا والاشفاق
او كذا الكبر وهو لعلك تروى الشفقة وقد اخطرت كلامهم في لعل الراضية في كلامه تعالى لا يستجالة
تترقب غير الموقر وحصوله عليه تعالى فقال نظرب وابو علي معناها التعليل بمعنى افعال الخير لاجلها
ترجع الى الزجري لا يستقيم ذلك في قوله تعالى وما يدريك لعل الساعة قربت اذ معنى للتعليل
وقال بعضهم هي لتعريف مضمون الجملة التي بعدها ولا يطرده ذلك في قوله تعالى لعله يبدد كرا وحشي اذ لم
يحصل من فرعون التذكر والاقواله التي التي امنت به بقره اسرا في قوله ما لا معنى فيها ولو كان
تذكر اخيرا قبل منه ولما قال سيبويه وهو ان الرجاء والاشفاق يتناقضان لخطيبين وانما ذلك
لان الاصل في الكلمة لا يخرج عن معناها ما كلبية فلتعلم منه تعالى حل لنا على ان ترحوا ونشف كالان او
المقيدة للشك اذا وقع في كلامه تعالى كالتشكيك والاهتمام لا للشك لعل لعله قيل
لعل لعل الاستدراك لعل زيد اقل من اي هو كذلك واختار هذه الحروف عند الكوفيين من لغة
بما لا يفتقد به في حال الابد او كذا خبره التثنية وتذهب البصريين عن الحروف في المثلثة والحرف
مقا لعلها ماقا وتخرج عن عند الغراب في الحرفين بليك غوليت زيد اقل من لعلنا ندم معنى تميلت وتغزله
مضمون الخبر مضاف الى الاسم في ثبوت قياسه زيد فصب الجرس فاذا ذكرنا في علمه نصب الحال الغلوب لهما
سوا من شرحنا ان زيد اقل من لعلنا فان زيد اقل من لعلنا فان لعلنا في القول سوا
واسمى هذه الفاعل قوله باليت ابا القاسم وراجعه والبصريون حملون وراجعه حاله وعامله خبر
ليت المحذوف اي باليت ابا القاسم لنا واخبر والكاسي بقدر كان اي باليت ابا القاسم كانت واخبر وهو عيب
لان كان ويكون لا يضران الا في الاشتباه واستعمالهما في فتكون الشهرة ذللا عليه ما في قوله لعلنا جبر الحرف
ويجوز عند بعض اصحاب الفراء نصب الجرس بالقياس اليها كما زعموا عند عليه الصلاة والسلام
ان يصرحهم بسبعين حرفا وان كان اذ فيه اذ انقفا فادمة او قلنا غير ذلك وذلك ان اسكان
مشتبة وخبر مشتبة فيهما مفعولان لاشبهت الاول مفعولا بالآخر والثاني مفعول حرف جر وليس اقا
مفعول **قوله** رد على هذا الشاعر وقت انشاده هذه البيت وقال المحدث الصواب حسب ذلك
اذا الشوق فادمة فنقول ان لبيت متضمنة معنى الفعل بخلاف الغلوب فانها افعال مخرجة للفعل
بعد التضمن الضعيف مرتبة نصب الجرس بذلك لا يكون مفعولا مفعول فعل فمفعول لبيت وانما نحو
قوله يا لبيت اني وقبعتا في غمة والحرف منها فرق كرا **احسن** فان مع اسمها خبرها مفعولان
لا انها مفعول تميلت ويذهب الى ان لا يفسد لعلنا ان زيد اقل من لعلنا لعلنا لعلنا

أن يقدّر أيضًا هنا خبر ليت والاعتراض كالاعتراض في الجازم لا يخفى قياسه على ما في الجازم المفتوحة
تقدّر هنا على بيت غول أن زيدًا أفاضل من غير أن يثبت والاعتراض بالاعتراض في البيت الجازم لم يمتنع والمردود
تقدّر هنا على بيت غول أن زيدًا أفاضل من غير أن يثبت البيت فقد ذكرنا أنه خطي في قوله **لهما صدر** والكلامة
القول كل ما يقع معنى الكلام ويؤثر في معنونه وكان حرفا فترتبته الصدركون والنعى وأما الأول فلو أن
فقد مررت في المصنوع على غير بقية التفسير على خوارق شططها وتحرّوف التثنية والاشتغال بالاشتغال
والضعيف وغير ذلك وأما الاعتراض كاعتراض القلوب والأفعال المناقضة لها فإن أثرت في مضمون الجملة
فلم يزل الصدور أجرها يجري سائر الأفعال وأما في مثل حروف المذكورة الصدور لما ذكرنا وكل واحد
من هذه الحروف تدل على فسر من أقسام الكلام فوجب تقديرها على ما في الكلامين فالحال في قوله
الجملة فقط والتوكيد فهو ثمة الثابت لا يغير المعنى إلا ما كان ذلك حرف ابتداء كما لا خلاف لك وجب
تصدرها كاللار وأما ان المفتوحة فلكل فاسم من مائة في المفرد كقولها مصدر رجب وجب وقوعها
مواقع المفردات كالفاعل والمفعول وغير المشتد أو المشتد إليه ولا يتقدّر أن كانت في مقام المبتدأ
الذي حقه الصدور لما ذكرنا في باب المبتدأ قلت وتعلّك وكان أن المفتوحة لا تلي شئ على شئ لوني
خبره معنى الطلب سواء كان ذلك الخبر مفردًا أو جملة أو مبتدأ وتعلّك فلا يمتنع الطلب مضمون الخبر
فلا يمتنع أن ذلك المضمون طلب آخر أو لا يمتنع عند صدره طلبان على المطلوب وأما أن خبرها أيضًا
مفرد لأنه مشتبه به كما ذكرنا في باب ما ذات مذكورة شبه الاسم فالحال كان زيدًا أو فقد ذكرنا قامت
الشبهة بمقابلة خبرها فكانت أو تفرد أو عندك أو في الدار كما ذكرنا والمفرد المتضمن
معنى الطائفة كلامهم أسرار استغفها فلو كان خبرها أسرار استغفها لم يوجب تقديره على ما
فليسقط أن خبره مبتدأ الصدور الواجب لها أو التهمة القائمة منقار ذلك الخبر المفرد لا يكون إلا
خبره لأن التهمة كما مررت به لا يكون طلبًا ومن شر أول خبر قولها أو مبتدأ قبل رأيت الذي
قطعه وأما ان المفتوحة فلا يمتنع أن يكون مع خبرها في ناو بل المصدر والمصدر لا تكتب فيه
فتبين تقدّر أن أن في خبر قولك أمرت به أن قد لا يجوز أن يكون مصدره على ما اجازة يسبويه فلو
على كما تقدّر في جواب المضارع وأما أن ولكن فلا يمكن كون اختيارها مفردًا متضمنًا معنى الطلب لما مر
في كتابنا الجملة الطليقة كالامر والنهي والنداء والجملة المصدرية وحرف الاستفهام أو العرض والنعى
وتقدّر ذلك فلا ريب في مقامه وقد مر خبرها التماثل في خبر المبتدأ أو ان كان قليلًا بخوان زيدًا الاقترابه وانك
لا ترجع بانك وان زيدًا أصل خبره وأضرب زيدًا ولكن عمر لا تضربه قالت ولما ردت لغات وجهها
ان الرجعة لا تنصبت للشيب **قوله** ولطفها ما قلتي على الأصح **القول** إذا دخلت ما قلت
تجاوز فعل وتلقى وتوبي قوله لا يثبتا فقد أحاطا بالجملة تمامًا ونصه فقد وقفا وتضمتا وأما
أكثر ما يقع في تفاعل الاختصاص بالجملة الاسم في الأولين لا تفعل كما تقدّر في الجملة زيدًا فأهلنتها
سأفد ومذهب الجمهور أن ما الكاف في حرف وقال برديستيه أنها كلمة ميمية بمنزلة خبر الشان
فكأن اسمًا والجملة بعد صاحبها وإذا أعلت فما زال حرفه في قوله تعالى فيما تحية وروي الحسن
وخل في النماز أفعال والأفعال الاعمال قليل فيها الضعف معنى الفعل فيها لأن التأكيد تقوية التأكيد

فلا نرى

لا يحوز

لا معنى آخر تجدد وعدم سماع الاعمال في فعلها وكما وكما في قياسها في الاعمال على التماسيح عند
الكسائي وأكثر النماز إذا لاقى بينهما وبينها زاد السمع في ما منع ضعف معنى الفعل فيه فلو كان ذلك
بمعنى الحروف لكن الاعمال لا لا اتفاق بقدر السماع وهو الاختصاص بسبب ما يسبويه
بمعنى الاعمال على غير لفظ السماع المشهور فيه دون غيره **قوله** فإن لا يثبت معنى الجملة وان منع حملتها
في جملة المفرد ومن شرط وجب الكسور في موضع الحمل والغنى في موضع المفرد فكسرت ابتداء وبعد القول
وبعد الموصول ونحو ذلك فاعلم ومفعولة ومضافا إليها ومقتداة وقالوا لولا انك لانه شئت أو لولا انك
لانه فاعلم فان جاز التثنية وان جاز الامر ان مثل من يكره في أكرمه وإذا اندعبد الغفلا والزمائر
وشبهه وذلك جاز الضعف على اسم الكسورة لفظا وحكما بازج دون المفتوحة مثل ان زيدًا أقام يكره
ويشترط في الخبر لفظا أو تقديرًا أو خلافا للكوفيين ولا أثر لكونه مبتدأ خلافا للمرد والكسائي في مثل
انك وترى إذا هسان ولكن كذلك ولذلك دخلت الامسرة الكسورية وولفها على الحروف على الاسم
إذا حصل مبتدأ وتبنيها على ما يندى ما في كنى ضعيف ويخفف الكسورة فتأخرها إلا أن خبرها العاقل
ويجب دخولها على مثل من اضل المبتدأ خلافا للكوفيين في التعميم ويخفف المفتوحة فتدخل في خبرها
مقدّر وقد دخل على الجمل مطلقا وشدة المخالفة في غيره وتليق بها مع الفعل التبيين وسوف أو قد
النفى **القول** قد كان لا يغير معنى الجملة أخذ في تفصيل معنى الحروف الستة فإن وضوثة التثنية
معنى الجملة فقط غير متغير لها وان المفتوحة مضمونة لكون بناو بل مصدر خبرها مضافا إلى ما
فمعنى بلغني ان زيدًا أفاضل من غير أن يثبت وقد كان الخبر كما في الخبر بلغني انك زيدك
فان يا النسب إذا حقت آخر الاسم وتعدّها التثنية فادّت معنى المصدر نحو الغر وسبقه والفتاة
والمفرد بته وكذا بلغني ان زيدًا في الدار أي حصول زيد في الدار لان الخبر في الحقيقة حاصل
المقدّر **قوله** ومن شرط وجب الكسور أي من جهة عدم تعيها المكسورة معنى الجملة وتغير
المفتوحة لمعناها إلى المفرد **قوله** فكسرت ابتداء **القول** أي مبتدأ بها سواء كان في أول كلام الكلام
خوان زيدًا أو قاله أو كان في وسط كلامه إذا كان استدلالا آخر غير أن زيدًا أنه فاعلم فقولك
أنه فاعلم كلام مستأنف وقدر على ما تقدّمه ومثله قوله تعالى ولا تحزنك فلو لم يكن ان الغرض الله
جميعا وكذا يكسر بعد القول إذا قصد به الحكاية لا الاعتقاد الشامل للفظ والعلم فافهم
اذن كما تقدّر بعد العلم والظن وانما كسرتها بعد القول بمعنى الحكاية لا أنه استدلالا ككلام الحكيم
وكسرت بعد الموصول لأن الصلة لا تكون الا جملة قال تعالى ما ان من غلبة لشيء أو كذا في
جواب القسم لا نه حمله لا الجملة على الله انك قاسم وقد نص في جواب القسم عند المرد الكوفيين
اذ المكن في خبرها اللام وتعلّك ذلك لنا وبلغها بالمفرد نحو اذ شئت بالله انك قاله أو اذ شئت بالله
قل فاعلم وفيه تقدّر أن يقع المفرد الصريح جواب القسم وكسرها إذا كانت حلا في خبرها
وانك وأنت قال تعالى وما ارسلنا قبلك من المرسلين الا انهم لياتكولون لان الجملة لا تقع حلا ولا دليل
على كونها في ناو بل المفرد كما مر **قوله** فاعلم فكسرت ابتداء **القول** أي مبتدأ بها سواء كان في أول كلام الكلام
خالا **قلت** ذلك إذا كان صحيح المبتدأ ولا المولد به ويكسر أيضا إذا كانت في موضع خبر من اسم

15/10/1911

[illegible]

4

سالم ليس تاهها كما كان في زيد حتى في كماله واخي ولو كانت كفة الوجه كسرا لا ولا يجوز الا ان
نقال الجسد ما زاد له وان جردت بالكاف ودليل زيادتها في هذا الحق على ما انك ههنا لكلمة الزموا
الكاف مع هذه الزيادة كراهة ان يحذفها مثل كمال ومعنى زيد فاسق كماله اصاح في هذا الصحيح
كصحة ذلك وتقولون حقا انك ذاهب وحجرك زاي انك فاسق الفخر لا غير لان المعنى لحن وفي حجة
زاي ذاهب باضافته انما حقا فانك ذاهب وانما حجة زاي فانك فاسق فالكسرة في حجة لانك
لرخصت مع انما الى جعل الطرفين خبرين لان كانت مضطرا اليه من دون انما وكان معنوك في حيز
ان يتقدم على ما في انما في حيز اخر وفي الشرح ما هو اوجهه فانك سائر وانما زاي فانك سائر
ولا يتقدم على ما من دون انما للخطوة التي في انما ان تتقدم او جعل الطرف المتقدم خبرا لكان يتقدم على
اما في زاي فانك ذاهب بالفخر والوجه الكسرة في حيزه غير مخطئة الى حيزه انما في اللفظ فانك سائر
بالكسرة انما قد ان قام الخطا في حيزه انما ان اردت ان في اللفظ هذا الحديث وهذا
الحق فانما حجة الفخر والتعريف المذكور يعني الفخر في مواضع المفردة ان الكسرة في حيزه الجمل اول
من غير يقيني في كل موضع يقتضيه الاسم والفعل في الكسرة في موضعين لاجل انما لان ما بعد
فالجواز في حيزه الفعل والاسم كقولهم تعالى ومن قاده فينضمه اسم منه ولا يتعين الكسرة في حيزه ايضا ما بعد
او المفاضة يتعين للاسم ولا يتعين في الفعل **قوله** ولذا لجاز العطف في حيزه **قوله** من لا
ان ان الكسرة في حيزه الفعل في حيزه الجمل كان اسمها المنصوت في حيزه الفعل فانما لانها قد انما لانها
عطف على الجمل في حيزه الجمل لان اسمها المنصوت في حيزه الفعل فانما لانها قد انما لانها
فانما لانها في حيزه الجمل لان اسمها المنصوت في حيزه الفعل فانما لانها قد انما لانها
المنصف عطف على اسمان الكسرة في حيزه الجمل لان اسمها المنصوت في حيزه الفعل فانما لانها قد انما لانها
الاول نظر الى الاسم هو الذي كان مترجما قبل حيزه الجمل لانها قد انما لانها قد انما لانها
لكن محلا لا اشتغال الخطا بالنصب فان كالا في حيزه الجمل لانها قد انما لانها قد انما لانها
مع الحرف فكذلك ينبغي ان يكون الامر مع ان ومن قال على موضع اسمها نظرا الى ان اسمها لو كان وحده
مترجما الجمل لكان وحده مستندا والمتن المذكور عن التوابع عندهم واسمها ليس مجرد في الجوار
انما باعتبار اللفظ مجرد لان كالا في حيزه الجمل لانها قد انما لانها قد انما لانها
مع اسمها لو كانت مترجمة الحرف لكانت مع اسمها مستندا وهو الاستدلال المذكور على ما ذكرنا في حيزه الجمل
لست استأنا لانها في حيزه الجمل لانها قد انما لانها قد انما لانها قد انما لانها
لفظا وحكما راجع الى الكسرة في حيزه الجمل لانها قد انما لانها قد انما لانها قد انما لانها
تلك في حيزه الجمل لانها قد انما لانها قد انما لانها قد انما لانها قد انما لانها
لكنها في حيزه الجمل لانها قد انما لانها قد انما لانها قد انما لانها قد انما لانها
اسمين اي المستند او الحرف المستند بعد فعل اللبس حكم الكسرة في حيزه الجمل لانها قد انما لانها قد انما لانها
في مقالات المنصف مع هذا التحقيق انما في حيزه الجمل لانها قد انما لانها قد انما لانها قد انما لانها
بتقدم براسين قول ان حيزه الجمل لانها قد انما لانها قد انما لانها قد انما لانها قد انما لانها
زيد كما في حيزه الجمل لانها قد انما لانها قد انما لانها قد انما لانها قد انما لانها

الم

بتقدم الاسم المفرد هذا مع ان الحق ان مع ما في حيزه الجمل لانها قد انما لانها قد انما لانها قد انما لانها قد انما لانها
اسم مفرد اعني المستند والذي في حيزه الجمل لانها قد انما لانها قد انما لانها قد انما لانها قد انما لانها
انه لا يسيبويه مستشهدا على العطف على حيزه الجمل لانها قد انما لانها قد انما لانها قد انما لانها قد انما لانها
يعني اعلام وكذا المستشهد بقوله والا فانما لانها قد انما لانها قد انما لانها قد انما لانها قد انما لانها
الكسرة بتقدم حيزه الجمل لانها قد انما لانها قد انما لانها قد انما لانها قد انما لانها
في حكم الكسرة لما في حيزه الجمل لانها قد انما لانها قد انما لانها قد انما لانها قد انما لانها
قال ان الكسرة في حيزه الجمل لانها قد انما لانها قد انما لانها قد انما لانها قد انما لانها
واحد في حيزه الجمل لانها قد انما لانها قد انما لانها قد انما لانها قد انما لانها
سيبويه قالوا لا يجوز العطف بالرفع على حيزه الجمل لانها قد انما لانها قد انما لانها قد انما لانها قد انما لانها
في حيزه الجمل لانها قد انما لانها قد انما لانها قد انما لانها قد انما لانها
قوله تعالى ورسوله عطف على الضمير في حيزه الجمل لانها قد انما لانها قد انما لانها قد انما لانها قد انما لانها
المشركين مع ان الكسرة في حيزه الجمل لانها قد انما لانها قد انما لانها قد انما لانها قد انما لانها
لا عطفه ونقول في حيزه الجمل لانها قد انما لانها قد انما لانها قد انما لانها قد انما لانها
لكن لا يقيم لنا مثل هذا في حيزه الجمل لانها قد انما لانها قد انما لانها قد انما لانها قد انما لانها
قوله فلا تحسن في حيزه الجمل لانها قد انما لانها قد انما لانها قد انما لانها قد انما لانها
عطف على حيزه الجمل لانها قد انما لانها قد انما لانها قد انما لانها قد انما لانها
لا تكرر ولا يجوز ذلك لانها قد انما لانها قد انما لانها قد انما لانها قد انما لانها
انما من زده مستند لا مكررة وحكم لكن في حيزه الجمل لانها قد انما لانها قد انما لانها قد انما لانها قد انما لانها
قالت سيبويه بعد ذكره حيزه الجمل لانها قد انما لانها قد انما لانها قد انما لانها قد انما لانها
في حيزه الجمل لانها قد انما لانها قد انما لانها قد انما لانها قد انما لانها
ان لان معني لا بعد الفعل لانها قد انما لانها قد انما لانها قد انما لانها قد انما لانها
فانما كان افاضا لانها قد انما لانها قد انما لانها قد انما لانها قد انما لانها
القسم عطف على حيزه الجمل لانها قد انما لانها قد انما لانها قد انما لانها قد انما لانها
كان وليك ولعل ايضا كونه في حيزه الجمل لانها قد انما لانها قد انما لانها قد انما لانها قد انما لانها
الحروف من المعاني والوصف وعطف البيان والتوكيد كالمشوق عند الجرح والرجاء والفرح في حيزه
الجمل لانها قد انما لانها قد انما لانها قد انما لانها قد انما لانها
تعالى علام الغيوب في حيزه الجمل لانها قد انما لانها قد انما لانها قد انما لانها قد انما لانها
اخر وليد كروا الدليل والقياس كونه كسرا للتوابع في حيزه الجمل لانها قد انما لانها قد انما لانها قد انما لانها قد انما لانها
بالرفع كما جاز ذلك في اسم الشربة المشبعة بالرفع في حيزه الجمل لانها قد انما لانها قد انما لانها قد انما لانها قد انما لانها
الجمل عند البصر لانها قد انما لانها قد انما لانها قد انما لانها قد انما لانها
منقول في حيزه الجمل لانها قد انما لانها قد انما لانها قد انما لانها قد انما لانها

وقوله

والبحر يظنوا ان كثرة التصريف فيها والتعجب مما وجدوا زيادة النافذة في المعاني فادعوا لغيره
 عند البصرين للتركيب والغلبة وكذا عند الكوفيين لخشية العجوة والعلمية لانها ليست من لوازم الكلام
 في العلم ان حال الاسم والخبر فقد دخل هذه الحروف فكلها ما قبل دخولها لكن يجب تأخير الخبر عنها الى
 ان يكون ظرفا او متبوعا او مجزا وتاخيرها في وسطها بين هذه الحروف واسماها بحرف في الذكر ريدا فان كان الاسم
 متبوعا لكونه وجبت تأخيرها نحو ان لا يملك في البيت او الخبر لا يتبعه وحذف اسمها التي ليست بغير
 الشان الا في الشعر على قلة وضعف قوله فلو كانت صبيحة عزفت فراحي. ولكن تأخير عظم المشافرة
 فيمن روي ربحي وكذا في ربحي ومن روي نصبه في الخبر محذوف اي ولكن ربحيا هكذا لا تعرف
 فراحي قاما خبر الشان فيجوز ان يكون في الشعر كثيرا كقولهم ان من لا يربح في بيتي ملت بحسن. البيت وذلك لان
 اذا انشأ الشاعر في البيت القافية المتقدمة ولما في غير الشعر فيه خلاف والاصح يجوز ان قبله
 لكن بشرط ان لا يلى الحرف فعل متبع كراهة دخول الحرف المتقدمة بالاسم على الفعل المصحف فلا تقول
 ان قاتل زيد يعني انه قام في محلي الخيل من غير العرب ان يكون زيد متاخر في البيت وتقول ان في الدار مجلس
 الخوان وقال كان على غير نبيه وجديده. قاتل شعاع الشمس او طلع اليه. وقاما فان كان في البيت الشان غير
 ضعف لبقا الضمير وهو المجهول ولا تدل على خبره الكلام بل المراد به التخييل فقط فهو كذا في البيت وجاز
 في الخبر ان يراد الناصر عذبا يوم القية المصورون وعنده الكساي من غير ذلك وعندها يكسا الى
 في شله غير عابلة لفظا كالكهف فذا وادعوا الخبر جازعا فله مطلقا مع ان الاسم معرفة او نكرة وتلك الكهف
 يشترطون تنكير الاسم كتنكير ما كان له الخوف له. ان شاعرا في البيت. ولا بد ان يكون الخبر متبوعا
 اي متبوعا اي ان لنا محلا في البيت ومن قبله الى الخبر فان في جمل السورة وهو محلا في البيت اي
 متبوعا وتقول ان ما لا وان ولد اول غير ما ابلت وشاء اي ان لسانك في البيت في جوارحه في البيت
 كثر وان كان قبل ان امر شيئا قبل المراءى الدابة الفارق فقال ان الدابة ان الفارقة اي هاتج لقان والرد
 على المدحين ما روي ان المهاجرين قالوا رسول الله ان انصارك قد ضلوا كما ضلوا وتاؤوا وتاؤوا فقالوا
 فقال عليه الصلاة والسلام اسمعوا لغيري ذلك قالوا بل فقال عليه الصلاة والسلام ان ذلك اي ان ذلك
 وما روي من قول عمر بن عبد العزيز من ان الله بقوله ان ذلك اي صدق شروك الذي حلت به فقال عمر
 فقال ذلك اي فعله ظنوا بك حاصل وقال العلان الذين كفروا وتصديق عن نبيل ابي هلكوا وقيل
 الخبر وتصديق والواو والياء في الشايعي خلا ان تجامر في نفس لفضله على الشايعي وان لا يكون
 وقال ابن عباس لربنا نجران المذوف الاظرفا لجران ويجوز ان قال والبيت ان يقدر ان ذلك
 وتعلل ذلك الخطر ايضا اي ان ذلك والشعر على ذلك **القول** لا يلج في اجتماع جميع الاخبار والمخاطبة
 ظرفا بل يقدر ان يستغنى عن الكلام مطلقا كان او لا وقد يفسد سبب الخبر او الفاسحة نحو انك لا تزل
 وجست من حاله نحو ان شربته زيد اقامت ما قالك لبيت شعري فالشعر بمعنى القصة فتدبر من صوت
 اشعر كضرب الضرب في فطنت قال سيبويه اصله لبيت شعري في حد في الها في الاضافة كما في قوله هو
 الوعد وما فعلته لم يثبت عنده مصدق رايها كما لا للشدة ولا فلا موجب لجعل المصداق من باب الجية
 كما لجسة والركبة والنزول عند الخبر لبيت شعري مراد فاستغنى عن خبر لبيت شعري انما ينبغي ان لا

وهذا

وهذا الاستغنى ما يفعله شعري كما ذكرنا في اخبار القلوب في نحو علمت انك عندك امر غمرو
 ان لبت على نيل غنة بعد الاستغنى ما حاصل وقال المصنف هذا الاستغنى ما مقام الخبر
 كما جاء في الخبر وبيت البيت في الدار وفيه نظيران شعري قصد رغبته في الاستغنى ما مقام الخبر
 في مخرج المعنى مفعول شعري ومفعول المصدر لا يكون ذلك المصداق حتى يجر به عنه لان
 عليك بالشعر وذلك الشئ وقال ابن عيسى الاستغنى ما ساد مستد الخبر كسده حيا ولا مستد خبر
 المستد الذي بعده وفيه ايضا نظيران محلي خبر شعري الذي هو مقصد رغبته في الاستغنى ما مقام الخبر
 ومفعوله فله بعد الاستغنى ما كيف يكون الاستغنى ما مقام الخبر ومفعوله بل هي جنة
 وجبت حذفه بلا ساد مستد كذا لا استغنى وقد حذف الاستغنى مع العلم بقوله لبت شعري
 مستد او ان يجر لبت شعري الخنج امر لا مستد ومادى. وقد حذف رغبته في الاستغنى ما مقام الخبر
 بنكرة لا نذكر اني باب البيت ان التخصيص غير مشروط في البيت ان يمتدح قولك لبت لبت وانما الخبر
 عن البيت الذي يجر من قبله لا يمتدح الخبر وذلك لئلا يجر الخبر اما ما هنا فلا يجر لان
 مختلفان قال فان شاعرا من غير ان يكون الخبر اختيارا عن النكرة بل معرفة قال فاني فان شاعرا
 كانت في باب كان اظلي كان انك انما في خبر وان يكون كفا في قوله لبت كفا فان كان خبر
 عن ما روي الما مشروقه اسم لبت والجملة خبر عن ان يروي خبرك بالنصب فيكون اسم كان انما نكرة
 لكونه خبرا وانما الى كفا وان روي رغبته فاسم لبت خبر عن ان يكون وفعله خبرك وشرك اسم كان
 وانما خبره في بيت لكونه مقصد را في اصل البيت متعلق بكفا في كوفين عن الما في البيت
 متعصب او انما روي من قوله قبل شرك من قوله اسم وخبر مفعول على شرك وان
 اي خبر كفا فانما شرك من قوله كفا في البيت النص خبر وكونه كفا في البيت وانما خبر
 دائرة ويكون الما في البيت الذي خبره من قوله كفا في البيت انما روي انما روي انما روي انما روي
 الواو والياء في البيت وحسن واو وامد واه ولاول. ولكن فالواو والياء في البيت
 ترتب فيها والفاء للترتيب ولم مثلما بملة وحسن مثلها ومثبو عا جازي ومن متبوعه كيف في قوله
 او ضعفا **القول** علم ان بعضهم قد ابي المصرفة منها وعند الاكثري ان ما بعد ما عطف بيان لما قبلها
 كما قال بعضهم انك اني بعد ما موزع نحو كافي زيد بل عر او ما جازي زيد بل عر وليست منها
 لان ما بعد ما قبلها على ما قبلها وبذلك العاطف بين المقاطع وضيق وانما تعما ففصيص مطرد في كلا
 لا بما قبلها انك مثل بيت الناطق **القول** للجمع **القول** نمراد العاطف بالجمع فانه ان لا يكون احد الطرفين
 او الاخرين كما كانت او انما وليس المراد اجتماع الموقوف والعطف عليه في الفعل في زمان وان كان
 فتقول تجازي زيد وعمر او غيرهما في شعره ان حصل الفعل من قبله فاما اذا جازي زيد او غيرهما في الفعل
 من قبله كما دون الاخر **القول** فالواو والياء في البيت المعنى المطلق ان يجر ان يكون حصل من قبله
 في زمان واحد وان يكون حصل من زيد او لا وان يكون حصل من عمر او لا هذين الثلاثا لا عقلية
 لا دليل في الواو على شي منها ههنا انما حصل جميع المعنى من والكوفيين ونقل بعضهم عن النثر والكتابي
 وتغلب والرواية ان درستويه وبه فان بعض القضاة انما للترتيب دليل الجور استغنى ما مقام الخبر

يشية

ولبت بقوله الخبر

الخوف العاطفة

م

فيه الترتيب نحو المال بين زيد وعمر وبقايل زيد وعمر وفيما الثاني فيه قبل الاول اوجه قد حوت
 وضع جانبا وتوله تعالى واسجدوا له وقوله بركت وحيثما لا يصلح في استعمال الحقيقة ولو كان المراد
 لتناقص قوله تعالى واسجدوا له الثاني اوجه اوله لو لم يخلط قوله في موضع اخر وقوله لوطا لوطا لوطا
 سجدوا الله القصص واحدا ثم اعلم ان الواو مرة تجمع وتشتبك الاسمية في فعل واحد نحو قاريد وعمر
 اي حصل منهما القيام ومرة جمع الفعلين فصاعدا في اسر نحو قاريد وعمر وقاريد وعمر وقاريد وعمر
 ومرة جمع بين ضمير في الجملتين فصاعدا في الحضور نحو قاريد وعمر وقاريد وعمر وقاريد وعمر وقاريد وعمر
فان قلت لو لم يجرى الواو في عطف الجملة لعل ان يصلح لضموم في الجملة فانما هذا **فان قلت** ان
 ولكن كان محتملا ان لا يجرى الواو في عطف الجملة لعل ان يصلح لضموم في الجملة فانما هذا **فان قلت** ان
 حصول الامرين خافا لان الواو في مثله كذا في مثل قولك ما جاني زيد ولا عمر وما جاني كذا وكذا
 بعيد النص وان لم نقله النجاة في الواو المبدية انك اذا قلت ما جاني زيد وعمر وما جاني كذا وكذا
 ما جاني زيد وعمر وما جاني كذا وكذا في الظاهر يعني للاختلاف الثالث اي لا يجرى الواو في وقت واحد ولا
 مع الترتيب والاكثر ان لا يعطى على المنفي بالواو ولا يجرى الواو لا نحو ما جاني زيد ولا عمر وذلك لان
 الواو وان كان في الظاهر الجمع المشتمل على الاختصاص في وقت وعلى الترتيب الا انه لما كان يستعمل
 كثيرا للاختصاص في وقت كما في المفعول متعة وزرا والربح ومنع العطف ايضا نحو كبرت انت وقصعة
 من غريب وكل رجل وضيعته خفيف ان يكون مراد المتكلم ما جاني زيد مع وهو يكون كذا في الاختصاص
 في وقت لا ترتيب جاي احد ما جاني في الاخرى بالواو الغلب في هذا التوجه وانما المراد في هذا
 الثالث وقد مر ايضا لا يجرى الترتيب في قوله تعالى ولا تستوي الحسنة ولا السيئة وقوله ولا
 يستوي الاحياء والاموات وان اردت ان بعض الاختلافات دون بعض فلا بد من القيد نحو ما جاني زيد
 وعمر معا وما جاني زيد ولا عمر ناسا وما جاني زيد ناسا وعمر ولا يجرى في هذا ان يقيده باحد النيات
 احتمالان احزان واما لو كررت العاقل فعلت ما جاني زيد وما جاني عمر وهو عند سبويه في الجملتين
 المنقطعة احداهما عن الاخر لان الخطاب توجه الى متصل محمول واحد منها لكن شرطه ان يجرى في الاخر ففقدت
 هذه الكلام وجهه في هذا الما في جواب ايضا في الاختلافات الثلاث كما كان من ذلك ان يجرى في الاخر ففقدت
 القول اقرب ويكون فانك تكرير الفعل كذا في زيادة لا بعد الواو بل تكرير الفعل المنفي في ذلك الموضع
 افتحج واذكر **قوله** وانما للترتيب **اقول** اعلم ان الفاعل في الترتيب سواء كانت حرف عطف او كان
 عطف مفردا على مفرد ففان كان فلا نسبة المعطوف لمعنى الفعل المنسوب اليه والى المعطوف عليه
 بعد فلا نسبة المعطوف عليه له ثم لم يزل واذا دخلت على الصفات المتشابهة في الموصوف واحدا في الترتيب
 ليس في فلا نسبة له لمدلولها على ان في هذا ذلك الصفات كقولك جاني زيد الا ان كانا في الالف في كل
 ضمير لقوله بالالف زيادة للترتيب الصالح في العاقل فالأيت **والا** الذي يصح في غير جيت وان لم يكن
 الموصوف واحدا في الترتيب في المعنى بل في الالف فالأيت **والا** الذي يصح في غير جيت وان لم يكن
 يقدم الا في الاضافة فلا قد يرجع فلا تنسج فالأيت **والا** الذي يصح في غير جيت وان لم يكن
 الجملة التي تحتها عاقبة معنونة بالجملة التي قبلها بالاضطرار فيكون قد تقدم وعمر وقد تقدم في هذا

وانما لان زيدا يقول
 ما جاني زيد وعمر
 اذ يصح في قوله ما جاني
 زيد وعمر لان الواو
 في قوله ما جاني زيد
 وعمر لا يجرى في وقت
 واحد ولا مع الترتيب
 لان زيد ما جاني

انما لان زيدا يقول
 ما جاني زيد وعمر
 اذ يصح في قوله ما جاني
 زيد وعمر لان الواو
 في قوله ما جاني زيد
 وعمر لا يجرى في وقت
 واحد ولا مع الترتيب
 لان زيد ما جاني

للمحل كون المذكور قد عدا ما كذا ما ثم تناسل ما قبلها في الذكر لان ضمونه عقبة فيكون ما قبلها في المكان
 كقوله تعالى ادخلوا ابواب جنة خلد فيها ليس شوي المتكبرين وقوله واورثنا الارض وكذا ومن الجنة
 حيثما نقتلهم ابراهيم المايلين فان ذكره في الشرح اورد حده يصح فقد جرى ذكره في هذا العطف لتبديل
 المحل على المحل كقوله تعالى وما جاني يوم ربي فقال ربي ان ابني من اهل البيت يقول فلان فلان وذلك ان
 موضع ذكر التبديل بعد الامكان ومنه قوله تعالى **وذكر** من قرية اهلها ما جانيها ما جانيها ما جانيها
 تبديل الناس في تبديل الامكان المحل وقد جنى هذا العاطفة للفرد بمعنى ما جانيها ما جانيها ما جانيها
 العرب في مظهر ما جانيها في كماله فالعطف بينه الى التعليل ولعظمه يقول مظهر ما جانيها ما جانيها ما جانيها
 معاذ بين مع كونه مراداً وبينه المصانف اليه مقامه ويجوز ان يكون ما جانيها ما جانيها ما جانيها ما جانيها
 مايلين من الى قدم وتمايلين من تقدم وما جانيها ما جانيها ما جانيها ما جانيها ما جانيها ما جانيها
 من ذكرى جيب ومنزلة الميثاق الفاضل معنى الى ما جانيها ما جانيها ما جانيها ما جانيها ما جانيها ما جانيها
فان قلت كيف قد اذنت لا تقول خرجت الى زيد الى عمر **قلت** لتستعمل في تحديد الاما
 نحو قولك اشتريت ما بين الرضخ الغلالي الى دار زيد الى دار عمر الى دار خالد تحت الواو وقد عدا
 للالة الكلام عليه **قال** الشافعي المجدي ما اذا رسل بالحرورية اسلم الى الجاني المصالح للعلم
 اقامت به البر من شدة تكررت متنازها بين الدخول خرجت **و** مستكملا بين العوايد الى اللوى
 الى شعب ترمي من فيه ما ذكروا ذلك مع حرف الجر اعني الى فان قد منع في العطف التي هي معاد اول
 بل هو واجب لا يستلزم اجتماع حرفي عطف ويجوز ان يكون المعنى فلانك بين متنازل الدخول فمتنازل
 نحو قولك فلان لا يخرج من داره الا في غير هذا الموضع واما قوله باذا رمية بالعلف فالسند
 فالفاضة لا فاعدا للترتيب في الذكر لا يبدى كيف يفرب الامكنة الاخر بعد الاع ففان العطف مع
 وسبغ مشتمل على مواضع منها السند وهو كقوله كاري سجد اذ كان كذا واذا الفيت في ذلك جاني زيد
 فخرجت فلان ما جاني زيد ففان كانت فاف التعليل في التعليل على عر ولجي زيد فيمكن ان يحصل التبيان في كماله وان
 تحصل محي وعرف قبل محي زيد هذا الذي ذكرنا كذا في العطف التي هي غير العطف ايضا لا يخلو من بين
 الترتيب وهي التسمية في التسمية وتحت ما جانيها ما جانيها ما جانيها ما جانيها ما جانيها ما جانيها
 فاكرمه وسبحان فاعطه ويد وفاضل فاكرمه وفقره بان يصلح ففان اذا الشرط على الفاعل
 وجعل محذورا كلاما متنازلا في المعنى ففان اذا كان فاكرمه فان انما في هذا المثال الشرط
 والارض وما بينهما فلير تقوا في الاستباب وقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذكروا الله تعالى في كل حال
 فخرج منها يا ايها الذين آمنوا هذا الذكر كذا في وقال ربي فانظر في اياك اذ كنت تعني فانظر في وقال
 فانك من المنظرين يا ايها الذين آمنوا في الاخرة فانك من المنظرين وقال ففان في اياك اذ كنت تعني فانظر في وقال
 المراد ففان ذلك لا يجرى منهم وقد يكون في التسمية لا في التسمية وذلك ان كان ما فاعدا مستملا
 قبله كقوله الخرج منها فانك تخرجت تقول اكرمه زيد فاذا فاضل ففان في اياك اذ كنت تعني فانظر في وقال
 كان الاولى دخلت على ما جانيها في المعنى وذلك انك تقول زيد فاضل فاكرمه وتعلم فتقول
 اكرمه فانه فاضل ثم اعلم ان كذا في بين السببية والعاطفة فقد تكون سببية وهي في ذلك عاطفة

كن

انما لان زيدا يقول
 ما جاني زيد وعمر
 اذ يصح في قوله ما جاني
 زيد وعمر لان الواو
 في قوله ما جاني زيد
 وعمر لا يجرى في وقت
 واحد ولا مع الترتيب
 لان زيد ما جاني

يقتضي ان يحدد المصدر المؤول بعد ان يقع الفعل كما اذا كان مع ذلك الفعل ولا فليست مؤولين بعد الاخرى
ان معنى ما خرجت من حيثها شي واحد وكذا يقتضي قلت انك فاعلم انك قلت فاعلم انك قلت فاعلم انك قلت فاعلم انك قلت
مع الامر لا يحدد معنى الامر فقولك قلت انك فاعلم انك قلت فاعلم انك قلت فاعلم انك قلت فاعلم انك قلت
خلاف قولك انك فاعلم انك قلت فاعلم انك قلت فاعلم انك قلت فاعلم انك قلت فاعلم انك قلت
ولو كان يكون صلة الحرف امر كما في قوله لا يكون من الاصل فاعلم انك قلت فاعلم انك قلت فاعلم انك قلت
بنيها مما عطف عن طرف الزمان المقادير الى المصدر المؤول من وصلتها به نحو لا فليست مؤولين بعد الاخرى
ثمة ما ذكر اني مله وروى وصلتها به في قوله لا فليست مؤولين بعد الاخرى
تأخر بلقيس ومعناها الاستفهام كما في قوله لا فليست مؤولين بعد الاخرى
تكون عند مبيد مبيد الاصلية ويجوز غيره الاصلية ايضا وهو الحق وان كان ذلك قليلا كما في قوله لا فليست مؤولين بعد الاخرى
بقول الدعي ما لا ينافي ذلك في قوله لا فليست مؤولين بعد الاخرى
واذا كان يحكي كونهما كذا وكذا في قوله لا فليست مؤولين بعد الاخرى
ولما ان المصدر لا يدخل في الاصل الفعل المصدر وهو اما ما من قوله لا فليست مؤولين بعد الاخرى
مضارع ولا في حاشية تاثير ان اخراجه من المصدر لا يستقبل او امر او نهي على مذهب مبيد
كما مر في مبيد مبيد يقتضون نحو فاعلم انك قلت فاعلم انك قلت فاعلم انك قلت فاعلم انك قلت
حيثك مجزوم وقسمان المشددة في قوله لا فليست مؤولين بعد الاخرى
او الفعلية ومن الحروف المصدر ويذكر اذا دخل في المصدر التعليل نحو كذا وكذا في قوله لا فليست مؤولين بعد الاخرى
وقد ذكرنا الخلاف في نواصب المضارع في حروفها كحرف جر نحو فاعلم انك قلت فاعلم انك قلت فاعلم انك قلت
ان بعد ما في قوله لا فليست مؤولين بعد الاخرى في قوله لا فليست مؤولين بعد الاخرى
لويسر وتقتضي وصلتها بكلمة ما الا انها لا تنوب عن طرف الزمان وقد يستغنى بلوع فعل الفعل في قوله لا فليست مؤولين بعد الاخرى
الفعل بعد ما في قوله لا فليست مؤولين بعد الاخرى في قوله لا فليست مؤولين بعد الاخرى
من الحسن في قوله لا فليست مؤولين بعد الاخرى في قوله لا فليست مؤولين بعد الاخرى
معناها اذا دخلت على الماضي المؤخر والور على ذلك الفعل ومعناها في المضارع الحذف على الفعل والطلب له
ففي المضارع بمعنى الامر ولا يكون التخصيص في الماضي الذي قد فاته الا انها تستعمل كثيرا في لوم المخاطب
فلا تترك في الماضي شيئا يمكن تداركه في المستقبل كما في قوله لا فليست مؤولين بعد الاخرى
تستعمل في المضارع ايضا الا في موضع التوبيخ والومر على ما كان يجب ان يفعله المخاطب قبل ان يطلب منه
فان خلا الكلام من التوبيخ فهو الغرض فتكون هذه الحروف للعرض في قوله لا فليست مؤولين بعد الاخرى
ان فيها معنى التوبيخ ولو كانت فاعلم انك قلت فاعلم انك قلت فاعلم انك قلت فاعلم انك قلت
او قد يكون نحو قوله لا فليست مؤولين بعد الاخرى في قوله لا فليست مؤولين بعد الاخرى
فما الا سببه بعد ما في ضرورة الشعر نحو قوله لا فليست مؤولين بعد الاخرى في قوله لا فليست مؤولين بعد الاخرى
واذا اولها الطرف هو منتصب بالفعل الذي لا يمتد في قوله لا فليست مؤولين بعد الاخرى في قوله لا فليست مؤولين بعد الاخرى
قلت لان الطرف ينسج فيه واما اذا كان الفاعل منصوبا عن الطرف نحو لا فليست مؤولين بعد الاخرى في قوله لا فليست مؤولين بعد الاخرى

من الحسن في قوله لا فليست مؤولين بعد الاخرى في قوله لا فليست مؤولين بعد الاخرى

الذي يقتضي ان يحدد المصدر المؤول بعد ان يقع الفعل كما اذا كان مع ذلك الفعل ولا فليست مؤولين بعد الاخرى
الاحتمال فقلت انك فاعلم انك قلت فاعلم انك قلت فاعلم انك قلت فاعلم انك قلت فاعلم انك قلت
وليس في قوله لا فليست مؤولين بعد الاخرى في قوله لا فليست مؤولين بعد الاخرى
حرف التوقيع قد وحي في المضارع للتقليل **قوله** هذه الحروف اذا دخلت على الماضي والمضارع فلا
مدفاه بمعنى التحقيق ثم انما يضيق في بعض المواضع الى قبل المعنى في الماضي والتقريب من الحال مع التوقيع
اي يكون مصدره نحو فاعلم انك قلت فاعلم انك قلت فاعلم انك قلت فاعلم انك قلت فاعلم انك قلت
عن قريب ما كنت تتوقعه ومثله قول المؤذن قد قامت الصلاة فاعلم انك قلت فاعلم انك قلت فاعلم انك قلت
التحقيق والتوقيع والتقريب وقد يكون مع التحقيق والتقريب فقط ويجوز ان يقول قد ركب زيد
لم يكن يتوقع ولو لم يكن قد دخل على الماضي غير المنصرف فغيره وليس وعني لا يليست معنى الماضي
حيث يقرب معناها من الحال وتدخل ايضا على المضارع المجزوم ناصب وتاخر حرف تنفي
فيضيق الى التحقيق في الاصل التقليل نحو ان الكذب يصد في اي بالحقيقة فيضيق وتنفذ
وان كان قليلا وقد يستعمل التحقيق مجزوم من معنى التقليل نحو قد ركب زيد وتقبل ويستعمل ايضا
للتكثير في موضع التمدح كما ذكرنا في قوله لا فليست مؤولين بعد الاخرى في قوله لا فليست مؤولين بعد الاخرى
الاسم ولا يفصل من الفعل الا بالشرح وقد قال الله تعالى فاعلم انك قلت فاعلم انك قلت فاعلم انك قلت
قد قيل في حروفها ما لا يكون له حال في قوله لا فليست مؤولين بعد الاخرى في قوله لا فليست مؤولين بعد الاخرى
ان يد قابله قد قام زيد وكذا في قوله لا فليست مؤولين بعد الاخرى في قوله لا فليست مؤولين بعد الاخرى
عندك امره واما اذا وقع في قوله لا فليست مؤولين بعد الاخرى في قوله لا فليست مؤولين بعد الاخرى
ان قوله لا فليست مؤولين بعد الاخرى في قوله لا فليست مؤولين بعد الاخرى في قوله لا فليست مؤولين بعد الاخرى
ان الجزم قد دخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا صلا في قوله لا فليست مؤولين بعد الاخرى في قوله لا فليست مؤولين بعد الاخرى
فعل نحو قول زيد فاعلم انك قلت فاعلم انك قلت فاعلم انك قلت فاعلم انك قلت فاعلم انك قلت
الديار بالقرين وكذا استعمالها كذلك في قوله لا فليست مؤولين بعد الاخرى في قوله لا فليست مؤولين بعد الاخرى
لما مقارها وقد جازت على اصل نحو قوله تعالى فاعلم انك قلت فاعلم انك قلت فاعلم انك قلت فاعلم انك قلت
لوازم الافعال تنشط على الحرف فان كانت فعلا في خبرها تذكرت خبرها في الماضي وتحت الى ان
المالوف وعانقته وان لم تره في خبرها تسكت عنه ذامه لومعه ونحوه الفعل لا يفسح به مفسر
للفعل المقدر بعد ما في قوله لا فليست مؤولين بعد الاخرى في قوله لا فليست مؤولين بعد الاخرى
والجزم اسم **قوله** يعني انما تستعمل فيما لم يستعمل فيه قبل منها لانه لا يشارك في شيء يخرج لاي يكون
زيد مبتدأ ولا في قوله لا فليست مؤولين بعد الاخرى في قوله لا فليست مؤولين بعد الاخرى
ان الحرف يستعمل في الاثبات للاستغناء تامه ولا يشارك في قوله لا فليست مؤولين بعد الاخرى في قوله لا فليست مؤولين بعد الاخرى
الشاعر اطربا وانت تفسري ومن ذلك ان زيد منه في الاكثار ولا يستعمل في الاكثار فاعلم انك قلت فاعلم انك قلت
الجزم على الثاني في بعض التقريب على المخاطب على ان يقول امره فاعلم انك قلت فاعلم انك قلت فاعلم انك قلت
اوليس ذلك بقادر روي في الحقيقة للاكثار وانما في الاثبات واما ما في قوله لا فليست مؤولين بعد الاخرى في قوله لا فليست مؤولين بعد الاخرى

حرف التوقيع

حرف الاكثار

هذا الحرف اذا دخل على الماضي المؤخر والور على ذلك الفعل ومعناها في المضارع الحذف على الفعل والطلب له
ففي المضارع بمعنى الامر ولا يكون التخصيص في الماضي الذي قد فاته الا انها تستعمل كثيرا في لوم المخاطب
فلا تترك في الماضي شيئا يمكن تداركه في المستقبل كما في قوله لا فليست مؤولين بعد الاخرى
تستعمل في المضارع ايضا الا في موضع التوبيخ والومر على ما كان يجب ان يفعله المخاطب قبل ان يطلب منه
فان خلا الكلام من التوبيخ فهو الغرض فتكون هذه الحروف للعرض في قوله لا فليست مؤولين بعد الاخرى
ان فيها معنى التوبيخ ولو كانت فاعلم انك قلت فاعلم انك قلت فاعلم انك قلت فاعلم انك قلت
او قد يكون نحو قوله لا فليست مؤولين بعد الاخرى في قوله لا فليست مؤولين بعد الاخرى
فما الا سببه بعد ما في ضرورة الشعر نحو قوله لا فليست مؤولين بعد الاخرى في قوله لا فليست مؤولين بعد الاخرى
واذا اولها الطرف هو منتصب بالفعل الذي لا يمتد في قوله لا فليست مؤولين بعد الاخرى في قوله لا فليست مؤولين بعد الاخرى
قلت لان الطرف ينسج فيه واما اذا كان الفاعل منصوبا عن الطرف نحو لا فليست مؤولين بعد الاخرى في قوله لا فليست مؤولين بعد الاخرى

ومنه ان الحرف يستعمل مطردا مع التصلب ولا يستعمل ههنا الا اذا كان متصلا بمقتضى الحال يمكن
دون الحرف فمما كان في التفتيش بين الالفاظ كقولهم تعالى فيل ذليل كذا راي المرثوب وفي ههنا
فيل جريتهك يا عمرو وافاد بها فائدة الثاني حتى تجاوزنا الى بعد هذا الاقصد للاجاب كقولهم تعالى
قلية من الاجناس الا الاحسان ايجز الاحسان قال وقال الامن غزبه ان غوث غوث وان شد
عزبة ارشد ومن خصا بغير الحزم ان تدخل على الفاء والواو وشعر كما تقدم في حروف العطف كذا في كل
عليها هل يكون نافع الحرف فلا تصرف نصرها وهذه الحروف تدخل على فعل ولا تدخل على الحرف كقولهم
في الاستفهام الطالب للصدوق قال تعالى هل استرسلين وقال الشاعر وهل انا الامن غزبه ونقول
ان اكرمك هل تكرمني ولا نقول كقولهم تسكن في الجوارم ونقول اسم عليه شريك تلتفت الى الحرف
لا حتى بعد امر ويجوز ذلك في فعل وسائر كلام الاستفهام لعموم معنى الاستفهام فاما ما بين من
سبوقه اعني حذف حرف الاستفهام قبل هذه الالفاظ فاعرف ان الحرف في الاستفهام فليصح من حيث الاستفهام
وقال امرؤ القيس كفى لرقص عيونهم في الالفاظ فورا البين مشكوك في وقال تعالى ان من يجير المضطر
قال الشاعر امرؤ القيس فمما يعطى الملقوق بعد ثمان الف اذ افاض من اللبن وشعر ذلك فاذا كان
امر بعد اسم الاستفهام فلا يصح ان يضاف ذلك الاسم بعد ام نحو من يطعمني امرئ شيبني واين اكل امرئ
اشرب اذا قصد اشراك الفعل في قوله فلا يجوز من يطعمني امرئ شيبني فان لم يقصد اشراكه في مدح
يطعمني امرئ شيبني لم يجز ان يضاف انما قد تمت قصد الاشتراك فيها لان المنطوق اذ التصلب كما
تقدم في قوله امرئ شيبني واما المنطوق فحرف استئناف والمنطوق مع كل وسادج الاستفهام الذي
هو معنى الحرف فلا يفيد معنى الاستفهامية للتقدم لا سيما في الاستفهامية وتسمى الاستفهامية
فاذا قصدت تفتحا فاعرف ان الاستفهامية لا تكون الا في المنطوق لان المنطوق قد ذكرنا ولا يفتش
كما تضمنت معنى الحرف ليرى لك بد من المنطوق بقا بعد امر وانشأه في نحو زيدا ترك الاعادة لا يفتش
لما ادخل الاستفهام في الحرف ويجوز الاعادة لتبنيها بما هو فيها الاستفهامية في عدم العرف وقد جمع ما في
في قوله هل ما علمت وما استودعت منك قوله امرؤ القيس اذ تألف اليوم من شرب واهل كبره في بعض
غير هذا الا حجة بوجه البين مشكوك في ذلك المفرد في كلامه من كلامه اخر قوله منك او مشكوك في
بعده اعنادا على ما سبق من ذكر ما يتصور به ذلك المفرد في كلامه من كلامه اخر قوله منك او مشكوك في
او يد او زيد او ازيد لم قال جاني زيد او زيد او زيد او مررت بريد ولا نقول هل زيد او هل زيد
او هل زيد **قوله حروف الشرط** ان ولو وانما لها قصد والكلام فان للاستفهام ولو للشيء وان
الفعل لفظا او تقدير او من ثم قبل لو ان بالضم لا فاعل وانما لفتحت بالضم موضع منطوق ليكون
كالمعنى وان كان جازما لم يعد **قوله** ان للاستفهام سوا ذلك فتحت على المضارع او الماضي وقد
لواضي على اعماء خلقت قال تعالى لو يطيعكم في كثير قد اضعها كثر في الظروف المبنيه وتقدم
الفران لو تستعمل في المستقبل كان وذلك مع قلند ثابت لا يتكرر قوله عليه الصلاة والسلام لا يطلب
العلم ولو بالصين ثم ان النجاة قالوا ان لو لا مشتاق الثاني لا مشتاق الاول وقال المصنف بل مشتاق
الاول لا مشتاق الثاني قال وذلك لان الاول مسبب والثاني مسبب والمسبب بعد يكون اعم من السبب

قوله حروف الشرط

كلاهما الحاصل من المنار والشمس قال فالاولي ان هاتين الالفاظ الاولى لا مشتاق الثاني لان اشتقاق السبب
يترك على اشتقاق كل سبب وفيها قال نظرا لان الشرط عند ههنا مملو في الالفاظ الاولى لا مشتاق الثاني لان اشتقاق السبب
قوله لو انك النفس طاعة فكان الهام موجودا بشرط طاعة لو انك لو كان لو انك لو انك لو انك لو انك
لو انك لو انك لو انك لو انك لو انك لو انك لو انك لو انك لو انك لو انك لو انك لو انك لو انك لو انك
لا مشتاق الاول لا مشتاق الثاني اي مشتاق الثاني يترك على اشتقاق الاول لكن لا لعللة التي ذكرها لان
لوموضوعه ليكون جزا ومما تقدم الوجود في الماضي والمضارع في قوله في الماضي يكون مشتقا من ففتح الشرط
الذي هو مملو ولا لعللة اشتقاق لا زيدا في الجوان المملو ومما تقدم لا زيدا في الجوان المملو ولا زيدا في الجوان المملو
الوجود في جميع الازمنة في قصد المكلف وانه ذلك ان يكون الشرط مما يستبعد استلزامه لذلك الجوان
يكون نقيضه السبب واليقي باستلزام ذلك الجوان واستلزام وجود ذلك الجوان كل تقدير ولا يترك
في الظاهر لا لعللة للشرط الذي يقضيه او في استلزامه لغيره فيكون ذلك الجوان لا لعللة للشرط ولا يقضيه
في الوجود اذ لا يترك الا في النقصان لا في نقصان مثاله لو انك لو انك لو انك لو انك لو انك لو انك لو انك
لا يستلزم الا كرم الا كرم او من قوله تعالى ولو ان تاني لا يرم من شجرة انا لله لعللة في قوله تعالى كذا
اي يفتيت وقول عمر بن عبد الصمد لو انك لو انك لو انك لو انك لو انك لو انك لو انك لو انك لو انك
لولا لو انك لو انك لو انك لو انك لو انك لو انك لو انك لو انك لو انك لو انك لو انك لو انك لو انك
قوله لو انك لو انك لو انك لو انك لو انك لو انك لو انك لو انك لو انك لو انك لو انك لو انك لو انك
كلامه في تقدير الفعل في قوله لو انك لو انك لو انك لو انك لو انك لو انك لو انك لو انك لو انك
وجاز طاعة السبب في الضرورة **قوله** لو انك لو انك لو انك لو انك لو انك لو انك لو انك لو انك
من باب اقامة الاسمية مقام الفعلية كما في قوله لعللة في شيبه **قوله** لو انك لو انك
بالضمة لا فاعل ههنا امه ذهب المبرد اعني تقدير الفعل بعد لو انك لو انك لو انك لو انك
عندي انه لا يحتاج الى تقدير الفعل ولكن ان تقع نائبة عن الفعل الذي تحت وفروعه بعد لو انك
ان اذن فعل شوب لفظه عن الفعل بعد لو انك لو انك لو انك لو انك لو انك لو انك لو انك
فاذا لفتحت موضع منطوق **قوله** لو انك لو انك لو انك لو انك لو انك لو انك لو انك لو انك
وجب ان يكون فعل لا لعللة الفعل المقدر لا بكلمة من ففتح وان كذا فاعل على معنى التفتيش في الشرط
تدلي على معنى ثبوت فالمراد ان يكون خيرا لا ماضيا لا اسم فاعل لم يترك في العوض من لفظ الفعل
المفسر واما المعنى فتدرك ان ان ذلك عليه وان لم يكن مشتقا من الشرط وكقوله تعالى ولو ان
ما في الارض من شجرة الا لعللة الا ما قوله تعالى من والواهم باذن فلان لو انك لو انك لو انك
بشرطه يوجب بعد ههنا الى على معنى الذي ومنهم من لا يفسر الشرط في الخبر ان الواقعة بعد لو انك
كان مشتقا ايضا كما ذهب اليه ابن مالك **قوله** لو انك لو انك لو انك لو انك لو انك لو انك
لو انك نافع وثالث كتب اكرمها خلقها لعللة صدقت موعودها ولو انك لو انك لو انك
ومع قد اقل ذلك ان اشتغال الفعل في خبر ان الواقعة بعد لو انك لو انك لو انك لو انك

أو متعول ملحق لما بعد الفاء وأما المرفوع فعلى أنه متعدي أما بعد الفاء خبره بلا تعدد ضمير
كل ذلك عند كمال الفرقين **وكشف** الفاعل عنه أن القول أن مثل هذا الكلام إنما يقال
إذا ادعى شخص ثبوت الاشتباه له أو يدعى له ذلك فيسلم السامع بقص تلك الدعاوى ويذهب عما
تقول مثلاً أنا سميت وأنا عالم فيقول السامع أما سميتا فلسنت بسمين وأما عالم فإنا لم نقدر
نحاله لأن المعنى إنما إذا كنت سميتاً وأدعيت ذلك فلسنت بسمين وإنما إذا كنت عالمياً لم يكن
من نفسك العلم ولو كنت به وأدعيت ذلك فانت في الحقيقة كذلك كما يقال إذا كنت سميتاً
فكن مؤمناً إذا كنت عالمياً فاعلم لا مثلك إذا كنت في امر فكن به وبمنه فلا يقال يا هذا
أنت مؤمن أو عالمي أحسن التاويلات أي يا هذا المؤمن لا يزال متواضعاً **فلما لم** على هذا
تأخذ الفاء والتقدير بران يمكن شي فانت عالم عالمي أنت عالم حقيقة حين كنت عالم صورة وفي زي
العلماء والمصدق المنكر بمعنى الوصف حالاً أيضاً على هذا الوجه ويجعله مفعولاً مطلقاً على معنى
أما سميتا فسميت أما سميت شي فهو سميت مما ذكرنا في نحو أما سميتا فلا سميت أما سميت شي فلا سميت به
سميتاً وأما المصدق والمعرف فمفعول مطلق لا غير ما بعد الفاء فيا قبلنا في نحو أما سميتا فسميت
أنت بسمين أو فالك سميت عند مرارة الغرض المذكور وأما الرفع نحو أما الرفعين وأما العلم
فصالح وأما هذا ذلك لتضمن الخبر معنى المبتدأ إلا للتقدير براما السمع فانت صاحبه وصير عالم
في مثله خبر مبتدأ محذوف أي أنت سميت وزيد عالم ومعنى عالم ومعنى سميت وقوله وسميت
وقوله فهو كالمظهر القاهر مقام المضمحل لا ادري الموت يسبق الموت شي وكذا حال الرفع في غير
المصدر نحو أما العبيد فد وعبيد أي فانت صاحبهم ولم يقل فد وعبيد لأن ذلك لا ينضاف إلى المضمحل
وكذا الوصف المرفوع نحو أما العالم فإدري فانت عالمي فانت هو وأما عالمي العالم فلا علم وأما العالم
فلا عالم فاستغراق لا علم ولا عالم كالضمير الراجع إلى المبتدأ أو قولك أما العلم فلك علم أي لك شيء به
وأما العالم ففلسنت تعالوي فلسنت به وأما الحقو انظر في مثل هذا الخبر بالظاهر الشاخص
الضمير ولم يطرده ذلك في غيره على الأصح مما مضى في باب المبتدأ انحر يد ضرب زيد لأنهم لما غيروا
المبتدأ والخبر فمما عر جاهل يتوسط الفاء بينهما فكانهاما ليستا بمتحدة وأخبر وأما غير المصدر
والصفة نحو أما العبيد فد وعبيد فالوجه فيه الرفع في جميع اللغات معر فكان أولاً وروى
يونس عن بعض العرب نصيبه قال سيبويه في حديثه قلبية قال رجع ذلك لا يجوز هذا النص
الضعيف في المعرف إلا إذا كان غير معين ليكون في موضع الحال كما في الجاهل الغفير وأما إذا
أردت بالعبيد عبيد المتعنة فلا يجوز رفعه إلا الرفع كما في قولك أما الضم فلا نصرة
لك وأما قولك فلا أنا لك **قول** أما العمل على الحال في مثله فضعيف ولا معنى له بل هو على الفعل
به لما بعد الفاء لأن معنى ذو عبيد أي ملكهم وذلك كما روي الكسائي أيضاً نقلاً فإنا الفصل
أن لنا أغلهم بالفضل وقوله إنما أن يكون عالمياً هو عالمي لأن فيه مبتدأ أي ما كونه عالمياً أصل
والخبر توكيداً لما بعد الفاء وكذا قوله إنما أن لا يكون عالمياً هو عالمي ما عدم كونه عالمياً فلسنت
تجامل وقال سيبويه لا في أن لا يكون زائلاً كما في قوله تعالى ليلا يعلم أهل الكتاب وفي القول الثاني

ذكر

ذكر تملحظ كثير للجملة وهذا الذي ذكرته أقرب عندي وقد تحدثت لك كثيراً الاستعمال نحو
قوله تعالى وتلك نكباتك تظهر والرجز فاجر وهذا أذكرك وقوله وتلك نكباتك تظهر والرجز فاجر
ذلك إذا كان متأخراً للقراءة أو متأخراً عما قبلها منصوصاً به أو مفسر به فلا يقال زينة الحمار نبت
ولا زيداً هجرته بتقدير براما وأما قولك زيد فوجد فالتأنيده زائد وقوله وفالآن خولان فالتأنيده
فتأنيدهم قد ذكرنا في باب المبتدأ أن مثله على كلامين عز سيبويه وعلى زيادة الفاء عند الإحتمال
وأما جازاً أما بالعبيد المذكور لأن الأمر لا زام الفعل للفاعل والنهي لا زام ترك الفعل للفاعل
فتأنيده الزام الفعل وتركه للفاعل وذلك بان نقدر أما قبل المنصوب ونذكر فإدعها على الأمر
والنهي فإن ما قبل فإدعها مأمور وما بعد ها ليس هو المتكلم وإنما قوله تعالى وإذا لم يعلم فإنه قد علم
وإذا اعتز لنومهم وما بعد دون إلا الله فأو ولو قوله فإذا لم تعلموا أو فاعلموا أو فاعلموا أو فاعلموا
فأعلموا **فلا** الظرف محرم كماله الشرط كماله كسبويه في نحو زيد حين لقنته فإنا إذا لم نعلم
في الجواز وفلا في إذا انظر في ما مضى في الظرفون المبديّة ونحو ذلك في قوله تعالى وإذا اعتز لنومهم
وما بعد دون وقوله فإذا لم تعلموا أو فاعلموا أو فاعلموا أو فاعلموا أو فاعلموا أو فاعلموا أو فاعلموا
أعالم المستقبل الذي هو مستعملون وقوله أو فاعلموا أو فاعلموا أو فاعلموا أو فاعلموا أو فاعلموا أو فاعلموا
وإذا لم يعلموا أو كان وقوله المستقبل في الزمن الماضي كما ذكرنا في نحو أما زيد فاعلموا أو فاعلموا
المعنوي أي قصد الملازمة حتى كان هذه الأفعال المستقبلة وقعت في الأزمنة الماضية وصارت
لازمة لها كقولك أنت بعد الفاء **فله** وهو متعول لما في خبرها أي ما بين أما والفعل متعول لما في خبر
أي لما بعد الفاء وليس لك مطلق عنه المصنف لأن المبتدأ في نحو أما زيد فاعلموا خارج عنه أو الفاعل
فيه لا يندرج عنده وكذلك إذا الشرط مع الشرط في نحو لو أنا أن كان من المرفوع من خارجه عنه **فله**
مطلقاً أي سوا كان متأخذ الفاء شيء يجب له صفة أو الكلام كان وما التانيده في نحو أما يوم الحجة فإنا لك
مستأزراً وليس ذلك لك الغرض المذكور قد أتى به المبرد وأما المصنف وقال بعض هؤلاء
المحدثون مطلقاً أي كان بعد الفاء شيء منع من عمل متأخذ فيما قبل الفاء أو لا يفتقر إلى تأنيده فاعلموا
عند بتقدير براما ذكرنا به فهو قائم براما فإدعها فزيد فإدعها فزيد فإدعها فزيد فإدعها فزيد فإدعها فزيد
بشيء أو لو كان كذلك لجاء التصب في نحو أما زيد فاعلموا بتقدير براما ذكرت ولا يجوز أن لا يرفع
اختياراً في ما تومر الجملة فزيد فإدعها لا يجوز إلا أن يؤول به بعد أي فإدعها فزيد فإدعها فزيد فإدعها فزيد
هذا المذهب نظراً إلى أن متأخذ الفاء لا يعمل فيما قبلها ولا يفضل بين المبتدأ والخبر بالعلوي
نحو أما زيد فاعلموا ولو تبيينوا أن التقديم في هذا المقام الخاص للأعراض المذكورة وذكر المارقي
إلى أنه إن لم يكن تيمناً الفاء مستحقاً للتقدير كان وسائر مانع آخر من عمل العامل فيما قبله ككون
العامل صفة وتتموله قبل الموصوف نحو أما زيد فاعلموا فإدعها فزيد فإدعها فزيد فإدعها فزيد فإدعها فزيد
اسم تأنيذ أما زهدا فعند عشر من أئمة العارفين مع نورا التوكيد نحو أما زيد فاعلموا من إمامه
نحو أما النقص فإنا ليس خبرك فان لرجل أحد هاهنا لما بعد الفاء وإن كان بعد الفاء أحد هاهنا
فالعامل هو التقدير وهو معنى قوله ولا في الثاني وتلي أيضاً بشي لأن هذا الجواز التقديم للغرض المذكور

نحو

نحو

والاكتار من غير الاستعانة من غير فصل بينهما وبين الاسم المذكور فان وصل الاسم بما بعده او كان في استعانة
 على الحقيقة لا على وجه الاكتار لم يلحق وكذا لا تلحق اذا فصل بين الحرف والمذكور بقول او ما هو معناه نحو
 زيد او يتكلم زيد والاولى مع حصول الشرايط وتعدد زيادة الحرف الاكتار كما به ذلك المذكور بلفظه
 ويحركه اعز بزيادة كانت او بزيادة نحو ذهابه فلما كان ذلك ثبت وانما قيل انما على وجه ما بينت من
 الاكتار من دون حكمه اللفظ المذكور بل الحكم العلم به بما يصح المعنى كما فيه من جملة كلامك فيقول
 لمن قال ذهبت اذ هبتاه ومنه حكمه بزيادة شبيهه بزيادة من قبل له اخرج ان احصيت الباء في فقال انما فيه
 منكر الراهب ان يكون الامر على خلاف ما ذكره القائل ولو جازي لقام التخرجه ثم نقول لآخر الكلمة انما ان يكون
 ساكنا او متحركا والسكان انما يعرف على اوجه فاولها في القاموس في زيد يغزو ورايت المعنى وحكمه ان
 يراى على آخر مثل اخر فيجمع ساكنا فيضرب او يمتنع القاضية والبعلاء وان كان الساكن محملا
 تنوينه كان او غيره فلا بد من تحريكه بالكسر للسكان في زيادة الاكتار اذ ان الايتا غير زيد نبي
 والتم نصيبه وان كان متحركا فله الاكتار على ذلك الحركة بزيادة كانت او احوال بزيادة تكون في قوله
 داود وكف الكسرة يا وكف الفتحة الف نحو زيد وثاه وازيد بزيادة الاية ووه فليس ذلك الاكتار اذ ان
 كلماته لا بد ان تلك يجب كونه الفاعل عند اللبس ونحو ذلك الحاق كلمة الاكتار بان مزيلة بعد
 المذكور مدخلا في وله حرفة الاستعانة فلا تكون في الاية الا ان كانت كسرة فون ان زيادة البيان فيها
 لان حرف المد والها خفيان فهو زيد كما في تارة فعل قاله المصنف الظاهر ان لم زيد وان الاية اخر
 ساكن في اضافة ذلك الساكن لا بد من زيادة ان تحرك الساكن ان كان صحيحا وسقط ان كان مكنا وزد قوله
 بمحملة عند المتحرك في نحو انا فيه لان فون انما متحركة **واجاب** بان الزيادة انما تكون في حال
 الوقف والوقف على انا بالالف فصار وان لم يكن فيه الف لم يكن ان يثبت في حكم الوقف عليه بالالف
 ولو لم يزد ان لقل انا بعد في احدى الالفين في قياس ما قاله ان يقال المعنى اية والقاضي انه في قوله
 اية وهذا الذي قاله من تخصيصه ان بالسكان اخر قياس منه لو يات في تارة الخ **اعلم** ان
 يجوز الاكتار في الحكماء مع ترك تلك الاكتار وان كان الكلام وقفا واقادا اردت الوصول فانه
 يجب ترك الزيادة نحو ازيد ايا في كمال تلك التلزمات في من حين تقول من ياتي واما يجوز ان تاتي
 التنوين ههنا في حال الوقف لتعدد الحكماء مع زيادة الاكتار وتنوشت التنوين وسبق الموقوف
 عليه فلا يستنكر بنف التنوين وقفا ومدح الاكتار تقع في منتهى الكلام بعد القصة والمعطوف
 وغير ذلك نحو ازيد او عمرو بن عبد قيس لقيت زيدا او عمرو ازيد الطويلة واذا قال ضربت
 حمر قلت اضربت حمر الخ دخل حرف الاكتار على الجملة والمفرد على ان يسمي شئ من اقسام الكلام
 بخلاف الظاهر بما في المنادى ولا بد في حال الوقف من جهة التلصص ههنا وانما حرف التلصص
 في كلامه صحيح وانما يكون ذلك اذا نظر من يترك كلمة ولا يري ان يقف ونقطع كلامه ففصل ان تلك
 الكلمة على ما ذكرنا من ان كان متحركا كما نقول في قال ونقول ومن العام قال لا ينفذ فتحة اللام في
 ان يترك ما نسي ويصله به وكذا يقولون من العام ويصله بها ساكنة ان كان الاخر ساكنا صحيحا ان
 كان لا وغيره نحو هذا استيفى اذا اردت سيفا من سيفه كبت وكبت وتقول قد فعل في الالف للام

من نحو

من نحو احارت مفلح في واني وان كان اخر ساكنا حرف مد نحو القاضي والعصر ونحو ذلك
 ذلك الحرف ايا ان تنكر ولا تجلب ملك اخرى ونحو ان يقال انه جليلها وحدث في الاولى كما قيل
 في قوله الاكتار ولا ياتي هذه الزيادة ههنا السكت بخلاف زيادة الاكتار لان هذا اذا لم يقصد
 الوقف واه اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب وهو حسبي ونعم الوكيل

م كما الرضى على الحاجبيه بالتمام والكمال على يد العبد الضعيف
 المذنب المقصر المفتقر الى مغفرة الله والى رحمة
 شهاب الدين احمد الشهير بالظهير الشافعي
 اللهم اغفر له ولوالديه وللمسلمين
 وللمسلمين وللمسلمين
 بالمعقود يارب
 العالمين



وكان الفراغ من نسخ هذا المجلد في شهر ربيع الثاني سنة تسع وخمسين
 احسن الله عاقبتنا الى خير محمد وآله وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

سنة تسع وخمسين
 حرم الله تعالى

٣٣٠

٥٣٦

Handwritten text in Arabic script, likely a religious or historical document. The text is arranged in several lines, with some words appearing to be in a different script or dialect. The ink is faded and the paper is aged.

Handwritten text in Arabic script, continuing the narrative or list from the previous section. The script is consistent with the one above.

Handwritten text in Arabic script, forming the main body of the document. It consists of multiple lines of text, some of which are more legible than others due to fading and staining. The text appears to be a continuous passage.

